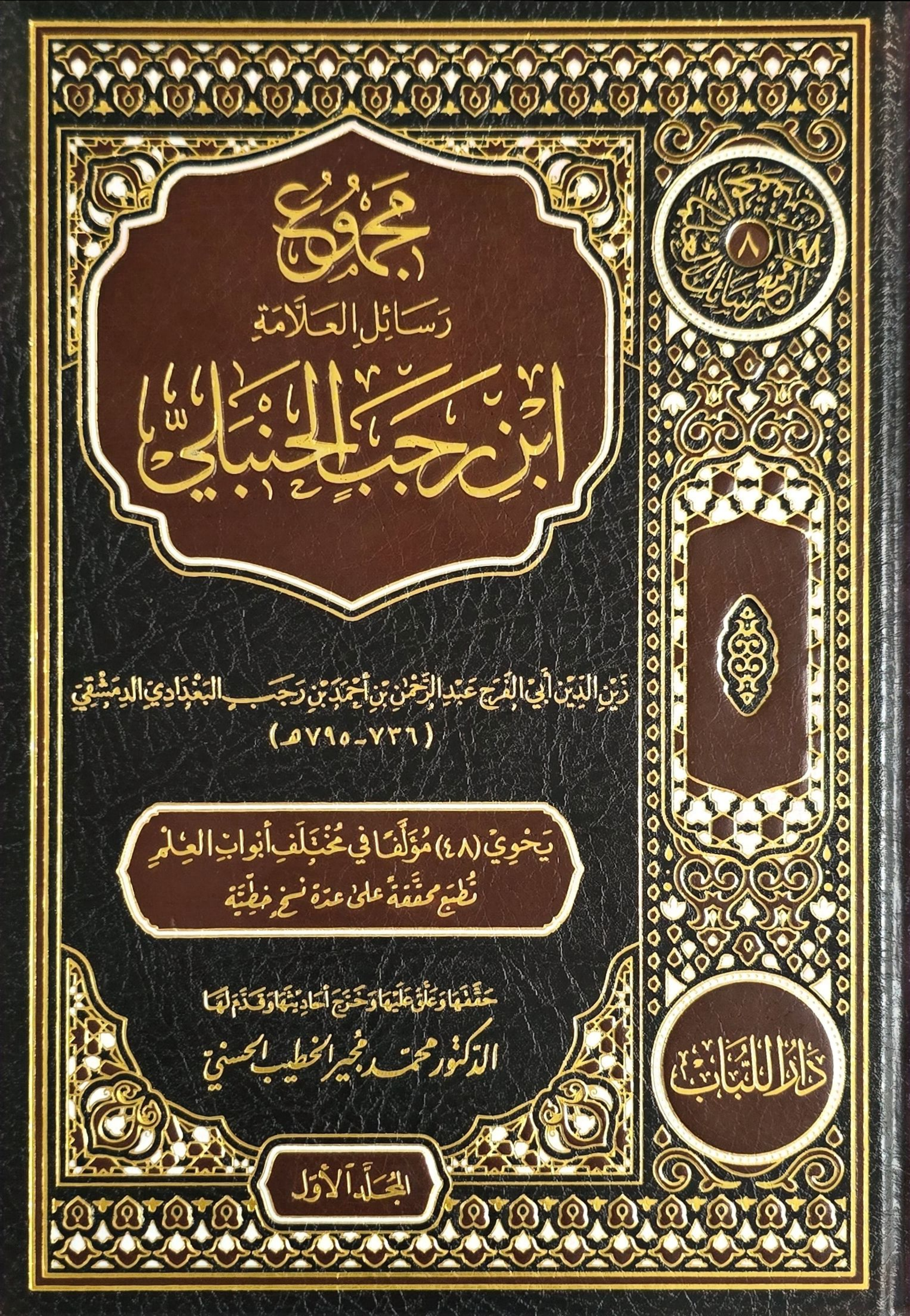

مجموع
رسائل العلامة
ابن رجب الحنبلي
زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي
(٧٣٦-٧٩٥هـ)
يحوي (٤٨) مؤلفا في مختلف أبواب العلم
تطبع محققة على عدة نسخ خطية
حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها وقدم لها
الدكتور محمد مجير الخطيب الحسني
المجلد الأول
دار اللباب



الطبعة الأولى

١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤م



DAR-ALLOBAB

Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت ـ لبنان
009615813966
0096170112990

دمشق ـ سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

اسطنبول ـ تركيا
00902125255551
00905454729850



İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

يطلب هذا الكتاب داخل المملكة حصراً من



المملكة العربية السعودية ـ الرياض





٠٠٩٦٦٥٤٤٨٩٦٦٥٤
Daratlas.sa
Dar-atlas
dar-atlas@hotmail.com

مجموع

رسائل العلامة

ابن رجب الحنبلي

زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن الحسن البغدادي الدمشقي

(٧٣٦-٧٩٥هـ)

يحوي (٤٨) مؤلفاً في مختلف أبواب العلم

تطبع محققة على عدة نسخ خطية

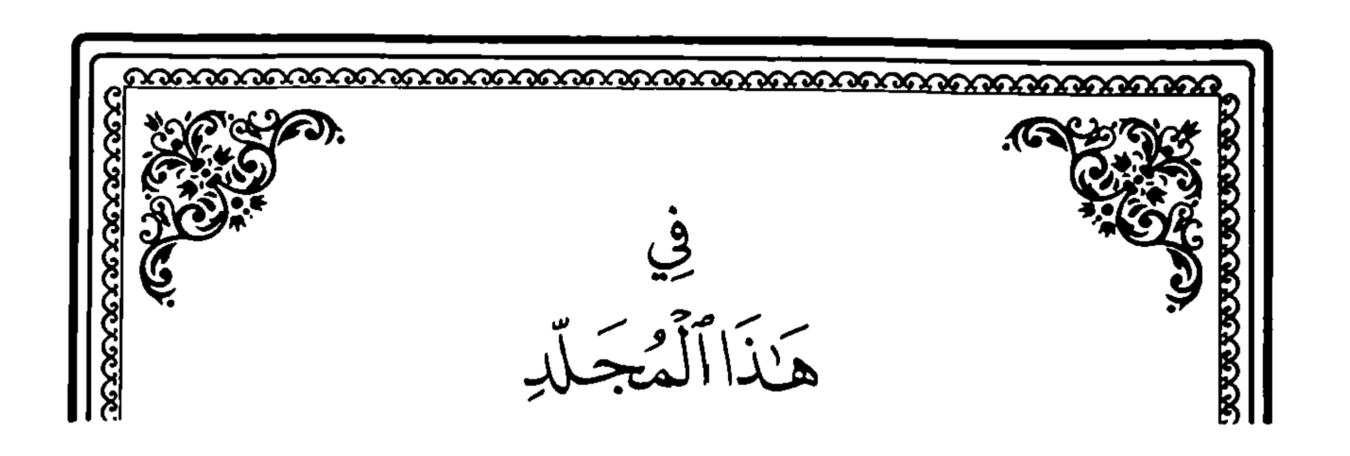
حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها وقدم لها

الدكتور محمد مجير الخطيب الحسني

المجلد الأول

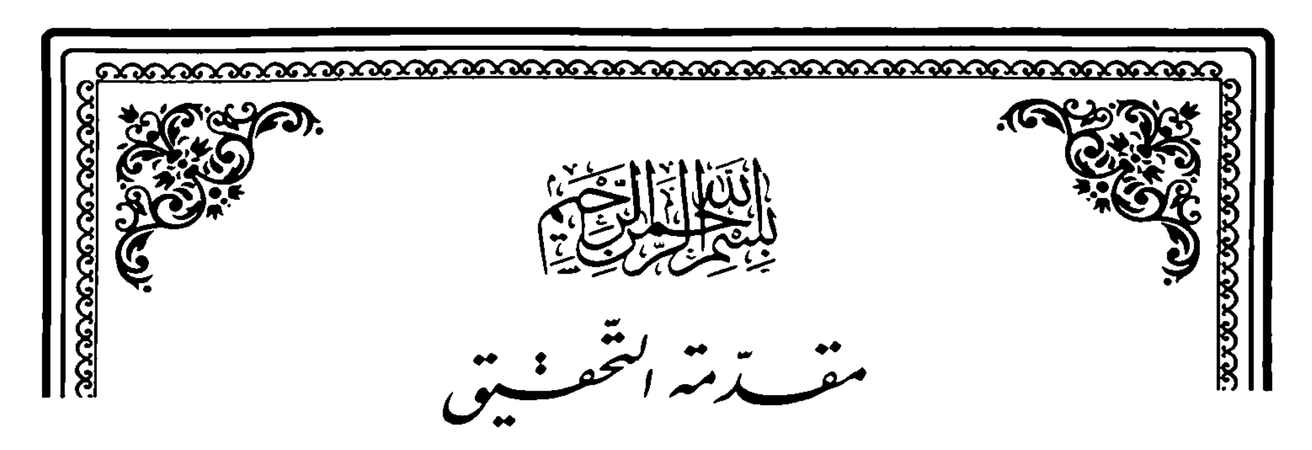



دار اللباب



فِي هَذَا الْمُجَلَّدِ

***



الحمدُ للهِ الذي رفَعَ العُلَماءَ إلى أعلى الدَّرجاتِ والرُّتَب، والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا مُحمَّدٍ المبعوثِ في أشرفِ بُيوتاتِ العرَب، رحمةً للعالمينَ مِن كلِّ عِرْقٍ ونَسَب، وعلى آلِه وصحبِه وأتباعِه المُتمسِّكينَ مِن الإسلامِ بأقوى سَبَب، وللهِ الحمدُ سبحانه على نعمةِ القرآنِ والإيمانِ والإسلامِ والإحسانِ والعلمِ والعملِ وسائرِ القُرَب.

أمَّا بعدُ:

فبعدَ ما يزيدُ على خمسةِ أعوامٍ كاملةٍ في صُحبةِ كلامِ الإمامِ الحافظِ زينِ الدِّينِ أبي الفرَجِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ رَجَبٍ الحنبليِّ البغداديِّ ثمَّ الدِّمشقيِّ، المُتوفَّى ٧٩٥ رحمه اللهُ تعالى، وصلَ بي المطافُ إلى كتابةِ مُقدِّمةٍ لمَجموعِ رسائلِه النَّافعةِ المُباركةِ، وقد تمَّ إنجازُها بحمدِ الله، أرجو اللهَ تعالى أن أكون قد قمتُ بما يجبُ مِن خدمةِ نُصوصِها وتحقيقِ ألفاظِها وتصحيحِ ما وقعَ فيه النُّسَّاخُ خلالَ ما يزيدُ على ستَّةِ قُرونٍ.

وأسألُه سبحانَه أن يكتبَ لها القبولَ وأن ينفعَ بها عبادَه، وأن يُجزِلَ الأجرَ والمثوبةَ للإمامِ الحافظِ ابنِ رجبٍ، وأن يُنزِلَ على قبرِه مُسَلْسَلَ الرَّحمات، وأن يجعلَه في الجنَّةِ في أعلى الغُرُفاتِ في المقعدِ المُقرَّب.

وأسـألُه سـبحانه أن يُكرِمَني مِن واسـعِ فضلِه وعطائِه وأجرِه وثوابِه، وأن يغفرَ لـي مـا زلَّ بـه القلـمُ أو سـها به الفِكـرُ، ورحـمَ اللهُ امـرءاً انتفعَ بمـا كتبـتُ فدعا اللهَ لـي ولوالـديَّ بما يُلهمُـه مِن الخيرِ، وأسـألُه سـبحانه أن يَجزيَ كلَّ صاحـبِ يدٍ في هـذا العمـلِ المبـرورِ خيراً: أبـا عبـدِ اللهِ صاحـبَ دارِ اللُّبـابِ، وكلَّ العامليـنَ فيها والمؤازِريـنَ لهذا العمـلِ المبارك.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّمَ.

كتبَه

محمد مجير الخطيب الحسني

عشيَّةَ يومِ عرفةَ ١٤٤٥

اصطنبول

* * *

مجموعُ رسائلِ العلَّامةِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ

رحمَه اللهُ تعالى

هو أحدُ حَلَقاتِ سلسلةٍ علميَّةٍ أخذت «دارُ اللُّبابِ» على عاتقِها إخراجَها بأتقنِ تحقيقٍ، وأبهى حُلَّةٍ مِن رسائلِ العُلماءِ المُكثِرينَ مِن التَّصنيفِ في مجالاتٍ علميَّةٍ مُتعدِّدةٍ، فسبَقَ لها إخراجُ رسائلِ مُلَّا علي القاري، ورسائلِ ابنِ كمال باشا، ورسائلِ مَرْعي الكَرْميّ، ورسائلِ السُّيوطيِّ وغيرِها، ولعلَّ واسطةَ العقدِ في تلك السِّلسلةِ تكونُ رسائلَ الإمامِ الحافظِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ رحمَه اللهُ التي تميِّزها روحٌ خاصَّةٌ.

فهو إمامٌ جامعٌ بين الحديثِ والفقهِ والعِرفانِ، فهو في الحديثِ: حافظٌ مُتبحِّرٌ في معرفتِه متونَ الحديثِ المرفوعةَ والموقوفةَ والمقطوعةَ، نقَّادٌ حُجَّةٌ مُتقِنٌ للصَّنعةِ.

وهو في الفقهِ مُرَجِّحٌ غوَّاصٌ يَلتقِطُ الأقوالَ والرِّواياتِ والوجوهَ عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وعن قُدَماءِ الأصحابِ في المذهبِ.

وهو يَضُمُّ إلى هذينِ: علمَ السُّلوكِ والمعرفةِ، ورقائقَ المواعظِ ودقائقَ المَلاحظِ، مِن مَناهلِ الكتابِ والسُّنَّةِ، وأحوالِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ والزُّهَّادِ مِن سَلَفِ هذه الأُمَّةِ.

فـكان بحقٍّ جديـراً بما وصَفَـه به الحافظُ ابـنُ ناصرِ الدِّينِ الدِّمشـقيُّ الشَّـافعيُّ، المتوفَّـى ٨٤٢ رحمـه الله تعالـى: «**اجتمعـتِ الفِـرَقُ عليه، ومالـتِ القُلـوبُ بالمحبَّةِ إليه**»[١].

ومِصداقُ قولِه: «اجتمعتِ الفِرَقُ عليه» ما نجِدُه مِن العُلَماءِ على اختلافِ

---

(١) «التبيان شرح بديعة البيان» (٣/ ١٥٢٣).

مذاهِبِهم، وتبايُنِ مشارِبِهم، وتعدُّدِ منازِعِهم مِن الاحترامِ والإجلالِ للإمامِ ابنِ رجبٍ، والاستفادةِ مِن كتبِه والحفاوةِ بها.

***

وقد أحسنَ بي الظَّنَّ الأستاذُ محمَّد خَلُّوف العبد الله صاحبُ «دار اللباب» جزاهُ اللهُ خيراً فعَهِدَ إليَّ بتحقيقِ هذا المجموعِ لرسائلِ العلَّامةِ ابنِ رجبٍ رحمه اللهُ - إلَّا بعضَ الرَّسائلِ فقد حقَّقَها غيري مِن الأفاضلِ كما سأذكرُه -، وأخذَ على عاتقِه رعايةَ هذا المشروعِ بكلِّ ما أُوتيَ؛ فجزاهُ اللهُ كلَّ خيرٍ، وشَكَرَ له وأحسَنَ إليه.

وامتدَّ العملُ في هذا المجموعِ ما يزيدُ على خمسِ سنواتٍ كانَ أوَّلُها آخرَ الرَّبيعينِ مِن عامِ ١٤٤٠.

* فحصَّلْنا كلَّ ما أمكنَ تحصيلُه - وأكثرُه بهمَّةِ الأستاذِ محمَّد خَلُّوف العبد الله - مِن نُسَخِ هذه الرَّسائلِ الخَطِّيَّةِ مِن المكتباتِ المتفرِّقةِ في كلِّ أنحاءِ العالمِ، في المدينةِ المنوَّرةِ، ومكَّةَ المكرَّمةِ، والقُدسِ، ودمشقَ، وبغدادَ، والقاهرةِ، واصطنبولَ[1]، وتونسَ، والإسكندريَّةِ، ونجدٍ، وبورصةَ، وسَراييفو، وقطَرَ، وبرلينَ، ولايْبزِغ، وبرنِسْتون، وإيرلَنْدا.

* وقام فريقُ العمَلِ في «دارِ اللُّبابِ» مشكوراً، بتنضيدِ المجموعِ، والمقابلةِ الأوَّليَّةِ للنُّسَخِ الخطيَّةِ، ثمَّ الفهرسةِ له.

فقام الأستاذُ محمَّد خَلُّوف العبد الله بقراءةِ المجموعِ بتَمامِه، وفهرسةِ الفوائدِ والمسائلِ العِلميَّةِ فيه.

---

(١) والشكر موصول للأستاذ الفاضل عبد العزيز انجقار حيث كان له يد كريمة في حصولي على بعض مصورات المخطوطات.

وقام الأستاذانِ فادي عدنان السَّيِّد وهادي نوَّاف الهِنْدي بالمقابلةِ الأوَّليَّةِ للرَّسائلِ، ثمَّ فهرسةِ المجموعِ: فهرسُ الآياتِ القرآنيَّةِ الكريمةِ، وفهرسُ الأحاديثِ النبويَّةِ الشَّريفةِ، وفهرسُ الآثارِ والأقوالِ، وفهرسُ الأحاديثِ التي تكلَّمَ عنها ابنُ رجبٍ، وكذلك فهرسُ الرِّجالِ المذكورينَ بجرحٍ أو تعديلٍ، وفهرسُ الأعلامِ، والأشعارِ، ومصادرِ ابنِ رجبٍ.

وقامَ الأستاذُ خالِد محمَّد ياسين علوان بالإخراجِ الفنِّيِّ للمجموعِ.

فشكَرَ اللهُ لهم جميعاً وأحسنَ إليهم.

* **قامَ الأستاذُ محمَّد خَلُّوف العبد الله** بالاشتراكِ **مع الأستاذِ ماهِر حَبُّوش** باستخلاصِ مادَّةِ كتابِ «الاستغناء بالقرآن» للحافظِ ابنِ رجبٍ مِن كتابِ «هدايةِ الإنسان» ليوسفَ بنِ عبدِ الهادي، وتحقيقِها والتَّعليقِ عليها وتخريجِ أحاديثِها.

كما قامَ الأستاذُ ماهر حَبُّوش حفظَه اللهُ تعالى منفرداً بتحقيقِ كلٍّ مِن:

- «الاستخراج لأحكامِ الخراجِ».
- «أهوالِ القُبورِ».
- «التَّعليق على قولِ صاحبِ المُحرَّر».

وكذلك **قامَ الأستاذُ عدنان عادل أبو شعر** مُنفرِداً بتحقيقِ كلٍّ مِن:

- «المنتقى مِن مُعجمِ شُيوخِ شهابِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ».
- «ذكرِ مقتلِ أبي جهلٍ».
- استخلاصِ رسالةِ الحافظِ ابنِ رجبٍ في وقوعِ الطَّلاقِ الثَّلاثِ ثلاثاً مِن كتابِ «سيرِ الحاث» لابنِ عبدِ الهادي.

* * *

لقد كان لبعضِ كتبٍ ورسائلِ الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ نصيبٌ مِن الطَّبعاتِ المُبكِّرةِ منذ أوائلِ القرنِ الرَّابعَ عشرَ، وتأخَّرَت طباعةُ بعضِها لأوَّلِ مرَّةٍ إلى ما قبلَ سنواتٍ معدودةٍ، ولم يبقَ شيءٌ مِن الموجودِ مِن آثارِه إلَّا وقد طُبِعَ، وسائرُه مفقودٌ، اللهمَّ إلَّا شيئاً قد يوجدُ في قادماتِ الأيَّامِ ممَّا طواهُ الزَّمانُ في زوايا المكتباتِ الخاصَّةِ، أو في ضمنِ مجاميعَ لم يُتقِنِ المفهرسونَ فهرستَها أو أُغفِلَت العناوينُ منها في المكتباتِ العامَّةِ.

وما طُبِعَ منها قديماً تعدَّدَت طبعاتُه وكَثُرَت في بلدانٍ مُختلفةٍ، يأخذُ غالباً اللاحقُ منها عن السَّابقِ، أو يضيفُ إليها مزيدَ تحقيقٍ وعنايةٍ مَنْ وقفَ على نُسَخٍ مخطوطةٍ.

وقد سبقَ الأستاذُ طلعَت بن فؤاد الحلوانيُّ إلى جمعِ ٣٨ رسالةً مِن رسائلِ الحافظِ ابنِ رجبٍ في أربعةِ مُجلَّداتٍ، صدرَت عن دارِ الفاروقِ الحديثةِ للطِّباعةِ والنَّشرِ. القاهرة.

ولم يكن مِن مقصدِنا ولا مِن غرضِنا في هذا المجموعِ إحصاءُ أخطاءِ وهَناتِ تلك الطَّبعاتِ، ولا عَدُّ هَفَواتِ المحقِّقينَ أو أغلوطاتِ المُعَلِّقين، وقد وقَفْنا منها على جملةٍ كبيرةٍ.

إنَّما توجَّهَتِ الهِمَّةُ لإخراجِ هذا المجموعِ إخراجاً يليقُ به، لِمَا للحافظِ ابنِ رجبٍ رحمه اللهُ مِن مكانةٍ، ولِمَا في جمعِه لأقوالِ السَّلَفِ مِن ثروةٍ عظيمةٍ، ولِمَا في تلخيصِه لشُروحِ الأحاديثِ الشَّريفةِ مِن وُقوفٍ على صوابِ معانيها وفقهِها، ولِمَا في ذلك كلِّه مِن حَلاوةٍ عند كلِّ مَن طالعَ كتبَه.

وكانَ مِن مَقصدِنا:

إخراجُ رسائلِ العلَّامةِ ابنِ رجبٍ مقابلةً على نُسَخٍ خطيَّةٍ سواءٌ أكانت قريبةَ العهدِ مِن المصنِّفِ أو بعيدةً ممَّا توفَّرَ لنا، لإثباتِ نصٍّ نظنُّ أنَّه كما كتبَه مُؤلِّفُه، وعدمُ الاكتفاءِ بإعادةِ نشرِ طبعاتٍ سابقةٍ، لم يكن مِن حظِّها إلَّا الاعتمادُ على بعضِ النُّسَخِ الخطيَّةِ السَّقيمةِ المُتأخِّرةِ، فدخلَت أخطاءُ النَّاسخينَ إلى عالمِ الطِّباعةِ، مُضافاً إليها سوءُ قراءةِ النَّصِّ في أحيانٍ كثيرةٍ، وكلُّ ذلك حافظَتْ عليه تلك الطَّبعاتُ التي اعتمدَتْ ما سبقَها مِن الطَّبعاتِ دون رجوعٍ إلى أصولِها الخَطيَّةِ.

وقد وقفتُ على نماذجَ كثيرةٍ جدًّا ـ ذكرتُ أنَّه لم يكن مِن غرَضِنا تتبُّعُها ـ تنمُّ عن دخولِ ميدانِ تحقيقِ الكتبِ مَنْ ليس مِن أهلِه. وتخريجُ الحديثِ وعزوُه إلى مصادرِه ونقلُ كلامِ العلماءِ فيه شيءٌ، وتحقيقُ النُّصوصِ ومقابلةُ النُّسَخِ الخطيَّةِ فضلاً عن قراءتِها شيءٌ آخرُ.

ونظراً لكونِ رسائلِ الحافظِ ابنِ رجبٍ محبوبةً مرغوبةً فقد تسابقَ كثيرونَ إلى طباعتِها ونشرِها، وظهرَتْ لها طبعاتٌ تجاريَّةٌ كثيرةٌ.

وظهرت لها أيضاً طبعاتٌ جيِّدةٌ كثيرةٌ(١).

لكنَّ جَوْدةَ الطِّباعةِ لا تقتضي بالضَّرورةِ جَوْدةَ التَّحقيقِ، لذلك كان مِن الوفاءِ لأهميَّةِ كتبِ الإمامِ ابنِ رجبٍ ورسائلِه أن يُبذلَ لها الجهدُ في مُراجعةِ مخطوطاتِها وتوثيقِ نُصوصِها لإخراجِها كما صدَرَتْ عن مُؤلِّفِها.

وهذا ما حاوَلْنا بذلَ الجُهودِ فيه لأداءِ تلك الأمانةِ، واجتهَدْنا قدرَ الوُسعِ والطَّاقةِ والوقتِ.

---

(١) وسيأتي الحديث عن النقد الإجمالي للطبعات لاحقاً إن شاء الله.

ولا أبوحُ بسرٍّ إن قلتُ: إنَّنا لم نعتمِد أيًّا مِن تلك الطَّبعاتِ في عملِنا، ولم نرجِع إليها ـ بلا استثناء ـ إلَّا في مواطنَ مَعدودةٍ للنَّظَرِ فيما أثبتَه مُحقِّقوهَا، بل كان اعتمادُنا جُملةً وتفصيلاً على ما تيسَّرَ لنا مِن مخطوطاتِ تلك الرَّسائلِ. لذلك كما قلتُ سابقاً لم ننشغِلْ بإحصاءِ غَلَطاتِ وهَنَاتِ الطَّبعاتِ، ولا بِعَدِّ هَفَواتِ المُحقِّقينَ وأُغلوطاتِ المُعَلِّقين، ولو فعلنا لكان مِن ذلك عَجائبُ!!

* * *

ولا بُدَّ بين يدي الرَّسائلِ المُحقَّقةِ مِن ذكرِ مُقدِّماتٍ مُهِمَّةٍ:

* ترجمةُ الحافظِ الإمامِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ، وقد اعتمدتُ في كلِّ ما أوردتُه فيها على المصدرِ الأوَّلِ له، ولم أعزُ شيئاً إلى ما تأخَّرَ عنه إلَّا لفائدةٍ.

ولم أكن فيها مقلِّداً لأحدٍ مِن المعاصِرينَ ممَّن كتَبوا تراجمَ مُستفيضةً للحافظِ ابنِ رجبٍ، لذلك وقفتُ على أغاليطَ تتابعَ عليها بعضُهم بالتَّقليدِ دون نظرٍ وتحقيقٍ.

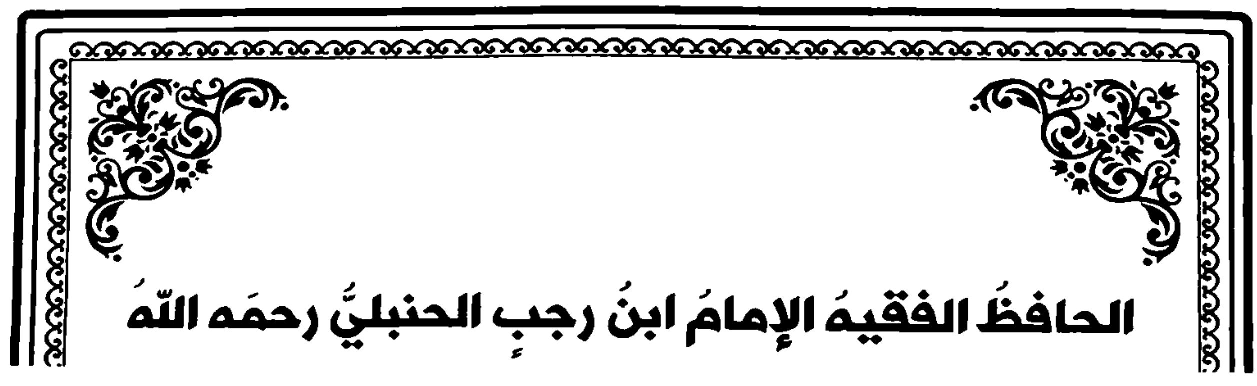
* لَمَحاتٌ ونَظَراتٌ ووَقَفاتٌ بين يدي مجموعِ رسائلِ الحافظِ ابنِ رجبٍ.

* المجاميعُ الخطيَّةُ لرسائلِ الحافظِ ابنِ رجبٍ.

* منهجُ العملِ في التَّحقيقِ.

واللهُ تعالى وليُّ التَّوفيقِ

* * *



الحافظُ الفقيهُ الإمامُ ابنُ رجبٍ الحنبليِّ رحمَه اللهُ

(٧٣٦ ـ ٧٩٥هـ)

عَرَفتُ الإمامَ ابنَ رجبٍ في اليَفاعةِ أوَّلَ مرَّةٍ عندما طالعتُ شيئاً مِن كتابِه «جامع العلوم والحكم»، ثمَّ توثَّقتِ الصِّلةُ بالكتابِ مع التَّقدُّمِ في السِّنِّ، فعاينتُ اطِّلاعَ مُؤلِّفِه على معاني الحديثِ والسُّنَنِ، ومذاهبِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ، والأئمَّةِ مِن الفُقهاءِ والمُحدِّثينَ والزُّهَّادِ، وشعرتُ بأثرٍ يُخامِرُ الرُّوحَ بعد أن كان يَملأُ اللُّبَّ والفؤادَ..

فتحسبُه رجلاً مِن القرونِ الأولى عايَشَ السَّلَفَ الصَّالحَ، لكنَّه تُوفِّيَ آخرَ القرنِ الثَّامنِ، وفي مثلِه يقالُ:

كأنه فرَّ مِن عصرِ التَّابعين.

وإذا تنسَّمْتَ عبيرَ المحبَّةِ في «استنشاق نسيمِ الأُنسِ مِن نفحاتِ رِياض القدس» سلَّمْتَ له عُلوَّ مَقامِه، ونمَّت لك نقولُه وأقوالُه عن رفيعِ أحوالِه.

ثمَّ عرفتُ منه جانباً آخرَ عندما أمعنتُ في طلبِ عُلومِ الحديثِ، وعكفتُ على دراسةِ كتابِه «شرحِ عِلَلِ التِّرمذيِّ»، وكنتُ قبلَ ذلك أدرسُ الكتبَ التي تدورُ في فلك «معرفةِ أنواعِ علمِ الحديثِ» لابنِ الصَّلاحِ رحمَه اللهُ تعالى، فوجدتُ عند ابنِ رجبٍ مذاقاً آخرَ في هذا الفنِّ، وكأنِّي بهِ رحمَه اللهُ يكتبُ عُلومَ الحديثِ في القرنِ الرَّابعِ أو في الخامسِ لا في آخرِ المئةِ الثَّامنةِ.

ولمَّا اشتغلتُ بخدمةِ رسائلِه المُباركةِ عرفتُ جانباً ثالثاً، فهو صاحبُ مَلَكةٍ فقهيَّةٍ ومعرفةٍ راسخةٍ بمذهبِ إمامِه أحمدَ بنِ حنبلٍ رضيَ اللهُ عنه والرِّواياتِ عنه. فهو إذن مُحدِّثٌ، فقيهٌ، زاهدٌ قدوةٌ رحمه اللهُ تعالى.

* * *

وُلِدَ الحافظُ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ في دارِ السَّلامِ بغدادَ بعد أن غادَرَتْها الخلافةُ بثمانينَ عاماً (٦٥٦ ـ ٧٣٦) فقد قتَلَ التَّتارُ أميرَ المؤمنينَ المستعصمَ، ودمَّروا عاصمةَ الإسلامِ بغدادَ، وسَفَكوا دماءَ أهلِها، ونَهَبوا أموالَهم.

وصارَ العِراقُ إقليماً يتبعُ دولةَ المغولِ، بعدما كانت الأقاليمُ تتبَعُ دولتَه، وأمسَتْ بغدادُ ولايةً ثانويةً لدولةِ المغولِ، بعد أن كانت عاصمةَ المسلمين! وكانت بغدادُ بعدَها لعُقودٍ طويلةٍ تحت حُكمِ دولةِ الإيلخانِيِّينَ أبناءِ هولاكو! إلى أن أسلمَ قازانُ الحفيدُ الرَّابعُ لجنكيز خان سنةَ ٦٩٤ قبلَ أن تأفلَ شمسُ القرنِ السَّابعِ الهجريِّ[1]، ثمَّ أسلمَ أخوه ألجايتو في مطلعِ القرنِ الثَّامنِ وتَسَمَّى مُحمَّداً ولم يَلبَثْ أن مالَ إلى دينِ الشِّيعةِ، فلم يُمكِّنْه أهلُ السُّنَّةِ ببغدادَ وكثيرٌ مِنهم مِن الحنابلةِ مِن فرضِ شعارِ التَّشيُّعِ على مساجدِهم وجُمَعِهم وجَماعاتِهم.

ثم انقرضَتْ دولةُ المغولِ الإيلخانيَّةِ مِن بغدادَ والعراقِ والمشرقِ سنةَ ٧٣٨، وكان الحافظُ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ في السَّنةِ الثَّانيةِ مِن عُمرِه، وبدأ عصرٌ جديدٌ في ظلِّ الدَّولةِ المغوليَّةِ الجلايريَّةِ، وصارت بغدادُ عاصمةَ تلك الدَّولةِ وسلطانِها حسَنْ بُزُرْك الجَلائِري، الذي استفتحَ حُكمَه بالجَوْرِ والظُّلمِ، فكان الغلاءُ والجوعُ مما دعا كثيراً مِن البغدادِيِّينَ إلى الهجرةِ إلى الشَّامِ.

* * *

(١) وقد بقيت بغداد تحت حكمهم (٣٨) عاماً.

رغمَ أنهَّا كانت صفحةً داميةً مُؤلمةً مِن تاريخِ بغدادَ خاصَّةً وتاريخِ الإسلامِ عامَّةً، إلا أنَّ شجرةَ الإسلامِ لا يمكنُ أن تعضدَها همجيَّةُ هولاكو.

فقد عَيَّن أميرُ التَّتارِ قَرابُغا عمادَ الدِّينِ عمرَ القزوينيَّ والياً على العراقِ، فقال الأديبُ المؤرِّخُ كمالُ الدِّينِ أبو الفضلِ عبدُ الرَّزَّاقِ بنُ أحمدَ الفُوَطيُّ الحنبليُّ: «لمَّا أنفذَ اللهُ قضاءَه وقَدَرَه، وقُتلَ الخليفةُ، وخَرِبَت بغدادُ، وأُحرِقَ الجامعُ وعُطِّلَت بيوتُ العِباداتِ، تداركَهم اللهُ بلُطفِه، فأتاحَ لها عنايةَ عمادِ الدِّينِ فقَدِمَها، وعَمَّرَ المساجدَ والمدارسَ، ورمَّمَ المشاهدَ والرُّبُطَ، وأجرى الجِراياتِ في وقوفِها للعُلَماءِ والفُقَهاءِ والصُّوفيَّةِ، وأعادَ رونقَ الإسلامِ بمدينةِ السَّلامِ»[١]. وعادَ التَّدريسُ إلى المدرسةِ المُستنصِريَّةِ سنةَ سبعٍ وخمسينَ وستِّ مئة[٢]. وإلى المدرسةِ النِّظَاميَّةِ في صفرٍ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ وستِّ مئة[٣]. ونشطَت الحياةُ العِلميَّةُ مِن جديدٍ...

لـم يكـن خرابُ بغـدادَ على يـدِ التَّتارِ سـبباً في عمارةِ دمشـقَ، كمـا كان خرابُ دمشـقَ على يدِ العبَّاسِـيِّينَ سـبباً في عمـارةِ بغدادَ.

فقد نزلَ قبلَ ذلك السُّلطانُ العادلُ نورُ الدِّينِ محمودُ بنُ زِنْكِي دمشقَ، وجعلَها عاصمةَ مملكتِه.

وبنـى فـيـها دارَ الحديثِ والمدارسَ، وسبَّلَ الأوقافَ، وتقرَّبَ إلى العُلَماءِ، ونشرَ السُّنَّةَ وأماتَ البدعةَ، وغرسَ في الشَّامِ بذرةً إيمانيَّةً ما زالَ المُسلمونَ يأكلونَ مِن ثمارِها إلى اليومِ.

---

(١) «تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب» للفوطي المتوفى ٧٢٣ (٤/ ٨٠١).

(٢) «تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب» للفوطي (٤/ ٨١٩).

(٣) «تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب» للفوطي (٤/ ٣١٤).

ونهضَتِ السُّنَّةُ وعُلومُها، وازدهرَ الفقهُ، وخَفَقَت ألويةُ الجهادِ، فصارت دمشقُ مَقصِداً لأهلِ العلمِ مِن بلادِ الإسلامِ كافَّةً، قصدَها الأندلسيُّونَ كما قصدَها المشارقةُ وحطُّوا رحالَهم فيها.

وجاء الأيُّوبيُّونَ فاستنُّوا بنورِ الدِّينِ في بناءِ المدارس والحفاوةِ بالعلمِ وأهلِه... رغمَ المنغِّصاتِ الصَّليبيَّةِ غرباً والمغوليَّةِ شَرْقاً.

حتَّى اجتاحَ الظَّلَمةُ السَّفَّاحونَ الذين دمَّرُوا بغدادَ بلادَ الشَّامِ واستَوْلَوا على دمشقَ حتى جلسَتِ النَّصْرانيَّةُ زوجُ أميرِ التَّتارِ في جامعِ دمشقَ كاشفةً وجهَها لتشهدَ مراسمَ تعيينِ بعضِ القُضاةِ!

لكنَّ اللهَ لطفَ بدمشقَ وأخرجَ منها ومِن سائرِ بلادِ الشَّامِ أولئك المُعتدينَ. بعد معركةِ عينِ جالوتَ التي كانت في بدايةِ عهدِ المماليكِ البحريَّةِ الذين حكَموا مصرَ والشَّامَ (٦٤٨ ـ ٧٩٢)، وفي زمانِهم عاشَ الحافظُ ابنُ رجبٍ وطوَّفَ في البلدانِ واستقرَّ في دمشقَ الشَّامِ، وقبيلَ وفاتِه سنةَ ٧٩٢ بدأ عهدُ المماليكِ البُرْجيَّةِ الذي استمرَّ حتى تَغَلُّبِ العُثمانِيينَ على الشَّامِ ومصرَ في سنةِ ٩٢١.

كانت دمشقُ في القرنينِ السَّابعِ والثَّامنِ في أزهى عُصورِها وأبهى أيَّامِها في كثرةِ المدارسِ والأوقافِ، ووَفرةِ العُلَماءِ، وصارت المركزَ الأوَّلَ لعُلومِ الحديثِ الشَّريفِ روايةً ودرايةً، وكذلك فقهُ الشَّافعيةِ والحنابلةِ.

ولَمَّا أحدثَ الملكُ الظَّاهرُ بِيبَرْس نظامَ القُضاةِ الأربعةِ، صارَ للحنابلةِ قاضٍ يحكمُ وَفْقَ مذهبِهم.

وقد وردَ إليها حنابلةُ بغدادَ مع حنابلةِ حَرَّانَ إضافةً إلى مَن كان فيها مِن حنابلةِ المقادسةِ وحنابلةِ دمشقَ.

فانتقلَ مركزُ الحنابلةِ مِن بغدادَ إلى دمشقَ وصالحيَّتِها.

وغدا الجامعُ الأمويُّ بدمشقَ مَجْمعَ القُرَّاءِ والمُحدِّثينَ والفُقهاءِ مِن الشَّافعيَّةِ والحنابلةِ والحنفيَّةِ والمالكيَّةِ، وشَهِدَ في ذينِكَ القرنينِ مِن وَفرةِ العُلماءِ وتنوُّعِ النَّشاطِ العِلميِّ ما لم يشرَكْه فيه معهدٌ آخرُ في العالمِ الإسلاميِّ في ذلك الوقتِ، وكان للحنابلةِ فيه محرابٌ يقيمونَ فيه صلاتَهم، وقاعةٌ عُرِفَت بهم، وحلقةٌ علميَّةٌ يتوارثونَها، وبقعةٌ يعمرونَها(١).

أمَّا مُجتمعُ الحنابلةِ، فقد كان مجتمعاً مؤثِّراً في دمشقَ رغمَ قلَّةِ عددِهم.

فالصَّالحيَّةُ التي أسَّسَها المقادسةُ المهاجرونَ في سفحِ جبلِ قاسِيونَ، قد غدَتْ قريةً علميَّةً خالصةً فيها المدارسُ ودورُ الحديثِ ودورُ القرآنِ إضافةً إلى «الجامع المظفَّريِّ» المعروفِ بجامعِ الحنابلةِ، ولا يخفى أنَّ الخِلافَ المُستحكِمَ القائمَ بين الحنابلةِ والأشعريَّةِ، أو الشَّافعيَّةِ، الذي يشتدُّ تارةً ويهدأُ تارةً كان له أثرٌ على الحياةِ العلميَّةِ في دمشقَ، كما كان هو الحالَ في بغدادَ قبلَ ذلك، وبعد هجرةِ حنابلةِ حرَّانَ، ونُبوغِ تقيِّ الدِّينِ أحمدَ بنِ عبدِ الحليمِ ابنِ تيميةَ منهم، وهو فقيهٌ محدِّثٌ توسَّعَ في العُلومِ حتَّى اجتهدَ في الفقهِ، وناضلَ في الكلامِ، وانتقدَ ما اختُرِعَ في طريقِ السُّلوكِ، وصارَ إمامَ مدرسةٍ تُعرَفُ به، ولُقِّبَ شيخَ الإسلامِ، وكان له في دمشقَ أتباعٌ ومُحِبّونَ، مِن الحنابلةِ ومِن غيرِهم كالمِزِّيِّ والبِرْزاليِّ والذَّهبيِّ وابنِ كثيرٍ مِن الشَّافعيَّةِ، وابنِ القَيِّمِ، وابنِ مُفلِحٍ، وابنِ عبدِ الهادي مِن الحنابلةِ رحمَ اللهُ الجميعَ.

وقد نالتِ المِحَنُ تلك المدرسةَ وبعضَ أفرادِها، لكنَّ أثرَها في الحنابلةِ في

---

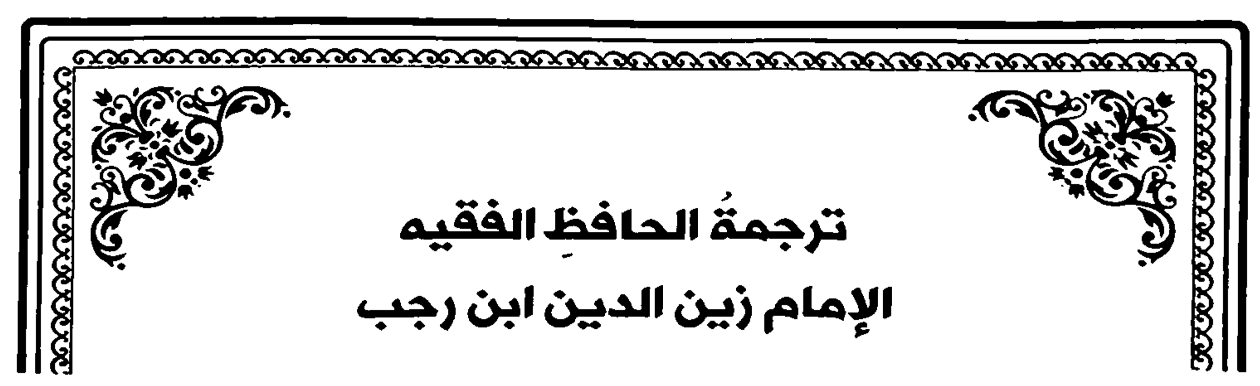
(١) وذلك كله في الطرف الغربي من المعزبة القبلية من الجامع الأموي على يمين الخارج من بابه الجنوبي (باب القوافين) وقاعة الحنابلة هي التي عن يمين محرابهم.

دمشقَ وغيرِها ظاهرٌ لا يُنكَرُ، وفي تلك المرحلةِ قدِمَ الحافظُ ابنُ رجَبٍ البغداديُّ دمشقَ صُحبةَ والدِه، وكان لهما صلةٌ وثيقةٌ بتلك المدرسةِ وتلمذةٌ لها.

إلى أنِ استقلَّ الحافظُ ابنُ رجبٍ رحمَهُ اللهُ بآرائِه وفتاويه.

ومضى الحافظُ ابنُ رجبٍ إلى رحمةِ اللهِ في آخرِ القرنِ الثَّامنِ قبيلَ أن يَدهمَ دمشقَ ما دهَمَ بغدادَ قبلَها، ويعيثَ فيها تَيْمورْلَنْك بالفسادِ في مطلعِ القرنِ التَّاسعِ الهجريِّ.

* * *



ترجمةُ الحافظِ الفقيه
الإمام زين الدين ابن رجب

هو زينُ الدِّينِ(١)، أبو الفرَجِ(٢)، عبدُ الرَّحمنِ، بنُ شهابِ الدِّينِ أبي العبَّاسِ أحمدَ، بنِ أبي الثَّناءِ رجبٍ ـ وهو عبدُ الرَّحمنِ ـ بنِ الحسَنِ(٣)، بنِ محمَّدٍ، بنِ أبي البركاتِ مَسعودٍ، السَّلاميِّ، البغداديُّ ثمَّ الدِّمشقيُّ، الحنبليُّ.

ولادتُه:

وُلِدَ ببغدادَ في ربيعِ الأوَّلِ سنةَ ٧٣٦ ستٍّ وثلاثينَ وسبعِ مئةٍ(٤).

جدُّه:

المقرئُ أبو (الثَّناءِ)(٥) عبدُ الرَّحمنِ، واشتهرَ برجبٍ لولادتِه فيه، مولدُه تقريباً في سنةِ سبعٍ وسبعينَ وستِّ مئةٍ.

---

(١) قال ابن قاضي شهبة في «تاريخه» (٣/ ٤٨٨): وكان يلقب أولًا: جمال الدين.

(٢) خلط ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ١٨٠) بينه وبين والده، فقال: «شهاب الدين أبو العباس أو أبو الفرج».

(٣) وقع في مطبوعة «المقصد الأرشد» (٢/ ٨١)، وكذلك في مطبوعة «الجوهر المنضد» (ص: ٤٧ و٤٨): «الحسين» وهو تصحيف. ووقع في «ذيل التقييد» (٢/ ٤٧٣) للفاسي: «عبد الرحمن بن أحمد بن حسن بن رجب» قلب في النسب.

(٤) «إنباء الغمر» (١/ ٤٦٠)، و«الدرر الكامنة» (٢/ ٣٢١) لابن حجر، ووقع في «الدرر»: ٧٠٦ وهو سهو قلم قديم سرى إلى من نقل عنه كالسيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص: ٣٦٧).

(٥) صحفها بعضهم وقد كتبت (الثنى) إلى: «التقى»! وكناه حفيده: أبا أحمد، كما سيأتي.

ويُعرَفُ آباؤُه ببيتِ الخالِداني بالجزيرةِ[١].

سمعَ ببغدادَ الحديثَ مُبكِّراً سنةَ ٦٨٦ وهو ابنُ تسعٍ، فسمعَ ثلاثيَّاتِ البخاريِّ على صفيِّ الدِّينِ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ المعروفِ بابنِ المَالِحاني[٢] بقراءةِ المحدِّثِ جمالِ الدِّينِ القَلانسيِّ في سنةِ ستٍّ وثمانينَ وستِّ مئةٍ، ولَمَّا أرادَ القلانسيُّ كتابةَ طَبَقةِ السَّماعِ لم يعرفِ الطِّفلُ اسمَ جدِّه فكانَ يقولُ: عبدُ اللهِ فكتبَ كذلك في طبقةِ السَّماعِ!

وسمعَ الكثيرَ مِن المفيدِ المعروفِ بابنِ المُجَلِّخِ، وابنِ غَزَالٍ المقرئِ الواسطيِّ، وغيرِهم.

وأقرأَ النَّاسَ مُدَّةً حسبةً، وتوفِّيَ ببغدادَ ليلةَ السَّبتِ خامسِ صفرٍ سنةَ اثنتينِ وأربعينَ وسبعِ مئةٍ.

ودُفِنَ بمقبرةِ الشُّونيزيَّةِ، قريباً مِن قبرِ الجُنَيدِ رحمَه اللهُ إلى جنبِ مسجدِه، ولم يُخلِّفْ درهماً، مع حسنِ التَّجمُّلِ والتَّعفُّفِ عن الخَلْقِ والإيثارِ وصلةِ الرَّحِمِ بما يملكُ[٣].

وقد أدركَ الحافظُ زينُ الدِّينِ جدَّه، وكان ابنَ ستٍّ عند وفاتِه.

قال في «ذيلِ طبقاتِ الحنابلةِ»: قُرِئَ على جدِّي أبي أحمدَ رجبِ بنِ الحسنِ غيرَ مرَّةٍ ببغدادَ، وأنا حاضرٌ في الثَّالثةِ والرَّابعةِ والخامسةِ، قيل له:

---

(١) ويمكن أن تقرأ: «بالجديدة! لكن لم أجد ذلك في محال بغداد، والخالداني: ذكرت أيضاً في ترجمة ابنه شهاب الدين كما سيأتي.

(٢) بفتح الميم وكسر اللام، وهي نسبة لمن يبيع السمك المالح، ووهم من قيدها بفتح اللام وبالخاء.

(٣) «المنتقى» من مشيخة ولده (٦/ ٢٧٤) وفيات ٧٤٢، وعنه ابن قاضي شهبة في «تاريخه» (١/ ٢٦٦)، وابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ١٠٧).

أخبرَكم أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ البزَّارُ سنة ستٍّ وثمانينَ وستِّمائةٍ...(١) وذكرَ سندَه إلى البُخاريِّ بالثُّلاثيَّاتِ، التي كان يحدِّث بها جدُّه مِراراً، وكان قد سمعَها قديماً في طفولتِه.

والدُه:

الشَّيخُ المُقرِئُ المحدِّثُ شهابُ الدِّينِ، أبو العبَّاسِ، أحمدُ، بنُ رجبِ، بنِ الحسنِ، بنِ محمَّدٍ السَّلَاميُّ المقرئُ البغداذيُّ(٢).

مولدُه ببغدادَ في صبيحةِ يومِ السَّبتِ خامسَ عشرَ ربيعِ الأوَّلِ سنةَ ستٍّ وسبعِ مئةٍ(٣).

قال في قصيدةٍ له:

ومولدي عامَ ستٍّ في ربيعِ ... الأوَّلِ النِّصفِ للسَّبعِ المئينَ وَلُو(٤)

ونشأ ببغدادَ، وقرأ القرآنَ الكريمَ بالرِّواياتِ.

فقرأ السَّبعَ على أبي محمَّدٍ عبدِ اللهِ بنِ مؤمنٍ الواسطيِّ، وسمعَ منه العشرَ، وروى الشَّاطبيَّةَ عن القاضي أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ جماعةَ إجازةً(٥).

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» لزين الدين ابن رجب (٣/ ٤٥٨).

(٢) وقفت على اسمه ونسبه، ونسبته بخطه في أول كتاب «أخلاق حملة القرآن» للآجري، نسخة عاشر أفندي (رقم ١٢٧٧) [٣٤/ ب] [٣٥/ ب] [٧٤/ أ] وكتب: خف، فوق السلامي إشارة إلى أنها بتخفيف اللام. وهي نسبة إلى بغداد دار السلام والله أعلم.

وكذلك كتب الحافظ زين الدين اسمه ونسبه، وكلمة (خف) فوق السلامي في «مجموع الأحمدية» (٣١٤) [١٥/ أ].

(٣) وقع في «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ١٣١): ولد سنة ٦٤٤ وهذا سهو واضح.

(٤) انظر: «المنتقى» من مشيخته (٦/ ٤٥٣).

(٥) «غاية النهاية» لابن الجزري (١/ ٥٣).

واعتنى ببغدادَ بسماعِ الحديثِ وقراءتِه، ورحلَ فيه بأولادِه إلى دمشقَ، فأسمعَهم بها وبالحجازِ والقُدسِ[1]. ورحلَ إلى مصرَ أيضاً[2].

قال الشِّهابُ ابنُ رجبٍ في ترجمةِ الذَّهبي مِن «مشيختِه»: «رحلتُ إليه في سنةِ أربعٍ وأربعينَ وسبعِ مئةٍ»[3].

وحجَّ في سنةِ (٧٢٨)[4]، وفي سنةِ (٧٤٩) ومعه ولدُه[5].

وأكثرَ مِن الشُّيوخِ، وأخذَ عنهم كثيراً مِن المرويَّاتِ، وخرَّج لنفسِه «مشيخةً»[6] مفيدةً بتراجمَ مُلخَّصةٍ فريدةٍ[7].

وفي «مشيخته» ما يقربُ مِن خمسِ مئةِ شيخٍ (٥٠٠)، قالَ:

«ومُعجمي نحوُ خمسٍ مِن مئينَ أتى   بعضٌ سماعاً وبعضٌ إذناً اكتملوا»

---

(١) «إنباء الغمر» لابن حجر (١/ ٣٧).

(٢) «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ١٣١).

(٣) «المنتقى» (٦/ ٣١٨)، وفيات ٧٤٨.

(٤) انظر: «المنتقى» (٦/ ٢٧٠)، وفيات ٧٤١ ترجمة شافع بن عمر الجيلي.

(٥) انظر: «الذيل على طبقات الحنابلة» للحافظ زين الدين (٥/ ١٤٧).

(٦) هي «مشيخة» ذكر فيها شيوخه على ترتيب وفياتهم، لكنه سماها معجماً، والمعجم يكون على ترتيب الحروف في أوائل أسمائهم. ووقع عند الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الدرر الكامنة» (١/ ١٣١) أنها معجم، وقال: رأيته. فهل «معجمه» غير «مشيخته»؟ الله أعلم.

ولم يصل إلينا هذا «المعجم» أو «المشيخة»، وإنما وصل «المنتقى» منه، والمنتقي كان بيده نسخة عليها خط الحافظ زين الدين ابن رجب ألحق فيها تواريخ وأشياء، وليس المنتقي هو الحافظ زين الدين قطعاً، وانظر ما سيأتي عند الحديث عن كتبه.

(٧) «الرد الوافر» لابن ناصر الدين (ص: ١٤٢) وذكر ابن ناصر الدين أن المترجَم ذكر ابن تيمية بشيخ الإسلام، وأثنى عليه، وكان يحبه ويميل بالمودة إليه.

وكان ذلك إلى عامِ خمسٍ وأربعينَ وسبعِ مئةٍ[1] قبلَ وفاتِه بثلاثينَ سنةً! فلا يبعدُ أن يبلُغوا الألفَ إلى حين وفاتِه. وقد شاركَه ولدُه الحافظُ زينُ الدِّينِ رحمَه اللهُ تعالى في كثيرٍ مِن شيوخِه، وقد اعتنى والدُه بإسماعِه وتحصيلِ الإجازاتِ له.

ومِن الأجزاءِ التي وقفتُ عليها، وعليها خطُّ الشِّهابِ ابنِ رجبٍ المقرئ رحمَه اللهُ تعالى: «أخلاقُ حملةِ القرآنِ» للآجُرِّيِّ، و«فضائلُ ليلةِ النِّصفِ مِن شعبانَ» للدُّبيثيِّ، في مكتبةِ عاشِر أفندي في اصطنبولَ رقم (١٢٧٧) وفيهما إجازةٌ بخطِّه:

سمعَ «أخلاقَ حملةِ القرآنِ» مِن أحمدَ بنِ عليِّ بنِ أبي الفضائلِ العُكبَريِّ، وعمرَ بنِ محمَّدِ بنِ محمَّدِ بنِ حُسَينٍ، وقرأَ «فضلَ ليلةِ النِّصفِ مِن شعبانَ» على محبِّ الدِّينِ أبي الرَّبيعِ عبدِ المنعمِ عليِّ بنِ عبدِ الصَّمدِ البغداديِّ الواعظِ، الحنبليِّ، المتوفَّى ٧٤٢ رحمهم الله.

وقرأَ ذينِك الجُزئينِ:

شمسُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ محمودِ بنِ أحمدَ بنِ أمير حسَن السِّيواسيُّ، وسمعه: شهابُ الدِّينِ أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ العبَّاسِ بنِ محمَّدٍ الحلبيُّ، وأجازَهما بجميعِ ما يجوزُ له وعنه روايتُه بشرطِه عند أهلِه، في ذي الحجَّةِ سنةَ ٧٦٨.

---

(١) انظر: «المنتقى» (٦/ ٤٥٣)، والمنتقى فيه ٢٤٩ شيخاً.

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد النبي المصطفى وآله وصحبه أجمعين
أما بعد فقد سمع علي كتاب اختلاف حملة القرآن للآجري رحمه الله
كاتبه الشيخ العالم العامل الفاضل الناسك شهاب الدين أبو العباس
أحمد بن العباس بن محمد الحلبي بقراءته الشيخ العالم الحافظ المقرئ
شمس الدين محمد بن محمود بن أحمد بن أبي حسن السيواسي وفقنا الله للعمل
به وإياهما وأحسن لهما بسندي فيه أولاً وأذنت لهما في روايته مع جميع
ما يجوز لي وعني روايته بشرطه عند أهله كتبه أحمد بن رجب بن
الحسن بن محمد السلامي عفي عنه بمحروسة دمشق في أواخر ذي الحجة الحرام
من سنة ثمان وستين وسبعمائة حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وحسبنا الله وكفى
وبعد فقد قرأ علي كتاب فضل ليلة النصف من شعبان للدينوري رحمه الله
الشيخ الصالح العالم شمس الدين محمد بن محمود بن أحمد بن أبي حسن السيواسي
فسمعه الشيخ الصالح الناسك شهاب الدين أبو العباس بن أحمد العباس
كاتبه الحلبي وجماعة في الأصل وأذنت لهم في روايته بسندي فيه نزولاً
أولاً مع جميع ما يجوز لي وعني روايته بشرطه عند أهله كتبه
أحمد بن رجب بن الحسن بن محمد السلامي عفي عنه بمحروسة دمشق في أواخر ذي الحجة
من سنة ثمان وستين وسبعمائة حامداً مصلياً مسلماً

ولَمَّا استقرَّ بدمشقَ جلسَ للإقراءِ، وانتفعَ النَّاسُ به[1]، وكان يُقرئُ ببابِ المئذنةِ الغربيَّةِ[2] مِن الجامعِ الأمويِّ.

وممَّنْ قرأَ عليه: الإمامُ المقرئُ ابنُ الجزريِّ المتوفَّى ٨٣٣ رحمه الله، قرأَ عليه بعضَ القرآنِ بالقراءاتِ، وكثيراً مِن كتبِ القراءاتِ. وقرأَ عليه: الشَّيخُ محمَّدُ بنُ يوسفَ الصَّغديُّ، ويحيى الضَّريرُ، ومحمودُ بنُ عبدِ اللهِ السِّمنانيُّ[3].

توفِّيَ رحمَه اللهُ تعالى بدمشقَ ليلةَ الأربعاءِ ثاني ربيعِ الآخرِ سنةَ خمسٍ وسبعينَ وسبعِ مئةٍ[4].

ودفنَ مِن الغدِ بمقابرِ الصُّوفيَّةِ[5].

قال فيه تلميذه ابنُ الجَزري: «شيخنا الصالح الكبير القدر»[6].

وقال ابنُ ناصر الدين: «الشيخ الإمام العالم الصالح المقرئ المُجود المحدِّث المفيد»[7].

---

(١) «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر (١/ ٣٧) و«الدرر الكامنة» (١/ ١٣١).

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٢٦١). وفي داخل ذلك الباب يرفع المؤذنون الأذان اليوم.

(٣) «غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (١/ ٥٣).

(٤) «غاية النهاية» (١/ ٥٣). ولم يقع تعيين تاريخ وفاته للحافظ ابن حجر فقال في «إنباء الغمر» (١/ ٣٧): ومات في هذه السنة أو التي قبلها ـ أي ٧٧٤ ـ وقال في «الدرر الكامنة» (١/ ١٣١): ومات سنة ٤ أو ٧٧٥ كذا رأيته بخطي وأظنني تلقيته من بعض الحلبيين. وما عند ابن الجزري مُغْنٍ.

(٥) مقابر الصوفية غربي دمشق ضمت رفات كثير من الأعلام، وقد كانت ممتدة تحت المباني التي يشغلها مشفى الغرباء، ومدرج جامعة دمشق، ومباني الجامعة، ودار التوليد، قبلي التكية السليمانية ولم يبق من تلك القبور إلا قبر ابن تيمية وقبران بجانبه رحمهم الله.

(٦) «غاية النهاية» (١/ ٥٣).

(٧) «الرد الوافر» (ص: ١٤٢).

وقال ابن حجر: «وكان ذا خير ودين وعفاف»[١].

وكتبَ عنه سعيدُ بنُ عبدِ اللهِ الدِّهْليُّ مِن شعرِه، فقالَ: أنشدَنا الشَّيخُ العالمُ أبو العبَّاسِ أحمدُ بنُ رجبِ بنِ محمَّدٍ الخالِدانيُّ[٢] البغداديُّ المقرئُ الحنبليُّ لنفسِه:

عملتُ السُّوءَ ثمَّ ظلمتُ نفسي ... وقد آذنتُ ربِّي أنْ أتوبَا
فهَبْ لي رحمةً واغفِرْ ذُنوبي ... وعجِّلْ منك لي فرَجاً قريبَا[٣]

نشأتُه:

وُلِدَ الحافظُ زينُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ في بيتِ رجلٍ صالحٍ عالمٍ مُحبٍّ للعلمِ، يسعى إلى أنْ يُنَشِّئَ أولادَه على ذلك، فأكرمَه اللهُ تعالى بصدقِ نيَّتِه أنْ سلكَ ولدُه الأكبرُ عبدُ الرَّحمنِ ذلك الطَّريقَ حتى نالَ الإمامةَ فيه.

قالَ الوالدُ شهابُ الدِّينِ المُقرئُ في ذلك:

إنَّ عبدَ الرَّحمنِ أولُ ولدي ... حبُّه كامنٌ بقلبي وكبدي
دونَ حبِّي للهِ والرَّسولِ ولكِنْ ... حبُّ عطفٍ ورحمةٍ مع ودِّ
لا جناحٌ عليَّ في حبِّ ربِّي ... ونبيِّي والصَّالحينَ وولدي
وبه العفوَ والمعافاةَ أرجو ... وختامَ الحُسْنى فذلك قَصْدي
وأحبُّ الأسماءِ اسمهُ إلى اللهِ ... ومنه أرجو إصلاحَ العبدِ
إن بلغتُ المأمولَ كنتُ سعيداً ... أو حُرِمْتُ المنى فلم يُغنِ جهدي[٤]

---

(١) «إنباء الغمر» (١/ ٣٧) ونحوه في «الدرر الكامنة» (١/ ١٣١).

(٢) سبق ذكر هذه النسبة في ترجمة رجب رحمه الله.

(٣) نقله ابن حجر في «الدرر الكامنة» (١/ ١٣١).

(٤) الأبيات في آخر «المنتقى» من المشيخة (٦/ ٤٥٤).

وقد نالَ مأمولَه بحمدِ اللهِ وفضلِه.

وقد قَدِمَ زينُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمنِ مع والدِه وإخوتِه[1] مِن بغدادَ إلى دمشقَ وهو صغيرٌ في سنةِ أربعٍ وأربعينَ وسبعِ مئةٍ[2].

وأسمعَهم والدُه على العلماءِ بدمشقَ والقدسِ[3]، ومصرَ أيضاً[4].

ثمَّ رجَعوا إلى بغدادَ، ومنها توجَّه المقرئُ الشِّهابُ بصُحبةِ ولدِه الزَّينِ إلى الحجِّ سنةَ تسعٍ وأربعينَ وسبعِ مئةٍ[5]، وكان زينُ الدِّينِ في الثَّالثةَ عشرةَ مِن عمرِه. فمرُّوا بالحِلَّة المَزْيَديةِ، ومرُّوا بصَرْصَرْ، وبالكوفةِ وبالبصرةِ[6]، وهم يتلقَّوْنَ عمَّن يلتقونَ به في طريقِهم مِن العُلماءِ.

ثمَّ قدِموا دمشقَ بعد حَجِّهم واستقرُّوا بها سنةَ خمسينَ وسبعِ مئةٍ[7].

---

(١) لم يُذكر في التراجم أحد منهم ثم وقفت على ذكر لأخته عائشة في طبقة سماع على علي بن الحسين بن الكلاك، لجزء الحديث المسلسل بالأولية من تخريج الحافظ الدمياطي، وذلك حضوراً في الرابعة سنة ٧٤٩ فتكون ولادتها ٧٤٥ فهي تصغره بتسع سنين.

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٣) «إنباء الغمر» لابن حجر (١/ ٣٧).

(٤) «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ١٣١).

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٥/ ١٤٧)، و«تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٦) انظر: «الذيل على طبقات الحنابلة» لابن رجب (٤/ ٧٣) (٥/ ١٤٧)، و«المنتقى» من المشيخة (٦/ ٣٦٣)، وفيات ٧٥٠ ترجمة محمد بن عبد الله الغزال.

(٧) انظر: «المنتقى» من المشيخة (٦/ ٣٦٥)، وفيات ٧٥١ ترجمة داود بن سليمان بن داود، خطيب =

طلبُه للعلمِ وشُيوخُه:

اشتغلَ الحافظُ زينُ الدِّينِ بسَماعِ الحديثِ باعتناءِ والدِه بعد البضعِ وخمسينَ وسبعِ مئةٍ[1].

وكان قبلَ ذلك قد سَمِعَ وقرأَ وأُجيزَ تبعاً لوالدِه في بغدادَ والعراقِ ودمشقَ وبيتِ المقدسِ ومِصرَ ومكَّةَ المشرَّفةِ.

وبعد استقرارِهم في دمشقَ جمعَ الدِّرايةَ في العلمِ إلى الرِّوايةِ، ورحَلَ في طلبِ الحديثِ[2]، وحجَّ مَرَّةً ثانيةً، وجاورَ بالمدينةِ المنوَّرةِ على صاحبِها الصَّلاةُ والسَّلامُ سنةَ ٧٦٣[3].

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «ورافقَ شيخَنا زينَ الدِّينِ العراقيَّ في السَّماعِ كثيراً»[4].

وقد تلقَّى العلمَ عن كثيرٍ مِن الشُّيوخِ في تلك البلدانِ التي زارَها.

فمنهم مَن سمِعَ منه، ومنهم مَن قرأَ عليه، ومنهم مَن أجازَه، ومنهم مَن لازمَه، ومنهم مَن تفقَّه عليه.

قال يوسفُ بنُ عبدِ الهادي: «سمعَ الحديثَ مِن خلقٍ مِن رواةِ الآثارِ والأخبارِ، وسمعَ مِن خلقٍ كثيرٍ، وأخذَ عن جمٍّ غفيرٍ»[5].

= بيت الأبار ظاهر دمشق.

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٦٤)، و«تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ ٢٥٠).

(٤) «إنباء الغمر» لابن حجر (١/ ٤٦٠).

(٥) «الجوهر المنضد» ليوسف بن عبد الهادي (ص: ٤٧).

وقد رأيتُ ذكرَ مَن وقفتُ على استفادةِ الحافظِ ابنِ رجبٍ منه مرتَّبينَ على وَفَياتهم فهو أقربُ إلى إدراكِ حالِه في الطَّلَبِ والتَّحمُّلِ وأخذِه عنِ الشُّيوخِ:

١ ـ عبدُ المؤمنِ بنُ عبدِ الحقِّ بنِ عبدِ اللهِ القَطيعيُّ البغداديُّ، الفقيهُ الفَرَضيُّ، المتوفَّى ٧٣٩ رحمَه الله.

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ: وأجازَ لي ما يجوزُ له روايتُه غيرَ مرَّةٍ[1].

قلتُ: وهذا مِن أقدمِ شُيوخِه، وكان ابنَ ثلاثِ سنينَ.

٢ ـ القاسمُ بنُ محمَّدِ بنِ يوسفَ البِرْزاليُّ الدِّمشقيُّ، الإمامُ الحافظُ، المتوفَّى ٧٣٩ رحمه الله.

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ: «أنبأني القاسمُ بنُ محمَّدٍ الحافظُ، أنا أحمدُ بنُ إبراهيمَ الواسطيُّ...»[2]. وهذا بالإجازةِ مُكاتبةً لأنَّه قبلَ قُدومِهم دمشقَ، واللهُ أعلمُ.

٣ ـ عبدُ اللهِ بنُ عبدِ المؤمنِ الواسطيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٤٠ رحمه الله.

وهو مِن شُيوخِ أبيهِ أيضاً[3]. ولعلَّه شيخٌ بالإجازةِ.

٤ ـ زينبُ بنتُ أحمدَ بنِ عبدِ الرَّحيمِ المقدسيَّةُ، المتوفَّاة سنةَ ٧٤٠ رحمها الله.

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ: «أنبأتني زينبُ بنتُ أحمدَ...». فهي شيخةٌ له بالإجازةِ مكاتبةً مِن دمشقَ إلى بغدادَ، لأنَّه كانَ قبلَ رحلتِهم[4].

٥ ـ عبدُ الرَّحيمِ بنُ عبدِ اللهِ الزَّرِيْرانيُّ البغداديُّ، المتوفَّى سنة ٧٤١ رحمه الله،

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ٨٢).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣/ ٣٩٤).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٦، ١٤٧).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ٩٧).

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ: «وحضرتُ درسَه وأنا إذ ذاك صغيرٌ لا أحقُّه جيداً»[1].

٦ ـ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عمرَ الخالديُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٤١ رحمه الله.

وهو مِن شيوخِه بالإجازةِ، قال في الرِّوايةِ عنه: أنبأني...[2]

٧ ـ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ تمَّامٍ التَّلِّيُّ الصالحيُّ، المتوفَّى سنة ٧٤١ رحمه الله.

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ: «وأجازَ لي ما يجوزُ له روايتُه بخطِّ يدِه»[3]، وذلك بالمكاتبةِ مِن دمشقَ إلى بغدادَ، لأنَّه كان قبلَ رحلتِهم.

٨ ـ محمَّدُ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ عليٍّ، المؤذِّنُ الورَّاقُ، المتوفَّى سنةَ ٧٤١ رحمه الله.

سمع الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ عليه حُضوراً في الرَّابعةِ كتابَ النِّكاحِ مِن «صحيحِ البُخاريِّ»[4].

٩ ـ رجبُ بنُ الحسنِ، جدُّ الحافظِ زينِ الدِّينِ. وتقدَّمَ ذكرُ ذلك.

١٠ ـ عليٌّ (عبدُ المنعمِ) بنُ عبدِ الصَّمدِ بنِ أحمدَ بنِ أبي الجيشِ البغداديُّ، المتوفَّى سنة ٧٤٢ رحمه الله، سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ ما كان يُقرأُ عليه، وكان في الخامسةِ مِن عمرِه[5].

١١ ـ محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ محمَّدٍ الدَّقوقيُّ البغداديُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٤٢ رحمه الله.

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٠٥).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ١٩٦).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٠٠).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ١١٤).

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ١٥١)، وروى عنه في «أهوال القبور».

قال عنه الحافظُ زينُ الدِّين: شيخُنا الدَّقوقيُّ[١]... فلعلَّه بالإجازةِ.

١٢ ـ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ الحسنِ الجزريُّ الهكاريُّ الصَّالحيُّ، المتوفَّى سنة ٧٤٣ رحمه الله.

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ: أنبأنا[٢]... فهو يروي عنه بالإجازةِ، وذلك بالمكاتبةِ مِن دمشقَ إلى بغدادَ، لأنَّه كان قبلَ رحلتِهم.

١٣ ـ مسافرُ بنُ إبراهيمَ الخالديُّ الشَّافعيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٤٤ رحمه الله.

سمعَ الحافظُ زينُ الدِّينِ «صحيحَ البخاريِّ» يُقرأُ عليه بقراءةِ الحسينِ بنِ بدرانَ البابَصْريِّ[٣].

فهؤلاء جميعاً كانوا مِن شُيوخِه قبلَ الرِّحلةِ إلى دمشقَ، يروي عنهم بالإجازةِ أو حُضوراً أو سماعاً لما يُقرأُ عليهم، وغالبُهم بغداديُّونَ وبعضُهم دمشقيُّونَ.

* * *

١٤ ـ محمَّدُ بنُ أبي بكرِ بنِ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، شمسُ الدِّينِ، المعروفُ بابنِ النَّقيبِ الشَّافعيِّ، مُدَرِّسُ الشَّاميَّةِ[٤]، المتوفَّى ٧٤٥ رحمه الله تعالى.

جاء في منتقى «مشيخة المقرئِ ابنِ رجبٍ» والدِ الحافظِ زينِ الدِّينِ: «قال لي

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٦).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ٢٣٦).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٤٥)، وترجمة الخالدي في «الدرر الكامنة» (٦/ ١٠٧).

(٤) المدرسة الشامية البرانية بدمشق ما زالت قائمة وفيها مسجد يصلى به، في سوق ساروجة، عند التقاء شارع البحصة بالشارع المسمى شارع الثورة.

عامَ أربعٍ وأربعينَ وسبعِ مئةٍ بالشَّاميَّةِ البرَّانيَّةِ: قد أجزتُك ولولدِك عبدِ الرَّحمنِ كما أجازَني النَّوويُّ ويدي في يدِه»(١).

١٥ـ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ الفصيحِ الكوفيُّ الهاشميُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٤٥ رحمه الله.

---

(١) «المنتقى من المشيخة» (٦/ ٣٠٤) وفيات ٧٤٥، و«التاريخ» لابن قاضي شهبة (٣/ ٤٨٨).

وجاءت العبارة كذلك في «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٤٨)، فغيرها محققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين رحمه الله إلى «التوزري»! اعتمادًا على ما في «التاريخ» لابن قاضي شهبة (٣/ ٤٨٨)! وليس ذلك فيه، إنما قفز بصره من سطر إلى سطر تحته جاء فيه «وقرأ بنفسه بمكة على الفخر التوزري» على أن ما في مطبوع «تاريخ ابن قاضي شهبة» تصحيف أيضاً صوابه: «النويري»، فالفخر التوزري توفي ٧١٣، ولم يستدرك العثيمين على ما فعله في «الجوهر المنضد» في مقدمته لـ«ذيل طبقات الحنابلة» رغم تجليته للأمر.

وجاءت العبارة في «المقصد الأرشد» (٢/ ٨١): «وأجازه ابن النقيب، وأجاز له النووي» والضمير في «له» عائد إلى ابن النقيب، فلا إشكال.

لكن جاءت العبارة في «المنهج الأحمد» (٥/ ١٦٩) وفي ما نقل عنه: «وأجازه ابن النقيب والنووي» فأثارت إشكالاً دفع الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله إلى بحث ذلك في مقال له في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، السنة ٢٧ المجلد الأول (ص: ١٥٣): «نظرة عابرة في ذيل طبقات الحنابلة»، وذكر أن ابن النقيب هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن لؤلؤ القاهري الشافعي، المتوفى ٧٦٩!، وأن لفظ النووي تحريف إلا إن أريد به نووي آخر غير المشهور!

ثم كتب مقالاً آخر في السنة ٢٩ المجلد الأول (ص: ١٥١) ذكر فيه أن النووي يحتمل أن يكون هو علاء الدين أحمد بن عبد المؤمن الشافعي، المتوفى ٧٤٩ رحمه الله [وتبعه على ذلك من علق على الكتب التي ورد فيها إجازة النووي]، وذكر أيضاً أن ابن النقيب يحتمل أن يكون هو شمس الدين الدمشقي، وغَلَّب اختياره الأول، ثم قال: «ولعلنا لا نعدم من الفضلاء الذين رزقهم الله العلم وكتبه والفراغ له من يكشف وجه الحق ويزيل الشك والارتياب في هذا الصدد فنكون له من الشاكرين» اهـ. وقد وضح الأمر ولله الحمد.

وهو مِن شيوخِه بالإجازةِ في بغدادَ[١].

١٦ـ ومن طبقتِه: عليُّ بنُ محمَّدِ الرَّفاعيُّ، نجيبُ الدِّينِ، وهو مِن شيوخِه بالإجازةِ في بغدادَ[٢].

١٧ـ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عبدِ الحليمِ بنِ عبد السَّلامِ ابن تيميةَ الحرَّانيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٤٧ رحمه الله. وهو من شيوخِه بالإجازةِ[٣].

١٨ـ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ. عزُّ الدِّينِ ابنُ قُدامةَ، المتوفَّي سنةَ ٧٤٨ رحمه الله.

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ: «وأجازَ لي مرويَّاتِه»[٤].

١٩ـ الحُسَينُ بنُ بدرانَ بنِ داود البابَصْريُّ، البغداديُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٤٩ رحمه الله.

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ: «اختصرَ «الإكمالَ» لابنِ ماكولا، وعلَّقتُه في حياتِه، وقرأتُ عليه بعضَه. وسمعتُ بقراءتِه «صحيح البخاري» على الشَّيخِ جمالِ الدِّينِ مُسافرِ بنِ إبراهيمَ الخالديِّ... وحضرتُ مجالسَه كثيراً ـ في دارِ الحديثِ المُستنصريَّةِ ـ»[٥].

وهذا من أقدمِ ما كَتَبَ وقرأَ على الشُّيوخِ ببغدادَ ممَّا وقَفْنا عليه.

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ١١٦).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ١١٦). ولم أقف على ترجمته أو تاريخ وفاته.

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٥) أجازه عن أبيه. وعبد الرحمن هو أخ التقي ابن تيمية المشهور.

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٤٠).

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٤٥).

٢٠ـ عمرُ بنُ عليِّ بنِ موسى. سراجُ الدِّينِ أبو حفصٍ المقرئُ الحنبليُّ البزَّارُ، المتوفَّى سنةَ ٧٤٩ رحمَه اللهُ بطريقِ الحجِّ.

قال الشِّهابُ ابنُ رجبٍ المقرئُ: «سمعتُ عليه ببلدِ الحِلَّةِ ثلاثيَّاتِ البخاريِّ عند توجُّهنا للحجِّ بقراءةِ ابني»(١).

وقال الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ: «فقرأتُ على شيخِنا أبي حفصٍ عمرَ: ثلاثيَّاتِ البخاريِّ بالحِلَّةِ المَزْيَدِية»(٢).

وهذا مِن قديمِ قراءتِه على الشُّيوخِ بعد عودتِهم مِن رحلتِهم الأولى إلى دمشقَ.

٢١ـ عليُّ بنُ المُنَجَّا بنِ عُثمانَ التَّنوخيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٠ رحمه الله.

قال الحافظُ ابنُ رجبٍ: «قرأتُ عليه جزءًا فيه الأحاديثُ التي رواها مسلمٌ في «صحيحِه» عن الإمامِ أحمدَ بسماعِه للصَّحيحِ مِن أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ عبدِ السَّلامِ ابنِ أبي عَصْرونَ، بإجازتِه مِن المؤيَّدِ الطُّوسيِّ»(٣).

وهذا مِن أقدمِ قراءتِه على الشُّيوخِ في رحلتِهم إلى دمشقَ.

٢٢ـ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ عبدِ القاهرِ، الفُوَطيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٠ رحمه الله.

سمع منه الحافظُ زينُ الدِّينِ ببغدادَ سنةَ ثمانٍ وأربعينَ أو سنةَ تسعٍ(٤).

٢٣ـ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ محمَّدٍ البابصريُّ، البغداديُّ، الفقيهُ الحنبليُّ، المتوفَّى ٧٥٠ رحمه الله.

---

(١) «المنتقى» من مشيخة ابن رجب المقرئ (٦/ ٣٢٨)، وفيات ٧٤٩.

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٤٧). والحلة بلدة جنوب بغداد هي بابل.

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٦٧ ـ ١٦٩).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٤٤).

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ: «حضرتُ درسَه وأشغالَه غيرَ مرَّةٍ، وسمعتُ بقراءتِه الحديثَ»(١). وهو مِن شُيوخِه البغداديِّينَ.

٢٤ـ عمرُ بنُ عليِّ بنِ عمرَ، سراجُ الدِّينِ القزوينيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٠ رحمه الله. قرأ عليه الحافظُ زينُ الدِّينِ(٢)، وفي «تاريخ ابنِ قاضي شُهبةَ»: «سمع منه المقرئُ شهابُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ، وذكرَه في «معجمه»، وولدُه الحافظُ زينُ الدِّينِ، وقرأ عليه مشيختَه»(٣). وهو مِن شُيوخِه البغداديِّينَ.

٢٥ـ محمَّدُ بنُ عبدِ الرزَّاقِ بنِ أحمدَ، ابنُ الفُوَطيِّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٠ رحمه الله.

قال الشِّهابُ ابنُ رجبٍ المقرئُ: «وخرَّج له ولدي أبو الفرجِ أحاديثَ ثُمانياتٍ سمعَها عليه بمسجدِه بالخاتونيَّةِ في بغدادَ»(٤).

وهذا مِن النُّبوغِ المبكِّرِ، حيث كانَ الحافظُ دونَ الرَّابعةَ عشرَةَ مِن عمرِه.

٢٦ـ محمَّدُ بنُ سعيدِ بنِ عمرَ، عفيفُ الدِّينِ الأزجيُّ البغداديُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٠ رحمه الله سمع منه ببغدادَ(٥).

٢٧ـ بيلِك بنُ عبدِ اللهِ الخطيبيُّ الحمويُّ، المتوفَّى في نيِّفٍ وأربعينَ وسبعِ مئةٍ. سمعَ منه أبو العبَّاسِ بنُ رجبٍ المقرئُ وولدُه الحافظُ زينُ الدِّينِ(٦).

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٦٠).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ١٥١).

(٣) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (١/ ٦٩٧ـ ٦٩٨).

(٤) «المنتقى» من المشيخة (٦/ ٣٦٢)، وفيات ٧٥٠.

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٢٠٢).

(٦) «المنتقى» من المشيخة (٦/ ٣٣٩)، فيمن توفي في عشر أربعين وسبع مئة، ترجمته في «الدرر الكامنة» (١/ ٥١٥) ووقع في تاريخ وفاته خلل ٧٣١؟!

٢٨ـ ابنُ النبَّاشِ: قال الحافظُ زينُ الدِّينِ: «كان آيةً في الحفظِ، غاصَ في البحرِ ولم يُعلَمْ له خبرٌ، قرأتُ عليه «مختصر الخرقي» مِن حفظي، وسمعتُ عليه أجزاءً كثيرةً مِن مُصنَّفاتِه وصحبتُه إلى المماتِ، وأرى عند وفاتِه طيوراً بيضاءَ نازلةً رحمه اللهُ تعالى»(١).

لم أقِفْ على اسمِه أو تاريخِ وفاتِه لكنَّه بغداديٌّ مِن هذه الطَّبقةِ في آخرِ العقدِ الخامسِ مِن القرنِ الثَّامنِ، والبحرُ إن لم يكن دجلةَ، فهو شطُّ البصرةِ، واللهُ أعلمُ.

وهذه الجملةُ مِن شيوخِه أخذَ عنهم أو توفُّوا بعد رحلتِه الأولى مع والدِه، وغالبُهم بالإجازةِ وكانوا من البغداديينَ والدِّمشقيِّينَ، وقرأَ بنفسِه على بعضِهم وسمعَ مِن بعضِهم، واشتغلَ بسَماعِ الحديثِ باعتناءِ والدِه بعدَ البضعِ وخمسينَ(٢).

* * *

٢٩ـ محمَّدُ بنُ أبي بكرِ بنِ أيُّوبَ الزُّرَعيُّ، ابنُ قيِّمِ الجوزيَّةِ، المتوفَّى سنةَ ٧٥١ رحمه الله، قالَ الحافظُ زينُ الدِّينِ: «ولازمتُ مجالسَه قبلَ موتِه أزيَدَ مِن سنةٍ، وسمعتُ عليه قصيدتَه النُّونيَّةَ الطَّويلةَ في السُّنَّةِ، وأشياءَ مِن تصانيفِه وغيرِها، وقرئَ عليه وأنا أسمعُ في وصفِ الجنَّةِ هذه القصيدةُ مِن نظمِه في أوَّلِ كتابِه «صفةِ الجنَّةِ»»(٣).

وأكثرَ الثَّناءَ عليه، وقال: «وكانَ رحمه اللهُ ذا عِبادةٍ وتهجُّدٍ، وطولِ صلاةٍ

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ٧٨ـ ٨٩).

ولم يُعتن في طبعة الدكتور العثيمين بفروق النسخ الخطية، فيوجد في نسخة «غاب في البحر» «ولم يعلم خبره» «أجزاءً وكثيراً من مصنفاته» «رأى عند وفاته».

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٧٣، ١٧٧).

إلى الغايةِ القصوى، وتألُّهِ، ولَهَجٍ بالذِّكرِ، وشغَفٍ بالمحبَّةِ، والإنابةِ والاستغفارِ، والافتقارِ إلى اللهِ، والانكسارِ له، والاطِّراحِ بين يديهِ على عتبةِ عُبوديَّتِه، لم أشاهِد مثلَه في ذلك، ولا رأيتُ أوسعَ منه عِلماً، ولا أعرفَ بمعاني القرآنِ والسُّنَّةِ وحقائقِ الإيمانِ منه، وليس هو بالمعصومِ، ولكن لم أرَ في معناه مثلَه»[1].

٣٠ـ يوسفُ بنُ يحيى بنِ عبدِ الرَّحمنِ الحنبليُّ، الشِّيرازيُّ الأصلِ الدِّمشقيُّ، الأنصاريُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥١ رحمه الله.

سمعَ منه جزءًا، عن أبيه، عن الخُشوعيِّ[2].

٣١ـ داودُ بنُ إبراهيمَ بنِ داودَ العطَّارِ الشَّافعيُّ، الدِّمشقيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٢ رحمه الله. وهو أخُ تلميذِ الإمامِ النَّوويِّ، العلاءِ ابنِ العطَّارِ المشهورِ.

سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ[3].

٣٢ـ أحمدُ بنُ عبدِ الهادي بنِ عبدِ الحميدِ، ابنُ قدامةَ المقدسيُّ الجَمَّاعيليُّ الدِّمشقيُّ الصَّالحيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٢ رحمَه الله، وهو والدُ الحافظِ الشَّهيرِ ابنِ عبدِ الهادي.

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ: «وقد سمعتُ مِن أبيه، فإنَّه عاشَ بعدَه نحو عشرِ سنينَ»[4]

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٧٣).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٩/ ١٥٤).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ١٨٩)، و«ذيل التقييد» للفاسي (٢/ ٢٧٣)، و«الرد الوافر» (ص: ١٨٨)، و«التبيان» (٣/ ١٥٢٢) كلاهما لابن ناصر الدين الدمشقي.
وسقط «داود» الأولى من المصادر، ولا بد منها.

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٢٣)، ووهم من أرخ وفاته (٧٥٨).

٣٣ـ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ، أبو الفتحِ المَيْدوميُّ، المتوفَّى بمصرَ سنةَ ٧٥٤ رحمه الله. وهو مِن شُيوخِ أبيه المقرئِ شهابِ الدِّينِ أيضاً، رحلوا إليه إلى مصرَ بعدَ الشَّامِ سنةَ ٧٤٤، وأكثرَ الحافظُ زينُ الدِّينِ مِن الرِّوايةِ عنه مما قرأَ عليه[١].

٣٤ـ يوسفُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ العفيفِ محمَّدٍ المقدسيُّ ثمَّ الدِّمشقيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٤ رحمه الله. قرأَ عليه الحافظُ زينُ الدِّينِ «سننَ ابنِ ماجَه» بدمشقَ[٢]، بسماعِه مِن عبدِ الحافظِ بنِ بدرانَ النَّابلسيِّ.

٣٥ـ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ، الخبَّازُ الدِّمشقيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٦ رحمه الله.

وهو مِن شيوخِ أبيه المقرئِ شهابِ الدِّينِ أيضاً. سمعوا منه في رحلتِهم الأولى إلى دمشقَ.

وأكثرَ الحافظُ زينُ الدِّينِ مِن الرِّوايةِ عنه[٣]، وهو مِن أشهرِ شُيوخِه، يذكرونَه أوَّلاً في ترجمتِه[٤].

٣٦ـ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ عيسى بنِ أبي بكرٍ الملكِ العادلِ الأيُّوبيُّ الصُّوفيُّ، المعروفُ بابنِ الملوكِ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٦ رحمه الله.

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ٢٨، ٦٢، ٦٦ ...)، و«ذيل التقييد» للفاسي (٢/ ٢٧٣)، و«الرد الوافر» لابن ناصر الدين (ص: ١٨٨).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٣٠٥).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ٤٤١) (٣/ ٩٣) ومواضع كثيرة، ومن العجيب في إثبات النص إثبات هذا الرمز «أنا»!! وهو لا وجود له عند المحدثين، صوابه (أبنا).

(٤) «ذيل التقييد» للفاسي (٢/ ٢٧٣)، و«الرد الوافر» لابن ناصر الدين (ص: ١٨٨).

سمعَ الحافظُ زينُ الدِّينِ منه وما يُقرأ عليه بالقاهرةِ[١]. في رحلتِه إليها مع والدِه بعد دمشقَ.

٣٧ـ عثمانُ بنُ يوسفَ بنِ أبي بكرِ بنِ محمَّدٍ، فخرُ الدِّينِ، أبو عمرٍو الأنصاريُّ النُّويريُّ[٢]، المالكيُّ، المتوفى سنة ٧٥٧ رحمه الله.

قال الشِّهابُ ابنُ رجبٍ المقرئُ: «اجتمعتُ به في رباطِ الجوزيِّ ببابِ إبراهيمَ، وسمعتُ عليه بقراءةِ ولدي عبدِ الرَّحمنِ يومَ الأربعاءِ سادسَ ذي الحجَّةِ سنةَ تسعٍ وأربعين تجاهَ الكعبةِ»[٣].

٣٨ـ أحمدُ بنُ عمرَ بنِ أحمدَ المدلجيُّ، كمالُ الدِّينِ النَّشائيُّ، الشَّافعيُّ، الفقيهُ، المتوفَّى ٧٥٧ رحمه الله، قال ابنُ حجرٍ: «سمعَ منه شيخُنا الحافظُ شهابُ الدِّينِ بنُ رجبٍ وولدُه عبدُ الرَّحمنِ»[٤].

٣٩ـ محمَّدُ بنُ إسماعيلَ، عزُّ الدِّينِ الحمويُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٧ رحمه الله.

قرأَ الحافظُ زينُ الدِّينِ عليه[٥]، وممَّا قرأَه عليه: «أمالي ابنِ سمعونَ» سنة ٧٥٣ بجامعِ دمشقَ[٦].

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ٢٢، ٢٨، ٤٧، ٨٩). ومن العجب إثبات (أثنا)، وصوابها: «أبنا»!!

(٢) تصحف في «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨) إلى «التوزري»!

(٣) «المنتقى من مشيخة ابن رجب المقرئ» (٦/ ٣٩٨) وفيات ٧٥٧.

وباب إبراهيم: أحد أبواب المسجد الحرام من جهة المسفلة أدركناه قبل العمارة الجديدة، وهو منسوب إلى صاحب دكان كان هناك لا إلى إبراهيم عليه السلام.

(٤) «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٢٦٥).

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٠٩) (٣/ ٤٨٧) (٤/ ٢٧٤).

(٦) «ذيل التقييد» للفاسي (٢/ ٤٧٣) (٢/ ٣٨٨).

٤٠ـ أحمدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ الحَريريُّ المقدسيُّ، المتوفَّى سنة ٧٥٨ رحمَه اللهُ.

سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ(١).

٤١ ـ محمَّدُ بنُ الحسنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الحافظِ عبدِ الغنيِّ المقدسيّ، المتوفَّى سنة ٧٥٩ رحمه الله.

رَوى عنه في «أحكام الخواتم».

٤٢ ـ محمَّدُ بنُ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ، المعروفُ بالحُفَّةِ ـ وقد يقالُ: الحُفَيفةُ ـ، المتوفَّى سنةَ ٧٥٩ رحمه الله.

سمعَ منه الحافظُ ابنُ رجبٍ(٢).

٤٣ ـ عمرُ بنُ عثمانَ بنِ سالمٍ المقدسيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٦٠ رحمه الله. سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ(٣).

٤٤ ـ خليلُ بنُ كَيْكَلْدِي بنِ عبدِ اللهِ العَلائيُّ الدِّمشقيُّ، ثمَّ المقدسيُّ الشَّافعيُّ، الحافظُ، المتوفَّى سنة ٧٦١ رحمَه اللهُ.

سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ ببيتِ المقدسِ، وفي «المنتقى مِن مشيخةِ والدِه»: «وما رأيتُ أَذْكَرَ منه للمُتونِ والأسانيدِ، وذلك لأنَّه ذكرَ لنا أنَّه كلَّ شهرٍ يُراجعُ مَسموعاتِه وأصولَه، وذلك بمدرسةِ الصَّلاحيَّةِ بالقدسِ»(٤).

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٩٢).

(٢) «المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٣٣٦)، و«المنهج الأحمد» للعليمي (٥/ ١٠٨).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٢٢٦).

(٤) «المنتقى من مشيخة الشهاب ابن رجب» (٦/ ٤١٤)، وفيات ٧٦٠، و«الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٤٠٢).

٤٥ ـ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ نصرِ الصَّالحيُّ، المقدسيُّ، البزوريُّ، العَطَّارُ، ابنُ قيِّمِ الضِّيائيَّةِ، المتوفَّى سنة ٧٦١ رحمه الله.

سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ[١].

٤٦ ـ بشرُ بنُ إبراهيمَ بنِ محمودِ بنِ بشرِ البَعْليُّ، المتوفَّى سنة ٧٦١ رحمه الله.

روى الحافظُ ابنُ رجبٍ عنه، وساقَ مِن روايتِه حديثَ الرُّبَيِّعِ بنتِ النَّضرِ، وقولِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ مِن عبادِ اللهِ مَن لو أقسَمَ على اللهِ لأبرَّهُ»[٢].

٤٧ ـ محمَّدُ بنُ أبي القاسمِ الفارِقيُّ، المتوفَّى ٧٦١ رحمَه اللهُ.

سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ، وهو مِن شُيوخِه بالقاهرةِ[٣].

٤٨ ـ إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ يونسَ، ابنُ القوَّاسِ الشَّافعيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٦١ رحمه اللهُ.

روى عنه الحافظُ زينُ الدِّينِ، وهو مِن شُيوخِ أبيهِ أيضاً[٤].

٤٩ ـ عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ، ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ النَّحْويُّ المصريُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٦١ رحمه الله.

صَرَّح بالنَّقلِ عنه في رسالتِه: «تفسير قولِه تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾»، وهو مِن شيوخِه بمصرَ.

٥٠ ـ خليلُ بنُ أَيْبَكَ الصَّفديُّ الدِّمشقيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٦٤ رحمَه الله.

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٢٢٦).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٣٧).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٢٦٩).

(٤) «النهاية في اتصال الرواية» لابن عبد الهادي (ص: ١٩٩، ٢٣٥).

يروي الحافظُ زينُ الدِّينِ عنه[1].

٥١ ـ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ محمودِ المعرِّيُّ الدِّمشقيُّ، الشَّهيرُ بابنِ الزَّقَّاقِ وبابنِ الجوخيِّ، المتوفَّى سنةَ ٧٦٤ رحمه الله.

سمع منه الحافظُ ابنُ رجبٍ[2].

٥٢ ـ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ خلفِ بنِ عيسى، عفيفُ الدِّينِ بنُ جمالِ الدِّينِ، المَطَريُّ الأنصاريُّ، الخزرجيُّ، السَّعديُّ، العُباديُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٦٥، مؤذِّنُ مسجدِ رسولِ اللهِ ﷺ وابنُ مؤذِّنِه.

سمعَ منه في مدينةِ رسولِ اللهِ ﷺ مع والدِه في حجِّهم سنةَ ٧٤٩ جزءًا خرَّجَه له الحافظُ الذَّهبيُّ مِن مرويَّاتِه، سمعَه شهابُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ المقرئُ بقراءةِ ولدِه أبي الفرجِ.

قال الحافظُ زينُ الدِّينِ أبو الفرجِ: «وقد سمعتُ عليه الكثيرَ في مُجاورَتي سنةَ ثلاثٍ وستِّينَ، ورأيتُه حافظَ وقتِه، رُحْلَةً، رحمه اللهُ وجزاهُ خيراً»[3].

وقال أيضاً: «شيخُنا المَطَريُّ حافظُ المدينةِ ومؤرِّخُها»[4].

---

(١) «صلة الخلف بموصول السلف» للروداني (ص: ١٩٢).

(٢) «ذيل العبر» لولي الدين العراقي (١/ ١٢٧).

تنبيه: وقع في مقدمة «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤) سهو في ذكر هذا الشيخ من شيوخ ابن رجب، فذكر الذي قبله في «ذيل العبر» (١/ ١٢٦) وهو علي بن عمر الرقي، ولم يُذكر له مشيخة على ابن رجب.

(٣) «المنتقى من مشيخة ابن رجب المقرئ» (٦/ ٤٣١) وفيات ٧٥٦.

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٤١٥).

٥٣ ـ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ سلمانَ. شهابُ الدِّينِ الشِّيرَجِيُّ البغداديُّ، المتوفَّى بها سنةَ ٧٦٥ رحمه الله. وهو مِن مشايخِه القُدماءِ ببغدادَ[١]. وقرأ عليه[٢].

٥٤ ـ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ محمَّدٍ أبو الحَرَمِ القَلانِسيُّ المصريُّ الحنبليُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٦٥ رحمه الله. مُسْنِدُ القاهرةِ، وهو مِن شيوخِه المصريِّينَ برفقةِ والدِه فيها[٣].

٥٥ ـ عبدُ العزيزِ بنِ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ بنِ جماعةَ الكنانيُّ الشَّافعيُّ قاضي الدِّيارِ المصريَّةِ، المتوفَّى سنة ٧٦٧ رحمه الله.

نقلَ عنه مسألةَ المنعِ للقبِ قاضي القُضاةِ[٤].

٥٦ ـ حمزةُ بنُ موسى بنِ أحمدَ بنِ بدرانَ، عزُّ الدِّينِ ابنُ شيخِ السَّلَاميَّةِ، المتوفَّى سنةَ ٧٦٩ رحمه الله.

سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ[٥]. وأوصى أن يكونَ ناظِراً على كتبِه بعد وفاتِه[٦].

٥٧ ـ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ البكريُّ الشَّرِيشيُّ الشَّافعيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٦٩ رحمَه اللهُ.

سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ شِعْرَه[٧].

---

(١) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٢).

(٢) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٠٨).

(٣) «ذيل التقييد» للفاسي (٢/ ٢٧٣)، و«الرد الوافر» (ص: ١٨٨)، وغيرهما.

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ١٩٣)، وأشار إليه ولم يصرح باسمه في رسالته «شرح حديث ما ذئبان جائعان».

(٥) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٥/ ١٤٣).

(٦) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٣٧).

(٧) «المنتقى» من مشيخة الشهاب ابن رجب (٦/ ٤٤١) وفيات ٧٦٩.

٥٨ ـ أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي عمرَ، ابنُ قدامةَ المقدسيُّ الحنبليُّ المعروفُ بابنِ قاضي الجبلِ، المتوفَّى سنةَ ٧٧١ رحمه الله تعالى.

لم أقِف على روايةِ الحافظِ زينِ الدِّينِ عنه، لكنَّه مِن شيوخِ أبيهِ(١)، وتولَّى الحافظُ زينُ الدِّينِ التَّدريسَ في حلقةِ الثُّلاثاءِ بالجامعِ الأمويِّ بعدَه كما سيأتي.

٥٩ ـ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ عمرَ بنِ حُسَينٍ، الفارسيُّ، الدِّمشقيُّ الصَّالحيُّ الحنبليُّ، المعروفُ بَزغْلِش، قيِّمُ الضِّيائيَّةِ، المتوفَّى ٧٧١ رحمَه الله.

سمعَ منه الحافظُ ابنُ رجبٍ(٢).

٦٠ ـ زينُ الدِّينِ عليُّ بنُ الحُسَينِ بنِ الكلَّاكِ المقرئُ، المتوفَّى ٧٧٥ رحمه الله، وهو مِن شُيوخِ والدِه، قرأَ عليه الزَّينُ ابنُ رجبٍ جزءَ الأوَّليَّةِ للدِّمياطيِّ، وجزءَ البطاقةِ، وأحاديثَ منتقاةً مِن كتابِ «الذُّرِّيَّةِ الطَّاهرةِ» للدُّولابيِّ، وذلك في سنةِ ٧٤٩، فهو مِن شيوخِه البغداديِّينَ.

وخرَّجَ له مشيختينِ، واحدةً ببغدادَ وأخرى بدمشقَ(٣).

٦١ ـ أحمدُ بنُ رجبٍ عبدِ الرَّحمنِ البغداديُّ، والدُه، المتوفَّى سنةَ ٧٧٥ رحمه الله.

٦٢ ـ يوسفُ بنُ محمَّدٍ السُّرَّمَرِّيُّ، أبو الحجَّاجِ، المتوفَّى سنةَ ٧٧٦ رحمه الله.

---

(١) «المنتقى» من مشيخة الشهاب ابن رجب (٦/ ٤٤٣) وفيات ما بعد ٧٧٠.

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ ٣٦٧).

(٣) «المنتقى» من مشيخة الشهاب بن رجب (٦/ ٤٤٦)، وفيات ٧٧٥ ومجموع الأحمدية (٣١٤) [٦/ أ][١٢/ ب][١٥/ أ].

وقد وقع في مصادر ترجمته المطبوعة الكلائي! وهي في طبقات السماع: «الكلاك» واضحة جلية!

روى عنه الحافظُ زينُ الدِّينِ في «أهوالِ القبورِ» حكايةً[1]. وهو مِن تلاميذِ عبدِ المؤمنِ بنِ عبدِ الحقِّ[2].

٦٣ـ أحمدُ بنُ عبدِ الكريمِ، البعليُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٧٧ رحمَه اللهُ.

روى عنه الحافظُ زينُ الدِّينِ[3].

٦٤ ـ عمرُ بنُ حسنٍ، ابنُ أميلةَ المراغيُّ، ثمَّ الحلبيُّ ثمَّ الدِّمشقيُّ ثمَّ المِزِّيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٧٨ رحمَه اللهُ.

قرأَ عليه الحافظُ زينُ الدِّينِ.

٦٥ ـ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ إبراهيمَ، الصَّلاحُ ابنُ قدامةَ المقدسيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٨٠ رحمه الله.

قرأَ عليه الحافظُ زينُ الدِّينِ[4].

قال الحافظُ ابنُ رجبٍ: «وقد نزلَ النَّاسُ بموتِه درجةً، وهو آخرُ مَن حدَّثَ عن الفخرِ ابنِ البُخاريِّ بالسَّماعِ والإجازةِ الخاصَّةِ، وآخرُ مَن كانَ بينَه وبين النَّبيِّ ﷺ تسعةُ أنفُسٍ بالسَّماعِ المتَّصِلِ بشرطِ الصَّحيحِ»[5].

٦٦ ـ محمَّدُ بنُ عمرَ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ، شمسُ الدِّينِ ابنُ قاضي شُهبةَ الشَّافعيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٨٢ رحمه الله.

---

(١) «أهوال القبور» الباب الرابع.

(٢) وفي مجموع الأحمدية (٣١٤) (٥٧/ ب) خطه وإثبات قراءته على عبد المؤمن (٧٠/ أ) طبقة سماع بخطه مؤرخة ٧٣٧.

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٣٦٥).

(٤) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣/ ١٩٣).

(٥) «الدرر الكامنة» (٣/ ٣٠٥).

سمعَ منه الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ[١].

وهؤلاء الذين تقدَّمُوا أكثرُهم دمشقيُّونَ، وفيهم حِجازيُّونَ ومِصريُّونَ ـ تلقَّى عنهم في رحلتِه مع أبيه ـ، وبغداديُّونَ مِن قُدماءِ شُيوخِه قبلَ رحلتِه.

وله مِن الشُّيوخِ أضعافُ هؤلاء، بالإجازةِ والسَّماعِ والقراءةِ، فقد شاركَ أباه في أكثرِ شُيوخِه، ولعلَّ منهم أعلام أفذاذ كالحافظِ المِزِّيّ، والذَّهبيِّ، وابنِ كثيرٍ، وابنِ رافعٍ وأشباهِهم، لكنِّي لم أقِفْ على تصريحٍ بذلك، لذا لم أستجِزِ الجزمَ به.

وقد قالَ ابنُ مُفلحٍ: «وسمعَ مِن جماعةٍ مِن أصحابِ ابنِ البُخاريِّ»[٢].

وابنُ البخاريِّ هو فخرُ الدِّينِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الواحدِ المقدسيُّ الصَّالحيُّ، مُسنِدُ الوقتِ، المتوفَّى ٦٩٠ رحمه الله، نقلَ الحافظُ ابنُ رجبٍ عن الذَّهبيِّ قولَه: «وهو آخرُ مَن كان في الدُّنيا بينَه وبين النَّبيِّ ﷺ ثمانيةُ رجالٍ ثقاتٍ».

قلتُ: يريدُ بالسَّماعِ المتَّصِلَ، قال: «وإن كان للدُّنيا بقاءٌ فلَيتأخَّرَنَّ أصحابُه إن شاءَ اللهُ تعالى إلى بعد السَّبعينَ وسبعِ مئةٍ» يريدُ لكثرتِهم، وكذا وقعَ، فإنَّما نحنُ الآنَ بعد السَّبعينَ، ومِن أصحابِه جماعةٌ أحياءٌ. وآخرُ مَن ماتَ منهم: صلاحُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ إبراهيمَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الشَّيخِ أبي عمرَ المقدسيُّ، توفي في شوالِ سنةَ ثمانينَ وسبعِ مئةٍ[٣].

***

---

(١) «إنباء الغمر» لابن حجر (١/ ٢٢٨).

(٢) «المقصد الأرشد» (٢/ ٨٢).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٢٤٨)، وقد سمع الحافظ ابن رجب مشيخته من ابن الخباز، عنه.

كانت الحصيلةُ العِلميَّةُ للإمامِ الحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ بعد هذا الأخذِ عنِ الشُّيوخِ، ما ذكرَه مُتَرجِموهُ في إمامتِه في الحديثِ وفي الفقهِ:

فقال ابنُ حِجِّي: «أتقنَ الفنَّ، وصارَ أعرفَ أهلِ عصرِه بالعِلَلِ، وتتبُّعِ الطُّرُقِ»(١) يريدُ الحديثَ.

وقال أيضاً: «وكتبَ وقرأَ وأتقنَ الفنَّ، واشتغلَ في المذهبِ حتَّى أتقنَه، وأكبَّ على الاشتغالِ بمعرفةِ مُتونِ الحديثِ وعِلَلِه ومعانيهِ»(٢).

وقال ابنُ قاضي شُهبةَ: «وكان يحفظُ كثيراً مِن كلامِ السَّلَفِ»، وقال أيضاً: «ليس له شغلٌ إلا اشتغالٌ بالعلمِ»(٣).

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ: «وأكثرَ مِن المسموعِ، وأكثرَ الاشتغالَ حتَّى مهرَ»(٤).

وقال أيضاً: «ومهرَ في فنونِ الحديثِ أسماءً ورِجالاً وعِلَلاً وطرُقاً واطِّلاعاً على معانيه»(٥).

وقد نقلَ العلاءُ عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ الطَّرسوسيُّ المِزِّيُّ ما سمِعَهُ مِن ابنِ رجبٍ مِن قولِه: «أرسلَ إليَّ الزَّينُ العِراقيُّ يستعينُ بي في شرحِ التِّرمذيِّ»(٦).

ولولا مكانتُه العلميَّةُ في نفسِ الحافظِ العراقيِّ ـ ولو لم يُصَرِّح بها ـ لَمَا أرسلَ إليه مثلَ ذلك.

---

(١) نقله ابن حجر في «إنباء الغمر» (١/ ٤٦١).

(٢) نقله ابن قاضي شهبة في «تاريخه» (٣/ ٤٨٨).

(٣) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٤) «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٢٢).

(٥) «إنباء الغمر» (١/ ٤٦٠).

(٦) «الضوء اللامع» للسخاوي (٥/ ٣٢٨).

وقال يوسفُ ابنُ عبدِ الهادي: «وله تحقيقٌ في المسائلِ على نصوصِ أحمدَ وكلامِ الأصحابِ، وله مسائلُ كثيرةٌ غريبةٌ، وأشياءُ حسنةٌ، يَعْجِزُ الإنسانُ عن حصرِها»(١).

* * *

وممَّا يُبيِّنُ المكانةَ الفقهيَّةَ للحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ عند مُتأخِّري الحنابلةِ، وكونِه مِن المُرجِّحينَ في المذهبِ أنَّ المَرْداويَّ في مقدِّمةِ «الإنصافِ في معرفةِ الرَّاجحِ مِن الخلافِ» ذكرَ أنَّ المذهبَ ما اتَّفقَ عليه ابنُ قدامةَ والمجدُ ابنُ تيميةَ، فإن اختلفا فالمذهبُ مع مَن وافقَه صاحبُ «القواعدِ الفقهيَّةِ»... إلخ.

وإن لم يكن لهما ولا لأحدهما تصحيحٌ فصاحبُ «القواعدِ الفقهيَّةِ»... وهو الإمامُ ابنُ رجبٍ(٢).

وكتابُه هذا «تقريرُ القواعدِ وتحريرُ الفوائدِ» المشهورُ بالقواعد، قيلَ فيه إنَّه مِن عجائبِ الدَّهرِ، وهو يدلُّ على معرفةٍ تامَّةٍ بالمذهبِ، وفيه نقولٌ عن المتقدِّمينَ.

ومما ذُكر في كتبِ التَّراجمِ مِن محفوظاتِه الفقهيَّةِ: «متن الخرقي» كما سبقَ عند ذكرِ شيخِه ابنِ النبَّاشِ.

* * *

(١) «الجوهر المنضد» (ص: ٥٢).

(٢) «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» (١/ ١٧).

تدريسُه ووظائفُه وأحوالُه:

أكثرَ الحافظُ زينُ الدِّينِ رحمَه اللهُ مِن السَّماعِ والقراءةِ على الشُّيوخِ، ثمَّ باشرَ بعد ذلك التَّدريسَ، وحَدَّثَ(١) بما تحمَّلَه مِن الحديثِ.

١ـ درَّسَ ونظرَ الكتبَ في التُّربةِ العِزيَّةِ البَذْرانيَّةِ الحَمْزيَّةِ:

لَمَّا تُوفِّيَ شيخُه حمزةُ بنُ موسى بنِ شيخِ السَّلاميَّةِ، سنةَ ٧٦٩ رحمَه اللهُ كان قد وقَفَ بتربتِه في صالحيَّةِ دمشقَ دَرْساً، وكُتُباً، وعيَّن للدَّرسِ وخزنِ الكتُبِ: الفقيهَ المُحدِّثَ العالمَ الإمامَ زينَ الدِّينِ ابنَ رجبٍ(٢).

٢ـ حلقةُ الثُّلاثاءِ:

وهـي حلقـةٌ للحنابلةِ فـي الجامعِ الأمويِّ بدمشـقَ يُـدَرِّسُ فيها كبـارُ الحنابلةِ في دمشـقَ.

وفي رجبٍ سنةَ ٧٧١ باشرَ الشَّيخُ العالمُ الإمامُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ بحلقةِ الثُّلاثاءِ بالجامعِ الأمويِّ عِوَضاً عن القاضي شرفِ الدِّينِ ابنِ قاضي الجبلِ(٣).

---

(١) «ذيل التقييد» للفاسي (٢/ ٧٢).

(٢) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٣٧) نقلًا عن ابن قاضي شهبة، وليس في المطبوع من «تاريخه»، وتلك التربة قد زالت، وكان موضعها عند جامع الأفرم ـ وقد أزيل بناؤه القديم، وبني بناءً جديداً قبل سبعين عاماً ـ وهو معروف اليوم بين ساحة المالكية وموقف شورى من حي المهاجرين، وكانت تلك المحلة زاهرة بالعلم وأهله، وكان فيها دار الحديث الناصرية. فزال كل ما فيها من الأبنية الأثرية، وحلت محلها بنايات حديثة، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(٣) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ ٣٦١) (٣/ ٤٨٨).

وتقدم ذكر ابن قاضي الجبل في شيوخ الحافظ ابن رجب.

واستمرَّ الحافظُ ابنُ رجبٍ في التَّدريسِ بها حتى وفاتِه رحمه الله، ووَلِيَها بعدَه تلميذُه ابنُ اللحَّامِ. فكان يعملُ بها مواعيدَ نافعةً[١].

٣ـ المدرسةُ الوجيزيَّةُ:

وفي ربيع الأوَّلِ سنةَ ٧٨٠ درَّسَ الشَّيخُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ بالمدرسةِ الوَجيزيَّةِ بجيرونَ، وقد كمَلَ بناؤُها[٢].

والوجيزيَّةُ مدرسةٌ غيرُ مشهورةٍ، لم تُذكَر في كتاب «الدارس»، وهي غيرُ: الوَجيهيَّةِ، فالوجيهيَّةُ غربيَّ الجامعِ الأمويِّ، والوجيزيَّةُ شرقيَّه في جيرونَ.

٤ـ المدرسةُ الحنبليَّةُ الشَّريفيَّةُ:

وتُنسَبُ إلى شرفِ الإسلامِ عبدِ الوهَّابِ بنِ الشَّيخِ أبي الفرجِ عبدِ الواحدِ بنِ محمَّدٍ الأنصاريِّ الشِّيرازيِّ الحنبليِّ المتوفَّى ٥٣٦ رحمه الله، شيخِ الحنابلةِ بالشَّامِ بعد والدِه، وهي مِن أقدمِ مدارسِ الحنابلةِ بدمشقَ.

تقعُ بقربِ المدرسةِ الرَّواحيَّةِ داخلَ بابِ الفراديسِ في الشَّمالِ الشَّرقيِّ مِن الجامعِ الأمويِّ، ولا يُعرَفُ تعيينُ مكانِها اليومَ إلَّا أنَّها في الزقاقِ المعروفِ بالغزِّيِّ.

لَمَّا تُوفِّيَ قاضي القضاةِ شمسُ الدِّينِ محمَّدُ بنُ تقيِّ الدِّينِ عبدِ اللهِ المَرْداويُّ في رمضانَ سنةَ ٧٨٨[٣].

دَرَّس الحافظ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ بالحنبليَّةِ، ثمَّ أُخذَ التَّدريسُ منه[٤]، ففي شوالٍ مِن تلك السَّنةِ ٧٨٨ حضرَ بالحنبليَّةِ التَّقيُّ عبدُ اللهِ بنُ القاضي الحنبليِّ، ومعه

---

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٤/ ٢٢٦).

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ ٥٧٢).

(٣) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٢٠٦).

(٤) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

نزولٌ مِن والدِه له ولأخٍ له صغيرٍ بالوظائفِ التي وَلِيَها مع القضاءِ، وهي: الحنبليَّةُ ودارُ الحديثِ الأشرفيَّةُ(١)، والضِّيائيَّةُ(٢)، وغيرُ ذلك.

وجاءَهما مرسومٌ بمباشرةِ الوظائفِ بمساعدةِ الحاجبِ والأميرِ أينال.

قال ابنُ قاضي شُهبةَ: «والمذكورُ ليس فيه أهليَّةٌ بوجهٍ، مع بلاهةٍ وثقلِ لسانٍ لا يكادُ يُبينُ، وعُدَّ ذلك مِن مصائبِ الدَّهرِ! ومَن يستحِقُّ الوظائفَ بشرطِ الواقفِ - وهو الشَّيخُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ - ليس بيدِه ما يكفيه، فإنَّا للهِ وإنَّا إليه راجعونَ»(٣).

لكن يبدو أنَّ تنفيذَ ذلك لم يحصُل.

وفي يوم الإثنينِ ٢٢ مِن ربيع الآخرِ سنةَ ٧٩١ وقفَ التَّقيُّ عبدُ اللهِ ابنُ قاضي القُضاةِ شمسِ الدِّينِ بنِ التَّقيِّ بين يدي النَّاصريِّ، ومعه جماعةٌ مِن أهلِ الصَّالحيَّةِ منهم ابنُ مُفلحٍ وإخوتُه، فأنهى أن تدريسَ الحنبليَّةِ أُخِذَ منه بغيرِ مُستنَدٍ، وتَظلَّمَ، وللنَّاصريِّ معرفةٌ بوالدِه، فرسَمَ له بالتَّدريسِ مِن غيرِ كشفٍ عن حقيقةِ الحالِ، فخرَجَ مِن فورِه، فدرَّسَ بالمدرسةِ. قال ابن حِجِّي: «وهذا ليس فيه أهليَّةٌ بالكُلِّيَّةِ، ثمَّ هذه المدرسةُ مِن شرطِها أن يكونَ عالماً بالمذهبِ والأصلَيْنِ، ومِن البليَّةِ أن يأخذَها مِن ابنِ رجبٍ مع علمِه وفقرِه واستغناءِ ابنِ التَّقيِّ عنها، ولكنَّهم قدَّام النَّاصريِّ أظهَروا بيدِهم نزول(٤) ممضي مِن ابنِ جماعةَ!»(٥).

---

(١) هي الأشرفية البرانية الحنبلية، وما تزال قائمة على بنائها الأول في جادة المدارس بسفح قاسيون في محلة العفيف.

(٢) اندثر بنيانها، لكنها كانت تقع مقابل الباب الشرقي لجامع الحنابلة في سفح قاسيون.

(٣) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ١٩٠).

(٤) كذا، أي وثيقة فيها نزول والده عن تدريس المدرسة له.

(٥) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٢٧١).

٥ـ دارُ الحديثِ السُّكَّريَّةُ:

لا يُعرفُ اليومَ بناؤُها على التَّعيينِ، لكنَّها بالقصَّاعينَ، التي تُعرَفُ اليوم بالخُضَيريَّةِ ـ دار القرآنِ الخَيْضَرِيةـ في سوقِ الصُّوفِ إلى الطَّرفِ الجنوبيِّ مِن سوقِ مدحَتْ باشا.

وهي التي كان يسكنُها الإمامُ تقيُّ الدِّينِ ابنُ تيميةَ، ثم كانت مسكناً للإمامِ ابنِ رجبٍ رحمه الله[١]. ويبدو أنه سكنَها بعد ٧٨٤، وكان منزلُه قبلَها بالصَّالحيَّةِ[٢]، وسيأتي ذكرُ ما حصلَ مع الحافظِ ابنِ رجبٍ مع بعضِ مَن جدَّدَها.

٦ـ قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ رحمَه الله: «وكان قد تركَ الإفتاءَ بأَخَرَة»[٣]، وهذا يحتمِلُ أن يكونَ مُطلَقاً ويحتمِلُ أن يكون فيما يتعلَّقُ بالطَّلاقِ خُصوصاً. واللهُ أعلَمُ.

***

إذن لم يكن للحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ مِن الوظائفِ في المدارسِ شيءٌ يُذكَرُ، فالحنبليَّةُ قد نُوزِعَ فيها ـ وأُخِذَت منه ـ والسُّكَّريَّةُ قد أُزعِجَ منها ـ كما سيأتي ـ، والوَجيزيَّةُ ليست مِن كبارِ المدارسِ، والتُّربةُ الحمزيَّةُ ليست مدرسةً.

فكأنَّ نشاطَه التَّدريسيَّ وما وعظَ النَّاسَ به كان في حلقةِ الثُّلاثاءِ بالجامعِ الأمويِّ، واللهُ تعالى أعلمُ.

وهذا يفسِّر ما ذُكِرَ مِن أحوالِه:

---

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٢) كما في «الأربعين» لابن الرسام: (نسخة الظاهرية) قال عن ابن رجب «وأجاز ما تجوز له روايته وما له من تآليف وذلك بمنزله بالصالحية يوم الثلاثاء رابع شهر ربيع الآخر سنة أربعة وثمانين وسبع مئة».

(٣) «إنباء الغمر» (١/ ٤٦٠).

فقد قالَ ابنُ حِجِّي: «وكان لا يُخالِطُ أحداً ولا يتردَّدُ إلى أحدٍ»[1]، وذكَرَ فقرَه[2]

وقال ابنُ قاضي شُهبةَ: «وكان فقيراً، مُتعفِّفاً، غنيَّ النَّفسِ»[3].

وقال أيضاً: «وكان مُنجمِعاً عن النَّاسِ لا يُخالِطُ، ولا يتردَّدُ إلى أحدٍ مِن ذوي الولاياتِ، وكان لا يعرِفُ شيئاً مِن أمورِ الدُّنيا، فارغاً عنِ الرِّياسةِ وأسبابِها، ليس له شغلٌ إلا اشتغالٌ بالعلمِ»[4].

وهذا يدلُّ على أنَّ ما سطرَه في كتبِه مِن نقلِه ومقالِه كان مُتحقِّقاً به في معاشِه وأحوالِه وأعمالِه.

وثمَّةَ قصَّةٌ كنتُ أرغبُ عن ذكرِها ولا أحبُّ حكايتَها إلا أنَّ بعضَ النَّاسِ صارَ ينشرُها، فوَجبَ التَّعليقُ عليها، وهي تُلخِّصُ بعضَ المشكلاتِ الاجتماعيَّةِ التي تكونُ في بعضِ بيوتِ العُلَماءِ ولا يفهمُها العامَّةُ ولا الدهْماءُ.

وذلك ما نقلَه يوسفُ بنُ عبدِ الهادي في ترجمةِ الحافظِ ابنِ رجبٍ قالَ: «حدَّثنا شيخُنا شهابُ الدِّينِ ابنُ زيدٍ أنَّ زوجتَه مرَّةً دخلتِ الحمَّامَ[5]، وتزيَّنَتْ، ثمَّ جاءَتْه، فلم يَلتفِت إليها، فقالَتْ: ما يريدُ الواحدُ منكم إلا مَن يتركهُ مثلَ الكلبِ، وقامَتْ، وخلَّتْه»[6].

---

(١) نقله ابن حجر في «إنباء الغمر» (١/ ٤٦١).

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٢٧١).

(٣) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٤) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٥) الحمَّام: لا يعني مكان الاغتسال، إنما هو الحمام الذي تكون فيه الحرارة عالية جدًّا، مما يقصده الناس بين الحين والحين.

(٦) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٥٢).

قلتُ: وليس في هذه القصَّةِ ما يغضُّ مِن مكانةِ هذا الإمامِ الجليلِ، فلإن كانَ مُقصِّراً في حقِّ تلك الزَّوجةِ ـ غفرَ اللهُ لها وله ـ فيبدو أنَّها لا تقيمُ لِمَكانتِه العلميَّةِ وحسنِ التَّقديرِ لأوقاتِ انشغالِه حقَّها، وتقصيرُه في حقِّها ذلك أشدُّ مِن تقصيرِها في حقِّه، لأنَّ حقَّها يُستدركُ، وحقُّ العالمِ في احترامِه وفهمِ رسالتِه وقيمةِ ما يحمِلُ وإدراكِ انشغالِه لا يُؤدَّى إلا على الدَّوامِ.

ومِن أحوالِه رحمَه اللهُ:

قال ابنُ عبدِ الهادي: «وأُخبِرتُ عن القاضي علاءِ الدِّينِ ابنِ اللحَّامِ أنَّه قالَ: ذَكرَ لنا مرَّةً الشَّيخُ[١] مسألةً فأطنبَ فيها، فعَجِبتُ مِن ذلك ومِن إتقانِه لها، فوقعَتْ[٢] بعد ذلك بمحضرٍ مِن أربابِ المذاهبِ وغيرِهم، فلم يتكلَّمْ فيها الكلمةَ الواحدةَ، فلمَّا قامَ قلتُ له: أليس قد تكلمْتَ فيها بذلك الكلامِ؟ قالَ: إنَّما أتكلَّمُ بما أرجو ثوابَه، وقد خفتُ مِن الكلامِ في هذا المجلسِ»[٣].

فلعلَّ هذا سرُّ الانتفاعِ بكتبِ الحافظِ ابنِ رجبٍ ورسائلِه ومواعظِه ـ رغمَ قلَّةِ كلامِه وكثرةِ نقلِه ـ.

ومِن أحوالِه ما نقلَه ابنُ هشامٍ الأنصاريُّ[٤]، عن شيخِه محبِّ الدِّينِ بنِ نصرِ اللهِ البغداديِّ[٥] فيما كتبَه بخطِّه: «ولا أظنُّ ـ يعني المصنِّفَ ـ بلغَ سبعينَ سنةً[٦] ـ ولم

---

(١) أي ابن رجب.

(٢) أي جرى ذكر المسألة.

(٣) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٥٢).

(٤) المتوفى سنة ٨٥٥ رحمه الله وهو حفيد الإمام ابن هشام الأنصاري النحوي المشهور.

(٥) وهو من تلاميذ الحافظ زين الدين ابن رجب.

(٦) بل توفي عن تسع وخمسين سنة رحمه الله.

أقِفْ على مولدِه، ولكنِّي قرأتُ عليه حديثَ الأوَّليَّةِ في سنةِ ستٍّ وثمانينَ ـ يعني وسبعَ مئةٍ ـ وسألتُه أن يكتبَ لي خطَّهُ بالإجازةِ، فامتنعَ رحمهَ اللهُ، استصغاراً لنفسِه عن بلوغِ سنِّ الإجازةِ بالكتابةِ، وأجازني لفظاً، وكان سنُّهُ إذ ذاك عن نيِّفٍ وخمسينَ سنةً فيما أظنُّ»(١).

فهذا يدلُّ على حالِه وتواضُعِه، ويدلُّ أنَّه يبدو لناظرِه أكبرَ مِن عمرِه قليلاً.

* * *

فنافرَه التَّيميُّونَ:

عاشَ الحافظُ زينُ الدِّينِ مع والدِه شهابِ الدِّينِ المُقرئِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ البَغداديِّ في دمشقَ في بيئةٍ حنبليَّةٍ تُعظِّمُ الإمامَ ابنَ تيميةَ وتنقادُ لاختياراتِه.

لكنَّ الحافظَ زينَ الدِّينِ لم يكن شأنُه شأنَ غيرِه في ذلك، فعلُوُّ كعبِه في الحديثِ وعِلَلِه، وتبحُّرُه في مذهبِ الإمامِ أحمدَ، واطِّلاعُه على أقوالِ السَّلَفِ ومذاهبِ العُلماءِ، كلُّ ذلك يمنعُه مِن الانقيادِ لِمَا لا يعتقِدُ صوابَه.

وهو إن كان في مطلعِ حياتِه العِلميَّةِ مُتابعاً لِمَا نشأَ عليه وقائلاً به، فلا يعني ذلك عند العُلماءِ الرَّاسخينَ وُجوبَ الاستمرارِ على ذلك.

بل العالمُ المُحقِّقُ إن رأى الحقَّ بدلائلِه قالَ به، وترَكَ ما كان يقولُه مِن قبلُ، وهذه مَنْقَبةٌ لم يُنصِفْ مَن عدَّها نقيصةً!

---

(١) من طرة على نسخة من كتاب «تقرير القواعد وتحرير الفوائد» للحافظ ابن رجب، موجودة في المكتبة المركزية للمخطوطات في الأوقاف المصرية (رقم ٢٥٣٠) تاريخ نسخها ٨٤٣هـ.
انظر: مقدمة التحقيق لـ«تقرير القواعد وتحرير الفوائد» (ص: ١٤) تحقيق: المشيقيح والعيدان واليتامى، ط دار ركائز.

قال ابنُ حجرٍ رحمَه اللهُ في ترجمةِ الحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ: «ونُقِمَ عليه إفتاؤُه بمقالاتِ ابنِ تيميةَ، ثمَّ أظهرَ الرُّجوعَ عن ذلك، فنافرَه التَّيميُّونَ، فلم يكن مع هؤلاءِ ولا مع هؤلاءِ، وكان قد تركَ الإفتاءَ بأَخَرَة»[1].

وإنَّما لم يكن مع هؤلاءِ ولا مع هؤلاءِ؛ لأنَّ المُتَعصِّبَةَ مِن أولئك وأولئك ميزانُهم في الأمرِ العَصَبيَّةُ لابنِ تيميةَ أو العَصَبيَّةُ عليه، وقلَّما يكون الأمرُ عائداً إلى الصَّوابِ أو الخطأِ في الأمرِ نفسِه بتحرِّي دلائلِه ووُجوهِه.

وما زال ذلك المنطقُ سائداً إلى اليومِ لدى كثيرٍ ممَّن تدفعُهم العصبيَّةُ ولا يقودُهم سائقُ الحقِّ!

فالمُتعصِّبُ لابنِ تيميةَ لا يُرضيه أن تخالفَه ولو في مسألةٍ واحدةٍ، والمتعصِّبُ عليه لا يرضيهِ أن تُوافقَه ولو في مسألةٍ واحدةٍ! فإنَّا للهِ.

ومِن قصصِ تلك المنافرةِ:

* أنَّ شمسَ الدِّينِ أبا عبدِ اللهِ محمَّدَ بنَ خليلِ بنِ محمَّدِ بنِ طوغان التُّركيَّ، المُنصفيَّ، الحَريريَّ، الحنبليَّ إمامَ المدرسةِ الجوزيَّةِ[2] (٧٤٦ ـ ٨٠٣) رحمه الله تعالى، وهو ممَّنْ تخرَّجَ في الفقهِ بابنِ المُحبِّ وابنِ رجبٍ[3]، «صحبَ الإمامَ

---

(١) «إنباء الغمر» (١/ ٤٦٠).

(٢) من مدارس الحنابلة، بناها ابن الإمام الشهير ابن الجوزي البغدادي الحنبلي، وفي مكانها اليوم مسجد يُصلى فيه، قرب سوق البزورية، ملاصق لمدخل قصر العظم.

(٣) «إنباء الغمر» لابن حجر (٢/ ١٨٦)، و«المجمع المؤسس» (٣/ ٣٠٦).

زيـنَ الدِّيـنِ ابـنَ رجـبٍ، وأخـذَ عنه، ثـمَّ نافـرَه، وانفصلَ عنـه، وكان يُفتـي ويعتني بفتـوى الطَّـلاقِ على اختيـارِ ابنِ تيميـةَ»[1].

فامتُحن المنصفيُّ في رمضانَ سنةَ ٧٨٣ وكان إماماً لمدرسةِ الضِّياءِ حينَها[2]، بسببِ فتواه بشيءٍ مِن مسائلِ ابنِ تيميةَ، فأحضرَه وليُّ الدِّينِ قاضي دمشقَ، وأرادَ ضربَه، ثمَّ سَجْنَه، فشفعَ فيه الحنبليُّ، ومنعاه مِن الفتوى[3].

ثم امتُحنَ المنصفيُّ في ذي القعدةِ سنةَ ٧٨٤ وعَزَّره القاضي شهابُ الدِّينِ الزُّهريُّ لفتواهُ في مسألةِ الطَّلاقِ بقولِ ابنِ تيميةَ، وقولِه: اللهُ تعالى في السَّماءِ، فضربَه بالدِّرَّةِ، وأطافَ به على أبوابِ دُورِ القضاءِ، وكان الذي شكا المنصفيَّ: القرشيُّ، ثم اعتذرَ القاضي ابنُ الزُّهريِّ بعد ذلك، وقال: ما ظننتُه إلا مِن العَوامِّ، لأنَّهمْ أنهَوا إليَّ أنَّ فلاناً الحريريَّ قال: كيت وكيت، حكى ذلك ابنُ حِجِّي[4]، وعلَّقَ ابنُ حجرٍ على هذا فقال: وهذا العذرُ دالٌّ على أنَّه تهوَّرَ في أمرِه ولم يتثبَّتْ، فلله الأمرُ[5].

والقرشيُّ الذي شكاه هو: الشَّيخُ زينُ الدِّينِ عمرُ بنُ مُسلَّم بنِ سعيدٍ الدِّمشقيُّ، القُرَشيُّ، المتوفَّى سنةَ ٧٩٢ رحمه الله، وليس هو الزَّينَ ابنَ رجبٍ!

لكن الشَّـيخَ يوسـفَ بـنَ عبدِ الهـادي ينقلُ عـن جدِّ والـدِه لأمِّه جمـالِ الدينِ

---

(١) نقله ابن قاضي شهبة في «تاريخه» (٤/ ٢٣٨) عن ابن حجي، وهو في «تاريخه» (ص: ٤٨٩).

(٢) هي دار الحديث الضيائية بالصالحية، عند الباب الشرقي لجامع الحنابلة.

(٣) «إنباء الغمر» لابن حجر (١/ ٢٤٠).

(٤) نقله عنه ابن قاضي شهبة في «تاريخه» (٣/ ٩١)، وابن حجر في «إنباء الغمر» (١/ ٢٦٠).

(٥) «إنبـاء الغمـر» (١/ ٢٦٠)، وقـال ابن حجـر عن المنصفي فـي «المجمع المؤسـس» (٣/ ٣٠٦): اجتمعـت بـه في دمشـق وأعجبني سـمته.

الإمامِ[١] ممَّا رآه بخطِّه: «انظُرْ إلى هذا الظَّالمِ ـ يعني فيما أظنُّ: ابنَ رجبٍ[٢] ـ إذ تسبَّبَ في أذاه[٣]، بسببِ الفتوى بالطَّلاقِ الثَّلاثِ، كيف فعلَ بهذا العبدِ الصَّالحِ ـ يعني شمسَ الدِّينِ هذا ـ»[٤].

وجمالُ الدِّينِ الإمامُ هذا كتبَ رسالةً إلى الحافظِ ابنِ رجبٍ في مسألةِ الطَّلاقِ الثَّلاثِ يقولُ في أوَّلِها: «مِن العبدِ الضَّعيفِ الحقيرِ يوسفَ بنِ أحمدَ إلى شيخِ الحنابلةِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ...»[٥].

وقال في كتابِه «التحفة والفائدة» بعدما أثنى على ابنِ تيميةَ بالزُّهدِ والورعِ والعبادةِ والتَّألُّهِ وغيرِ ذلك:

«وأمَّا ابنُ رجبٍ فإنَّه كان زاهداً وَرِعاً أيضاً، لكن بلَغَني أنَّه ما عمِلَ كتابَه[٦] إلَّا حَمِيَّة، وذلك أنَّه كان مُتباغِضاً هو وأولادُ مُفلحٍ والحنابلةُ المقادسةُ! فعملَ هذا الكتابَ لأجلِهم»!

انتهى كلامُ جدِّه.

---

(١) هو جمال الدين يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن الشيخ أبي عمر، كان إمام مدرسة جده (العمرية)، وهو جد والد يوسف بن عبد الهادي أبو أمه، توفي سنة ٧٩٨ رحمه الله، له: «التحفة والفائدة في الأدلة المتزايدة على أن الطلاق الثلاث واحدة». انظر: «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ١٧٥).

(٢) الجملة المعترضة ليوسف بن عبد الهادي ـ وهذا تفسير منه، ولو كان حقاً لصرَّح به جده!

(٣) يعني المنصفي الحريري.

(٤) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ١٦٥) في ترجمة المنصفي. وانظر: «سير الحاث» ليوسف بن عبد الهادي (ص: ٥٨).

(٥) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ١٧٥)

(٦) يريد: «مشكل الآثار الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة».

قال يوسفُ بنُ عبد الهادي: وبلغَني أنَّه كان شخصٌ يقالُ له الحريريُّ[١]، وكان حنبليّاً وكان يُفتي بهذا، فآذاه ابنُ رجبٍ وضرَبَه[٢].... ثمَّ قال: والذي يظهرُ لي أنَّ أولادَ مُفلِحٍ والحنابلةَ المَراودةَ، والذين كانوا على زمانِه كانوا يُفتونَ بهذا، وهذا الذي فعلَه لا يجوزُ له فإنَّ أحداً لا يجوزُ له أن يلعبَ في دينِ اللهِ لأجلِ مُعاداةِ الغيرِ. واللهُ أعلمُ[٣].

قلتُ: الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ أنزَهُ وأعفُّ لساناً وأمتنُ ديناً مِن اللعبِ في دينِ اللهِ لأجلِ مُعاداةِ الغيرِ، ولو كان كذلك لصرَّحَ بأسماءِ مَن يلعبُ في الدِّينِ لأجلِ مُعاداتِهم[٤].

---

(١) صحفها بعض من كتب عن حياة ابن رجب إلى: الخديوي!

(٢) لم يكن ابن رجب رحمه الله قاضياً ولا متنفذاً، وما وقفنا عليه من أخباره وأحواله يُبعد عنه هذا الاتهام، وظن بعض المعاصرين أن ابن رجب كان قاضياً: جهالة! وأما أن يكون بشكايته متسبباً في ضرب الحريري وإذايته. فالزين القرشي هو الذي اشتكى وليس الزين ابن رجب!!

(٣) هذا الكلام الأخير ليوسف بن عبد الهادي وما قبله لجده نقله في «سير الحاث» (ص: ٥٨).

(٤) ومن العجائب التي وقفت عليها: أن الشيخ يوسف بن عبد الهادي قال في ترجمة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح الراميني، المتوفى ٧٦٣ رحمه الله في «الجوهر المنضد» (ص: ١١٤): «لم يذكره الشيخ زين الدين بن رجب في «طبقاته». قيل: لأمر كان بينهما ومنافسة». ومصدره في هذا ما نقلته آنفاً من كلام جده: جمال الدين يوسف بن أحمد، أن ابن رجب كان متباغضاً هو وأولاد مفلح والحنابلة المقادسة.

قلت: إن صح هذا، فإنما هو فيمن بعد الشمس ابن مفلح من أولاده، وإلا فأنى لابن سابعة وعشرين أن ينافس ابن خامسة وخمسين!

وقد نقل ابن رجب عن ابن مفلح في بعض الكتب التي حققتُها في هذا المجموع، وقلَّ ما ينقل عن المتأخرين! ويحلِّيه بالقاضي مع أنه نائب في القضاء.

على أن ابن رجب لم يذكر أحداً بعد ابن القيم المتوفى ٧٥١.

وأنا أجزمُ أنَّه صنَّفَ «الرَّدَّ على مَـن اتَّبعَ غيرَ المذاهبِ الأربعةِ» و«فضلَ علمِ السلف» بياناً لحقٍّ يعتقدُه نافرَه بسببِه بعضُ تلامذتِه وأقرانِه! فكان في ذينِك الكتابينِ عفيفَ اللِّسانِ نزيهَ القلمِ راقيَ الأسلوبِ، لم يُسَفِّه ولم يَطعَنْ، وإنَّما كان يبتغي النَّفعَ للنَّاسِ، ورائدُه فيها توضيحُ الأصولِ والمبادئِ لأهلِ العلمِ وطُلَّابِه التي ينبغي الارتكازُ عليها على ما يَدينُ اللهَ تعالى به.

* وقصَّةٌ أخرى جرَتْ أيضاً:

وهـي كائنةُ الشَّـيخِ صـدرِ الدِّينِ عليِّ بنِ العِزِّ الحنفيِّ بدمشـقَ، في شـوَّالٍ سـنةَ ٧٨٤، وخلاصَتُهـا: أنَّ أحـدَ الأُدَباءِ وهو علـيُّ بنُ أيبكَ الصَّفديُّ عمـلَ قصيدةً لاميَّةً علـى وزنِ «بانت سـعاد» في مـدحِ رسـولِ اللهِ ﷺ، وقرَّظَها له جماعـةٌ، ومنهم صدرُ الدِّيـنِ علـيُّ ابنُ العـزِّ الحنفيُّ ثـمَّ انتقدَ فيها أشـياءَ كالتَّوسُّـلِ بالنَّبـيِّ ﷺ ونحوِ ذلك مِن هـذا البابِ.

فشـاعَ الأمـرُ، ووصَـلَ إلى مصـرَ، وبلغَ إلـى السُّـلطانِ، فكتبَ مرسـوماً يطلبُ فيـه مِـن القضـاةِ والعُلماءِ فـي الشَّـامِ أن ينظروا فيمـا يقتضيهِ الشَّـرعُ مِن تعزيـرٍ لابنِ العِـزِّ وغيرِه...

فعقدَ لذلك نائبُ الشَّامِ مجلِساً رجعَ فيه ابنُ العزِّ عن قولِه...

ثمَّ عقدَ مجلِساً ثانياً فقالَ بعضُ القُضاةِ: يعزَّرُ، وقالَ بعضُهم: يكفي في حقِّه ما جرى في المجلسِ الأوَّلِ.

ثمَّ عقدَ نائبُ الشَّامِ مجلِساً ثالثاً، وطَلَب ممَّنْ لم يحضُرْ سابِقَيْه أن يحضرَ...

ثـم عَقَـدَ مجلِسـاً رابعـاً، وشـدَّدَ الأمـرَ على مَـن تأخَّرَ فـي حضـورِ المجالسِ

فحضَروا وكان ممَّنْ حضرَ هذا المجلسَ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ وتقيُّ الدِّينِ ابنُ مُفلِحٍ وأخوهُ وشهابُ الدِّينِ بنُ حِجِّي وغيرُهم، فتوارَدُوا على الإنكارِ على ابنِ العزِّ في أكثرِ ما قالَه...

ثمَّ عقدَ مجلِساً خامساً، واتَّفقَ رأيُهم على أنَّه لا بُدَّ مِن تعزيرِ ابنِ العزِّ إلا شمسَ الدِّينِ بنَ عُبيدٍ الحنبليَّ.

وانتهى الأمرُ بحُكمِ القاضي الشَّافعيِّ بحبسِه، وكتبَ ذلك وعليه خطوطُ القضاةِ والعُلَماءِ وأرسلَ إلى مصرَ...

وبقي في السِّجنِ إلى شهرِ ربيعٍ الأوَّلِ مِن سنةِ ٧٨٥[1]. وتوفي سنةَ ٧٩٢ رحمه الله.

ومِن نقاطِ الاختلافِ بين ابنِ رجبٍ وابنِ العزِّ الحنفيِّ:

ما ذكرَه ابنُ الرَّسَّامِ الحنبليُّ في «فضائلِ الشُّهورِ واللَّيالي» (ص: ٧٨٨) فقال: «وأمَّا الكلامُ على سنَّةِ الجمعةِ قبلَها أو بعدَها فقد اختلفَ العُلماءُ فيه، وذكرَ ابنُ الزَّاغوني عن أحمدَ روايتينِ:

إحداهما: أنَّ لها سنةً، وهو قولُ الأكثرينَ.

والثَّانية: لا سنَّةَ لها، وذكرَه الإمامُ أحمدُ عن عليٍّ وابنِ مسعودٍ.

وألَّفَ الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ رحمه الله في ذلك تأليفاً خاصّاً سمَّاه: «نفيَ البدعةِ عن الصَّلاةِ قبلَ الجمعةِ» وعارضَه في ذلك شيخُنا قاضي القضاةِ صدرُ الدِّينِ ابنُ العزِّ الحنفيُّ، وسمَّاه «أداءَ ما وَجَب»[2]، ثمَّ أخبرني أنَّ الشَّيخَ

---

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٨٩ ـ ٩١)، و«إنباء الغمر» لابن حجر (١/ ٢٥٨).

(٢) أي في الرد على ابن رجب.

زينَ الدِّينِ المذكورَ قال: أردتُ إيرادَ الأحاديثِ الواردةِ في ذلك للتَّطوُّعِ، لا أنَّها سنَّةٌ مؤكَّدةٌ! كذا أخبرني عنه شيخُنا قاضي القضاةِ ابنُ العزِّ الحنفيُّ رحمَه اللهُ تعالى»(١).

وقد ذكرَ المسألةَ بدلائلِها واختلافِ العُلَماءِ فيها: الحافظُ ابنُ رجبٍ في كتابِه «فتح الباري» ثمَّ قالَ: «وقد كتبتُ في هذه المسألةِ جزءًا مفرداً سميتُه: «نفيَ البدعةِ عن الصَّلاةِ قبلَ الجمعةِ»، ثمَّ اعترَضَ عليه بعضُ الفقهاءِ المُشارِ إليه في زمانِنا، فأجبتُ عمَّا اعترضَ به في جزءٍ آخرَ سمَّيتُه: «إزالةَ الشُّفعةِ عن الصَّلاةِ قبلَ الجُمعةِ» فمَن أحَبَّ الزِّيادةَ على ما ذكَرْنا هاهنا فليقِفْ عليهما إن شاءَ اللهُ تعالى»(٢).

وهذه الإشارةُ اللَّطيفةُ هنا تدلُّ على خُلُقٍ رفيعٍ وتدفعُ ما ذكرَه ابنُ عبدِ الهادي في قضيَّةِ المنصفيِّ الحريريِّ، واتِّهامِ ابنِ رجبٍ بالتَّسبُّبِ بإيذائِه.

- ومِن المسائلِ أيضاً بينهما:

في مجموعٍ مِن مخطوطاتِ مكتبةِ مُصطفى عاطف أفندي في اصطنبولَ برقم (٨٣٨) يحتوي على فتاوى لابنِ العزِّ الحنفيِّ، ومنه نسخةٌ في الظَّاهريَّةِ بدمشقَ برقم (١٦٣٩١):

---

(١) «فضائل الشهور والليالي» لأحمد بن أبي بكر بن الرسام الحنبلي، المتوفى ٨٤٤ رحمه الله (٢/ ٧٨٨) مع تصحيح ما في المطبوعة من أخطاء، فهي طبعة سقيمة!

وقد قرأ ابن الرسام ردّ ابن العز على ابن رجب على مصنفه كما في الحديث ٢٣ من «أربعينه» (نسخة الظاهرية).

(٢) «فتح الباري» لابن رجب، شرح الحديث (٩٣٧) (٨/ ٣٣٥).

«الحمدُ للهِ. ثمَّ إنَّ كاتبَه أرسلَ كتابَ «مشكلاتِ الهدايةِ» إلى الشَّيخِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ لينبِّهَني على ما فيه مِن المشكلاتِ، فإنَّه لَمَّا غضِبَ مِن كتابتي على مُشكلاتِ كلامِه في مسألةِ الجمعةِ أردتُ أن أقولَ له:

إنَّ هذا لا يَنبغي أن يُغضَبَ منه، وهذا كتابي فاكتُبْ على ما فيه، ونبِّهني على مُشكلاتِه!

وأرسلتُ له أوراقاً فكتبَ فيها فوائدَ مُوافقةً، وفوائدَ مُخالفةً.

فوجدتُ في المخالفِ: مواضعَ الصَّوابُ فيها معي، وهي ما أوردُه هنا، مع تنبيهاتٍ على مشكلاتٍ في كلامِه». فذكرَ ثماني مسائلَ فقهيَّةٍ.

مسألةُ المدرسةِ السُّكَّريَّةِ:

كانت دارُ الحديثِ السُّكَّريَّةُ سكَناً للإمامِ ابنِ تيميةَ، ثمَّ سكَنَها ابنُ رجبٍ رحمهما اللهُ تعالى[١].

قال ابنُ قاضي شُهبةَ في وفياتِ ٧٨٨ من «تاريخِه»: «محمَّد الخواجا شمسُ الدِّينِ ابنُ التَّدمُريِّ السُّكَّري، كان مِن أعيانِ ذوي الثَّروةِ والأموالِ الكثيرةِ، وفيه خيرٌ وبِرٌّ كثيرٌ... وجدَّدَ دارَ الحديثِ السُّكَّريَّةَ بالقصَّاعين، وكان مِن المُغالينَ في محبَّةِ ابنِ تيميةَ مُتعصِّباً على مَن يُخالِفُه، وقد جرى له وللحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ فصولٌ[٢] فيما يتعلَّقُ بالمدرسةِ السُّكَّريةِ، وكأنَّه فهمَ مِن ابنِ رجبٍ بعضَ المُخالفةِ لابنِ تيمية، فأخذَ في معاداتِه، وجدَّدَ هذه الدَّارَ السُّكريَّةَ وهي بيدِ ابنِ رجبٍ، وكان تجديدُه إيَّاها لكونِها كانت لابنِ تيميةَ محبَّةٌ فيه، وذلك بإذنِ القاضي الحنبليِّ،

---

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٢) فصول تعني وقائع سيئة، وما زالت مستعملة بهذا المعنى.

ثمَّ أرادَ إخراجَ ابنِ رجبٍ مِن القاعةِ لكونِه عمرَها مِن مالِه، ولم يصدُرْ منه تلفُّظٌ بالوقفِ، وجرَتْ أمورٌ»(١).

ويبدو أن محاولاتِ الخواجا التَّدمريِّ لم تنجَحْ في إخراجِ ابنِ رجبٍ مِن دارِ الحديثِ السُّكَّريَّةِ، ففي آخرِ نُسخةٍ مِن «جامعِ العُلومِ والحِكَمِ» كتبت سنة ٧٩٠ وعُرِضَت على المؤلِّفِ ابنِ رجبٍ رحمه الله وكتبَ عليها بخطِّه مُجيزاً لقارئِها روايتَها: وكان ذلك في ١٢ جمادى الأولى سنةَ ٧٩٠ بدارِ الحديثِ السُّكَّريَّةِ بالقصَّاعين بدمشقَ المحروسةِ(٢). وذلك بعد وفاةِ التَّدمريِّ بعامينِ.

وفي مجاميعِ العمريَّةِ بالمكتبةِ الظَّاهريَّةِ بدمشقَ (المجموع ١٢٨)، الرسالة الأولى منه: «السُّكريةُ في السُّكريةِ»، وهو الكلامُ على بناءِ ابنِ التَّدمريِّ أثابَه اللهُ تعالى مدرسةَ الشَّيخِ تقيِّ الدِّينِ ابنِ تيميةَ بالقصَّاعين بعد نقضِها، هل يكون ما بناه وقفاً بمجرَّدِ بنائِه أو لا بدَّ مِن تلفُّظِه بالوقفِ؟

وهي رسالةٌ طويلةٌ في (٥٧) لوحة، لكنها مسودةٌ.

لم يُذكَر اسمُ مؤلِّفِها لكن مؤلِّفُ ما بعدَها مِن رسائلِ المجموعِ هو محمَّدُ بنُ أبي بكرِ بنِ شجرةَ الشَّافعيُّ التَّدمريُّ المتوفَّى سنة ٧٨٧، وكانت الواقعةُ المذكورةُ أواخرَ سنةِ ستٍّ وثمانينَ وسبعِ مئةٍ وصاحبُ الرِّسالةِ يميلُ فيها إلى الخواجا التَّدمريِّ.

ومما ذكرَ فيها أنَّ زينَ الدِّينِ القُرشيَّ كان مُناصِراً لابنِ رجبٍ في هذه المسألةِ.

---

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٢١٠).

(٢) نسخة خدابخش بالهند، انظر مقدمة «جامع العلوم والحكم».

* **مع الحافظِ العراقيِّ:**

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: «ورافقَ ـ أي ابنُ رجبٍ ـ شيخَنا زينَ الدِّينِ العِراقيَّ في السَّماعِ كثيراً»[1].

قال وليُّ الدِّينِ العِراقيُّ فيما أكملَه مِن شرحِ والدِه «طرحِ التَّثريب»: «وكان والدي رحمَه اللهُ يحكي أنَّه كان مُعادِلاً للشَّيخِ زينِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ في التَّوجُّهِ إلى بلدِ الخليلِ عليهِ السَّلامُ، فلمَّا دنا مِن البلدِ قال: نويتُ الصَّلاةَ في مسجدِ الخليلِ، ليتحرَّزَ عن شدِّ الرَّحلِ لزيارتِه ـ على طريقةِ شيخِ الحنابلةِ ابنِ تيميةَ ـ قال: فقلتُ: نويتُ زيارةَ قبرِ الخليلِ عليهِ السَّلامُ. ثمَّ قلتُ له: أمَّا أنتَ فقد خالفتَ النَّبيَّ ﷺ لأنَّه قالَ: «لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلا إلى ثلاثةِ مساجدَ» وقد شددتَ الرَّحلَ إلى مسجدٍ رابعٍ، وأمَّا أنا فاتَّبعتُ النَّبيَّ ﷺ لأنَّه قالَ: «زوروا القبورَ» أفقالَ: إلَّا قبورَ الأنبياءِ! قالَ: فبُهِتَ»[2].

ولعلَّ هذا كان في رحلةِ العراقيِّ الأولى إلى بلادِ الشَّامِ سنةَ ٧٥٤ وكان عمرُ العراقيِّ (٧٢٥ ـ ٧٥٤) تسعةً وعشرينَ عاماً وعمرُ ابنِ رجبٍ (٧٣٦ ـ ٧٥٤) ثمانيةَ عشرةَ عاماً[3]!

وفي تلك الرِّحلةِ قرأَ الحافظُ العِراقيُّ «صحيحَ مُسلمٍ» على محمَّدِ بنِ إسماعيلَ ابنِ الخبَّازِ في ستَّةِ مجالسَ مُتواليةٍ، قرأَ في آخرِ مجلسٍ مِنها أكثرَ مِن ثُلُثِ الكتابِ، وذلك بحضورِ الحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ وهو مُعارِضٌ بنُسختِه[4].

---

(١) «إنباء الغمر» (١/ ٤٦٠).

(٢) «طرح التثريب في شرح التقريب» للحافظ زين الدين العراقي وولده ولي الدين (٦/ ٤٣).

(٣) فإن لم تكن، فتكون الرحلة الثالثة سنة ٧٥٩ وعمر ابن رجب ٢٣ عاماً.

(٤) «لحظ الألحاظ» لابن فهد (ص: ٢٢٣).

* **تقيُّ الدِّينِ الحِصنيُّ:**

ومِن أغربِ ما يقِفُ عليه المُتتبِّعُ: ما ذكرَه تقيُّ الدِّينِ الحِصنيُّ الفقيهُ الشَّافعيُّ، المتوفَّى سنةَ ٨٢٩ رحمه الله وهو مِن المُعاصِرينَ للإمامِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ، قالَ: «وكان الشَّيخُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ ممَّنْ يَعتقِدُ كفرَ ابنِ تيميةَ وله عليه الرَّدُّ، وكان يقولُ بأعلى صوتِه في بعضِ المجالسِ: معذورٌ السُّبكيُّ! - يعني في تكفيرِه - انتهى»[1].

قلتُ: وهذا خبرٌ شاذٌّ بمرَّةٍ!! ولو كفَّر ابنُ رجبٍ ابنَ تيميةَ حتى يبلغَ خبرُ ذلك إلى التقيِّ الحِصْني، لشاعَ ذلك وذاع، ولَضجّت بذلك أوساطُ الحنابلةِ وغيرِهم!! وترجمةُ ابنِ تيميةَ في «ذيل طبقاتِ الحنابلةِ» كلُّها ثناءٌ تَرُدُّه، وكذلك نقلُه عنه في بعضِ كتبِه والثَّناءِ عليه.

وقد كنتُ أرغَبُ عن نقلِ مثلِ هذا، ولكن يتداولُه بعضُ النَّاسِ، فلزمَ التَّنبيهُ على بُطلانِه لئلا يُغترَّ بهِ!

* * *

(١) «دفع شبه من شبَّه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام الجليل السيد أحمد» (ص: ١٨٠).

*** موقفٌ على موقفٍ!**

وذلك هو موقفُ الحافظِ ابنِ حجرٍ العسقلانيِّ مِن الحافظِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ بناءً على موقفِه مِن الإمامِ عليِّ بنِ المدينيِّ والإمامِ البخاريِّ في كتابِه «القراءةِ خلفَ الإمامِ» رحمَ اللهُ الجميعَ.

قالَ السَّخَاويُّ رحمَه اللهُ في تعقُّباتِ شيخِه الحافظِ ابنِ حجرٍ على الكتبِ:

«ومنه: وقد وقفَ على حواشي كتبَها ابنُ رجبٍ على نسخةٍ مِن «القراءةِ خلفَ الإمامِ» فيها وصفُه لـه - أي للبُخاريِّ - بالميلِ ونوعِ هوًى وغلبةِ التَّعصُّبِ، وأنَّ عليَّ بنَ المدينيِّ ليس بفقيهٍ، ولو لَزِمَ البخاريُّ أحمدَ وتفقَّه به، كان خيراً له مِن لُزومِ عليِّ بنِ المدينيِّ وتخبيطِه إلى غيرِ ذلك.

فكتبَ شيخُنا ما نصُّه: «الحواشي التي فيه بخطِّ الشَّيخِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ البغداديِّ نزيلِ دمشقَ، ولقد أظهرَ فيها مِن التَّعصُّبِ والتَّهوُّرِ ما كان ينبغي له أن يتنزَّه عنه، ولكن مَن يبلُغُ به الغضبُ إلى أن يقولَ في عليِّ بنِ المدينيِّ: إنَّه ليس بفقيهٍ لَيَسقطُ معه الكلامُ والسَّلامُ. كأنَّه ما طرَقَ سمعَه قولُ البُخاريِّ: إنَّه ما رأى أعلمَ مِن عليِّ بنِ المدينيِّ، وقد رأى أحمدَ وتلك الطَّبقةَ وطبقةً قبلَهم بقليلٍ»[1].

هذه النُّسخةُ مِن «القراءةِ خلفَ الإمامِ»[2] للبُخاريِّ، نسخةٌ قيِّمةٌ مُباركةٌ فيها خطوطُ كبارِ الأئمَّةِ كالحافظِ المِزِّيِّ وابنِ رجبٍ وابنِ حجرٍ، وسمعَ القراءةَ منها: ابنُ تيميةَ وابنُ كثيرٍ وغيرُهم، وقُرِئَت على العراقيِّ والهيثميِّ...

---

(١) «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» للسخاوي (١/ ٣٨٢).

(٢) وهي في مكتبة الفاتح، التي ضمت إلى المكتبة السليمانية في اصطنبول برقم (١١٣١)، والنسخة بخط محمد بن يوسف بواب الجوزية، كتبت في الجامع الأموي بدمشق سنة ٧٢٤.

علَّقَ ابنُ رجبٍ على قولِ البُخاريِّ [٩/ أ]: «... وقيلَ له: احتجاجُك بقولِ اللهِ ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟﴾ أرأيتَ إذا لم يجهَرِ الإمامُ أيقرأُ خلفَه؟ فإن قالَ: لا؛ بطَلَ دعواه...». قالَ ابنُ رجبٍ: «إذا بطَلَ قولُ قومٍ لم يبطلْ قولُ مَن خالفَه وجمعَ بين السُّنَنِ كلِّها، ولم يردَّ بعضَها ببعضٍ! والمصنِّفُ أفرطَ في الميلِ إلى طرفِ القراءةِ مُخالفةً لأهلِ الكوفةِ ووقعَ في ذلك نوعُ هوًى!».

وعلَّقَ ابنُ رجبٍ على إسنادٍ فيه يحيى البكَّاءُ، فقالَ [١١/ ب]: «يحيى البكَّاءُ تالفٌ، فكيفَ يخفى هذا لولا الميلُ!».

وعلَّقَ على قولِ البُخاريِّ [٢٥/ أ]: «وقالَ عليُّ بنُ عبدِ اللهِ: إنَّما أجازَ إدراكَ الرُّكوعِ مِن أصحابِ النَّبيِّ ﷺ الذين لم يَرَوا القراءةَ خلفَ الإمامِ، منهم: ابنُ مَسعودٍ وزيدُ بنُ ثابتٍ وابنُ عمرَ، فأمَّا مَن رأى القراءةَ، فإنَّ أبا هريرةَ قالَ: اقرأ بها في نفسِكَ يا فارسيُّ، وقالَ: لا يُعتَدُّ بها حتَّى يُدرِكَ الإمامَ قائماً...».

قالَ ابنُ رجبٍ: «عليٌّ هو ابنُ المدينيِّ، وليس بفقيهٍ. وفقهاءُ الحديثِ كالشَّافعيِّ وأحمدَ رَدُّوا هذا وأنكروهُ، ولو لزمَ البُخاريُّ أحمدَ وتفقَّهَ به كان خيراً له مِن لُزومِ عليِّ ابنِ المدينيِّ مع تخبيطِه»!!

وروى البخاريُّ في «القراءةِ خلفَ الإمامِ» [٥٤/ ب] حديثَ أبي قِلابةَ عن أنسٍ... وفي آخرِه «ليقرأ أحدُكم فاتحةَ الكتابِ في نفسِه».

علَّقَ ابنُ رجبٍ فقالَ: «ذِكرُ أنسٍ في هذا الحديثِ خطأٌ مُتَّفقٌ عليه، لكنَّ الهوى يغلب»[١].

ولا أريدُ الدُّخولَ في هذا المضيقِ بين الأئمَّةِ رضيَ اللهُ عنهم.

لكن أشيرُ إلى كلامِ ابنِ رجبٍ نفسِه في «شرحِ عِلَلِ التِّرمذيِّ» وفيه الثَّناءُ على

(١) الخطُّ مُهمَلٌ مِن النَّقطِ فيحتمِلُ أن تكونَ: «يَغلِب» أو «تَغلِب».

عليٍّ بنِ المدينيِّ، ونقلُ كلامِ الأئمَّةِ في ذلك، وأنَّ عليَّ بنَ المدينيِّ هو شيخُ البُخاريِّ وعنه تلقَّى هذا العلمَ، ونقلَ قولَ أبي حاتمٍ وقد سُئِلَ عن عليٍّ وأحمدَ أيُّهما أحفظُ؟ قالَ: «كانا في الحفظِ مُتقارِبَينِ، وكان أحمدُ أفقهَ، وكان عليٌّ أعلمَ بالحديثِ».

ثمَّ ذكرَ ابنُ رجبٍ محنةَ عليِّ بنِ المدينيِّ في فتنةِ (خلقِ القرآنِ) وموقفَ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ منه، وبعضَ ما نُسِبَ إلى ابنِ المدينيِّ مِن صلتِه بابنِ أبي دُؤادٍ، وختمَ ابنُ رجبٍ ذلك بقولِه: «واللهُ تعالى يرحمُه ويُسامِحُه بمنِّه وكرَمِه».

وعَلَّق على هذا شيخُنا العلَّامةُ نورُ الدِّينِ عتر رحمَه اللهُ فقالَ: «هذا تشديدٌ مِن الحافظِ ابنِ رجبٍ في حقِّ هذا الإمامِ، وقد قبِلَ العُلَماءُ عذرَ ابنِ المدينيِّ وطَوَوا تلك الصَّفحةَ، والظَّاهرُ أنَّ في الأخبارِ التي أشارَ إليها مبالغةً مِن بعضِ الرُّواةِ كما يقعُ عادةً في مثلِ هذا الحالِ...»[1].

وأشيرُ أيضاً إلى أنَّ كلامَ ابنِ حجرٍ هنا في ابنِ رجبٍ قد يجيبُ عن التَّساؤلِ حولَ كونِ ترجمةِ ابنِ رجبٍ في «الدُّرر الكامنةِ» لابنِ حجرٍ مُقتضبةً، وعدمِ التَّصريحِ بالنَّقلِ عنه في «فتحِ الباري لابنِ حجرٍ» إلا في ثلاثةِ مواضعَ فقط[2]!

وقد حاولَ بعضُ الأفاضلِ نفيَ ذلك الخطِّ عن ابنِ رجبٍ[3]، وأوردَ مُستدَلًّا لذلك صورةَ وقفيَّةٍ على كتابِ «جامعِ الصَّحيحينِ بحذفِ المُعَادِ والطُّرُق» لأبي نعيمٍ الحدَّادِ، وهي في قطعةٍ مِن الكتابِ في المكتبةِ الظَّاهريَّةِ بدمشقَ (٨١٠)، وذكرَ أنَّها خطُّ ابنِ رجبٍ، وهو لا يشبهُ الخطَّ الذي في كتابِ «القراءةِ خلفَ الإمامِ»، لذلك نفى صحَّةَ الخطِّ الذي نُسِبَ إلى ابنِ رجبٍ في «القراءةِ خلفَ الإمامِ»، وكأنَّه

---

(١) «شرح علل الترمذي» لابن رجبٍ (١/ ٢١٤ ـ ٢١٧) مع التعليق عليه.

(٢) وانظر ما سيأتي عند الكلام على «فتح الباري» لابن رجبٍ، في مصنفاته.

(٣) انظر: مقدمة الشيخ نظام محمد صالح يعقوبي لكتاب «القراءة خلف الإمام». ط دار المقتبس (ص: ٣٩).

لم يطَّلِع على كلامِ السَّخاويِّ، لكن أقولُ: الخطُّ الذي في تلك الصُّورةِ، هو ليس بخطِّ ابنِ رجبٍ جَزْماً وحَتْماً.

ـ رغمَ أنَّ ناشرَ كتابِ «جامعِ الصَّحيحينِ» قد احتفى بنسبةِ ذلك الخطِّ إلى ابنِ رجبٍ فذكرَ ذلك في غلافِ كلِّ مجلَّدٍ مِن مُجلَّداتِه، إلا أنَّه لم يُورِد نصَّ الوقفيَّةِ المُحتفَى بها ـ

ويكفي في دَحْضِ نسبةِ ذلك الخطِّ إلى ابنِ رجبٍ أنَّ الخطَّ الذي في الوقفيَّةِ ويوهمُ أنَّه اسمُ ابنِ رجبٍ ليس بالواضحِ البيِّنِ، ثمَّ إنَّ تاريخَ الوقفيَّةِ هو سنة ٨٣٨ بعد وفاةِ ابنِ رجبٍ بـ٤٣ سنةً!!

والخطُّ الذي في التَّعليقِ على «القراءةِ خلفَ الإمامِ» هو الخطُّ عينُه الذي كُتِبَت به القطعةُ الباقيةُ مِن شرحِ التِّرمذيِّ لابنِ رجبٍ[1].

ثمَّ إنَّه لَمَّا أوردَ نماذجَ مِن تلك التَّعليقاتِ لم يُتقِن قراءتَها فأثبتَ ما يزيد الإساءة وهو يريد ردَّها!!

ـ قالَ ابنُ رجبٍ: «... مخالفةً لأهلِ الكوفةِ، ووقعَ في ذلك نوعُ هوًى».

فأثبتها: «... مخالفةً لأهلِ الكوفةِ، ووقعَ لي ولك نوعٌ معينٌ»!! والكلامُ لا يُفهَمُ.

ـ قالَ ابنُ رجبٍ: «عليٌّ هو ابنُ المدينيِّ، وليس بفقيهٍ».

فأثبتَها: «عليٌّ هو ابنُ المدينيِّ، ليس بثقةٍ»!!

وهذه إساءةٌ كبيرةٌ في حقِّ ابنِ المدينيِّ وحقِّ ابنِ رجبٍ! وشتَّانَ بينَ (ليس بفقيهٍ)، و(ليس بثقةٍ)!!

نبَّهتُ عليه لئلَّا يُغترَّ به، ويُنقلَ عن صاحبِ الخطِّ ما لم يقلهُ.

---

(١) وانظر ما سيأتي من الكلام على خط ابن رجبٍ رحمه الله لاحقاً.

وفاةُ الحافظِ ابنِ رجبِ رحمَه اللهُ تعالى:

نقـلَ الحافظُ ابنُ ناصرِ الدِّينِ الدِّمشقيُّ عمَّن حفرَ لَحْدَ ابنِ رجبٍ: أنَّ الشَّيخَ زينَ الدِّينِ ابنَ رجبٍ جاءه قبلَ أن يموتَ بأيَّامٍ، قالَ: فقالَ لي: احفِر لي هنا لَحْداً، وأشارَ إلى البقعةِ التي دُفِنَ فيها، قالَ: فحفرتُ له، فلمَّا فرغَ، نزَلَ في القبرِ، واضطجعَ فيه فأعجبَه، وقالَ: هذا جيِّدٌ، ثمَّ خرجَ. قالَ: فواللهِ ما شعرتُ به بعدَ أيَّامٍ إلَّا وقد أُتِيَ به ميتاً محمولاً في نعشِه، فوضعتُه في ذلك اللَّحدِ، وواريتُه فيه[1].

وقالَ يوسفُ بنُ عبدِ الهادي: وأخبرَني شيخُنا شهابُ الدِّينِ ابنُ هلالٍ أنَّه قالَ: ليلةَ ماتَ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ سمعنا بشائرَ تدوي في السَّماءِ، فقمنا فوجَدْنا الشَّيخَ قد ماتَ رحمَه اللهُ تعالى[2].

تُوفِّيَ الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى ليلةَ الإثنينِ رابعَ رمضانَ سنةَ خمسٍ وتسعينَ وسبعِ مئةٍ، بأرضِ الحِمْيَرِيَّةِ[3]، ببستانٍ كانَ استأجرَه، وصُلِّيَ

---

(١) «الرد الوافر» لابن ناصر الدِّينِ (ص: ١٨٩ ـ ١٩٠)، ونقله عنه: ابن حجر في «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٢٢)، وابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص: ١٨٢) وغيرهم.

(٢) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٥٣). والبشائر: أصوات من الطبول ونحوها يضرب بها عندما يرد خبر للإعلام به، واللفظة مستعملة بكثرة في عصر المماليك. وتستدرك على «معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي» لشيخنا العلامة المؤرخ محمد أحمد دهمان رحمه الله.

(٣) تصحفت في مطبوعة «الجوهر المنضد» إلى: «الحرس»!، وتصحفت في «الشذرات» و«السحب الوابلة» ومن نقل عنها إلى: «الخميرية»، وهي بالحاء: الحِمْيَرية.
قال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٢/ ٣٠٧): الحميريون: محلة بظاهر دمشق على القنوات.
وكانت قرية خربت قبل زمان ابن عساكر. انظر: «تاريخ دمشق» (٢/ ٣٢٠).
وموضعها اليوم حيٌّ متواضع يُعرف بـ(الحِمْرِيَّة) بين دوار كفرسوسة والمُحلَّق الجنوبي، هو إلى المحلق قريب جداً.

عليه مِن الغدِ ودُفِنَ ببابِ الصَّغيرِ[١]، إلى جانبِ قبرِ الشَّيخِ أبي الفرجِ الشِّيرازيِّ[٢]، بصُفَّةِ الشُّهداءِ شرقيَّ قبرِ معاويةَ رضيَ اللهُ عنه بينَه وبينَه مقدارُ عشرةِ أذرُعٍ[٣].

تنبيهانِ:

الأوَّلُ: وقعَ فيما نقلَه ابنُ حجرٍ عنِ ابنِ حِجِّي: أنَّه ماتَ في رمضانَ رحمَه اللهُ[٤]، وكذلك عند ابنِ قاضي شُهبةَ[٥]، وابنِ مُفلِحٍ[٦]. ووجدَ ابنُ عبدِ الهادي في كتابِ «القواعد» له: ماتَ مُصنِّفُها بعد العصرِ ثالثَ شهرِ رمضانَ سنةَ ٧٩٥، وقالَ عند خروجِ روحِه ثلاثينَ مرَّةً: يا اللهُ العفوَ[٧].

وهذا هو الصَّوابُ في تاريخِ وفاتِه.

ووقعَ في «ذيلِ التَّقييدِ» للفاسيِّ، و«الرَّدِّ الوافرِ» لابنِ ناصرِ الدِّينِ، و«الدُّررِ الكامنةِ» لابنِ حجرٍ، و«المنهلِ الصَّافي» لابـنِ تَغْري بَرْدي، أنَّه ماتَ في رجبٍ رحمَه اللهُ.

وهذا وهمٌ توارَدُوا عليه[٨].

---

(١) أشهر مقابر دمشق، وفيها عدد من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) هو الشيخ الفقيه الزاهد أبو الفرج عبد الواحد بن محمد الشيرازي، ثم المقدسي، الدمشقي، المتوفى في ذي الحجة سنة ٤٨٠، وهو الذي نشر مذهب الإمام أحمد بن حنبل ببيت المقدس ثم بدمشق رحمه الله تعالى.

(٣) ذكره صاحب «الدارس في تاريخ المدارس» (٢/ ٧٧).

(٤) «إنباء الغمر» (١/ ٤٦١).

(٥) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٩).

(٦) «المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٨٢).

(٧) «الجوهر المنضد» (ص: ٥٣).

(٨) «ذيل التقييد» (٢/ ١٢)، و«الرد الوافر» (ص: ١٩٠)، و«الدرر الكامنة» (٢/ ٣٢٢)، و«المنهل الصافي» (٧/ ١٦٤).

الثَّاني: قالَ ابنُ عبدِ الهادي المتوفَّى ٩٠٩ رحمه الله: وقبرُ ابنِ رجبٍ معروفٌ بمقابرِ البابِ الصَّغيرِ، مكتوبٌ عليه أنَّه تُوُفِّيَ في خمسٍ وتسعينَ[١].

وذكرَ العَدويُّ المتوفَّى ١٠٣٢ رحمَه اللهُ قبرَه فقالَ: «وقبرُه ظاهرٌ يُزارُ»[٢].

وقالَ محمَّدُ بنُ عيسى بنِ كِنَانٍ الصَّالحيُّ، المتوفَّى ١١٥٣ رحمه الله في حاشيةٍ كتبَها على «المقصدِ الأرشدِ»: قلتُ: وقد زرتُه ومكتوبٌ عليه: هذا قبرُ الحافظِ ابنِ رجبٍ وهو لصيقُ الشِّيرازيِّ الحنبليِّ، واللهُ أعلمُ[٣].

وقالَ الفقيهُ المحدِّثُ العلَّامةُ محمَّدُ بنُ أحمدَ السَّفارينيُّ، المتوفَّى ١١٨٨ رحمه الله تعالى، وقد ذكرَ أبا الفرجِ الشِّيرازيَّ، «ودُفِنَ بمقبرةِ بابِ الصَّغيرِ، وإلى جنبه الحافظُ ابنُ رجبٍ، وقد زرتُهما كثيراً رحمَهما اللهُ ورضيَ عنهما»[٤].

وهذا آخرُ مَن وقفتُ على معرفتِه بقبرِ الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمه الله تعالى، أمَّا قولُ الأستاذِ زُهير الشَّاويش إنَّ «قبرَه فيها ـ أي البابِ الصَّغير ـ معروفٌ حتى اليوم»[٥] فغريبٌ لم أجِدْه عن غيرِه مِن المعاصرينَ له والسَّابقينَ عليه مِن المهتمِّينَ بهذا. وقبرُ الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمه الله تعالى لا يُعرفُ اليومَ ١٤٤٥، ومكانُه شرقيَّ قبرِ معاويةَ رضي الله عنه جنوبي المقبرةِ بمقدارِ عشرةِ أذرعٍ.

---

(١) «الجوهر المنضد» (ص: ٥٣).

(٢) «الزيادات» لمحمود العدوي (ص: ٧٥).

(٣) نقله الشيخ عبد القادر بدران بخطه في بداية نسخته من «غاية النفع في شرح حديث تمثيل المؤمن بخامة الزرع» لابن رجبٍ، ونسخة «المقصد الأرشد» لابن كنان اعتمدها الدكتور العثيمين في إخراج الكتاب، لكن يبدو أنه لم يذكر كل ما في حواشيه.

(٤) «لوامع الأنوار البهية» للسفاريني (١/ ٤٣٤).

(٥) تعليق على «الرد الوافر» (ص: ١٩٠).

ثناءُ العلماءِ على الحافظِ ابنِ رجبٍ:

* قالَ القاضي علاءُ الدِّينِ بنُ اللَّحامِ البَعْليُّ الحنبليُّ المتوفَّى ٨٠٣ رحمه الله، تلميذُ الحافظِ ابنِ رجبٍ وخليفتُه على حلقتِه: «سيِّدُنا وشيخُنا الإمامُ، العالمُ، العلَّامةُ الأوحدُ، الحافظُ، شيخُ الإسلامِ، مُجْلِي المُشكلاتِ، ومُوضِحُ المبهماتِ، أبو الفرجِ عبدُ الرَّحمنِ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ البغداديُّ الحنبليُّ، واللهُ في عونِه، وأعادَ على الكافَّةِ مِن بركتِه بمنِّهِ وكرمِه».

وقالَ أيضاً: «قالَ شيخُنا الإمامُ، العالمُ، الحافظُ، بقيَّةُ السَّلَفِ الكرامِ، وحيدُ عصرِه، وفريدُ دهرِه، شيخُ الإسلامِ، زينُ الدِّينِ أبو الفرجِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ رجبٍ الحنبليُّ، رحمَه اللهُ تعالى وعفا عنه برحمتِه»[1].

* وقالَ العلَّامة شهابُ الدِّينِ أحمدُ بنُ حِجِّي الحسبانيُّ الشَّافعيُّ، المتوفَّى ٨١٦ رحمه الله: «أتقنَ الفنَّ، وصارَ أعرفَ أهلِ عصرِه بالعِلَلِ وتتبُّعِ الطُّرُقِ، وكان لا يُخالِطُ أحداً ولا يتردَّدُ إلى أحدٍ»، «وتخرَّجَ به غالبُ أصحابِنا الحنابلةِ بدمشقَ»[2].

* وقالَ الحافظُ ابنُ ناصرِ الدِّينِ الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ، المتوفَّى ٨٤٢ رحمه الله: «الشَّيخُ، الإمامُ، العلَّامةُ، الزَّاهدُ، القُدوةُ، البركةُ، الحافظُ، العُمدةُ، الثِّقةُ، الحُجَّةُ، واعظُ المسلمينَ، مُفيدُ المُحدِّثينَ، أحدُ الأئمَّةِ الزُّهَّادِ، والعُلَماءِ العُبَّادِ»[3].

---

(١) وجد النقلَ الأول يوسف بن عبد الهادي بخط ابن اللحام، كذلك وجد النقلَ الثاني في موضع آخر. «الجوهر المنضد» (ص: ٤٧).

(٢) نقله ابن حجر عن ابن حجي في «إنباء الغمر» (١/ ٤٦١).

(٣) «الرد الوافر» (ص: ١٨٨).

وقالَ في «التِّبيان شرحِ بديعةِ البَيَان»:

«الرَّجَبـــي المحـــرِّرُ السَّـــلَامي ذو همَّـــةٍ صالحـــةِ النِّظـــامِ»

«وكان أحدَ الأئمَّةِ الحُفَّاظِ الكبارِ، والعُلَماءِ الزُّهَّادِ الأخيارِ».

«وكانت مجالسُ تذكيرِه للقلوبِ صادعَة، وللنَّاسِ عامَّةً مباركةً نافعَة، اجتمعتِ الفِرَقُ عليه، ومالتِ القُلوبُ بالمحبَّةِ إليه»(١).

* وقـالَ العلَّامةُ تقيُّ الدِّينِ ابنُ قاضي شُهبةَ الأسـديُّ الدِّمشقيُّ الشَّافعيُّ، المتوفَّى ٨٥١ رحـمـه الله: «الشَّيخُ، الإمامُ، العلَّامةُ، الحافظُ، الزَّاهدُ، الوَرِعُ، شيخُ الحنابلةِ وفاضِلُهم، وأوحدُ المُحدِّثينَ»... «لم يُخلِّفْ بعدَه مثلَه»(٢).

* وقالَ الحافظُ الإمامُ ابنُ حجرٍ العَسقلانيُّ الشَّافعيُّ، المتوفَّى ٨٥٢ رحمَه الله: «الشَّيخُ المُحدِّثُ الحافظُ»(٣)، «وكان صاحبَ عبادةٍ وتهجُّدٍ»(٤).

ونقلَ قولَ ابنِ حِجِّي في كونِه أعرَفَ أهلِ عصرِه بالعِلَلِ وتتبُّعِ الطُّرُقِ، وانظُرْ ما سبقَ، ورحِمَ اللهُ الجميعَ.

* وقـالَ المحـدِّثُ الحافـظُ تقـيُّ الدِّينِ أبـو الفضلِ محمَّـدُ بنُ محمَّـدِ ابن فهدٍ الهاشـميُّ المكـيُّ، المتوفَّـى ٨٧١ رحمـه الله: «الإمـامُ، الحافـظُ، الحجَّـةُ، والفقيـهُ

---

(١) «التبيان شرح بديعة البيان» (٣/ ١٥٢١ ـ ١٥٢٣). وهذا من أجل ما قيل فيه من الثناء.

(٢) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٣) «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٢١).

(٤) «إنباء الغمر» (١/ ٤٦٠).

العُمـدةُ، أحـدُ العُلَماءِ الزُّهَّـادِ، والأئمَّةِ العُبَّادِ، مفيـدُ المحدِّثينَ، واعظُ المُسـلمينَ»، «وكان رحمَـه اللهُ تعالـى إماماً وَرِعاً زاهـداً»[1].

* وقالَ المؤرِّخُ جمالُ الدِّينِ يوسفُ ابنُ تَغْري بَرْدي، المتوفَّى ٨٧٤ رحمه الله: «وكان أحدَ الأئمَّةِ العُلَماءِ الزُّهَّادِ العاملينَ»[2].

* وقالَ الفقيهُ الإمامُ برهانُ الدِّينِ ابنُ مُفلِحٍ الحنبليُّ، المتوفَّى ٨٨٤ رحمه الله: «الشَّيخُ، العلَّامةُ، الحافظُ، الزَّاهدُ، شيخُ الحنابلةُ»[3].

* وقالَ العلَّامةُ يوسفُ بـنُ عبدِ الهادي الصَّالحيُّ الحنبليُّ، المتوفَّى ٩٠٩ رحمه الله: «الشَّيخُ، الإمامُ، أوحدُ الأنامِ، قدوةُ الحُفَّاظِ، جامعُ أشتاتِ الفضائلِ، الفقيهُ الزَّاهدُ، البارعُ، الأُصوليُّ، المفيدُ، المحدِّثُ»[4].

* ونقـلَ ابـنُ عبدِ الهـادي عـن أحدِهـم: «وكانَ أحدَ الأئمَّـةِ الحفَّـاظِ الكِبارِ، والعُلَمـاءِ الزُّهَّـادِ والأخيار»[5].

* وقـالَ القاضـي محيي الدِّيـنِ النعيميُّ الشَّـافعيُّ، المتوفَّـى ٩٢٧ رحمه الله: «ووصَفَـه جماعةٌ مِن أشـاعرةِ الشَّـافعيَّةِ بالعبـدِ الصَّالحِ»[6].

* وقالَ العَلَّامةُ مُجيرُ الدِّينِ العُلَيـمـيُّ المقدسيُّ الحنبليُّ، المتوفَّى ٩٢٨

---

(١) «لحظ الألحاظ» (ص: ١٨٠). وهو مستفاد من ابن ناصر الدِّين.

(٢) «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» (٧/ ١٦٤).

(٣) «المقصد الأرشد» (٢/ ٨١).

(٤) «الجوهر المنضد» (ص: ٤٦ ـ ٤٧).

(٥) «الجوهر المنضد» (ص: ٤٩).

(٦) «الدارس في تواريخ المدارس» (٢/ ٧٧).

رحمه الله تعالى: «الشَّيخُ، الإمامُ، العالمُ، العاملُ، العلَّامةُ، الزَّاهدُ، القدوةُ، البركةُ، الحافظُ، العُمدةُ، الثِّقةُ، الحُجَّةُ، زينُ الملَّةِ والشَّريعةِ والدُّنيا والدِّينِ، شيخُ الإسلامِ، وأحَدُ الأعلامِ، واعظُ المُسلِمينَ، مُفيدُ المُحدِّثينَ، جمالُ المُصنِّفينَ»(١).

* وقـالَ الشَّـيخُ محمودٌ العـدويُّ، المتوفَّـى ١٠٣٢ رحمه الله تعالى: «شـيخُ الحنابلـةِ والمُحدِّثيـنَ، كان إمامـاً فـي الحديـثِ والأصـولِ والفقهِ وفنـونِ الوعظِ، وأجمـعَ أهـلُ وقتِه علـى جلالتِـه وعِلمِـه وصلابتِه فـي الدِّيـنِ والوقوفِ مع السُّـنَّةِ الشَّريفةِ»(٢).

* وقالَ الشَّيخُ ابنُ العمادِ العكريُّ الحنبليُّ، المتوفَّى ١٠٨٩ رحمه الله تعالى: «الشَّيخُ، الإمامُ، العالمُ، العلَّامةُ، الزَّاهدُ، القُدوةُ، البَركةُ، الحافظُ، العمدةُ، الثِّقةُ، الحُجَّةُ، الحنبليُّ المذهبِ»(٣).

وأمَّا مَن بعد هؤلاءِ فقد نقَلوا عنهم، أو هم مِن المعاصِرينَ.

* * *

(١) «المنهج الأحمد» (٥/ ١٦٩).

(٢) «الزيارات» (ص: ٧٤).

(٣) «شذرات الذهب» (٨/ ٥٧٩).

تلاميذُ الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ والآخذونَ عنه:

تفقَّه بالحافظِ الفقيهِ الإمامِ ابنِ رجبٍ كثيرون.

قالَ ابنُ حِجِّي: «تخرَّجَ به غالبُ أصحابِنا الحنابلةِ بدمشقَ»[(١)]. وقالَ ابنُ عبدِ الهادي: «وتفقَّهَ عليه جماعةٌ مِن الأكابرِ»[(٢)].

وسمعَ منه الحديثَ، وقرَأَه عليه، واستجازَه به كثيرون أيضاً، وحضرَ عندَه بعضُ صغارِ السِّنِّ.

وهذه أسماءُ بعضِ الآخِذينَ عنه، والمتفقِّهينَ به، رتَّبتُهم على وَفَياتِهم رحمهم اللهُ.

١ـ عبدُ القادرِ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ أبو محمَّدٍ المدنيُّ العمريُّ، المعروفُ بابنِ الحجَّارِ، المتوفَّى ٧٩٩ رحمَه اللهُ.

وصَفَه ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ بالشَّيخِ القُدوةِ العارفِ، وهو ناسخُ «جامعِ العُلومِ والحِكَمِ» سنة ٧٩٠ وعرضَه على المؤلِّفِ[(٣)].

٢ـ أبو الحسنِ علاءُ الدِّينِ عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ عبَّاسِ بنِ فتيان البعليُّ، الدِّمشقيُّ، القاضي ابنُ اللحَّامِ، شيخُ الحنابلةِ بالشَّامِ مع التقيِّ ابنِ مُفلحٍ، المتوفَّى سنة ٨٠٣ بالقاهرةِ، عن إحدى وخمسينَ عاماً.

أخذَ عن ابنِ رجبٍ، ولازمَه، وأذِنَ له بالفتوى، وجلسَ بعدَه ووعَظَ في حلقتِه[(٤)].

---

(١) نقله ابن حجر في «إنباء الغمر» (١/ ٤٦١).

(٢) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٥٢).

(٣) له ترجمة في «ذيل التقييد» للفاسي (٣/ ٦٢) وانظر: مقدمة رسالة ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، ومقدمة «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤٦) تحقيق محمد الأحمدي أبو النور.

(٤) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨) (٤/ ٢٢٦)، و«المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٢٣٧)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٥/ ٣٢٠).

قالَ ابنُ عبدِ الهادي: «وكان حسَنَ الكتابةِ، وجدتُ أكثرَ كتبِ ابنِ رجبٍ بخطِّه، كشرحِ البُخاريِّ، والقواعدِ، وسائرِ كتبِه الصِّغارِ»[1]، ومِن ذلك: «شرح العلل» بخطِّ ابنِ اللحَّامِ في مكتبةِ أحمدَ الثَّالثِ باصطنبولَ.

وقد صنَّفَ ابنُ اللحَّامِ: «تجريدَ العناية في تحريرِ أحكامِ النِّهاية» وهو كتابٌ جليلٌ بيَّض فيه كفايةَ ابنِ رَزِينٍ حين ماتَ ولم يُحرِّرها. قالَ ابنُ عبدِ الهادي: «وأُخبرتُ أنَّه لَمَّا صنَّفَه أَراه ابنَ رجبٍ، فرمى به وقالَ: «لقد قرطَمْتَ العِلمَ»[2].

٣ ـ شمسُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ خليلٍ، المنصفيُّ الحريريُّ، الحنبليُّ، المتوفَّى ٨٠٣ رحمه الله.

صحِبَ ابنَ رجبٍ وأخذَ عنه، ثمَّ نافرَه وانفصَلَ عنه، وقد مضى ذِكْرُ ذلك.

٤ ـ عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ إبراهيمَ الجعفريُّ النَّابلسيُّ، الحنبليُّ، ابنُ العفيفِ، المتوفَّى ٨١٨ رحمه الله.

قالَ السَّخاويُّ: وقفتُ له على تصنيفينِ: أحدُهما في وصفِ الحمَامِ سمَّاه «رشفَ المُدامِ» نقلَ فيه عن ابنِ رجبٍ، ووصفَه شيخنا، فكأنَّه أخذَ عنه الفقهَ، وبخطِّه نسخةُ المكتبةِ المحموديَّةِ بالمدينةِ المنورة على ساكنها الصَّلاة والسَّلام من «تقرير القواعد وتحرير الفوائد»[3].

٥ ـ عبدُ الرَّزَّاقِ بنُ سليمانَ بنِ أبي الكرمِ الحنبليُّ، المتوفَّى سنةَ ٨١٩ رحمه الله.

---

(١) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٨١).

(٢) «الجوهر المنضد» (ص: ٨٣).

(٣) «الضوء اللامع» للسخاوي (٥/ ٢٧٩)، و«شذرات الذهب» لابن العماد (٩/ ١٩٦).

اختصرَ «قواعدَ الشَّيخِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ»[1]، لكن لم أقِف على ذكرِ أخذِه عن ابنِ رجبٍ وهو بَلَديُّه وعَصريُّه.

تنبيه: في مطبوعةِ «الضَّوءِ اللَّامعِ» للسَّخاوي (٤/ ١٩٣):

«عبدُ الرزَّاقِ بنُ سليمانَ الخليليُّ بنُ الأكرمِ. ماتَ سنةَ تسعَ عشرةَ».

والصَّوابُ؛ واللهُ أعلمُ: «الحنبليُّ بنُ أبي الكرمِ».

٦ـ محمَّدُ بنُ عليِّ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، العُمَريُّ، المقدسيُّ، الدِّمشقيُّ الصَّالحيُّ، الحنبليُّ، المتوفَّى ٨٢٠ رحمه الله، مهَرَ في الفقهِ والحديثِ، وأخذَ عن ابنِ رجبٍ[2].

قالَ ابنُ عبدِ الهادي: «وجدتُ غالبَ كتبِ ابنِ رجبٍ بخطِّه»[3].

٧ـ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ عبادةَ، الحرَّانيُّ، الدِّمشقيُّ الصَّالحيُّ، الحنبليُّ، القاضي، المتوفَّى ٨٢٠ رحمه الله، وأخذَ عن الزَّينِ ابنِ رجبٍ[4].

٨ـ محمَّدُ بنُ محمَّدِ بنِ مَعالي، الحبتيُّ، الدِّمشقيُّ الحنبليُّ، المتوفى ٨٢٥ رحمه الله. وتفقَّهَ بابنِ رجبٍ[5].

٩ـ علاءُ الدِّينِ عليُّ بنُ محمودِ بنِ أبي بكرٍ، السَّلمانيُّ ثمَّ الحَمويُّ، المعروفُ بابنِ المغلي، الحنبليُّ، المتوفَّى ٨٢٨ رحمَه اللهُ تعالى.

---

(١) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٦٩).

(٢) «إنباء الغمر» لابن حجر (٣/ ١٥٢).

(٣) «الجوهر المنضد» (ص: ١١٥)، ولم أظفر بشيء مما كتب بخطه.

(٤) «الضوء اللامع» للسخاوي (٩/ ٨٨).

(٥) «إنباء الغمر» لابن حجر (٣/ ٢٩١)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٧/ ١٠٧).

تفقَّه بحماةَ ثمَّ بدمشقَ، فأخذَ عن جماعةٍ منهم زينُ الدِّينِ بنُ رجبٍ[1].

قالَ ابنُ مفلحٍ: أخذَ عن الشَّيخِ زينِ الدِّينِ بنِ رجبٍ يسيراً[2]. وكتبَ بعضَ رسائلِ ابنِ رجبٍ بخطِّه، ومنها نقلَ الباهيُّ الحنبليُّ المصريُّ[3].

١٠ـ محمَّدُ بنُ خالدِ بنِ موسى الحمصيُّ، القاضي شمسُ الدِّينِ، المعروفُ بابنِ زهرةَ الحمصيُّ، الحنبليُّ، المتوفى ٨٣٠ رحمه الله، وهو أوَّلُ حنبليٍّ وليَ القضاءَ بحمصَ.

كان أبوه شافعياً، ثم أشغلَ ولدَه بمذهبِ الحنابلةِ لرؤيا رآها بعضُهم، وقرأ على زينِ الدِّينِ بن رجبٍ بدمشقَ[4].

١١ـ عليُّ بنُ الحسينِ بنِ عروةَ المشرقيُّ الحنبليُّ، المعروفُ بـ(ابن زكنونَ)، المتوفى سنة ٨٣٨ رحمه الله.

صاحبُ «الكواكبِ الدَّراري في ترتيبِ مسندِ الإمامِ أحمدَ على أبوابِ البُخاري»، واختصرَ طبقاتِ ابنِ رجبٍ[5]، وهو عصريُّهُ وبلديُّهُ، ولم أقِف على ذكرِ تلمذتِه على الحافظِ ابنِ رجبٍ.

١٢ـ أبو بكرِ بنُ عليِّ بنِ عمرَ عبدِ الحقِّ التلعفريُّ، لم أقِف على تاريخِ وفاتِه، وولادتُه ٧٥٣، وكان مِن مشايخِه الحافظُ ابنُ رجبٍ[6].

---

(١) «إنباء الغمر» (٣/ ٣٥٧).

(٢) «المقصد الأرشد» (٢/ ٢٦٥).

(٣) انظر: مقدمة رسالة «تعليق على قول صاحب المحرر» من هذا المجموع.

(٤) «إنباء الغمر» (٣/ ٣٩٤).

(٥) «الجوهر المنضد» (ص: ٩٦).

(٦) «معجم الشيوخ» لابن فهد (ص: ٣٥٠)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (١١/ ٥٦).

١٣ـ عبدُ الرَّحيمِ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ الطَّرابلسيُّ، القاهريُّ، الحنفيُّ، المعروفُ بابنِ الطرابلسيِّ، المتوفَّى سنةَ ٨٤١ رحمه الله.

أجازَ له ابنُ رجبٍ[١].

١٤ـ عمرُ بنُ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ أبي بكرِ بنِ محمَّدٍ السَّراجُ، أبو حفصٍ الحلبيُّ الدِّمشقيُّ، ابنُ المُزَلِّق، المتوفَّى ٨٤١ رحمه الله.

سمعَ على الحافظِ ابنِ رجبٍ مجلسَ البطاقةِ وحدَّثَ به[٢].

١٥ـ أحمدُ بنُ نصرِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ عمرَ البغداديُّ، التستريُّ، الحنبليُّ، محبُّ الدِّينِ، المتوفَّى ٨٤٤ رحمه الله، أخذَ عنِ الزَّينِ ابنِ رجبٍ وسمعَ منه وقرأَ عليه ولازمَه[٣].

١٦ـ أحمدُ بنُ أبي بكرِ بنِ أحمدَ بنِ عليٍّ، الحنبليُّ القادريُّ، الحمويُّ، المعروفُ بابنِ الرَّسَّامِ، المتوفَّى ٨٤٤ رحمه الله. له: «كتابُ الأربعين مِن الأحاديثِ النَّبويَّةِ عن أربعينَ مِن مشايخِ الإسلامِ مرويَّة»[٤]، يوجدُ منه نسخةٌ في ظاهريَّةِ دمشقَ بخطِّه، ذكرَ فيه الحديثَ السَّابعَ والعشرينَ قالَ «أخبرَنا شيخُنا

(١) «معجم الشيوخ» لابن فهد (ص: ١٣٩)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ١٨٤).

(٢) «معجم الشيوخ» لابن فهد (ص: ١٩١)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ١٢٠).

(٣) «إنباء الغمر» لابن حجر (٤/ ١٦٥)، و«المجمع المؤسس» لابن حجر (٣/ ٨١)، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي (٢/ ٢٤٥)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٢٣٣) (٤/ ١٨٤) (٦/ ١٤٠) (٧/ ١٠٧).

(٤) وله أيضاً: «عقد الدرر واللآلي في فضائل الشهور والأيام والليالي». وانظر: «المجمع المؤسس» (٣/ ٢٨) و«الضوء اللامع» (١/ ٢٤٩).

العلَّامـةُ زيـنُ الدِّينِ عبدُ الرَّحمـنِ بنُ رجبِ الحنبليُّ بدمشـقَ المحروسـةِ إجازةً»... فذكـرَ حديثاً، ثمَّ قـالَ... وقـرأتُ عليه جوابَ فتيـا في عـدمِ النُّطقِ بالنيَّةِ فـي الصَّلاةِ وغيرِهـا، وأنَّ ذلـك لم يُنقَـل عنِ النَّبـيِّ ﷺ ولا عن الصَّحابـةِ والتَّابعيـنَ، ولا الأئمَّةِ الأربعـةِ رضـيَ اللهُ عنهـم أجمعيـنَ، وأنَّـه متـى تـأذَّى المصلُّـونَ فهـو بدعـةٌ قبيحةٌ. وأجـازَ مـا تجوزُ لـه روايتُه وما له مِـن تآليفَ، وذلك بمنزلِـه بالصَّالحيَّةِ، يـومَ الثُّلاثاءِ رابـعَ شـهرِ ربيع الآخرِ سـنةَ أربـعٍ وثمانينَ وسـبعِ مئةٍ.

١٧ـ داودُ بنُ سليمانَ بنِ عبدِ اللهِ، الزَّينُ الموصليُّ ثمَّ الدِّمشقيُّ، الحنبليُّ، المتوفَّى سنةَ ٨٤٤ رحمَه الله.

كان يذكرُ أنَّه سمعَ على ابنِ رجبِ الحافظِ شرحَه للأربعينَ النَّوويَّةِ، ومجلساً في فصلِ الرَّبيعِ مِن «لَطائفِه» مع حضورِ مواعيدِه[١].

وقـد أجـازَ لـه ابنُ رجـبٍ[٢]. ومـن طريقِـه وصلَـت إلينـا الرِّوايةُ عـنِ الحافظِ ابـنِ رجبٍ.

١٨ـ عبدُ الرَّحمنِ بنُ سليمانَ بنِ أبي الكرمِ، الدِّمشقيُّ، الصَّالحيُّ، الحنبليُّ، المعروفُ بأبي شعر، المتوفَّى سنة ٨٤٤.

تفقَّه بجماعةٍ منهم ابنُ رجبٍ، قرأَ عليه مِن أوَّلِ «المُقْنِع» إلى أثناءِ البيعِ[٣].

---

(١) «معجم الشيوخ» لابن فهد (ص: ٣٥٦)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٣/ ٢١٢)، و«النهاية في اتصال الرواية» لابن عبد الهادي (ص: ١٣٩، ١٥٠، ١٧٢، ١٩٩، ٢٣٥).

(٢) «المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٩١)، و«الضوء اللامع» (٤/ ٨٢).

(٣) «المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٩١)، و«الضوء اللامع» (٤/ ٨٢).

ومن طريقِه وصَلَت إلينا الرِّوايةُ عن الحافظِ ابنِ رجبٍ[1].

١٩ـ عبدُ الرَّحمنِ بنُ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ المصريُّ، الحنبليُّ، المتوفَّى ٨٤٦ رحمَه الله، أخذَ الفقهَ عن الزَّينِ بنِ رجبٍ[2].

٢٠ـ عليُّ بنُ مسعودِ بنِ عليٍّ الدِّمشقيُّ ثمَّ العرضيُّ ثمَّ القاهريُّ الشَّافعيُّ، الفرَّاءُ، ماتَ قريبَ ٨٥٠ رحمه الله.

قالَ السَّخاويُّ: «زعمَ أنَّه سمعَ مواعيدَ ابنِ رجبٍ في سنة ٧٨٥، ولم نقِف على شيءٍ ممَّا سمعَه، فلذا لم نلتفِت لذلك»[3].

٢١ـ عليُّ بنُ محمَّدِ بنِ عليٍّ الطَّرسوسيُّ، المِزِّيُّ، توفي بعد ٨٥٠، حضرَ على ابنِ رجبٍ[4].

٢٢ـ عبدُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الدِّمشقيُّ المكيُّ الشَّافعيُّ، المقرئُ، ابنُ عيَّاشٍ، المتوفَّى ٨٥٣ رحمه الله.

سمعَ على الزَّينِ ابنِ رجبٍ[5].

٢٣ـ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ سعيدٍ المقدسيُّ النَّابلسيُّ ثمَّ الدِّمشقيُّ الحلبيُّ المكيُّ، قاضيها الحنبليُّ، المتوفَّى ٨٥٥ رحمَه اللهُ.

---

(١) «صلة الخلف» للروداني (ص: ١٢٤).

(٢) «الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ١٣٧).

(٣) «الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ٣٩).

(٤) «الضواء اللامع» للسخاوي (٥/ ٣٢٨).

(٥) «معجم الشيوخ» لابن فهد (ص: ١٢٢)، و«الضوء اللامع» للسخاوي (٤/ ٥٩).

قالَ السَّخاويُّ: «وزعمَ بعضُهم أنَّه سمعَ مِن الحافظِ ابن رجبٍ بحيثُ كان آخرَ مَن روى عنه بالسَّماعِ، فاللهُ أعلمُ بهذا كلِّه. أجازَ لي»[1].

وبين وفاتِه ووفاةِ الحافظِ ابنِ رجبٍ ستُّونَ عاماً.

٢٤ـ عمرُ بنُ موسى بنِ الحسنِ السَّرَّاجُ، القُرَشيُّ المخزوميُّ، الحمصيُّ ثمَّ القاهريُّ، الشَّافعيُّ، المعروفُ بابنِ الحمصيِّ، المتوفَّى ٨٦١ رحمه الله.

سمعَ على ابنِ رجبٍ[2]، وقالَ ابنُ فهدٍ: «واجتمعَ بزينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ، فسمعَ عليه بقراءةِ والدِه قليلاً مِن شرحِه على «المقنع» وهو مختصرُ «المغني»، وشيئاً مِن «اللطائف»، وشيئاً مِن «تفسيرِه»[3]، وأجازَه»[4].

٢٥ـ والدُه موسى بنُ الحسنِ السَّراجُ رحمه الله.

٢٦ـ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ عُبادةَ بنِ عبدِ الغني، الحرَّانيُّ الدِّمشقيُّ الصَّالحيُّ، الحنبليُّ، المتوفَّى ٨٦٤ رحمه الله.

حضرَ في الفقهِ وهو صغيرٌ جدًّا عند ابنِ رجبٍ[5].

٢٧ـ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ محمَّدٍ، الأنصاريُّ، الحلبيُّ ثمَّ الدِّمشقيُّ الصَّالحيُّ، الحنبليُّ، المؤذِّنُ، ابنُ الشَّحَّامِ. المتوفى ٨٦٤ رحمه الله.

---

(١) «الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ٣٠٩).

(٢) «الضوء اللامع» للسخاوي (٦/ ١٤٠).

(٣) لعله رسائله في «تفسير الفاتحة» و«قل هو الله أحد» ونحوها من رسائله في تفسير بعض الآيات.

(٤) «معجم الشيوخ» لابن فهد (ص: ١٩٥).

(٥) «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ١٨٠).

حضرَ مواعيدَ الزَّينِ بنِ رجبٍ[1].

٢٨ـ محمَّدُ بنُ عبدِ القادرِ بنِ محمَّدِ بنِ عليّ ابن الحجَّارِ، زكيُّ الدِّينِ أبو الخيرِ، المدنيُّ، الحنبليُّ فرَّاشُ الحرَمِ النَّبويُّ، ولم أقِف على تاريخِ وفاتِه رحمَه الله[2].

نسخ رسالة ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ وقابلَه على الحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ، ووصفَه ابنُ رجبٍ فقالَ: «الفقيهُ الفاضلُ الأوحدُ المشتغلُ المُحصِّلُ». وذلك في رجبٍ سنةَ ٧٨٥ وأجازَه بما تجوزُ له وعنه روايتُه بشرطِه. وتقدَّمَ ذكرُ والدِه.

٢٩ـ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ خضرٍ الحنبليُّ، النَّجَّادُ، القطَّانُ رحمه الله.

وهو ناسخُ مجموعِ المكتبةِ المحموديَّةِ المتضمِّنُ رسائلَ الحافظِ ابنِ رجبٍ ويقولُ فيه: شيخُنا، ولم أعثُر له على ترجمةٍ.

٣٠ـ إلياسُ بنُ خضِرِ بنِ محمَّدِ بنِ جبريلٌ التركمانيُّ.

وهو ناسخُ عددٍ مِن الكتبِ منها: نسخةُ الظَّاهريَّةِ مِن «ذيلِ طبقاتِ الحنابلةِ»، ونسخةُ العمريَّةِ وهي الآن في جامعةِ الكويتِ مِن «لطائفِ المعارف».

ولستُ على جزمٍ بكونِه تلميذَه فربَّما نقلَ مِن نسخةٍ بخطِّ أحدِ التَّلاميذِ.

جاءَ في نسختِه في ترجمةِ الشَّريفِ أبي جعفرٍ: «وأخبرَنا الشَّيخُ الإمامُ العالمُ الحافظُ المحدِّثُ زينُ الدِّينِ... إجازةً»[3].

---

(١) «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٤١).

(٢) له ترجمة في «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» للسخاوي (٦/ ٣١٤).

(٣) «الذيل على طبقات الحنابلة» (١/ ٣٠) طبعة سامي الدهان، المعهد الفرنسي.

٣١ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن زيد. شهاب الدين أبو العباس الموصلي الدمشقي الحنبلي ويعرف بابن زيد ولد ٧٨٩ قبل وفاة ابن رجب بست سنين، وتوفي سنة ٨٧٠ ويبدو أن له إجازة من الحافظ ابن رجب رحمه الله[1].

٣٢ ـ ومِن النِّساءِ: مُؤنسة خاتون، وهي فاطمةُ بنتُ الشَّمسِ محمَّدِ بنِ عليٍّ بنِ محمَّدِ بنِ عليٍّ، البكريّ الغضائريّ المكيّ، الحنفيُّ، ويعرفُ بابنِ سكرٍ المتوفاةُ سنةَ ٨٥١ رحمها الله.

وأجازَ لها الحافظُ الزَّينُ بنُ رجبٍ، وأجازَتْ للسَّخاويِّ[2].

* * *

(١) انظر: «النهاية في اتصال الرواية» لابن عبد الهادي (ص ١٣٩، ١٥٠، ١٧٢، ١٩٩، ٢٣٥).

(٢) «الضوء اللامع» للسخاوي (١٢/ ١٢٨).

خطُّ الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ:

بدأ الزَّينُ ابنُ رجبٍ بكتابةِ طباقِ السَّماعِ مع بدءِ طلبِه للعلمِ في سنٍّ مبكِّرةٍ بعنايةِ والده الشِّهابِ ابنِ رجبٍ المقرئ رحمَه اللهُ في بغدادَ.

وقد وقفتُ على طبقةٍ كتبَها وكان ابنَ ثلاثَ عشرةَ سنةً بخطٍّ جميلٍ مُجوَّدٍ يُحاكي فيه خطوطَ المُحدِّثين.

قالَ والدُه الشِّهابُ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ في «مشيخته»:

«وقلتُ في جوابِ بيتينِ قيلت في ولدي أبي الفرجِ حين كتبَ الأجزاءَ بشبهِ خطِّ الذَّهبيِّ الحافظِ وهما:

يـا ذا الـذي راحَ يَحكـي فـي كتابتِـه ... خـطَّ الأئمَّـةِ مـاذا الـزُّورُ والكَذِبُ؟

شَبَّهتَ ـ حتَّى الخُطوطَ ـ اللهَ منك فتًى ... لقـد حكيتَ ولكـنْ فاتَكَ الشَّـنَبُ[1]

---

(١) ليحذر من تصحيفها إلى «السبب». وهذا اقتباس من بيت مشهور:

يـا بارقـاً بأعالـي الرقمتيـن بدا ... لقد حكيـت ولكن فاتك الشَّـنَبُ

وهو مثل يضرب لمن لا يصل إلى شيء.

فقلتُ مجيباً:

قُـل للذين عـن الطَّاعـاتِ قـد رَغِبُوا ... وفـي مناصـبِ دنياهـم فقـد نصَبـوا

ومـن تَفُتْـه طريـقُ المؤمنيـنَ بإثـ ... ـباتِ الصِّفَـاتِ فهـذا فاتـه الشَّـنبُ

.... وأهـلُ الصِّـدقِ مـا كَذبوا[1]

ثمَّ إنَّ الحافظَ ابنَ رجبٍ رحمه الله في كهولتِه بعد ذلك لم يُجوِّدْ خطَّه وأهملَ نقطه وعلَّقَ حُروفَه فصعبت قراءَتُه، وهذا حالُ ما يوجدُ مِن القطعةِ الباقيةِ من كتاب اللباسِ مِن شرحِه للتِّرمذيِّ، ومِن إجازتِه في آخرِ نسخِة «جامعِ العلومِ والحِكَم» التي سبقَ ذكرُها.

---

(١) البيت الأخير لم تتضح لي قراءته ومعناه وفيه خرم أثبت هنا رسمه دون نقطه:

«من يحطهم عده الدد.... قد عطبوا ومن شا».

والمعترض يُعَرِّض بالذهبي وابن رجبٍ ويرميهم بالتشبيه في صفات الباري عز وجل!

تآليفُ الحافظِ ابنِ رجبٍ ومُصنَّفاتُه:

الزَّينُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ رحمه الله تعالى هو في الحديثِ: حافظٌ إمامٌ، وهو في الفقهِ: مُرجِّحٌ إمامٌ، وهو في الزُّهدِ والسَّيرِ إلى اللهِ: عارفٌ إمامٌ.

فكان الحديثُ الشَّريفُ والفقهُ والزُّهدُ والعِرفانُ محاورَ تآليفِه، وعلى الجمعِ بين ذلك مدارُ تصانيفِه، على أنَّه تطرَّقَ مع ذلك إلى التَّفسيرِ وإلى التَّاريخِ وإلى التَّراجمِ.

قالَ ابنُ فهدِ المكيُّ: «له المؤلَّفاتُ السَّديدةُ، والمُصنَّفاتُ المفيدةُ»(١).

وقالَ يوسفُ بنُ عبدِ الهادي بعد أن ذكرَ كتبَه: «وغير ذلك مِن الكتبِ النَّافعةِ المفيدةِ التي لم نرَ مثلَها»(٢).

ويمكنُ لنا تقسيمُ مؤلَّفاتِه وتصانيفِه إلى أقسامٍ عدَّة؛ فمنها كتبُه الكبارُ، ومنها رسائلُه وشُروحُه للأحاديثِ المفردةِ أو السُّوَرِ والآياتِ أو المسائلِ الفقهيَّةِ، ومنها كتبُه المفقودةُ التي لم تصِلْ إلينا.

وقد بدأَ الحافظُ رحمه الله تعالى التَّصنيفَ مُبكِّراً وهو ابنُ أربعةَ عشرَ عاماً خرَّجَ أحاديثَ ثمانيَّاتٍ لبعضِ شيوخِه كما سيأتي.

ونستعرضُ الآنَ كتبَه إجمالاً، وفي أوَّلِ كلِّ كتابٍ أو رسالةٍ ممَّا في هذا المجموعِ يكونُ الحديثُ عنه تفصيلاً.

---

(١) «لحظ الألحاظ» لابن فهد (ص: ١٨١).

(٢) «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ٥١).

أوَّلاً ـ كتبُه الكبارُ:

١ ـ «شرحُ جامعِ التِّرمذيِّ أبي عيسى»[١]:

وهو في نحو عشرينَ مُجلَّداً، وقد احترقَ في الفتنةِ[٢]؛ أي: فتنةِ تَيْمور لنك ودخولِه دمشقَ وإحراقِها سنةَ ٨٠٣.

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: «فأجادَ فيه»[٣].

ونقلَ ابنُ عبدِ الهادي عمَّن لم يُسَمِّه: «وقد احترقَ غالبُ ما عَمِلَه مِن شرحِ التِّرمذيِّ في الفتنةِ»[٤].

وقالَ: «وهو كتابٌ جليلٌ».

وقد أحالَ إليه في كثيرٍ مِن كتبِه مما يدلُّ على سَبْقِه.

وقد بقيَتْ منه ـ أو مِن مسودتِه ـ قطعةٌ مِن كتابِ اللِّباسِ هي الرِّسالةُ ٢٧ مِن هذا المجموعِ، وبقيَ منه أيضاً:

٢ـ «شرحُ عِلَلِ التِّرمذيِّ»:

وهو ممَّا سَلِمَ بحمدِ اللهِ تعالى مِن الحريقِ، وهو آخرُ شرحِه للتِّرمذيِّ، ولو لم يُصنِّفْ غيرَه لكفاهُ رحمَه اللهُ، ويُظهر فيه تضلُّعه مِن علمِ الحديثِ ومعرفته بالعِلَلِ. وهو مِن الكتبِ الفذَّةِ في هذا البابِ.

---

(١) «الرد الوافر» لابن ناصر الدِّين (ص: ١٨٨).

(٢) «تاريخ ابن قاضية شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٣) «إنباء الغمر» (١/ ٤٦٠).

(٤) «الجوهر المنضد» (ص: ٤٩).

لم يَستفد منه المتأخِّرونَ عن الحافظِ ابنِ رجبٍ فيما نعلمُ، إلى مطالعِ هذا العصرِ. فكانَ أوَّلَ مَن أشارَ إليه: الشَّيخُ محمَّد زاهِد الكوثريُّ، فقالَ في تعليقِه على «لحظِ الألحاظِ»: «طالعتُ شرحَ ابنَ رجبٍ على عِلَلِ التِّرمذيِّ بخطِّ الحافظِ ناصرِ الدِّينِ بن زريقٍ فوجدتُه غزيرَ العلمِ جليلَ الفوائدِ، جمَّ النُّقولِ الشَّاردةِ، لا يَستغني عنه من يُعنى بالعِلَلِ ومُصطلحِ الحديثِ»(١).

وقالَ في تعليقِه على «ذيلِ تذكرةِ الحُفَّاظِ»: «وهو كتابٌ في غايةِ الإجادةِ، وقد أكثَرنا مِن النَّقلِ عنه فيما علَّقْناهُ على شروطِ الأئمَّةِ الخمسةِ للحازميِّ»(٢).

وقد طُبِعَ بتحقيقِ شيخِنا العلَّامةِ نورِ الدِّينِ عِتر رحمَه اللهُ في مُجلَّدين، صدرتِ الطَّبعةُ الأولى ١٣٩٨ عن دارِ الملَّاحِ بدمشقَ، وهي أجودُ طبعاتِه.

وطبعَ أيضاً بتحقيقِ د. هَمَّام عبد الرَّحيم سَعيد، وصدرَتِ الطَّبعةُ الأولى ١٤٠٧ عن دارِ المنارِ، عمَّان.

وطبعَ أيضاً بتحقيقِ الشَّيخِ صبحي السَّامرائيِّ.

٣ـ «فتحُ الباري في شرحِ البُخاري»:

شرحَ قطعةً كبيرةً مِن البُخاريِّ سمَّاه: «فتحَ الباري في شرحِ البُخاري»(٣). قالَ ابنُ ناصرِ الدِّينِ: «وشرَحَ مِن أوَّلِ صحيحِ البُخاريِّ إلى الجنائزِ شَرْحاً نفيساً»(٤). وقالَ

---

(١) التعليق على «لحظ الألحاظ» لابن فهد (ص: ١٨٢).

(٢) التعليق على «ذيل تذكرة الحفاظ» للسيوطي (ص: ٣٢٧).

(٣) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٤) «الرد الوافر» (ص: ١٨٨).

ابنُ مفلحٍ: «ونقلَ فيه كثيراً مِن كلامِ المُتقدِّمينَ»[١]، وصَلَ فيه إلى كتابِ الجنائزِ[٢].

وقالَ السَّخاويُّ، وهو يذكرُ كتابَ شيخِه ابنِ حجرٍ «فتح الباري»: «وكذا سبقَه إلى التَّسميةِ بفتحِ الباري الحافظُ الزَّينُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ، لكنِّي سمعتُ صاحبَ التَّرجمةِ ـ يعني ابنَ حجرٍ ـ يذكرُ أنَّه لم يطَّلِع على ذلك»[٣]!

قلتُ: لم يطَّلِع على التَّسميةِ لا على الكتابِ، فقد نقلَ منه في ثلاثةِ مواضعَ في شرحِ الحديثِ (٧٩) (٨٠) (٦٥٠٠)، وكثيرٌ مِن رسائلِ ابنِ رجبٍ ذاتِ العناوينِ تكونُ مُغفَلَةً مِن عنوانِها في كثيرٍ مِن المجاميعِ الخطيَّةِ، فلعلَّ ما وقفَ عليه ابنُ حجرٍ مِن كتابِ ابنِ رجبٍ كان بعنوانِ: «شرحِ البُخاريِّ» واللهُ أعلمُ.

وقالَ يوسفُ بنُ عبدِ الهادي عنِ القطعةِ التي شرَحَها ابنُ رجبٍ مِن البُخاريِّ: «وهيَ مِن عجائبِ الدَّهرِ، ولو كمَلَ كانَ مِن العجائبِ»[٤]. ووقفَ ابنُ عبدِ الهادي على نسخةٍ مِن شرحِ البخاريِّ بخطِّ ابنِ اللحَّامِ[٥].

وقد طُبِعَ ما وُجِدَ مِن الكتابِ سنةَ ١٤١٦ بتحقيقِ جماعةٍ في مكتبِ تحقيقِ دارِ الحرمينِ، ونشرَتْهُ مكتبةُ الغُرَباءِ الأثريَّةُ ـ بالمدينةِ المنوَّرةِ في عشرِ مُجلَّداتٍ، آخرُها للفهارسِ.

وآخرُ ما وُجِدَ هو شرحُ الحديثِ (١٢٣٦) مِن كتابِ السَّهوِ.

---

(١) «المقصد الأرشد» (١/ ٨٢).

(٢) «لحظ الألحاظ» لابن فهد (ص: ١٨١).

(٣) «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٧٥).

(٤) «الجوهر المنضد» (ص: ٥٠).

(٥) «الجوهر المنضد» (ص: ٨١).

وله طبعةٌ أخرى سنةَ ١٤١٧ بتحقيقِ طارقِ بنِ عوَض الله، نشرتهُ دارُ ابنِ الجوزيِّ بالرِّياضِ في سبعِ مجلَّداتٍ، آخرُها للفهارسِ.

ووُجِدَت قطعةٌ منه مِن أثناءِ كتابِ الجنائزِ طُبِعَت بتحقيقِ سامي بنِ محمَّدِ بنِ جاد الله، ونشَرَه مركزُ ثَبت للبُحوثِ والدِّراساتِ ـ دارُ المُحدِّثِ ١٤٣٩ بالرِّياضِ.

٤ ـ «جامعُ العُلومِ والحِكَم في شرحِ خمسينَ حديثاً مِن جوامعِ الكَلِم»:

وهو مِن أجَلِّ شُروحِ «الأربعينَ النَّوويَّةِ» للإمامِ الجليلِ أبي زكريَّا النَّوويِّ، المتوفَّى ٦٧٦ رحمه الله تعالى، والمصنِّفُ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ مِن تلاميذِ تلاميذِه.

وقد شرحَ الأربعينَ وهي اثنانِ وأربعونَ حديثاً، وضَمَّ إليها ثمانيةَ أحاديثَ فبلغَ المجموعُ خمسينَ حديثاً.

وهذا الشَّرحُ فيه صنعةُ الحديثِ وفيه الفقهُ وفيه الزُّهدُ والرَّقائقُ والإحسانُ، وليس مِن الشُّروحِ اللَّفظيَّةِ على طريقةِ المتأخِّرينَ جدًّا.

قالَ ابنُ قاضي شُهبَةَ: «وشرَحَ أربعينَ النَّوويِّ شَرحاً حَسَناً»(١).

وقالَ السَّخاويُّ: «وهو نفيسٌ»(٢).

وقالَ ابنُ عبدِ الهادي: «مجلَّدٌ كبيرٌ، وهو كتابٌ جليلٌ كثيرُ النَّفعِ»(٣).

وله طبعاتٌ كثيرةٌ، أجلُّها: بتحقيقِ د. محمَّد الأحمدي أبو النُّور. دار السَّلام،

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٢) «المنهل العذب الروي» (ص: ١٨).

(٣) «الجوهر المنضد» (ص: ٤٩).

القاهرة. ومِن طبعاتِه الجيِّدةِ: طبعةُ مؤسَّسةِ الرِّسالةِ بتحقيقِ الشَّيخِ شُعَيب الأرناؤوط وإبراهيم باجَس.

٥ـ «لطائفُ المعارِف فيما لِمَواسمِ العامِ مِن الوَظائِف»:

رتَّبَه على شُهورِ السَّنةِ، وما في كلِّ شهرٍ منها مِن الأعمالِ الصَّالحةِ والقُرَبِ والفضائلِ.

قالَ ابنُ قاضي شُهبةَ: «كتابٌ حسَنٌ»(١).

وقالَ ابنُ حجرٍ: «بطريقِ الوعظِ وفيه فوائدُ»(٢).

وقالَ ابنُ عبدِ الهادي: «في الوعظِ مجلَّدٌ كبيرٌ، وهو كتابٌ عظيمٌ»(٣).

له عدَّةُ طبعاتٍ مِن أمثلِها: ما صدرَ بتحقيقِ ياسين محمَّد السَّوَّاس عن دارِ ابنِ كثيرٍ ١٤١١ دمشق.

٦ـ «تقريرُ القواعِد وتحريرُ الفوائِد»:

وهو «القواعدُ الفقهيَّةُ». وهو كتابٌ كبيرٌ مُحرَّرٌ، كثُرَ اشتغالُ الحنابلةِ به اختصاراً وترتيباً وتحشيةً.

قالَ ابنُ قاضي شُهبةَ: «يدلُّ على معرفةٍ تامَّةٍ بالمذهبِ، وينقلُ كثيراً مِن كلامِ المُتقدِّمينَ»(٤).

---

(١) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

(٢) «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٢٢).

(٣) «الجوهر المنضد» (ص: ٥٠).

(٤) «تاريخ ابن قاضي شهبة» (٣/ ٤٨٨).

وقالَ ابنُ حجرٍ: «أجادَ فيه»[(١)].

وقالَ ابنُ عبدِ الهادي: «مجلَّدٌ كبيرٌ، وهو كتابٌ نافعٌ مِن عجائبِ الدَّهرِ، حتَّى إنَّه استُكثِرَ عليه! حتى زعمَ بعضُهم أنَّه وجدَ قواعدَ مُبدَّدةً لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ فجمَعَها، وليس الأمرُ كذلك بل كانَ رحمَه اللهُ تعالى فوقَ ذلك»[(٢)].

وهذا يُفهَم تماماً بعد الاطِّلاعِ على ما ذكرناهُ مِن المنافرةِ بينه وبين بعضِ النَّاسِ!

وقالَ ابنُ عبدِ الهادي أيضاً: «أجادَ فيه، وسرَدَ مئةً وستِّينَ قاعدةً، وذيَّلَها بفوائدَ هي فرائدُ مسائلَ مُشتهرةٍ فيها اختلافٌ في المذهبِ، يُبنى على الاختلافِ فيها فوائدُ مُتعدِّدةٌ، وهي إحدى وعشرونَ مسألةً»[(٣)].

وللكتابِ نُسَخٌ خطيَّةٌ كثيرةٌ، ولعلَّه مِن كتبِه المتقدِّمةِ، ففي نسخةِ مكتبةِ البسَّامِ الخاصَّةِ بعُنَيزةَ بخطِّ المصنِّفِ إثباتُ المقابلةِ بتاريخِ ذي القعدةِ ٧٧٨، وفي نسخةِ أسعد أفندي مقابلةٌ بخطِّ المصنِّفِ ٧٧٣.

وقد طبعَ الكتابُ طبعاتٍ متعدِّدةً، منها:

طبعةُ دارِ ابنِ عفَّانَ بتحقيقِ مشهورِ بنِ حسن آل سَلمان في ثلاثةِ مُجلَّداتٍ.

وطبعةُ ركائزَ بتحقيقِ: أ. د خالد بن علي المشيقِح، د. عبد العزيز العيدان، د. أنس اليتامى ١٤٤٠ في ثلاثةِ مجلَّداتٍ.

٧ـ «الذَّيلُ على طبقاتِ الحنابلةِ»:

وهو تاريخُ أعلامِ فقهاءِ الحنابلةِ، قالَ ابنُ ناصرِ الدِّينِ: «جعلَه ذيلاً على

---

(١) «الدرر الكامنة» (٢/ ٣٢٢).

(٢) «الجوهر المنضد» (ص: ٥٠).

(٣) «معجم الكتب» (ص: ١١٢).

مَن بدأ به ابنُ أبي يعلى»[1] وكتابُ ابنِ أبي يعلى هو «طبقاتُ الحنابلة»، فبدأ ابنُ رجبٍ حيثُ وقفَ ابنُ أبي يعلى، وختمَه بشيخِه ابنِ القيِّمِ، المتوفَّى سنةَ ٧٥١ رحمه الله.

وقد طُبِعَ قديماً مجلَّدٌ منه في دمشقَ ١٣٧٠ بتحقيقِ سامي الدهَّانِ وهنري لاووست، وصدرَ عن المعهدِ الفرنسيِّ بدمشقَ.

ثم طبعَه حامدُ الفقي بمصرَ طبعةً سقيمةً.

ثم طبعَ بتحقيقِ د. عبدِ الرَّحمنِ بنِ سليمانَ العُثَيمين، وصدرَ عن مكتبةِ العُبَيكان، الرِّياض ١٤٢٥ في خمسةِ مُجلَّداتٍ.

واعتنى بالاستدراكِ على المصنِّفِ، فيما فاتَ المُصنِّفَ أو أعرضَ عنه مِن تراجمِ الفُقَهاءِ.

ثانياً: ما تضمَّنَه هذا المجموعُ مِن الكتبِ والرَّسائلِ:

كان المعيارُ في اختيارِ الرَّسائلِ والكتب التي تضمَّنَها هذا المجموعُ هو جَمعَ كلِّ ما كانت نسخُه الخطِّيَّةُ تقِلُّ عن (١٠٠) ورقة، وأمَّا ما زاد على ذلك، فهو مِنَ الكتبِ الكبارِ التي لم نضمَّها إلى هذا المجموعِ.

ـ وغالبُ ما فيه هو ممَّا ذكرَه يوسفُ بنُ عبدِ الهادي في ترجمةِ الحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ في «الجوهر المنضد» (ص: ٥٠ ـ ٥١)، وفي «معجم الكتب»، ورتَّبتُهم هنا بحسبِ ترتيبِهم في هذا المجموعِ:

وأكتفي هنا بالإجمالِ في ذكرِ الكتبِ وأحيلُ التَّفصيلَ إلى مُقدِّماتِها.

والرَّقمُ الأوَّلُ هو المُتسلسِلُ، والثَّاني لرقمِه في المجموعِ.

---

(١) «الرد الوافر» (ص: ١٨٩).

٨ ـ ١ـ «فضلُ علمِ السَّلَف على علمِ الخَلَف»، أو: «تفضيلُ مذهبِ السَّلَف»، أو: «العلمُ النَّافِع».

٩ ـ ٢ـ «الرَّدُّ على مَن اتَّبعَ غيرَ المذاهبِ الأربعَة».

١٠ ـ ٣ـ «الكلامُ على كلمةِ الإخلاص»، أو: «مسألةُ الإخلاصِ»، أو: «الكلامُ على لا إلهَ إلَّا الله»، أو: «التَّوحيد».

١١ ـ ٤ـ «التَّحرير في الفرقِ بين النَّصيحةِ والتَّعيير». ذكرَه ابنُ عبدِ الهادي في «معجمِ الكتبِ» ولم يذكُرْه في «الجوهرِ المُنضَّد»، ولم يذكرِ «التَّحرير في».

١٢ ـ ٥ـ «بيانُ مقصودِ الرِّوايةِ». لم يذكُرْه أحدٌ ممَّن ترجمَ للحافظِ ابن رجبٍ وهي المعروفةُ بـ: «مقدِّمة تشتملُ على أنَّ جميعَ الرُّسلِ كان دينُهم الإسلامَ».

١٣ ـ ٦ـ «الكلامُ على قولِه تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾». لم يذكُرْه ابنُ عبدِ الهادي.

١٤ ـ ٧ـ «تفسيرُ الفاتحة»، ولعلَّه كتابُ الفاتِحة، و«كتابُ إعرابِ أمِّ الكتابِ» في مجلَّدٍ، و«كتابُ إعرابِ البسملة».

١٥ ـ ٨ ـ «الكلامُ على سورةِ النَّصرِ».

١٦ـ ٩ـ «الكلامُ على سورةِ الإخلاصِ»، لم يذكُرْه ابنُ عبدِ الهادي.

١٧ ـ ١٠ـ «شرح حديثِ أبي الدَّرداء في فضلِ العلمِ والعُلَماء». ذكرَه ابنُ عبدِ الهادي في «معجم الكتب» (ص: ١١٣)، ولم يذكُرْه في «الجوهرِ المنضَّد».

١٨ ـ ١١ـ «نُورُ الاقتباس مِن مشكاةِ وصيَّةِ النَّبيِّ ﷺ لابنِ عبَّاس».

١٩ ـ ١٢ـ «بيانُ المَحَجَّة في سيرِ الدُّلْجة».

٢٠ ـ ١٣ـ «اختيارُ الأَوْلى في شرحِ حديثِ اختصامِ الملأِ الأعلى».

٢١ ـ ١٤ـ «غايةُ النَّفع في شرحِ حديثِ تمثيلِ المؤمنِ بخامةِ الزَّرع».

٢٢ ـ ١٥ ـ «البشارةُ العُظمى بأنَّ المؤمنَ حظُّه مِن النَّارِ الحُمَّى».

٢٣ ـ ١٦ ـ «شرحُ حديثِ شَدَّاد بن أوسٍ رضي اللهُ عنه: إذا كنزَ النَّاسُ الذَّهبُ والفضَّة»، لم يذكره ابنُ عبدِ الهادي.

٢٤ ـ ١٧ ـ «شرحُ حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ: لبَّيكَ اللهمَّ لبَّيك».

٢٥ ـ ١٨ ـ «شرحُ حديثِ: ما ذئبانِ جائعان» وهو «ذمُّ المالِ والجاهِ»، أو «ذمُّ الجاهِ».

٢٦ ـ ١٩ ـ «شرحُ حديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ: اللهمَّ بعِلمكَ الغيب».

٢٧ ـ ٢٠ ـ «جزءٌ فيه الكلامُ على حديثِ: يتبَعُ الميِّتَ ثلاثٌ».

٢٨ ـ ٢١ ـ «شرحُ حديثِ: إنَّ أغبَطَ أوليائي عندي لَمُؤمنٌ خفيفُ الحاذِ».

٢٩ ـ ٢٢ ـ «جزءٌ فيه شرحُ مثَلِ الإسلامِ الذي ضَرَبَه النَّبيُّ ﷺ».

٣٠ ـ ٢٣ ـ «شرحُ حديثِ: بُعِثتُ بالسَّيفِ بين يَدَي السَّاعةِ».

٣١ ـ ٢٤ ـ «كشفُ الكُربَة في وصفِ أهلِ الغُربَة».

٢٥ ـ «شرحُ التِّرمذيِّ ـ قطعةٌ مِن كتابِ اللِّباسِ».

٣٢ ـ ٢٦ ـ «الذُّلُّ والانكسَار للعزيزِ الجبَّار»، أو «قاعدةٌ في الخُشوع». ذكرَها ابنُ عبدِ الهادي مرَّتينِ، وهي كتابٌ واحدٌ.

٣٣ ـ ٢٧ ـ «استنشاقُ نسيمِ الأُنس مِن نفَحَاتِ رياضِ القُدس». قالَ ابنُ عبدِ الهادي: في «الجوهرِ المنضَّد»: كتابٌ جليلٌ.

٣٤ ـ ٢٨ ـ «تسليةُ نفوسِ النِّساءِ والرِّجال عن فقدِ الأطفال».

٣٥ ـ ٢٩ـ «رسالةٌ في ذمِّ قسوةِ القلبِ وذكرِ أسبابِها وما تزولُ به».

٣٦ ـ ٣٠ ـ «أهوالُ القُبور وأحوالُ أهلِها إلى النُّشور». وهو بتحقيقِ الأستاذِ ماهِر أديب حَبُّوش.

٣٧ ـ ٣١ـ «التَّخويفُ مِن النَّار والتَّعريفُ بحالِ دارِ البَوار». وقد ذكرَه ابنُ قاضي شهبة في «تاريخه» (٣/ ٤٨٨) فسمَّاه: «صفةَ الجنَّة وصفةَ النَّار» وإنَّما هو في صفةِ النَّار.

٣٨ ـ ٣٢ـ «ما رُوِيَ عن أهلِ المعرفةِ والحقائِق في مُعاملةِ الظَّالمِ السَّارِق».

٣٩ ـ ٣٣ـ «إخراجُ الزَّكاةِ على الفورِ».

٤٠ ـ ٣٤ـ «صدقةُ السِّرِّ وفَضلُها».

٤١ ـ ٣٥ـ «قاعدةٌ في بيانِ حُكمِ هلالِ ذي الحجَّةِ إذا غُمَّ فأكمَلَ النَّاسُ عدَّةَ ذي القعدةِ».

٤٢ ـ ٣٦ـ «أحكامُ الخواتِمِ وما يتعلَّقُ بها».

٤٣ ـ ٣٧ ـ «القولُ الصَّوابُ في تزويجِ أمَّهاتِ أولادِ الغُيَّاب». ذكرَه ابنُ عبدِ الهادي في «معجمِ الكتبِ» (ص: ١١٣) ولم يذكُرْه في «الجوهرِ المُنضَّد».

٤٤ ـ ٣٨ـ «تعليقٌ على قولِ صاحبِ «المُحرَّرِ» في مسألةٍ مِن الطَّلاقِ»، ولم يذكُره ابنُ عبدِ الهادي. وهو بتحقيقِ الأستاذِ ماهِر أديب حَبُّوش.

٤٥ ـ ٣٩ـ «مُشكِلُ الأحاديثِ الواردةِ في أنَّ الطَّلاقَ الثَّلاثَ واحدةٌ». وهذا مِن كتبِه المفقودةِ، إلَّا أنَّ يوسفَ بنَ عبدِ الهادي قد أوردَ نُصوصاً كثيرةً منه في كتابِه «سيرِ الحاث إلى علمِ الطَّلاقِ الثَّلاث»، إضافةً إلى نصٍّ وردَ في مجموعِ المحموديةِ،

فجرَّدَ الأستاذُ عدنان عادل أبو شعر ذلك، في محاولةٍ لبناءِ بعضِ ما بقيَ مِن الكتابِ، وضُمَّ ذلك إلى رسائلِ هذا المجموعِ مُحقَّقاً.

تنبيهٌ: سبَقَ ذهنُ العلَّامةِ يوسفَ بـنِ عبدِ الهادي وقلمُه فذكرَ في «الجوهر المنضَّد» (ص: ٥٠) مِن كتبِ الحافظِ ابنِ رجبٍ: «الأحاديث والآثار المتزايدَة في أنَّ الطَّلاق الثَّلاث واحدة» وتبعَه على ذلك كثيرٌ مِن المعاصِرين وهو سهوٌ في أصلِه، وإنَّما هذا كتابُ والدِ جدَّتِه لأبيهِ جمالِ الدِّينِ الإمام، كما ذكرَ في ترجمتِه مِن «الجوهر المنضد» (ص: ١٧٥) واسمُه: «التُّحفَة والفائدَة في الأدلَّةِ المتزايِدَة على أنَّ الطَّلاقَ الثَّلاثَ واحدة».

وليس لابنِ رجبٍ كتابٌ في موافقةِ الإمامِ ابنِ تيميةَ في هذا، ولو كانَ لذَكَره يوسفُ ابنُ عبدِ الهادي في «سير الحاث» فإنَّه قالَ (ص: ٨٢): «وإنما عَمِلتُ هذا الكتابَ لأُنصِفَ بين الفريقينِ، فإنَّ الجدَّ جمالَ الدِّينِ الإمام والشَّيخَ تقيَّ الدِّينِ - يعني ابن تيمية - في جهةٍ، وقد صنَّفَ جمالُ الدِّينِ فيه كتاباً في أنَّه واحدةٌ، وابنُ رجبٍ في جهةٍ، فإنَّه صنَّفَ في الوقوعِ كتاباً».

ولو كان ثمَّةَ كتابٌ لابن رجبٍ في أنَّه واحدةٌ ثمَّ رجعَ عنه لكان أَوْلى أنْ يذكرَ ذلك، واللهُ أعلمُ.

٤٦ ـ ٤٠ ـ «الاستخراج لأحكامِ الخَرَاج»، وهـو بتحقيقِ الأسـتاذِ ماهِر أديب حبُّوش.

٤٧ ـ ٤١ ـ «نزهةُ الأسماع في مسألةِ السَّمَاع».

٤٨ ـ ٤٢ ـ «الكلامُ على تحريمِ الخمرِ والزَّجرِ عنها والوعيدِ عليها».

٤٣ـ «مسائلُ فقهيَّةٌ منثورةٌ»، وفتاوى.

٤٩ ـ ٤٤ـ «أخبارُ عبدِ الملكِ بنِ عمرَ بنِ عبدِ العزيز».

٥٠ ـ ٤٥ـ «ذكرُ مقتَلِ أبي جَهلٍ»، أو «السَّلَب»، أو «وقعةُ بدرٍ». وقد وقعَ في «الجوهر المنضَّد» لابنِ عبدِ الهادي: «السَّليب»! وهو تصحيفٌ مِن السَّلَب أي سَلَب أبي جهلٍ بعد مقتلِه. وهو بتحقيقِ الأستاذِ عدنان عادل أبو شعر.

٥١ ـ ٤٦ـ «فضائلُ الشَّام»، ولم يذكُره ابنُ عبدِ الهادي في «الجوهرِ المنضَّد»، وذكرَه في «معجم الكتب» (ص: ١١٢)، وسمَّاه: «كفاية ـ أو حماية ـ الشَّام بمَن فيها مِن الأعلام» وهو اقتباسٌ مِن مقدِّمةِ الكتاب.

٤٧ـ «المنتقى مِن معجمِ شُيوخِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ رجبٍ»، و«المعجم» مِن الكتبِ المفقودةِ، وهو ليس للحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ وإنَّما هو لوالدِه شهابِ الدِّينِ أحمدَ المقرئ، لكنَّ الحافظَ زينَ الدِّينِ قد شاركَ أباه في كثيرٍ مِن الشُّيوخِ، وعلَّقَ بخطِّه على مواضعَ مِن معجمِ أبيه.

و«المعجم» كتابٌ يذكرُ فيه المحدِّثُ أسماءَ شُيوخِه على حروفِ المعجمِ، وحالُ «المنتقى» ليس كذلك، فهو مرتَّبٌ على الوَفَياتِ! كبعضِ «المشيخات»!

وهذا «المنتقى» هو جَزْماً بخطِّ العلَّامةِ تقيِّ الدِّينِ أبي بكرِ بنِ أحمدَ بنِ قاضي شُهبةَ الأسديِّ، المتوفَّى ٨٥١ رحمه الله تعالى.

وإنَّما جزمتُ بذلك لِمُطابقتِه لخطِّه الذي نسخَ به كتابَ شيخِه ابنِ حِجِّي: «التَّاريخ»، وصورتُه في مقدِّمة «تاريخِ ابنِ حِجِّي» المطبوعة. وفي مقدِّمةِ «التَّاريخ» لابنِ قاضي شُهبةَ (١/ ٦٤ ـ ٦٨). فهو المُنتقِي ناسخُ ذلك «المنتقى».

فهل هو غيَّرَ ترتيبَه إلى الوَفَياتِ ليُفيدَ مِن ذلك شيخُه ابنُ حِجِّي الحسبانيُّ في «تاريخه»؟ وكذلك يفيدَ نفسَه أيضاً في «تاريخه»؟ أم كان ترتيبُه أصلاً على الوَفَياتِ، وتسميتُه بالمُعجمِ تَجوُّزٌ؟ أميلُ إلى الأوَّلِ. واللهُ تعالى أعلمُ.

وقد مَيَّزَ ابنُ قاضي شُهبةَ في حواشي «المنتقى» ما وجَدَه بخطِّ الحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ وكتبَ قبالتَه: بخطِّ ولدِه.

وهو يشيرُ إلى هذا أيضاً في «تاريخه»، انظُر مثلاً (٢/ ٨٦) قالَ: «ورأيتُ بخطِّ الحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ على حاشيةِ «مشيخة والدِه»: «وصحَّ عنه أنَّه قالَ: لم يكتُب الملَكُ عليَّ كذبةً قط، ولا كبيرةً».

وذلك موجودٌ في صلبِ «المنتقى» [٣٥/ أ] وفي الحاشيةِ: «بخطِّ ولدِه» في ترجمةِ عثمانَ بنِ يوسفَ النُّوَيري، في وَفَيات ٧٥٦.

ومثل ذلك كثيرٌ جدًّا، يحصيهِ مَن تتبَّعَه، وقد كثُرَ ذكرُ الوَفَياتِ بخطِّ ولدِه في آخرِه.

وقد جاءَ في عددٍ مِن المواضعِ في «المنتقى» قولُ ابنِ قاضي شُهبةَ تَعقُّباً على خطأٍ في ذكرِ تواريخِ الوَفَياتِ: «قالَ شيخُنا شيخُ الإسلامِ حافظُ الوقتِ مَتَّعَ اللهُ المسلمينَ بطُولِ بقائِه: والصَّوابُ:...»[1].

---

(١) انظر: ترجمة أحمد بن أحمد بن الحسين الهكاري، وفيات ٧٥١، وترجمة عمر بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، وفيات ٧٥١، وترجمة محمد بن غنائم الدمشقي، وفيات ٧٥٦، وترجمة عثمان بن يوسف النويري وفيات ٧٥٧، وترجمة خليل بن كيكدي، وفيات قبل ٧٦٠، وترجمة محمد بن محمد بن الحارث بن مسكين القرشي وفيات ٧٦٢، وترجمة عمر بن محمد بن عمر الحراني، وفيات ٧٦٥، وانظر في هذا الأخير «المقصد الأرشد» لابن مفلح (٢/ ٣٠٧).

ومقصودُ ابنِ قاضي شُهبةَ بشيخِه شيخِ الإسلامِ حافظِ الوقتِ هو شيخُه العلَّامةُ الحافظُ شهابُ الدِّينِ أبي العَبَّاسِ أحمدَ بنِ حِجِّي السَّعدي الحسبانيُّ الدِّمشقيُّ، المتوفَّى ٨١٦ رحمه الله تعالى، وخطُّه ظاهرٌ في أوَّلِ «المنتقى»، ويبدو أنه كان مالكاً له، ففي اللَّوحةِ الأولى منه: «مِن كتبِ... حِجِّي الشَّافعيِّ».

فالحمدُ للهِ على هدايتِه إلى معرفةِ المُنْتقي، ومعرفةِ شيخِه الذي ذكرَ تَعقُّباتِه على الوَفَياتِ.

وقد ضُمَّ هذا الكتابُ إلى (المجموعِ) لكونِ غالبِ شُيوخِ الوالدِ شهابِ الدِّينِ هم شيوخٌ لولَدِه زينِ الدِّينِ، وقد قامَ بتحقيقِه الأستاذِ عدنان عادِل أبو شعر.

أداءُ أمانةٍ:

سبقَ أن طُبعَ «المنتقى مِن مُعجَمِ شُيوخِ شهابِ الدِّينِ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ رجبٍ الحنبليِّ» في غراس للنَّشرِ والتَّوزيع، الكويت سنة ١٤٢٦. ضَبَطَ النَّصَّ وعلَّقَ عليه: أبو يحيى عبدُ اللهِ الكَنْدريُّ.

وقد أساءت تلك الطَّبعةُ للكتابِ إساءاتٍ بالغةً:

فأوَّلُها:

١ـ ما كُتِبَ على الغلافِ: «انتقاها ولَدُه الإمامُ زينُ الدِّينِ أبو الفرجِ عبدُ الرَّحمنِ ابنُ أحمدَ بنِ رجبٍ الحَنبليُّ»!! ولا يوجدُ في المخطوطِ أيُّ شيءٍ يَشِي بذلك، بل فيه العكسُ مِن ذلك ممَّا يُبعِدُ نسبتَه إلى الحافظِ زينِ الدِّينِ، فجاءَ في ترجمةِ رجبٍ سنةَ ٧٤٢، «والدُ الشَّيخِ شهابِ الدِّينِ وجَدُّ الحافظِ زينِ الدِّينِ»!

هل سيقولُ عن نفسِه: الحافظ؟ وهو لم يبلُغ ١٥ عاماً[١]!!

وسيأتي ذكرُ سببِ قَوْلي هذا: لم يبلُغْ خمسةَ عشرَ عاماً.

٢ـ قالَ المقدِّم للكتابِ: «النَّاظرُ في النُّسخةِ الخطيَّةِ للكتابِ يلحَظُ وبكلٍّ لطفٍ خطَّ الإمامِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبِ المعروفَ المشهورَ، ويَجِدُ أنَّه في كلِّ صفحةٍ تقريباً يُقيِّدُ في حواشي النُّسخةِ هكذا: «بخطِّ ولَدِه»[٢]. فهل ولدُه سيكتبُ أنَّه بخطِّ ولَدِه! وما الدَّاعي إلى ذلك؟

٣ـ أما القاصمةُ: فقولُه مُتابعاً لِمَا سبقَ: «وذلك عندما يضيفُ معلومةً أو يُعدِّلُها ويزيدُ على ذلك قوله في عدَّةِ مواضعَ: «قالَ شيخُنا شيخُ الإسلامِ حافظُ الوقتِ، متَّعَ اللهُ المسلمين بطولِ بقائِه، والصَّواب:...».. «ثمَّ يذكرُ تعليقَه خاصَّةً في ضبطِ وَفَياتِ المُترجَمِ لهم، وهو يريدُ بذلك شيخَه وشيخَ أبيه الإمامَ شمسَ الدِّينِ محمَّدَ بنَ أبي بكرِ ابن قيِّمِ الجَوْزيَّةِ رحمَه الله[٣].

وهذا يشيرُ إلى أنَّ الإمامَ زينَ الدِّينِ ابنَ رجَبٍ انتقى مِن مُعجمِ شُيوخِ والدِه في حياتِه، وعرَضَ النُّسخةَ المُنتقاةَ على شيخِه ابنِ القيِّمِ فعَلَّقَ عليها»[٤]!! انتهى كلامُه.

---

(١) ولم يكن مرض تلقيب الإنسان نفسه ووصفه إياها بالعلم موجوداً ذلك الزمان فلم تكن مدارسهم كجامعات اليوم، ولم تكن أحوالهم كأحوال دكاترِ العصر وشيوخه!

(٢) فيالله العجب، لا يلحظ ذلك بلطف ولا بعنف!

ولا يكفي هذا لإثبات أنه خطه بل هو ما يُبْعده! وليت المعلّق أثبت تلك المواضع في الحواشي بل أغفلها!

(٣) إنَّا لله وإنا إليه راجعون!

(٤) طبعة غراس من «المنتقى» (ص: ١٤).

هل يُعقَلُ هذا في عالمِ التَّحقيقِ! وفي «المنتقى» مَن ماتوا بعدَ ابنِ القيِّمِ سنةَ ٧٥٢ و٧٥٦ و٧٦١ و٧٦٤ فعلَّق الشَّيخُ ابنُ القيِّمِ على وفاتِهم وصوَّبَ تاريخَها وهو في قبرِه[1]!

إنَّ هذا العبثَ في كتبِ العُلماءِ وتاريخِ الأمَّةِ حَرامٌ.

تنبيهٌ: جاءَ في «الدرر الكامنة» لابنِ حجرٍ (٢/ ٣٢٢): «وقرأَ القرآنَ بالرِّواياتِ، وأكثرَ عن الشُّيوخِ وخرَّجَ لنفسِه مشيخةً مفيدةً».

وهذه أوصافُ الشِّهابِ المُقرئِ ابنِ رجبٍ الوالدِ، ولا يَثبتُ بهذا نسبةُ تصنيفِ مشيخةٍ للحافظِ زينِ الدِّينِ، لم يذكُرْها أحدٌ مِن الدِّمشقيِّينَ ولا مِن الحنابلةِ!

وقالَ ابنُ حجَرٍ في «الدرر الكامنة» (١/ ١٣١) في ترجمةِ الشِّهابِ المقرئِ ابنِ رجبٍ الوالدِ: «وقرأ بالرِّواياتِ» «وخرَّجَ لنفسِه مُعجماً مفيداً رأيتُه».

والشَّيءُ بالشَّيءِ يُذكَر:

في «معجمِ الكتبِ» لابنِ عبدِ الهادي، طبعة يُسري عبد الغني البِشْري (ص: ٧٣) وهي مِن أسوءِ النَّماذجِ على العبثِ بتحقيقِ كتبِ العُلَماءِ - يذكرُ مِن كتبِ ابنِ الزَّاغونيِّ، الحَنْبليِّ، المتوفَّى ٥٢٧: «الفتاوى الرَّجَبيَّة» ثم يضعُ بين مَعقوفينِ في صُلبِ النَّصِّ [مجموعةٌ مِن الفتاوى أخَذَها عنِ ابنِ رجَبٍ الحنبليِّ]. كيف يأخذُ المتوفَّى ٥٢٧ عن المتوفَّى ٧٩٥؟ إنَّ هذا لَمِن أعجَبِ العَجَب، والصَّوابُ: «الفتاوى الرَّحَبيَّة» بالحاءِ، ولما أُدخِلَ الكتابُ إلى (برنامجِ المكتبة الشَّاملةِ) طارَ المعقوفانِ! واتَّصلَ الكلامُ.

---

(١) انظر ما سبق من بيان أن الشيخ هو ابن حجي.

لم يُحْسِنْ قراءةَ النَّصِّ، ثمَّ شرحَه على سوءِ ما قرَأ، ثم جعلَ كلامَه في صُلبِ الكتابِ.

فمثلُ هذا لا يجوزُ أن يتسلَّطَ على قراءةِ المَخطوطاتِ وتحقيقِها سواءً للتَّكسُّبِ مِن ذلك أو للاحتسابِ.

٥٢ ـ ٤٨ ـ «الاستغناءُ بالقُرآن في تحصيلِ العلمِ والإيمان».

وهو مِن الكتبِ المفقودةِ مع الأسفِ، نقلَ منه البِقاعيُّ كثيراً في «مصاعِد النَّظَر للإشرافِ على مقاصدِ السُّوَر»، وقد ضمَّنَ العلَّامةُ يوسفُ بنُ عبدِ الهادي هذا الكتابَ في ضمنِ كتابِه الحَفِيل: «هدايةِ الإنسان إلى الاستغناءِ بالقُرآن».

فجرَّدَ الأستاذُ محمَّد خَلُّوف العبد الله كلامَ الحافظِ ابنِ رجبٍ مِن «هدايةِ الإنسان» في محاولةِ بناءِ الكتابِ المفقودِ، واشترَكَ مع الأستاذِ ماهِر أديب حَبُّوش في تحقيقِه والتَّعليقِ عليه وتخريجِ أحاديثِه.

فهذه ثمانيةٌ وأربعونَ كتاباً ورسالةً قد ضمَّها هذا المجموعُ المباركُ فلله الحَمدُ والمِنَّةُ، وقد وقَعَ مِن بعضِ مَن ذكروا أسماءَ كتُبِ الحافظِ ابنِ رجبٍ تكريرُ الكتابِ بأسماءٍ أو أوصافٍ مُتعدِّدةٍ، **فلا عبرةَ بالأرقامِ التي يذكرونَها.**

قالَ الشَّيخُ عبدُ المحسنِ بنُ عبيدِ بنِ عبدِ المحسنِ الحنبليُّ مِن عُلماءِ نجدٍ، المتوفَّى (١٣٦٤) رحمه اللهُ تعالى، في ترجمةٍ كتبَها «سبيكة الذَّهَب في ترجمةِ زينِ الدِّينِ بنِ رجبٍ» [مجموع (١٨١٧) مكتبة جامعة الرياض]، بعد أن ذكرَ كتبَه: «وغيرُ ذلك مِن الكتبِ المفيدةِ، التي لم يُر مثلُها، وكلُّ مَن تأمَّلَها وقرَأها يجدُ لها تأثيراً ومحبَّةً، ووقْعاً في حالِه، وأورثَته تزهيداً في الدُّنيا العاجلةِ والغرورِ بها، وترغيباً في الدَّارِ الآخرةِ، وله تحقيقٌ دقيقٌ في المسائلِ واطِّلاعٌ على نصوصِ الإمامِ أحمدَ رضيَ اللهُ عنه وكلامِ أصحابِه».

ثالثاً: الكتبُ المفقودَة:

٥٣ـ «**نفيُ البِدعَة عنِ الصَّلاةِ قبلَ الجُمعَة**». ذكرَه الحافظُ ابنُ رجبٍ في «فتح الباري» شرح الحديث (٩٣٧).

٥٤ـ «**إزالةُ الشُّنْعَة عنِ الصَّلاةِ قبلَ الجُمعَة**». ذكره الحافظُ ابنُ رجبٍ في «فتح الباري» (٥٣٧)، وذكرَه ابنُ عبدِ الهادي في «الجوهرِ المنضَّد»، وسمَّاه: «إزالة الشُّفعة عن الصَّلاةِ بعدَ النِّداءِ يومَ الجُمعة» أي بعدَ النِّداءِ ودُخولِ وقتِ الظُّهرِ بالزَّوالِ وقبلَ صلاةِ الجُمعة.

وقد صنَّفَ الأوَّلَ ثمَّ اعترضَ عليه ابنُ العزِّ الحنفيُّ فأجابَ عن الاعتراضِ في الثَّاني.

وهو مِن الكتبِ التي كانت في ضمنِ مجاميعِ يوسفَ بنِ عبدِ الهادي التي فهرسَها وكتبَ أسماءها، وفهرسُه مخطوطٌ في الظَّاهريَّةِ طُبعَ ولم أصِل إليه.

٥٥ـ «**الإيضاحُ والبَيان في حُكمِ طلاقِ الغَضْبان**». ذكرَه ابنُ عبدِ الهادي في «الجوهرِ المُنضَّد» (ص: ٥١) لكن وقعَ عندَه ـ أو في مطبوعِه: «في طلاقِ كلامِ الغَضبان»، والتَّصويبُ مِن «سبيكةِ الذَّهَب».

٥٦ـ «**الكشفُ والبَيان عن حقيقةِ النُّذُورِ والأَيْمان**». ذكرَه ابنُ عبدِ الهادي في «معجمِ الكتُب» (ص: ١١٢).

٥٧ـ «**شرحُ المُحرَّرِ**»، و«المُحرَّرُ» للمجدِ ابنِ تيمية مِن كتبِ الحنابلةِ المهمَّةِ، وكنتُ أظُنُّ أنَّ مُرادَهم بـ: «شرحِ المُحرَّرِ» تلك القِطعةُ التي سَبقَت برقمِ (٤٤) في (تعليقِ الطَّلاقِ بالولادةِ)، لكنِّي وقفتُ على كلامٍ لابنِ اللحَّامِ تلميذِ الحافظِ

ابنِ رجبٍ في كتابِه «القواعد والفوائد الأصولية» (ص: ١٧٢) و(ص: ٢٣١) يذكرُ لشيخِه ابنِ رجبٍ تعليقَه على المُحرَّرِ وينقلُ غيرَ ما في تلك الرِّسالةِ، فلعلَّهُ كالحاشيةِ على بعضِ المواضعِ مِن «المحرَّرِ». واللهُ أعلمُ.

٥٨ـ «مناقبُ الإمامِ أحمدَ»: وتصحَّفَ في مطبوعةِ «الجوهرِ المُنضَّدِ» لابنِ عبدِ الهادي (ص: ٥١) ـ ولعله مُصَحَّفٌ في مخطوطتِه أصلاً ـ إلى: «منافع الإمامِ أحمد» ولا يظهرُ معنى التَّسميةِ. وجاءَ على الصَّوابِ في «سبيكةِ الذَّهبِ في ترجمةِ زينِ الدِّينِ ابن رجبٍ» للشَّيخِ عبدِ المحسنِ ابنِ عبيدِ بنِ عبدِ المحسنِ، مِن عُلَماءِ نجدٍ رحمَه اللهُ تعالى في المجموعِ الذي نسخَه بخطِّه رقم (١٨١٧) في مكتبةِ جامعةِ الرِّياض.

٥٩ـ «الاستيطَان فيما يَعتصِمُ به العبدُ مِن الشَّيطان». ذكرَه ابنُ عبدِ الهادي في «معجم الكتب» (ص: ١١٣).

وفي جامعةِ الملكِ سُعود مخطوطٌ يحمِلُ هذا العنوانَ برقمِ (٥٣٩) يتضمَّنُ ٣٤ حديثاً مع كلامٍ قليلٍ على كلٍّ منها، وهي في (١٣) لوحة، جاءَ في أوَّلِها: «الحمدُ للهِ وحدَه. تنبيهٌ: اعلم أيُّها النَّاظرُ في هذه الرِّسالةِ أنَّه لم يقطعْ لنا القطعُ بحقيقةِ مَن ألَّفَها، فقد وجدتُ على عنوانِ نسخةٍ منها أنَّها لجلالِ الدِّينِ السُّيوطي، ووقعَ على طرَّةِ نسخةٍ ثانيةٍ أنَّها لزينِ الدِّينِ بنِ رجبٍ، ووقعَ في «كشفِ الظُّنون» أنَّها للشَّيخِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ المعروفِ بابنِ مسك السَّخاويِّ المتوفَّى سنةَ ١٠٢٥ فاللهُ تعالى أعلمُ بحقيقةِ الحالِ اهـ. كاتبُها عفا اللهُ عنه».

وذلك بخطِّ الشَّيخِ عبدِ المحسنِ بنِ عبيدٍ رحمَه اللهُ تعالى.

ولعلَّ نسبتَها إلى السُّيوطيِّ أوفقُ، لذلك ذُكِرَت في فهارسِ مكتبةِ الجامعةِ على أنَّها للسُّيوطيِّ.

وقد نشرَ د. إبراهيم الجوارنة بحثاً مُتضمِّناً لهذه الرِّسالةِ مَنسوبةً إلى ابنِ رجبٍ، ولم أقِف عليه.

٦٠ـ **«أحاديثُ ثُمانيَّاتٌ ـ تخريجُ الحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ لمحمَّدِ بنِ عبدِ الرَّزَّاقِ ابنِ الصَّابونيِّ، سبطِ الفُوَطيِّ»**، المتوفَّى سنة ٧٥٠ رحمه الله.

قالَ والدُه: «وخرَّجَ له وَلَدي أبو الفرجِ أحاديثَ ثُمانيَّاتٍ سمعَها عليه بمسجِدِه بالخاتونيَّةِ في بغدادَ»[١].

٦١ـ **«مشيخةُ ابنِ الكَلَّاكِ البَغداديَّةُ»**.

٦٢ـ **«مشيخةُ ابنِ الكلَّاكِ[٢] الدِّمشقيَّةُ»**.

في «المنتقى» مِن معجمِ شُيوخِ شهابِ الدِّينِ ابنِ رجبِ المقرِئِ: «وخرَّجَ له زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ مشيختينِ: واحدةً ببغدادَ، وأخرى بدمشقَ».

وهو زينُ الدِّينِ عليُّ بنُ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الكَلَّاكِ البغداديُّ المقرئُ الحنبليُّ، المتوفَّى ٧٧٥ رحمه الله تعالى.

٦٣ـ **«جزءٌ في ضبطِ «محمَّدِ بنِ سَلَّام» هل هو بالتَّخفيفِ أم التَّشديدِ»**.

وهو محمَّدُ بنُ سلَّام البِيْكَنْدِي. قالَ الحافظُ ابنُ رجبٍ في «فتح الباري» (٢/ ٢٨٨): «ثمَّ ظهرَ لي أنَّ التَّشديدَ فيه أصحُّ» وذكرَ أنَّه أفردَ لذلك جزءًا[٣].

---

(١) «المنتقى» من معجم شيوخ شهاب الدِّينِ ابن رجبِ المقرئ ـ وفيات ٧٥٠، وانظر: «تاريخ ابن قاضي شهبة».

(٢) قُرئت خطأ: ابن الكلائي، وهي كذلك في كثير من المطبوعات!

(٣) ولابن ناصر الدِّينِ الدمشقي جزء في «رفع الملام عمن خفف اسم والد شيخ البخاري محمد بن سلام».

٦٤ـ «شرحٌ على «المقنع» للإمام ابنِ قدامةَ».

وردَ في ترجمةِ عمرَ بنِ موسى السَّرَّاجِ الحمصيِّ أنَّه سمعَ بقراءةِ والدِه على الحافظِ ابنِ رجبٍ قليلاً مِن شرحِه على «المقنعِ»[1]، فهل هو كتابٌ شرحَ به «المقنع» أو هو مجلسٌ كان يشرحُ فيه «المقنع»؟!

٦٥ـ «طرُقُ حديثِ زيدِ بنِ أرقمَ، والاختلافُ فيه»، وكلامُ الحافظِ عليه، وتوجيهُ ما تضمَّنَه مِن توزيعِ الغرمِ، ذكرَه ابنُ رجبٍ لنفسِه في «القواعد» (٣/ ٢٣٦).

والحديثُ هو ما رواه الأجلحُ بنُ عبدِ اللهِ عن الشَّعبيِّ عن عبدِ اللهِ بنِ الخليلِ عن زيدِ بنِ أرقمَ: أنَّ عَليًّا رضيَ اللهُ عنه أُتِيَ في ثلاثةِ نفرٍ إذ كان باليمنِ اشترَكوا في ولدٍ فأقرَعَ بينهم[2].

٦٦ـ «مشيخةٌ لابنِ العطَّارِ».

قالَ ابنُ الرَّسَّامِ في «أربعينِه» (مخطوطُ الظَّاهريَّةِ ـ الحديث ٢٧):

«وسمعَ شيخُنا أبو الفرجِ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ مِن إبراهيمَ بنِ داودَ العطَّارِ[3] وغيرِه، وخرَّجَ له مشيخةً».

٦٧ـ «فُتيا في عدمِ النُّطقِ بالنيَّةِ في الصَّلاةِ وغيرِها، وأنَّ ذلك لم يُنقَل عنِ النَّبيِّ ﷺ ولا عنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ولا الأئمَّةِ الأربعةِ رضيَ اللهُ عنهم أجمعين، وأنَّه متى تأذَّى المُصَلُّونَ فهو بدعةٌ قبيحةٌ».

قرأَها عليه تلميذُه ابنُ الرَّسَّامِ كما في «أربعينِه».

فهذا ما صَحَّ لديَّ مِن أسماءِ كتُبِه ومُصنَّفاتِه ممَّا وقفتُ عليه، واللهُ تعالى أعلمُ.

---

(١) «معجم الشيوخ» لابن فهد (ص: ١٩٥).

(٢) انظر: «مسند الإمام أحمد» (١٩٣٢٩).

(٣) كذا مقلوباً، وهو داود بن إبراهيم. لكن الأمر يحتاج إلى وقفة فكل المصادر تذكره مقلوباً.

رابعاً: كتبٌ له سُمِّيَت بغيرِ ما سمَّاها به.

١ ـ **«ورَثَةُ الأنبياءِ»**: هو شرحُ حديثِ أبي الدَّرداء «مَن سَلَكَ طريقاً».

٢ ـ **«مقدِّمةُ المَشْيخَة»**: هو «مقدِّمةٌ تشتمِلُ على أنَّ جميعَ الرُّسلِ كان دينهم الإسلام» الذي سمَّيتُه اقتباساً مِن كلامِ مُصنِّفِه «بيان مقصودِ الرِّواية»، وأمَّا القولُ إنَّ «مقدِّمة المشيخة» فهذا موهِمٌ أنَّ له «مشيخةً» وقد سبقَ بيانُ حالِ ذلك.

٣ ـ **«الحِكَمُ الجديرةُ بالإذاعةِ»**: وهو «شرحُ حديثِ بُعِثْتُ بالسَّيفِ».

٤ ـ **«الخشوعُ في الصَّلاةِ»**: وهو «الذُّلُّ والانكِسار».

٥ ـ **«غربة الإسلام»**: وهو «كشف الكربة».

* * *

خامساً: كتبٌ مُسْتلَّةٌ مِن مُصنَّفاتِه:

غالبُها مُسْتلٌّ مِن «جامعِ العُلومِ والحِكَمِ» و«لطائفِ المعارفِ».

١ ـ **«شرحُ حديثِ ما لنا إذا كنَّا عندك رقَّت قلوبُنا وزَهِدْنا في الدُّنيا»** مِن «لطائفِ المعارفِ».

٢ ـ **«وظائفُ رمضانَ»**، أو «بغيةُ الإنسان في وظائفِ رمَضان»، أو «تذكيرُ اليَقَظان بوظائفِ رمضان» مِن «لطائفِ المعارفِ».

٣ ـ **«أسبابُ المغفرة»** مِن «جامعِ العُلومِ والحِكَم».

٤ ـ **«مجالسُ في سيرةِ النَّبيِّ ﷺ»** مِن «لطائفِ المعارفِ».

٥ ـ **«التَّوبةُ والإنابَة قبلَ غَلْقِ الإجابَة»** مِن «لطائفِ المعارِف».

٦ ـ **القاعدةُ الذَّهبيَّة في المعاملاتِ الماليَّة «لا ضرَرَ ولا ضِرارَ»** مِن «جامعِ العُلومِ والحِكَم».

٧ ـ **«مُكفِّراتُ الذُّنوبِ ودرجاتُ الثَّوابِ ودَعَواتِ الخيرِ»** لعلَّه مِن «اختيارِ الأولى».

٨ ـ «شرحُ حديثِ جبريلَ» مِن «جامعِ العُلومِ والحِكَم».

٩ ـ «الدُّرَرُ المليحَة المنتقاةُ مِن شرحِ حديثِ: الدِّينُ النَّصيحَةُ» مِـن «جامعِ العُلومِ والحِكَم».

١٠ ـ «فضيلةُ شهرِ رَجَب» لعلَّه مِن «لطائف المعارف» توجدُ في ضمنِ مجموعِ مكتبةِ الأوقافِ العامَّةِ ببغدادَ برقم (١٣٨٠٣/ ٢) وربَّما كان مقصِدُ استلالِه: ذكرُ بعضِ ما لا يَصِحُّ في فضلِ رجبٍ[1]، واللهُ أعلمُ.

١١ ـ «الطُّرُقُ الحِسَان لِمُكفِّراتِ ذُنوبِ الإنسان» لعلَّه مِن «اختيارِ الأَوْلى»، أو «جامعِ العلومِ والحِكَم».

١٢ ـ «أفلا تعقلونَ»! مؤسَّسةُ الرِّسالةِ بتحقيقِ عُمَر القَيَّام، ثمَّ دارُ البشيرِ دونَ ذكرِ مُحقِّقٍ!! وظاهرٌ أنَّ العنوانَ ليس لابنِ رجبٍ، والكتابُ لم أقِفْ عليه!

١٣ـ «الحثُّ على اغتنامِ الأوقاتِ بالأعمالِ الصَّالحاتِ قبلَ النَّدَمِ عليها»، ثمَّ وجدتُ أنَّها مَطْوِيَّةٌ! فما هذا العبثُ!

١٤ـ «وظائفُ الذِّكرِ المُوَظَّفة في اليومِ واللَّيلةِ» مِن «جامعِ العُلومِ والحِكَمِ».

١٥ـ «تفسيرُ ابنِ رجبِ الحنبليِّ» جمع وتأليف وتعليق طارق بن عوض اللهِ في مجلَّدينِ. جُمِعَ مِن كلامِ ابنِ رجبٍ على الآياتِ الكريمةِ في مؤلَّفاتِه المتعدِّدةِ.

ولا أرى أن يُسمَّى كتابٌ بغيرِ ما سمَّاهُ به مُؤلِّفُه، إلَّا أن يكونَ وَصْفاً لا تسميةً. أو يؤخذَ مِن كلامِ مُصنِّفٍ شيءٌ ويُسمَّى باسمٍ ويُنسَبَ لِمُصنِّفِه، فلا أرى هذا جائزاً أيضاً، فالتَّسميةُ نسبةُ قولٍ إلى غيرِ قائلِه.

والغاياتُ مِن هذا مُتنوِّعةٌ لا أريدُ الخوضَ فيها.

---

(١) ونسب الأستاذ إياد القيسي هذه الرسالة لملا علي القاري، ولا أرى ذلك.

سادساً: كتبٌ ليست له، أو لا تصِحُّ نسبتُها إليه:

١ ـ «**أَقيسَةُ النَّبيِّ المصطفى محمَّدٍ ﷺ**»: وهو تصنيفُ الشَّيخِ ناصحِ الدِّينِ أبي الفرَجِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ نجمِ الدِّينِ بنِ عبدِ الوهَّابِ، عُرِف بابنِ الحنبليِّ رحمه الله المتوفَّى ٦٣٤ رحمه الله.

واشتباهُ اسمِه وكنيتِه ومذهبِه مع اسمِ الحافظِ ابنِ رجبٍ وكُنيتِه ومذهبِه سببٌ في نسبةِ مَن نسَبَ الكتابَ إليه. والكتابُ مطبوعٌ.

٢ ـ «**تفسيرُ سورةِ الفلَقِ**»: وهي رسالةٌ في أحدِ المجاميعِ البغداديَّةِ التي احتوَتْ رسائلَ لابنِ رجبٍ ولابنِ تيميةَ، وكان قبلَها عددٌ مِن رسائلِ ابنِ رجبٍ، فوَهِمَ المفهرسونَ في عَدِّها مِن رسائلِ ابنِ رجبٍ، وقد ذكرَ في أوَّلِ المجموعِ أنَّها لابنِ تيميةَ، ولكنَّ ألفاظَها توجدُ في «بدائعِ الفوائدِ» لابنِ القيِّمِ.

٣ ـ «**أحاديثُ حولَ هدمِ القِبابِ والبناءِ على القبورِ**»، وهو مِن كلامِ بعضِ شيوخِ نجدٍ، ومنه مخطوطةٌ في جامعةِ الملكِ سعودٍ.

٤ ـ «**رسالةٌ في شرحِ شُعَبِ الإيمانِ**»، وهي في مكتبةِ الأوقافِ ببغدادَ، وهي «مختصرُ شُعَبِ الإيمانِ» للقزوينيِّ.

٥ ـ «**رسالةٌ في شرحِ حديثِ مَن عرَفَ نفسَه فقد عرَفَ ربَّه**»، في مكتبةِ الأوقافِ العامَّةِ ببغدادَ، وللسُّيوطيِّ «القولُ الأشبَه في حديثِ مَن عرَفَ نفسَه فقد عرَفَ ربَّه» فهل هيَ هيَ؟ اللهُ أعلمُ.

٦ ـ «**مَوردُ الظَّمآنِ إلى معرفةِ فضائلِ القرآنِ**»، منسوبٌ إلى ابنِ رجبٍ، وهو بتحقيقِ ودراسةِ يُسرِي عبدِ الغني البِشْري ـ وهو ممَّن يتصرَّفونَ في ما ينشرونَ بالوهمِ والغلطِ ـ نُشِرَ ١٤٠٩ واعتمد فيما قال على مخطوطةٍ في مكتبةٍ خاصَّةٍ

بسوهاج، قال: بخطٍّ كوفيٍّ! ـ وهذا مِن العَجائبِ ـ ولم يذكُرْ تاريخَها ولا شيئاً يُعرِّفُ بناسخِها أو تاريخِها.

مقدِّمةُ الرِّسالةِ في مقدِّمةِ «الذُّلِّ والانكسارِ». ووضعَ في الكتابِ عناوينَ مِن عندِه، وأسلوبُ الكتابِ أسلوبٌ مُعاصرٌ، فأخشى أن يكونَ مِن تصرُّفاتِ يُسري البِشري! وليس في الكتابِ أسلوبُ ابنِ رجبِ المعروفُ، والعجيبُ أنَّ في آخرِه: «كتبَه العبدُ الفقيرُ إلى رحمةِ اللهِ تعالى عبدُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ بنِ رجبِ السَّلَاميُّ البَغداديُّ الدِّمشقيُّ أبو الفرَجِ زينُ الدِّينِ جمالُ الدِّينِ الحنبليُّ» هكذا!

ويمكنُ تحسيناً للظَّنِّ أن يكونَ مُنتقًى مِن «الاستغناءِ بالقرآنِ» واللهُ تعالى أعلمُ.

ثم وجدتُ في «معجمِ تاريخِ التُّراثِ الإسلاميِّ في مكتباتِ العالم» لعلي رضا بُلُوط: (١/ ٢١٠) في تآليفِ أحمدَ بنِ حسنِ بنِ عبدِ الهادي، المتوفَّى ٨٩٥: «المنتقى مِن كتابِ ابنِ رجبِ» ومنه نسخةٌ في سوهاجِ مصرَ بخطِّ المؤلِّفِ! فلعلَّ النسخةَ التي اعتمدَها يُسري البِشري منقولةٌ منها. واللهُ أعلمُ.

٧ ـ «**التَّحذير في المنعِ مِن لُبسِ الحرير**»، ولعلَّه: «حُجَّةُ التَّحذير في المنعِ مِن لُبسِ الحرير» للشَّيخِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ حسنِ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الوهَّابِ.

٨ ـ «**اختيارُ الأبرار**». في مخطوطةٍ ببرلينَ جاءَ عنوانُها: «هذه فضائلُ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليٍّ وفضلِ فاطمةَ وفضَّةَ رضيَ اللهُ تعالى عنهم أجمعينَ مُنتخبةٌ مِن اختيارِ الأبرارِ لابنِ رجبِ رحمَه اللهُ تعالى ونفعَنا به آمينَ والحمدُ للهِ وحدَه ربِّ العالمينَ وصلَّى اللهُ على مَن لا نبيَّ بعدَه وسلَّمَ».

وقد جاءَ فيه فصلٌ في فضلِ أبي بكرٍ. وفصلٌ في فضلِ عمرَ بنِ الخطَّابِ. ثمَّ أحاديثُ في فضائلِ القرآنِ.

وفيه أبياتٌ لم أجِدْها في غيرِه:

كلامُ اللهِ أصـدقُ كلِّ قيـلِ ... رواهُ محمَّـدٌ عـن جبرئيـلِ
عنِ اللَّـوحِ المُحيطِ بـكلِّ علمٍ ... عـن القلـمِ الرَّفيعِ عـن الجليلِ
هـو النُّـورُ المبيـنُ لقارئيـهِ ... وبرهـانٌ مبيـنٌ للعُقـولِ
فواظِبْـهُ بتدبيـرٍ وفهـمٍ ... لتحـظَ عنـد إلهـكَ بالجزيلِ
وقُمْ فـي جُنْـحِ ليلِـكَ فاقْرَأْنْه ... تنـالُ سـلامةَ اليـومِ الفَصِيلِ

ثمَّ ذكرَ فصلاً في فضلِ عليٍّ وفاطمةَ وفضَّةَ.

وكان خطُّ النُّسخةِ هادئاً ثمَّ استعجلَ النَّاسخُ جدًّا في الصَّفحتينِ الأخيرتينِ.

والمخطوطـةُ فـي ١٩ صفحةً. فـاللهُ أعلمُ بحقيقتِها، وأسـلوبُها ليس أسـلوبَ ابـنِ رجبٍ!

٩ـ ذكرَ السُّيوطيُّ في شرحِه لسُنَنِ ابنِ ماجَه (شرح الحديث ١٢٩) نقلاً عن ابنِ رجبٍ في حاشيتِه على ابنِ ماجَه. ابنُ رجبٍ هذا هو ابنُ رجبٍ الزُّبَيريُّ كما في شرحِ السُّيوطيِّ للحديثِ (٧٦)، وليس هو الحافظَ زينَ الدِّينِ ابنَ رجبٍ الحنبليَّ.

١٠ـ «البحرُ الوافي في كلِّ داءٍ شافي».

جاءَ ذكرُه في الفهرسِ الموحَّدِ للمَخطوطاتِ السُّعوديَّةِ منسوباً إلى عبدِ الرَّحمنِ ابـنِ أحمـدَ بـنِ رجـبٍ، وهـو مخطوطةٌ فـي ٢٣٨ صفحـةً في مكتبـةِ جامعـةِ الملك عبـدِ العزيـزِ، وهو كتـابٌ في الطِّبِّ! مجمـوعٌ مِن كلامِ ابنِ سـينا وأرسـطو وغيرِهـم. ذكرتُـه لئـلَّا يغترَّ أحـدٌ بما جاءَ فـي الفهرسِ غيـرَ محرَّرٍ.

١١ـ «الإلمامُ في فضائلِ بيتِ اللهِ الحرامِ»:

لم يذكُرْه أحدٌ قبلَ إسماعيل باشا البغداديِّ في «إيضاحِ المكنونِ في الذَّيلِ على كشفِ الظُّنون» (١/ ١٢٢) ونسبَه إلى الحافظِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبِ الحنبليِّ صاحبِ «استنشاقِ نسيمِ الأنس».

وذكرَه له أيضاً في «هديَّةِ العارفين في أسماءِ الكتبِ والمصنِّفين» (١/ ٥٢٨).

ولِمُلَّا علي القاري كتابُ: «الإعلامِ بفضائلِ بيتِ اللهِ الحرام» نسخةُ نور عُثمانيَّة (رقم ٦٧١). وقد طُبِعَ الكتابُ في دارِ اللُّبابِ بعنوان «فضائلِ بيتِ اللهِ الحرام»، فهل هو هوَ؟ اللهُ أعلمُ.

١٢ـ «شرح مُولَّدَات ابن الحداد» «المسائل المُوَلَّدات» لابنِ الحدَّادِ كتابٌ في فروعِ مسائلِ الشَّافعيَّةِ، وهو للإمامِ أبي بكرٍ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ محمَّدٍ الكنانيِّ المصريِّ الشَّافعيِّ، المتوفَّى ٣٤٤ رحمَه اللهُ، وهو كتابٌ مطبوعٌ، بتحقيقِ د. عبدِ الرَّحمنِ الدَّارقي، ونشرته أسفار في الكويتِ.

ذكرَه حاجي خليفَة في «كشف الظنون» (٢/ ١٩١١)، وذكرَ شرحَه لبرهانِ الدِّينِ الكركيِّ، وعطفَ عليه قائلاً: «والحافظُ زينُ الدِّينِ أبو الفرجِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ رجبٍ وجعلَه مجالسَ في فضائلِ الشُّهورِ، أوَّلُه: «الحمدُ للهِ مُنشئِ أصنافِ القطرِ... إلخ»!!

وأخذَ ذلك صاحبُ «هدية العارفين» (١/ ٥٢٨)، فذكرَ في تصانيفِ ابنِ رجبٍ «مُولَّدات في فضائلِ الشُّهورِ»، وعنهما أخذَ مَن ترجَموا لابنِ رجبٍ، وزاد كثيرٌ منهم: لعلَّه «لطائفُ المَعارِف»!.

وهذا خلطٌ وخبطٌ.

فالمُوَلَّداتُ: فروعٌ شافعيَّةٌ، وهذا الكتابُ الذي ذكرَه حاجي خليفة مجالسُ في فضائلِ الشُّهورِ، وأوَّلُه «الحمدُ للهِ مُنشئِ أصنافِ القطرِ...».

هو الدُّيوانُ المشهورُ: «ديوانُ خُطَبِ ابنِ نباتَةَ» عبدِ الرَّحيمِ بنِ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ نباتةَ الفارقيِّ، المتوفَّى سنةَ ٣٧٤ رحمَه اللهُ تعالى، وأوَّلُه: «الحمدُ للهِ مُنشئِ أصنافِ القطر، ومحيي الأرضِ بوابلِ المطر، الغالبِ على ما بطنَ وظهَر، والعالم بما بقيَ ودَثَر».

وهو خطبٌ مُرتَّبةٌ على شهورِ العامِ.

وفي مخطوطةٍ في مكتبةِ السَّالِميِّ بعُمان (رقم ٢٢٩) باسمِ: «[فضائل الشُّهور] الجمعُ [كذا]»[١].

جاءَ في أوَّلها: «هذا كتابُ خطبِ الجمعِ تأليفُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ ابنِ نُباتَه». كذا: محمَّد بنِ عبدِ الرَّحمنِ!!

وفي آخرِها: «تمَّ الكتابُ وكانَ تمامُه صباحَ الأربعاءِ لاثنتي عشرةَ ليلةً خلَتْ مِن شهرِ شوَّال مِن شُهورِ سنةِ اثنتي عشرةَ سنةً ومائةِ سنةٍ وألفِ سنةٍ مِن الهجرةِ صلَّى اللهُ على مُهاجِرِها وسلَّمَ».

وهذا التَّاريخُ مُتأخِّرٌ عن حاجي خليفة.

الغريبُ ما جاءَ في الفهرسِ:

«اسمُ المؤلِّفِ: عبدُ الرَّحمنِ [بنُ أحمدَ].

الكُنيةُ: [أبو الفرجِ].

---

(١) هذا ما في فهرس المكتبة بحروفه!

الشُّهرةُ: [ابنُ رجبِ الحنبليُّ]».

«ملاحظات: جاءَ اسمُ المؤلِّفِ باسمِ: «محمد بن عبد الرحمن» ولعلَّ الصَّوابَ ما أثبتناهُ» اهـ. هكذا بحروفِه!!

ولقد كنَّا نشكو مِن تخاليطِ المُحقِّقينَ والمُعلِّقينَ، فهذه الآنَ شكوى مِن تخاليطِ المُفَهرسينَ، وعلى كلٍ فالحمدُ للهِ على اتِّضاحِ الأمرِ فيما يتعلَّقُ بهذا الكتابِ، وعدمِ صحَّةِ نسبتِه إلى الحافظِ ابنِ رجبِ الحنبليِّ.

* * *

* **فائدةٌ:**

قالَ الشَّيخُ عبدُ القادرِ بدران المتوفَّى ١٣٤٦ رحمه الله في حاشيةٍ كتبَها على «المقصدِ الأرشد» (٢/ ٨٢): «ولقد اطَّلعتُ على مؤلَّفاتِه كلِّها ما عـدا «شرحَ البخاريِّ»، ولكثرةِ ما أدهشَني فيها سألتُ أنْ أطَّلِعَ على «شرحِ التِّرمذيِّ»، ورأيتُ له جزءً لطيفاً سمَّاهُ «غايةَ النَّفع بشرحِ تشبيهِ المؤمنِ بخامَةِ الزَّرعِ» وكتابَ «التَّخويفِ مِن النَّارِ والتَّعريفِ بحالِ دارِ البَوَارِ».

قلتُ: قولُه: «مؤلَّفاته كلِّها» يقصدُ به ما ذُكِرَ منها في «المقصد الأرشد»: «شرح الأربعين» و«اللَّطائف» و«أهوال القبور» و«القواعد الفقهية» و«طبقات الحنابلة».

نبَّهتُ على ذلك لئلَّا يتوهَّمَ مَن يقِفُ على كلامِه أنَّ كتبَ ابنِ رجبِ المفقودةِ كانت في عصرِ ابنِ بَدرانَ موجودةً!

ونسختُه مِن «غاية النَّفعِ» مما اعتمدتُ عليه في إخراجِها بحمدِ اللهِ.

* * *

* **ترتيبُ كتبِ الحافظِ ابنِ رجبٍ الزَّمنيُّ:**

لا يمكنُ لنا معرفةُ التَّرتيبِ الزَّمنيِّ لكتبِ الحافظِ ابنِ رجبٍ تفصيلاً، لعدمِ وجودِ مصدرٍ لذلك، لكن مِن خلالِ النَّظرِ في إحالاتِه على الكتبِ يمكنُ التَّقديرُ إجمالاً لسبقِ بعضِ الكتبِ على بعضٍ:

والكتابانِ الوحيدانِ اللذانِ يوجدُ فيهما النَّصُّ على تاريخِ تأليفِهما هما:

ـ «**قاعدةٌ في بيانِ حُكمِ هلالِ ذي الحجَّةِ إذا غُمَّ...**» فتاريخُه ٧٨٤.

ـ «**فضائلُ الشَّامِ**» وتاريخُه ٧٩٢، ولعلَّه مِن أواخرِ كتبِه.

وأما ما عدا ذلك فقرائنُ يمكنُ مُقاربةُ القولِ فيها:

ـ «**القواعدُ الفقهيَّة**»: فيه مقابلةٌ سنةَ ٧٧٣، وسنةَ ٧٧٨.

ـ «**شرحُ التِّرمذيِّ**» متقدِّمٌ على كثيرٍ مِن كتبِه، حيثُ أحالَ إليه فيها، مثل: «فتحُ الباري»، «نورُ الاقتباس»، «ما ذئبانِ جائعانِ»، «اختيارُ الأَوْلى»، «فضائلُ الشَّام».

ـ «**ذيلُ طبقاتِ الحنابلةِ**»: بعد شوَّال ٧٨٠. انظر: (٤/ ٢٤٨) منه.

ـ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ قبلَ سنةِ ٧٨٥ كما في إجازةٍ آخرَه.

ـ **مجموعُ الباهي الحنبليِّ المصريِّ** كُتِبَ سنة ٧٨٧ فتاريخُ تأليفِ ما فيه مِن الرَّسائلِ سابقٌ على هذا التَّاريخِ، وفيه:

ـ «**تحقيقُ كلمةِ الإخلاصِ**»، «**شرحُ حديثِ معاذٍ**»، شرحُ حديثِ ابنِ عباسٍ «**نور الاقتباس**»، «**ذم قسوةِ القلبِ**»، «**الكلامُ على كلامِ صاحبِ المُحرَّرِ**».

ـ «**كشفُ الكُربَة**» قبلَ «**شرحِ حديثِ أبي الدَّرداء**».

- «نورُ الاقتباسِ» قبلَ «جامعِ العلومِ والحِكَمِ»، فقد أحالَ إليه في «جامعِ العلومِ والحِكَمِ» (١/ ٤٦٢).

- «شرحُ حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ» قبلَ «شرحِ حديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ».

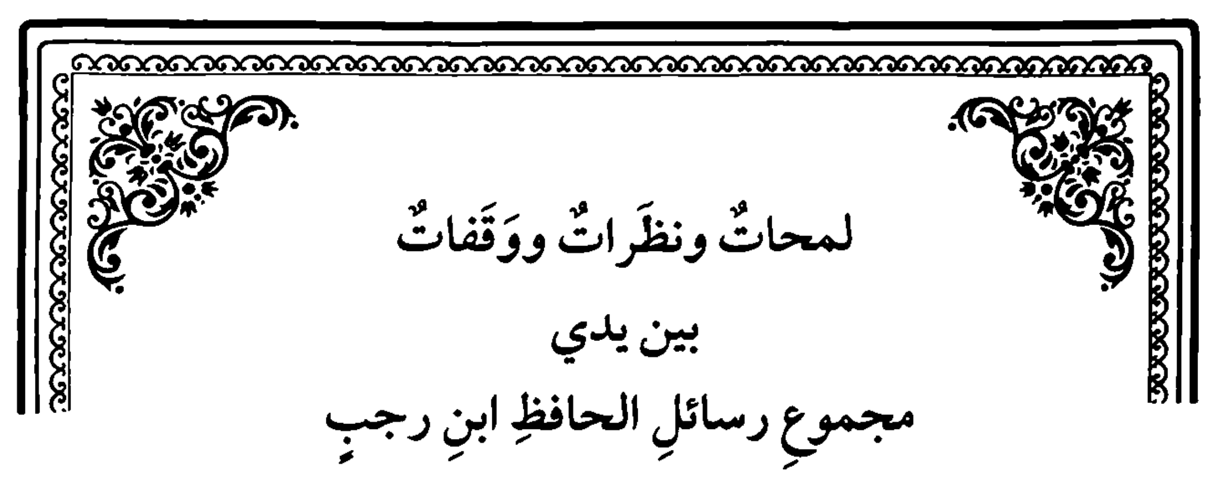
- «أهوالُ القبورِ» متقدِّمٌ على «يتبع الميتَ ثلاث».

- «نزهةُ الأسماعِ»، «نفيُ البِدعة»، «إزالةُ الشُّنعَة» ثلاثتُها متقدِّمةٌ على «فتحِ الباري».

- «الاستغناءُ بالقرآنِ» متقدِّمٌ على «الذلِّ والانكسار» و«نزهةِ الأسماعِ».

واللهُ تعالى أعلمُ.

* * *



لمحاتٌ ونظَراتٌ ووَقَفاتٌ
بين يدي
مجموعِ رسائلِ الحافظِ ابنِ رجبٍ

كُتبتْ في العصرِ الحديثِ رسائلُ جامعيَّةٌ وأبحاثٌ علميَّةٌ ومقالاتٌ مُتخصِّصةٌ كثيرةٌ جدًّا[1] حولَ الإمامِ الحافظِ الفقيهِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ رحمَه اللهُ تعالى، تناولَ بعضُها الجانبَ الفقهيَّ عنده، وبعضُها الجانبَ الحديثيَّ، وبعضُها الجانبَ العَقَديَّ، وبعضُها الجانبَ الصُّوفيَّ، وغيرَ ذلك مِن المسائلِ الدَّقيقةِ تحت تلك الجوانبِ الإجماليَّةِ، ولم أجِد مِن الوقتِ سعةً لحَصْرِها أولاً، ولِمُطالعتِها، والاستفادةِ منها ثانياً.

وبعضُها يبدو فيه الإتقانُ، وبعضُها الآخرُ مُعادٌ مكرورٌ، وبعضٌ منها يبدو من أصحابِه عدمُ الإدراكِ لحقيقةِ عصرِ ابنِ رجبٍ والثَّقافةِ السَّائدةِ فيه، والمفاهيمِ الموجودةِ عند أهلِه، مع عدمِ الإدراكِ لكلامِ ابنِ رجبٍ نفسِه. وليس مِن الإنصافِ الحكمُ على الكلِّ بأجزاءٍ منه، لذلك أكتفي مِن هذا بالإشارةِ إليه دون الخوضِ فيه.

***

---

(١) لعلها تربو على الثلاثين أو الأربعين ما بين كتاب ورسالة وبحث ومقالة.

* لمحةٌ إلى شخصيَّةِ الإمامِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ:

وُلِدَ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ في مَحْضِنٍ علميٍّ يهتمُّ بالقرآنِ الكريمِ ورواياتِه وقِراءاتِه، ويهتمُّ بالحديثِ الشَّريفِ بسَماعِه وروايتِه، وهو حنبليٌّ في بغدادَ قاعدةِ الحنابلةِ الأولى.

نشأَ رحمَه اللهُ في ذلك وشبَّ عليه، وحملَ رايتَه عن أسلافِه، ففاقَهم في الفقهِ وفاقَهم في الحديثِ.

ومنذ أن كانَ في الرَّابعةَ عشرةَ عاشَ بعيداً عن موطنِ آبائِه، واستقرَّ في وطنِه الجديدِ دمشقَ، إلى أن توفَّاه اللهُ وهو ابنُ ٥٩ عاماً.

إذاً لم يعِش في وسطٍ أُسَرِيٍ كبيرٍ، ولا تسعفُنا المصادرُ بشيءٍ عن أُسرتِه غيرِ والدِه وجدِّه.

فلا غرو أن يكون مُنجمِعاً عن النَّاسِ غيرَ مُخالطٍ لهم، وأن يُقبِلَ على شأنِه مِن التَّعبُّدِ والتَّعلُّمِ والتَّعليمِ والتَّصنيفِ.

وقد بدا الانجماعُ عن النَّاسِ أيضاً واضحاً في كتبِه ورسائلِه، فهو ليس كثيرَ الكلامِ فيها، إنَّما يغلِبُ عليها الجانبُ النَّقليُّ ـ وإن كان هو في ذاتِه يُعبِّرُ عن براعةٍ، كما قيلَ: اختيارُ المرءِ قطعةٌ مِن عقلِه ـ إلَّا أنَّ كلامَ الحافظِ ابنِ رجبٍ مُختصَرٌ قليلٌ يأتي فيه بزبدةِ القولِ دونَ تطويلٍ في المقدِّماتِ وتعمُّقٍ في الاختلافاتِ[1].

---

(١) الثناء على عالم بحال أو صفة فيه لا يقتضي بالضرورة ذم من كان بعكسه فيها، فكل حسن في صاحبه.

وهو لا يتحدَّثُ عن نفسِه، ولا يُكثِرُ مِن ذكرِ شُيوخِه[1] - بـل إذا قلتُ: لا يذكر شيوخه، لم أُجانبِ الصَّوابَ.

ومَن يكونُ بهذه الصِّفاتِ، فهو ولا بدَّ عفيفُ اللِّسانِ عفيفُ القلمِ، يشيرُ إلى الأشياءِ ولا يُعَيِّنُها كما في حادثةِ زينِ الدِّينِ القرشيِّ[2] التي صنَّفَ فيها الحافظُ ابنُ رجبٍ: «حكمَ هلالِ ذي الحجَّةِ»..، كذلِك في اختلافِه مع ابنِ أبي العزِّ الحنفيِّ في الصَّلاةِ يومَ الجمعةِ بعدَ النِّداءِ، أشارَ إليه في «فتح الباري» ولم يُسمِّه، وما وقفتُ في رسائلِه هذه على كلامٍ في أحدٍ مِن مُعاصِريهِ أو سابقيهِ، بل لَمَّا ذكرَ شيئاً يتعلَّقُ بإمامٍ مِن كبارِ الأئمَّةِ في نقلٍ مِن النُّقولِ حَذَفَ اسمَه ولم يُثبِتْه، ولَمَّا ذكرَ أنَّ إماماً لم يُشيِّعْه في جنازتِه سوى أربعةُ نفرٍ لم يذكُر اسمَه.

والقولُ عندَه لا يُجاوزُ العمَلَ، والحالُ لا يُخالِفُ المقالَ، فقد أشبعَ الكلامَ على مسألةٍ مرَّةً وأطنبَ فيها، ثم ذُكِرت المسألةُ في مجلسٍ آخرَ فيه مِن الفقهاءِ والعُلَماءِ عددٌ، فلم يتكلَّمِ الحافظُ الفقيهُ ابنُ رجبٍ بشيءٍ ولا كلمةً واحدةً، فتعجَّبَ تلميذُه ابنُ اللَّحَّامِ، فسأله: أليس قد تكلَّمتَ فيها بذلك الكلامِ؟ قال: إنَّما أتكلَّمُ بما أرجو ثوابَه، وقد خفتُ مِن الكلامِ في هذا المجلسِ!.

وهذا شأنُ العُلَماءِ الرَّبَّانيينَ الوَرِعينَ ذَوِي الخشيةِ، يُراقبونَ نيَّاتِهم قبلَ أعمالِهم وأقوالِهم، ويبتعدونَ عن الشُّهرةِ والسُّمعةِ والتَّسميعِ.

فمثلُ هؤلاءِ يكونون أبعدَ عمَّا يكونُ عن السَّلاطينِ والوُلاةِ والتُّجَّارِ وأهلِ

---

(١) أما كتابه في التاريخ: «ذيل طبقات الحنابلة» فهو كتاب في التاريخ، ذكر فيه شيئاً قليلًا جداً من أحواله وشيوخه عرضاً لا مقصوداً.

(٢) ويبدو أن بين الزينين القرشي والحنبلي صلة ومودة قوية.

الدُّنيا وأصحابِ النُّفوذِ، ومِن هنا وصفَ الإمامَ ابنَ رجبٍ مَن وصفَه بأنَّه «لا يعرفُ شيئاً مِن أمورِ الدُّنيا»، فهو لم يكن مِن طُلَّابها، ولم يقِف على أعتابِ أهلِها.

وعدمُ المعرفةِ بشيءٍ مِن أمورِ الدُّنيا مقامٌ لا يعرفُ قدرَه كثيرٌ مِن النَّاسِ، لظنِّهم أنَّ ذلك ناشئٌ عن عجزٍ أو قُصورٍ، ولم يُدركوا أنَّ صاحبَه قد تجاوزَه إلى الانشغالِ بالعلمِ النَّافعِ وإلى الاهتمامِ بأمرِ الآخرةِ، وصارت الدُّنيا عنده مِن السَّفاسِفِ فقنعَ منها بما يُعينُه على اجتيازِها إلى دارِ البقاءِ.

تُوفِّيَ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى في دمشقَ، ولم يَبلُغِ السِّتِّينَ مِن العمرِ، لم يُذكر في كتبِ التَّراجمِ شيءٌ عن جنازتِه أو عن أسرتِه، فرجعَ مِن جنازتِه اثنانِ، وبقيَ عَمَلُه وعِلمُه النَّافعُ الذي نفعَ اللهُ به كثيراً مِن خلقِه، فكان له أجرُه وثوابُه مُستمِرًّا لا ينقطعُ بإذنِ اللهِ.

* * *

* لمحةٌ إلى تفسيرِ القرآنِ الكريمِ عند الحافظِ ابنِ رجبٍ:

قد أفردَ الحافظُ ابنُ رجبٍ لتفسيرِ كتابِ اللهِ تعالى بعضَ الكتبِ والرَّسائلِ الخاصَّةِ، فمِن ذلك: «تفسيرُ الفاتحةِ»، «تفسيرُ سورةِ الإخلاصِ»، «تفسيرُ سورةِ النَّصرِ»، «تفسيرُ قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾».

وكانَ أيضاً مِن طريقتِه في كثيرٍ مِن كتبِه ورسائلِه استفتاحُ الفُصولِ بالآياتِ الكريمةِ التي تتعلَّقُ بالفصلِ، ثمَّ يُورِدُ الأحاديثَ النَّبويَّةَ المتعلِّقةَ بذلك، فيُفسِّرُ القرآنَ بالسُّنَّةِ، ثمَّ يُتبِعُهما بما وردَ عنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ والصَّدرِ الأوَّلِ مِن المأثورِ، وله اجتهادٌ في ترجيحِ المُختلَفِ فيه مِن وجوهِ التَّفسيرِ.

وقد استفادَ ما كتبَه في التَّفسيرِ مِن مصادرَ مُتعدِّدةٍ كثيرةٍ مِن كتبِ الحديثِ والتَّفسيرِ، وتفسيرُ ابنِ أبي حاتمٍ الرَّازيِّ مصدرٌ مهمٌّ مِن مصادرِ الحافظِ ابنِ رجبٍ.

ويظهرُ جدًّا في تفسيرِ سورةِ الفاتحةِ: استفادتُه مِن تفسيرِ الفخرِ الرَّازيِّ في اقتباسِ التَّرتيبِ وبعضِ المسائلِ، كما يظهرُ في تفسيرِ سورةِ الإخلاصِ: استفادتُه مِن تفسيرِ ابنِ تيميةَ لها.

* * *

* وقفةٌ عندَ القراءاتِ القُرآنيَّةِ:

الحافظُ زينُ الدِّينِ ابنُ رجبٍ هو ابنُ المقرئِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ رجبٍ، لكن يبدو أنَّ اهتمامَ الزَّينِ انصبَّ على الحديثِ الشَّريفِ، ولم يُنقَل اشتغالُه بالقراءاتِ، ولا يبدو لعلمِ القراءاتِ أيُّ أثرٍ في الرَّسائلِ التي حقَّقتُها.

وقد كانت العراقُ وبلادُ الشَّامِ ومصرُ والحجازُ في تلك المرحلةِ التَّاريخيَّةِ التي عاشَ فيها الحافظُ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى تقرأُ القرآنَ الكريمَ بقراءةِ الإمامِ القارئِ أبي عمرٍو البصريِّ[1]، فلا غرو أن تكونَ الآياتُ الكريمةُ التي يذكرُها العُلَماءُ في كتبِهم ومؤلَّفاتِهم في تلك المرحلةِ التَّاريخيَّةِ على وَفقِ روايةِ أبي عَمْرٍو.

وقد وقفتُ في المخطوطاتِ التي اعتمدتُ عليها في إخراجِ المجموعِ لا سيَّما النُّسخِ المكتوبةِ في القرنِ الثَّامنِ والتَّاسعِ على مواضعَ كُتِبَت على وَفقِ قراءةِ أبي عمرٍو البصريِّ، فآثرتُ أن تبقى كما هي، ونبَّهتُ عليه في مواضعِه مُحافظةً على الأصلِ[2]، ولِمَا يتبعُ ذلك مِن الفوائدِ العلميَّةِ والتَّاريخيَّةِ، ومِن أهمِّها أنَّ التَّفسيرَ الذي يتلو الآيةَ يكونُ على وَفقِ القراءةِ، فلا يحسنُ أبداً والحالةُ هذه إثباتُ القراءةِ السَّائدةِ اليومَ مكانَها.

وأمَّا سائرُ الآياتِ فقد أُثبِتَت بخطِّ المصحفِ الشَّريفِ على قراءةِ حفصٍ عن عاصمٍ منعاً لأيِّ خطأٍ أو سهوٍ في ضبطِها، وذُكِرَ بعدَها اسمُ السُّورةِ ورقمُ الآيةِ.

***

---

(١) تنبيه تاريخي: ظن بعضُهم أن القراءة السائدة في بلاد الشام في زمان الحافظ ابن رجب هي قراءة ابن عامر الدمشقي، فاقتضى التنويه لئلا يغتر به.

(٢) وذلك في موضعين في «نور الاقتباس» (٢/ ١٦٦، ٢٠٠)، وكذلك في «شرح حديث: بعثت بالسيف» (٣/ ٢٧١)، وفي موضع في «شرح حديث شداد» (٢/ ٤٩٣)، وكذلك في «نزهة الأسماع» (٥/ ٦٥٥).

* لمحةٌ إلى اتِّساعِ محفوظِ الإمامِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ مِن السُّنَنِ والآثارِ:

يمكنُ للقارئِ أن ينظرَ في فهرسِ مصادرِ الحافظِ ابنِ رجبٍ ليعلمَ مدى اتِّساعِ حفظِه ومعرفتِه بمتونِ الحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ، وأقوالِ الصَّحابةِ الموقوفةِ، وكلماتِ التَّابعينَ المقطوعةِ، وما يُروَى عن السَّابقينَ مِن العُلماءِ والزُّهَّادِ رحمَهم اللهُ أجمعينَ.

فأظهرُ مواردِه كتبُ المحدِّثينَ، وفي طليعتِها مُسنَدُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رحمَه اللهُ تعالى، وصحيحُ البخاريِّ، وصحيحُ مُسلمٍ ـ وقد لفتَ نظري إيرادُه لفظَ مُسلمٍ غالباً ـ وسائرُ كتبِ السُّنَنِ والجوامعِ والمصنَّفاتِ والمسانيدِ والمعاجمِ والأجزاءِ وكتبِ الرِّجالِ، وهو ينقلُ عن بعضِ الكتبِ المفقودةِ كمُستخرَجِ الإسماعيليِّ، وقد نبَّهتُ على ذلك في مواضعِه.

وبحقٍّ كان نقلُ الحافظِ ابنِ رجبٍ دقيقاً جدًّا ـ إلَّا فيما لا ينفكُّ عنه بشرٌ[1] ـ وربَّما بدا لنا وجهُ الصَّوابِ لِما يُشكِلُ في بعضِ المطبوعاتِ مِن المصادرِ على خلافِ ما أثبتَه ناشِروها، وذلك اعتماداً على ما نقلَه الحافظُ ابنُ رجبٍ منها.

ونذكرُ في هذا على سبيلِ المثالِ لا الحصرِ: الوقوفَ على تصويباتٍ وتصحيحاتٍ للمُجلَّدةِ الأولى مِن «تاريخ دمشق» للإمامِ الحافظِ ابنِ عساكرَ، المتوفَّى سنة ٥٧١ رحمَه اللهُ تعالى المطبوعةِ بدمشقَ (المجمع العِلمي العربي)، وذلك عند الرُّجوعِ إليها لعزوِ ما نقلَه الحافظُ ابنُ رجبٍ منها، فظهرَ في المطبوعةِ

---

(١) ومن ذلك: القلب الواقع في حديث «بعثت بين يدي الساعة بالسيف» جاء في رسالته في شرح ذلك الحديث «بعثت بالسيف بين يدي الساعة»، وبنى الشرح على ذلك الترتيب ومن ذلك أيضاً: ما وقع في بعض المواضع من ذكر ألفاظ للحديث عزاها إلى بعض المصادر لكنه أوردها بلفظ مصدر آخر غير الذي عزا إليه.

كثيرٌ مِـن الأخطاءِ! وقد تـمَّ الرُّجوعُ إلـى الأصلِ الذي كتبَه القاسـمُ ابـنُ الحافظِ ابنِ عساكرَ، فوُجِـدَ أنَّ الصَّـوابَ كمـا نقلَـه الحافظُ ابـنُ رجبٍ وليـس كما أثبتَـه مُحقِّقُ ذلـك الجزءِ مِـن «تاريخِ دمشـقَ».

وقُلْ مثلَ ذلك أيضاً في بعضِ مطبوعاتِ أجزاءِ ابنِ أبي الدُّنيا، وغيرِ ذلك مِن المطبوعاتِ.

وهـنـا مسألةٌ ينبغي أن ينتبهَ المحقِّقونَ والنَّاشرونَ لكتبِ الماضينَ إليها: وهـي عدمُ التَّسرُّعِ إلى إصلاحِ الكتبِ والمخطوطاتِ بمقتضى ما يوجدُ في بعضِ المطبوعاتِ التي لم يُتقِن مُحقِّقوها قراءةَ النَّصِّ، أو كان اختيارُهم مِن النُّسَخِ لِمَا يُثبتونَه في صلبِ الكتابِ اختياراً غيرَ مُوفَّقٍ.

إنَّ دقَّةَ النَّقلِ التي وجدتُها عند عزوِ نقولِ الإمامِ ابنِ رجبٍ عن مصادرِها إليها، توجبُ التَّأكيدَ على بيانِ حقيقةٍ واضحةٍ لا يراها مَن طُمِسَت بصائرُهم، وهي سلامةُ الميراثِ العلميِّ للأمَّةِ على يدِ الأئمَّةِ الثِّقاتِ، فإذا كان النَّقلُ عن آحادِ العُلماءِ وأفرادِ الزُّهَّادِ بهذه الدِّقَّةِ مِن الحافظِ ابنِ رجبٍ وغيرِه مِن أئمَّةِ المُسلمين وحُفَّاظِ الملَّةِ والدِّين، فكيف هو النَّقلُ عن سيِّدِ الأوَّلينَ والآخِرين ﷺ؟

ورغمَ تأخُّرِ زمانِ الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى فإنَّه قد انفردَ بذكرِ بعضِ المرفوعاتِ والموقوفاتِ لم أجِدْها عند غيرِه، وعزى إلى كتبٍ (يوجدُ منها جزءٌ، وفُقِدَ منها جزءٌ) أشياءَ ممَّا فُقِدَ منها، وقد نبَّهتُ على ذلك في مواضعِه.

ومِن الأمثلةِ على هذا ما نقلَه مِن «تفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ» مِن المواضعِ المفقودةِ منه، سنداً ومتناً، ممَّا لم يوجَدْ في «الدُّرِّ المنثورِ للسُّيُوطيِّ» أو في «تفسيرِ القرآنِ

العظيمِ» لابنِ كثيرٍ؛ فيُستدرَكُ على الطَّبعاتِ التي حاولت جمعَ ما تفرَّقَ مِن رواياتِ ابنِ أبي حاتمٍ (في المواضعِ المفقودةِ منه).

وقد التزمَ رحمَه اللهُ تعالى عزوَ الحديثِ إلى صحابيِّهِ ومُخرِجِه، ويَستعملُ لذلك فعلَ: «خرَّج» «خَرَّجه»، فإذا أغفلَ ذكرَ المُخرِج والصَّحابيِّ فغالباً ما يكون ذلك الحديثُ منقولاً بالمعنى، أو فيه ضعفٌ، أو وقعَ فيه تلفيقٌ بين ألفاظِه.

* * *

* نظرةٌ في النَّقدِ الحديثيِّ عند الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ:

أمَّا أصولُ النَّقدِ الحديثيِّ النَّظريَّةُ فهي في «شرحِ عللِ التِّرمذيِّ» ـ وقد علِمَ كلُّ مُشتغلٍ بهذا الفنِّ مكانتَه ـ، وأمَّا التَّطبيقاتُ العمليَّةُ، والصَّنعةُ النَّقديَّةُ الحديثيَّةُ فهي ظاهرةٌ في كلِّ كتبِ الإمامِ ابنِ رجبٍ ورسائلِه.

وقد أُفرِدَت فهارسُ في آخرِ هذا المجموعِ للأحاديثِ التي تكلَّمَ عليها الحافظُ ابنُ رجبٍ، وكذلك للرِّجالِ والرُّواةِ الذين ذكرَهم بالجرحِ أو التَّعديلِ.

لم يُفرِد رحمَه اللهُ تعالى كتاباً أو رسالةً للكلامِ في نقدِ الأحاديثِ وبيانِ العِلَلِ وأحوالِ الرُّواةِ، لكنَّ النَّقدَ والكلامَ في العِلَلِ، والحُكمَ على الرِّجالِ مبثوثٌ في كتبِه ورسائلِه، وخاصَّةً في «شرحِ التِّرمذيِّ»، و«فتحِ الباري»، و«جامعِ العلومِ والحكمِ»، و«لطائفِ المعارفِ» وكثيرٍ مِن رسائلِه المجموعةِ في هذا المجموعِ.

فيَرى مُطالعُ كتبِه قولَه في تصحيحِ الأحاديثِ: «وثبَتَ حديثُ...»، أو: «وصحَّ مِن حديثِ...»، أو: «وهذا حديثٌ ثابتٌ...»، أو: «وهو حديثٌ صحيحٌ...».

كما يرى قولَه في ضعفِها ووَهائِها ـ وخاصَّةً ممَّا لا يرى جوازَ العملِ بِهِ ـ: «وهو مُنكَرٌ...»، «وهو ضعيفٌ»، «إسنادُه ضعيفٌ»، و«هو موضوعٌ».

وربَّما نبَّه على ذلك بذكرِ اسمِ الرَّاوي الذي ضُعِّف الحديثُ بسببِه، فيذكرُه ويذكرُ ضعفَه أو حالَه.

وربَّما نقلَ كلامَ بعضِ الأئمَّةِ في الحُكمِ على الحديثِ أو بيانِ حالِ الرَّاوي.

والحافظُ ابنُ رجبٍ إمامٌ مُرَجِّحٌ، يجتهدُ في ترجيحِ الطُّرُقِ والوُجوهِ، فيحكمُ أنَّ هذا أصحُّ، وأنَّ ذلك أشبَهُ، وأنَّ المرسلَ أقوى، أو أنَّ السَّندَ مُنقطِعٌ وغير ذلك مِن الحكمِ على الأحاديثِ.

هـذه الإمامةُ فـي الحديثِ والنَّقـدِ ومعرفةِ العِلَـلِ والرِّجالِ لا يَلـزَمُ منها ـ عند العلمـاءِ كافَّـةً ـ أن يقـومَ صاحبُهـا بالحكـمِ علـى كلِّ حديـثٍ يُـورِدُه، وأن يَـرُدَّ كلَّ ضعيـفٍ يَعلَمُه.

وقد جرى الحافظُ ابنُ رجبٍ على ما درَجَ عليه العُلماءُ قبلَه مِن ذكرِ الأحاديثِ ـ التي يكونُ في مخارجِها بعضُ الضُّعفاءِ، أو فيها إرسالٌ وانقطاعٌ ـ في مثلِ المسائلِ الوعظيَّةِ والرَّقائقِ والفضائلِ دونَ النَّصِّ على ضعفِ تلك الأحاديثِ مِن حيثُ أسانيدُها اكتفاءً بما تقرَّرَ لديهم مِن الأخذِ بتلك الأحاديثِ في مثلِ تلك المسائلِ دونَ بيانٍ لحالِها.

قال الحافظُ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى في «شرحِ عِلَلِ التِّرمذيِّ» (١/ ٧٢ـ ٧٣)

«وأمَّـا مـا ذكـرَه التِّرمـذيُّ أنَّ الحديـثَ إذا انفـردَ بـه مَن هـو مُتَّهمٌ بالكـذبِ، أو مَـنْ هـو ضعيفٌ فـي الحديـثِ لغفلتِه وكثـرةِ خطئِـه، ولم يُعـرَف ذلك الحديـثُ إلَّا مِـن حديثِـه، فإنَّه لا يُحتـجُّ به؛ فمرادُه أنَّـه لا يُحتجُّ به فـي الأحكامِ الشَّـرعيَّةِ والأمورِ العِلْميَّـة، وإن كان قد يُـروى حديثُ بعضِ هـؤلاءِ في الرَّقائقِ والتَّرغيـبِ والتَّرهيبِ، فقـد رخَّـصَ كثيـرٌ مِـن الأئمَّةِ فـي روايـةِ الأحاديـثِ الرِّقـاقِ ونحوِها عـن الضُّعفاءِ، منهم ابـنُ مَهـديٍّ وأحمدُ بـنُ حنبلٍ».

ثم ذكرَ ما يؤيِّدُ ذلك عن سفيانَ الثَّوريِّ، وابنِ المباركِ، ويحيى بنِ مَعين، وسفيانَ بنِ عيينةَ، ـ ومَنْ القومُ إلَّا أولئك؟ ـ ثمَّ قالَ:

«وإنَّما يُروى فـي التَّرهيبِ والتَّرغيبِ والزُّهدِ والآدابِ أحاديثُ أهلِ الغفلةِ الذين لا يُتَّهمونَ بالكذبِ، فأمَّا أهلُ التُّهمةِ فيطرحُ حديثُهم. كذا قالَ ابنُ أبي حاتمٍ وغيرُه».

وإذا كان الأمرُ على ذلك كلّه مِن جوازِ روايةِ الأحاديثِ الضَّعيفةِ في الرَّقائقِ والفضائلِ والزُّهدِ والآدابِ، فيلزمُ مِن هذا لِمَن توسَّعَ في هذا البابِ أن لا يكشفَ للعامَّةِ عن عيوبِ تلك الأحاديثِ.

قالَ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى في «شرحِ عِلَلِ التِّرمذيِّ» (٢/ ٨٠٦):

«وقد ذكرَ أبو داودَ في رسالتِه إلى أهلِ مكَّةَ: أنَّه ضررٌ على العامَّةِ أن يُكشفَ لهم كلُّ ما كان مِن هذا البابِ فيما مضى مِن عُيوبِ الحديثِ، لأنَّ علمَ العامَّةِ يَقصرُ عن مثلِ هذا. وهذا كما قالَ أبو داودَ، فإنَّ العامَّةَ تَقصُرُ أفهامُهم عن مثلِ ذلك، وربَّما ساءَ ظنُّهم بالحديثِ جُملةً إذا سَمِعوا ذلك، وقد تسلَّطَ كثيرٌ ممَّن يطعنُ في أهلِ الحديثِ عليهم، بذكرِ شيءٍ مِن هذهِ العِلَلِ، وكان مقصودُه بذلك الطَّعنَ في الحديثِ جملةً والتَّشكيكَ فيه...

وأمَّا أهلُ العلمِ والمعرفةِ والسُّنَّةِ والجماعةِ فإنَّما يذكرونَ عِلَلَ الحديثِ نصيحةً للدِّينِ وحِفظاً لسنَّةِ النَّبيِّ ﷺ وصيانةً لها وتمييزاً ممَّا يدخلُ على رُواتِها مِن الغلَطِ والسَّهوِ والوهمِ، ولا يوجبُ ذلك عندهم طعناً في غيرِ الأحاديثِ المُعلَّلةِ بل تقوى بذلك الأحاديثُ السَّليمةُ عندهم لبراءتِها مِن العِلَلِ وسلامتِها مِن الآفاتِ...».

فلا يُضعَّفُ متنُ حديثٍ ثبتَ مِن طرقٍ كثيرةٍ، لضعفِ طريقٍ منها، بعد ثبوتِه بالطُّرُقِ الأخرى، لذلك فإنَّ الضَّعيفَ إذا لم يُخالفِ الثِّقات، فإنَّ العُلماءَ ربَّما نقَلوا الحديثَ مِن طريقِه لعُلوِّه أو لِمُناسبةٍ نحوَها، ويكونُ الحديثُ ثابتاً، وإن كان راويهِ ضعيفاً، وهذه دقيقةٌ لا يُدرِكُها إلَّا العارفُ بهذا الشَّأنِ. واللهُ تعالى أعلمُ.

وممَّا يُؤدِّي إليه النَّظرُ في رسائلِ الحافظِ ابنِ رجبٍ:

أنَّه بنى بعضَ رسائلِه على شرحِ حديثٍ ضعيفٍ! أو إسرائيليٍّ! «كشرحِ حديثِ

أبي الدَّرداءِ»، و«شرح حديثِ الحُمَّى» فقد صَوَّبَ أنَّه إسرائيليٌّ، و«شرحِ حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ لبَّيكَ اللهمَّ لبَّيك»، و«شرحِ حديثِ إنَّ أغبطَ أوليائي».

ولا يَخفى على الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ ما في أسانيدِها مِن ضعفٍ أو انقطاعٍ ونحوِه، لكنَّ تصرُّفَه يعني صراحةً: أنَّه مثلُ سائرِ العُلَماءِ يقبلُ تلك الضِّعافَ في فضائلِ الأعمالِ وفي الدُّعاءِ والذِّكرِ ممَّا لا مُخالفةَ فيه لِمَا هو أقوى مِنه مِن دلائلِ الشَّرعِ، ولولا أنَّه يرى ذلك لَمَا تكلَّفَ شرحَ تلك الأحاديثِ بطولِها، واللهُ تعالى أعلمُ.

ومِن المَعيبِ التَّعالُمُ على الحافظِ ابنِ رجبٍ في ذلك، وهذا يُذكِّرُني بقصَّةٍ رواها ابنُ عساكرَ في «تاريخ دمشق» (٢٦/ ١٦٤) أنَّ أبا إدريسَ الخَوْلانيَّ تحدَّثَ يوماً بحديثٍ كثيرٍ، فقالَ له قائلٌ: عن مَنْ؟ فغضِبَ! وقال: إنِّي على الإسنادِ أقدرُ منِّي على الحديثِ! قم لا تُجالِسْنا.

والحافظُ ابنُ رجبٍ هو على النَّقدِ والتَّعليلِ أقدرُ منه على سردِ الحديثِ. واللهُ تعالى أعلمُ.

ومِن الفوائدِ الحديثيَّةِ المنثورةِ التي وقفتُ عليها في رسائلِ الحافظِ ابنِ رجبٍ.

ـ استعملَ كلمةَ: «وغرَّبَه» يعني: حكمَ النَّاقدُ بغرابتِه[1].

ـ وفسَّر: «تعجَّبَ منه البخاريُّ» قال: يريدُ أنَّه استنكرَه[2].

***

(١) في «تفسير سورة الإخلاص».

(٢) «فضائل الشام» الباب التاسع.

*** لمحةٌ إلى شرحِ الحديثِ عند الإمامِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ:**

لعلَّ أوَّلَ شارحٍ للحديثِ هو إمامُ دارِ الهجرةِ مالكُ بنُ أنسٍ، المتوفَّى سنةَ ١٧٩ رحمَه اللهُ تعالى في «الموطَّأ»، فقد كان يشرحُ في البابِ الحديثَ بالحديثِ، ثمَّ يُتبِعُه بأقوالِ الصَّحابةِ وفتاوى التَّابعينَ، ممَّا يُفهم به المرادُ مِن الحديثِ.

وقعَّدَ ذلك الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ رحمَه اللهُ تعالى، فروى عنه إبراهيمُ الحربيُّ قولَه: «الحديثُ إذا لم تَجمَعْ طُرُقَه لم تَفْهمهُ، والحديثُ يُفسِّرُ بعضُه بعضاً»(١).

فلفهمِ المعنى المرادِ مِن الحديثِ: يجِبُ جمعُ رواياتِه وطُرُقِه، ثمَّ النَّظرُ فيما وردَ بمعناه في البابِ ولفهمِ عِلَلِه أو الاختلافِ فيه، لا بدَّ أيضاً مِن جمعِ طُرُقِه ووُجوهِه والنَّظرِ فيما اتَّفقت وفيما اختلفَتْ، كما يقولُ عليُّ ابنُ المدينيِّ رحمَه اللهُ تعالى: «البابُ إذا لم تُجمَعْ طُرُقُه لم يَتبيَّنْ خَطؤُه»(٢).

وعلى هذا الأصلِ الذي ذكرَه الإمامُ أحمدُ ابنُ حنبلٍ قامت الشُّروحُ الحديثيَّةُ الأثريَّةُ، وهي تفسيرُ الحديثِ بالحديثِ والمأثورِ.

ودَرَج الأثريُّونَ مِن العُلَماءِ على ذلك وتتابَعوا عليه.

قالَ ابنُ حزمٍ رحمَهُ اللهُ: «وكلامُه ﷺ يُفسِّرُ بعضُه بعضاً ولا يجوزُ أن يَضرِبَ بعضُه بعضاً، ولا أن يُترَكَ بعضُه لبعضٍ لأنَّه كلَّه شيءٌ واحدٌ»(٣).

---

(١) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٦٤٠).

(٢) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (١٦٤١).

(٣) «حجة الوداع» لابن حزم (ص: ٣١٨).

وقالَ أيضاً: «تأليفُ كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ وضمُّ بعضِه إلى بعضٍ والأخذُ بجميعِه فرضٌ لا يَحِلُّ سِواهُ»(١).

وقالَ ابنُ عبدِ البرِّ رحمَه اللهُ تعالى: «ونحن نذكرُ الرِّواياتِ في ذلك عن ابنِ شهابٍ، ليَبينَ لك ما ذكَرْنا، ثمَّ نذكرُ الآثارَ في إمامةِ جبريلَ ليُستدلَّ على المرادِ مِن معنى الحديثِ، فإنَّ العلمَ يُفسِّرُ بعضُه بعضاً ويفتحُ بعضُه بعضاً»(٢).

وقال القاضي عياضٌ رحمَه اللهُ تعالى: «فالحديثُ يُفسِّرُ بعضُه بعضاً، ويَرفعُ مفسَّرُه الإشكالَ عن مُجمَلِه ومُتشابِهِه»(٣).

وقال القرطبيُّ رحمَه اللهُ تعالى: «والحديثُ كالقرآنِ يُفسِّرُ بعضُه بعضاً»(٤).

وكذلك قالَ ابنُ دقيقِ العيدِ، والسّغناقيُّ، وابنُ العطَّارِ، ومُغُلْطاي، وابنُ كثيرٍ... ممَّن سبقَوا الحافظَ ابنَ رجبٍ رحمَهم اللهُ أجمعينَ(٥).

وقد مشى ابنُ رجب رحمَه اللهُ على تلك السَّنَنِ، فكان شرحُه للحديثِ يرتكِزُ على ثلاثِ ركائزَ:

الرَّكيزةُ الأولى: جمعُ طرُقِ وأسانيدِ ورواياتِ الحديثِ نفسِه، وجمعُ ألفاظِه الواردةِ بتلك الطُّرُق.

---

(١) «المحلى» لابن حزم (٣/ ٢٤٠).

(٢) «التمهيد» لابن عبد البر (٥/ ٣٠٧).

(٣) «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٨/ ٣٨٠).

(٤) «تفسير القرطبي» (١٣/ ٣٥٣).

(٥) وجاء بعده الحافظ ابن حجر رحمه الله فقال في «فتح الباري» (٦/ ٤٧٥): إن المتعين على من يتكلم على الأحاديث أن يجمع طرقها ثم يجمع ألفاظ المتون إذا صحت الطرق ويشرحها على أنها حديث واحد، فإن الحديث أولى ما فسر بالحديث.

فيكونُ في هذا تفسيرُ معنى الحديثِ مِن ألفاظِ الحديثِ نفسِه، فما أتى في طريقٍ مُجمَلاً قد يَرِدُ في طريقٍ مُفصَّلاً، وما أتى في طريقٍ مُطلقاً قد يأتي في طريقٍ أخرى ما يُقيِّدُه، وما أتى في طريقٍ مُبهماً قد يرِدُ في طريقٍ مُبيَّناً.

ويكونُ فيه تفسيرُ عِلَلِ ذلك الحديثِ فبجمعِ طرقِه ومعرفةِ مدارِه ومَخْرجِه يتَّضحُ الاتِّفاقُ والاختلافُ بين رواتِه، ويكونُ التَّمييزُ بين رواياتِه فيُعرفُ المحفوظُ منها، ويظهرُ المُنكَرُ والشَّاذُّ فيها.

وفهمُ الحديثِ في كلامِ الإمامِ أحمدَ رحمَه اللهُ السَّابقِ لا يَقتصِرُ على فهمِ معانيه، وإنَّما يدخلُ فيه أيضاً: فهمُ أسانيدِه والاختلافِ فيها وتمييزُها.

الرَّكيزةُ الثَّانيةُ: جمعُ ما وردَ مِن الأحاديثِ النَّبويَّةِ في معنى هذا الحديثِ، وهذا مما يُثبتُ صحَّةَ هذا المعنى في السُّنةِ الشَّريفةِ.

الرَّكيزةُ الثَّالثةُ: ذكرُ الأحاديثِ الموقوفةِ والمقطوعةِ التي تُبيِّنُ معاني المرفوعاتِ وربَّما تشرحُ ما أُجملَ منها، ويلتحقُ بذلك: ذكرُ ما وردَ عن العلماءِ والأئمَّةِ في بيانِ معنى الحديثِ والمرادِ منه.

وهو يعتني دائماً في شروحِه للأحاديثِ بالرَّبطِ بين المُعتقَدِ والعملِ والسُّلوكِ والإحسانِ. ولا يخوضُ في الشَّرحِ اللَّفظيِّ واللُّغويِّ والإعرابيِّ على الطَّريقةِ المنتشرةِ في عصرِه وما بعدَه.

ولا يدخلُ في مضائقِ الاختلافاتِ الفلسفيَّةِ البعيدةِ عن العملِ.

ممَّا جعلَ لكتبِه ورسائلِه قبولاً عند العلماءِ وعند العامَّةِ تروي ظمأَ القُلوبِ كما أنَّها تملأُ الألبابَ والعُقولَ.

* * *

*** وقفةٌ مع الرِّوايةِ الحديثيَّةِ في كتبِ الحافظِ ابنِ رجبٍ ورسائلِه:**

إذا ما استثنينا كتابَ «ذيلِ طبقاتِ الحنابلةِ» وكتاب «الاستغناء بالقرآن» فلا يظهرُ للحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ مزيدُ اعتناءٍ بإيرادِ مرويَّاتِه ـ رغم اتِّساعِه فيها ـ في كتبِه.

ولم أقف في رسائلِه التي حققتُها إلَّا على ثلاثةِ مواضعَ أوردَ فيها الحديثَ بإسنادِه في «تفسيرِ الفاتحةِ»، وفي القطعةِ مِن «شرحِ التِّرمذيِّ بخطِّه»، وفي «أحكامِ الخواتيمِ»، ولم يعتنِ رحمَه اللهُ بما كان سائداً في عصرِه وما قبلَه مِن الاعتناءِ بالعَوالي والموافقاتِ والأبدالِ والمساواةِ والمصافحةِ في الأسانيدِ.

وكلامُه في «بيانِ مقصودِ الرِّوايةِ» واضحٌ في منهجِه في ذلك واهتماماتِه الحديثيَّةِ التي تشغلُه عن تلك الفنونِ مِن الرِّوايةِ.

* * *

*** لمحةٌ إلى روايةِ كتبِ الحافظِ ابنِ رجبٍ والرِّوايةِ عنه:**

لقد سمعَ مِن الحافظِ ابنِ رجبٍ وقرأَ عليه كثيرونَ، وأجازَ كثيرينَ.

وممَّن وقفتُ على إجازتِه لهم في هذه الرَّسائلِ التي حققتُها ـ وهي الإجازةُ الوحيدةُ مِن المُصنِّفِ في النُّسَخِ الخطيَّةِ التي وقفتُ عليها مِن رسائلِ هذا المجموعِ:

ـ محمَّدُ بنُ عبدِ القادرِ الحجَّارُ، أجازَ له ما تجوزُ له وعنه روايتُه بشرطِه في رجبٍ سنةَ ٧٨٥، وإجازتُه له منقولةٌ في آخرِ رسالةِ «الكلامِ على قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾»(١).

وأمَّا إجازاتُ مَن دُونَ الحافظِ ابنِ رجبٍ:

ـ فإجازةٌ توجدُ في مجموعِ المكتبةِ المحموديَّةِ بالمدينةِ المنوَّرةِ على ساكنِها الصَّلاةُ والسَّلامُ في أوَّلِ رسالةِ «الكلامِ على كلمةِ الإخلاصِ» [٥٩/ ب].

وقد أتى المقراضُ على طرفِ الورقةِ فلم تظهرِ الكلماتُ التي فيها صِلةُ الإجازةِ بالمصنِّفِ، والنُّسخةُ كانت في ملكِ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ زيدٍ(٢)، فلعلَّه كان هو المجيزَ، وتكونُ إجازتُه مِن تلميذٍ للحافظِ ابنِ رجبٍ ـ واللهُ أعلمُ ـ.

وممَّن أجيزوا: كاتبُ الإجازةِ محمَّدٌ المدعو عمر بن محمَّدِ بنِ محمَّدِ ابن فهدٍ الهاشميُّ المكيُّ.

وذلك يومَ الأربعاءِ ٢٧ ذي القعدةِ سنةَ ٨٣٦(٣). وقد ذُكِرَ مِن شيوخِه ابنُ زيدٍ.

---

(١) انظر نص الإجازة في مقدمة «الكلام على قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾».

(٢) المتوفى سنة ٨٧٠ وقد ولد ٧٨٩ فعمره عند وفاة الحافظ ابن رجب ست سنوات.

(٣) انظر نص ما بقي من الإجازة في مقدمة «الكلام على كلمة الإخلاص».

- وإجازةٌ في مجموعِ تونسَ (١٢٣/ أ)، في آخرِ رسالةِ «الاقتباس»[١].

المجيزُ هو: عليُّ بنُ البهاءِ البغداديُّ، مِن علماءِ الحنابلةِ المتوفَّى أواخرَ القرنِ التَّاسعِ الهجريِّ رحمَه اللهُ تعالى مترجمٌ في «الضوء اللامع» (٥/ ٢٠٧).

والمجازُ هو: ابنُه أحمدُ، المتوفَّى ٩٢٩ رحمَه اللهُ تعالى، مترجمٌ في «الكواكبِ السَّائرةِ» للغزيِّ (١/ ١٤٠).

وتاريخُ الإجازةِ ٨٩٤.

* * *

وفي القرنِ العاشرِ الهجريِّ: يتَّصِلُ يوسفُ بنُ عبدِ الهادي الصَّالحيُّ بالرِّوايةِ عن الحافظِ ابنِ رجبٍ: قال: «قرأتُ على شيخِنا شهابِ الدِّينِ بنِ زيدٍ: أخبركم الشَّيخُ داودُ إجازةً: أنا ابنُ رجبٍ قال هو: وأنا ابنُ رجبٍ إجازةً...»[٢] فهو يروي بالقراءةِ على ابنِ زيدٍ المتقدِّمِ ذكرُه، وهو بالإجازةِ عن الشَّيخِ داودَ بنِ سليمانَ الموصليِّ، الحنبليِّ، المتوفَّى سنة ٨٤٤ رحمه الله، وهو بالإجازةِ عن الإمامِ ابنِ رجبٍ. وابنُ زيدٍ أيضاً يروي عالياً بالإجازةِ عن الحافظِ ابنِ رجبٍ رغمَ صغرِ سنِّهِ عند وفاتِه.

---

(١) انظر نص الإجازة في مقدمة «الاقتباس».

(٢) «النهاية في اتصال الرواية» لابن عبد الهادي (ص: ١٣٩، ١٥٠، ١٧٢، ١٩٩، ٢٣٥). وكذا في مواضع كثيرة من كتابه «هداية الإنسان إلى الاستغناء بالقرآن». وقد ذكر ابن عبد الهادي إسناده إلى ابن رجب في «رسالة: قاعدة في بيان حكم هلال ذي الحجة لابن رجب» (٥/ ٦١) من هذا المجموع.

ويروي ابنُ طولونَ الصَّالحيُّ عن شيخِه يوسفَ بنِ عبدِ الهادي بذلك السَّندِ إلى الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَهم اللهُ.

وفي القرنِ الحادي عشرَ الهجريِّ: يروي العلَّامةُ محمَّدُ بنُ سليمانَ الرُّودانيُّ، المغربيُّ، المتوفَّى سنةَ ١٠٩٤ بدمشقَ، دفينُ سفحِ قاسِيونَ ـ رحمَه اللهُ ـ. كتبَ الحافظِ ابنِ رجبٍ ورسائلَه مِن ثلاثةِ وجوهٍ عنه:

الوجهُ الأوَّلُ: عبدُ الرَّحمنِ بنُ سليمانَ بنِ أبي الكرمِ، وهو المعروفُ بأبي شعرٍ الصَّالحيِّ الحنبليِّ: فيروي الرُّودانيُّ: بأسانيدِه إلى أبي شعر:

«كتابَ الخواتمِ»، و«كتابَ الخراجِ» (ص: ٢٢٩)، و«شرحَ حديث لبَّيك»، و«شرحَ حديثِ بُعِثتُ بالسَّيفِ»، و«شرحَ حديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ»، و«شرحَ حديثِ إنَّ أغبطَ أوليائي»، و«غايةَ النَّفع»، و«شرحَ حديثِ يتبعُ المؤمنَ ثلاثٌ»، و«شرحَ حديثِ مَثَلِ الإسلامِ»، و«شرحَ حديثِ اختصامِ الملأِ الأعلى» (ص: ٢٧٦)، و«كشفَ الكُربةِ» (ص: ٣٤٧)، و«نورَ الاقتباسِ»، و«نزهةَ الأسماعِ» (ص: ٤٣٩)، و«ذيلَ طبقاتِ الحنابلةِ»[1]، و«ذمَّ الجاه» (ص: ١٢٤، ١٢٥).

الوجهُ الثَّاني: داودُ بنُ سليمانَ الموصليُّ، الحنبليُّ، فيروي الرُّودانيُّ بأسانيدِه إلى الشَّيخِ داودَ:

«جامعَ العُلومِ والحِكَمِ» (ص: ٢٠٢)، و«لطائفَ المعارفِ» (ص: ٣٤٩)، و«أهوالَ القُبورِ»، و«استنشاقَ نسيمِ الأُنسِ» (ص: ١٢٤).

---

(١) وانظر: «الأمم لإيقاظ الهمم» للكوراني، المتوفى ١١٠١ رحمه الله (ص: ١٠٠) روى «طبقات الحنابلة» بسنده إلى ابن فهد عن الشيخ داود الموصلي عن المصنف ابن رجب.

الوجهُ الثَّالثُ: أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ زيدٍ. فيروي الرُّودانيُّ بأسانيدِه إلى الشِّهابِ ابنِ زيدٍ:

«البشارةَ العُظمى» (ص: ١٤٣)، و«تفسيرَ الفاتحةِ»، و«تفضيلَ مذهبِ السَّلفِ»، و«التخويفَ مِن النَّارِ»، و«تسليةَ نفوسِ النِّساءِ والرِّجالِ» (ص: ١٦٤).

وفي القرنِ الثَّاني عشرَ الهجريِّ: يروي العلَّامةُ محمَّدُ بنُ أحمدَ بنِ سالمٍ السَّفَّارينيُّ، المتوفَّى ١١٨٨ ـ رحمَه اللهُ ـ مؤلَّفاتِ الحافظِ ابنِ رجبٍ، ومنها: «شرحُ التِّرمذيِّ»، و«شرحُ أوَّلِ البُخاريِّ»، و«شرحُ الأربعينَ»، و«القواعدُ الفقهيَّةُ»، و«لطائفُ المعارفِ» وقالَ السَّفَّارينيُّ: هو كتابٌ جليلُ القدرِ جدًّا، و«استنشاقُ نسيمِ الأنسِ»، و«اختيارُ الأَوْلى»، و«صفةُ النَّار»، و«أهوالُ القُبور» وقالَ:

«قد قرأتُ له أكثرَ مِن أربعينَ مؤلَّفاً، كلُّها أرويها ما بين سماعٍ وإجازةٍ عن مشايخي الثَّلاثةِ: [قلتُ: وهم عبدُ الباقي وعبدُ الغني وعبدُ القادرِ، البعليُّ والنَّابلسيُّ والتَّغلبي]، عن الشَّيخِ عبدِ الباقي الحنبليِّ الأثريِّ، عن عبدِ الرَّحمنِ البهوتيِّ الحنبليِّ، عن الشَّمسِ العلقميِّ صاحبِ الحاشيةِ على «الجامعِ الصَّغيرِ»، عن الحافظِ جلالِ الدِّينِ السُّيوطيِّ، عن شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ ابنِ عمرَ بنِ رسلانَ البُلقينيِّ، عن المحبِّ الإمامِ[١] أحمدَ بنِ نصرِ اللهِ البغداديِّ الحنبليِّ، صاحبِ «حاشيةِ الفروعِ» و«حاشيةِ الكافي» و«حاشيةِ المُحرَّر» وغيرِها مِن مُصنَّفاتِه المُتقنةِ، عن الإمامِ الحافظِ زينِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ رجبٍ»[٢].

---

(١) وقع في المطبوعة: «عن المحب، عن الإمام» وهو سهو.

(٢) «إجازة السفاريني» للزبيدي، ضمن «ثبت السفاريني» (ص: ١٤٣).

قال السَّفَّارينيُّ: «وكذلك أروي سائرَ مؤلَّفاتِ الحافظِ ابنِ رجبٍ أيضاً، عن شيخِنا التَّغلبيِّ، عن شيخِه الإمامِ صدرِ العُلَماءِ الأعلامِ، وقدوةِ الفُقهاءِ الكِرامِ، الحَبرِ الكبيرِ، والإمامِ الشَّهيرِ شمسِ الدِّينِ محمَّدِ بنِ بدرِ الدِّينِ البلبانيِّ الصَّالحيِّ الحنبليِّ، عن الشَّيخِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ الوَفائيِّ المُفلِحيِّ الحنبليِّ، عن شرفِ الدِّينِ موسى بنِ أحمدَ بنِ موسى بنِ سالمِ بنِ عيسى بنِ سالمٍ، الإمامِ، العلَّامةِ، القُدوةِ، الفهَّامةِ، الحجاويِّ الحنبليِّ صاحبِ «الإقناعِ» ومختصرِ «المُقنِعِ»، و«شرحِ الآدابِ» وغيرِها، عنِ الشَّيخِ الصَّالحِ الزَّاهدِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ أحمدَ الشويكيِّ المقدسيِّ، ثمَّ الصَّالحيِّ الحنبليِّ، صاحبِ «التَّوضيحِ في الجمعِ بين المُقنعِ والتَّنقيحِ»، عن الشَّيخِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ العُسْكري المقدسيِّ، ثم الصَّالحيِّ الحنبليِّ، عن الإمامِ الكبيرِ مُصحِّحِ المذهبِ، ومُقرِّبِ المأربِ القاضي علاءِ الدِّينِ عليِّ بنِ سُليمانَ المَرداويِّ المقدسيِّ، صاحبِ «الإنصافِ» و«التَّنقيحِ» و«التَّحريرِ» و«شرحِ التَّحريرِ» و«تصحيحِ الفروعِ» وغيرِها مِن الكتبِ المُعتبرةِ، عن العلَّامةِ المُحقِّقِ تقيِّ الدِّينِ أبي بكرِ بنِ إبراهيمَ بنِ قُنْدس البعليِّ الحنبليِّ صاحبِ «حاشيةِ الفُروعِ» وغيرِها، عن الشَّيخِ الإمامِ العلَّامةِ الأصوليِّ المحقِّقِ الفهَّامةِ علاءِ الدِّينِ عليِّ بنِ عبَّاسٍ البعليِّ المشهورِ بابنِ اللَّحَّامِ ـ صاحبِ القواعدِ الأصوليَّةِ ـ ومُفْردِ اختياراتِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية»، عن الإمامِ الحافظِ أبي الفرجِ زينِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ رجبٍ.

فهذا سندٌ عظيمٌ، كلُّ واحد ممَّن ذُكرَ فيه فهو علمُ زمانِه، وفردُ مِصرِه في المذهبِ، لا يفوقُه أحدٌ مِن علماءِ المذهبِ»[1].

---

(١) «إجازة السفاريني» للزبيدي، ضمن ثبت «السفاريني» (ص: ١٤٤ ـ ١٤٥). =

وفي القرنِ الرَّابعَ عشرَ الهجريِّ: يروي العلَّامةُ عبدُ الحيِّ الكتانيُّ المتوفَّى ١٣٨٢ كتبَ ورسائلَ الحافظِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ رجبٍ البغداديِّ ثمَّ الدِّمشقيِّ رحمَه اللهُ تعالى، بالسَّندِ إلى القاضي زكريَّا الأنصاريِّ، عن النَّجمِ عمرَ بنِ فهدٍ المكيِّ، عن الشَّيخِ زينِ الدِّينِ سليمانَ بنِ داودَ[١] بنِ عبدِ اللهِ الموصليِّ ثمَّ الدِّمشقيِّ، عن مؤلِّفِها[٢].

وسنذكرُ إسناداً نروي به رسائلَ الحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ وكتبَه في آخرِ هذه المقدِّمةِ إن شاءَ اللهُ تعالى قبلَ الشُّروعِ في إيرادِ الرَّسائلِ بعونِ اللهِ وتوفيقِه.

ملحوظةٌ: وبهذه الأسانيدِ إلى الإمامِ ابنِ رجبٍ يَروي أصحابُ الأثباتِ مِن طريقِه كتبَ الإمام ابنِ القيِّمِ وهو عنِ الإمام ابنِ تيميةَ.

* * *

= وهذا السند فيه انقطاع بين التقي ابن قندس والعلاء ابن اللحام نبه عليه الشيخ محمد بن ناصر العجمي لكون الأول ولد سنة ٨٠٩. أقول: إن صح ذلك، وتوفي الثاني ٨٠٣.

(١) كذا مقلوباً وصوابه: داود بن سليمان، وكأنه سند «الأمم لإيقاظ الأمم» للكوراني (ص: ١٠٠) أيضاً.

(٢) «فهرس الفهارس» (٢/ ٦٣٦) ونسب له «المشيخة» وإنما هي لوالده الشهاب أحمد بن رجب المقرئ.

* **لمحةٌ إلى فَقاهةِ الإمامِ ابنِ رجبِ الحنبليِّ:**

وقد صُنِّف في ذلك تصانيفُ، وكُتِبَتْ أبحاثٌ، كما أشَرْنا مِن قبلُ.

والفقيهُ الحنبليُّ الحافظُ الإمامُ ابنُ رجبٍ هو واحدٌ مِن الفقهاءِ الحنابلةِ المُتمكِّنينَ وهو مُرَجِّحٌ في الفقهِ، كما أنَّه ناقدٌ في الحديثِ، فصنعتُه الفقهيَّةُ لا تقِلُّ عن صنعتِه الحديثيَّةِ.

وبرهانُ ذلك كتابُه الجليلُ «تقريرُ القواعِد وتحريرُ الفوائِد» وقد كتبَه قبلَ سنةِ ٧٧٣[١] أي وهو دونَ السَّابعةِ والثَّلاثينَ مِن عمرِه.

فالقواعدُ الفقهيَّةُ: تضبطُ للفقيهِ أصولَ المذهب، وتُطلِعُه مِن مآخذِ الفقهِ على ما كان عنه قد تَغَيَّب، وتُنظِّمُ له منثورَ المسائلِ في سلكٍ واحِد، وتقيِّد له الشَّوارِد، وتقرِّب عليه كلَّ مُتباعِد[٢].

وقد صنَّفَه رحمَه اللهُ ممَّا سنحَ بالبالِ على غايةٍ مِن الإعجال، كالارتجالِ أو قريباً مِن الارتجالِ في أيامٍ يسيرةٍ وليال[٣].

فإذا كان هذا الكتابُ الجليلُ ممَّا سنحَ بالبالِ على إعجالٍ كالارتجال، فما الشَّأنُ إذا أرادَ تحبيرَ المقالِ وتوسيعَ المَجال؟

وفي هذا المُعجَّل تكلَّمَ حاسِدوه، واستعظموا تصنيفَ الكتابِ منه واستكثروه، فقالوا: قدرُه دونَ ذلك لا يَعْدوه[٤]!

---

(١) كما في قيد مقابلة الكتاب على أصله، بخط الحافظ ابن رجب نفسه في آخر نسخة مكتبة أسعد أفندي.

(٢) من كلام الإمام ابن رجب في مقدمة «القواعد».

(٣) من كلام الإمام ابن رجب في مقدمة «القواعد».

(٤) سبق ذكر أن بعضهم استكثر على ابن رجب تصنيف هذا الكتاب، وزعم أنه وجد قواعد مبددة لابن تيمية فجمعها. =

قـال العلَّامةُ علي النَّدْويُّ في ابنِ رجبٍ: «وكانت عنده معرفةٌ تامَّةٌ بالمذهبِ الحنبليِّ».

«أمَّا الكتابُ فهو مِن أنفسِ وأحفلِ الكتبِ للقواعدِ في الفقهِ الحنبليِّ، وحملَ مِن الثَّروةِ الفقهيَّةِ ما يَجِلُّ عن الوصفِ والبيان»[1].

وفي هذا المجموعِ الذي نقدِّم له، توجدُ بعضُ الرَّسائلِ التي كتبَها الإمامُ ابنُ رجبٍ بقلمِ الفقيه:

«إخراجُ الزَّكاةِ على الفور» «قاعدةٌ في بيانِ حكمِ هلالِ ذي الحجَّةِ» «القولُ الصَّوابُ في تزويجِ أُمَّهاتِ الغُيَّاب» «تعليقٌ على قولِ صاحبِ المُحرَّر» وهذه تشبهُ الفتاوى، أو النَّوازلَ، أو الواقعاتِ.

ومنها ما كتبهُ بقلمِ الفقيهِ وصنعةِ المُحدِّث كـ«أحكام الخواتم»، و«الاستخراج لأحكام الخراج»، و«نُزهة الأَسماع في مسألة السَّماع»، و«مُشكل الأحاديث الواردة».

وهي كتبٌ في بابٍ من مسائلِ الفقه يتناولُه بترتيبِ مسائلِه، وإيرادِ أدلَّتِه، ويذكرُ أقوالَ الإمامِ أحمدَ والرواياتِ عنه، ووجوهَ الأصحابِ وتخريجاتِهم، ويُعلِّلُ ويُقارِنُ ويرجِّحُ، وهو في ذلك يَصْدُرُ عن معرفة بكتبِ المذهبِ المتقدِّمةِ وينقلُ عنها، ولا يُحيلُ على كتبِ المتأخرينَ إلا نادرًا جدًّا مع إغفالِ أسمائهم غالباً، فهو يَستمدُّ مِن «الفروع» ولا يسمِّيه.

= قال ابن عبد الهادي: «وليس الأمر كذلك، بل كان رحمه الله فوق ذلك» انظر: «الجوهر المنضد» (ص: ٤٩).

(١) «القواعد الفقهية» لعلي أحمد الندوي (ص: ٢٥٧).

وهو يناقشُ صاحبَ «المحرَّر»: المجدِ ابنِ تيمية الجدِّ، ويناقشُ أبا العباس التقيَّ ابنَ تيميةَ، ويناقشُ صاحبَ «الفروع» الشمسِ ابنِ مُفلحِ القاضي - ولا يسمِّيه - ويحرِّر ويرجِّح، كما سبق نقلُه عن المَرْداويِّ.

* * *

*** نظرةٌ في الجانبِ العَقَديِّ عند الحافظِ ابنِ رجبِ الحنبليِّ:**

لا يخفى على كلِّ مُطَّلِعٍ على التَّاريخِ مُدركٍ للواقعِ[1] أنَّ الخلافَ (الحنبليَّ ـ الأشعريَّ) (الأشعريَّ ـ الحنبليَّ) قد استنفدَ طاقاتٍ كثيرةً لعلماءِ المسلمينَ وصار لدى بعضِهم هو النُّقطةَ الفاصلةَ في الاعتقادِ! في تاريخٍ طويلٍ، وكان ذلك الخلافُ يشتدُّ تارةً حتى يشتعلَ، ويحرقَ عوامَّ الطَّرفينِ، ويهدأُ تارةً حتى يكونَ نِقاشاً علميًّا صِرْفاً لا يجاوزُ الأوساطَ العلميَّةَ، ويَضْمُرُ تارةً حتى يبدوَ وكأنَّه مِن جنسِ اختلافِ الفقهاءِ والمُفسِّرينَ!

لم يكن الحافظُ الإمامُ ابنُ رجبٍ في مَعزِلٍ عن تلك الأجواءِ، لكن مِن الواضحِ الجليِّ تماماً ـ والذي لا يمكنُ المكابرةُ فيه ـ أنَّه كان يَنْأَى بنفسِه عن تلك المعاركِ ولم أجده ـ وهو حنبليٌّ ـ قد ذكرَ «الأشعريَّةَ» و«الأشاعرةَ» بخيرٍ أو شرٍّ في شيءٍ مِن كتبِه التي حققتُها، وإنَّما ذكرَهم فقط في كتابِه «ذيلِ طبقاتِ الحنابلةِ» بما لا يزيدُ عن أصابعِ اليدينِ فقط[2] ناقلاً لا قائلاً، والكتابُ كتابُ تراجمَ وتاريخٍ لا بدَّ مِن النَّقلِ فيه عن أصحابِه بأمانةٍ.

وقد لَزِمَ رحمَه اللهُ تعالى طريقَ السَّلَفِ الصَّالحِ مِن الصَّحابةِ والتَّابعينَ دون النَّقصِ منه، ودونَ المزيدِ عليه، وفي ذلك كتبَ رسالتَه: «بيان فضلِ علمِ السَّلف على علمِ الخلف».

ولَمَّا ذكرَ رحمَه اللهُ في «كشفِ الكربةِ»: كلامَ الأوزاعيِّ، والحسنِ البصريِّ، ويونسَ ابنِ عبيدٍ، وسفيانَ الثَّوريِّ عن «أهلِ السُّنَّةِ»، قالَ:

---

(١) والفرق بين التاريخ والواقع: أن ذاك الخلاف في التاريخ كان خلافاً إسلامياً داخلياً، لم تستثمره جهات غير مُسْلِمَة! لكنه في الواقع اليوم: محل استثمار من أعداء المسلمين قذر جدًّا.

(٢) هي سبعة مواضع فقط.

«ومرادُ هؤلاءِ الأئمَّةِ بالسُّنَّةِ: طريقةُ النَّبيِّ ﷺ التي كان عليها هو وأصحابُه، السَّالمةُ مِن الشُّبهاتِ والشَّهواتِ، ولهذا كان الفُضَيلُ بنُ عياضٍ رحمَه اللهُ يقولُ: أهلُ السُّنَّةِ: مَنْ عَرَف ما يُدخلُ بطنَه مِن حلالٍ. وذلك لأنَّ أكلَ الحلالِ مِن أعظمِ خصالِ السُّنَّةِ التي كان عليها النَّبيُّ ﷺ وأصحابُه رضيَ اللهُ عنهم.

ثمَّ صارَ في عُرفِ كثيرٍ مِن العُلَماءِ المُتأخِّرينَ - مِن أهلِ الحديثِ وغيرِهم - السُّنَّة: عبارةٌ عمَّا سَلِمَ مِن الشُّبهاتِ في الاعتقاداتِ، خاصَّةً في مسائلِ الإيمانِ باللهِ، وملائكتِه، وكتبِه، ورسلِه، واليومِ الآخرِ، وكذلك في مسائلِ القدرِ، وفضائلِ الصَّحابةِ، وصنَّفوا في هذا العلمِ تصانيفَ سمَّوْها كتبَ السُّنَّةِ، وإنما خَصُّوا هذا العلمَ باسمِ السُّنَّةِ؛ لأنَّ خطرَه عظيمٌ، والمخالِفُ فيه على شفا هَلَكةٍ.

وأمَّا السُّنَّةُ الكاملةُ؛ فهي الطَّريقةُ السَّالمةُ مِن الشُّبهاتِ والشَّهواتِ...».

والإمامُ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى في كتبِه ورسائلِه كان يريدُ إقامةَ السُّنَّةِ السَّالمةِ مِن الشُّبهاتِ والشَّهواتِ، وترسيخَ العقائدِ الإيمانيَّةِ التي لا يتجاوزُها المؤمنُ إلى شبهةٍ أو شهوةٍ، وذلك بإحكامِ الجميعِ بين: الخوفِ مِن اللهِ، والرَّجاءِ منه، والمحبَّةِ لـه. فإذا تمَّ الجمعُ بين هذه المقاماتِ بَرِئَ المؤمنُ مِن الوقوعِ في الانحرافِ عند اختلالِ التَّوازُنِ بينها.

ومِن أعظمِ أسبابِ الوقوعِ في الشُّبهاتِ تتبُّعُ المُشتبهاتِ، وفلسفتُها والخوضُ فيها، وتشقيقُ الكلامِ وتفريعُه عنها.

وقد جاءَ في الحديثِ الصَّحيحِ الذي روَتْه أمُّ المؤمنينَ عائشةُ رضيَ اللهُ عنها قالت: تلا رسولُ اللهِ ﷺ هذه الآيةَ ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ

﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] قالت: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «فإذا رأيتِ الذين يتَّبِعونَ ما تشابه منه فأولئك الذين سمَّى اللهُ فاحذروهُم»(١).

والـذي وجـدتُ فـي كلامِ الحافـظِ الإمامِ ابـنِ رجبٍ هـو البعدُ عـن الخوضِ فـي ذلـك، وتنبيهُـه في أكثـرَ مِـن موضـعٍ بقولِه: «الكـفُّ عن الـكلامِ فـي ذلك مِن الطَّرفيـنِ»(٢). وهمـا معلومانِ.

بيَّنَ ذلك فـي «فضلِ علمِ السَّلفِ» بعد أن ذكرَ ما أحدثَه المعتزلةُ ومَـن حذا حذوَهم مِن الكلامِ في ذاتِ اللهِ تعالى وصفاتِه بأدلَّةِ العُقولِ، ثم ذكرَ انقسامَ هؤلاء إلى قسمينِ:

أحدُهمـا: مَـن نفى كثيراً ممَّـا وردَ بهِ الكتابُ والسُّـنَّةُ مِن ذلك، لاسـتلزامِه عندَه التَّشـبيهَ بالمخلوقيـنَ... وهـذا طريـقُ المعتزلـةِ والجَهميَّةِ، وقـد اتَّفقَ السَّـلَفُ على تبديعِهـم وتضليلِهـم، وقد سـلكَ سـبيلَهم في بعـضِ الأمورِ كثيـرٌ ممَّن انتسـبَ إلى السُّـنَّةِ والحديثِ مِـن المُتأخِّرينَ.

والثَّاني: مَن رامَ إثباتَ ذلك بأدلَّةِ العقولِ التي لم يَرِد بها الأثرُ، وردَّ على أولئك مقالتَهم، كما هي طريقةُ مُقاتلِ بنِ سليمانَ ومَن تابعَه كنوحِ ابنِ أبي مريمَ، وتابعَهم طائفةٌ مِن المحدِّثين قديماً وحديثاً، وهو أيضاً مسلكُ الكرَّاميَّةِ:

فمنهم: مَن أثبتَ لإثباتِ هذه الصِّفاتِ: (الجسمَ) إمَّا لفظاً وإمَّا معنًى.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٤٧) ومسلم (٢٦٦٥).

(٢) انظر كلام الإمام ابن رجب بطوله في «فتح الباري» (٧/ ٢٤١) شرح الحديث (٨٠٦) وفي (٩/ ٢٧٧) شرح الحديث (١١٤٥).

ومنهم: مَن أثبتَ للهِ صفاتٍ لم يأتِ بها الكتابُ والسُّنَّةُ، كالحركةِ وغيرِ ذلك ممَّا هي عندَه لازمُ الصِّفاتِ الثَّابتةِ.

وقد أنكرَ السَّلفُ على مقاتلٍ قولَه في ردِّه على جهمٍ بأدلَّةِ العقلِ، وبالغوا في الطَّعنِ عليه، ومنهم مَن استحلَّ قتلَه، منهم مكيُّ بنُ إبراهيمَ شيخُ البخاريِّ وغيرُه.

قال ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى بعدما عرضَ ذلك: «والصَّوابُ ما عليه السَّلَفُ الصَّالحُ مِن إمرارِ آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها كما جاءت، مِن غيرِ تفسيرٍ لها، ولا تكييفٍ، ولا تمثيلٍ، ولا يَصِحُّ عن أحدٍ منهم خلافُ ذلك ألبتَّة، خصوصاً الإمامُ أحمدُ، ولا خوضاً في معانيها، ولا ضربَ الأمثالِ لها، وإن كان بعضُ مَن كان قريباً مِن زمنِ الإمامِ أحمدَ فيهم مَن فعلَ شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقةِ مقاتلٍ، فلا يُقتدى به في ذلك.

وإنَّما الاقتداءُ بأئمَّةِ الإسلامِ، كابنِ المباركِ، ومالكٍ، والثَّوريِّ، والأوزاعيِّ، والشَّافعيِّ، والإمامِ أحمدَ، وإسحاقَ، وأبي عُبيدٍ، ونحوِهم.

وكلُّ هؤلاءِ لا يوجدُ في كلامِهم شيءٌ مِن جنسِ كلامِ المُتكلِّمينَ فضلاً عن كلامِ الفلاسفةِ، ولم يُدْخِل ذلك في كلامِه من سَلِمَ مِنْ قَدْحٍ وجَرحٍ» انتهى بحروفِه.

ولَمَّا شرحَ الإمامُ ابنُ رجبٍ حديثَ «اختصامِ الملأِ الأعلى في اختيارِ الأَوْلى» تجنَّبَ الكلامَ في (الصُّورةِ)، وقال:

«وأمَّا وصفُ النَّبيِّ ﷺ لربِّه عزَّ وجلَّ بما وصفَه به، فكلُّ ما وصفَ به النَّبيُّ ﷺ ربَّه عزَّ وجلَّ فهو حقٌّ وصِدقٌ يجبُ الإيمانُ والتَّصديقُ به، كما وصفَ اللهُ عزَّ وجلَّ به نفسَه مع نفيِ التَّمثيلِ عنه، ومَن أشكلَ عليه فهمُ شيءٍ مِن ذلك واشتبَه عليه، فليقُلْ

كما مدحَ اللهُ تعالى به الرَّاسِخينَ في العلمِ، وأخبرَ عنهم أنَّهم يقولونَ عند المتشابهِ ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وكما قالَ النَّبيُّ ﷺ في القرآنِ: «وما جَهِلتُم منه فكِلوه إلى عالِمه». خرَّجَه الإمامُ أحمدُ والنَّسائيُّ وغيرهما، ولا يتكلَّف ما لا عِلمَ له به، فإنَّه يُخشى عليه مِن ذلك الهلَكة.

سمعَ ابنُ عبَّاسٍ يوماً مَن يروي عنِ النَّبيِّ ﷺ شيئاً مِن هذه الأحاديثِ، فانتفضَ رجلٌ ـ استنكاراً لذلك ـ فقالَ ابنُ عبَّاسٍ: ما فَرَق هؤلاء؟! يجدون ـ رقَّةً ـ عند محكمِه، ويَهلِكون عند مُتشابِهه! خرَّجه عبدُ الرَّزَّاقِ.... فكلَّما سمعَ المؤمنونَ شيئاً مِن هذا الكلامِ قالوا: هذا ما أخبرَنا اللهُ بهِ ورسولُه، وصدقَ اللهُ ورسولُه، وما زادَهم إلَّا إيماناً وتسليماً». انتهى.

كذلك تجنَّبَ في «اختيارِ الأَوْلى» الكلامَ في رؤيةِ اللهِ تعالى في المنامِ، وقد ذكرَ في «بيانِ المحجَّة» أنَّ أبا يزيدَ رأى اللهَ تعالى في المنامِ... فكأنَّه يرى وقوعَه.

قال الإمامُ ابنُ رجبٍ رحمَه اللهُ: «والزِّيادةُ على ما وردَ في النُّزولِ مِن ذكرِ الحركةِ والانتقالِ وخلوِّ العرشِ وعدمِه كلُّه بدعةٌ، والخوضُ فيه غيرُ محمودٍ»(١).

وقالَ رحمَه اللهُ: «فمَنْ عرفَ قدرَ السَّلَفِ عرفَ أنَّ سُكوتَهم عمَّا سكَتوا عنه مِن ضروبِ الكلامِ وكثرةِ الجِدالِ والخِصامِ والزِّيادةَ في البيانِ على مقدارِ الحاجةِ لم يكن عِيًّا ولا جَهلاً ولا قُصوراً، وإنَّما كانَ وَرَعاً وخشيةً للهِ واشتغالاً عمَّا لا ينفعُ بما ينفعُ، وسواءٌ في ذلك كلامُهم في أصولِ الدِّينِ وفروعِه وفي تفسيرِ القرآنِ والحديثِ وفي الزُّهدِ والرَّقائقِ والحِكَمِ والمواعظِ»(٢).

---

(١) «فتح الباري» لابن رجب (٩/ ٢٨١).

(٢) «فضل علم السلف».

* وقفةٌ مع التَّصوُّفِ في مُصنَّفاتِ الإمامِ ابنِ رجبٍ:

لعلَّ مُشكلةَ المُصطلَحِ مِن أكبرِ المُشكلاتِ في النِّقاشِ العلميِّ، ولله دَرُّ سماحةِ شيخِنا العلَّامةِ الكبيرِ أبي الحسنِ عليٍّ الحسنيِّ النَّدْويِّ رحمَه اللهُ تعالى إذ يقولُ: «إنَّ للمُصطلحاتِ والأسماءِ الشَّائعةِ بين النَّاسِ للأشياءِ لَجِنايةً على الحقائقِ»(١).

ومصطلحُ (التَّصوُّفِ) مِن أصعبِ المُصطلحاتِ التي لا يمكنُ ضبطُها بضابطٍ يَلتزِمُ جميعُ المختلفينَ بمُراعاتِه!

وهو مُصطلحٌ مبثوثٌ في كتبِ الإسلامِ خلالَ تاريخٍ طويلٍ ـ وتلك حقيقةٌ لا يَستطيعُ أحدٌ المكابرةَ في إنكارِها ـ.

فما هو التَّصوُّفُ؟ ومَن هم الصُّوفيَّةُ؟

الأجوبةُ كثيرةٌ، لكنَّها تزيدُ السُّؤالَ إشكالاً لوقوعِ التَّضادِّ بينها، وقد ازدادَ الأمرُ إشكالاً وإعضالاً في القرنِ الأخيرِ زيادةً مُروِّعةً لفقدِ كثيرٍ مِن المُتحدِّثينَ فيه ثقافةً تاريخيَّةً واجتماعيَّةً تؤهِّلُهم للخوضِ في مثلِ ذلك، مع أُحاديَّةِ المصادرِ لديهم، وذلك في منطقِ العلمِ إجحافٌ لا إنصافٌ.

فمِنَ النَّاسِ مَن يُعرِّف التَّصوُّفَ أنَّه (مقامُ الإحسانِ)، والصُّوفيَّةُ هم الذين وصلوا إليه! وهذا أعلى مقامٍ في الدِّينِ.

ومِنَ النَّاسِ مَن يُصوِّرُ التَّصوُّفَ أنَّه (سُقوطُ التَّكاليفِ) واعتقادُ الحُلولِ والاتِّحادِ، وعبادةُ القبورِ، والوَلَهُ بالشُّيوخِ، والتَّعبُّدُ بالرَّقصِ والغناءِ! والصُّوفيَّةُ هم الذين يقولونَ بتلك العقائدِ ويفعلون تلك الأعمالَ!

---

(١) وانظر في هذا كتابه «ربانية لا رهبانية».

فأنَّى لِمُسلمٍ عامِّيٍّ يبتغي الحقَّ ليس لديه معرفةٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ، ولا درايةٌ بالعلومِ، ولا اطِّلاعٌ على التَّاريخِ أن يستوعِبَ تلك التَّناقُضاتِ التي تصِلُ إلى سمعِه أو تراها عيناه! وما مِن شيءٍ يُنكَرُ على بعضِ الصُّوفيَّةِ إلا والبعضُ الآخرُ منهم يُنكِرُه! وزادَ الأمرَ ضِغثاً على إبالةٍ الاستمرارُ لذلك التَّناقضِ ممَّا يزدادُ معه خفاءُ الحقائقِ بل طمسُها عند مَن لا يقوى على النَّظرِ فيها.

والذي وُجِدَ مِن ذلك في التَّاريخِ لا قياسَ بينه وبين ما يجري في الحاضرِ بوجهٍ مِن الوجوهِ!

ولن نُفيضَ في هذا أكثرَ، واللَّبيبُ تكفيه الإشارةُ.

أمَّا الإمامُ ابنُ رجبٍ الحنبليُّ، فكلامُه في أكثرِ كتبِه يدورُ على الوصولِ إلى ذلك المقامِ العالي مِن الإحسانِ، وذلك باتِّباعِ القُرآنِ والسُّنَّةِ والانتفاعِ بهديِهما والجمعِ بين أعمالِ القلوبِ مِن الخوفِ والرَّجاءِ والمحبَّةِ، والاقتداءِ بمَن سَلَفَ مِن عُبَّادِ الأمَّةِ وزُهَّادِها.

والعُبَّادُ والزُّهَّادُ يؤخَذُ مِن أحوالِهم ويُرَدُّ، شأنُهم شأنُ الفقهاءِ يؤخَذُ مِن أقوالِهم ويُرَدُّ، فردُّ بعضِ أحوالِ هؤلاءِ وبعضِ أقوالِ أولئك لا يلزمُ منه طعنٌ فيهم أو تجريحٌ لهم أو تطاوُلٌ وتعالُمٌ عليهم.

ومِن هنا كان الحافظُ الزَّاهدُ ابنُ رجبٍ يذكرُ أقوالَ العارفينَ وحكاياتِهم، وإذا وجدَ في بعضِ ذلك ما غيرُه أولى منه وأرجحُ وما رَدُّه أنجحُ وأفلحُ، ذكرَ مؤاخذتَه وبيَّنَ الحقَّ الذي يعتقدُه[1].

---

(١) مع إجلالهم وعدم بخسهم حقهم، والتماس الأعذار لهم، وشرح ما يشكل من كلامهم.

انظر: «استنشاق نسيم الأنس» في الباب السادس، في شرحه لقول حبيب أبي محمد: لأن أكون في =

وعلى طريقتِه في اعتمادِ العتيقِ: اقتصرَ في نقولِه على كلامِ المتقدِّمينَ، فكما أنَّه ينقلُ أقوالَ المُحَدِّثينَ والفُقهاءِ المتقدِّمينَ، ولا يعرِّجُ على المتأخِّرينَ إلا نادراً[(١)]، فهو كذلك في ميدانِ السُّلوكِ والزُّهدِ والورعِ والإحسانِ ينقل عن أكابرِ الأمَّةِ مِن السَّلفِ الماضينَ ومَنْ وراءَهم ولا يتجاوزُ إلى المتأخِّرينَ أو المعاصرينَ له فهو ينقلُ عن الحسنِ البصريِّ، وعن سفيانَ الثَّوريِّ، وعن ابنِ المباركِ، والأوزاعيِّ، وعن أبي سليمانَ الدَّارانيِّ، وعن مالكِ بنِ دينارٍ، وأحمدَ بنِ أبي الحواريِّ، ورابعةَ العدويَّةِ، ورابعةَ الشَّاميَّةِ، والسَّريِّ السَّقطيِّ، والجُنَيدِ، وبشرِ الحافي، وأمثالِهم إلى الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وأصحابِه مِن الزُّهَّادِ والعُبَّادِ.

ولا يَلتفِتُ إلى بعضِ متأخِّري الصُّوفيَّةِ ممَّن تشبَّعوا بالفلسفةِ والدَّعاوى. بل هو ذامٌّ لهم مبيِّنٌ لبطلانِ طريقِهم.

وقد ذكرَ الإمامُ الزَّاهدُ ابنُ رجبٍ رحمه الله شرحاً بديعاً للعلاقةِ بين الشَّريعةِ والحقيقةِ، فقالَ في «تفسيرِ سورةِ الفاتحةِ»:

= صحراء ليس علي إلا ظلة وأنا جار لربي عز وجل أحب إلي من جنتكم هذه.

- وفي الباب الثامن منه: ولعله صدر من قائله في حال استغراقه في مشاهدة ما شاهده فظن أنه ليس وراء ذلك مطلب.

- وفي آخر «اختيار الأولى»: «من لم يكن له مثل تقواهم لم يدر ما الذي أبكاهم، ومن لم يشاهد جمال يوسف لم يدر ما الذي آلم يعقوب».

- وقال في «شرح حديث زيد بن ثابت»: «لما غلب الشوق على قلوب المحبين استروحوا إلى مثل هذه الكلمات، وما تخفي صدورهم أكبر».

- وقال فيه أيضاً: «هذه أحوال لا يعرفها إلا من ذاقها، فأما من ليس عنده منها خبر فربما لام أهلها».

(١) كنقله مرة واحدة فقط عن الشيخ عبد القادر الجيلاني في «شرح حديث: إن أغبط أوليائي عندي». وانظر ترجمة الشيخ عبد القادر من «ذيل طبقات الحنابلة» (٢/ ١٨٧).

«إنَّ أعمالَ القلوبِ كالتَّوحيدِ والإخلاصِ، والخشيةِ والرَّجاءِ، والمحبَّةِ والتَّوكُّلِ، ونحو ذلك لم تختلِفْ فيها شرائعُ الأنبياءِ، وأمَّا الأعمالُ الظَّاهرةُ فالشَّرائعُ فيها مُتنوِّعةٌ.

ولهذا تسمَّى أعمالُ القلوبِ حقيقةً، لأنَّها حقيقةُ كلِّ شرعٍ ومَقصودِه ومنتهاه، وهو لبُّ الأعمالِ الظَّاهرةِ وروحُها، وعليه اتَّفقتْ شَرائعُ المُرسلينَ.

وتسمَّى الأعمالُ الظَّاهرةُ: شريعةً، لأنَّ شرائعَ الرُّسُلِ تنوَّعَت فيها، كما قالَ تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] فالحقيقةُ هي حقيقةُ الإيمانِ القائمةُ بالقلبِ كالتَّوحيدِ وتوابعِه، وهذه الحقيقةُ مستلزِمةٌ للعملِ بشريعةِ الإسلامِ الظَّاهرةِ، كما أنَّ شريعةَ الإسلامِ الظَّاهرةَ تتحقَّقُ بالإيمانِ الباطنِ، فإنَّ جنسَ العملِ الصَّالحِ لا بدَّ منه في كلِّ شريعةٍ، كما أنَّ عينَ الإيمانِ الباطنِ لا بدَّ منه».

وقال في «فضلِ علمِ السَّلَفِ»:

«وممَّا أُحدِثَ مِن العُلومِ: الكلامُ في العلومِ الباطنةِ مِن المعارفِ وأعمالِ القلوبِ وتوابعِ ذلك بمجرَّدِ الرَّأيِ والذَّوقِ أو الكشفِ[1]، وفيه خطرٌ عظيمٌ، وقد أنكرَه أعيانُ الأئمَّةِ، كالإمامِ أحمدَ وغيرِه...

وقد اتَّسعَ الخرقُ في هذا البابِ ودخلَ فيه قومٌ إلى أنواعِ الزَّندقةِ والنِّفاقِ ودعوى أنَّ أولياءَ اللهِ أفضلُ مِن الأنبياءِ أو أنَّهم مستغنونَ عنهم، وإلى التَّنقُّصِ بما جاءت به الرُّسُلُ مِن الشَّرائعِ، وإلى دعوى الحلولِ والاتِّحادِ، أو القولِ بوحدةِ الوجودِ وغيرِ ذلك مِن أصولِ الكفرِ والفُسوقِ والعِصيانِ، كدعوى الإباحةِ وحِلِّ محظوراتِ الشَّرائعِ، وأدخَلوا في هذا الطَّريقِ أشياءَ كثيرةً ليست مِن الدِّينِ في شيءٍ، فبعضُها زعموا أنَّه

---

(١) وهذا محل الذم، وليس مطلق بالكلام في المعارف وأعمال القلوب وتوابع ذلك.

يحصلُ به ترقيقُ القلوبِ كالغناءِ والرَّقصِ، وبعضُها زعموا أنَّه يُرادُ لرياضةِ النُّفوسِ كعشقِ الصُّوَرِ المُحرَّمةِ ونظرِها، وبعضُها زعموا أنَّه لكسرِ النُّفوسِ والتَّواضُعِ كشهرةِ اللِّباسِ وغيرِ ذلك ممَّا لم تأتِ به الشَّريعةُ، وبعضُه يصُدُّ عن ذكرِ اللهِ وعن الصَّلاةِ كالغناءِ والنَّظَرِ المُحرَّمِ، وشابَهوا بذلك الذين اتَّخذوا دينَهم لهواً ولعباً».

وذكـرَ نحوَه فـي «شرحِ حديثِ أبي الدَّرداءِ» و«شرحِ حديثِ بُعِثْتُ بالسَّيفِ».

على أنَّ الحافظَ الزَّاهدَ ابنَ رجبٍ ـ رحمَه الله تعالى ـ فـي كلامِه لم يُسَمِّ ما حذَّرَ منه بالتَّصوُّفِ، ولم يُسَمِّ مَن وقعَ في ذلك بالصُّوفيَّةِ! ولم أقف على ذلك فيما حقَّقتُه مِن رسائلِه. بل استعملَ هو هذا اللفظَ مُضافاً إلى أهلِ الحديثِ، فقالَ في قصَّةٍ ذكرَها: «وصوفيَّةُ أهلِ الحديثِ يُقرِّرونَ ذلك، ويحذِّرونَ مِن الغلطِ فيه»(١).

بل نقلَ تعريفاً للصُّوفيِّ واستحسنَه، فقالَ:

«وما أحسنَ قولَ بعضِ العارفينَ ـ وقد سُئِلَ عن الصُّوفيِّ ـ فقال: الصُّوفيُّ مَن لبِسَ الصُّوفَ على الصَّفا، وسلك طريقَ المُصطفى، وذاقَ الهوى بعد الجفَا، وكانت الدُّنيا منه خلفَ القفَا»(٢).

وهذا السُّلوكُ في طريقِ المصطفى كان همَّ الحافظِ الزَّاهدِ الإمامِ ابنِ رجبٍ في كتبِه وفي مواعيدِه (دروسه) التي بعضُ رسائلِه تدوينٌ لها(٣).

رحمَه اللهُ تعالى وقدَّسَ روحَه.

***

(١) «ذيل طبقات الحنابلة» (٥/ ٥١).

(٢) «شرح حديث ما ذئبان جائعان».

(٣) حيث ظهر فيها استعماله لفظ الخطاب، وكأنها مجالس وعظ، كشرح «حديث لبيك»، و«شرح إن أغبط أوليائي»، و«اختيار الأولى»، و«شرح حديث شداد بن أوس».

*** لمحةٌ إلى اللُّغةِ والشِّعرِ عند الإمامِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى:**

لم يكن الإمامُ ابنُ رجبٍ ممَّنْ يتوسَّعُ في الجانبِ اللُّغويِّ في تفسيرِه وشرحِه للحديثِ، لكنَّه استفاضَ في ذلك، ونقلَ عن شيخِه ابنِ هشامٍ النَّحويِّ المصريِّ رحمَه اللهُ تعالى في رسالتِه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾.

وله كلامٌ في الحقيقةِ والمجازِ في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٨٢) فلينظره مَن شاءَ التَّوسُّعَ.

وأمَّا الشِّعرُ:

فقد أكثرَ الإمامُ ابنُ رجبٍ منه في كتبِه الوعظيَّةِ، وكثيرٌ منه ممَّا ذكرَه ابنُ الجوزي كذلك في كتبِه الوعظيَّةِ، وهو مِن شعرِ الوُعَّاظِ.

وربَّما غيَّر فيه شيئاً فاختلَّ الوزنُ، وبعضُه مِن الأوزانِ المُحْدَثةِ كالدُّوبيت والمَوَاليا.

وربَّما أخذَ أبياتاً لبعضِ الشُّعراءِ وتصرَّفَ فيها:

كما قالَ في آخرِ «كشفِ الكربةِ»: «ولأبي عبادةَ البحتريِّ في هذا المعنى أبياتٌ حسَنةٌ لكنَّه أساءَ بقولِها في مخلوقٍ، وقد أصلحتُ منها كلماتٍ حتى استقامَتْ على الطَّريقةِ، وهي:

كأنَّ رقيباً منكَ يرعى خواطِري   وآخرَ يرعى ناظري ولساني

إلى آخرِ الأبيات.

وللإمامِ ابنِ رجبٍ قصيدةٌ وعظيَّةٌ لطيفةٌ رائقةٌ مِن شعرِه هو في رسالتِه «ذمِّ قسوةِ القلبِ» مِن ٣٤ بيتاً.

مطلعُها:

إلـــى دارِ الخـــرابِ تظَـــلُّ تبني وتعمـــرُ مـــا لِعُمـــرانٍ خُلِقتـــا

وآخرُها:

ألســـتَ تـــرى ديارَهُـــمُ خَـــلاءً فقد أنكـــرتَ مِنهـــا مـــا عَرَفْتـــا

***

*** وقفةٌ مع مصادرِ الإمامِ ابنِ رجبٍ ومواردِه في كتبِه ورسائلِه:**

مصادرُه العِلميَّةُ مصادرُ أصيلةٌ في الحديثِ والفقهِ والزُّهدِ والرَّقائقِ: **وأظهرُ موارِدِه هي كتبُ المحدِّثينَ المُسْنَدَةُ** التي يذكرُ أصحابُها أسانيدَهم إلى كلِّ قولٍ ينقلونَه فيها حديثاً مرفوعاً كان أو موقوفاً أو مقطوعاً أو كلاماً لبعضِ المُتقدِّمينَ أو حكايةً وقِصَّةً عن بعضِ الزُّهَّادِ، فنقلَ في كتبِه ورسائلِه عن كتبِ الحديثِ المشهورةِ كمُسنَدِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رحمَه اللهُ تعالى، وصحيحِ البُخاريِّ وصحيحِ مسلمٍ، والسُّنَنِ الأربعةِ، والجوامعِ، والمسانيدِ، والمُصنَّفاتِ، والمعاجمِ، وغيرِها ونقلَ أيضاً عن الأجزاءِ المنثورةِ.

ومِن فوائدِ ما نقلَ: نقلُه لبعضِ الأسانيدِ أو المتونِ عن بعضِ الكتبِ المفقودةِ، أو التي فُقدت أجزاء منها. فحفظَها اللهُ تعالى في نقلِه هذا، كنقلِه عن مستخرجِ الإسماعيليِّ، وعن تفسيرِ ابنِ أبي حاتمٍ في بعضِ المواضعِ المفقودةِ منه.

وهو في الأحاديثِ المرفوعةِ ينصُّ على مصدرِه مِن الكتبِ في الأعمِّ الأغلبِ، وإذا لم يُسَمِّها فغالباً ما يكونُ لفظُ الحديثِ الذي أوردَه مذكوراً بالمعنى أو فيه ضعفٌ ظاهرٌ.

أمَّا الموقوفاتُ والمقطوعاتُ فقد يُسَمِّي مصدرَه وقد لا يُسمِّيه.

أمَّا أحوالُ الزُّهَّادِ وسِيَرُ الصَّالحينَ فقد استقاها مِن كتبِ الزُّهدِ والرَّقائقِ، وعلى الأخصِّ منها: «الزُّهدُ» لابنِ المباركِ، و«الزُّهدُ» للإمامِ أحمدَ، ومصنَّفاتُ ابنِ أبي الدُّنيا، و«حليةُ الأولياءِ» لأبي نُعَيمٍ الأصبهانيِّ، ثمَّ كتبُ ابنِ الجوزيِّ بعدَهم..

أمَّا في الفقهِ، فهو يعتمِدُ الرِّواياتِ المباشرةَ عن الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ التي

نقلَها أصحابُه، وكثيرٌ منها ممَّا لم يَصِل إلينا، فكانت نقولُ الحافظِ الفقيهِ ابنِ رجبٍ رحمه الله عنها مَرجِعاً مهماً لتفرُّدِه بنقلِها.

وينقلُ عن كتبِ القُدَماءِ مِن أئمَّةِ المذهبِ بعد أصحابِ الإمامِ أحمدَ كابنِ عقيلٍ وأبي الخطَّابِ والقاضي أبي يعلى والتَّميمِيِّين، وصولاً إلى «المحرَّرِ» لابنِ تيميةَ الجدِّ، وكتبِ الشَّيخِ الموفَّقِ، ويقتبس مِن «الفروعِ» لابنِ مُفلحٍ، ويذكرُه بـ(القاضي) أحياناً قليلةً.

أمَّا نقلُه عن المذاهبِ الباقيةِ فمُجمَلٌ في مواضعَ محدودةٍ، وهو عن الشَّافعيَّةِ أكثرُ ثمَّ المالكيَّةِ ثمَّ الحنفيَّةِ.

وهو مُقِلٌّ جدًّا مِن النَّقلِ عن معاصريهِ أو عمَّن سبَقَهم قليلاً، وإن نقلَ عنهم فلا يُسمِّيهم غالباً.

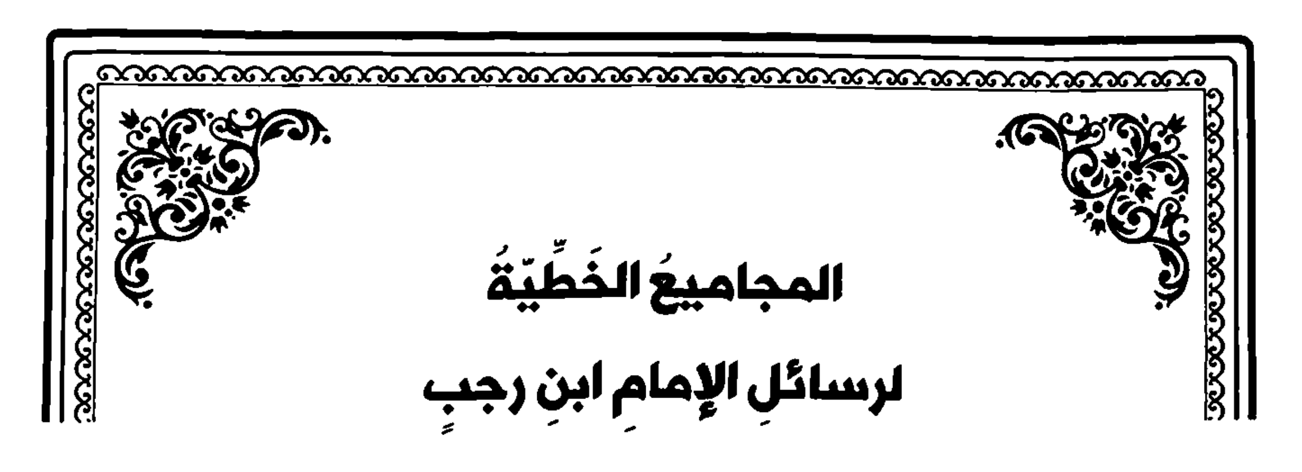
وأمَّا في التَّاريخِ والرِّجالِ، فاعتمدَ كذلك المصادرَ الأصليَّةَ، مِن كلامِ ابنِ معينٍ والإمامِ أحمدَ والبخاريِّ وأبي حاتمٍ وأبي زُرعةَ والدَّارَقطنيِّ، ومِن مصادرِه المهمَّةِ: «تاريخُ دمشقَ» للحافظِ أبي القاسمِ ابنِ عساكرَ رحمَه اللهُ، وصنوُه «تاريخُ بغدادَ» للحافظِ الخطيبِ البغداديِّ رحمَه اللهُ.

ومَن أرادَ التَّوسُّعَ في مصادرِه ومعرفةَ المصادرِ المفقودةِ التي نقلَ منها فإنَّه يَجِدُ بُغيتَه في فهرسِ ذلك في آخرِ هذا المجموعِ.

ومِن اللَّطائفِ التي وقفتُ عليها:

ما جاءَ في «استنشاقِ نسيمِ الأنسِ»: «قرأتُ بخطِّ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ صابرِ السُّلَميِّ». وهو محدِّثٌ دمشقيٌّ توفِّي سنةَ ٤٩٣ رحمه الله، وهو مِن شُيوخِ شُيوخِ الحافظِ ابنِ عساكرَ رحمَهم اللهُ.

***



المجاميعُ الخَطِّيّةُ لرسائلِ الإمامِ ابنِ رجبٍ

جُمِعتْ قديماً رسائلُ الحافظِ ابنِ رجبٍ ضمنَ مجاميعَ كتبَها بعضُ تلاميذِه، ونسخَها تلاميذُهم حتى انتشرت تلكَ الرَّسائلُ.

وقد أشرنا في أثناءِ ذكرِ تلاميذِه، إلى بعضِ الذين كتبوا كتبَه ورسائلَه أو وُجِدتْ بخطِّهم.

ولَمَّا تتبَّعنا النُّسَخَ الخطِّيَّةَ لكتبِ ورسائلِ الإمامِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى وجدنا بعضَها نُسَخاً مستقلَّةً، ووجدنا بعضَها نُسخاً في ضمنِ مجاميعَ، منها ما يختصُّ بكتبِ الإمامِ ابنِ رجب، ومنها ما يكونُ فيها رسائلُ لهُ ولغيرِه. فأمَّا ما كانَ منها مستقلّاً، فقد وصفناهُ في مقدِّمة كلِّ رسالةٍ من مجموعِنا هذا، وأما ما كانَ في ضمنِ المجاميعِ فإن كانت رسالةً واحدةً أو رسالتانِ، وصفناها أيضاً في المقدِّمة.

وأما ما كانَ في مجاميعَ مختصَّةٍ برسائلِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ فقد وصفناها في المقدِّماتِ إجمالاً وأحلنا باقي الوصفِ إلى هذهِ المقدِّماتِ تفصيلاً.

وقد رتبتُ تلكَ المجاميعَ على تواريخِها التفصيليَّةِ إن كان فيها ذلك، أو تواريخِها الإجماليَّةِ إن لم يُذكر فيها تاريخٌ معيَّن.

أولاً ـ مجموعُ الباهِي الحنبليِّ المصريِّ (٧٨٧هـ).

وهـو أقدمُ المجاميعِ الموجودةِ اليوم، وقد كُتبَ في حياةِ الإمامِ ابن رجبٍ، تحتفظُ به المكتبةُ السليمانيَّةُ في اصطنبولَ ضمنَ مجموعةِ مكتبةِ (شهيد علي باشا) برقم (٥٤٣). وهو في (٨١) لوحةٍ.

عددُ الأسطرِ في الورقة: ١٩ ـ ٢٠ سطراً.

جاءَ في وجهِ الورقةِ الأولى:

بخطٍ كبيرٍ: «مجموعٌ يشتملُ على: شرحِ حديثِ معاذٍ، وشرحِ حديثِ ابنِ عباسٍ: يا غُليم، وفي قسوةِ القلبِ وما تزولُ بهِ، وفي مدحِ الخضوعِ، وفوائدَ، وغيرِ ذلك، وهو كتابٌ نفيسٌ».

وفوقهُ بخطٍ صغيرٍ: «هذا مجموعٌ مفيدٌ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ حافظِ وقتِهِ أبو الفرجِ زينِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ أحمدَ بنِ رجبٍ البغداديِّ بخطِّ فقيرِ رحمةِ ربِّهِ محمَّدٍ الباهي، شرحُ حديثِ معاذٍ، شرحُ حديثِ ابنِ عباسٍ يا غُليم، في قسوةِ القلبِ وما تزولُ بهِ، في مدحِ الخضوعِ، الكلامُ على كلامِ صاحبِ «المحرَّرِ» في قولِهِ: فإن قالَ أنتِ طالقٌ... طلقةً إن وَلدتِ ذكراً. وبعدَ ذلكَ فرائدُ أُخَر لغيرِهِ».

وخطُّ الباهي مهمَلٌ ليسَ فيهِ نقطٌ إلَّا نادراً.

وفي وجهِ الورقةِ الأولى مِن التملُّكاتِ:

ـ من كتبِ العبدِ الفقيرِ وجدي غُفرَ لهُ.

ختم: مِن كتبِ الفقيرِ عليٍّ غُفرَ له.

ـ صارَ مِن متملَّكاتِ العبدِ الفقيرِ إلى رحمةِ ربِّهِ القديرِ إبراهيمَ بنِ أبي اليُمنِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ البترونيِّ العلوانيِّ الحنفيِّ(١) عاملَهُ مولاهُ بلطفِهِ الخفيِّ في أواسِطِ شهرِ ربيعِ الثاني من سنةِ ستٍّ وثلاثينَ وألفٍ.

وفي المجموعِ مِن الرَّسائلِ:

١ـ «كتابُ التَّوحيدِ» وهو «الكلامُ على كلمةِ الإخلاصِ» وهو في (١٢) لوحةٍ (من ٢/ ب إلى ١٣/ ب).

وفي أوَّلِهِ:

ـ ختم: ممَّا وقفَ الوزيرُ الشَّهيدُ علي باشا رحمهُ اللهُ تعالى بشرطِ أن لا يُخرجَ مِن خزانتهِ.

٢ـ شرحُ حديثِ ابنِ عباسٍ، وهو «نورُ الاقتباسِ»، ولم يذكر عنوانَهُ، ويقعُ في (٣٤ لوحة) (من ١٤/ أ إلى ٤٧/ ب).

وفي آخرِهِ: قَيدُ الفراغُ من النَّسخِ: يومَ الجمعةِ بعضَ العصرِ ٦ جمادى الأولى سنةَ ٧٨٧ بالقربِ من جامعِ الخطيريِّ(٢) **على يدِ محمَّدِ بن محمَّدِ بن محمَّدِ بن عبدِ الدائمِ الباهي الحنبليِّ**(٣). وبالحاشيةِ «طالعَهُ وفرغَ منهُ مالكُهُ محمَّدُ بنُ

---

(١) له ترجمة في «خلاصة الأثر» للمحبي (١/ ١٠) توفي سنة ١٠٥٣ رحمه الله تعالى ومن تملكاته للكتب: «التاريخ الكبير» للبخاري. انظر (١/ ١٣٥) من طبعة الناشر المتميز بتحقيق الدباسي ومركز شذا بإشراف النحال، لكن تصحف لديهم: «اليمن» إلى: «النمر»!

(٢) جامع الخطيري في بولاق، وهي الآن من أحياء القاهرة على ضفة النيل مقابل جزيرة الزمالك.

(٣) قال ابن حجي: «وكان أفضل الحنابلة بالديار المصرية». له ترجمة في «الضوء اللامع» للسخاوي (٩/ ٢٢٤) وفي «الجوهر المنضد» لابن عبد الهادي (ص: ١٥٠) وغيرهما، توفي سنة ٨٠١ =

عمرَ بنِ أحمدَ السَّفيريّ[1] عفا اللهُ عنهم بمنِّهِ وكرمِهِ وذلكَ في شهرِ شوَّالٍ من شهورِ سنةِ ٩٣٤».

٣ـ ذمُّ قسوةِ القلبِ وذكرُ أسبابِها وما تزولُ بِهِ.

ويقعُ في (٤) لوحاتٍ من (٤٨/ أ إلى ٥١/ ب).

٤ـ رسالةٌ في الخشوعِ وانكسارِ القلبِ للرَّبِّ.

وتقعُ في (١٠) لوحاتٍ (من ٥٢/ أ إلى ٦١/ أ).

وفي آخرِها: قيدُ الفراغُ من النَّسخِ في يومِ السَّبتِ بعدَ الزَّوالِ ٧ جمادى الأولى سنةَ ٧٨٧ بالقربِ من جامعِ الخطيريِّ على يدِ محمَّدِ بن محمَّدِ بن محمَّدِ بن عبدِ الدَّائمِ الباهي الحنبليِّ.

٥ـ كلامُ حافظِ الوقتِ وشيخِ الإسلامِ أبي الفرجِ بنِ رجبٍ البغداديِّ أمتعَ اللهُ المسلمينَ بالبركةِ في عمرِهِ على كلامِ صاحبِ المحرَّرِ في قولِهِ: «فإن قالَ أنتِ طالقٌ طلقةً إنْ ولدتِ ذكراً... المسألة» وتقعُ في (١٤) لوحةٍ (من ٦٢/ ب إلى ٧٥/ ب).

ـ وفي وجهِ الورقةِ الأولى منها: نقل مِن خطِّ علاءِ الدِّينِ الحمويِّ ـ وهوَ من تلاميذِ ابنِ رجبٍ ـ «قد تكلَّمَ على كلامِ صاحبِ المحرَّرِ أبو عبدِ اللهِ بن مفلِحٍ المقدسيِّ في تعليقٍ لهُ على مواضعَ من المحرَّرِ..».

= رحمه الله تعالى. ويوجد بخطه كثير من الكتب في خزائن المخطوطات.

ولم أجد شيئاً يثبت لقاءه بابن رجب، ومن الغلط ما ذكره بعضهم من تلمذته له.

(١) مترجم في «الكواكب السائرة» للغزي (٢/ ٥٤ ـ ٥٥) توفي ٩٥٦ رحمه الله.

وله شرح على البخاري مطبوع باسم «المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية» وينقل فيه من شرح البخاري لابن رجب ومن لطائفه.

وفي آخرِها: «قالَ صاحبُنا العلَّامةُ علاءُ الدِّينِ الحَمويُّ ـ وردَ علينَا في عشرِ التِّسعينَ إلى مصرَ ـ وهو الجامعُ للعلومِ المحقِّقُ المنطوقُ والمفهومُ أمدَّ اللهُ في عمرِهِ بالبركةِ: بلغَ نقلاً من خطِّ مؤلِّفِهِ شيخِنا أبي الفرجِ متَّع اللهُ المسلمينَ بطولِ بقائِهِ عليُّ بنُ محمودِ بن أبي بكرٍ السلميُّ ثمَّ الحمويُّ الحنبليُّ، اللهمَّ اغفر لهُ ولوالديهِ ولجميعِ المسلمينَ أجمعين وحسبُنا الله ونعمَ الوكيل».

٦ـ نقلٌ من خطِّ الحمويِّ: «ضابطُ الإكراهِ والصِّغرِ والجنونِ هل يقدَّمُ قولُ من يدَّعيهِ أو من ينفيهِ...» (٧٥/ أ ـ ب).

٧ـ قالَ الشَّيخُ في «المغني» في أثناءِ كلامهِ على الأقراءِ وهل هيَ الحيضُ أو الأطهارُ: ... (٧٦/ أ ـ ب) (٧٧/ أ).

وفي آخرهِ: نقلتُه من خطِّ قاضي المسلمينَ بالشَّامِ المحروسِ شيخِنا علاءِ الدِّينِ عليٍّ العسقلانيِّ(١) تغمَّدهُ اللهُ برحمتهِ وأسكنهُ بحبوحةَ جنَّتهِ».

٨ـ «مسألةُ إقرارِ المريضِ لوارثٍ ثلاثةُ أقسامٍ:...» (٧٧/ أ ـ ٧٨/ ب).

وفي آخرهِ: «نقلتهُ من خطِّ قاضي جمالِ الدِّينِ المَرْداويِّ تغمَّدهُ اللهُ تعالى برحمتهِ ثمَّ نقلَهُ كاتبُ هذهِ الأحرفِ من خطِّ قاضي القضاءِ علاءِ الدِّينِ العسقلانيِّ تغمَّدهُ اللهُ تعالى برحمتهِ»...

٩ـ «فإن قيلَ ما معنى الموجبِ وما الفرقُ بينَهُ وبينَ الصِّحَّةِ...» (٧٩/ أ).

١٠ـ «مسألةُ إجازةِ الورثةِ للوصيَّةِ ـ يعني لوارثٍ ـ هل هي هبةٌ أو تنفيذٌ...» (٧٩/ أ ـ ب).

* * *

(١) المتوفى سنة ٧٨٧ رحمه الله تعالى.

ثانياً ـ مجموعُ مكتبةِ شستربتي (٧٩٦هـ):

وهو برقمِ (٣٢٩٢) ومصوَّرَتهُ رديئةٌ وتنقصُ منها بعضُ اللَّوحاتِ وهو يحتوي على ١١ رسالةً.

١ ـ «بيانُ فضلِ علمِ السَّلفِ على علمِ الخلفِ».

وهو في (١٨) لوحةً من (٢/ أ إلى ١٩/ أ) ملفَّقةٌ من خطَّين.

٢ ـ «استنشاقُ نسيمِ الأنسِ من نفحاتِ رياضِ القدس».

وهو في (٦٢) لوحةً (من ٢٠/ أ إلى ٨٢/ ب).

وفي آخرهِ قيدُ الفراغِ بتاريخِ ١١ رجب سنةَ ٧٩٦ بخطٍّ محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرانَ الحنبليِّ القادريِّ.

ويوجدُ بلاغٌ بالمقابلةِ على نسخةٍ قُرِئَتْ على المصنِّفِ رحمهُ اللهُ.

٣ ـ مسألةُ كشفِ الرأسِ للقاضي بدرِ الدِّينِ أبي عبد اللهِ محمَّدِ القدسيِّ الأنصاريِّ الحنفيِّ[1].

وهي في (٦) لوحاتٍ (من ٨٣/ أ إلى ٨٨/ أ).

٤ ـ «الذلُّ والانكسار للعزيزِ الجبَّار» للحافظِ ابنِ رجبٍ.

وهي في (١٧) لوحةً (من ٨٨/ ب إلى ١٠٤/ أ).

٥ ـ «كتابُ اختيارِ الأَوْلى في شرحِ حديثِ اختصامِ الملأِ الأعلى» للحافظِ ابنِ رجبٍ.

---

(١) قاضي الحنفية بدمشق، توفي بغزة سنة ٨٠٣ فاراً من تيمورلنك. «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (١٣/ ٢٥).

وهو في (٣١) لوحةً (من ١٠٤/ ب إلى ١٣٥/ ب).

والنسخةُ ملفَّقةٌ من خطوطٍ ثلاثةٍ.

٦ ـ «كتابُ مختصرِ التحريرِ في أصولِ الفقهِ على مذهبِ الإمامِ المبجَّلِ أبي عبدِ اللهِ أحمدَ بن محمَّدِ بن حنبلَ» اختصارُ كاتبهِ فقيرِ رحمةِ ربِّهِ الغفَّارِ محمَّدِ بن أحمدَ بن عبدِ العزيزِ الحنبليِّ الشَّهيرِ بابنِ النَّجارِ، وهو من مشاهيرِ علماءِ الحنابلةِ المتأخرينَ فهو بخطِّ مؤلِّفهِ فرغَ من نسخِهِ ١١ ذي القعدة سنةَ ٩٣٢.

وهو في (٢٤) لوحة (من ١٣٦/ ب إلى ١٥٩/ أ).

٧ ـ كتابٌ فيهِ المسائلُ المهمَّة فيما يَحتاجُ إليهِ العاقدُ عندَ الخطوبِ المدلهمَّة، للشَّيخِ الإمامِ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ شهابِ الدِّينِ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ سعدِ الدِّينِ سعيدِ الحنبليِّ[1].

وهو في (١٣) لوحةً (من ١٥٩/ ب إلى ١٧٢/ أ).

ومِن الفوائدِ في وجهِ الورقةِ الأولى منه:

خمسٌ محرَّرةٌ نُبيِّنُ حُكمَها ... فيها يُرَدُّ العقدُ للحُكَّام

فقدُ الوليِّ، وعَضلُه، ونكاحُه ... وكذلك غيبتُه، مع الإحرامِ

٨ ـ مِن فوائدِ الشَّيخِ شمسِ الدِّينِ أبي عبدِ اللهِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ سعيدِ الحنبليِّ، تتعلَّقُ بمعرفةِ المشهودِ عليه...

(مِن ١٧٢/ أ إلى ١٧٣/ أ).

---

(١) وهو من تلاميذ الإمام ابن رجب رحمه الله، توفي سنة ٨٥٥ رحمه الله تعالى. وكتابه هذا مطبوع.

٩ ـ رسالةٌ في العقائدِ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ، وعليها إجازةٌ بخطِّ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رحمه اللهُ تعالى، وهي في (١٨) لوحة.

(مِن ١٧٤/ ب إلى ١٩١/ ب).

وفي آخرِها: «سمعَ منِّي هذا الجزءَ صاحبُه الشَّيخُ الفقيهُ العالمُ الورِعُ، شمسُ الدِّينِ أبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ سليمانَ بنِ داودَ الجوهريُّ[1] مع طائفةٍ غيرِهم. وذلك سنةَ ثمان عشرةَ وسبعمائةٍ رابعَ عشرَ شهرِ ربيعٍ الأوَّلِ. كتبَه أحمدُ بنُ تيميةَ».

١٠ ـ فُتيا جامعةٌ للخيرِ بيان الأفضلِ مِن العباداتِ.

إملاءُ الشَّيخِ الإمامِ العالمِ المحقِّقِ حجَّةِ الإسلامِ قُدوةِ الزُّهَّادِ رُحلةِ الطَّلبةِ جِهْبِذِ النُّقَّادِ تقيِّ الدِّينِ أبي العبَّاسِ أحمدَ بنِ عبدِ الحليمِ بنِ عبدِ السَّلامِ بنِ تيميةَ، متَّعَ اللهُ بطولِ حياتِه الطَّالبينَ ومتَّعَ بكلماتِه جميعَ المسلمينَ.

وهي في (٢٣) لوحة (مِن ١٩٢/ ب إلى ٢١٤/ أ).

١١ ـ فُتيا في حالِ السَّماعِ هل هو قربةٌ أو حلالٌ أم حرامٌ له؟ للإمامِ ابنِ تيميةَ.

وفي آخرِها: جوابٌ للشَّيخِ برهانِ الدِّينِ إبراهيمَ بنِ عبدِ الحقِّ الحنفيِّ[2]. والشَّيخِ زينِ الدِّينِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ نصرِ الحنفيِّ[3].

---

(١) لم أعثر له على ترجمة، سوى أنه شافعي المذهب، ويوجد بخطه رسالتان من تأليف الإمام ابن تيمية، في دار الكتب المصرية (٢٥٧٧ تصوف).

(٢) المتوفى بدمشق سنة ٧٤٤ رحمه الله. مترجم في «الدرر الكامنة» لابن حجر (١/ ٥٢).

(٣) المتوفى بدمشق سنة ٧٢٤ رحمه الله. مترجم في «الوافي بالوفيات» للصفدي (١٨/ ١٧٦).

وهي (١٤) لوحة (مِن ٢١٧/ أ إلى ٢٣٠/ أ).

١٢ ـ كتابُ الطِّبِّ النَّبويِّ، لابنِ قيِّمِ الجوزيَّةِ.

وهو مخرومُ الأوَّلِ، في (٥٧) لوحة، (مِن ٢٣١/ ب إلى ٢٨٧/ أ). بخطِّ أحمدَ بنِ أبي بكرِ الطَّبرانيِّ الكامليِّ.

١٣ ـ فوائدُ منثورةٌ (مِن ٢٨٧/ أ إلى ٢٩٠/ أ).

١٤ ـ أربعونَ حديثاً في اصطناعِ المعروفِ، للمُنذريِّ.

في (٦) لوحات (مِن ٢٩٠/ أ إلى ٢٩٥أ).

وتاريخُ الفراغِ منه ١١٤٣.

١٥ ـ فوائدُ منثورةٌ وأحاديثُ شريفةٌ، ووِرْدٌ عن المُلَّا إلياس الكُوْرانيِّ.

(مِن ٢٩٥/ أ إلى ٣٠١/ أ).

* * *

ثالثاً ـ مجموعُ المكتبةِ المحموديَّةِ في المدينةِ النَّبويَّةِ المنوَّرةِ على ساكنِها الصَّلاةُ والسَّلامُ (٨٣٤هـ).

(رقم الحفظ: ١٧٤٢)، كُتِبَ بدمشقَ، وهو الآنَ في ضمنِ مجموعاتِ مكتبةِ الملكِ عبدِ العزيزِ بالمدينةِ المنوَّرةِ.

عددُ الأوراقِ ١٦٩، وعددُ الأسطرِ في الصَّفحةِ: يتراوحُ بين ١٣ إلى ١٨ سطراً.

مقاس المجلَّد: ١٩×١٤سم، وقد أتى التَّجليدُ على بعضِ الكلماتِ منه.

وفي الورقةِ الأولى منه: ختم «وقفُ كتُبْخانة مدرسة محموديَّة في المدينةِ المنوَّرةِ ١٢٢٢» نمرة ١٠٠، تصوف.

وفيها عنوانُ الرِّسالةِ الأولى:

١ـ «كشفُ الكُرْبة في وصفِ أهلِ الغُرْبة»،

ثمَّ عناوينُ سائرِ الرَّسائلِ:

٢ـ «فيه له: «كتابُ أخبارِ عبدِ الملكِ بنِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ».

٣ـ وفي له: «كتابُ الذُّلِّ والانكسارِ».

٤ـ وفيه له: «الكلامُ على كلمةِ الإخلاصِ».

٥ـ وفيه له: «كتابٌ في فضلِ العلمِ والعُلَماءِ».

٦ـ وفيه له: «شرحُ حديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ: إذا كنزَ».

وهذه الرَّسائلُ كلُّها بخطٍّ واحدٍ مِن النَّسْخِ المعتادِ، تقِلُّ أخطاؤه والأسقاطُ فيه، وهي بخطِّ: **أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ خضر الحنبليِّ النَّجَّادِ القَطَّانِ**، وهو يذكرُ المصنِّفَ رحمَه اللهُ، فيقولُ: «شيخُنا»، لكنِّي لم أعثر له على ترجمةٍ.

أمَّا الرِّسالةُ السَّابعةُ فهي «بيانُ فضلِ علمِ السَّلَف على علمِ الخَلَف»، فهي **بخطٍّ آخرَ كتبَه أحمدُ بنُ محمَّدٍ المعروفُ بابنِ زيدٍ المَوْصليِّ الدِّمشقيِّ الحنبليِّ**[1]، وهو راوي كتبِ ابنِ رجبٍ، كما سبقَ ذكرُه.

---

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن زيد. الشهاب أبو العباس بن الشمس الموصلي الدمشقي الحنبلي، ويعرف بابن زيد، ولد سنة ٧٨٩، وأخذ العلم عن جماعة، وسمع من ابن حجر العسقلاني بدمشق، وله تصانيف منها: «محاسن المساعي في مناقب أبي عمرو الأوزاعي» وقد طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، بعناية الأمير شكيب أرسلان، عن نسخة خطية لم يذكر فيها اسم المصنف، فطبع مبهماً، وإنما هو لابن زيد هذا رحمه الله.

قال السخاوي: لقيته بدمشق فحملت عنه أشياء، وعلقت عنه من نظمه، وكان خَيِّراً علَّامة، عارفاً =

١ـ «كشفُ الكُربَة» تقع في (٩) لوحاتٍ (مِن ١/ ب إلى ٩/ أ) وهناك نقصٌ في أوراقِ المجموعِ في اللوحةِ (٩) بين هذه الرِّسالةِ والتي تليها مقدارُه ١٢ أو ١٣ ورقة ـ واللهُ أعلمُ ـ وقد نبَّهتُ في الرِّسالةِ على موضعِ الخرمِ. وهو موجودٌ بعد حديثِ شدَّادٍ.

٢ـ «أخبارُ عبدِ الملكِ بنِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ»: تقع في (٢٩) لوحة (من ٩/ أ إلى ٣٧/ أ).

٣ـ «كتابُ الذُّلِّ والانكسَار للعزيزِ الجبَّار» وهو اللهُ جلَّ جلالُه.

يقعُ في (٢٢) لوحةً (مِن ٣٨/ ب إلى ٥٩/ أ).

وقد ذكرَ النَّاسخُ اسمَه في آخرِها.

٤ـ «الكلامُ على كلمةِ الإخلاصِ وتحقيقِ معناها».

يقعُ في (٢٠) لوحة (مِن ٥٩/ ب إلى ٧٨/ ب).

وفي أوَّلِها طبقةُ سماعٍ سبقَ ذكرُها، وفي آخرِها: «بلغَ قراءةً على شيخِنا الوالدِ أسعدَنا اللهُ وإيَّاه بمنِّه وكرَمِه سنةَ ١٢١٥».

٥ـ «شرحُ حديثِ أبي الدَّرداء في فضلِ العلمِ والعُلَماء».

يقعُ في (٣٩) لوحةً (مِن ٧٩/ أ إلى ١١٧/ ب).

= بالفقه والعربية وغيرهما، مفيداً، كثير التواضع والديانة، محبباً عند الخاصة والعامة، تلمذ له كثير من الشافعية مع ما بين الفريقين هناك من التنافر، فضلاً عن غيرهم، لمزيد عقله وعدم خوضه في شيء من الفضول. اهـ.

قلت: وهذا هو العمل بالرسالة التي نسخها «فضل علم السلف». توفي رحمه الله ١٩ صفر ٨٧٠ بدمشق رحمه الله تعالى. انظر: «الضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٧٢).

وقد ذكرَ النَّاسخُ اسمَه في آخرِها، وفي الحاشيةِ: «الحمدُ للهِ، نقلَه جميعَه إسماعيلُ الزُّرَعيُّ عفا الله عنه وغفرَ له حامداً ومُصلِّياً»[1].

٦ـ «شرحُ حديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ رضيَ اللهُ عنه، إذا كنزَ النَّاسُ الذَّهبَ والفضَّةَ، فاكنزوا أنتم هؤلاءِ الكلِماتِ».

يقعُ في (٣١) لوحةً (مِن ١١٨/ أ إلى ١٣٨/ أ).

وذكرَ النَّاسخُ اسمَه في آخرِها، وفي الحاشيةِ: «بلغَ قراءةً على شيخِنا الوالدِ أسعدَنا اللهُ وإيَّاه بمنِّه وكرمِه سنةَ ١٢١٥).

وبعدَها القسمُ المخرومُ مِن «كشفِ الكُربةِ».

٧ـ ورقةٌ فيها نقلٌ عن ابنِ رجبٍ في مسألةِ الطَّلاقِ (١٤٨/ ب إلى ١٤٩/ أ).

٨ ـ «كتابُ بيانِ فضلِ علمِ السَّلَف على علمِ الخَلَف».

يقعُ في (٢١) لوحةً (من١٤٩/ ب إلى ١٦٩/ ب).

وهي بخطِّ أحمدَ بنِ محمَّدٍ. المعروفِ بابنِ زيدٍ الموصليِّ الحنبليِّ. فرغَ مِن نسخِها: ليلةَ الأربعاءِ ثامنَ عشري شهرِ صفرٍ سنةَ ٨٣٤هـ.

* (فائدة): استعملَ ناسخُ هذا المجموعِ كلمةَ قائمة في موضعينِ:

(٧٨/ ب): «وهو ممَّا يتلوهُ في هذه القائمةِ مِن الكرَّاسةِ».

(١١٧/ ب): «يتلوه إن شاءَ اللهُ في هذه القائمةِ مِن هذا الكرَّاسِ».

ومعنى القائمةِ هنا: الورقةُ، وما أشارَ إليه النَّاسخُ يكون في الوجهِ الآخرِ منها.

---

(١) وهو ناسخ نسخة رئيس الكتاب من «ذيل طبقات الحنابلة» للمصنف رحمه الله، سنة ٨٠٢. وهو شافعي المذهب، تلميذ لتقي الدين ابن قاضي شهبة.

رابعاً: مجموعُ تونسَ (٨٥٢هـ).

وتحتفظُ به دارُ الكتبِ الوطنيَّةُ بتونسَ برقمِ (١٥٧)، وهو في (١٦١) لوحةً.

والرَّسائلُ كُتِبَت بخطوطٍ مُتعدِّدةٍ مشرقيَّةٍ مِن القرنِ التَّاسعِ الهجريِّ، وهي نسخةٌ دمشقيَّةٌ آلت بها الرِّحلةُ إلى تونسَ. وجاءَ في أوَّلِ المجموعِ في ظهرِ الورقةِ الأولى منه:

«الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ. فيه:

١ـ «شرحُ حديثِ بُعِثْتُ بالسَّيفِ» للشَّيخِ زينِ الدِّينِ بنِ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى.

٢ـ وفيها: «شرحُ حديثِ لبَّيكَ اللهمَّ لبَّيكَ وسعديكَ» أيضاً له.

٣ـ وفيها: «شرحُ حديثِ ما ذئبانِ أُرسِلا في غنمٍ» أيضاً له.

٤ـ وفيها: «شرحُ حديثِ اختصامِ الملأِ الأعلى» أيضاً له.

٥ـ وفيها: «ذمُّ الخمرِ» أيضاً له.

٦ـ وفيها: «شرحُ حديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ إذا كنزَ النَّاسُ الذَّهبَ والفضَّةَ فاكنزوا هؤلاءِ الكلماتِ: اللهمَّ إنِّي أسألُك الثَّباتَ في الأمرِ».

٧ـ وفيها: «شرحُ حديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ رضيَ اللهُ عنه: اللهمَّ بعِلمِكَ الغيبَ إلى آخرِه...» أيضاً له.

٨ـ وفيها: «الكلامُ على كلمةِ الإخلاصِ وتحقيقِها» أيضاً له.

٩ـ وفيها: «بيانُ فضلِ علمِ السَّلَف على علمِ الخَلَف» أيضاً له.

١٠ـ وفيها: «مختصرٌ فيما رُوِيَ عن أهلِ المعرفةِ والحقائِق في معاملةِ الظَّالمِ السَّارِق».

١١ـ وفيها: «الكلامُ على حديثِ يتبعُ الميِّتَ ثلاثٌ» أيضاً له.

١٢ـ وفيها: «تسليةُ نفوسِ النِّساءِ والرِّجال عن فقدِ الأطفال» أيضاً له.

١٣ـ وفيها: «شرحُ مَثَلِ الإسلامِ الذي ضربَه النَّبيُّ ﷺ» أيضاً له.

١٤ـ وفيها: «كتابُ استنشاقِ نسيمِ الأُنْس مِن نفحاتِ رياضِ القُدْس» أيضاً ل

١٥ـ وفيها: «شرحُ حديثِ إنَّ أغبطَ أوليائي عندي لَمُؤمنٌ خفيفُ الحاذ» أيضاً له

١٦ـ وفيها: «البشارةُ العُظمى للمؤمنِ بأنَّ حظَّه مِن النَّارِ الحُمَّى» أيضاً له.

١٧ـ وفيها: «غايةُ النَّفْع في شرحِ حديثِ تمثيلِ المؤمنِ بخامةِ الزَّرْع» أيضاً له.

١٨ـ وفيها: «كتابُ نورِ الاقتباسِ مشكاة وصيَّةِ النَّبيِّ ﷺ لابنِ عبَّاسٍ» أيضاً له.

مجموعُ هذه الرَّسائلِ ثمانيةَ عشرَ».

ـ ويبدو أنَّ ثمة أمراً تعرَّضَت له هذه المجلَّدةُ فتبعثَرَتْ أجزاؤُها، ثمَّ ضُمَّت إلى بعضِها على غيرِ وضعِها الأصليِّ، وفُقِدَت منها بعضُ الأوراقِ كما سنُبيِّنُه:

ـ ويلحظُ أنَّ المُفَهرِسَ لم يعدَّ «فصل في صدقة السِّرِّ» رسالةً مُستقلَّةً فلم يذكره.

ـ ويوجدُ في ظهرِ الورقةِ الأولى ووجهِ الورقةِ الثَّانيةِ بعضُ الفوائدِ:

إحداها: مِن «القولِ البديع في الصَّلاةِ على الشَّفيع ﷺ».

والثَّانيةُ: حديثٌ مِن سُنَنِ ابنِ ماجَه.

والثَّالثةُ: عن الكنزِ في قولِه تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾.

والرَّابعةُ: سبعةٌ لا ينظرُ اللهُ إليهم.

والخامسةُ:

حُـزْ مِـن زمانِـكَ مـا صفا　　ومِــنَ العـيــشِ مـا كفا

إنَّمـــا العمـــرُ يَنقضي　　كـــسِراجٍ إذا انطَفَـــا

نظرَ فيه...

نظرَ فيه... [كشط]

أمّا ترتيبُ الرَّسائلِ بحسبِ حالِ المجموعِ اليومِ فهو:

١ ـ «شرحُ حديثِ بُعِثتُ بالسَّيفِ»، في (١٠) لوحاتٍ (مِن ٢/ أ إلى ١١/ ب)، مُلَفقةٌ مِن خطَّيْنِ مُختلفَيْنِ، وفي آخرِه قيدُ مقابلةٍ بتاريخِ ١٣ المحرَّم سنةَ ٨٥٣.

٢ ـ «شرحُ حديثِ لبَّيك»، في (١٢) لوحةً من (١٢/ أ إلى ٢٣/ أ). وهو مخرومُ الآخرِ.

٣ ـ «شرحُ حديثِ ما ذئبانِ جائعانِ»، في (٦) لوحاتٍ (مِن ٢٣/ ب إلى ٢٨/ ب). وهو مخرومُ الأوَّلِ.

٤ ـ «اختيارُ الأَوْلَى في شرحِ اختصامِ الملأِ الأعلى»، في (٢٠) لوحةً (مِن ٢٨/ ب إلى ٤٧/ أ).

وفي آخرِه قيدُ الفراغِ منه بتاريخِ الثُّلاثاءِ ١٧ المحرَّم ٨٥٢.

٥ ـ «ذمُّ الخمرِ»، في (٤) لوحاتٍ. (مِن ٤٧/ أ إلى ٥٠/ أ).

وفي آخرِه قيدُ الفراغِ منه بتاريخِ الخميسِ ١٧ المحرَّم ٨٥٢ [كذا...] وفي

الـذي قبلَـه كانَ يـوم الثلاثاء هـو ١٧ المحرَّم. فهو سـبقُ قلمٍ، صوابُه التَّاسـع عشـر مِن المحـرَّم واللهُ أعلمُ.

٦ـ «بيانُ فضلِ علمِ السَّلَف على علمِ الخَلَف»، في (١٠) لوحاتٍ، (مِن ٥١/ أ إلى ٦١/ أ) وهي بخطٍّ مُختلفٍ عمَّا قبلَه وبعدَه.

٧ـ «مختصرٌ فيما رُوِيَ عن أهلِ المعرفةِ والحقائِق في معاملةِ الظَّالمِ السَّارِق»، في لوحتينِ (مِن ٦٢/ أ إلى ٦٣/ أ).

٨ ـ «جزءٌ فيه الكلامُ على حديثِ يتبعُ الميِّتَ ثلاثٌ»، في (٥) لوحاتٍ (مِن ٦٣/ أ إلى ٦٧/ أ). والنَّاسخُ وصَفَ المؤلِّفَ بـ(شيخِنا).

٩ـ «فصلٌ في صدقةِ السِّرِّ»، في لوحةٍ واحدةٍ (٦٧).

ولم يُدرِجهُ النَّاسخُ في الفهرسِ في أوَّلِ الكتابِ.

١٠ـ «تسليةُ نفوسِ النِّساءِ والرِّجال»، في (٣) لوحاتٍ (مِن ٦٧/ أ إلى ٧٠/ ب)، والنَّاسخُ وصفَ المؤلِّفَ بـ(شيخِنا).

١١ـ «شرحُ مَثَلِ الإسلامِ»، في (٧) لوحاتٍ (مِن ٧١/ أ إلى ٧٧/ ب).

ويتخلَّلُه بياضٌ بمقدارِ صفحتينِ (مِن نصف ٧٥/ ب إلى نصف ٧٦/ ب).

١٢ـ «استنشاقُ نسيمِ الأُنس»، في (٢٦) لوحةً (من٧٧/ ب إلى ١٠٢/ أ). وهو مخرومُ الآخرِ.

١٣ـ «الاقتباس»، في (٢٢) لوحةً (مِن ١٠٢/ ب إلى ١٢٣/ أ). وهو مخرومُ الأوَّلِ.

وهو آخرُ رسائلِ المجموعِ بحسبِ وضعِهِ الأوَّلِ.

وفي آخرِه إجازةٌ بهذا المجموعِ مِن عليٍّ بنِ البَهاءِ البغداديِّ لولدِه أحمدَ رحمهما اللهُ، تاريخُها ٨٩٤.

١٤ـ «شرحُ حديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ»، في (١١) لوحةً (مِن ١٢٤/ أ إلى ١٣٣/ ب).

١٥ـ «شرحُ حديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ»، في (١٠) لوحاتٍ (مِن ١٣٤/ أ إلى ١٤٢/ أ). وهو مخرومٌ في وسطِه.

١٦ـ «الكلامُ على كلمةِ الإخلاصِ»، في (١٠) لوحاتٍ (مِن ١٤٢/ ب إلى ١٥١/ أ).

١٧ـ «شرحُ حديثِ إنَّ أغبطَ أوليائي»، في (٨) لوحاتٍ (مِن ١٥١/ ب إلى ١٥٨/ ب).

١٨ـ «البِشارةُ العُظْمى»، في (٣) لوحاتٍ (مِن ١٥٩/ أ إلى ١٦١/ أ) وهي مخرومةُ الآخرِ. وهي آخرُ المجموعِ.

وينقصُ منه «غايةُ النَّفْعِ».

* * *

خامساً ـ مجموعُ القدسِ (٨٦١هـ).

وهو مجموعٌ تحتفظُ به مكتبةُ الجامعةِ العِبريَّةِ بالقُدسِ ـ ردَّها اللهُ إلى المسلمينَ ـ برقمِ (١٥٨) في (١٥٥) ورقة، مسطرتُها ١٩ سطراً في غالبِ الرَّسائلِ.

يتضمَّنُ:

١ـ «مسألةُ السَّماعِ» للآجُرِّيِّ.

٢ـ «سؤالٌ سألَه شخصٌ مِن الفقراءِ» لبُرهانِ الدِّينِ بنِ جماعةَ سنةَ ٧٧٢ في السَّماعِ.

٣ـ جزءٌ فيه «الأمرُ باتِّباعِ السُّنَنِ واجتنابِ البِدَعِ» للضِّياءِ المَقدسيِّ.

٤ـ «الأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكرِ» لأبي بكرٍ الخَلَّالِ.

٥ـ «القراءةُ عند القُبورِ» عن أبي بكرٍ الخلَّالِ.

٦ـ «فصلٌ فيما ذكرَه الشَّيخُ أبو عبدِ اللهِ يحيى بنِ حامدٍ الورَّاق».

٧ـ «مسألةٌ في السَّماعِ» للشَّيخِ عمادِ الدِّينِ الواسطيِّ الحزاميِّ «البُلغةُ والإقناع في حلِّ شُبهةُ مسألةِ السَّماع».

٨ـ «ذمُّ الملاهي» لابنِ أبي الدُّنيا.

٩ـ «مسألةٌ في الرَّدِّ على مَن يقولُ بجوازِ السَّماعِ للغناءِ والرَّقصِ والتَّغبيرِ» لأبي الطَّيِّبِ الطَّبريِّ.

١٠ـ «فوائدُ مِن كلامِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى رحمةً واسعةً آمين» [٩٢/ ب]

ـ «شرحُ حديثِ بُعِثتُ بالسَّيفِ، في (١٦) لوحةً (مِن ٩٣/ أ إلى ١٠٨/ أ).

١١ـ «شرحُ حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ»، في (٢٣) لوحةً، (مِن ١٠٨/ أ إلى ١٣٠/ ب).

١٢ـ «الكلامُ على كلمةِ الإخلاصِ»، في (١٣) لوحةً (مِن ١٣٠/ ب إلى ١٤٢ب).

١٣ـ «بيانُ فضلِ علمِ السَّلَف»، في (١٥) لوحةً (مِن ١٤٢/ ب إلى ١٥٦/ أ).

وهـذا المجمـوعُ بخـطِّ إبراهيـمَ بـنِ علـيٍّ بـنِ أحمـدَ بـن بُريـدٍ الديـريِّ ثـمَّ الدِّمشـقيِّ القـادريِّ الشَّـافعيِّ[1]، والرِّسـالةُ الثَّانيـةُ منـه فـرغَ منهـا ١١ ربيـع الثَّانـي ٨٦١، والثَّالثـةُ ١٨ جمـادى الثَّانـي سـنةَ ٨٥٩، والرَّابعـةُ ١٨ ربيـع الأول ٨٥٩، والسَّـابعةُ عشـرين صفر ٨٦٠، والثَّامنةُ ٦ شـعبانَ ٨٥٥، والتَّاسعةُ ٨ رمضان ٨٥٥. ولا يوجـدُ تاريـخٌ فـي باقي الرَّسـائلِ.

قـالَ السَّـخاويُّ فـي الثَّنـاءِ عليهِ: «وهـو مُتقِنٌ فـي كلِّ مـا يعملُه كثيـرُ التَّحرِّي لِمَـا يَنقلُه».

وخطُّ الدَّيريِّ القادريِّ مُتميِّزٌ له طريقةٌ خاصَّةٌ به.

* * *

سادساً ـ مجموعُ المسجدِ الأقصى فكَّ اللهُ أسرَه (القرن التَّاسِع).

وهو في مكتبةِ المسجدِ الأقصى المباركِ برقمِ (١٦٤).

وهو في (٧٥) لوحةً، مسطرتُها ٢١ سطراً.

لم يُذكر اسمُ ناسخِه ولا تاريخُ النَّسخِ، لكنَّه يرجعُ إلى القرنِ التَّاسعِ الهجريِّ.

جاءَ في وجهِ الورقةِ الأولى:

ـ «مِن كلامِ الشَّيخِ زينِ الدِّينِ ابنِ رجبٍ:

فيه: «شرحُ حديثِ بُعِثتُ بالسَّيفِ».

وفيه: «شرحُ حديثِ ما ذِئبانِ جائعانِ أُرسِلا في غنمٍ».

---

(١) مترجم في «الضوء اللامع» (١/ ٨٠) توفي ٨٨٠ رحمه الله تعالى، وله ترجمة في «القلائد الجوهرية» لابن طولون (٢/ ٦٢٣).

وفيه: «ذمُّ الخمرِ» له.

وفيه: «الكلامُ على كلمةِ الإخلاصِ وتحقيقِها».

وفيه: «البِشارةُ العُظمى بأنَّ حظَّ المؤمنِ مِن النَّارِ الحُمَّى».

وفيه: «غايةُ النَّفع في شرحِ حديثِ تمثيلِ المؤمنِ بخامةِ الزَّرْع».

وفيه: «شرحُ حديثِ لَن يُنجي أحداً عمَلُه».

وفيه: «تحفةُ الواعِظ ونزهةُ اللَّاحِظ» لابنِ الجوزيِّ.

وله أيضاً: «ياقوتةُ المواعِظ».

وله أيضاً: «نسيمُ السَّحَر ومنظومةُ الدُّرَر».

وله أيضاً: «المُطرِبُ في الوعظِ».

وفيه: «نصيحةُ الملوكِ» لأبي العبَّاسِ ابنِ تيميةَ.

وفيه: «الكَلِمُ الطَّيِّبُ» لأبي العبَّاسِ ابنِ تيميةَ.

ويليه: «الكلامُ على قولِه تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾»، وفيه شيءٌ في المراقبةِ، وشيءٌ في حُسنِ الخُلُقِ، وشيءٌ في حُسنِ الظَّنِّ باللهِ تعالى، ويليه أدعيةٌ.

ـ «هذا الكتابُ مِن الكتبِ التي وقَفَها على طلبةِ العلمِ الشَّريفِ... المرحومُ الشَّيخُ إبراهيمُ اللدي الشَّهيرُ بابنِ عبدِ الباقي الحلبي رحمَه الله. لا يُباعُ ولا يوهَبُ ولا.... واللهُ الموفِّقُ» وقد ضُرِبَ على هذه الوقفيَّةِ.

وتضمَّنَ المجموعُ مِن الرَّسائلِ:

- «شرحَ حديثِ بعثتُ بالسَّيفِ»، ويقعُ في (١٥) لوحةً (مِن ٢/ أ إلى ١٦/ ب).

- «شرحَ حديثِ ما ذئبانِ جائعانِ»، ويقعُ في (١٤) لوحةً (مِن ١٧/ أ إلى ٣٠/ أ).

- «ذمَّ الخمرِ»، ويقعُ في (٦) لوحاتٍ (مِن ٣٠/ ب إلى ٣٥/ ب).

- «الكلامَ على كلمةِ الإخلاصِ وتحقيقِها»، ويقعُ في (١٣) لوحةً (مِن ٣٥/ أ(١) إلى ٤٨/ أ).

- «البشارةَ العُظمى»، ويقعُ في (٨) لوحاتٍ (مِن ٤٨/ ب إلى ٥٥/ ب).

- «غايةَ النَّفْع»، وتقعُ في (٥) لوحاتٍ (مِن ٥٦/ أ إلى ٦٠/ ب).

-.... [لعلَّها إحدى رسائلِ ابنِ الجوزيِّ المذكورةِ على وجهِ الورقةِ الأولى].

مخرومةُ الأوَّلِ، تقعُ في (٥) لوحاتٍ (مِن ٦١/ ب إلى ٦٥/ أ).

آخرُها: «وهو معنى قولِه: اليقينُ ما حَمَلَك والعِلمُ ما استعمَلَك، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾ ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ والحمدُ للهِ وحدَه وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّمَ».

- «شرحُ حديثِ لن يُنجيَ أحداً عملُه»، وتقعُ في (١٠) لوحاتٍ (مِن ٦٦/ أ إلى ٧٥/ أ).

وأمَّا سائرُ الرَّسائلِ التي ذُكِرَت في وجهِ الورقةِ الأولى فلا توجدُ في هذا المجموعِ.

* * *

(١) وقع خطأ في ترقيم المجموع حيث تكرر رقم ٣٥ في ورقتين.

سابعاً ـ مجموعُ الفاتحِ (٨٩٣هـ).

وتحتفظُ به المكتبةُ السُّليمانيَّةُ في اصطنبولَ في مجموعِ (جامعِ الفاتحِ) برقمِ (٥٣١٨)، وعددُ أوراقِه ٣٦٨[١]، مسطرتُه ١٩ سطراً، ويتضمَّنُ ١٨ رسالةً.

ويلحظُ التَّطابقُ الشَّديدُ بين هذا المجموعِ ومجموعِ تونسَ، فترتيبُه مُطابِقٌ للتَّرتيبِ الأصليِّ لمجموعِ تونسَ، وهو يتطابقُ عند المقابلةِ بين النُّسَخِ معه أيضاً حتى إنه توجدُ حواشٍ مُشتركةٌ.

وكُتِبَت فيه العناوينُ والفصولُ بالحُمرةِ، واعتنى النَّاسخُ بكتابةِ (شعر) قبلَ إيرادِ الأبياتِ الشِّعريَّةِ، وعلامةِ الإلغاءِ في المجموعِ: (حـ) رأس خاء صغيرةٍ، وخطُّ النَّاسخِ جيِّدٌ مُحقَّقٌ حيثُ سَلِمَ الأصلُ الذي نقلَ منه.

يوجدُ في أوَّلِ المجموعِ كلامٌ باللُّغةِ التُّركيَّةِ العُثمانيَّةِ، وأبياتٌ بالفارسيَّةِ، وأدعيةٌ.

ومنها:

بَدَريادَر منافِع بي شُمارست وكرخوآهي سلامت بَرْكنارست[٢]

---

(١) هكذا في أصل المجموع، وكتب ذلك في أوله، لكن الموجود منه ٢٧٥ ورقة، حيث أُخِذَ من المجموع: «استنشاق نسيم الأنس».

(٢) وقد سمعت هذه الأبيات لسعدي الشيرازي قبل ما يزيد على أربعين عاماً من الشيخ الجليل المعمَّر أحمد القاسمي مدير الأوقاف الإسلامية بالشام المتوفى بدمشق ١٤١٤ رحمه الله تعالى، وحفظتها من فِيه: أغلقت بابي وليس سوى كتاب الله جالست، فإني قد سمعت من الموالي: اكرخاهي سلامت دركنارست. وتعريبه: إن البحر مليء بالمنافع ـ كالجواهر واللآلئ والأصداف ـ ولكن من أراد السلامة فعليه بالشاطئ.

- ويوجدُ بعضُ التَّملُّكاتِ المطموسة.

- وفي ظهرِ الورقةِ الأولى: «الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِ المُرسَلين، طالعتُ فيه واستجلَيْتُ دُرَرَ معانيه، فرأيتُه فائقَ التِّبيان، رائقَ اللَّفظِ والمعان رحمَ اللهُ تعالى مُؤلِّفَه ومُطالِعَه على سبيلِ الحقِّ والعِرفان، وجعلَه مِن جُملةِ العُلَماءِ المُجتمعينَ في مقعدِ صِدقٍ عند مليكٍ مُقتدِرٍ في كلِّ ساعةٍ وآن، بروحٍ وريحان. حرَّرَه المُجاهِدُ النَّحيف [كذا] محمَّدُ بنُ موسى القُدسيُّ أحدُ فقراءِ القُدسِ الشَّريف عفا اللهُ عنهما، وذلك على يدِ المُحقِّقِ الفهَّامة المفسِّرِ العلَّامة، مَن إذا صعدَ الكُرسيَّ تتناثرُ منه الفَضائل، وإذ كلم كلم الفؤادَ إذ هو عينُ الفواضِل فهَّمَه اللهُ تعالى ما بطنَ معناه وأرشدَه بالعُلومِ الشَّريفةِ في لفظِه بمعناه أعني الشَّيخَ مُصطفى النَّاصحَ في آيا صوفية الكبرى في يومِ الثُّلاثاء في شهر(١) استنبولَ حرسَها اللهُ تعالى» والكتابُ كان بحوزتِه ١٠١١هـ.

- وفي وجهِ الورقةِ الثَّانيةِ يوجدُ تأريخٌ لولاداتِ بعضِ الأطفالِ والدُّعاءُ لهم في أوَّلِ القرنِ العاشرِ.

- ويوجدُ بطرفِ الورقةِ:

«انتقلَ إلى سلكِ ملكِ أضعفِ العبادِ في طريقِ الوَفا، الشَّيخِ مصطفى، بنِ الحاجِّ أحمد، النَّاصحِ على السَّبيلِ الأحمَد، كانَ اللهُ له في كلِّ حالِه، وجعلَه ممَّن... ابدا العلومَ الشَّريفَه وكلِّ مقاله، وذلك في آيا صوفية الكُبرى، في يومِ الثُّلاثاء. حفظَه اللهُ مِن النُّقصان، وجعلَه خالصاً مِن ألمِ البُهتان، آمين».

(١) (شهر) تعني (مدينة) باللغة التركية.

- وفيها أيضاً:

«لولا التَّقديرُ والإضمار لتعلَّمَ العلمَ الحمار»!

- وفي ظهرِ الورقةِ الثَّانية:

وصفـةٌ طبِّيَّـةٌ، وفائـدةٌ عن وهبِ بـنِ مُنبِّهٍ في دعاءٍ يمنعُ لسـعَ الحيَّـةِ والعقربِ والسُّلطانَ والشَّيطانَ.

- وفي وجهِ الورقةِ الثَّالثةِ:

«وهذه المجموعةُ ثمان عشرَ كتاباً - يعني: أون سِكِز كتابدِرْ».

وتحتها فهرسٌ لرسائلِ المجموعِ على ترتيبٍ يُطابِقُ ترتيبَ مجموعِ تونسَ قبلَ اختلالِه.

- وفي ظهرِ الورقةِ الثَّالثةِ: جاءَ في جدولين(١):

«مجموعٌ مباركٌ - إن شاءَ اللهُ تعالى - يشتمِلُ على كتبٍ في الوعظِ» وأحاديثَ عشرةٍ مرويَّةٍ عن النَّبيِّ ﷺ وشرحِها للشَّيخِ العالمِ.

«للعلَّامةِ زيـنِ الدِّينِ أبـي الفرجِ عبدِ الرَّحمنِ» ابنِ رجبِ الحنبليِّ رحمَه اللهُ تعالى عدَّتُها ثمانيةَ عشرَ مُصنَّفاً برسمِ كاتبِه.

«كاتبها فقيرُ عفوِ اللهِ تعالى وضعيفُ خلقِه» الرَّاجي عفوَ ربِّه ومغفرتِه ورحمتِه ورضوانِه وطَوْلِه وامتنانِه وأن يُسكنَه فسيحَ جنانِه بمحمَّدٍ وآلِه وصحبِه.

«عيسى بنُ عليٍّ بنِ محمَّدٍ الشَّافعيُّ» غفرَ اللهُ له ولوالديهِ ولِمَن وقفَ على هذا المجموعِ ونظرَ فيه ودعا له أنْ يُميتَه.

---

(١) ما في الجدول الأول بالحمرة وضعناه بين هلالين.

«بالتَّوبةِ والمغفرةِ وحُسنِ الخاتمةِ وأن يتوفَّاهُ» على ملَّةِ الإسلامِ وأن يُدخِلَه الفردوسَ الأعلى في الجنانِ له ولوالديهِ.

«ولجميعِ المسلمينَ أجمعينَ آمينَ يا ربَّ العالمين» وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ خاتمِ النَّبيِّينَ وعلى آلِه وصحبِه أجمعين سبحانَ ربِّك ربِّ العزَّةِ عمَّا يَصِفون وسلامٌ على المرسلينَ والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

يلوحُ الخطُّ في القِرطاسِ دهراً ... وكاتبُه رميمٌ في التُّرابِ
خرجتُ مِن التُّرابِ بغيرِ ذنبٍ ... وعدتُ مع الذُّنوبِ إلى التُّرابِ

ـ وفي وجهِ الورقةِ الرَّابعةِ:

«كتابٌ مباركٌ يشتمِلُ على ثمانيةَ عشرَ مُؤلَّفاً مِن تأليفِ الشَّيخِ الإمامِ العالمِ العلَّامةِ أبي الفرجِ عبدِ الرَّحمنِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ تغمَّدَه اللهُ بالرَّحمةِ والرِّضوانَ وأسكنَه فسيحَ الجنانِ بجاهِ محمَّدٍ عليه السَّلامُ».

ـ يوجدُ بعضُ التَّملُّكاتِ، وممَّا قُرِئَ منه:

«دخلَ في سلكِ ملك الفقيرِ إلى ربِّه الغنيِّ الصَّمَد، عليُّ بنُ أمرِ اللهِ بنِ محمَّد، جمعَ اللهُ تعالى بينهم في مقعدِ صدقٍ، وحبَّذا ذاك المقعَد، بدمشقَ سنةَ ٩٧٢»[1].

---

(١) وكان قاضياً بدمشق سنة ٩٧٠ ويعرف بقنالي زاده، توفي في أدرنة سنة ٩٧٩ رحمه الله تعالى، ولعل هذا المجموع انتقل معه من دمشق إلى مصر إلى بروسة ـ بورصة ـ إلى أدرنة إلى القسطنطينية. وله تملك على «التخويف من النار» من رسائل الحافظ ابن رجب أيضاً. نسخة شهيد علي باشا. مترجم في «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» لحاجي خليفة (٢/ ٣٥٣).

ـ «وقفُ الشَّيخِ أحمدَ المعروفِ بجاويشْ زادَه على العُلَماءِ ببلدةِ قُسْطنطينيَّةَ فيُعطى لِمَن منهم بعد أخذِ رهنٍ قويّ، أو كفيلٍ مَلِيّ، وجرى ذلك في المحرَّمِ سنةَ ثلاثٍ وسبعينَ وألف مِن هجرةِ مَن له الشَّرَف».

ثمَّ ضُرِبَ بالحُمرةِ على هذه الوقفيَّةِ، وكُتِب في حاشيتِها: لم يُسَجَّل ولم يُقبَلْ وقفُه، كذا سَمِعتُه.

ـ «تملَّكَه الفقيرُ إلى ربِّه القديرِ الشَّيخُ مصطفى بنُ عبدِ اللهِ الواعظُ بجامعِ غربل».

ـ «قد وقفَ هذه النُّسخةَ المُنيفةَ: حضرت سلطانُنا الأعظم، والخاقانُ الأكرم، السُّلطانُ بنُ السُّلطان، السُّلطانُ الغازي محمود خان، لا زالَتْ أوراقُ حسناتِه مرفوعةً إلى آخرِ الأيَّام، وأنا الفقيرُ إلى خالقِ الكونَيْن: نعمةُ اللهِ المُفتِّشُ بحرمَيْنِ الشَّريفَيْن. غفرَ له».

ـ وتحت الوقفيَّةِ ختمٌ يظهرُ منه: «... عبدُه: نعمةُ الله».

ـ وفوقَ الوقفيَّةِ ختمُ السُّلطانِ محمود الأوَّل: «الحمدُ للهِ الذي هدانا لهذا، وما كنَّا لنهتديَ لولا أنْ هدانا الله ـ طُغراء ـ».

ثمَّ تبدأُ رسائلُ المجموعِ، ويبدأُ معها ترقيمُ أوراقِه:

١ـ «شرحُ حديثِ بُعِثتُ بالسَّيف»، وهو في (١٧) لوحةً، (مِن ١/ أ إلى ١٧/ أ).

٢ـ «شرحُ حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ»، وهو في (٢٧) لوحةً، (مِن ١٧أ إلى ٤٣/ أ).

٣ـ «شرحُ حديثِ ما ذئبانِ جائعانِ» وهو في (١٧) لوحةً، (مِن ٤٣/ أ إلى ٥٩/ ب).

٤ ـ «اختيارُ الأَوْلى في شرحِ حديثِ اختصامِ الملأِ الأعلى» وهو في (٤١) لوحةً، (مِن ٥٩/ ب إلى ٩٨/ أ).

وعلى أوَّلِه حواشٍ وتعليقاتٌ منقولةٌ مِن شرحِ ملَّا علي القاري على «الشِّفا» للقاضي عياضٍ.

٥ـ «ذمُّ الخمرِ» وهو في (٧) لوحاتٍ، (مِن ٩٨/ أ إلى ١٠٤/ ب).

٦ـ «شرحُ حديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ»، وهو في (١٧) لوحةً، (مِن ١٠٥/ أ إلى ١٢١/ أ).

٧ـ «شرحُ حديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ»، وهو في (١٩) لوحةً، (مِن ١٢١/ أ إلى ١٣٩/ أ).

٨ ـ «الكلامُ على كلمةِ الإخلاصِ»، وهو في (١٦) لوحةً، (مِن ١٣٩/ أ إلى ١٥٣/ ب).

٩ـ «بيانُ فضلِ علمِ السَّلَف على علمِ الخَلَف»، وهو في (١٨) لوحةً، (مِن ١٥٤/ أ إلى ١٧٠/ ب).

١٠ـ «مختصرٌ فيما رُوِيَ عن أهلِ المعرفةِ والحقائِق»، وهو في (٣) لوحاتٍ، (مِن ١٧١/ أ إلى ١٧٣/ ب).

١١ـ «جزءٌ فيه الكلامُ على يتبعُ الميِّتَ ثلاثٌ»، وهو في (٨) لوحاتٍ، (مِن ١٧٣/ ب إلى ١٨٠/ ب).

١٢ـ «فصلٌ في صدقةِ السِّرِّ» (ولم يُذكر في فهرسِ المجموعِ بأوَّلِه) في لوحتينِ، (مِن ١٨١/ أ إلى ١٨٢/ أ).

١٣ـ «تسليةُ نفوسِ النِّساءِ والرِّجالِ عن فقدِ الأطفالِ»، في (٧) لوحاتٍ، (مِن ١٨٢/ ب إلى ١٨٨/ أ).

١٤ـ «شرحُ مثلِ الإسلامِ»، في (١٠) لوحاتٍ، (مِن ١٨٨/ ب إلى ١٩٧/ أ).
وسقطَ آخرُ ورقةٍ منه، ويليهِ:

ـ ورقةٌ بيضاءُ غيرُ مرقَّمةٍ.

١٥ـ «استنشاقُ نسيمِ الأُنسِ»، (مخرومٌ كلُّه إلَّا ورقةً ووجهَ ورقةٍ مِن آخرِه) (١٩٧/ ب ـ ١٩٨/ ب).

١٦ـ «شرحُ إنَّ أغبطَ أوليائي عندي»، في (١٤) لوحةً، (مِن ١٩٩/ أ إلى ٢١٢/ أ).

١٧ـ «البشارةُ العُظمى»، وهو في (١٠) لوحاتٍ، (مِن ٢١٢/ ب إلى ٢٢١/ أ).
وفي آخرِه بخطِّ محمَّدِ بنِ موسى القُدسيِّ في ٢ ربيع الثَّاني ألف وإحدى عشر:

اطلُبِ العِلمَ ولا تكسَلْ فما أبعدَ الخيرَ على أهلِ الكسَلْ
واحتفِلْ للفقهِ في الدِّينِ وَلا تشتغِلْ عنه بمالٍ وخَوَلْ

١٨ـ «غايةُ النَّفع»، وهو في (٩) لوحاتٍ، (مِن ٢٢١/ ب إلى ٢٢٩/ أ).

١٩ـ «نورُ الاقتباس»، وهو في (٤٧) لوحةً، (مِن ٢٢٩/ ب إلى ٢٧٥).

وفي آخرِه:

«آخرُه والحمدُ للهِ وحدَه، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّمَ تسليماً كثيراً يا ربَّ العالمين.

ووافقَ الفراغُ منه في ليلةٍ يُسفِرُ صباحُها عن ليلةِ الثُّلاثاءِ [كذا] خامسَ شهرِ

ربيعِ الأوَّلِ مِن شهورِ سنةِ ثلاثٍ وتسعينَ وثمانِ مئةٍ، على يدِ فقيرِ عفوِ ربِّه المُمجَّد، **عيسى بنِ عليِّ بنِ محمَّد، الحورانيِّ الشَّافعي**، عاملَه اللهُ بلُطفِه الخفي، بمحمَّدٍ وآلِه، وغفرَ له ولوالديه، ولِمَن نظرَ فيه، ودعا له بالمغفرةِ[(١)]، وحُسنِ الخاتمَة، إنَّه برٌّ رحيمٌ جوادٌ، لا يخيبُ مَن دعاه.

ـ وفي وجهِ الورقةِ الأخيرةِ (٢٧٥/ أ):

فوائدُ بخطٍّ قنالي زادَه التقطَها مِن: «الدَّاءِ والدَّواءِ» لابنِ قيِّمِ الجوزيَّةِ، ومِن «التَّعرُّفِ» ومِن «إرشادِ العُقولِ السَّليمةِ» ومِن «الخُلاصةِ» بابِ الكراهيةِ، ومِن «لطائفِ المِنَن»، ومِن «شرحِ البُخاريِّ» لابنِ حجرٍ.

ـ وتوجدُ في أثناءِ النُّسخةِ تعليقاتٌ ومَطالبُ ووقفاتٌ بخطِّ محمَّدِ بنِ موسى القُدسيِّ.

***

ثامناً: مجموعُ البترونيِّ العلوانيِّ (٩٥٥هـ).

وهو مجموعٌ فيه «نزهةُ النَّظَر»، و«التَّعريفُ بمَراتبِ الموصوفينَ بالتَّدليس»، وحواشي كمالِ الدِّينِ بنِ أبي شريفٍ على «النُّزهةِ»، وعدَّةُ كتبٍ في العقائدِ، والبيانِ والبديعِ وغير ذلك.

ـ وفي اللَّوحةِ (٤٦/ ب):

«مختصرٌ مِن شرحِ حديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ»، لابنِ رجبٍ.

ـ وفي اللَّوحةِ (٤٨/ أ):

«مختصرٌ مِن شرحِ حديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ»، لابنِ رجبٍ.

---

(١) اللهم اغفر لعبدك عيسى بن علي.

ـ وفي اللوحةِ (٤٩/ أ):

«مختصرٌ مِن الكلامِ على كلمةِ الإخلاصِ»، لابنِ رجبٍ.

ـ وفي اللَّوحةِ (٥١/ أ) إلى (٥٢/ أ)

«مختصرٌ مِن شرحِ حديثِ: خفيفِ الحاذ».

فهذه ستُّ أوراقٍ مسطرتُها ٢٢ سطراً.

تضمَّنَت اختصارَ ٤ رسائلَ للحافظِ ابنِ رجبٍ، اقتصرَ مُختصِرُها على خلاصةِ مقاصدِها وحذَفَ أكثرَ النُّقولِ.

وفي كتابٍ آخرَ ضمنَ ذلك المجموعِ جاءَ اسمُ النَّاسخِ بالخطِّ نفسِه الذي كُتبت فيه مختصراتُ رسائلِ ابنِ رجبٍ: «**عبدُ الرَّحمنِ بنُ العزامي البترونيُّ الشَّافعيُّ العلوانيُّ**» في مستهلِّ ربيعِ الأنورِ ٩٥٥هـ[1].

* * *

تاسعاً ـ مجموعُ إبراهيمَ بنِ عيسى (١٢٥٤هـ).

وتحتفظُ به مكتبةُ الرِّياضِ العامَّةُ برقمِ (٦٨٦ ـ ٨٦) وهو مِن المجاميعِ النَّجديَّةِ، يتضمَّنُ رسائلَ مُتعدِّدةً بخطوطٍ مختلفةٍ، ومسطرةٍ مختلفةٍ ـ وهي (وقفُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللَّطيفِ»[2].

---

(١) له ترجمة في «الكواكب السائرة» للغزي (٣/ ١٦٣). ومضى ذكر حفيده إبراهيم عند الكلام على مجموع الباهي.

(٢) وهو الشيخ محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، ترجمته في «علماء نجد» (٣/ ٨٤٩) توفي ١٣٦٧ رحمه الله.

١ـ «الرِّسالةُ المدنيَّةُ»، لابنِ تيميةَ في (٥ لوحات).

٢ـ «شرحُ حديثِ ما ذئبانِ جائعانِ» لابنِ رجبٍ.

وهو في (١٠) لوحاتٍ (مِن ٥/ ب إلى ١٥/ ب).

وفي وجهِ الورقةِ الأولى منه فائدةٌ مِن كلامِ الإمام ابنِ تيميةَ، وفائدةٌ مِن «مفتاح دارِ السَّعادةِ» لابنِ القيِّمِ.

وفي آخرِه قيدُ الفراغِ مِن النَّسخِ: «وذلك في شهرِ ربيع الأوَّلِ سنةَ ١٢٥٤ على يدِ كاتبِه الفقيرِ إلى اللهِ تعالى إبراهيمَ بنِ حَمَدِ بنِ محمَّدِ بنِ حمدَ بنِ عيسى غفرَ اللهُ له[1] ولوالديهِ ولمشايخِه ولجميعِ المسلمينَ والحمدُ للهِ ربِّ العالمين وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّم».

٣ـ «نزهةُ الأسماع في مسألةِ السَّماع» لابنِ رجبٍ.

وفي وجهِ ورقةِ العنوانِ منها أبياتٌ لابنِ القيِّمِ في أهلِ السَّماعِ، ذكرَها في «مدارجِ السَّالكينَ» أوَّلُها:

تُلِيَ الكتابُ فأطرَقُوا لا خيفةً ... لكنَّهُ إطراقُ ساهٍ لاهي

وأتى الغناءُ فكالذِّبابِ تراقَصُوا ... واللهِ ما رقَصُوا لأجلِ اللهِ

وهو في (١٢) لوحةً (مِن ١٥/ ب إلى ٢٦/ ب).

وفي حواشي الرِّسالةِ مطالبُ ووقوفٌ.

٤ـ «شرحُ حديثِ أبي الدَّرداءِ» لابنِ رجبٍ.

وهو في (١٦) لوحةً (مِن ٢٧/ أ إلى ٤٢/ ب).

---

(١) له ترجمة في «تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة» (٣/ ١٧٠٠) توفي سنة ١٢٨١، رحمه الله.

وفي آخرِه قيدُ الفراغِ مِن النَّسخِ بخطِّ إبراهيمَ بـنِ عيسى في شهرِ ربيع الأوَّلِ سنةَ ١٢٥٤.

٥ـ «شرحُ حديثِ أبي ذرٍّ «يا عبادي»» لابنِ تيميةَ في (١٠) لوحاتٍ. بخطٍّ آخرَ.

٦ـ مِـن «الغُنيـةِ» للشَّـيخِ عبـدِ القـادرِ الجيلانـيِّ رحمَـه اللهُ تعالـى «فصـلٌ فيه ذكـرُ الفِـرَقِ والطَّوائـفِ» بخطِّ ابنِ عيسـى. في (٧) لوحـاتٍ، ويليه فائـدةٌ مِن كلامِ الإمـام ابـنِ تيميةَ فـي أصـولِ المعتزلةِ.

٧ـ «فوائدُ مُستنبطَةٌ مِن سورةِ النُّورِ»، لابنِ تيميةَ في (٢٠) لوحةً.

٨ـ رسالةٌ بعثَها ابنُ تيميةَ لأصحابِه وهو في حبسِ الإسكندريَّةِ في (٤) لوحاتٍ.

٩ـ فائدةٌ: ليس في القرآنِ لفظةٌ زائدةٌ، في (٥) لوحاتٍ.

١٠ـ «الرَّدُّ على الجهميَّةِ» للإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، في (١٣) لوحةً.

١١ـ بابُ الرَّدِّ على مَن قالَ بخلقِ القرآنِ، في لوحتينِ.

١٢ـ عقيدةُ الشَّيخِ الحافظِ عبدِ الغنيِّ المقدسيِّ، في (٨) لوحاتٍ.

١٣ـ «الفتوى الحَمَويَّةُ» لابنِ تيميةَ، في (١٩) لوحةً.

١٤ـ فتوى «القرآنُ كلامُ اللهِ وليس كلامَ جبريلَ»، في لوحتينِ.

١٥ـ «بيانُ المحجَّةِ في سيرِ الدُّلْجة»، للحافظِ ابنِ رجبٍ.

في (٨) لوحاتٍ (مِن ١٣٠/ب إلى ١٣٧/ب) مُلفَّقةٌ مِن خطَّينِ، مُختلِفَي المسطرةِ، ثانيهما بخطِّ إبراهيمَ بنِ سليمانَ بنِ حِجِّي بنِ محمَّدِ بنِ عبدٍ، فرغَ مِن نسخِها لثلاثٍ بقينَ مِن شهرِ ربيع الأوَّلِ ١١٩٤.

١٦ـ «جزءٌ فيه إثباتُ صفةِ العُلوِّ»، لابنِ قُدامةَ المقدسيِّ، في (١٥) لوحةً.

١٧ـ «ذمُّ التَّأويلِ»، لابنِ قدامةَ المقدسيِّ، في (٩) لوحاتٍ.

١٨ـ جزءٌ فيه ثلاثُ فتاوى في القرآنِ المجيدِ، اثنتانِ لابنِ قُدامةَ، والثَّالثةُ لتاجِ الدِّينِ أبي اليُمنِ زيدِ بنِ الحسنِ الكنديِّ، في (٣) لوحاتٍ. والموجودُ الفتوى الأولى فقط.

١٩ـ المجالسُ المعقودةُ لمناظرةِ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميةَ رحمَه اللهُ تعالى. في (٨) لوحاتٍ.

وآخرُها قيدُ الفراغِ مِن كتابتِها بخطِّ إبراهيمَ بنِ عيسى، في آخرِ يومٍ مِن شهرِ ذي الحجَّةِ الحرامِ آخرَ سنةِ ١٢٤٣.

٢٠ ـ فائدةٌ مِن كلامِ ابنِ الجوزيِّ في سيرةِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ (نصفُ لوحةٍ).

٢١ـ فتوى لابنِ تيميةَ في الاستواءِ والنُّزولِ (٧) لوحاتٍ.

فرسائلُ الحافظِ ابنِ رجبٍ في هذا المجموعِ أربعُ رسائلَ.

***

عاشراً: مجموعُ الرَّبيعيِّ (١٣٣٣هـ).

وكلُّه بخطِّ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ بنِ محمَّدِ بنِ ربيعةَ الرَّبيعيِّ[1]، وتحتفظُ به مكتبةُ جامعةِ الرِّياضِ، برقمِ (١٦٣٧)، مقياسُه ٢١×١٤ سم مسطرتُه: ٢٨ سطراً غالباً. وكُتِبَت العناوينُ بالحُمرةِ.

وعليه ختمُ «المكتبةِ العُمَريَّةِ لصاحبِها محمَّد الحَمَد العُمَريِّ وأولادِه. الرِّياض».

---

(١) وهو ناسخ مشهور من أهل نجد، توفي سنة ١٣٦٨ رحمه الله، وهو متقن لِما ينقله إنْ سَلِمَ أصلُه.

وفي المجموعِ ١٤ كتاباً لابنِ رجبٍ، إلَّا كتابينِ للإمامِ ابنِ تيميةَ، وعليها بلاغاتٌ ومُقابلةٌ وتصحيحاتٌ وبعضُ تعليقاتٍ.

١ـ «استنشاقُ نسيمِ الأُنسِ»، لابنِ رجبٍ، في (٢٧) لوحةً (مِن الصَّفحةِ ١ إلى الصَّفحةِ ٥٢)، وفي آخرِه: «بقلمِ عبدِه: عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ الرَّبيعيِّ، في اليومِ الثَّاني مِن شهرِ ذي الحجَّةِ سنةَ ١٣٣٣».

٢ـ «المحجَّة في سَيْرِ الدُّلْجة»، لابنِ رجبٍ، في (١٤) لوحةً (مِن الصَّفحةِ ٥٣ إلى الصَّفحةِ ٧٩).

٣ـ «الكلامُ على كلمةِ الإخلاصِ وتحقيقِ معناها»، لابنِ رجبٍ في (٩) لوحاتٍ (مِن الصَّفحةِ ٧٩ إلى الصَّفحةِ ٩٧).

٤ـ «شرحُ حديثِ بدأَ الإسلامُ غريباً»، في (٧) لوحاتٍ (مِن الصَّفحةِ ٩٧ إلى الصَّفحةِ ١٠٩).

٥ـ «شرحُ حديثِ مَن سلَكَ طريقاً»، في (١٦) لوحةً (مِن الصَّفحةِ ١٠٩ إلى الصَّفحةِ ١٣٩).

٦ـ «ذمُّ المالِ والجاه»، لابنِ رجبٍ، في (١٠) لوحاتٍ (مِن صفحةِ ١٤٠ إلى صفحةِ ١٥٨).

وفي آخرِه تاريخُ الفراغِ منه ١٧ رجبٍ ١٣٣٣، نقلَ مِن خطِّ محمَّدِ بنِ عليٍّ بنِ زامل سنةَ ١٢١١.

٧ـ «معنى العلمِ النَّافِع»، لابنِ رجبٍ، في (١٠) لوحاتٍ (مِن صفحةِ ١٥٨ إلى صفحةِ ١٧٦).

٨ـ «كتابُ نورِ الاقتباس»، لابنِ رجبٍ، في (٢٧) لوحةً (مِن صفحةِ ١٧٦ إلى صفحةِ ٢٢٨).

وفي آخرِه تاريخُ الفَراغِ منه ٢٦ رجبٍ ١٣٣٣، وبالحاشيةِ بلاغٌ ومقابلةٌ بتاريخِ (٣٠) شوَّال ١٣٣٣.

٩ـ «فصلٌ في قولِه تعالى ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا﴾ لابنِ تيميةَ. في (٤) لوحاتٍ.

١٠ـ «العقيدةُ الواسِطيَّةُ» لابنِ تيميةَ. في (١٠) لوحاتٍ.

وفي آخرِها تاريخُ الفراغِ منها آخرَ يومٍ مِن رجبٍ سنةَ ١٣٣٣.

١١ـ «الكلامُ على سورةِ الإخلاصِ»، لابنِ رجبٍ، في (٧) لوحاتٍ (مِن الصَّفحةِ ٢٥٣ إلى الصَّفحةِ ٢٦٥)، وتاريخُ الفراغِ منه ١٦ المحرَّم ١٣٣٤.

١٢ـ «الكلامُ على حديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ»، لابنِ رجبٍ، في (٩) لوحاتٍ، (مِن الصَّفحةِ ٢٦٥ إلى الصَّفحةِ ٢٨٠)، وتاريخُ الفراغِ منه ٢٢ المحرَّم ١٣٣٤.

١٣ـ «غايةُ النَّفع»، لابنِ رجبٍ، في (٤) لوحاتٍ، (مِن الصَّفحةِ ٢٨١ إلى الصَّفحةِ ٢٨٦). وتاريخُ الفراغِ منه ١٢ ربيع الأوَّل ١٣٣٤.

١٤ـ «البِشارةُ العُظمى»، لابنِ رجبٍ، في (٤) لوحاتٍ (مِن الصَّفحةِ ٢٨٦ إلى الصَّفحةِ ٢٩٢).

***

حادي عشرَ: مجموعُ ابنِ عبدِ اللَّطيفِ (١٣٣٦هـ).

وتحتفظُ به مكتبةُ الرِّياضِ العامَّةُ، برقم (٨٦/٥٢٧)، وهو مُلفَّقٌ مِن خطوطٍ شتَّى، وعليه «وقفُ الشَّيخِ محمَّدِ بنِ عبدِ اللَّطيفِ».

ورسائلُه مُختلفةُ المسطرةِ. والنَّاسخُ غيرُ مُتقِنٍ، وفي أوَّلِه فهرسٌ للرَّسائلِ، فاتَه رقمُ (٥، ١٠، ١٤، ١٥، ١٦).

وزادَ: فضائلُ عبدِ الملكِ بنِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ رحمهما اللهُ. فإنَّه غيرُ موجودٍ في المجموعِ.

١ـ «الكلامُ على حديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ»، لابنِ رجبٍ، مُلفَّقةٌ مِن خطَّينِ في (٨) لوحاتٍ، (مِن ٢/أ إلى ٩/ب).

٢ـ «اختيارُ الأَوْلى»، لابنِ رجبٍ، مُلفَّقةٌ مِن عدَّةِ خُطوطٍ في (٢٣) لوحةً (مِن ١٠/أ إلى ٣٢/أ).

٣ـ «الكلامُ على حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ»، لابنِ رجبٍ، في (١٥) لوحةً (مِن ٣٢/أ إلى ٤٦/أ).

٤ـ «الذلُّ والانكسار»، لابنِ رجبٍ في (٨) لوحاتٍ (مِن ٤٧/ب إلى ٥٤/أ).

وفي آخرِه: حرَّرَه كاتبُه بعدَ صلاةِ العصرِ ١٣٣٦، ولم يذكر النَّاسخُ اسمَه.

٥ـ «شرحُ حديثِ بدأَ الإسلامُ غريباً»، لابنِ رجبٍ، في (٨) لوحاتٍ (مِن ٥٤/ب إلى ٦١/أ).

٦ـ «شرحُ حديثِ أبي الدَّرداءِ»، لابنِ رجبٍ، في (١٨) لوحةً (مِن ٦١/ب إلى ٧٨/أ).

٧ـ «كلماتٌ مختصرةٌ في معنى العلمِ النَّافعِ»، لابنِ رجبٍ في (١١) لوحةً (مِن ٧٨/ أ إلى ٨٨/ ب).

٨ـ «نورُ الاقتباس»، لابنِ رجبٍ في (٢٧) لوحةً (مِن ٨٨/ ب إلى ١١٥/ أ).

٩ـ «غايةُ النَّفع»، لابنِ رجبٍ في (٥) لوحاتٍ، (مِن ١١٥/ ب إلى ١١٩/ ب).

١٠ـ «البِشارةُ العُظمى»، لابنِ رجبٍ، في (٥) لوحاتٍ، (مِن ١٢٠/ أ إلى ١٢٤/ ب).

وفي آخرِها: «وقعَ الفراغُ مِن نقلِ هذا المجموعِ المباركِ بعد صلاةِ العصرِ سابعَ عشرَ شوَّالٍ سنةَ ١٣٣٧ مِن هجرتِه ﷺ».

١١ـ «شرحُ حديثِ بُعِثتُ بالسَّيفِ»، لابنِ رجبٍ في (١٠) لوحاتٍ، (مِن ١٢٥/ أ إلى ١٣٤/ أ).

وهي ملفَّقةٌ مِن خطَّينِ، ثانيهما خطُّ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمَ الرَّبيعيِّ.

١٢ـ «الكلامُ على سورةِ الإخلاص»، لابنِ رجبٍ. وهي بخطٍّ مُغايرٍ للرَّسائلِ السَّابقةِ.

في (٦) لوحاتٍ، (مِن ١٣٤/ ب إلى ١٣٩/ ب).

وتاريخُ الفراغِ: ٣ جمادى الأولى سنةَ ١٣٥٦.

١٣ـ مسألةٌ في هلالِ ذي الحجَّةِ، لابنِ تيميةَ، وهي بخطٍّ مُغايرٍ للرَّسائلِ السَّابقةِ. في (٣) لوحاتٍ (مِن ١٤٠/ ب إلى ١٤٢/ ب).

١٤ـ «مسألةٌ في هلالِ ذي الحجَّةِ»، لابنِ رجبٍ في (٦) لوحاتٍ (مِن ١٤٢/ ب إلى ١٤٧/ ب).

١٥ـ «مسألةٌ سُئِلَ عنها ابنُ تيميةَ في رجلٍ يشهدُ الشَّهادتينِ ولم يُصَلِّ». لوحتانِ (مِن ١٤٧/ ب إلى ١٤٨/ أ) في آخرِها تاريخ ١٣٣٣.

١٦ـ «الكلامُ على سورةِ النَّصرِ»، لابنِ رجبٍ. بخطِّ «الكلامِ على سورةِ الإخلاصِ»، في (٥) لوحاتٍ (مِن ١٤٨/ ب إلى ١٥٢/ أ).

١٧ـ «استنشاقُ نسيمِ الأُنْس»، لابنِ رجبٍ.

بخطٍّ مُغايرٍ مُختلفٍ عمَّا سبقَ في (١٨) لوحةً، (مِن ١٥٢/ ب إلى ١٦٩/ أ).

١٨ـ «فصولٌ تتعلَّقُ بأسرارِ الصَّلاةِ»، لابنِ القيِّمِ في (١١) لوحةً، (مِن ١٦٩/ ب إلى ١٧٩/ أ).

* * *

ثاني عشر ـ مجموعُ العبدان[1] (١٣٤٩هـ).

وتحتفظُ به جامعةُ محمَّدِ بنِ سعودٍ الإسلاميَّةُ برقمِ (٨٧٨٣).

ويحتوي على رسائلَ عدَّةٍ مختلفةِ الخطِّ والنَّاسخِ والمقاسِ.

١ـ «الرَّدُّ على الزَّنادقةِ والجَهَميَّةِ»، لأحمدَ بنِ حنبلٍ في (١٥) ورقةً، بخطِّ عليِّ بنِ سليمانَ الضَّالعِ، فرغَ منه في ٩ ربيعِ الأوَّلِ ١٣٤٩هـ.

٢ـ «فضلُ علمِ السَّلَفِ على علمِ الخَلَفِ»، لابنِ رجبٍ.

في (٩) أوراقٍ، لم يُذكَر اسمُ النَّاسخِ ولا تاريخُ النَّسخِ.

٣ـ «استنشاقُ نسيمِ الأُنْس مِن نفحاتِ رياضِ حضرةِ القُدْس»، لابنِ رجبٍ.

---

(١) الشيخ العبدان الذي أهدى ورثته الكتاب إلى الجامعة.

النَّاسخُ: عبدُ الكريمِ النَّاصِر ابن جربوع[1]، وفي آخرِه ختم: «محمَّدُ بنُ ناصر الجربوع» عدد الأوراقِ: ٣٩ ورقةً مسطرتُها ٢٥.

وجاء في آخرِه:

«إنَّ الذي كتبَ الكتابَ وتمَّهُ يُقري السَّلامَ على الذي يَقراه»[2]

«ويليه إن شاءَ اللهُ كتابُ اختصارِ الأَوْلى [كذا] في شرحِ اختصامِ الملأِ الأعلى للمؤلِّفِ المذكورِ رحمَه اللهُ تعالى، لكنَّه ليس في المجموعِ المذكورِ».

٤ـ حديثُ رؤيةِ المؤمنينَ ربَّهم في الجنَّةِ، لابنِ تيميةَ.

النَّاسخُ: عثمانُ بنُ سَلمانَ بنِ عبدِ المحسنِ تاريخُ النَّسخِ: ١٢٨٦هـ.

عددُ الأوراقِ: ١٥.

٥ـ الكلامُ على حديثِ أبي الدَّرداءِ.

عددُ الأوراقِ (٢١) وهو بخطِّ «فضلِ علمِ السَّلَف».

***

ثالث عشر: مجموعُ ابنِ عُبيدٍ (١٣٦١هـ).

وتحتفظُ به مكتبةُ جامعةِ الرِّياضِ، برقمِ (١٨١٧). وعددُ أوراقِه ١٠٢، قياس ٢٣. ٨×١٦. ٥سم.

وهو بخطِّ عبدِ المُحسنِ بنِ عُبيدِ بنِ عبدِ المُحسنِ بنِ عُبيدٍ[3]، جمَعَه مِن نُسَخٍ شتَّى.

---

(١) وهو من بريدة في القصيم.

(٢) وعليه السلام ورحمة الله وبركاته.

(٣) مترجم في «الأعلام» للزركلي (٤/ ١٥١) ولد ١٣١٩، وتوفي ١٣٦٤ رحمه الله، وهو فقيه حنبلي من أهل بريدة، عرض عليه القضاء فرفض، وكان يعيش من نسخ الكتب بيده وتجليدها رحمه الله تعالى.

وعليه تصحيحاتٌ وحَواشٍ تدلُّ على عنايةِ ناسخِه وفيه مِن الرَّسائلِ:

١ـ «شرحُ حديثِ زيد بن ثابت»، لابنِ رجبٍ في (١٠) لوحاتٍ، (مِن ١/ ب إلى ١٠/ ب).

٢ـ «شرحُ حديثِ عمَّارِ بنِ ياسرٍ» المشهورِ، لابنِ رجبٍ، في (١١) لوحةً، (مِن ١١/ أ إلى ٢١/ ب).

وفي آخرِه: «ونقلتُه مِن خطِّ الشَّيخِ الجليل الفاضلِ النَّبيل أبي عمرَ محمَّدِ بنِ عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ بنِ سليمٍ كتبَه سنةَ ١٢٦٧ رحمةُ اللهِ علينا وعليه آمين».

٣ـ «مسألةُ هلالِ ذي الحجَّةِ»، لابنِ رجبٍ.

في (٤) لوحاتٍ، (من ٢٢/ أ إلى ٢٥/ ب).

في آخرِه: «وحُرِّرَ ٤ جمادى الأولى سنةَ ١٣٦١ ونقلتُه مِن قلمِ مَن سمَّى نفسَه فرَّاجَ بنَ منصورِ بنِ سابقٍ النَّجديَّ رحمَه اللهُ كتبَها سنةَ ١٢٢٨».

٤ـ «القولُ الصَّواب في تزويجِ أُمَّهاتِ أولادِ الغُيَّاب» في (٩) لوحاتٍ، (مِن ٢٥/ ب إلى ٣٣/ ب).

٥ـ وصيَّةٌ صوفيَّةٌ شرعيَّةٌ أدبيَّةٌ مفيدةٌ جدًّا رحمَ اللهُ مؤلِّفَها آمين، وهي لابنِ قُدامةَ المقدسيِّ في (٨) لوحاتٍ (مِن ٣٤/ أ إلى ٤١/ ب) تاريخُ نسخِها: ١٣ جمادى الآخرة ١٣٦١ الجمعة.

٦ـ «سبيكةُ الذَّهَب في ترجمةِ زينِ الدِّينِ بنِ رجب رحمَه الله» في (٣) لوحاتٍ (مِن ٤٢/ أ إلى ٤٤/ أ).

لعبدِ المحسنِ بنِ عبيدٍ فرغَ منها في ٢٠/ ٥/ ١٣٦١ . وهي ترجمةٌ لطيفةٌ سبيكةٌ مفيدةٌ.

٧ـ «استنشاقُ نسيمِ الأُنُس»، لابنِ رجبٍ.

في (٣٧) لوحةً، (مِن ٤٤/ ب إلى ٨٠/ أ). تاريخ الفراغ منه غرة ربيع الثاني ١٣٦١ .

٨ـ «الكلامُ على حديثِ شدَّادِ بنِ أوسٍ»، لابنِ رجبٍ.

في (١٢) لوحةً، (من ٨٠/ ب إلى ٩١/ أ).

٩ـ «البشارةُ العُظمى»، لابنِ رجبٍ.

في (٦) لوحاتٍ، (مِن ٩١/ ب إلى ٩٦/ ب).

١٠ـ «التَّحرير في الفرقِ بين النَّصيحةِ والتَّعيير»، لابنِ رجبٍ.

في (٦) لوحاتٍ، (مِن٩٧/ أ إلى ١٠٢/ أ).

* * *

وثَمَّةَ مجاميعُ نجديَّةٌ أخرى كثيرةٌ، حَصَلْنا على صورِ بعضِ رسائلِها واقتصَرْنا على وصفِ تلك النُّسَخِ بين يدي رسائلِها، واللهُ تعالى المُوفِّقُ والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

* * *

منهجُ العملِ
في مجموعِ رسائلِ العلَّامةِ ابنِ رجبٍ الحنبليِّ
رحمَه اللهُ تعالى

لا شكَّ ولا ريبَ أنَّ هذه الرَّسائلَ المباركةَ تستحقُّ الخِدمةَ والعِنايةَ، لاحتياجِ أفرادِ الأمَّةِ إليها سواءٌ أكانوا مِن أهلِ العلمِ وطُلَّابِه أم كانوا مِن عامَّةِ المُسلمينَ الحريصينَ على التَّزوُّدِ بعلمٍ نافعٍ يَجمعُ لهم في قلوبِهم وضمائرِهم، وفي أعمالِهم وسلوكهم: اعتقاداً إيمانيًّا سليماً صافياً، وفقهاً سديداً، وذوقاً إيمانيًّا رشيداً.

ونرجو اللهَ تعالى أن يكونَ العملُ في خدمةِ هذا المجموعِ المباركِ سديداً رشيداً مفيداً وأن يُحقِّقَ الهدفَ المرجوَّ منه، وأن يجعلَ ذلك خالصاً لوجهِه الكريمِ.

وقديماً قيلَ: الخَطُّ الحسَنُ يزيدُ الحقَّ وُضوحاً.

واليومَ يُقالُ: إنَّ الطِّباعةَ الجيِّدةَ والذَّوقَ الرَّاقي فيها يُعينُ على الانجذابِ للقراءةِ وفهمِ المقروءِ وذلك وسيلةٌ للعملِ به؛ لكنَّ هذه الطِّباعةَ الجيِّدةَ ينبغي أن تَعتمِدَ نصًّا سليماً وخدمةً علميَّةً رصينةً، وإلَّا كانت كخطَّاطٍ كتبَ لوحةً جميلةً لكن بكلماتٍ مُهملةٍ لا معانيَ لها.

لذلك حرصتْ دارُ اللُّبابِ على تقديمِ هذا المجموعِ بخدمةٍ علميَّةٍ لائقةٍ، وإخراجٍ طِباعيٍّ جميلٍ.

وهذه إيضاحاتٌ لا بدَّ منها لمعرفةِ منهجِ العملِ في هذا المجموعِ:

أوّلاً ـ إثباتُ النَّصِّ:

اعتمدْنا في إثباتِ النَّصِّ لهذه الرَّسائلِ على ما توفَّرَ لنا مِن مخطوطاتٍ، وبعضُ هذه المخطوطاتِ عالي القيمةِ، وبعضُها سقيمٌ، وحيثُما وجدنا مخطوطةً أقربَ إلى المصنِّفِ رحمَه اللهُ وتلامذتِه كان التَّعويلُ عليها أكثَرَ، وحيثُ تكثُرُ النُّسَخُ نختارُ أجوَدَها ولا نرجِعُ إلى أدونِها إلَّا لضرورةٍ، أمَّا بعضُ الرَّسائلِ فلم يوجد لها ـ أو لم نقِفْ لها ـ إلَّا على نُسخةٍ خطيَّةٍ واحدةٍ فريدةٍ.

وبعدَ المقابلةِ الدَّقيقةِ بين النُّسَخِ على مرحلتينِ:

١ـ قبلَ التَّنضيدِ للكتابِ (قامَ به الأخوةُ في دارِ اللُّبابِ).

٢ـ وبعدَ التَّنضيدِ في أثناءِ العملِ (قمتُ به حرفاً بحرفٍ).

أرجو أن أكون قد وُفِّقتُ إلى إثباتِ نصٍّ أقربَ ما يكونُ إلى ما يرضاهُ المؤلِّفُ.

وقد اعتمدتُ في إثباتِ النَّصِّ عند اختلافِ النُّسَخِ على ما يوافقُ أصَحَّ النُّسَخِ في اجتهادي، مع ملاحظةِ موافقةِ المصادرِ التي نقلَ منها الحافظُ ابنُ رجبٍ[1]، ووجدتُ أنَّه مِن المُتعذِّرِ اعتمادُ نُسخةٍ مُعيَّنةٍ أصلاً لا أتجاوزُه إلى النُّسَخِ الأخرى، بل جرَيْتُ في إثباتِ النَّصِّ على اختيارِ الأصوَبِ في اجتهادي.

---

(١) وعند اتفاق النسخ على مخالفة المصادر: فلا أرى من الأمانة إثبات ما في المصادر وإهمال ما جاء في النسخ، بل يُثبت ما في النسخ، ويشار في الحاشية إلى مخالفته للمصادر. وقد وقفت على نماذج كثيرة يكون ما في المصادر المطبوعة محرفاً أو مصحفاً أو أساء ناشره قراءته فمثل ذلك لا يجوز تغيير الكتب به.

ولم أُهمِل مِن الفروقِ بين النُّسَخِ إلَّا ما لا طائلَ مِن ورائِه مِن أوهامِ النُّسَّاخِ وأسقاطِهم وسبقِ نظرِهم أو سبقِ قلمِهم، أو ما تواردَ النَّاشرونَ عليه وهو خطأٌ فأذكرُه وأنبِّهُ عليه كيلا يُغترَّ به.

وإذا اضطررتُ إلى إضافةِ كلمةٍ سقَطَت مِن النُّسَخِ الفريدةِ، وكان لا بدَّ منها وهي موجودةٌ في المصادرِ، وضعتُها بين معقوفينِ.

لم أعوِّل في عمَلِي على المطبوعاتِ ألبتَّةَ، وإنَّما رجعتُ إلى بعضِها لضرورةٍ أحياناً، وبعضُ المطبوعاتِ لم أقِفْ عليه وأنا في دارِ غُربةٍ لا تتوفَّرُ فيها تلك المطبوعاتُ ولا تستقِلُّ بحملِها شبكةُ العنكبوتِ!

وقد قدَّمتُ أنَّه لم يكن مِن غرضِنا في هذا المجموعِ ولا مِن مقصدِنا تتبُّعُ الطَّبعاتِ السَّابقةِ أو المقابلةُ بها، ولم يكن هدفاً لنا إحصاءُ الأخطاءِ والهَناتِ، وملءُ الحواشي بها والمقدِّمات، أو رصدُ هَفَواتِ المُحقِّقينَ أو أُغلوطاتِ المُعلِّقينَ، وقد وقفتُ منها على شيءٍ كثيرٍ.

ومع هذا فلا بدَّ مِن نقدٍ إجماليٍّ للطَّبعاتِ السَّابقةِ، وهي على ثلاثِ طبقاتٍ:

فالطَّبعاتُ القديمةُ منها: غالبُها مأخوذٌ مِن نُسخةٍ خطيَّةٍ واحدةٍ وربَّما تكونُ مُتأخِّرةً، يثبتُ فيها النَّصُّ كما هو دون أيِّ خدمةٍ مِن تخريجٍ وضبطٍ ونحوِ ذلك.

وربَّما توسَّعَ بعضُ النَّاشرينَ في كتابةِ مُقدِّماتٍ لها تعدلُ حجمَ الكتابِ أو الرِّسالةِ أو تزيدُ.

والطَّبعاتُ المتوسِّطةُ: كان اهتمامُ أصحابِها بتخريجِ الأحاديثِ والحُكمِ عليها فقط وإطالةُ النَّفَسِ في ذلك جدًّا، ولم يلتفِت أكثرُهم إلى إخراجِ نصٍّ صحيحٍ سليمٍ

لسائرِ الكتابِ ويغلبُ عليها التَّحقيقُ الصُّوريُّ دون مقابلةٍ دقيقةٍ أو إثباتٍ لفُروقِ النُّسَخِ أو انتباهٍ لدقائقِ الاختلافاتِ، عدا عن السَّرِقاتِ...

والطَّبعاتُ الحديثةُ: هـي أجودُ مِـن سابقتَيْها على تفاوُتٍ في مدى الدِّقَّةِ في التَّعامُلِ مع المخطوطاتِ، وبعضُها تُحَفٌ طباعيَّةٌ جميلةٌ، لكنَّ الجمالَ أحياناً قد يَنكسِفُ بتصحيفٍ أو سوءِ تخريجٍ، وقد يذوي بتعليقٍ باردٍ لا وجهَ له!

ومِن بابِ الطُّرفةِ أذكرُ مِن ذلك:

ـ «قال الحسنُ بنُ آدم» لو أتقنَ النَّاشرُ لكتبَها:

قال الحسنُ: ابنَ آدم» فابنُ آدمَ منادًى، وليس آدمُ والدَ الحسنِ!

ـ «مريض» صحَّفَها أحدُهم: «مِن مصرَ»!

ـ «الفلـقُ: جُـبٌّ في جهنَّـمَ ولا يفتح»!! صوابُـه: «الفلقُ: جُبٌّ فـي جهنَّمَ» ولا يَصِحُّ!.

ـ «ومقعدُه مِن النَّارِ كما بين قديد ومكَّةَ»!! صارت لدى أحدِهم: «ومقعدُه مِن النَّارِ كما بين قدمِه ومنكبِه»!!

ـ «وليس في هذا الحديثِ: (لم)» قرأها بعضُهم: وليس في هذا حدٌّ سالمٌ!!

ـ وعلَّقَ أحدُهم على «وقالَ عمرو: مَن قالَ إنَّه عالمٌ فهو جاهلٌ، ومَن قالَ إنَّه مؤمنٌ فهو كافرٌ، ومَن قالَ هو في الجنَّةِ فهو في النَّارِ».

قـالَ المعلِّـقُ: لا ريـبَ أنَّ هذا مِـن الغيبيَّاتِ التـي عِلمُها عنـدَ اللهِ تعالى، وهذا القـولُ ـ إن صـحَّ عـن قائلِـه ـ فهو مردودٌ عليـه، وكلٌّ يؤخـذُ مِن قولِه ويُـرَدُّ عليه إلَّا النَّبيَّ ﷺ.

أقولُ: ما هذه الجرأةُ على الفاروقِ المُلهَمِ؟!

لم يَستفدِ المُعلِّقُ مِن مخطوطاتِ الكتابِ، ولم تُسعِفْه مهارةُ التَّخريجِ أن يعلمَ أنَّ: «وقال عَمرو» التي أثبتَها، صوابُها: «وقال عُمرُ». وعمر هو أميرُ المؤمنينَ ابنُ الخطَّابِ، فهل لمثلِه يقالُ: القولُ مردودٌ عليه!!

ـ ومثلُ هذه التَّعليقاتِ في الرَّسائلِ المطبوعةِ كثيرةٌ جدًّا.

ـ وكذلك ما يأتي في بعضِ المقدِّماتِ ممَّا يكتبُه مَن لا يُلقي بالاً لِمَا يكتبُ فإذا به يهدمُ الثِّقةَ بعلماءِ المسلمينَ وكتبِهم...

ـ فيقولُ أحدُهم في مقدِّمةٍ لبعضِ رسائلِ ابنِ رجبٍ:

«غيرَ أنِّي ـ وقد كثُرَ الطَّلَبُ لها ـ أعدتُ النَّظرُ فيها، وعَمِلتُ على تهذيبِها وحذفِ بعضِ المكرَّرِ منها، وما لا حاجةَ للقارئِ به، وما وقعَ في نفسي أنَّه مدسوسٌ على ابنِ رجبٍ، وما حذفتُ ليس ممَّا أجمعتْ عليه النُّسَخُ التي تيسَّرَ لي الاطِّلاعُ عليها»

فأيُّ ثقةٍ تبقى للقارئِ بمثلِ هذا وذاك!! ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ.

لذلك لم نعتمِد على المطبوعاتِ ألبتَّةَ، لا مقابلةً بها، ولا استفادةً مِن تخريجاتِها، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ.

***

ثانياً ـ توثيقُ النَّصِّ:

وذلك بعزوِ كلِّ نقلٍ فيه إلى مصدرِ المُصنِّفِ حيثُ يذكرُه، أو إلى المصدرِ الأقدمِ الذي يوجدُ فيه ذلك النَّقلُ.

والنُّقولُ:

ـ آياتٌ كريمةٌ: عزوتُها إلى السُّورةِ وذكرتُ رقمَ الآيةِ.

ـ أحاديثُ شريفةٌ: توسَّعتُ في تخريجِها تارةً واقتصرتُ على ما ذكرَ المُصنِّفُ تارةً أخرى(١)، وذلك بحسبِ الحاجةِ للتَّوسُّعِ.

وأنا في عملي لم أتجاوَز قضيَّةَ العزوِ إلى المصادرِ الحديثيَّةِ إلى قضيَّةِ الحُكمِ على الأحاديثِ الشَّريفةِ إلَّا نادراً جدًّا، وذلك اكتفاءً بما دوَّنه الإمامُ الحافظُ ابنُ رجبٍ فيما كتبَه وطريقتِه فيه، كما ذكرنا في الحواشي عندَ التخريجِ أحكامَ المُخرِّجين والسَّابقين على الحديث إن وُجِدت ولم يذكرها الحافظُ ابنُ رجب(٢).

وأنا لا أستجيزُ لنفسي الحكمَ على الأحاديثِ الشَّريفةِ بتلك الطَّريقةِ الآليَّةِ التي يقومُ بها المعاصرونَ أبداً.

فجمعُ الطُّرُقِ والأسانيدِ ينبغي أن يتقدَّمَ أوَّلاً، قبلَ أيِّ كلمةٍ في الحكمِ على الحديثِ أو على إسنادِه.

وأمَّا الاكتفاءُ بأقربِ مصدرٍ للجرحِ والتَّعديلِ، وهو «تقريبُ التَّهذيبِ» لابنِ حجرٍ، أو تقليدُ بعضِ مَن يُصحِّحُ أو يضعِّف مِن المعاصرينَ، أو الحكمُ على الحديثِ بأحدِ أسانيدِه، دون تتبُّعٍ واستقصاءٍ لطُرُقِه، والوقوفِ على حقيقةِ التَّفرُّدِ في مخرجِه، ثمَّ النَّظرِ في اتِّفاقِ رُواتِه واختلافِهم في ألفاظِهم، ومعرفةِ ما يشهدُ له مِن الأحاديثِ، فهذا لا أعتقدُ جوازَه!

وهو علمٌ قائمٌ بذاتِه، لا يقومُ بحقِّه كثيرٌ ممَّن يدَّعيهِ.

---

(١) مع ملاحظة العزو إلى الموضع الذي فيه اللفظ الذي نقله ابن رجب، فمثلًا قد ينقل لفظ حديث في باب معين من البخاري، فأعزو إليه، ولا أكتفي بالعزو إلى أول موضع ورد فيه الحديث في صحيح البخاري. وإذا لم يطابق النص الذي أورده لفظ الكتاب الذي ذكره اجتهدت في البحث عن المصدر الذي أورد ذلك اللفظ.

(٢) وفي آخر الكتاب فهرس مفصَّل للأحاديث التي تكلم عليها الحافظ ابن رجب، وللرواة الذين ذكرهم بجرح أو تعديل (٨/ ٢٥٩ ـ ٣٢٠).

تُطوِّلُ به حواشي الكتبِ، ولم يكن ذلك التَّطويلُ مِن مَقصدِنا في إخراجِ هذا المجموعِ المباركِ، بل ذلك عملٌ آخرُ له ميدانُه، وله أهلُه.

وأرى أنَّ تَبِعَةَ القولِ بلا علمٍ هي أشدُّ مِن تَبِعَةِ عدمِ بيانِ ضعفِ حديثٍ استجازَ الحافظُ الإمامُ ابنُ رجبٍ لنفسِه أن لا يبيِّن ضعفَه كسائرِ عُلَماءِ المُسلمينَ في هذا المجالِ الذي يكتبُ فيه. واللهُ تعالى أعلمُ.

وممَّا ينبغي ذكرُه: أنَّه يوجدُ بعضُ الأحاديثِ التي نقلَها الحافظُ مِن كتبٍ مفقودةٍ لم أجِدْها عند غيرِه.

ـ وأمَّا الآثارُ الموقوفةُ على الصَّحابةِ الكرامِ رضيَ اللهُ عنهم أو على التَّابعينَ رحمَهم اللهُ، وأقوالُ العُلَماءِ وأحوالُ الزُّهَّادِ، فقد عزوتُها إلى مصادرِها، والأقلُّ منها لم أقِفْ على مصدرِه.

وكان الإمامُ الحافظُ رحمَه اللهُ دقيقاً جدًّا في نقلِها. وبتخريجِ تلك الآثارِ وعزوِها إلى مصادرِها تمَّ تصحيحُ كثيرٍ مِن الألفاظِ التي تواردَ النَّاشرونَ على تصحيفِها والغلطِ في قراءتِها مِن النُّسَخِ الخطيَّةِ. كذلك يظهرُ جَلِيًّا أنَّ ما نقلَه الحافظُ الإمامُ الزَّاهدُ ابنُ رجبٍ إنَّما هو عن سلفِ الأمَّةِ مِن الزُّهَّادِ والعُبَّادِ وغالبُهم مِن أصحابِ الحديثِ منقولاً بالأسانيدِ في المصادرِ الأثريَّةِ التي كتبَها أئمَّةُ الحديثِ في عصرِهم، وليس هو مِن (تخاريفِ المُبتدعةِ) كما يُدَندِنُ جمعٌ من النَّاشرينَ!!

وذلك العزوُ والتَّوثيقُ يجعلُ المؤمِنَ في ثقةٍ مِن دينِه، ونقلِ العُلَماءِ رحمَهم اللهُ عمَّن سبقَهم بكلِّ دقَّةٍ وأمانةٍ.

ـ وأمَّا النُّقولُ عنِ الكتبِ، وخاصَّةً المصادرُ الفقهيَّةُ المتقدِّمةُ لدى الحنابلةِ، فما استطعتُ الوصولَ إليه عزوتُ إليه، وإلَّا عزوتُ إليه بالواسطةِ التي تنقلُ عنه.

ـ وبحقٍّ كان نقلُ الحافظِ ابنِ رجبٍ دقيقاً جدًّا ـ إلَّا فيما لا ينفكُّ عنه بشَرٌ ـ وربَّما بدا وجهُ الصَّوابِ في بعضِ المطبوعاتِ مِن المصادرِ على خلافِ ما أثبتَه ناشِروها اعتماداً على ما نقلَه الحافظُ ابنُ رجبٍ منها.

* * *

ثالثاً ـ ضبطُ النَّصِّ وخِدمتُه:

ـ اعتمدَتْ دارُ اللُّبابِ في منشوراتِها ضبطَ النَّصِّ ضبطاً شبهَ تامٍّ، وخاصَّةً عينُ الفعلِ المضارعِ، وأسماءُ الأعلامِ والأمكنةِ، والغريبُ مِن المُفرداتِ بما يزيلُ اللَّبْسَ في نُطقِ الكلمةِ وفي إعرابِها ويزيلُ اللَّبْسَ عن أسماءِ الأعلامِ والأمكنةِ ونحوِها، وأمَّا السَّجعُ فلا يَنبغي شكلُ آخرِه لئلَّا يختلَّ النُّطقُ به.

ـ مع العنايةِ بعلاماتِ التَّرقيمِ وبداياتِ الفِقَرِ التي توضحُ النَّصَّ للقارئِ وتُعينُه على تفهُّمِه وإدراكِ المرادِ منه.

ـ وقد رُوعِيَ القارئُ المُتوسِّطُ بإيضاحِ معاني بعضِ الألفاظِ الغريبةِ أو بيانِ حالِ الأماكنِ أو الأشخاصِ أو الكتبِ المذكورةِ في هذه الرَّسائلِ دون خوضٍ في التَّعليقِ على المسائلِ العِلميَّةِ والاختلافاتِ إلَّا حيثُ تقتضي الضَّرورةُ.

* * *

*** ترتيبُ الرَّسائلِ في ضمنِ المجموعِ:**

* استفتَحْنا المجموعَ برسائلِ التَّأسيسِ لِمَعالمِ التَّصوُّراتِ الكُلِّيَّةِ التي ينبغي بناءُ الفهمِ للعلمِ والدِّينِ عليها، وهي خمسُ رسائلَ. في طليعتِها: «بيانُ فضلِ علمِ السَّلَفِ على علمِ الخَلَفِ». ثم «الرَّدُّ على مَن اتَّبعَ غيرَ المذاهبِ الأربعَةِ».

* ثمَّ الرَّسائلُ التي تضمَّنَت التَّفسيرَ لآيةٍ أو سورةٍ مِن القرآنِ الكريمِ، وهي أربعُ رسائلَ.

* ثمَّ الرَّسائلُ التي أُفرِدَ فيها الشَّرحُ لحديثٍ نبويٍّ شريفٍ، وهي قرابةُ (١٥) رسالةً، وهي تجمعُ في أثنائِها بين التَّفسيرِ والحديثِ والاعتقادِ والفقهِ والرَّقائقِ.

* ثمَّ الرَّسائلُ التي مبناها على الرَّقائقِ والتَّذكيرِ بالآخرةِ وهي (٩) رسائلَ.

* ثمَّ الرَّسائلُ الفقهيَّةُ، وهي مبنيَّةٌ على مذهبِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رحمَهُ اللهُ وهي قرابةُ (٩) رسائلَ.

* ثمَّ التَّراجمُ والفضائلُ، وهي أربعةُ رسائلَ.

* ثمَّ ما جُمِعَ مِن كتابِ «الاستغناءِ بالقرآنِ».

* ثمَّ الفهارسُ الفنيَّةُ للكتابِ.

* * *

هـذا وممَّا لا ينفكُّ عنه غيرُ معصومٍ مِن بني آدمَ أن يسهوَ وأن يسبقَ قلمُه أو لسانُه إلى غيرِ ما يقصدُ، وقد وقعَ مثلُ ذلك للإمامِ المُصنِّفِ رحمَه اللهُ تعالى على قِلَّةٍ ونُدرةٍ في هذه الرَّسائلِ، مِن عزوٍ إلى غيرِ مصدرِه، أو انقلابِ اسمٍ، أو نحوِ ذلك، وقد نبَّهتُ على ذلك في مواضعِه أداءً للأمانةِ. ولكن لا أُنعِمُ بذلك عينَ مُتتبِّعِ زلَّاتِ العُلَماءِ ومَنْ يَتصيَّدُ عَثَراتِهم، يجمعُ تلك المواضعَ في مكانٍ واحدٍ.

والعبدُ الفقيرُ أيضاً بشرٌ ضعيفٌ يَعرِضُ في عملي ما يَعرِضُ لابنِ آدمَ مِن قصورٍ أو عجزٍ أو ضعفٍ أو خللٍ، فمَن وجدَ شيئاً مِن ذلك فليتلمِسِ العُذرَ لصاحبِه وما أحدٌ غيرَ الأنبياءِ معصوماً.

وأستغفرُ اللهَ مِن كلِّ خطأٍ وزلَلٍ.

أمَّا بعدُ:

فلم آلُ في بذلِ الجهدِ في خدمةِ هذه الرَّسائلِ المباركةِ، رضيَ اللهُ عن مؤلِّفِها ورحمَه، وقدَّسَ روحَه ونوَّرَ ضريحَه، وجمَعَنا به في مُستقرِّ رحمتِه تحت لواءِ سيِّدِ المُرسلينَ ﷺ مع النَّبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ وحَسُنَ أولئك رفيقاً.

واسألُ اللهَ أن يكونَ هذا العملُ خالصاً لوجهِه الكريمِ مُقرِّباً إليه، وأن ينفعَ به عبادَه، وأن يَهدِيَ به الخلقَ إلى الحقِّ على سبيلِ الصِّدقِ، وأن يُكرِمَني بجزيلِ المثوبةِ والأجرِ في الآخرةِ، إنَّه سُبحانَه أكرمُ مَسؤول وخيرُ مأمول.

وصلَّى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على عبدِه ومُصطفاهُ سيِّدِنا محمَّدٍ رسولِ اللهِ، وعلى آلِه وصحبِه ومَن والاه واهتدى بهُداهُ.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

كتبَه

العبدُ المفتقرُ إلى عفوِ اللهِ

محمَّد مُجير بنُ محمَّد أبو الفرَجِ الخطيبُ الحسنيُّ الدِّمشقيُّ

غفرَ اللهُ له ولوالديه

عند أذانِ الظُّهرِ مِن يومِ الخميسِ ١٢ مِن شهرِ اللهِ المحرَّمِ ١٤٤٦

بمدرسةِ صَحْن ثَمان، جوارَ مسجدِ السُّلطانِ محمَّد الفاتحِ باصطنبولَ

* * *

الإسنادُ إلى الحافظِ الإمامِ ابنِ رجبِ الحنبليِّ رحمَه اللهُ تعالى

أقولُ وأنا المفتقِرُ إلى عفوِ اللهِ ومغفرتِه، محمَّد مجير الخطيبُ الحسنيُّ الدِّمشقيُّ: أروي هذه الرَّسائلَ للحافظِ ابنِ رجبٍ رحمَه اللهُ تعالى:

- عن الأستاذِ محمَّدِ بنِ كمال الخطيبِ الحسنيِّ، المتوفَّى سنةَ ١٤٢١هـ رحمه اللهُ تعالى.

- عن عمِّه الشَّيخِ المسنِدِ محمَّد صالح بنِ أحمدَ الخطيبِ الحَسنيِّ، المتوفَّى سنةَ ١٤٠١ رحمه اللهُ تعالى.

- عن العلَّامةِ الشَّيخِ محمَّد هاشم الخطيبِ الحسنيِّ، المتوفَّى سنةَ ١٣٧٨ رحمه اللهُ تعالى.

- عن العلَّامةِ المُحدِّثِ القاضي محمَّد أبي النَّصرِ بنِ عبدِ القادرِ بنِ صالح الخطيبِ الحسنيِّ، المتوفَّى سنةَ ١٣٢٤ رحمه الله تعالى.

- عن والدِه - جدِّ جَدِّي - الفقيهِ العلَّامةِ الشَّيخِ عبدِ القادرِ بنِ صالحِ بنِ عبدِ الرَّحيمِ الخطيبِ الحسنيِّ المتوفَّى سنةَ ١٢٨٨ رحمه الله تعالى.

- عن والدِ زوجتِه الشَّيخِ خليل الخَشَّة الشَّافعيِّ، المتوفَّى سنة ١٢٤٢ رحمه الله تعالى.

- عن الشَّيخِ محمَّد خليل الكامليِّ، المتوفَّى سنةَ ١٢٠٧ رحمه الله تعالى.

- عن الشَّيخِ إسماعيلَ العَجْلُونيِّ، المتوفَّى سنةَ ١١٦٢ رحمه الله تعالى.

ح ويروي الشَّيخُ عبدُ القادرِ الخطيبُ، عن الوجيهِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ محمَّدٍ الكُزْبَريِّ المتوفَّى سنةَ ١٢٦٢ رحمَه اللهُ تعالى - وهو جدُّنا مِن جهةِ الجَدَّاتِ - عن السَّيِّدِ محمَّد مرتضى الزَّبيديِّ شارحِ «القاموس» و«الإحياء»، المتوفَّى سنةَ ١٢٠٥

رحمه الله تعالى، عن الشَّيخِ محمَّدِ بنِ أحمدَ بنِ سالم السَّفَّارينيِّ الحنبليِّ، المتوفَّى سنةَ ١١٨٨ رحمه الله تعالى، عن العجلونيِّ.

- عن الشَّيخِ محمَّدٍ أبي المواهبِ بنِ عبدِ الباقي الحنبليِّ الدِّمشقيِّ، المتوفَّى سنةَ ١١٢٦ رحمَه اللهُ تعالى.

- عـن العلَّامـةِ محـمَّد نجمِ الدِّينِ بنِ محمَّدٍ الغزيِّ الدِّمشقيِّ، المتوفَّى سنةَ ١٠٦١ رحمه الله تعالى.

- عن والدِه العلَّامةِ محمَّد بدرِ الدِّينِ بنِ محمَّد الغَزِّيِّ الدِّمشقيِّ، المتوفَّى سنةَ ٩٨٤ رحمه الله تعالى.

- عن الإمامِ الحافظِ جلالِ الدِّينِ السُّيوطيِّ، المتوفَّى سنةَ ٩١١ رحمَه اللهُ تعالى.

- عن العلَّامةِ نجمِ الدِّينِ عمرَ بنِ محمَّدِ بنِ فهدٍ المكيِّ، المتوفَّى ٨٨٥ رحمَه اللهُ تعالى.

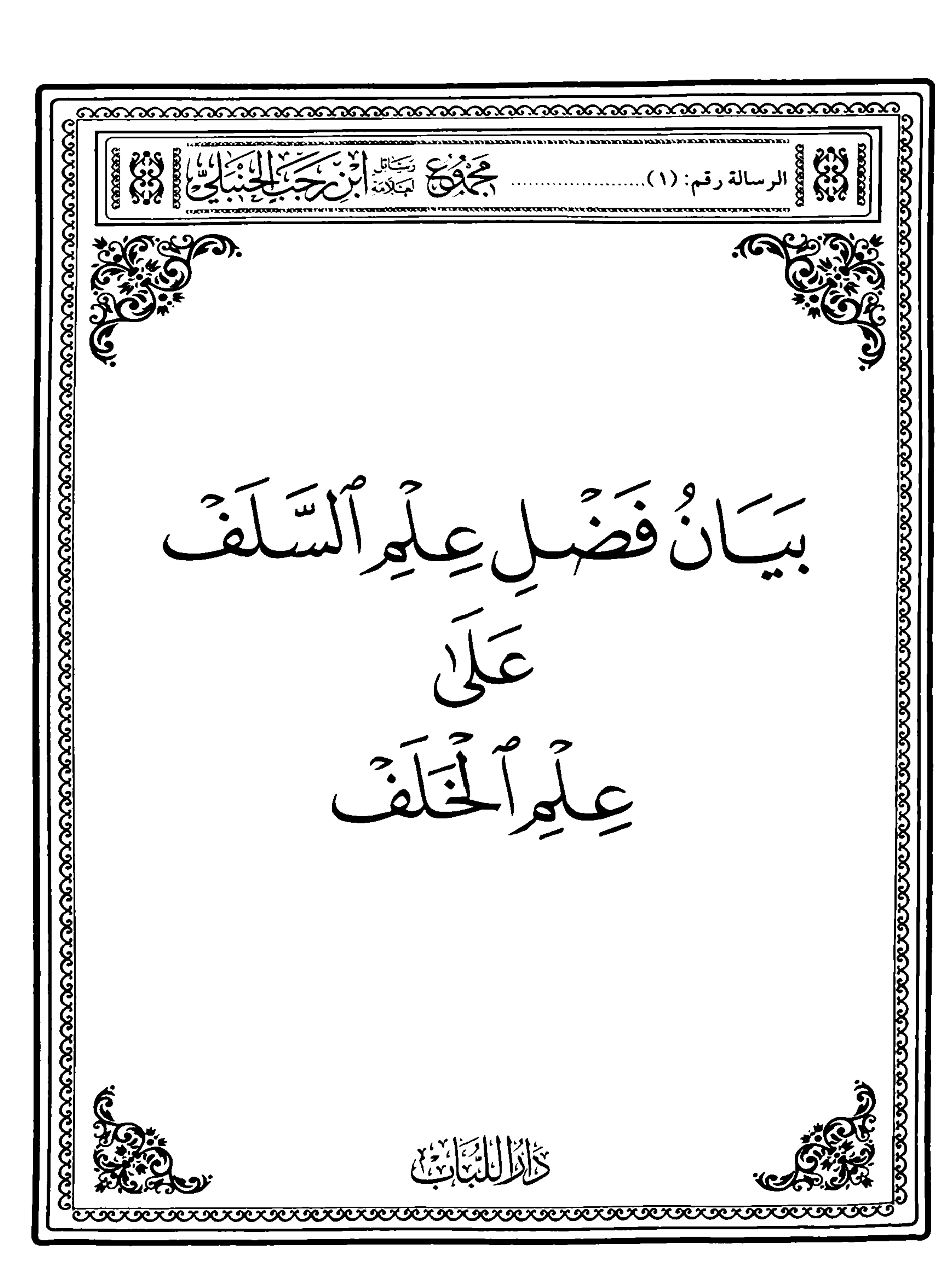
- عـن العلَّامةِ زينِ الدِّينِ داودَ بـنِ سليمانَ بنِ عبدِ اللهِ المَوْصِليِّ الدِّمشقيِّ، المتوفَّى سنةَ ٨٤٤ رحمَه اللهُ تعالى.

- عـن الإمـامِ الجليـلِ الحافـظِ الفقيـهِ زيـنِ الدِّيـنِ أبـي الفـرَجِ عبـدِ الرَّحمنِ ابـنِ أحمـدَ بنِ رجـبٍ الحنبليِّ البَغـداديِّ الدِّمَشـقيِّ، المتوفَّى سـنةَ ٧٩٥ رحمَه اللهُ تعالـى ورضـيَ عنه.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ

وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّمَ

***



مجموع رسائل العلامة ابن رجب الحنبلي
الرسالة رقم: (١)
بيان فضل علم السلف على علم الخلف
دار الكتاب

مكتبة شستربتي (ش) وهي مخرومة في أولها

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الإمام العلامة إمام الفقهاء والمحدثين وبقية
السلف الصالحين أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن
ابن الشيخ الإمام العالم الزاهد أبي العباس أحمد بن رجب
الحنبلي رحمه الله ورضي عنه
الحمد لله رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين وسلم تسليما
أما بعد فهذه كلمات مختصرات في معنى
العلم وانقسامه إلى علم نافع وعلم غير نافع والتنبيه
على فضل علم السلف على علم الخلف فنقول وبالله
المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله قد ذكر
الله تعالى في كتابه العلم تارة في مقام المدح وهو العلم
النافع وذكر العلم تارة في مقام الذم وهو العلم الذي
لا ينفع فأما الأول فمثل قوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقوله شهد الله أنه لا
إله إلا هو والملائكة وأولو العلم قائما بالقسط وقوله
وقل رب زدني علما وقوله إنما يخشى الله من عباده العلماء

وما قص سبحانه من قصة آدم عليه السلام وتعليمه الأسما
وعرضهم على الملائكة وقولهم سبحانك لا علم لنا إلا ما
علمتنا إنك أنت العليم الحكيم وما قص سبحانه من قصة
موسى عليه السلام وقول الخضر هل أتبعك على أن تعلمني
مما علمت رشدا فهذا هو العلم النافع وقد أخبر
عن قوم أنهم أوتوا علما ولم ينفعهم علمهم فهذا علم
نافع في نفسه لكن صاحبه لم ينتفع به قال تعالى
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل
أسفارا وقال تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا
فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين
ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض
واتبع هواه وقال تعالى فخلف من بعدهم خلف
أضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات ورثوا
الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون
سيغفر لنا وإن يأتهم عرض مثله يأخذوه الآية
وقال تعالى وأضله الله على علم على تأويل من تأول الآية
على علم عند من أضله الله وأما العلم الذي

المكتبة المحمودية في المدينة المنورة (م)

المكتبة الوطنية في تونس (ت)

بيان فضل علم السلف على علم الخلف لابن رجب رحمه الله تعالى ورضي عنه
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
أجمعين وسلم تسليما كثيرا أما بعد فهذه كلمات مختصرة في معنى العلم
وانقسامه إلى علم نافع وعلم غير نافع والتنبيه على فضل علم السلف على علم
الخلف فنقول وبالله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله قد ذكر الله في
كتابه العلم تارة في مقام المدح وهو العلم النافع وذكر العلم تارة في مقام الذم
وهو العلم الذي لا ينفع فأما الأول فمثل قوله تعالى قل هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون وقوله شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة
وأولوا العلم قائما بالقسط وقوله وقل رب زدني علما وقوله إنما
يخشى الله من عباده العلماء وما قصه سبحانه من قصة آدم وتعليمه
الأسماء وعرضهم على الملائكة وقولهم سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت
العليم الحكيم وما قصه سبحانه من قصة موسى عليه السلام وقوله للخضر هل
أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشدا فهذا هو العلم النافع وقد أخبر
عن قوم أنهم أوتوا علما ولم ينفعهم علمهم فهذا علم نافع في نفسه
لكن صاحبه لم ينتفع به قال تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها
كمثل الحمار يحمل أسفارا وقال تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا

مكتبة الجامعة في القدس (ق)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين
وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد: فهذه كلمات مختصرة في
معنى العلم وانقسامه إلى علم نافع وعلم غير نافع والتنبيه
على فضل علم السلف على علم الخلف فنقول وبالله المستعان
ولا حول ولا قوة إلا بالله. قد ذكر الله في كتابه العلم
تارة في مقام المدح وهو العلم النافع. وذكره
تارة في مقام الذم وهو العلم الذي لا ينفع فأما الأول
فمثل قوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون. وقوله شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة
وأولوا العلم قائماً بالقسط. وقوله وقل رب زدني
علماً. وقوله إنما يخشى الله من عباده العلماء. وما قص
سبحانه من قصة آدم وتعليمه الأسماء وعرضهم على الملائكة
وقولهم سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم
الحكيم. وما قص سبحانه من قصة موسى عليه السلام
وقوله للخضر هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً
فهذا هو العلم النافع. وقد أخبر عن قوم أنهم أوتوا
علماً ولم ينفعهم علمهم فهذا علم نافع في نفسه لكن صاحبه
لم ينتفع به قال تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم
يحملوها

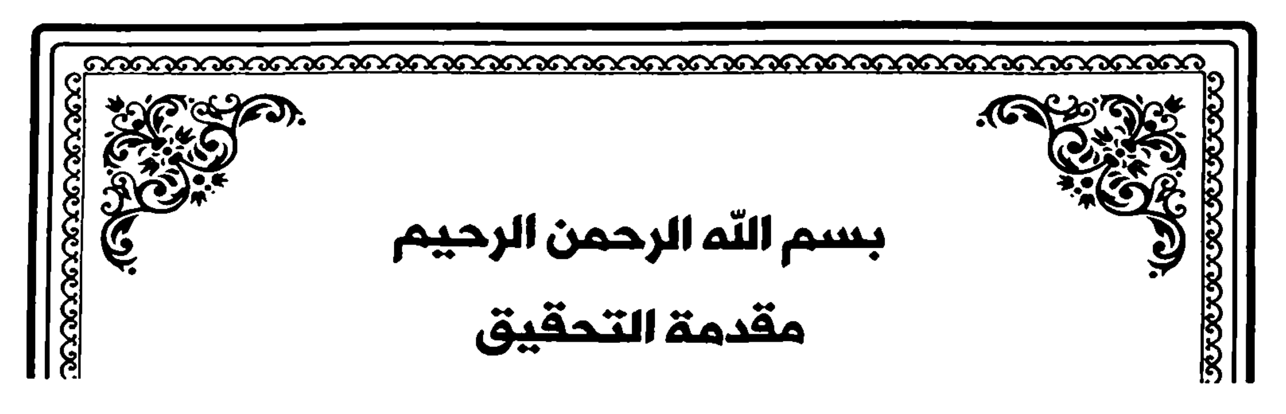
يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً. وقال تعالى واتل عليهم
نبأ الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان
فكان من الغاوين ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد
إلى الأرض واتبع هواه. وقال تعالى
الذي آتيناه آياتنا فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان
من الغاوين ولو شئنا لرفعناه بها. فخلف من بعدهم خلف
ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون
سيغفر لنا وإن يأتهم عرض مثله يأخذوه الآية. وقال
وأضله الله على علم. على علم عند
من أضله الله. وأما العلم الذي ذكره الله على جهة الذم
فقوله في السحر ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد
علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق. وقوله
فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بما عندهم من العلم وحاق
بهم ما كانوا به يستهزءون. وقوله تعالى يعلمون ظاهراً
من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون. ولذلك
جاءت السنة بتقسيم العلم إلى نافع وإلى غير نافع والاستعاذة
من العلم الذي لا ينفع وسؤال العلم النافع. ففي صحيح
مسلم عن زيد بن أرقم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن

مكتبة الفاتح في اسطنبول (ف)

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على محمد وسلم
قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد شيخ الإسلام أوحد الزمان
مفتي الفرق زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن ابن رجب الحنبلي رحمه الله
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
أما بعد فهذه كلمات مختصرة في معنى العلم وانقسامه إلى
العلم النافع وعلم غير نافع والتنبيه على فضل علم السلف على علم
الخلف فنقول وبالله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله. قد ذكر
الله عز وجل في كتابه العلم تارة في مقام المدح وهو العلم النافع وذكر
العلم تارة في مقام الذم وهو العلم الذي لا ينفع فأما الأول
فمثل قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
وقوله شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط
وقوله وقل رب زدني علماً وقوله إنما يخشى الله من عباده العلماء وما
قص سبحانه من قصة آدم وتعليمه الأسماء وعرضهم على الملائكة وقولهم
سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم وما
قص سبحانه من قصة موسى عليه السلام وقوله للخضر هل

هل أتبعك على أن تعلمن مما علمت رشداً فهذا هو العلم النافع وقد أخبر
عن قوم أنهم أوتوا علماً ولم ينفعهم علمهم فهذا علم نافع في نفسه
لكن صاحبه لم ينتفع به قال تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل
الحمار يحمل أسفاراً وقال تعالى واتل عليهم نبأ الذي آتيناه آياتنا
فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين ولو شئنا لرفعناه بها
ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه وقال تعالى
فخلف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى ويقولون
سيغفر لنا وإن يأتهم عرض مثله يأخذوه ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب
أن لا يقولوا على الله إلا الحق الآية وقوله وأضله الله على علم
الآية على علم عند من أضله الله وأما العلم الذي ذكره الله على جهة الذم
له فقوله في السحر ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم ولقد علموا لمن اشتراه
ما له في الآخرة من خلاق. وقوله فلما جاءتهم رسلهم بالبينات
فرحوا بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزءون وقوله
تعالى يعلمون ظاهراً من الحياة الدنيا وهم عن الآخرة هم غافلون
ولذلك جاءت السنة بتقسيم العلم إلى نافع وإلى غير نافع والاستعاذة

مكتبة لايبزغ ـ ألمانيا ـ (ل)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي أكمل لنا الدِّينَ، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام. والصلاة والسلام على المبعوث هدى ورحمة للأنام. ورضي الله تعالى عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم على المحجة واستقام.

أمابعد:

فهذه رسالة لطيفة المبنى جليلة المعنى، ترشد إلى الأسس التي ينبغي إدراكها حتى يتم التصور الصحيح لمعنى العلم، وتُدركَ حقيقته، وما هو الذي يُنتفع به منه، وما هو الذي يعود وبالاً على صاحبه.

ولا بد لبيان ذلك من الدلالة على الأسوة الحسنة، والقدوة الصالحة في ذلك الإدراك والانتفاع، وهم أصحاب الخيرية من صحابة رسول الله ﷺ والتابعين لهم ومن تبعهم، فهم السَّلف لمن جاء بعدهم، وهم الصَّدر الأول لهذه الأمة.

لذلك تناول الإمامُ ابنُ رجب هاتين المسألتين في رسالته هذه:

١ ـ انقسام العلم إلى نافع، وإلى غير نافع.

٢ ـ التنبيه على فضل السَّلَف على الخلف في تحصيل العلم النافع، ثم في الانتفاع به.

فلم يكن مقصود المصنف رحمه الله الكلام في تعريف (العِلْم)، وبيان حَدِّه

وماهيته! مما أطال فيه الأصوليون والمتكلمون القولَ، وافترقوا فيه إلى مذاهب! فذاك منافٍ لمقصده.

وإنما قصده ببيان معناه: معرفة العلم بمعرفة ثمرته.

فما كانت ثمرته مرضاة الله فهو عِلم نافع، وما كانت ثمرته بعكس ذلك فهو علم لا ينفع.

فالعلم النافع: هو ما دَلَّ العبد على الله، وهو أيضاً: ما دَلَّه على ما يحبه مولاه ويرضاه، أو يسخطه ولا يرضاه جل جلاله، من الاعتقادات والأعمال الظاهرة والباطنة والأقوال.

وذلك العلم له علامات في صاحبه، كان حملة الدين من سلف الأمة متحققين بها.

وأما العلم الذي لا ينفع فهو الذي ذمه الله ونهى عنه، ومنه السحر والنجوم، ومنه: الباطل واللهو، ومنه: الشواغل عما هو أولى ـ كالتعمق في علوم أصلها نافع لكن فروعها تخرج بصاحبها على الانتفاع، وتشغله عن الأولى ـ.

ولذلك العلم الذي لا ينفع: علامات أيضاً في حملته، تنافي العلامات التي عُرِف بها الأولون.

***

ولا يخفى أن العلوم التجريبية، والمعارف البشرية في تطور مستمر، وهي مهما تطورت؛ فهي تحت ظل قول الحق جل جلاله ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]، وقد أنعم الله عز وجل على البشر بالعقول والأيدي ـ من ملكات العَقْلِ ومَلكات الفِعْل ـ ما يعمر الإنسان به الأرض، ويتمكن من العَيش فيها، فأدى

الإسراف في ذلك التجريب والتطور عند من لا خَلاق له من بني آدم إلى الإفساد في الأرض، وإلى سفك الدماء، فتحول العلم التجريبي النافع بالإسراف فيه ـ مع البعد عن الإيمان بالله ـ إلى علم ـ تخريبي ـ غير نافع.

وهذا لم يَعرض له المصنف رحمه الله.

إنما عَرَض في كلامه لجملة من العلوم الدينية توسع فيها أهلها، حتى ظنوا توسعهم علماً، وهو في حقيقته بدعة مذمومة.

فمنها في الجانب العقدي، وهو (الإيمان):

الخوض في القدر، والجدال والمراء فيه.

والكلام في ذات الله تعالى وصفاته، نفياً لما ورد في الكتاب والسنة، أو زائداً على ما جاء في الكتاب والسنة، والتزام لوازم ليست فيهما.

ومنها في الجانب الشرعي الفقهي، وهو (الإسلام)[١]:

الجدال والخصام والمراء في المسائل الفقهية، وقصد الإفحام في ذلك والإلزام.

والجنوح إلى الشذوذات رغم الزعم بمتابعة السنة والحديث بسبب ظاهرية الفهم والفكر لدى أصحابه.

---

(١) وفي رسالة المصنف رحمه الله «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة» مزيد إيضاح لمقصوده في كل من الرسالتين هذه وتلك، حيث يُفهم بوضوح، وهو رحمه الله لم يشأ أن يذكر من يقصد في رسالتيه، فلا نتجاوز ذلك.

ومما يجدر التنبيه إليه ما شاع في الكتب المصنفة فيما يسمى (تاريخ التشريع) وحقُّها أن تسمى (تاريخ الفقه) من تقسيم الأدوار الفقهية بما يوهم من لم يتضلع بالكتاب والسنة، أن المتأخر أجلّ من المتقدم، كقولهم: «عهد الإنشاء والتكوين ـ عهد التفسير والتكميل ـ عهد النمو والنضج التشريعي»!! وهو إن صدق على التأليف والتدوين لكنه لا يصدق على التشريع والفقه!

ومنها في جانب العلوم الباطنة، وهو (الإحسان):

تجاوزُ ما يثمره العلم والعمل بالكتاب والسنة من الكلام في العلوم الباطنة من المعارف والأحوال إلى الكلام فيها بمجرد الرأي والذوق وادعاء الكشف، مما أودى ببعض أصحابه في مهاوي الزندقة والانحلال من ربقة الشرع، أو التعبد بما لم يأذن به الله تعالى.

* * *

وذلك كله في تلك الجوانب الثلاثة مما شقَّ صف الأمة، وفتَّ في عضدها منذ قرون طويلة، وما يزال إلى اليوم سبباً من أسباب الشقاق والفرقة والنزاع في الأمة التي أمرها الله بالاعتصام بحبله المتين ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ ونهاها عن الفرقة ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وأمرها بطاعته وطاعة رسوله ﷺ ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾، ونهاها عن النزاع ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ﴾ وحذَّرها العاقبة ﴿فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وذكر سبحانه مثلاً من أهل الكتاب قبلنا ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

والمخرج من ذلك:

الكفُّ عن الخوضِ في تلك المسائل المحدَثة، والتزامِ لوازمها، وتمزيقِ الأمة بسببها، والاكتفاءُ بما كان عليه الصدر الأول من الأمة، دون خوض فيما زاد على ذلك، وفلسفته ذات اليمين أو الشمال، من هذا الطرف أو ذاك!

وما كان عليه الصدرُ الأولُ أكملُ وأجلُّ وأعلى وخير مما أُحدِث بعدهم، ولو كان أكثر كمية، لأن الأول نافع لصاحبه ولو كان قليلاً، والآخِرُ غير نافع ولو كان كثيراً.

وقد ذكر الإمام أبو إسحاق الشاطبي عصريُّ المصنف رحمهما الله تعالى:

أن السلف الصالح من الصحابة والتابعين لم يخوضوا في الأشياء التي ليس تحتها عمل، مع أنهم كانوا أعلم بمعنى العلم المطلوب، وذلك منهم لأن رسول الله ﷺ لم يخض في شيء من ذلك، وبيَّن رحمه الله أن عامة المشتغلين بالعلوم التي لا تتعلق بها ثمرة تكليفية تدخلُ عليهم الفتنة والخروج عن الصراط المستقيم، ويثور بينهم الخلاف والنزاع المؤدي إلى التقاطع والتدابر والتعصب حتى تفرقوا شيعاً، وذلك خروج عن السُّنَّة، وما سببه إلا: ترك الاقتصار من العلم على ما يعني، والخروج إلى ما لا يعني، فذلك فتنة على المتعلم والعالم[1].

نسأل الله تعالى لهذه الأمة أمر رشد يتمسك فيها آخرها بما كان عليه أولها وما ذلك على الله بعزيز.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

* * *

---

(١) انظر: «الموافقات» للشاطبي (١/ ٤٦ - ٥٢).

النسخ المعتمدة في التحقيق

هذه الرسالة قد ذكرها للمصنف ابن رجب رحمه الله: يوسف بن عبد الهادي في «الجوهر المنضد» (ص: ٥٠) والروداني في «صلة الخلف بموصول السلف» (ص: ١٦٤) كلاهما باسم: «تفضيل مذهب السلف».

وذكرها السَّفَّاريني في «لوامع الأنوار البهية» (١/ ٢٥) باسم: «بيان فضل علم السلف على علم الخلف»، وهو الاسم الذي جاء في المخطوطات القديمة.

وما عدا ذلك فهو وصف للرسالة لا اسم لها.

وقد اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على ست نسخ قريبة من عصر المصنف رحمه الله.

١ ـ النسخة (ش):

وهي الرسالة (١) من مجموع في مكتبة شستربتي في دبلن ـ إيرلندة (٣٢٩٢)، وقد سبق في المقدمات التعريف به.

وتقع في (١٩) لوحة من أول المجموع، وهي مقابلة، وعلى حواشيها بعض المطالب، لم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي مخرومة في ورقتين منها، استُدركت بخط آخر.

فأول ١٩ صفحة منها بخط، ثم ٤ صفحات بخط آخر، ثم يعود الخط الأول إلى آخر الرسالة.

وصاحب الخط في القطعة المستدرِكَة هو: محمد بن عبد الله بن عمران الحنبلي القادري، وهو ناسخ «استنشاق نسيم الأنس» في المجموع نفسه سنة

٧٩٦ مما يدل على أن ذلك الخرم قديم، وتكون هذه النسخة أقرب النسخ إلى زمن المصنف رحمه الله.

٢ ـ النسخة (م):

وهي الرسالة (٧) والأخيرة من مجموع المكتبة المحمودية بالمدينة النبوية المنورة على صاحبها الصلاة والسلام، (رقم الحفظ: ١٧٤٢)، وسبق التعريف به أيضاً.

وتقع في (٢١) لوحة، من (١٤٩/ ب إلى ١٦٩/ أ).

وناسخها: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد، المعروف بابن زَيْد الموصلي الدمشقي الحنبلي[1]، وهو يرويها عن المصنف.

وهي مقابلة وخطها جيد، قليل الأخطاء وعليها بعض تعليقات لمن قرأ فيها.

تاريخ نسخها: ليلة الأربعاء ثامن عشري شهر صفر سنة ٨٣٤هـ.

٣ ـ النسخة (ت):

وهي الرسالة (٩) من مجموع المكتبة الوطنية بتونس (١٥٧) الذي سبق في المقدمات التعريف به.

وتقع في (١١) لوحة من (٥١/ ب إلى ٦١/ أ) وعلى حاشيتها عناوين ومطالب، وهي مقابلة.

---

(١) له ترجمة في «المقصد الأرشد» لابن مفلح (١/ ٨٢)، «والضوء اللامع» للسخاوي (٢/ ٧١)، وابنُ طولون ـ ومن طريقه الروداني ـ يرويان بعض كتب ابن رجب من طريقه، ومنها هذه الرسالة «بيان فضل علم السلف». انظر: «صلة الخلف» (ص: ١٤٣ وص: ١٦٤)، ولعل روايته عن ابن رجب بالإجازة، فمولده سنة ٧٨٩ رحمه الله.

لا يوجد اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، ولكن يوجد في المجموع رسالة بخط آخر تم نسخها سنة ٨٥٢.

٤ ـ النسخة (ق):

وهي الرسالة (١٠) من مجموع مكتبة الجامعة في القدس، وقد سبق في المقدمات التعريف به.

وتقع في (١٥) لوحة، من (١٤٢/ ب إلى ١٥٦/ أ).

ناسخها: إبراهيم بن علي بن أحمد بن بُرَيد الديري القادري(١).

لا يوجد تاريخ النسخ، لكن في المجموع رسالة بخطه، تم نسخها سنة ٨٦١. وهو قد توفي سنة ٨٨٠ رحمه الله تعالى.

٥ ـ النسخة (ف):

وهي الرسالة (٩) من مجموع مكتبة الفاتح بإصطنبول (٥٣١٨)، الذي سبق في المقدمات التعريف به.

وتقع في (١٨) لوحة، من (١٥٣/ ب إلى ١٧٠/ أ).

ناسخها: عيسى بن علي بن محمد الحوراني الشافعي.

وتم نسخ المجموع بخطه سنة ٨٩٣.

٦ ـ النسخة (ل):

وهي الرسالة (١) من مجموع في مكتبة لايبزغ في ألمانية (٨٦٢).

وقد جاء العنوان في أول ورقة منها بخط مغاير لخط الرسالة: «رسالة في معنى العلم». وتحتها: «نقلت لي في سنة ٩٧٨ في شهر المحرم».

---

(١) له ترجمة في «الضوء اللامع» للسخاوي (١/ ٨٠).

وتقع في (١٩) لوحة من أول المجموع، وفيها عناوين كتبت بالحمرة، ولم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وخطها نسخي جميل، وفي كل صفحة منها (١٥) سطراً.

* * *

وقد توفر لنا من النُّسَخ أيضاً: نسخ متأخرة، فلم نرجع إليها:

١ ـ نسخة من مخطوطات حسن الانكرلي في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد جبر الله كسرها، برقم (١٣٨٠٩)، ومنها مصورة في مكتبة جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٢ ـ نسخة من وقف الشيخ محمد عبد الله، وكانت في مكتبة الرياض العامة السعودية، برقم (٨٦ ـ ٥٢٧)، وهي الآن في مكتبة الملك فهد الوطنية.

وهي في ضمن مجموع فيه رسائل للحافظ ابن رجب، وقد سبق في المقدمات التعريف به، وهي الرسالة السادسة منه.

٣ ـ نسخة جامعة الرياض (١٦٣٧) ثم جامعة الملك سعود.

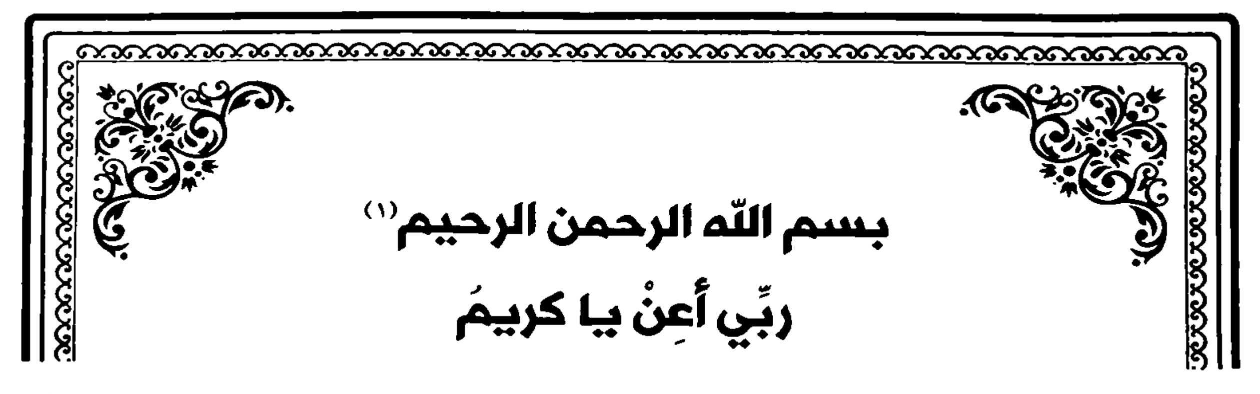
وهي في ضمن مجموع فيه رسائل للحافظ ابن رجب، وقد سبق في المقدمات التعريف به، وهي الرسالة السابعة منه.

وهي بخط عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن ربيعة الربيعي، فرغ منها بتاريخ ٢٢ رجب ١٣٣٣.

٤ ـ وقد سبق أن طُبعت هذه الرسالة منذ القرن الماضي وإلى الآن ما يقرب من عشر طبعات مختلفة، والله تعالى ولي التوفيق.

وكتبَ

محمد مجير الخطيب الحسني



بسم الله الرحمن الرحيم[1]

ربِّي أعِنْ يا كريمُ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِه وصحبِه أجمعين، وسلَّمَ تسليماً كثيراً.

أمَّا بعدُ:

فهذه كلماتٌ مختصرة[2] في معنى العلمِ وانقسامِه إلى علمٍ نافعٍ، وعلمٍ غيرِ نافعٍ، والتَّنبيهِ على فضلِ علمِ السَّلَفِ على علمِ الخلَفِ، فنقولُ ـ وبالله المستعانُ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله ـ:

قد ذكَرَ اللهُ تعالى في كتابِه العلمَ تارةً في مقامِ المدحِ، وهو العلمُ النَّافعُ، وذكَرَ العلمَ تارة في مقامِ الذَّمِّ، وهوَ العلمُ الَّذي لا يَنفَعُ.

فأمَّا الأوَّلُ، فمِثْلُ قولِه تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقولِه: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]، وقولِه: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤]، وقولِه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾

---

(١) بعدها في (م): «قال الإمام العلامة، إمام الفقهاء والمحدثين، وبقية السلف الصالحين، أبو الفرج زين الدين عبد الرحمن بن الشيخ الإمام العالم الزاهد أبي العباس أحمد بن رجب الحنبلي رحمه الله ورضي عنه». وفي (ل): «قال الشيخ الإمام، العالم العلام، الأوحد، شيخ الإسلام، أوحد الزمان، مفتي الفرق، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي رضي الله عنه».

(٢) في (م): «مختصرات».

[فاطر: ٢٨]، وما قصَّ سبحانه مِنْ قصَّةِ آدمَ عليه السَّلام، وتعليمِه الأسماءَ، وعرضِهمْ على الملائكة، وقولِهم: ﴿سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]، وما قصَّ سبحانه مِنْ قصَّةِ موسى عليه السلام وقولِه للخَضِرِ: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]، فهذا هو العلمُ النَّافِعُ.

وقد أخبرَ عن قومٍ أنَّهم أُوتوا علماً ولم ينفعْهم علمُهم، فهذا علمٌ نافعٌ في نفسِه، لكنَّ صاحبَه لم ينتفِعْ به، قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿١٧٥﴾ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الأعراف: ١٧٥ ـ ١٧٦]، وقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا الْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ يَأْخُذُوهُ﴾ الآية [الأعراف: ١٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٣] على تأويلِ مَنْ تأوَّلَ الآيةَ على علمٍ عند مَنْ أضلَّه الله(١).

وأمَّا العلمُ الَّذي ذكرَه اللهُ تعالى على جهةِ الذَّمِّ له، فقولُه في السِّحْرِ: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وقولُه: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [غافر: ٨٣]، وقولُه تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧].

---

(١) المأثور عن ابن عباس رضي الله عنهما هو ما رواه عنه الطبري وقال به (٢١/ ٩٣): «أضلَّه الله في سابق علمه». واقتصر كثير من المفسرين على ذكر هذا التأويل.

وذكر بعضهم القولين. قال ابن كثير رحمه الله (٧/ ٢٦٨): «يحتمل قولين: أحدهما: وأضله الله لعلمه أنه يستحق ذلك. والآخر: وأضله الله بعد بلوغ العلم إليه وقيام الحجة عليه. والثاني يستلزم الأول، ولا ينعكس».

وكذلك جاءتِ السُّنَّةُ بتقسيمِ العلمِ إلى نافعٍ وإلى غيرِ نافعٍ، والاستعاذةِ مِنَ العلمِ الَّذي لا ينفَعُ، وسؤالِ العلمِ النَّافعِ.

ففي «صحيحِ مسلمٍ»: عن زيدِ بنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ: «اللَّهُمَّ إنِّي أعوذُ بكَ مِنْ علمٍ لا يَنْفَعُ، ومِنْ قلبٍ لا يَخْشَعُ، ومِنْ نَفْسٍ لا تَشْبَعُ، ومِنْ دَعْوَةٍ لا يُستجابُ لها»(١).

وخرَّجَه أهلُ السُّنَنِ مِنْ وجوهٍ متعدِّدةٍ عنِ النَّبيِّ ﷺ، وفي بعضِها: «ومِنْ دعاءٍ لا يُسمَعُ»(٢)، وفي بعضِها: «أعوذُ بكَ مِنْ هؤلاءِ الأربعِ»(٣).

وخرَّجَ النَّسائيُّ مِنْ حديثِ جابرٍ رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كانَ يقولُ: «اللَّهُمَّ إنِّي أسألُكَ علماً نافعاً، وأعوذُ بكَ مِنْ علمٍ لا ينفَعُ»(٤).

---

(١) أخرجه مسلم في «الذكر والدعاء» (٢٧٢٢).

(٢) أخرجه من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه: النسائيُّ في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠١٣).
وأخرجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أبو داود في الصلاة (١٥٤٣)، والنسائيُّ في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠١٨، ٨٠٢٠، ٨٠٢١، ٨٠٢٢)، وابنُ ماجه في المقدمة من «سننه» (٢٥٠)، وفي الدعاء (٣٨٣٧). وأخرجه من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: النسائي في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠٢٣).

(٣) ورد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق.
وهو بهذا اللفظ في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عند الترمذي في الدعوات (٣٤٨٢) وقال: «حسن صحيح غريب من هذا الوجه»، والنسائي في الاستعاذة (٨٠٢٣).
وفي حديث أنس رضي الله عنه عند النسائي في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠١٩).

(٤) أخرجه النَّسائيُّ في الاستعاذة من «السنن الكبرى» (٨٠١٦).

وخرَّجَه ابنُ ماجهْ ولفظُه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «سَلُوا اللهَ علماً نافعاً، وتعوَّذوا باللهِ مِنْ علمٍ لا ينفَعُ»(١).

وخرَّجَه التِّرمِذيُّ مِنْ حديثِ أبي هريرةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ: «اللَّهُمَّ انفعني بما علَّمْتَني، وعَلِّمْني ما ينفعُني، وزِدْني علماً»(٢).

وخرَّجَ النَّسائيُّ مِنْ حديثِ أنسٍ رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يدعو: «اللَّهُمَّ انفعني بما علَّمْتَني، وعَلِّمْني ما ينفَعُني، وارزقني علماً تنفعُني به»(٣).

وخرَّجَ أبو نُعَيمٍ مِنْ حديثِ أنسٍ رضي الله عنه: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ: «اللَّهُمَّ إنَّا نسألُكَ إيماناً دائماً، فرُبَّ إيمانٍ غيرِ دائمٍ، وأسألُكَ علماً نافعاً، فرُبَّ علمٍ غيرِ نافعٍ»(٤).

وخرَّجَ أبو داودَ مِنْ حديثِ بُرَيْدةَ رضي الله عنه: عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ مِنَ البيانِ سِحْراً، وإنَّ مِنَ العلمِ جهلاً». وإنَّ صَعْصَعَةَ بنَ صُوحانَ فسَّرَ قولَه: «إنَّ مِنَ العلمِ جهلاً»: أنْ يتكلَّفَ العالمُ إلى علمِه ما لا يعلَمُ، فيُجَهِّلَه ذلك(٥).

---

(١) أخرجه ابن ماجه في الدعاء (٣٨٤٣).

(٢) أخرجه التِّرمذيُّ في الدعوات (٣٥٩٩) وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

(٣) أخرجه النَّسائيُّ في الاستعاذة من «السُّنن الكبرى» (٨٠١٧).

(٤) أخرجه أبو نُعيم في «الرياض»، كما عزاه إليه النجمُ الغَزِّيُّ في «حُسْن التنبُّه لما ورد في التَّشَبُّه» (٤/ ١٣). و«رياضة المتعلمين» لأبي نُعيم لا يُعلم وجوده.
وأخرجه مختصراً أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٧٩) بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يقول: اللَّهمَّ إنِّي أسألك إيماناً دائماً، وهدياً قيِّماً، وعلماً نافعاً» من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أبو داود في الأدب (٤٩٧٢). وتتمته: «وإنَّ من الشِّعر حكماً، وإنَّ من القول عيالاً».
وصعصعة بن صوحان: كوفي من أصحاب علي رضي الله عنه، وثقه النسائي وغيره. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (١٣/ ١٦٧).

ويفسَّرُ أيضاً: بأنَّ العلمَ الَّذي يضُرُّ ولا ينفَعُ: جهلٌ؛ لأنَّ الجهلَ به خيرٌ مِنَ العلمِ به، فإذا كان الجهلُ به خيراً منه، فهو شرٌّ مِنَ الجهلِ، وهذا كالسِّحْرِ وغيرِه مِنَ العلومِ المُضِرَّةِ في الدِّينِ أو في الدُّنيا.

وقد رُوِيَ عنِ النَّبيِّ ﷺ تفسيرُ بعضِ العلومِ الَّتي لا تنفعُ:

ففي «مراسيلِ أبي داود» عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ قال: قيل: يا رسولَ اللهِ! ما أعلمَ فلاناً! قالَ: «بِمَ؟»، قالوا: بأنسابِ النَّاسِ، قال: «علمٌ لا ينفَعُ، وجهالةٌ لا تضُرُّ»[١].

وخرَّجَه أبو نُعَيمٍ في كتاب «رياضةِ المتعلِّمين» مِنْ حديثِ بَقِيَّةَ، عن ابن جُرَيجٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: أنَّهم قالوا: أعلمُ النَّاسِ بأنسابِ العربِ، وأعلمُ النَّاسِ بالشِّعرِ وبما اختلَفَت فيه العربُ، وزادَ في آخرِه: «العلمُ ثلاثةٌ ما خلاهنَّ فهو فَضْلٌ: آيةٌ مُحْكَمَةٌ، أو سُنَّةٌ قائمةٌ، أو فريضةٌ عادلةٌ»[٢]. وهذا الإسنادُ لا يصِحُّ، وبقيَّةُ دلَّسَه عن غيرِ ثِقَةٍ.

وآخرُ الحديثِ خرَّجَه أبو داود وابنُ ماجهْ مِنْ حديثِ عبدِ الله بنِ عمرو بنِ العاص مرفوعاً: «العلمُ ثلاثةٌ، وما سِوى ذلك فهو فَضْلٌ: آيةٌ مُحْكَمَةٌ، أو سُنَّةٌ قائمةٌ، أو فريضةٌ عادلةٌ»[٣].

---

(١) أخرجه أبو داود في «مراسيله» (٤٧٥) من طبعة الزهراني، ولا يوجد هذا الحديث في طبعة الشيخ شعيب الأرناؤوط.

(٢) سبق أن «رياضة المتعلمين» لأبي نعيم غير موجود، والحديث أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٧٥٢) من طريق بقية به. قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى عقبه: «في إسناد هذا الحديث رجلان لا يحتج بهما، وهما سليمان وبقية؛ فإن صَحَّ كان معناه: أنه علم لا ينفع مع الجهل بالآية المحكمة والسنة القائمة والفريضة العادلة. أو لا ينفع في وجهٍ ما، ولذلك لا يضر جهله في ذلك المعنى وشبهه، وقد ينفع ويضر في بعض المعاني، لأن العربية والنسب عنصرا علم الأدب».

(٣) أخرجه أبو داود في الفرائض (٢٨٧٧) واللفظ له، وابن ماجه في المقدمة (٥٤).

وفي إسنادِه عبدُ الرَّحمنِ بنُ زيادٍ الإفريقيُّ، وفيه ضَعْفٌ مشهورٌ.

وقد وردَ الأمرُ بأنْ يُتَعَلَّمَ مِنَ الأنسابِ ما تُوصَلُ به الأرحامُ مِنْ حديثِ أبي هريرةَ رضي الله عنه، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «تعلَّموا مِنْ أنسابِكم ما تصِلون به أرحامَكمْ». خرَّجَه الإمامُ أحمدُ والتِّرْمِذيُّ[(١)].

وخرَّجَه حميدُ بنُ زَنْجُويَهْ مِنْ طريقٍ آخرَ عن أبي هريرةَ مرفوعاً: «تعلَّموا مِنْ أنسابِكم ما تصِلون به أرحامَكم ثمَّ انتهوا، وتعلَّموا مِنَ العربيَّةِ ما تعرفون[(٢)] به كتابَ اللهِ ثمَّ انتهوا، وتعلَّموا مِنَ النُّجومِ ما تهتدون به في ظُلُماتِ البرِّ والبحرِ ثمَّ انتهوا»[(٣)]. وفي إسنادِ رُواتِه ابنُ لهيعةَ.

وخرَّجَ أيضاً مِنْ رواية نُعَيمِ بنِ أبي هندٍ قالَ: قالَ عمرُ رضي الله عنه: تعلَّموا مِنَ النُّجومِ ما تهتدون به في بَرِّكُمْ وبحرِكُم ثمَّ أمسِكوا، وتعلَّموا مِنَ النِّسْبَةِ ما تصِلون به أرحامَكُم، وتعلَّموا ما يَحِلُّ لكم مِنَ النِّساءِ ويحرُمُ عليكم ثمَّ انتهوا[(٤)].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٨٦٨)، والترمذي في البر والصلة (١٩٧٩) وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

(٢) هكذا في النسخ، وفي مطبوعة «شعب الإيمان»: «تُعْرِبون».

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٩٤) من طريق ابن زنجويه.

(٤) روى هذا أو بعضه عن عمر رضي الله عنه جماعة، وقفت على روايات تسعة منهم: فرواية نعيم بن أبي هند أخرجها أيضاً حرب بن إسماعيل الكرماني في «مسائله» (١٣٠٩) مقتصراً على أوله، ورواية أبي نضرة أخرجها ابن أبي شيبة (٢٦١٦٢) ومن طريقه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٧٩١) وفيها ذكر النجوم، ورواية ابن عمر رضي الله عنهما أخرجها ابن النجار في مسند عمر رضي الله عنه (٤١) بتمامه، ورواية أبي عون أخرجها المعافى بن عمران في «الزهد» (١٤٦) والسمعاني في «الأنساب» (١/ ١١) بذكر الأنساب والنجوم، ورواية عمارة بن القعقاع أخرجها هناد بن السري في «الزهد» (٩٩٧) بذكر الأنساب، ورواية عروة أخرجها هناد أيضاً (٩٩٦) بذكر =

وروى مِسْعَرٌ، عن محمَّدِ بنِ عُبَيد الله قالَ: قالَ عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه: تعلَّموا مِنَ النُّجومِ ما تعرِفون به القِبْلَةَ والطَّريقَ[١].

وكان النَّخَعِيُّ لا يَرى بأساً أنْ يتعلَّمَ الرَّجلُ مِنَ النُّجومِ ما يهتدي به[٢].

ورخَّصَ في تعلُّمِ منازلِ القمرِ: الإمامُ أحمدُ وإسحاقُ؛ نقله عنهما حَرْبٌ[٣]. زاد إسحاق: ويتعلَّمُ مِنْ أسماءِ النُّجومِ ما يهتدي به، وكرِهَ قتادةُ تعلُّمَ[٤] منازلِ القمرِ، ولم يُرخِّصِ ابنُ عُيَيْنَةَ فيه، ذكرَه حَرْبٌ عنهما[٥].

وقالَ طاوسٌ: رُبَّ ناظرٍ في النُّجومِ ومُتَعَلِّمٍ حروفَ أبي جادٍ ليس له عند اللهِ خَلَاقٌ. خرَّجَه حَرْبٌ[٦]، وخرَّجَه حميدُ بنُ زَنْجُويَهْ مِنْ روايةِ طاوسٍ عنِ ابنِ عبَّاسٍ[٧].

= الأنساب، ورواية حسان بن يزيد أخرجها ابن شَبَّة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٧٩٨) بذكر الأنساب والنجوم، ورواية سيار أخرجها السمعاني في «الأنساب» (١/ ١١) بتمامه، ورواية جبير بن مطعم أخرجها البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢) بذكر الأنساب.

وأورده الدارقطني في «العلل» (٢٩٩٠) مرفوعاً من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وذكر الاختلاف فيه على عبيد الله بن عمر العمري، رواه بعضهم من مسند ابن عمر وبعضهم من مسند عمر رضي الله عنهما، ثم قال: «وإنما يحفظ من قول عمر موقوفاً».

(١) أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» (١٣٠٨). ومحمد بن عبيد الله هو أبو عون الثقفي الكوفي.

(٢) أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» (١٣٠٧).

(٣) «مسائل حرب الكرماني» (٥٩٤).

(٤) في (م): «تعليم» في هذا الموضع وما قبله.

(٥) «مسائل حرب الكرماني» (١٣١٠، ١٣١١).

(٦) أخرجه حرب الكرماني في «مسائله» (١٣١٢).

(٧) مدار الأثر على رواية طاوس عن ابن عباس: أخرجه من رواية ابن طاوس عن أبيه موقوفاً: معمر بن راشد في «جامعه» (١٩٨٠٥) مما رواه عبد الرزاق، وابن وهب في «جامعه» (٦٩٠)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٦١٦١)، والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» (٧٣٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» =

وهذا محمولٌ على علمِ التَّأثيراتِ لا علمِ التَّسْيِيرِ[١]؛ فإنَّ علمَ التَّأثيرِ باطلٌ محرَّمٌ، وفيه وردَ الحديثُ المرفوعُ: «ومَنِ اقتبسَ شُعْبَةً مِنَ النُّجومِ فقدِ اقتبسَ شُعْبَةً مِنَ السِّحْرِ». خرَّجَه أبو داود مِنْ حديثِ ابنِ عبَّاسٍ مرفوعاً[٢].

وخرَّجَ أيضاً مِنْ حديثِ قَبِيصةَ مرفوعاً: «العِيافةُ والطِّيَرَةُ والطَّرْقُ مِنَ الجِبْتِ»[٣].

و«العِيافةُ»: زَجْرُ الطَّيرِ، و«الطَّرْقُ»: الخطُّ في الأرضِ.

فعلمُ تأثيرِ النُّجومِ باطلٌ محرَّمٌ، والعملُ بمقتضاه كالتَّقرُّبِ إلى النُّجومِ، وتقريبُ القَرَابين لها كُفْرٌ[٤].

وأمَّا علمُ التَّسْيِيرِ[٥]، فإذا تعلَّمَ منه ما يُحتاجُ إليه للاهتداءِ، ومعرفةِ القِبْلَةِ والطُّرُقِ كان جائزاً عند الجمهورِ، وما زادَ عليه فلا حاجةَ إليه، وهو يَشْغَلُ عمَّا هو أهمُّ منه،

= (٨/ ١٣٩) و«شعب الإيمان» (٤٨٣١) والآداب (٣٤٢ معلقاً).

وخالف تلك الطرق: خالد بن يزيد العمري عن محمد بن مسلم الطائفي عن إبراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس مرفوعاً. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٩٨٠)، وابن الأعرابي في «معجمه» (١٧٢٨). وخالد بن يزيد العمري: كذَّبوه.

(١) تحرفت في (ف) إلى: «التعبير».

(٢) أخرجه أبو داود في الطب (٣٩٠٠) بلفظ: «من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد».

(٣) أخرجه أبو داود في الطب (٣٩٠٧)، وجاء تفسيره في «سنن أبي داود» عكس ما هنا فقال: «الطرق: الزجر، والعيافة: الخط».

(٤) في حاشية (م): «معرفة أن العيافة والطرق وعلم النجوم محرمة».

(٥) تحرفت في (ف) إلى: «التعبير».

وعلم تأثير النجوم، وعلم تسيير النجوم نوعان من علم النجوم، الأول منهما يتضمن اعتقادات باطلة محرمة بتأثير النجوم على الإنسان والأكوان رجماً بالغيب. وأما الثاني فهو علم ناشئ عن تتبع ومشاهدة لسير النجوم، ومواقعها، وأوقات طلوعها وغروبها، ومنازلها مما يفيد في معرفة الأوقات وسَمْت الأماكن، وفيه قول الله تعالى ﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [النحل: ١٦].

وربَّما أدَّى التَّدقيقُ فيه إلى إساءةِ الظَّنِّ بمحاريبِ المسلمينَ في أمصارِهم، كما وقعَ ذلك كثيراً مِنْ أهلِ هذا العلمِ قديماً وحديثاً، وذلك يُفْضِي إلى اعتقادِ خطأِ الصَّحابةِ والتَّابعين في صلاتِهم في كثيرٍ مِنَ الأمصارِ، وهو باطلٌ.

وقد أنكرَ الإمامُ أحمدُ الاستدلالَ بالجَدْيِ، وقالَ: إنَّما وردَ «ما بينَ المشرقِ والمغربِ قِبْلَةٌ»[١]، يعني: لَمْ يَرِدِ اعتبارُ الجَدْيِ ونحوِه مِنَ النُّجومِ.

وقد أنكرَ ابنُ مسعودٍ رضي الله عنه على كَعْبٍ قولَه: إنَّ الفُلُكَ تدورُ[٢]، وأنكرَ ذلكَ مالكٌ وغيرُه[٣]، وأنكرَ الإمامُ أحمدُ على المُنَجِّمينَ قولَهم: إنَّ الزَّوالَ يختلفُ في البلدانِ[٤]، وقد يكونُ إنكارُهم أو إنكارُ بعضِهم لذلكَ؛ لأنَّ

---

(١) قال الترمذي: «رُوي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ: «ما بين المشرق والمغرب قبلة» منهم عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس». وأخرج في الباب بهذا اللفظ حديث أبي هريرة (٣٤٤) وقال: حسن صحيح.

(٢) إنكار ابن مسعود على كعب الأحبار أخرجه الطبري (١٩/ ٣٩١ ـ ٣٩٢) في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾ [فاطر: ٤١]، ونقله ابن كثير (٦/ ٥٥٨) وصحح إسناده إلى كعب وإلى ابن مسعود.

(٣) لعل مصدر النقل عن الإمام مالك هو «تفسير ابن كثير» (٦/ ٥٥٨) قال رحمه الله: «وقد رأيت في مصنف للفقيه يحيى بن إبراهيم بن مُزَيِّن الطليطلي سماه «سير الفقهاء» أورد هذا الأثر ـ يعني الذي فيه إنكار ابن مسعود على كعب ـ ثم قال: وأخبرنا زونان ـ يعني عبد الملك بن الحسن ـ عن ابن وهب عن مالك أنه قال: السماء لا تدور. واحتج بهذه الآية».

وهذا الكتاب نقل عنه ابن القيم رحمه الله مسألة أخرى في حاشيته «تهذيب السنن» (١٣/ ١٨ مع عون المعبود). وابن مزَيِّن الطليطلي توفي سنة (٢٥٩هـ) رحمه الله تعالى ترجمتُه في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٤/ ٢٣٥).

(٤) نقله عن أحمد: حربٌ الكرماني في «مسائله» (١/ ٥٩١).

الرُّسُلَ لَمْ تتكلَّمْ(١) في هذا، وإنْ كانَ أهلُه يقطعون به، ولأنَّ(٢) الاشتغالَ به ربَّما أدَّى إلى فسادٍ عريضٍ(٣).

وقدِ اعترضَ بعضُ مَنْ كانَ يعرِفُ هذا على حديثِ النُّزولِ ثُلُثَ اللَّيلِ الآخرِ(٤)، وقال: ثُلُثُ اللَّيلِ يختلِفُ باختلافِ البُلْدان، فلا يمكنُ أنْ يكونَ النُّزولُ في وقتٍ مُعَيَّنٍ، ومعلومٌ بالضَّرورةِ مِنْ دينِ الإسلامِ قُبحِ هذا الاعتراضِ، وأنَّ الرَّسولَ ﷺ أو خُلفاءَه الرَّاشدين لو سمِعوا مَنْ يعترِضُ به لَمَا ناظروه، بلْ بادروا إلى عقوبتِه أو إلحاقِه بزُمْرَةِ المخالفين المنافقين المكذِّبين.

وكذلك **التَّوسُّعُ في علمِ الأنسابِ** هو ممَّا لا يُحتاجُ إليه، وقد سبقَ عن عمرَ وغيرِه النَّهيُ عنه، مع أنَّ طائفةً مِنَ الصَّحابةِ والتَّابعين كانوا يعرِفونه ويعتنون به.

وكذلك **التَّوسُّعُ في علمِ العربيَّةِ لغةً ونحواً**، هو ممَّا يَشْغَلُ عنِ العلمِ الأهمِّ، والوقوفُ معه يَحْرِمُ علماً نافعاً. وقد كرِهَ القاسمُ بنُ مُخَيْمِرَةَ علمَ النَّحوِ وقالَ: أوَّلُه شُغُلٌ، وآخرُه بَغْيٌ(٥). وأرادَ به التَّوسُّعَ فيه.

---

(١) في (م): «لأن الرسول لم يتكلم».

(٢) في (ش) و(ت) و(ف): «وإنَّ».

(٣) هذا قصد المصنف رحمه الله من ذكر هذه المسألة، وليس القصد البحث فيها، لذلك لا نخوض في غير مراده، ومن أراد البحث في هذا فلينظره في مظانه.

(٤) حديث النزول: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟...» أخرجه مالك (٥٧٠) وهو في «الصحيحين»: في البخاري، التهجد (١١٤٥) ومسلم (٧٥٨). وقبحُ الاعتراضِ: لأنه قياسُ غائب على شاهد.

(٥) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/ ٢٦٧). والقاسم بن مخيمرة هو أبو عروة الهمْداني الكوفي نزيل دمشق.

وكذلك كَرِهَ الإمامُ أحمدُ التَّوسُّعَ في معرفةِ اللُّغَةِ وغريبِها وأنكرَ على أبي عُبَيدٍ توسُّعَه في ذلك، وقال: هو يَشْغَلُ عمَّا هو أهمُّ منه(١).

ولهذا يُقالُ: إنَّ العربيَّةَ في الكلامِ كالمِلْحِ في الطَّعامِ، يعني: أنَّه يُؤخَذُ منها ما يُصْلِحُ الكلامَ كما يُؤخَذُ مِنَ الملحِ ما يُصْلِحُ الطَّعامَ، وما زادَ على ذلك فإنَّه يُفْسِدُه.

وكذلكَ علمُ الحسابِ يُحتاجُ منه إلى ما يُعْرَفُ به حسابُ ما ينفعُ(٢) مِنْ قِسْمةِ(٣) الفرائضِ والوصايا والأموالِ الَّتي تُقْسَمُ بين المستحِقِّين لها(٤)، والزَّائدُ على ذلك ـ ممَّا لا يُنتَفَعُ به إلَّا في مجرَّدِ رياضةِ الأذهانِ وصِقَالِها ـ لا حاجةَ إليه، ويَشْغَلُ عمَّا هو أهمُّ منه.

***

وأما ما أُحْدِثَ بعدَ الصَّحابةِ مِنَ العُلومِ الَّتي توسَّعَ فيها أهلُها وسمَّوها علوماً، وظنُّوا أنَّ مَنْ لمْ يكنْ عالماً بها فهو جاهلٌ أو ضالٌّ، فكلُّها بِدْعةٌ، وهي مِنْ مُحْدَثاتِ الأمورِ المنهيِّ عنها، فمِنْ ذلك:

---

(١) ذكر المصنّفُ هذا أيضاً في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤١) فقال وهو يذكر التصانيف في فنون الحديث: «وكان ينكر على من صنَّف في الفقه كأبي عُبيد وأبي ثور وغيرهما، ورخَّص في غريب الحديث الذي صنَّفه أبو عبيد أولاً، ثم لما بسطه أبو عبيد وطوَّله كرهه أحمد، وقال: هو يشغل عما هو أهم منه».

وروى الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٩٦) عن أبي نُعيم عن الطبراني، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل: (عرضت كتاب «غريب الحديث» لأبي عُبيد على أبي فاستحسنه وقال: جزاه الله خيراً).

وروى أيضاً بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: (كتب أبي كتاب «غريب الحديث» الذي ألفه أبو عُبيد أولاً).

(٢) في (ش) و(ت) و(ف): «ينتفع».

(٣) في (م): «قسم».

(٤) في (ف) و(ش): «لهما».

ما أحدثَتْه المعتزلةُ مِنَ الكلامِ في القَدَرِ وضربِ الأمثالِ لله، وقد وردَ النَّهيُ عن الخوضِ في القدَرِ.

وفي «صحيح[(١)] ابنِ حبَّانَ» و«الحاكمِ» عنِ ابنِ عبَّاسٍ مرفوعاً: «لا يزالُ أمرُ هذه الأمَّةِ مُؤامًّا أو[(٢)] مُقارِباً ما لم يتكلَّموا في الوِلدان والقَدَرِ». وقد رُوِيَ موقوفاً، ورجَّحَ بعضُهم وقفَه[(٣)].

---

(١) في (ش): «صحيحي».

(٢) قوله: «مؤاماً أو» هذا هو الصواب، وقد تصحفت في جميع النسخ إلى: (موافياً و)، وهو خطأ صوابه المثبت، قال ابن الأثير في «النهاية» (٨/ ٣٨٥٨): «أي لا يزال جارياً على القصد والاستقامة. والمؤام: المقارب. مفاعل من الأم، وهو القصد، أو من الأمم: القرب، وأصله: مؤامماً؛ فأدغم». وقد تصحفت هذه الكلمة في أكثر المصادر إلى: قواماً، مؤاتياً، مؤامراً، موائماً... والله أعلم.

(٣) مدار الحديث على جرير بن حازم، عن أبي رجاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما.
رواه عنه جماعة مرفوعاً: عند البزار (٤٧٣٩)، والطبراني في «الكبير» (١٢٧٦٤)، و«الأوسط» (٤٠٨٦)، وابن حبان (٦٧٢٤)، والحاكم (١/ ٣٣)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٤٤٥) والضياء في «المختارة» (١٣/ ١٠ ـ ١١).
قال البزار: قد رواه جماعة فوقفوه على ابن عباس [نقله في كشف الأستار]، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولا نعلم له علة ولم يخرجاه، وقال البيهقي: كذا وجدته [في المطبوع: وحَدَّثه] مرفوعاً وليس بمحفوظ.
ورواه عن جرير جماعة موقوفاً: عند الفريابي في «القدر» (٢٥٩، ٢٦٠)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٨٧٠)، واللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١١٢٧)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/ ١٣١).
قال البيهقي: فذكره موقوفاً، وهو الصحيح.
وقد اعتمد قبول الرفع: ابن حبان والحاكم والضياء، وهم ممن صنفوا الصحيح، وخالفهم البيهقي فرجح الوقف. والله تعالى أعلم.
ومسألة الولدان: هي البحث في أطفال الكفار هل هم في الجنة أم في النار؟
قال يحيى بن آدم ـ راويه عن جرير عند ابن عبد البر ـ: «قد ذكرته لابن المبارك فقال: أفيسكت الإنسان على الجهل؟ قلت: فتأمر بالكلام؟ فسكت».

وخرَّجَ البيهقيُّ مِنْ حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه مرفوعاً: «إذا ذُكِرَ أصحابي فأمسِكوا، [وإذا ذُكر القَدَرُ فأمسِكوا][١]، وإذا ذُكِرَ النُّجومُ فأمسِكوا». وقد رُوِيَ مِنْ وجوهٍ متعدِّدةٍ في أسانيدِها مقالٌ[٢].

ورُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّه قال لمَيْمُون بنِ مِهْرانَ: إيَّاكَ والنَّظَرَ في النُّجومِ، فإنَّها تدعو إلى الكَهَانةِ، وإيَّاكَ والقدَرَ، فإنَّه يدعو إلى الزَّنْدَقةِ، وإيَّاكَ وشَتْمَ أحدٍ مِنْ أصحابِ محمَّد ﷺ فيكبَّكَ اللهُ في النَّارِ على وجهِكَ[٣]. وخرَّجَه أبو نُعَيمٍ مرفوعاً[٤]، ولا يصِحُّ رفعُه.

والنَّهيُ عن الخَوْضِ في القدَرِ يكونُ على وجوهٍ[٥]:

منها: ضربُ كتابِ الله بعضَه ببعضٍ، فينزِعُ[٦] المُثْبِتُ للقدَرِ بآيةٍ والنَّافي له بأخرى، ويقعُ التَّجادلُ في ذلك، وهذا قد رُوِيَ أنَّه وقعَ في عهدِ النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ النَّبيَّ

---

(١) سقطت هذه الجملة من أصول الكتاب، ولا بد منها فهي محل الشاهد، وأثبتُّها من كتاب البيهقي.

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٤٤٨)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٤٤٤) وقال: وروي عن ابن مسعود وجابر وثوبان كذلك مرفوعاً، وفي أسانيده ضعف، وأبو نُعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ١٠٨) وقال: غريب من حديث الأعمش.

(٣) أخرجه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١١٣٤)، والفاكهي في «أخبار مكة» (١٦٣٧)، وأبو عثمان البحيري في السابع من «فوائده» (٣٤).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» عن سعيد بن جبير عن ابن عباس (١/ ٢٩٩) (٢١/ ٣٤٣)، وعن سعيد بن جبير عنه موقوفاً (١/ ٣٢٤)، وأخرجه كذلك عن سعيد موقوفاً: أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (١/ ٣١٦).

وأخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» عن كريب مولى ابن عباس مرفوعاً (٤٢٩)، وعلقه ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٣)، وحكم ابن حجر عليه بالنكارة في «لسان الميزان» (١/ ٦٥٤).

(٥) كذا العبارة... أي هي وجوه من الخوض في القدر وكلها منهي عنه.

(٦) في (م): «فينتزع».

ﷺ غضِبَ مِنْ ذلك ونهى عنه[١]، وهذا مِنْ جملةِ الاختلافِ في القرآنِ والمِراءِ فيه، وقد نُهِيَ عن ذلك.

ومنها: الخَوْضُ في القدَرِ إثباتًا ونفياً بالأَقْيِسةِ العقليَّةِ؛ كقولِ القدَريَّةِ: لو قدَّرَ وقضى ثمَّ عذَّبَ كان ظالماً، وقولِ مَنْ خالفَهم: إنَّ الله جبرَ العِبادَ على أفعالِهم، ونحوِ ذلك.

ومنها: الخَوْضُ في سرِّ القدَرِ، وقد وردَ النَّهيُ عنه عن عليٍّ[٢] وغيرِه من السَّلَفِ، فإنَّ العباد لا يطَّلعون على حقيقةِ ذلك.

* * *

ومِنْ ذلك ـ أعني: مُحْدَثاتِ الأمورِ ـ: ما أحدَثَه المعتزلةُ ومَنْ حذا حَذْوَهم مِنَ الكلامِ في ذاتِ الله تعالى وصفاتِه بأدلَّةِ العُقولِ، وهو أشدُّ خَطَراً مِنَ الكلامِ في القدَرِ؛ لأنَّ الكلامَ في القدَرِ كلامٌ في أفعالِه، وهذا كلامٌ في ذاتِه وصفاتِه، وتقسَّمَ هؤلاء إلى قسمين:

أحدُهما: مَنْ نفى كثيراً ممَّا وردَبه الكتابُ والسُّنَّةُ مِنْ ذلك؛ لاستِلْزامِه عنده التَّشبيهَ بالمخلوقين؛ كقولِ المعتزلة: لو رُئِيَ لكان جسماً؛ لأنَّه لا يُرى إلَّا في جهةٍ، وقولِهم:

---

(١) أخرج الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٦٨) من حديث عبد الله بن عمرو قال: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون في القدر، قال: وكأنما تفقأ في وجهه حَبُّ الرمَّان من الغضب، قال: فقال لهم: «ما لكم تضربون كتاب الله بعضه ببعض؟! بهذا هلك من كان قبلكم». وينظر أيضاً في «المسند» (٦٨٤٦).

(٢) أخرج ذلك البيهقي في «مناقب الشافعي» (١/ ٤١٦) قال: وفي إسناده نظر، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ١٨٢) وفيه من جواب أمير المؤمنين علي رضي الله عنه لمن سأله عن القدر: بحر عميق فلا تلجه... بيت مظلم فلا تدخله... سر الله لا تبحث عنه.
وأخرجه من طرق أخرى عن علي رضي الله عنه: اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١١٢٣) والآجري في «الشريعة» (٤٢٢، ٥٤٧)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (١٥٨٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٢/ ٥١٢).

لو كان له كلامٌ يُسْمَعُ لكان جسماً، ووافقَهم مَنْ نفى الاستواءَ، فنفَوه لهذه الشُّبْهةِ، وهذا طريقُ المعتزلةِ والجَهْمِيَّةِ، وقد اتَّفقَ السَّلَفُ على تبديعِهم وتضليلِهم، وقد سلكَ سبيلَهم في بعض الأمور كثيرٌ ممَّنِ انتسبَ إلى السُّنَّةِ والحديثِ مِنَ المتأخِّرين.

والثاني: مَنْ رام[1] إثباتَ ذلك بأدلَّةِ العُقولِ الَّتي لم يَرِدْ بها الأثرُ، ورَدَّ على أولئك مقالتَهم؛ كما هي طريقةُ مقاتلِ بنِ سليمانَ ومَنْ تابعَه كنوحِ بنِ أبي مريمَ، وتابعَهم طائفةٌ مِنَ المحدِّثين قديماً وحديثاً، وهو أيضاً مَسْلَكُ الكَرَّاميَّةِ:

فمنهم: مَنْ أثبتَ لإثباتِ هذه الصِّفاتِ الجسمَ إمَّا لفظاً، وإمَّا معنىً.

ومنهم: مَنْ أثبتَ لله صِفاتٍ لم يأتِ بها الكتابُ والسُّنَّةُ؛ كالحركةِ وغيرِ ذلك ممَّا هي عنده لازمُ الصِّفاتِ الثَّابتةِ.

وقد أنكرَ السَّلَفُ على مقاتلٍ قولَه في ردِّه على جَهْمٍ بأدلَّةِ العقلِ، وبالغوا في الطَّعْنِ عليه، ومنهم مَنِ استحلَّ قتلَه، منهم مكيُّ بنُ إبراهيمَ شيخُ البُخاريِّ وغيرُه[2].

والصَّوابُ ما عليه السَّلَفُ الصَّالحُ مِنْ إمْرار آياتِ الصِّفاتِ وأحاديثِها كما جاءتْ مِنْ غيرِ تفسيرٍ لها ولا تَكْييفٍ ولا تمثيلٍ -[3] ولا يصِحُّ عن أحدٍ منهم خلافُ ذلك البتَّةَ خصوصاً الإمامَ أحمدَ - ولا خَوْضٍ[4] في معانيها، ولا ضَرْبِ الأمثالِ لها[5]،

---

(١) في (ف): «أراد».

(٢) كخارجة بن مصعب. انظر: «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٦٠/ ٢٤٤). ولم أقف على قول مكي بن إبراهيم.

(٣) في (م) حاشية: «معرفة أن الصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها».

(٤) في جميع النسخ الخطية: «ولا خوضاً»، وحقها أن تكون: «ولا خوضٍ» معطوفة على «ولا تمثيل»، أو «ولا خوضٌ» معطوفة على «خلاف».

(٥) المثبت من (م)، وفي سائر النسخ: «ولا ضرب مثل الأمثال لها».

وإن كان بعضُ مَنْ كان قريباً مِنْ زمن الإمامِ أحمدَ فيهم مَنْ فعلَ شيئاً مِنْ ذلك اتِّباعاً لطريقةِ مقاتلٍ، فلا يُقتَدى به في ذلك، إنَّما الاقتداءُ بأئمَّةِ الإسلامِ[١]؛ كابنِ المباركِ، ومالكٍ، والثَّوريِّ، والأوزاعيِّ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ، وأبي عُبَيدٍ ونحوِهم، وكلُّ هؤلاء لا يوجدُ في كلامِهم شيءٌ مِنْ جنسِ كلامِ المتكلِّمين فَضْلاً عن كلامِ الفلاسفةِ، ولم يُدْخِلْ ذلك في كلامِه مَنْ سَلِمَ مِنْ قَدْحٍ وجَرْحٍ.

وقد قال أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ: كلُّ مَنْ كان عنده علمٌ فلم يصُنْ علمَه واحتاجَ في نشرِه إلى شيءٍ مِنَ الكلامِ فلستُمْ منه[٢].

***

ومِنْ ذلك ـ أعني: مُحْدَثاتِ العلومِ ـ: ما أحدثَه فقهاءُ أهلِ الرَّأيِ مِنْ ضوابطَ وقواعدَ عقليَّةٍ وردِّ فروعِ الفقهِ إليها[٣]، وسواءٌ خالفَتِ السُّنَنَ أمْ وافقَتْها طَرْداً لتلك القواعدِ المقرَّرةِ، وإنْ كان أصلُها ممَّا تأوَّلوه على نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، لكنْ بتأويلاتٍ يخالفُهم غيرُهمْ فيها. وهذا هو الَّذي أنكرَه أئمَّةُ الإسلامِ على مَنْ أنكروه مِنْ فُقهاءِ أهلِ الرَّأيِ بالحجازِ والعراقِ، وبالغوا في ذمِّه وإنكارِه.

فأمَّا الأئمَّةُ وفقهاءُ أهلِ الحديثِ، فإنَّهم يتَّبعون الحديثَ الصَّحيحَ حيثُ كان إذا كان معمولاً به عند الصَّحابةِ ومَنْ بعدَهم أو عند طائفةٍ منهم، فأمَّا ما اتَّفقَ السَّلَفُ على تركِه، فلا يجوزُ العملُ به؛ لأنَّهم ما تركوه إلَّا على علمٍ أنَّه لا يُعْمَلُ به.

---

(١) كتب أحدهم في حاشية (ش): «مطلب نفيس».

(٢) كلام أبي زرعة في «أجوبته على أسئلة البرذعي» (٢/ ٥٥٣). وهو هنا بتصرف.

(٣) كتب أحدهم بخط مغاير في حاشية (م): «قف على إنكاره القواعد مع كونه صنف فيها»! وهذا اعتراض ساقط، فإن إنكار المصنف هو على القواعد الأصولية العقلية المجردة وتحكيمها في النصوص، وأما ما صنف فيه رحمه الله تعالى فهو في القواعد الفقهية المأخوذة من استقراء فروع الشريعة المستندة إلى الدليل.وبينهما بون بعيد!!

قال عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ: خذوا مِنَ الرَّأيِ ما يُوافقُ مَنْ كان قبلَكم، فإنَّهم كانوا أعلمَ منكم(١).

فأمَّا ما خالفَ عملَ أهلِ المدينةِ مِنَ الحديثِ، فهذا كان مالكٌ يرى الأخذَ بعملِ أهلِ المدينةِ، والأكثرون أخذوا بالحديث.

وممَّا أنكرَه أئمَّةُ السَّلَفِ: الجدالُ والخِصامُ والمِرَاءُ في مسائلِ الحلالِ والحرامِ أيضاً، ولم يكنْ ذلكَ طريقةَ أئمَّةِ الإسلامِ، وإنَّما أُحْدِثَ ذلك بعدَهم كما أحدَثَه فقهاءُ العراقيِّين في مسائل الخلافِ بين الشَّافعيَّةِ والحنفيَّةِ، وصنَّفوا كُتُبَ الخلافِ، ووسَّعوا البحثَ والجِدالَ فيها، وكلُّ ذلك مُحْدَثٌ لا أصلَ له، وصار ذلك علمَهم حتَّى شغَلَهم عنِ العلمِ النَّافعِ، وقد أنكرَ ذلك السَّلَفُ.

وورَدَ في الحديثِ المرفوعِ في السُّنَنِ: «ما ضلَّ قومٌ بعدَ هُدىً إلَّا أُوتوا الجدلَ»، ثمَّ قرأ: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًاۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨](٢).

وقال بعضُ السَّلَفِ: إذا أرادَ اللهُ بعبدٍ خيراً فتَحَ له بابَ العملِ، وأغلقَ عنه بابَ الجدلِ، وإذا أرادَ اللهُ بعبدٍ شرًّا أغلقَ عنه بابَ العملِ، وفتحَ له بابَ الجدلِ(٣).

وقال مالكٌ: أدركتُ هذه البلدةَ وإنَّهم لَيكرهون هذا الإكثارَ الَّذي فيه النَّاسُ اليومَ ـ يريدُ المسائلَ ـ(٤).

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٧٠) بلفظ: «خذوا من الرأي ما يصدق من كان قبلكم، ولا تأخذوا ما هو خلاف لهم، فإنهم خير منكم وأعلم».

(٢) أخرجه من حديث أبي أمامة الباهلي: الترمذي في التفسير (٣٢٥٣) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٤٨).

(٣) هذا من كلام الرجل الصالح معروف الكرخي رحمه الله تعالى. أخرجه أبو عبد الرحمن السلمي في «طبقات الصوفية» (١/ ٨٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٦٩٢) وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٦١)، والخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (١٢٣)، وأبو طاهر السِّلفي في «المشيخة البغدادية» (خ).

(٤) أخرجه ابن مخلد الدوري في «ما أخرجه الأكابر عن مالك» (٥٣)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ١٥).

وكان يَعيبُ كثرةَ الكلامِ والفُتْيا، ويقول: يتكلَّمُ أحدُهم كأنَّه جَمَلٌ مُغْتَلِمٌ يقولُ: هو كذا هو كذا، يَهْدِرُ في كلامِه[1].

وكان يكرَه الجوابَ في كثرةِ المسائلِ ويقولُ: قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى ﴾ [الإسراء: ٨٥]، فلم يأتِه في ذلك جوابٌ[2].

وقيل له: الرَّجلُ يكونُ عالماً بالسُّننِ يُجادلُ عنها، قال: لا، ولكنْ يُخبرُ بالسُّنَّةِ، فإن قُبِلَ منه، وإلَّا سكتَ[3].

وقال: المِراءُ والجدالُ في العلمِ يَذْهَبُ بنورِ العلمِ[4].

وقال: المِراءُ في العلمُ يقسِّي القلبَ، ويُورِثُ الضِّغْنَ[5].

وكان يقولُ في المسائل الَّتي يُسْأَلُ عنها كثيراً: لا أدري[6].

وكان الإمامُ أحمدُ يسلُكُ سبيلَه في ذلك.

وقد وردَ النَّهيُ عن كثرةِ المسائلِ، وعن أُغْلُوطاتِ المسائلِ، وعن المسائل قبلَ وقوعِ الحوادثِ، وفي ذلك ما يطولُ ذكرُه.

ومع هذا، ففي كلامِ السَّلَفِ والأئمَّةِ؛ كمالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ

---

(١) نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ١٩٠) من كلام ابن وهب.

(٢) أورده المصنِّف في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٤٨) في شرح حديث النبي ﷺ «... فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم». وكلام المصنِّف ثمة يكمّل كلامه هنا.

(٣) نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩).

(٤) نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩).

(٥) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/ ٦٥٣) ونقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٢/ ٣٩). وتصحفت «الضِّغن» في النسختين (ف) و(ش) إلى: الطعن. ورسمت في (م): «الظعن».

(٦) نقله القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١/ ١٨٣).

التَّنبيهُ على مآخذِ الفقهِ ومداركِ الأحكامِ بكلامٍ وجيزٍ مختصرٍ يُفْهَمُ به المقصودُ مِنْ غيرِ إطالةٍ ولا إِسْهابٍ، وفي كلامِهم مِنْ ردِّ الأقوالِ المخالفةِ للسُّنَّةِ بألطفِ إشارةٍ وأحسنِ(١) عبارةٍ بحيثُ يُغني ذلك مَنْ فَهِمَه عن إطالةِ المتكلِّمين في ذلك بعدَهم، بل ربَّما لمْ يتضمَّنْ تطويلُ كلامِ مَنْ بعدَهم مِنَ الصَّوابِ في ذلك ما تضمَّنَه كلامُ السَّلَفِ والأئمَّةِ معَ اختصارِه وإيجازِه، فما سكتَ مَنْ سكتَ عن كثرةِ الخصامِ والجدالِ مِنْ سلفِ الأمَّةِ جهلاً ولا عجزاً، ولكنْ سكتوا عنْ علمٍ وخشيةٍ لله عزَّ وجلَّ، وما تكلَّمَ مَنْ تكلَّمَ وتوسَّعَ مَنْ توسَّعَ بعدَهم لاختصاصِه بعلمٍ دونَهم، ولكنْ حُبًّا للكلامِ وقِلَّةَ ورعٍ، كما قال الحسنُ وسمِعَ قوماً يتجادلون: هؤلاءِ قومٌ مَلُّوا العبادةَ، وخفَّ عليهم القولُ، وقلَّ ورعُهم فتكلَّموا(٢).

وقال مهديُّ بنُ ميمونَ: سمعتُ محمدَ بنَ سيرينَ وماراهُ رجلٌ ففَطِنَ له فقال: إنِّي أعلمُ ما تُريدُ(٣)، إنِّي لو أردتُ أنْ أُماريَكَ كنتُ عالماً بأبوابِ المِراءِ. وفي روايةٍ قال: أنا أعلمُ بالمِراءِ منكَ، ولكنِّي(٤) لا أُماريكَ(٥).

وقال إبراهيمُ النَّخَعيُّ: ما خاصمتُ قطُّ(٦).

وقال عبدُ الكريم الجَزَرِيُّ: ما خاصمَ وَرِعٌ قطُّ(٧).

---

(١) في (ت) و(ف) و(ق) و(ل): «وحُسْنِ».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (١٥٤٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٥٧)، وأخرجه من وجه آخر عنه: ابن أبي الدنيا في «الورع» (٢١٥) بنحوه.

(٣) في (م): «أنا أعلم ما تريد». وفي (ش) و(ف) و(ق) و(ل): «إني أعلم ما يُريد» والمثبت من (ت).

(٤) في (م): «ولكن».

(٥) أخرجه من وجهين: ابن بطة في «الإبانة الكبرى» ٢ (٦٢٢، ٦٢٣)، والفريابي في «القدر» (٣٧٩)، ومن طريقه الآجري في «الشريعة» (١/ ٤٥٣).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٦٠)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» ٢ (٦٣١، ٦٣٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٢٢٢).

(٧) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» ٢ (٦٣٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨١٢٩)، وابن أبي =

وقال جعفرُ بنُ محمد: إيَّاكم والخُصوماتِ في الدِّينِ، فإنَّها تَشْغَلُ القلبَ، وتُورِثُ النِّفاقَ[(١)].

وكان عمرُ بنُ عبد العزيز يقولُ: إذا سمعتَ المِراءَ فأَقْصِرْ[(٢)].

وقال: مَنْ جعلَ دينَه غَرَضاً للخُصوماتِ أكثرَ التَّنَقُّلَ[(٣)].

وقال: إنَّ السَّابقين عن علمٍ وقَفُوا، وببصرٍ نافِذٍ كَفُّوا[(٤)]، وكانوا هم أقوى على البحثِ لو بَحثُوا[(٥)].

وكلامُ السَّلَفِ في هذا المعنى كثيرٌ جدًّا، وقد فُتِنَ كثيرٌ مِنَ المتأخِّرين بهذا، فظنُّوا[(٦)] أنَّ مَنْ كثُرَ كلامُه وجدالُه وخِصامُه في مسائلِ الدِّينِ فهو أعلمُ ممَّنْ ليسَ كذلك، وهذا جهلٌ مَحْضٌ، وانظرْ إلى أكابرِ الصَّحابةِ رضي الله عنهم وعلمائِهم؛ كأبي بكرٍ وعمرَ وعليٍّ ومعاذٍ وابنِ مسعودٍ وزيدِ بنِ ثابتٍ كيفَ كانوا، كلامُهم أقلُّ مِنْ كلامِ ابنِ عبَّاسٍ وهم أعلمُ منه، وكذلك كلامُ التَّابعين أكثرُ مِنْ كلامِ

= الدنيا في «الصمت وآداب اللسان» (١٥٥).

(١) أخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» ٢ (٦٣٥، ٦٣٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨١٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٩٨). وجعفر بن محمد هو الإمام الصادق رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» ٢ (٦٤٤، ٦٥١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت وآداب اللسان» (١٢٩).

(٣) أخرجه محمد بن الحسن الشيباني عن الإمام مالك في «الموطأ» (٩١٨)، والدارمي في «سننه» (٣١٢ ـ ٣١٣)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١٦١).

وأخرجه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» من وجوه متعددة عن عمر بن عبد العزيز (٢/ ٥٦٥ ـ ٥٨٠).

قال محمد بن الحسن: «وبهذا نأخذ، لا ينبغي الخصومات في الدين».

(٤) أي: كَفُّوا عن التعمق. وفي (ش) و(ف): «ناقد» بدل «نافذ».

(٥) أخرجه أبو داود عقب الحديث (٤٥٩٦) من رواية ابن الأعرابي وابن داسة، وابن بطة في «الإبانة» (١٦٣) ولفظه: «هم أقوى على البحث ولم يبحثوا».

(٦) في (ش) و(م): «وظنوا».

الصَّحابـةِ والصَّحابـةُ أعلـمُ منهـم، وكذلـك تابعـو التَّابعيـن كلامُهـم أكثرُ مِـنْ كلامِ التَّابعيـن، والتَّابعـون أعلمُ منهم.

فليس العلمُ بكثرةِ الرِّوايةِ ولا بكثرةِ المَقالِ، ولكنَّه نورٌ يُقْذَفُ في القلبِ يَفْهَمُ به العبدُ الحقَّ، ويُميِّزُ به بينَه وبين الباطلِ، ويُعبِّرُ عن ذلك بعباراتٍ وجيزةٍ محصِّلةٍ للمقاصدِ، وقد كان النَّبيُّ ﷺ أُوتيَ جوامعَ الكَلِمِ[١]، واختُصِرَ له الكلامُ اختصاراً[٢].

ولهـذا وردَ النَّهـيُ عـنْ كثـرةِ الكلامِ، والتَّوسُّـعِ فـي القيـلِ والقـالِ[٣]، وقد قال النَّبـيُّ ﷺ: «إنَّ اللهَ لَـمْ يبعَـثْ نبيًّـا إلَّا مُبَلِّغـاً، وإنَّ تشـقيقَ الـكلامِ مِـنَ الشَّـيطانِ»[٤]، يعنـي: أنَّ النَّبـيَّ ﷺ إنَّمـا يتكلَّـمُ بمـا يحصُـلُ بـه البَـلاغُ، وأمَّا كثـرةُ القولِ وتشـقيقُ الـكلامِ فإنَّـه مذمومٌ.

وكانت خُطَبُ[٥] النَّبيِّ ﷺ قَصْداً[٦]، وكان يُحَدِّثُ حديثاً لو عدَّه العادُّ لأحصاه[٧].

---

(١) كما في «صحيح البخاري» (٢٩٧٧، ٧٠١٣، ٧٢٧٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رُوي بتمامه كما هنا عن عمر رضي الله عنه من ثلاثة وجوه: عند عبد الرزاق (١٠١٦٣)، وأبي داود في «المراسيل» (٤٥٥)، وأبي يعلى في «مسنده الكبير»، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١١٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٣٦٧).

(٣) قال ﷺ: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال». أخرجه البخاري (١٤٧٧) من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وهو عند مسلم (١٧١٥).

(٤) هذا اللفظ أخرجه عبد الرزاق (٢٠٢٠٩) من حديث مجاهد مرسلًا. وشطره الثاني جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد (٥٦٨٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٧٥)، وابن حبان (٥٧١٨) وغيرهم من حديثِ عبد الله بن عمر رضي الله عنه. وأصله في «الصحيحين» كما سيأتي.

(٥) في (م): «خطبة».

(٦) أخرجه مسلم من حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه (٨٦٦).

(٧) أخرجه البخاري (٣٥٦٧)، ومسلم (٢٤٩٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقال: «إنَّ مِنَ البيانِ سِحْراً»(١)، وإنَّما قالَه في ذمِّ ذلك لا مَدْحاً له كما ظنَّ ذلك مَنْ ظنَّه، ومَنْ تأمَّلَ سِياقَ ألفاظِ الحديثِ قطَعَ بذلك.

وفي «التِّرمِذِيِّ» وغيرِه: عن عبدِ الله بنِ عمرو مرفوعاً: «إنَّ اللهَ لَيُبْغِضُ البليغَ مِنَ الرِّجالِ الَّذي يَتخلَّلُ بلسانِه كما تتخلَّلُ البقرةُ بلسانِها»(٢).

وفي المعنى أحاديثُ كثيرةٌ مرفوعةٌ وموقوفةٌ على عمرَ وسعدٍ وابنِ مسعودٍ وعائشةَ وغيرِهم مِنَ الصَّحابةِ، فيجبُ أنْ يعتقدَ أنَّه ليس كلُّ مَنْ كثُرَ بَسْطُه للقولِ وكلامُه في العلمِ كانَ أعلمَ ممَّنْ ليس كذلكَ، وقد ابتُلِينا بجَهَلةٍ مِنَ النَّاسِ يعتقدون في بعضِ مَنْ توسَّعَ في القولِ مِنَ المتأخِّرين أنَّه أعلمُ ممَّنْ تقدَّمَ.

فمنهم: مَنْ يظُنُّ في شخصٍ أنَّه أعلمُ مِنْ كلِّ مَنْ تقدَّمَ مِنَ الصَّحابةِ ومَنْ بعدَهم لكثرةِ بيانِه ومقالِه.

ومنهم: مَنْ يقولُ: هو أعلمُ مِنَ الفقهاءِ المشهورين(٣) المَتْبوعين، وهذا يلزَمُ منه ما قبلَه؛ لأنَّ هؤلاء الفقهاءَ المشهورين المتبوعين أكثرُ قولاً ممَّنْ كان قبلَهم، فإذا كان مَنْ بعدَهم أعلمَ منهم لاتِّساعِ قولِه كان أعلمَ ممَّنْ كانَ أقلَّ منهم قَولاً بطريق الأولى؛ كالثَّوريِّ والأوزاعيِّ واللَّيثِ وابنِ المباركِ وطبقتِهم، وممَّنْ قبلَهم مِنَ التَّابعين والصَّحابةِ أيضاً، فإنَّ هؤلاء كلَّهم أقلُّ كلاماً ممَّنْ جاءَ بعدَهم، وهذا تنقُّصٌ عظيمٌ بالسَّلَفِ الصَّالحِ، وإساءةُ ظنٍّ بهم، ونسبةٌ لهم إلى الجهلِ وقصورِ العلمِ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا بالله.

---

(١) هو طرف من حديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق آنفاً، وهذا الطرف أخرجه البخاري (٥١٤٦) (٥٧٦٧)، ومسلم (٢٤٩٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٨٥٣) وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه.

(٣) في (م): «الفقهاء السبعة المشهورين»!

ولقد صدَقَ ابنُ مسعودٍ في قولِه في الصَّحابةِ: إنَّهم أبرُّ الأمَّةِ قلوباً، وأعمقُها علماً، وأقلُّها تكلُّفاً(١). ورُوِيَ نحوُه عنِ ابنِ عمرَ أيضاً(٢).

وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ مَنْ بعدَهم أقلُّ علوماً وأكثرُ تكلُّفاً.

وقال ابنُ مسعودٍ أيضاً: إنَّكم في زمانٍ كثيرٌ علماؤُه، قليلٌ خطباؤُه، وسيأتي بعدَكم زمانٌ قليلٌ علماؤُه، كثيرٌ خطباؤُه(٣).

فمَنْ كثُرَ علمُه وقلَّ قولُه فهو الممدوحُ، ومَنْ كان بالعكسِ فهو مذمومٌ.

وقد شَهِدَ النَّبيُّ ﷺ لأهلِ اليمنِ بالإيمانِ والفقهِ(٤)، وأهلُ اليمنِ أقلُّ النَّاسِ كلاماً وتوسُّعاً في العلومِ؛ لكنَّ(٥) علمَهم علمٌ نافعٌ في قلوبِهم، ويعبِّرون بألسنتِهم عنِ القَدْرِ المحتاجِ إليه مِنْ ذلك، وهذا هو الفقهُ النافع والعلمُ النَّافعُ.

فأفضلُ العلومِ في تفسيرِ القرآنِ ومعاني الحديثِ والكلامِ في الحلالِ والحرامِ ما كان مأثوراً عن الصَّحابةِ والتَّابعين وتابعيهم إلى أن ينتهيَ إلى زمنِ أئمَّةِ الإسلام

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٧) والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٤٦٠). وجاء في (م): «علوماً». وفي سائر النسخ: «علوماً علماً» والمثبت من المصادر.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٥).

(٣) روي عنه من وجوه، أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٣٧٨٧)، وأبو خيثمة في «العلم» (١٠٩)، وهناد بن السري في «الزهد» (٦٧٠)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٠٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٦٦، ٨٥٦٧، ٩٤٩٦) والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٤٨٢) وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

(٤) كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو في البخاري (٤٣٩٠)، ومسلم (٥٢) ولفظه: «جاء أهل اليمن هم أرق أفئدة، الإيمان يمان، والفقه يمان، والحكمة يمانية».
والمصنف في قوله موافق لابن الصلاح في إجراء هذا الحديث على ظاهره. انظر: «صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح» ص ٢١٢. وقيّد المراد بالموجودين منهم في ذلك الوقت لا في كل زمان.

(٥) في (ش) و(ف): «لأن».

المشهورين المُقتدَى بهم الَّذين سمَّيناهم فيما سبقَ، فضبطُ ما رُوِيَ عنهم في ذلك أفضلُ العلمِ[١] مع تفهُّمِه وتعقُّلِه، والتَّفقُّهِ فيه.

وما حدثَ بعدَهم مِنَ التَّوسُّعِ لا خيرَ في كثيرٍ منه إلَّا أنْ يكونَ شرحاً لكلامٍ يتعلَّقُ مِنْ كلامِهم.

وأمَّا ما كانَ مخالِفاً لكلامِهم، فأكثرُه باطلٌ، أو لا مَنْفَعةَ فيه، وفي كلامِهم في ذلك كفايةٌ وزيادةٌ، فلا يُوجَدُ في كلامِ مَنْ بعدَهم مِنْ حقٍّ إلا وهوَ في كلامِهم موجودٌ بأوجزِ لفظٍ وأخصرِ عبارةٍ، ولا يوجدُ في كلامِ مَنْ بعدَهم مِنْ باطلٍ إلَّا وفي كلامِهم ما يُبيِّنُ بُطلانَه لمَنْ فهِمَه وتأمَّلَه، ويوجدُ في كلامِهم مِنَ المعاني البديعةِ والمآخذِ الدَّقيقةِ ما لا يَهْتَدي إليه مَنْ بعدَهم ولا يُلِمُّ به، فمَنْ لَمْ يأخذِ العلمَ مِنْ كلامِهم فاتَه ذلك الخيرُ كلُّه معَ ما يقعُ في كثيرٍ مِنَ الباطلِ متابعةً لمَنْ تأخَّرَ عنهم.

ويحتاجُ مَنْ أرادَ جَمْعَ كلامِهم إلى معرفةِ صحيحِه مِنْ سقيمِه، وذلك بمعرفة الجرحِ والتَّعديلِ والعِللِ، فمَنْ لَمْ يعرِفْ ذلك فهو غيرُ واثقٍ بما ينقُلُه مِنْ ذلك، ويلتبِسُ عليه حقُّه بباطلِه، ولا يثِقُ بما عنده مِنْ ذلك، كما يُرى مَنْ قلَّ علمُه بذلك لا يثِقُ بما يُروى عنِ النَّبيِّ ﷺ ولا عن السَّلَفِ؛ لجهلِه بصحيحِه مِنْ سقيمِه، فهو لجهلِه يُجَوِّزُ أنْ يكونَ كلُّه باطلاً؛ لعدمِ معرفتِه بما يُعْرَفُ به صحيحُ ذلك وسقيمُه.

قال الأوزاعيُّ: العلمُ ما جاءَ به أصحابُ محمَّدٍ ﷺ، فما كان غيرَ ذلك فليس بعلمٍ[٢].

---

(١) في (ف): «العلوم».

(٢) أخرجه بنحوه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٦٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٥/ ٢٠١).

وكـذا قـال الإمـامُ أحمدُ، وقال فـي التَّابعيـن: أنتَ مخيَّـرٌ[١]. يعنـي: مخيَّرٌ في كتابتِـه وتركِه.

وقد كان الزُّهريُّ يكتبُ ذلك، وخالفَه صالحُ بنُ كَيْسانَ، ثمَّ ندِمَ على تركِه كلامَ التَّابعين[٢].

وفي زمانِنا يتعيَّنُ كتابةُ كلامِ أئمَّةِ السَّلَفِ المـُقتدَى بهم إلى زمنِ الشَّافعيِّ وأحمدَ وإسحاقَ وأبي عُبيدٍ، وليكنِ الإنسانُ على حذَرٍ ممَّا حدَثَ بعدَهم، فإنَّه حدَثَ بعدَهم حوادثُ كثيرةٌ، وحدثَ مَنِ انتسَبَ إلى متابعةِ السُّنَّةِ والحديثِ مِنَ الظَّاهريَّةِ ونحوِهم، وهو أشدُّ مخالفةً لها؛ لشذوذِه عن الأئمة، وانفرادِه عنهم بفهمٍ يفهمُه[٣]، أو بأخذِ ما لم يأخُذْ به الأئمةُ مِنْ قبلِه[٤].

فأمَّا الدُّخولُ مع ذلك في كلام المتكلِّمين أو الفلاسفةِ فشَرٌّ مَحْضٌ، وقلَّ مَنْ دخلَ في شيءٍ مِنْ ذلك إلَّا وتلطَّخَ ببعضِ أَوْضارِهم؛ كما قال الإمامُ أحمدُ: لا يخلو مَنْ نظرَ في الكلامِ إلَّا تَجَهَّمَ[٥]. وكان هو وغيرُه مِنْ أئمَّةِ السَّلَفِ يحذِّرون مِنْ أهلِ الكلامِ وإنْ ذبُّوا عن السُّنَّةِ.

---

(١) انظر: «مسائل الإمام أحمد» لأبي داود (١٧٨٩)، وفيه قول الإمام أحمد: «الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه، ثم هو من بعدُ في التابعين مخير».
وهذا فيما ينقل عن آحادهم لا عن جماعتهم.

(٢) روى أبو زرعة الدمشقي في «تاريخه» (٩٦٦) بسنده إلى صالح بن كيسان قال: اجتمعت أنا والزهري ونحن نطلب العلم، فقلت: نكتب السنن، فكتبنا ما جاء عن النبي ﷺ، ثم قال: نكتب ما جاء عن أصحابه فإنه سنة، فقلت له: إنها ليس بسنة، فلا نكتبه. قال: فكتبه ولم نكتبه، فأنجح وضيَّعنا.

(٣) في (م): «تفهَّمه».

(٤) وكأن المصنف رحمه الله يصف زماننا هذا! وقد جاء لفظ «الأئمة» في الموضعين في سائر النسخ: «الأمة». والمثبت من (م)، وهو الذي يقتضيه السياق.

(٥) أخرجه ابن بطة في «الإبانة» ٢ (٦٧٤)، ٦ (٤٠٣) بنحوه.

وأمَّا ما يوجدُ في كلامِ مَنْ أحبَّ الكلامَ المُستَحْدَثَ[١] واتَّبعَ أهلَه، مِنْ ذمِّ مَنْ لا يتوسَّعُ في الخُصوماتِ والجدالِ، ونِسْبتِه إلى الجهلِ أو إلى الحَشْوِ أو إلى أنَّه غيرُ عارفٍ باللهِ أو غيرُ عارفٍ بدينِه، فكلُّ ذلك مِنْ خُطُواتِ الشَّيطانِ، نعوذُ باللهِ منه.

***

وممَّا أُحدِثَ مِنَ العلومِ: الكلامُ في العلومِ الباطنةِ مِنَ المعارفِ وأعمالِ القلوبِ وتوابعِ ذلك بمجرَّدِ الرَّأيِ والذَّوقِ أو الكشفِ، وفيه خطرٌ عظيمٌ، وقد أنكرَه أعيانُ الأئمَّةِ؛ كالإمامِ أحمدَ وغيرِه.

وكان أبو سليمان يقول: إنَّه لتمرُّ بي النُّكْتَةُ مِنْ نُكَتِ القومِ، فلا أقبلُها إلَّا بشاهدَين عَدْلَين: الكتابُ والسُّنَّة[٢].

وقال الجُنيدُ: عِلْمُنا هذا مقيَّدٌ بالكتابِ والسُّنَّةِ، مَنْ لَمْ يقرأِ القرآنَ ويكتُبِ الحديثَ لا يُقتَدى به في علمِنا هذا[٣].

وقد اتَّسَعَ الخَرْقُ في هذا البابِ، ودخَلَ فيه قومٌ إلى أنواعِ الزَّندقةِ والنِّفاقِ، ودَعْوى أنَّ أولياءَ اللهِ أفضلُ مِنَ الأنبياءِ، أو أنَّهم مُستَغْنون عنهم، وإلى التَّنقُّصِ بما جاءتْ به الرُّسُلُ مِنَ الشَّرائعِ، وإلى دعوى الحُلولِ والاتِّحادِ أو القولِ بوحدةِ الوجودِ، وغيرِ ذلك مِنْ أصولِ الكفرِ والفسوقِ والعِصْيانِ؛ كدعوى الإباحةِ وحلِّ محظوراتِ الشَّرائعِ، وأدخلوا في هذا الطَّريقِ أشياءَ كثيرةً ليست مِنَ الدِّينِ في شيءٍ، فبعضُها زعموا أنَّه يحصُلُ به ترقيقُ القلوبِ كالغِناءِ والرَّقْصِ، وبعضُها زعموا أنَّه يُرادُ لرياضةِ

(١) المثبت في (ف) وفي (م) و(ل): «المحدث» وفي سائر النسخ: «المتحدث» وهي تصحيف سقطت فيه السين.

(٢) أخرجه السلمي في «طبقات الصوفية» (ص: ٧٦)، ومن طريقه القشيري في «الرسالة القشيرية» (١/ ٦١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٤/ ١٢٧). وأبو سليمان هو عبد الرحمن بن عطية الداراني.

(٣) ذكره القشيري في «الرسالة القشيرية» (١/ ٧٩).

النُّفوسِ كعشقِ الصُّوَرِ المحرَّمةِ ونظرِها، وبعضُها زعموا أنَّه لكسرِ النُّفوسِ والتَّواضُعِ كشهرةِ[١] اللِّباسِ، وغيرِ ذلك ممَّا لمْ تأتِ به الشَّريعةُ، وبعضُه يصُدُّ عن ذكرِ اللهِ وعن الصَّلاةِ؛ كالغناءِ والنَّظرِ المحرَّمِ، وشابهوا بذلك الَّذين اتَّخذوا دينَهم لهواً ولعباً.

* * *

فالعلمُ النَّافعُ مِنْ هذه العلوم كلِّها: ضبطُ نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، وفَهْمُ معانيها، والتَّقيُّدُ[٢] في ذلك بالمأثورِ عن الصَّحابةِ والتَّابعين وتابعيهم في معاني القرآنِ والحديثِ، وفيما وردَ عنهم مِنَ الكلامِ في مسائلِ الحلالِ والحرامِ والزُّهدِ والرَّقائقِ والمعارفِ وغيرِ ذلك، والاجتهادُ على تمييزِ صحيحِه مِنْ سقيمِه أوَّلاً، ثمَّ الاجتهادُ على الوقوفِ على معانيه وتفهُّمِه ثانياً، وفي ذلك كفايةٌ لمَنْ عقَلَ، وشُغُلٌ لمن بالعلم النَّافعِ عُنِيَ واشتغلَ.

ومَنْ وقفَ على هذا وأخلَصَ القَصْدَ فيه لوجهِ الله عزَّ وجلَّ واستعانَه عليه، أعانَه وهَداه ووفَّقَه وسدَّدَه وفهَّمَه وألهمَه، وحينئذٍ يُثمِرُ له هذا العلمُ ثمرَتَه الخاصَّةَ به، وهي خشيةُ اللهِ، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨].

وقال ابنُ مسعودٍ وغيرُه: كفى بخشيةِ اللهِ علماً، وكفى بالاغترارِ باللهِ جهلاً[٣].

وقال بعضُ السَّلَفِ: ليس العلمُ بكثرةِ الرِّوايةِ، ولكنَّ العلمَ الخشيةُ[٤].

---

(١) المثبت من (م) وفي سائر النسخ: «كشهوة»، وهو تصحيف. والمعنى: أنهم يلبسون الخشن والمخرق والمقطع وما لا يليق من الثياب، فتكون لباس شهرة، وما ذلك في ظنهم إلا كسراً للنفس وتواضعاً.

(٢) في (م): «والتقييد».

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد والرقائق» (٤٦)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٦٧٤)، والإمام أحمد في «الزهد» (٨٦٤)، وأبو داود في «الزهد» (١٦٨)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (١٧) والطبراني في «الكبير» (٨٩٢٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٣٢) وفي «المدخل إلى علم السنن» (١٥٩٣).

(٤) هو من كلام ابن مسعود رضي الله عنه. أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (٨٦٧)، وأبو داود في =

وقال بعضُهم: مَنْ خشِيَ اللهَ فهو عالمٌ[١]، ومَنْ عصاه فهو جاهلٌ.

وكلامُهم في هذا المعنى كثيرٌ جدًّا، وسببُ ذلك أنَّ هذا العلمَ النَّافعَ يدلُّ على أمرين:

أحدُهما: على معرفةِ الله وما يستحقُّه مِنَ الأسماءِ الحُسْنى والصِّفاتِ العُلى والأفعالِ الباهرةِ، وذلك يستلزمُ إجلالَه، وإعظامَه، وخشيتَه، ومَهابتَه، ومحبَّتَه، ورجاءَه، والتَّوكُّلَ عليه، والرِّضا بقضائِه، والصَّبرَ على بلائِه.

والأمرُ الثَّاني: المعرفةُ بما يحبُّه ويرضاه وما يكرهُه ويُسْخِطُه مِنَ الاعتقاداتِ والأعمالِ الظَّاهرةِ والباطنةِ والأقوالِ، فيوجِبُ ذلك لمَنْ علِمَه: المسارعةَ إلى ما فيه محبَّةُ اللهِ ورِضاه، والتَّباعدَ عمَّا يكرَهُه ويُسْخِطُه، فإذا أثمرَ العلمُ لصاحبِه هذا فهو علمٌ نافعٌ، فمتى كانَ العلمُ نافعاً ووَقَرَ في القلبِ فقد خشَعَ القلبُ للهِ، وانكسَرَ له وذلَّ هيبةً وإجلالاً وخشيةً ومحبَّةً وتعظيماً، ومتى خشَعَ القلبُ للهِ وذلَّ وانكسرَ له قنَعَتِ النَّفسُ بيسيرِ الحلالِ مِنَ الدُّنيا وشَبِعَتْ به، فأوجبَ لها ذلك القناعةَ والزُّهدَ في الدُّنيا وكلِّ ما هو فانٍ لا يبقى مِنَ المالِ والجاهِ وفضولِ العيشِ الَّذي يَنقُصُ به حظُّ صاحبِه عندَ الله مِنْ نعيمِ الآخرةِ وإنْ كان كريماً على الله، كما قال ذلك ابنُ عمرَ[٢]

= «الزهد» (١٧٢) والطبراني في «الكبير» (٨٥٣٤)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣١)، والبيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١٥٩٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٤٠٠، ١٤٠١).

(١) أخرجه الدارمي من طريق عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً (٣٤٥).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٧٧١)، ولفظه: «لا يصيب أحد من الدنيا إلا نقص من درجاته عند الله وإن كان عليه كريماً»، وهناد في «الزهد» (٥٥٧)، وابن أبي الدنيا في «الزهد» (٢٩٧)، وأبو نُعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٦)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠١٩٤)، وقوام السنة =

وغيرُه مِنَ السَّلَفِ[١]، ورُوِيَ مرفوعاً[٢].

وأوجبَ ذلك أنْ يكونَ بين العبدِ وبين ربِّه عزَّ وجلَّ معرفةٌ خاصَّةٌ، فإنْ سألَه أعطاه، وإنْ دعاه أجابَه، كما قال في الحديثِ الإلهيِّ: «ولا يزالُ عبدي يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتَّى أحبَّه» إلى قوله: «فلئِنْ سألَني لأعطينَّه، ولئنِ استعاذني لأعيذنَّه»[٣].

وفي روايةٍ: «ولئِنْ دعاني لأجيبنَّه»[٤].

وفي وصيَّتِه ﷺ لابنِ عبَّاسٍ: «احفظِ اللهَ يحفظْكَ، احفَظِ اللهَ تجِدْهُ أمامَكَ، تعرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاءِ يَعرِفْكَ في الشِّدَّةِ»[٥].

فالشَّأنُ في أنَّ العبدَ يكونُ بينه وبين ربِّه معرفةٌ خاصَّةٌ بقلبِه بحيثُ يجدُه قريباً منه، يستأنِسُ[٦] به في خَلْوَتِه، ويجدُ حلاوةَ ذكرِه ودعائِه ومناجاتِه وخِدمتِه، ولا يجدُ ذلك إلَّا مَنْ أطاعَه في سرِّه وعلانيَتِه؛ كما قيلَ لوُهَيْبِ بنِ الوردِ: يجدُ حلاوةَ الطَّاعةِ مَنْ عصى؟ قال: لا، ولا مَنْ هَمَّ[٧].

= في «الترغيب والترهيب» (١٤٤٧). قال المصنف في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٨٨): «خرجه ابن أبي الدنيا بسند جيد».

(١) كأبي الدرداء رضي الله عنه عند ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٧٧٧). وأبي ذر عند الإمام أحمد في «الزهد» (٧٩٦). والفضيل بن عياض عند أبي نعيم في «الحلية» (٨/ ٨٨).

(٢) قال المصنف في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٨٨): «وروي مرفوعاً من حديث عائشة بإسناد فيه نظر». ولم أظفر به من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البزار (٨٧٥٠ ـ البحر الزخار).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٨٠٣) إلا أنه قال: «تعرف إليه»، وهو عند الترمذي (٢٥١٦) وقال: «حسن صحيح». وقد أفرد المصنف رحمه الله تعالى شرحه في «الاقتباس من مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس».

(٦) في (م): «فيستأنس».

(٧) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٣٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٤٤) بنحوه. ووهيب =

ومتى وجدَ العبدُ هذا، فقد عرَفَ ربَّه، وصار بينه وبينه معرفةٌ خاصَّةٌ، فإذا سألَه أعطاه، وإذا دعاه أجابَه؛ كما قالتْ شَعْوَانةُ لفُضَيلٍ: أما بينكَ وبين ربِّكَ ما إذا دعوتَه أجابكَ؟! فغُشِيَ عليه(١).

والعبدُ لا يزالُ يقعُ في شدائدَ وكُرَبٍ في الدُّنيا وفي البرزخِ وفي الموقفِ، فإذا كان بينه وبين ربِّه معرفةٌ خاصَّةٌ كفاهُ الله ذلك كلَّه، وهذا هو المشارُ إليه في وصيَّةِ ابنِ(٢) عبَّاسٍ بقولِه ﷺ: «تعرَّفْ إلى اللهِ في الرَّخاءِ يعرفْكَ في الشِّدَّةِ»(٣).

وقيل لمعروفٍ: ما الَّذي هيَّجَكَ إلى الانقطاعِ؟ وذُكِرَ له الموتُ والقبرُ والموقفُ والجنَّةُ والنَّارُ فقال: إنَّ مَلِكاً هذا كلُّه بيدِه إذا كانت بينك وبينه معرفةٌ كفاكَ هذا كلَّه(٤).

فالعلمُ النَّافعُ: ما عَرَّفَ بين العبدِ وربِّه ودلَّه عليه، حتَّى عرَفَ ربَّه ووحَّدَه وأنِسَ به واستحيا مِنْ قُرْبِه، وعبَدَه كأنَّه يراه، ولهذا قالت طائفةٌ مِنَ الصَّحابةِ: إنَّ أوَّلَ علمٍ يُرفَعُ مِنَ النَّاسِ الخشوعُ(٥).

= ابن الورد: من أتباع التابعين ثقة عابد رحمه الله تعالى.

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١١٣) بنحوه.

(٢) في (م): «وصيتهِ ابنَ».

(٣) تقدم تخريجه آنفاً.

(٤) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (٢/ ٩٣) بنحوه.

(٥) روي هذا عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه: عند الترمذي (٢٦٥٣) وقال: حسن غريب، والدارمي (٢٩٦)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٩) وقال: «هذا إسناد صحيح من حديث البصريين».
وروي عن شداد بن أوس رضي الله عنه: عند أحمد (٢٣٩٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (٥٨٧٨)، وابن حبان (٤٥٧٢، ٦٧٢٠).
والحاكم في «المستدرك» (١/ ٩٩) وقال: «هذا صحيح وقد احتج الشيخان بجميع رواته».
ولعل حديث شداد موقوفاً هو المحفوظ لاتحاد مخرجهما، لكن الحاكم عقب على الحديث بقوله: «ولعل متوهماً أن جبير بن نفير رواه مرة عن عوف بن مالك الأشجعي، ومرة عن أبي الدرداء؛ فيصير به =

وقال ابنُ مسعودٍ: إنَّ أقواماً يقرؤون القرآنَ لا يُجاوِزُ تراقيَهم، ولكنْ إذا وقعَ في القلبِ فَرَسَخَ فيه نفَعَ[١].

وقال الحسنُ: العلمُ علمانِ: فعلمٌ على اللِّسانِ، فذاكَ[٢] حُجَّةُ اللهِ على ابنِ آدمَ، وعلمٌ في القلبِ، فذاكَ العلمُ النَّافعُ[٣].

وكان السَّلَفُ يقولون: العلماءُ ثلاثةٌ: عالِمٌ باللهِ عالِمٌ بأمرِ اللهِ، وعالمٌ باللهِ ليس بعالِمٍ بأمرِه، وعالمٌ بأمرِ اللهِ ليس بعالمٍ باللهِ[٤].

= الحديث معلولاً وليس كذلك، فإن رواة الإسنادين جميعاً ثقات، وجبير بن نفير الحضرمي من أكابر تابعي الشام، فإذا صح الحديث عنه بالإسنادين جميعاً فقد ظهر أنه سمعه من الصحابيين جميعاً»، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (٨٢٢) بتمامه، وأصله في البخاري (٧٧٥، ٤٩٩٦، ٥٠٤٣) وليس فيه طرفه هذا.

(٢) في (م): «فذلك».

(٣) أخرجه مقطوعاً من قول الحسن رحمه الله: الدارمي (٣٧٦).
وأخرجه عنه مرسلاً: الدارمي (٣٧٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٥٠٢)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١١٥٠).
وأخرجه عنه مرفوعاً من مسند أنس رضي الله عنه: ابن بشران، والسلمي في «الأربعين»، وأبو نعيم في «الأربعين»، وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» بسند لا يصح.
ومن مسند جابر رضي الله عنه الخطيب في «تاريخ بغداد» بسند فيه نظر.

(٤) هو من كلام أبي حيَّان التيمي، وتمامه: «فأما العالم بالله وبأمره: فذاك الخائف لله والعالم بسننه وحدوده وفرائضه، وأما العالم بالله وليس بعالم بأمر الله: فذاك الخائف لله وليس بعالم بسنته ولا حدوده ولا فرائضه، وأما العالم بأمر الله وليس بعالم بالله: فذلك العالم بسننه وحدوده وفرائضه وليس بخائف له».
أخرجه يحيى بن معين في (تاريخ الدوري عنه ـ ٢٦٢٤) من طريق سفيان عن أبي حيان.
ومن طريق يحيى: أخرجه البيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١٦٣٦)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٥٤٣).
ويروى نحوه عن سفيان بن عيينة من قول بعض الفقهاء عند البيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٧٤)، =

وأكملُهم الأوَّلُ، وهو الَّذي يَخشى اللهَ ويعرِفُ أحكامَه، فالشَّأنُ كلُّه في أنَّ العبدَ يستدِلُّ بالعلمِ على ربِّه فيعرِفُه، فإذا عرَفَ ربَّه فقد وجدَه منه قريباً، ومتى وجدَه منه قريباً قرَّبَه إليه وأجابَ دُعاءَه؛ كما في الأثَرِ الإسرائيليِّ: «ابنَ آدمَ! اطلُبْنِي تجدْني، فإنْ وجدتَّني وجدتَ كلَّ شيءٍ، وإنْ فُتُّكَ فاتكَ كلُّ شيءٍ، وأنا أحبُّ إليكَ مِنْ كلِّ شيءٍ»[1].

وكان ذو النُّونِ يردِّدُ هذه الأبياتَ باللَّيل:

اطلُبوا لأنفسِكم ... مثلَ ما وجدْتُ أنا
قد وجدتُ لي سَكَنا ... ليس في هواه عَنَا
إنْ بَعُدتُ قرَّبَني ... أو قَرُبْتُ منه دَنَا[2]

وكان الإمامُ أحمدُ رحمه الله تعالى يقولُ عن معروفٍ: معه أصلُ العلمِ خشيةُ اللهِ[3].

فأصلُ العلمِ: العلمُ بالله الَّذي يُوجِبُ خشيتَه ومحبَّتَه والقُرْبَ منه والأُنسَ به

= وأبي نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٧٩). ويروى نحوه أيضاً عن سفيان الثوري، عند الدارمي (٣٧٥)، وابن أبي حاتم في «تقدمة المعرفة» (١/ ٩١).
ونسبه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٤/ ١٠١) إلى عيسى عليه السلام. ونقله الغزالي «في إحياء علوم الدين» (١/ ٧٥) من كلام سهل التستري رحمه الله.

(١) ذكره المصنف في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٨)، وذكره ابن كثير في «تفسيره» (سورة الأنفال ٤/ ٤٢) و(سورة الذاريات ٧/ ٤٢٦) وعزاه إلى بعض الكتب الإلهية.

(٢) في (ف): وإن قربت... ولا يستقيم وزنه. وهو من البحر المقتضب. والأبيات رواها في ضمن قصة: أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٣٤٤)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٧/ ٤٣٦)، وفي مطبوعهما تصحيفات يختل معها الوزن.

(٣) نقله الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٦٦) بلفظ: «كان معه رأس العلم خشية الله تعالى».

والشَّوقَ إليه، ثمَّ يتلوه العلمُ بأحكامِ الله وما يحبُّه اللهُ ويرضاه مِنَ العبدِ مِنْ قولٍ أو عملٍ أو حالٍ أو اعتقادٍ، فمَنْ تحقَّقَ بهذين العِلْمينِ كان علمُه علماً نافعاً، وحصَلَ له العلمُ النَّافعُ، والقلبُ الخاشعُ، والنَّفسُ القانعةُ، والدُّعاءُ المسموعُ، ومَنْ فاتَه هذا العلمُ النَّافعُ وقَعَ في الأربعِ الَّتي استعاذَ منها النَّبيُّ ﷺ، وصار علمُه وَبَالاً وحُجَّةً عليه، فَلَمْ ينتفِعْ به؛ لأنَّه لمْ يخشَعْ قلبُه لربِّه، ولمْ تشبَعْ نفسُه[1] مِنَ الدُّنيا، بلِ ازدادَ عليها حرصاً ولها طلَباً، ولم يُسْمَعْ دعاؤُه؛ لعدمِ امتثالِه لأوامرِ ربِّه، وعدمِ اجتنابِه لما يُسْخِطُه ويكرَهُه، هذا إنْ كان علمُه علماً يمكنُ الانتفاعُ به، وهو المتلقَّى عن الكتابِ والسُّنَّةِ، فإنْ كانَ متلقًّى مِنْ غيرِ ذلك، فهو غيرُ[2] نافعٍ في نفسِه، ولا يمكنُ الانتفاعُ به، بل ضَرُّه أكثرُ مِنْ نَفْعِه.

وعلامةُ هذا العلمِ الَّذي لا يَنْفَعُ: أنْ يُكْسِبَ صاحبَه الزَّهوَ والفَخْرَ والخُيَلاءَ وطلبَ العُلُوِّ والرِّفعةِ في الدُّنيا والمنافسةِ فيها، وطلَبَ مُباهاةِ العلماءِ ومُماراةِ السُّفَهاء، وصَرْفِ وجوهِ النَّاسِ إليه، وقد وردَ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه مَنْ طلَبَ العلمَ لذلك فالنَّارَ النَّارَ[3].

وربَّما ادَّعى بعضُ أصحابِ هذه العلومِ معرفةَ اللهِ وطلَبَه والإعراضَ عمَّا سواه، وليس غرضُهم بذلك إلَّا طلَبَ التَّقدُّمِ في قلوبِ النَّاسِ مِنَ الملوكِ وغيرِهم، وإحسانَ ظنِّهم بهم، وكثرةَ أتباعِهم، والتَّعظُّمَ[4] بذلك على النَّاسِ.

وعلامةُ ذلك: إظهارُ دعوى الولايةِ كما كان يدَّعيه أهلُ الكتابِ، وكما ادَّعاهُ القَرامِطةُ والباطنيَّةُ ونحوُهم، وهذا بخلافِ ما كان عليه السَّلَفُ مِنِ احتقارِ نفوسِهم وازدرائِها باطناً وظاهراً.

---

(١) في (ش): «ولم يُشبع نفسَه».

(٢) تصحفت في (ش) إلى: «عين»، وفي (ف) إلى: «علم»!.

(٣) يشير إلى قوله ﷺ: «لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء، ولا لتماروا به السفهاء، ولا تخيروا به المجالس، فمن فعل ذلك فالنار النار». أخرجه ابن ماجه (٢٥٤) واللفظ له، وابن حبان في «صحيحه» (٧٧)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٨٦)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٤) المثبت من (م) وفي سائر النسخ: «والتعظيم».

وقال عمرُ: مَنْ قال: إنَّه عالمٌ، فهو جاهلٌ، ومَنْ قال: إنَّه مؤمنٌ، فهو كافرٌ، ومَنْ قال: هو في الجنَّةِ، فهو في النَّارِ(١).

---

(١) عَلَّق أحدهم في حاشية (ف): «فيه إشكال فتأمل».

والحديث موقوف على الفاروق عمر رضي الله عنه، رُوي عنه من وجوه منقطعة، رواه:

١ ـ نُعيم بن أبي هند:

ومن طريقه: الخلّال في «السنة» (١٢٩٠)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٧٧٧)، وروي مرفوعاً من هذا الطريق في «فوائد أبي علي عبد الرحمن بن فضالة النيسابوري» (خ)، ولا يصحّ.

٢ ـ طلحة بن عبيد الله بن كريز:

ومن طريقة مسدد في «مسنده» كما في «إتحاف الخيرة المهرة» للبوصيري (١/ ١٣٧) وضَعَّفه، وابن مردويه ـ نقله ابن كثير في «مسند الفاروق» (٢/ ٥٧٣).

٣ ـ قتادة: ومن طريقه: الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (بغية الباحث ١٧)، والخلال في «السنة» (١٢٨٢)، وابن بطة في «الإبانة» (١١٨٠) رووه عن عفان عن همام عن قتادة... وفي آخره: «.. فنازعه رجل قال: إن تذهبوا بالسلطان فإن لنا الجنة. قال: فقال عمر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من زعم أنه في الجنة فهو في النار».

قال البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة» (١/ ١٣٧): صحيح إلا أنه منقطع.

ـ وروي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بذكر العالم والجاهل فقط: عند الطبراني في «الأوسط» (٦٨٤٦)، وهو مُعل بالمخالفة، ولعله راجع إلى أحد الوجوه السابقة.

ـ وروي عن جابر رضي الله عنه بسند ضعيف جداً كما ذكر السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١١٦٠).

ـ وروي عن الحسن البصري مرسلاً عند الطبري في «تهذيب الآثار» (١٠٢٥، ١٠٢٦)، والخلّال في «السنة» (١٠٢٩)، والسهمي في «تاريخ جرجان» (١٢٩) بذكر العالم والجاهل فقط، وابن الجعد في «مسنده» (٣٢٦٨) بذكر الجنة والنار فقط، ورواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٦٠) من طريق ضرار بن عمرو؛ فوصله بذكر أنس، ثم قال: «وضرار بن عمرو هذا منكر الحديث». =

ومِنْ علاماتِ ذلك: عدمُ قبولِ الحقِّ والانقيادِ إليه، والتَّكبُّرُ على مَنْ يقولُ الحقَّ خصوصاً إنْ كان دونَهم في أعيُنِ النَّاسِ، والإصرارُ على الباطل خشيةَ تفرُّقِ قلوبِ النَّاسِ عنهم بإظهارِ الرُّجوعِ إلى الحقِّ، وربَّما أظهروا بألسنتِهم ذمَّ أنفُسِهم واحتقارَها على رؤوسِ الأشهادِ ليعتقِدَ النَّاسُ فيهم أنَّهم عند أنفسِهم متواضعون، فيُمْدَحون بذلك، وهو مِنْ دقائقِ أبوابِ الرِّياءِ كما نبَّه عليه التَّابعون فمَنْ بعدَهم مِنَ العُلماءِ.

ويظهرُ منهم مِنْ قَبولِ المدحِ واستجلابِه ما[1] يُنافي الصِّدقَ والإخلاصَ، فإنَّ الصَّادقَ يخافُ النِّفاقَ على نفسِه، ويخشى على نفسِه مِنْ سُوءِ الخاتمةِ، فهو في شُغُلٍ شاغلٍ عن قَبولِ المدحِ واستحسانِه، فلهذا كان **مِنْ علاماتِ أهلِ العلمِ النَّافعِ**

= ـ وروي عن يحيى بن أبي كثير مقطوعاً عند الطبراني في «المعجم الصغير» (١٧٦)، قال العراقي في «تخريج الإحياء»: وسنده ضعيف.

قال النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٥٠): واختلف العلماء من السلف وغيرهم في إطلاق الإنسان قوله: (أنا مؤمن) فقالت طائفة: لا يقول أنا مؤمن ـ مقتصراً عليه ـ بل يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، وحكى هذا المذهب بعضُ أصحابنا عن أكثر أصحابنا المتكلمين؛ وذهب آخرون إلى جواز الإطلاق وأنه لا يقول إن شاء الله، وهذا هو المختار وقول أهل التحقيق، وذهب الأوزاعي وغيره إلى جواز الأمرين.

والكل صحيح باعتبارات مختلفة، فمن أطلق نظر إلى الحال، وأحكامُ الإيمان جاريةٌ عليه في الحال. ومن قال: إن شاء الله فقالوا فيه: هو إما للتبرك، وإما لاعتبار العاقبة وما قدَّر الله تعالى، فلا يدري أيثبت على الإيمان أم يُصرف عنه. والقول بالتخيير حسن صحيح نظراً إلى مأخذ القولين الأولين ورفعاً لحقيقة الخلاف. انتهى.

واستشكل بعضهم: «من قال أنا عالم فهو جاهل» بأنه ثبت عن كثير من الصالحين وصف أنفسهم بالعلم وأن يوسف عليه السلام قال: ﴿ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٥٥]. وجواب الإشكال: أن ذلك يجوز للإنسان إذا جُهِل أمره للحاجة. فيجوز إن كان تعريفاً ويُذَمُّ إن كان تزكية للنفس.

(١) في (م): «واستحلائه ما». وفي (ت) و(ل): «واستجلابه مما».

أنَّهم لا يَرون لأنفسِهم حالاً ولا مقاماً، ويكرَهون بقلوبِهِمُ التَّزْكيةَ والمدحَ، ولا يتكبَّرون على أحدٍ.

قال الحسنُ: إنَّما الفقيهُ الزَّاهدُ في الدُّنيا، الرَّاغِبُ في الآخرةِ، البصيرُ بدينِه، المواظبُ على عبادةِ ربِّه[1].

وفي روايةٍ عنه قال: الَّذي لا يَحسُدُ مَنْ فوقَه، ولا يَسخَرُ ممَّنْ دونَه، ولا يأخذُ على علمٍ علَّمَه اللهُ أجراً[2]. وهذا الكلامُ الأخيرُ قد رُوِيَ معناه عن ابنِ عمرَ مِنْ قولِه[3].

وأهلُ العلمِ النَّافعِ كلَّما ازدادوا مِنْ هذا العلمِ ازدادوا للهِ تواضعاً وخَشْيةً وانكساراً وذُلًّا.

قال بعضُ السَّلَفِ: ينبغي للعالِمِ أنْ يضَعَ التُّرابَ على رأسِه تواضُعاً لربِّه[4]؛ فإنَّه كلَّما ازدادَ علماً بربِّه ومعرفةً به ازدادَ منه خَشْيةً ومحبَّةً، وازدادَ له ذُلًّا وانكساراً.

ومِنْ علاماتِ العلمِ النَّافعِ: أنَّه يدلُّ صاحبَه على الهرَبِ مِنَ الدُّنيا، وأعظمُها: الرِّئاسةُ والشُّهرَةُ والمدحُ، فالتَّباعدُ عن ذلك والاجتهادُ في مجانبتِه مِنْ علاماتِ العلمِ النَّافعِ، فإنْ وقعَ شيءٌ مِنْ ذلك مِنْ غيرِ قصدٍ واختيارٍ كان صاحبُه في خوفٍ

(١) أخرجه الدارمي (٣١٤)، وأخرجه بنحوه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٣٣٦)، ومن طريقه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٤٧).

(٢) روى نحوه ابن بطة في «إبطال الحيل» (ص: ٢٢).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٧٧٣)، والدارمي (٣١٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٠٦) من طريق ابن أبي شيبة.

(٤) روي من كلام أيوب السختياني أخرجه عنه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٨٣٤)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (ص: ٣٤).

شديدٍ مِنْ عاقِبَتِه، بحيث إنَّه يخشى أنْ يكونَ مَكْراً واستِدْراجاً، كما كان الإمامُ أحمدُ يخافُ ذلك على نفسِه عند اشتهارِ اسمِه وبُعْدِ صِيتِه.

ومِنْ علاماتِ العلمِ النَّافعِ: أنَّ صاحبَه لا يدَّعِي العلمَ، ولا يفخَرُ به على أحدٍ، ولا ينسُبُ غيرَه إلى الجهلِ إلَّا مَنْ خالَفَ السُّنَّةَ وأهلَها، فإنَّه يتكلَّمُ فيه غَضَباً لله، لا غَضَباً لنفسِه، ولا قَصْداً لرفعتِها على أحدٍ.

وأمَّا مَنْ عِلمُه غيرُ نافعٍ، فليس له شُغُلٌ سوى التَّكبُّرِ بعلمِه على النَّاسِ، وإظهارِ فضلِ علمِه عليهم، ونِسْبَتِهم إلى الجهلِ وتنقُّصِهم؛ ليرتفعَ بذلك عليهم، وهذا مِنْ أقبحِ الخصالِ وأردئها، وربَّما نَسَبَ مَنْ كان قبلَه مِنَ العلماءِ إلى الجهلِ والغَفْلَةِ والسَّهْوِ، فيوجِبُ له حُبُّ نفسِه وحُبُّ ظهورِها إحسانَ ظنِّه بها، وإساءةَ ظنِّه بمَنْ سَلَفَ.

وأهلُ العلمِ النَّافعِ على ضدِّ هذا، يُسيئون الظَّنَّ بأنفسِهم، ويُحسِنون الظَّنَّ بمَنْ سَلَفَ مِنَ العلماءِ، ويُقِرُّون بقلوبِهم وأنفسِهم بفضلِ مَنْ سلَفَ عليهم، وبعجزِهم عن بلوغِ مراتبِهم والوصولِ إليها أو مقاربتِها.

وما أحسنَ قولَ أبي حنيفة وقد سُئِلَ عن عَلْقَمةَ والأسودِ: أيُّهما أفضلُ؟ فقال: واللهِ ما نحن بأهلٍ أنْ نذكُرَهم، فكيف نفضِّلُ بينهم؟![١]

وكان ابنُ المباركِ إذا ذكرَ أخلاقَ مَنْ سَلَفَ يُنشِدُ:

لا تَعْرِضَنَّ لِذِكْرِنا في ذِكْرِهم ... ليس الصَّحيحُ إذا مشى كالمُقْعَدِ[٢]

ومَنْ علمُه غيرُ نافعٍ إذا رأى لنفسِه فضلاً على مَنْ تقدَّمَه في المقالِ وتشقُّقِ[٣]

---

(١) أخرجه بنحوه الصيمري في «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» (ص: ٤٥).

(٢) وكان يتمثل بهذا مَخْلد بن الحسين رحمه الله أيضاً كما في «الحلية» لأبي نعيم (٨/ ٢٦٦).

(٣) في (م): تشقيق.

الكلامِ، ظنَّ لنفسِه عليهم فَضْلاً في العلمِ أو الدَّرجةِ عند الله لفَضْلٍ خُصَّ به عمَّنْ سبَقَ، فاحتقرَ مَنْ تقدَّمَه، وأَزْرى عليه بقلَّةِ العلمِ، ولا يعلَمُ المسكينُ أنَّ قلَّةَ كلامِ مَنْ سلفَ إنَّما كان ورَعاً وخشيةً لله، ولو أرادَ الكلامَ وإطالتَه لَمَا عَجَزَ عن ذلك.

كما قال ابنُ عبَّاسٍ لقومٍ سمِعَهم يَتَمارَون في الدِّينِ: أما علِمْتُم أنَّ لله عباداً أسكتَتْهم خشيةُ الله مِنْ غيرِ عِيٍّ ولا بَكَمٍ، وإنَّهم لهُمُ العلماءُ والفصحاءُ والطُّلَقاءُ والنُّبلاءُ، العلماءُ بأيَّامِ اللهِ غيرَ أنَّهم إذا تذكَّروا عظمةَ اللهِ طاشَتْ لذلك عقولُهم، وانكسَرَتْ قلوبُهم، وانقطعَتْ ألسنتُهم، حتَّى إذا استفاقوا مِنْ ذلك تسارعوا[1] إلى الله بالأعمالِ الزَّاكيةِ، يَعُدُّونَ أنفسَهم مع[2] المُفَرِّطين، وإنَّهم لَأَكْياسٌ أقوياءُ، ومع الظَّالمين والخاطئين[3] وإنَّهم لَأبرارٌ برآءُ، إلَّا أنَّهم لا يَستكثرون له الكثيرَ، ولا يرضَون له بالقليلِ، ولا يُدِلُّون عليه بالأعمالِ، هم حيثُما لقِيتَهم مهتمُّون مُشْفِقون وَجِلون خائفون. خرَّجَه أبو نُعَيمٍ وغيرُه[4].

وخرَّجَ الإمامُ أحمدُ والتِّرمِذيُّ مِنْ حديثِ أبي أُمامةَ رضي الله عنه عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «الحياءُ والعِيُّ شُعْبَتانِ مِنَ الإيمانِ، والبَذاءُ والبيانُ شُعْبَتانِ مِنَ النِّفاقِ». وحسَّنَه التِّرْمِذيُّ، وخرَّجَه الحاكمُ وصحَّحَه[5].

---

(١) في (ف) و(ت) و(ل): «يسارعون».

(٢) في (ت) و(ق) و(ل) و(ف): «من».

(٣) كذا في النسخ، وفي «الحلية»: «الخطَّائين».

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٢٥)، وهو عند الإمام أحمد في «الزهد» (ص: ٣٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٦٤٧) باختلاف يسير.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣١٢)، والترمذي (٢٠٢٧) وقال: حديث حسن غريب، إنما نعرفه من حديث أبي غسان محمد بن مطرف، والعي: قلة الكلام، والبذاء: هو الفحش في الكلام، والبيان: هو كثرة الكلام.
وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (١/ ٩) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، وقد احتجا برواته عن آخرهم.

وخرَّجَ ابنُ حبَّانَ في «صحيحِه» عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «البَيانُ مِنَ اللهِ، والعِيُّ مِنَ الشَّيطانِ، وليسَ البَيانُ بكثرةِ الكلامِ، ولكنَّ البَيانَ الفَصْلُ في الحقِّ، وليس العِيُّ قِلَّةَ الكلامِ، ولكنْ مَنْ سَفِهَ الحقَّ»(١).

وفي مراسيلِ محمَّدِ بنِ كَعْبٍ القُرَظِيِّ عنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «ثلاثٌ ينقُصُ بهنَّ العبدُ في الدُّنيا، ويُدرِكُ بهنَّ في الآخرة ما هو أعظمُ مِنْ ذلكَ: الرَّحِمُ، والحَياءُ، وعِيُّ اللِّسانِ»(٢).

قال عَوْنُ بنُ عبدِ اللهِ: ثلاثٌ مِنَ الإيمانِ: الحياءُ، والعَفافُ، والعِيُّ عِيُّ اللِّسانِ، لا عِيُّ القلبِ، ولا عِيُّ العَمَلِ، وهُنَّ ممَّا يَزِدْنَ في الآخرةِ، وينقُصْنَ مِنَ الدُّنيا، وما يَزِدْنَ في الآخرة أكبرُ ممَّا ينقُصْنَ مِنَ الدُّنيا(٣). ورُوِيَ هذا مرفوعاً مِنْ وجهٍ ضعيفٍ(٤).

وقال بعضُ السَّلَفِ: إنْ كانَ الرَّجُلُ لَيَجْلِسُ إلى القوم، فيَرونَ أنَّ به عِيًّا وما به عِيٌّ، إنَّه لفقيهٌ مسلمٌ(٥).

فمَنْ عرَفَ قَدْرَ السَّلَفِ عَرَفَ أنَّ سكوتَهم عمَّا سكتوا عنه مِنْ ضُروبِ الكلامِ وكَثْرَةِ الجدالِ والخِصامِ والزِّيادةِ في البيانِ على مِقْدارِ الحاجةِ لمْ يكنْ عِيًّا ولا جَهْلاً ولا قُصوراً، وإنَّما كان وَرَعاً وخشيةً لله واشتغالاً عمَّا لا ينفَعُ بما ينفَعُ، وسواءٌ في ذلك كلامُهم في أصولِ الدِّينِ وفروعِه، وفي تفسيرِ القرآنِ والحديثِ، وفي الزُّهْدِ

---

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٥٧٩٦).

(٢) رواه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٤٧٩) عن محمد بن كعب القرظي مرسلًا.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠١٤٧)، وأبو نُعيم في «الحلية» (٤/ ٢٤٨).

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» ١٩ (٦٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ١٩٥) من حديث قرة بن إياس رضي الله عنه. وضعفه من قبل عبد الحميد بن سوار.

(٥) هو كلام الحسن البصري رحمه الله، أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (ص: ٢١١)، وابن بطة في «إبطال الحيل» (ص: ٣٢) وزاد: قال وكيع: أسكتته الخشية.

والرَّقائقِ والحِكَمِ والمواعظِ وغيرِ ذلكَ ممَّا تكلَّموا فيه، فمَنْ سلَكَ سبيلَهم فقدِ اهتدى، ومَنْ سلَكَ غيرَ سبيلِهم ودخلَ في كثرةِ السُّؤالِ والبَحْثِ والجدالِ والقِيلِ والقالِ، فإنِ اعترَفَ لهم بالفَضْلِ وعلى نفسِه بالنَّقْصِ كان حالُه قريباً.

وقد قال إياسُ بنُ معاويةَ: ما مِنْ أحدٍ لا يعرِفُ عيبَ نفسِه إلَّا وهو أحمقُ.

قيل له: فما عيبُكَ؟ قال: كثرةُ الكلامِ[1].

وإنِ ادَّعى لنفسِه الفضلَ ولمـَنْ سبقَه النَّقصَ والجهلَ فقد ضلَّ ضلالاً مُبيناً، وخسِرَ خُسْراناً عظيماً.

وفي الجملة: ففي هذه الأزمانِ الفاسدةِ إمَّا أنْ يرضى الإنسانُ لنفسِه أنْ يكونَ عالماً عند اللهِ، أوْ لا يرضى إلَّا بأنْ يكونَ عند أهلِ الزَّمانِ عالماً، فإنْ رَضِيَ بالأوَّلِ فليكتَفِ بعلمِ الله فيه، ومَنْ كان بينه وبينَ الله معرفةٌ اكتفى بمعرفةِ اللهِ إيَّاه، ومَنْ لمْ يرضَ إلَّا بأنْ يكونَ عالماً عند النَّاسِ دخلَ في قولِه ﷺ: «مَنْ طلَبَ العلمَ ليُباهيَ به العلماءَ، أو يُماريَ به السُّفهاءَ، أو يصرِفَ به وجوهَ النَّاسِ إليه، فليتبوَّأْ مقعدَه مِنَ النَّارِ»[2].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٢٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٣٤ـ٣٥) من طرق متعددة.

(٢) هذا المعنى مروي من حديث عدد من الصحابة رضي الله عنهم. وهذا اللفظ مركب من وجهين من حديث أنس رضي الله عنه:

الوجه الأول: عند العقيلي في «الضعفاء الكبير» (١/ ٤٨٦) ومنه: أوله إلى قوله: «إليه».

والوجه الثاني: عند أبي نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٧٨)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (١٠١) ومنه: الجملة الأخيرة. ورواه بنحوه الطبراني في «الأوسط» (٥٧٠٨).

وأخرجه ابن ماجه (٢٥٣) من حديث ابن عمر. وضعفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٣٧).

وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٧٧٨)، من حديث أنس بن مالك، واللفظ له إلا أنه قال: «يكاثر به العلماء».

قال وُهَيْبُ بنُ الوردِ: رُبَّ عالمٍ يقولُ له النَّاسُ: عالمٌ، وهو معدودٌ عند الله مِنَ الجاهلين(١).

وفي «صحيحِ مسلم» عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ أوَّلَ مَنْ تُسَعَّرُ به النَّارُ ثلاثةٌ: أحدُهم: مَنْ قرأ القرآنَ وتعلَّمَ العلمَ لِيقالَ: هو قارئٌ، وهو عالمٌ، ويقالُ له: قد قيلَ ذلكَ، ثمَّ أُمِرَ به فيُسْحَبُ على وجهِه حتَّى أُلقيَ في النَّارِ»(٢).

فإنْ لمْ تقنَعْ نفسُه بذلكَ حتَّى تصِلَ إلى درجةِ الحُكْمِ بين النَّاسِ حيثُ كانَ أهلُ الزَّمانِ لا يعظِّمون مَنْ لمْ يكن كذلكَ ولا يلتفِتون إليه، فقد استبدلَ الَّذي هو أدنى بالَّذي هو خيرٌ، وانتقلَ مِنْ درجةِ العلماءِ إلى درجةِ الظَّلَمةِ.

ولهذا قال بعضُ السَّلَفِ لمَّا أُريدَ على القضاءِ فأباه: إنَّما تعلَّمتُ العلمَ لِأُحشرَ به مع الأنبياءِ لا مع الملوكِ، فإنَّ العلماءَ يُحشرون مع الأنبياءِ، والقُضاةَ يُحشرون(٣) مع الملوكِ(٤).

ولا بدَّ للمؤمنِ مِنْ صبرٍ قليلٍ حتَّى يصلَ به إلى راحةٍ طويلةٍ، فإنْ جَزِعَ ولمْ يصبِرْ فهو كما قال ابنُ المباركِ: مَنْ صبرَ فما أقلَّ ما يصبِرُ! ومَنْ جَزِعَ فما أقلَّ ما يتمتَّعُ(٥)!

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٥٧) بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠٥) بمعناه. ولفظ «تُسَعَّر بهم النار» عند الترمذي (٢٣٨٢) وغيره.

(٣) في (ف): «محشورون» بدل «يحشرون» في الموضعين.

(٤) روى البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠/ ٩٩) عن يونس بن عبد الأعلى قال: كتب الخليفة إلى عبد الله بن وهب في قضاء مصر فَجَنَّن نفسَه، ولَزِمَ البيت، وأراد أن يتوضأ في وسط الدار، فاطَّلع عليه رِشْدين بن سعد من السطح، فقال: يا أبا محمد! ألا تخرج إلى الناس فتحكم بينهم بما أمر الله ورسوله؟ قد جَنَّنت نفسك ولزمت البيت! فرفع رأسه إليه وقال: إلى هاهنا انتهى عملك؟ ألم تعلم أن القضاة يحشرون يوم القيامة مع السلاطين ويحشر العلماء مع الأنبياء والمرسلين؟!

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصبر والثواب عليه» (١٤٠).

وكان الإمامُ الشَّافعيُّ رحمه الله يُنْشِدُ:

يـا نفْـسُ مـا هـي إلَّا صبـرُ أيَّامِ كـأنَّ مُـدَّتَـهـا أضغـاثُ أحـلامِ
يـا نفْسُ جُـوزي عـن الدُّنيـا مبـادرةً وخـلِّ عنـهـا فـإنَّ العَيْـشَ قُـدَّامِ(١)

فنسألُ اللهَ تعالى علماً نافعاً، ونعوذُ به مِنْ علمٍ لا ينفَعُ، ومِنْ قلبٍ لا يخشَعُ، ومِنْ نفْسٍ لا تشبَعُ، ومِنْ دُعاءٍ لا يُسْمَعُ، اللَّهُمَّ إنَّا نعوذُ بك مِنْ هؤلاءِ الأربعِ.

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلى الله على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه أجمعين.

* * *

فصلٌ

لِيُتَدَبَّرْ ما ذَمَّ اللهُ تعالى به أهلَ الكتابِ مِنْ قسوةِ القلوبِ بعد إتيانِهِمُ الكتابَ ومشاهدتِهِمُ الآياتِ كإحياءِ القتيلِ المضروبِ ببعضِ البقرةِ، ثمَّ نُهينا عن التَّشبُّهِ بهم في ذلك، فقيل لنا: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ [الحديد: ١٦].

وبيَّنَ في موضعٍ آخرَ سببَ قسوةِ قلوبِهم، فقال سبحانه: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، فأخبرَ أنَّ قسوةَ قلوبِهم كان عقوبةً لهم على نَقْضِهم ميثاقَ اللهِ وهو مخالفتُهم لأمرِه وارتكابُهم لنهيِه بعدَ أنْ أُخِذَتْ عليهم مواثيقُ اللهِ وعهودُه أنْ لا يفعلوا(٢) ذلك، ثمَّ قال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ

---

(١) البيتان لأبي العتاهية، وهما في «ديوانه» (ص: ٣٩١) من قصيدة طويلة مع تغيير يسير. وروى ابن الشجري في «ترتيب الأمالي الخميسية» (٢/ ٢٦٧) بسنده إلى من رآهما في كتاب الشافعي. لذلك ذكرهما ابن الجوزي وابن مفلح وابن رجب منسوبين إلى الشافعي لكنهما ليسا له.

(٢) في (ش) و(ق) و(ف): «لا تفعلوا».

عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]، فذكَرَ أنَّ قَسْوةَ قلوبِهم أَوجبتْ لهم خَصْلَتين مَذمومتَين:

إحداهما: تحريفُ الكَلِمِ مِنْ بعدِ[1] مواضعِه.

والثانيةُ: نسيانُهم حظًّا ممَّا ذُكِّروا به.

والمرادُ: تركُهم وإهمالُهم نصيباً ممَّا ذُكِّروا به مِنَ الحكمةِ والموعظةِ الحسنةِ، فنسوا ذلك وتركوا العملَ به وأَهملوه، وهذان الأمرانِ موجودانِ في الَّذين فسَدوا مِنْ علمائِنا لمـُشابهتِهم لأهلِ الكتابِ:

أحدهما: تحريفُ الكَلِمِ، فإنَّ مَنْ تفقَّهَ لغيرِ العملِ يقسو قلبُه[2]، فلا يشتغِلُ بالعملِ، بل بتحريفِ الكَلِمِ، وصَرْفِ ألفاظِ الكتابِ والسُّنَّةِ عن مواضعِها، والتَّلطُّفِ في ذلك بأنواعِ الحِيَلِ اللَّطيفةِ مِنْ حَمْلِها على مجازاتِ اللُّغةِ المستبعَدة ونحوِ ذلك، والطَّعنِ في ألفاظِ السُّنَنِ حيثُ لم يُمكنْهم الطَّعنُ في ألفاظِ الكتابِ، ويذمُّون مَنْ تمسَّكَ بالنُّصوصِ وأجراها على ما يُفْهَمُ منها، ويسمُّونه: «جاهلاً» أو «حَشَوِيًّا»، وهذا يوجدُ في المتكلِّمين في أصولِ الدِّياناتِ، وفي فقهاءِ الرَّأيِ، وفي صوفيَّةِ الفلاسفةِ والمتكلِّمين.

والثَّاني: نسيانُ حظٍّ ممَّا ذُكِّروا به مِنَ العلمِ النَّافعِ، فلا تتَّعِظُ قلوبُهم، بل يذُمُّون مَنْ تعلَّمَ ما يُبكِيه ويَرِقُّ به قلبُه، ويسمُّونه «قاصًّا».

ونقلَ أهلُ الرَّأيِ في كتبِهم عن بعضِ شيوخِهم: أنَّ ثمراتِ العلومِ تدلُّ على شرَفِها، فمَنِ اشتغلَ بالتَّفسيرِ، فغايتُه أنْ يَقُصَّ على النَّاسِ ويذكِّرَهم[3]، ومَنِ اشتغلَ

---

(١) في (م): «الكلم عن».

(٢) في (م): «يقسِّي قلبَه».

(٣) في حاشية (م) كتب أحدهم: «تأمل كلامه تأملًا جيداً، فإنه قاطع لنزاع من يزعم أن له معنى غير ظاهره! لَذَكَرَه هذا الذي فضل الفقه على التفسير!».

برأيهم وعلمهم، فإنَّه يُفتي ويَقضي ويحكُمُ ويُدَرِّسُ، وهؤلاء لهم نصيبٌ مِنَ الَّذين يعلمون ظاهراً مِنَ الحياةِ الدُّنيا وهم عنِ الآخرةِ هم غافلون.

والحامِلُ لهم على هذا: شدَّةُ محبَّتِهم للدُّنيا وعلوِّها، ولو أنَّهم زهِدوا في الدُّنيا ورَغِبوا في الآخرة ونصَحوا أنفسَهم وعبادَ الله لتمسَّكوا بما أنزلَ اللهُ على رسولِه، وألزموا النَّاسَ بذلك، فكان النَّاسُ حينئذٍ أكثرُهم لا يخرجون عن التَّقْوى، فكان يَكْفِيهم ما في نصوصِ الكتابِ والسُّنَّةِ، ومَنْ خرَجَ منهم عنهما كان قليلاً، فكان اللهُ يقيِّضُ مَنْ يفهَمُ مِنْ معاني النُّصوصِ ما يردُّ به الخارجَ عنها إلى الرُّجوعِ إليها، ويستغني بذلك عمَّا ولَّدوه مِنَ الفروعِ الباطلةِ[1] والحِيَلِ المحرَّمةِ الَّتي بسببِها فُتِحَتْ أبوابُ الرِّبا وغيرِه مِنَ المحرَّماتِ، واستُحِلَّتْ محارمُ اللهِ بأدنى الحِيَلِ كما فعلَ أهلُ الكتابِ، وهدى اللهُ الَّذين آمنوا لِمَا اختُلفوا فيه مِنَ الحقِّ بإذنِه، واللهُ يهدي مَنْ يشاءُ إلى صراطٍ مستقيمٍ[2].

وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه، وسلَّمَ تسليماً كثيراً إلى يوم الدِّينِ[3].

وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ[4].

---

(١) في (ش) و(ت) و(ل) و(ق): «الباطنة» والمثبت من (م) و(ف).

(٢) في حاشية (ش): «مقابلة». وفي (ل): «والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده» ثم ذُكر البيتان الآتيان.

(٣) هنا انتهت النسخة (ق) وفيها: «تمت».

(٤) بعدها في خاتمة النسخة (م): «علقها لنفسه الفقير إلى الله تعالى: أحمد بن محمد بن زيد، وكان الفراغ منها ليلة الأربعاء، ثامن عشري، شهر صفر، سنة أربع وثلاثين وثماني مئة، وقوبلت بحسب الطاقة ولله الحمد والمنة، وصلى الله على من لا نبي بعده». وفي حاشيتها: «بلغ مقابلة».

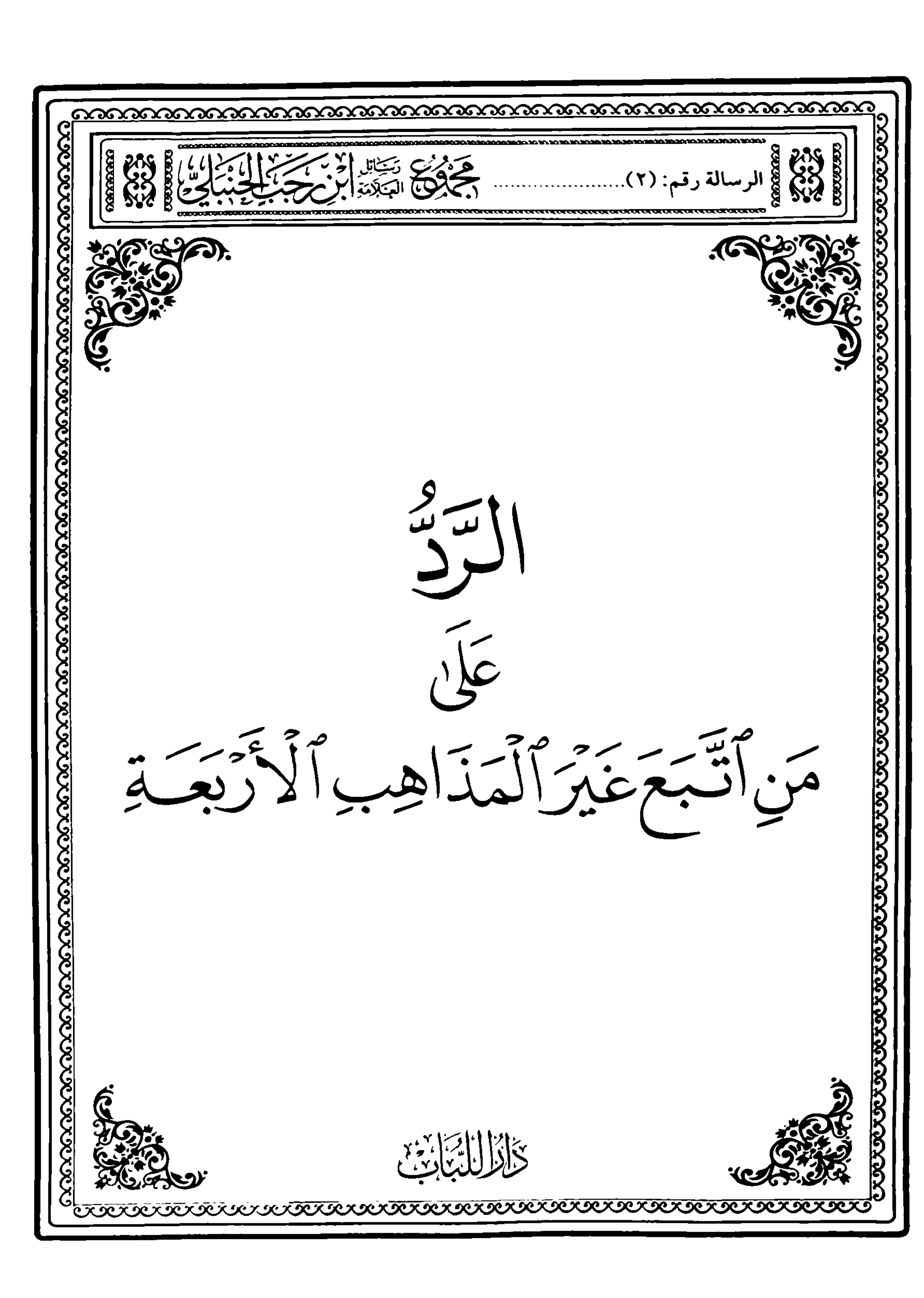
يلـوحُ الخطُّ في القِرْطاسِ دَهْراً   وكـاتبُـه رميـمٌ فـي التُّرابِ
خرجْـتُ مِنَ التُّـرابِ بغيـرِ ذَنْبٍ   وعدتُ معَ الذُّنـوبِ إلى التُّرابِ

حشرَنا اللهُ في زُمْرةِ أوليائِه في دارِ كرامتِه بمنِّه وكرَمِه. آمين[1].

* * *

(١) كذا جاء في خاتمة النسختين (ش) و(ف) و(ت). وقد جاء هذان البيتان في ورقة العنوان من النسخة الخطية (م).
وجاء قبله أيضاً هذه الأبيات:

ستـرتُ ذنوبي واختفيتُ عن الورى   وربـي يـرى الـذي أنـا كاتمُ
وخفـتُ مـن الجيـران أن يعلموا بنا   ولـم أخشَ مَن بالسـر والجهر عالمُ
فكيـف احتيالي في غـدٍ عند موقفي   إذا جـاء ديوانـي وفيـه العظائـمُ
فـإن تعفُ عني تعف عن ذي إساءةٍ   وإلا فمـا لـي فـي البريـةِ راحـمُ



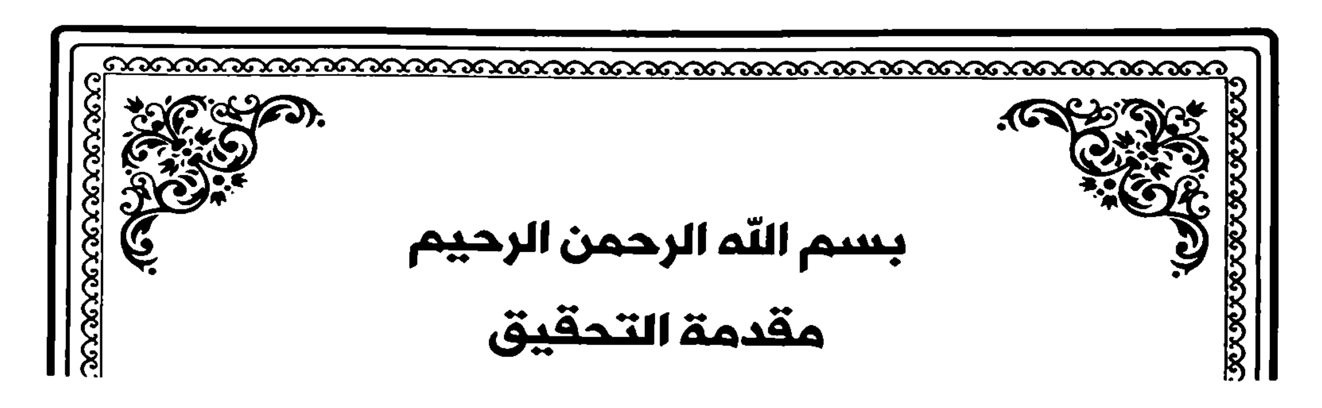
الرَّدُّ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ غيرَ المَذاهِبِ الأَرْبَعَةِ

دار اللباب

هذه الرسالة لفريد دهره
ابن رجب رحمه الله
تعالى ورضي
عنه
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى وصلى الله على محمد عبده ورسوله النبي الامي خاتم النبيين وامام المتقين المبعوث بالدين القيم والشريعة الباقية المؤيدة المحفوظة الذي لا يزال من امته طايفة ظاهرة على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة اما بعد فقد بلغني انكار بعض الناس على انكاري على بعض من ينتسب الى مذهب الامام احمد او غيره من مذاهب الائمة المشهورين في هذا الزمان الخروج عن مذاهبهم في مسايل وزعم ان ذلك لا ينكر على من فعله وان من فعله قد يكون مجتهدا متبعا للحق الذي ظهر له او مقلدا لمجتهد آخر فلا ينكر ذلك عليه فاشتبه وبالله التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا به لا ريب ان الله تعالى حفظ لهذه الامة دينها حفظا لم يحفظ مثله دينا غير دين هذه الامة وذلك ان هذه الامة ليس بعدها نبي يجدد ما دثر من دينها كما كان دين من قبلنا من الانبيا كلما دثر دين نبي جدده نبي آخر ياتي بعده فتكفل الله سبحانه بحفظ هذا الدين واقام له في كل عصر حملة ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتاويل الجاهلين وقد قال تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فتكفل الله سبحانه بحفظ



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي وفَّق من شاء من عباده إلى الصواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي أُنزل عليه الكتاب، وأوتي الحكمة بياناً وهدى لأولي الألباب، وعلى الآل والأصحاب، ومن تبعهم إلى يوم المآب.

أما بعد:

فإنَّ ما حذَّر منه الإمامُ ابن رجب رحمه الله تعالى في رسالته هذه من الفوضى الدينية هو ما نَراه عياناً في يومنا هذا، بعد أن عَمَّت الجهالة وفشَت الضلالة، فقال كلُّ مَنْ شاءَ ما شاء.

وحقًّا قد تجاوز الأمرُ بمراحلَ ذاكَ النقاشَ العقيم الذي خاض فيه الناسُ خلال القرن الماضي ـ القرن الرابع عشر ـ في قضايا التمذهب (وجوباً أو تحريماً!)، والاجتهاد والتقليد، والجمود والتعصب، والسجالات العنيفة بين من يدافع عن التمذهب، وبين من يدعو إلى نبذ المذاهب والاكتفاء بما في كتب الحديث! أو من جانب آخر تحكيم العقول في النصوص!

تجاوزَ الأمر ذلكَ كلَّه، ووصل إلى أن يتجرأ على الفتوى من ليس لها بأهل ـ حتى تجرأ الفُسَّاقُ والعصاة على ذلك! ـ وصِرنا نسمع الحلالَ حراماً والحرامَ حلالاً، والمعروفَ منكراً والمنكرَ معروفاً، والهدى ضلالاً والضلالَ هدى، والسنةَ

بدعةً والبدعةَ سنةً، بل الإيمان كفراً، والكفر إيماناً!! في الوسائل الإعلامية التي قفزت فوق حِلَق العلم والذِّكر، وأروقة الجامعات، ورفوف المكتبات!!

مما صَوَّره بدقة الإمام ابن رجب رحمه الله ـ رغم أنه كان في أواخر القرن الثامن الهجري ـ من العجب العجاب: «من كل أحمقَ متكلف، معجبٍ برأيه، جريء على الناس وثَّاب، فيدعي هذا أنه إمام الأئمة، ويدعي هذا أنه هادي الأمة، وأنه هو الذي ينبغي الرجوع دون الناس إليه، والتعويل دون الخلق عليه!!».

وإذا كان حسم الفوضى الدينية دفع الصحابة رضي الله عنهم إلى الاقتصار على رسم المصاحف العثمانية، ودَفع مَنْ بعدهم إلى إقامة ميزان التعديل والتجريح، ليعرف السقيم من الصحيح مما يُروى عن رسول الله ﷺ، ومِنْ ثَمَّ تلقت الأمة الصحيحين ـ صحيح الإمام البخاري، وصحيح الإمام مسلم ـ بالقبول.

فهذا يوجب ـ من باب أولى ـ حَسْم الفوضى الدينية في الفتوى.

وحَسْم الفوضى الدينية هذا لا يُسمى إغلاقاً لباب الاجتهاد! وقد أوضح هذا الإمامُ ابن رجب رحمه الله، فقال: «فلم يزل يظهر مَنْ يَدَّعي بلوغ درجة الاجتهاد، ويتكلم في العلم من غير تقيد بأحد من هؤلاء الأئمة ولا انقياد».

ثم ذكر أقسامهم:

١ ـ «فمنهم: من يسوغ له ذلك، لظهور صدقه مما ادعاه». وهذا ينفي بوضوح تام ما يفتريه مَنْ يتهم علماء الأمة بإغلاقهم باب الاجتِهاد!

٢ ـ «ومنهم: من رُدَّ عليه قوله، وكُذِّب في دعواه»، وذلك لتشبعه بما لم يعط ـ فهو كلابس ثوبَي زور ـ وكلامِه فيما لم يتأهل له، ومثل هذا لا يجوز له الكلام في العلم والفتوى بإجماع الأمة.

٣ ـ «وأما سائر الناس ممن لم يصل إلى هذه الدرجة: فلا يسعه إلا تقليد أولئك الأئمة، والدخول فيما دخل فيه سائر الأمة».

وهنا بيت القصيد من هذه الرسالة، فسائر الناس هم جمهور الناس، وفيهم من لم يطلب العلم أصلاً، فأنى لهم الاجتهاد؟!

ولم تظهر نتيجةٌ من دعوة هؤلاء إلى الأخذ مباشرة من الكتاب والسنة ونبذ مذاهب أئمة العلم والدين إلا تركُهم تقليد الأئمة في القرون المشهود لها بالخير[1]، ثم عكوفهم على تقليد معاصرين لهم قد لا تؤمن عليهم الفتنة! وما هم بجانب الأئمة إلا كبقل في أصول نخلٍ طِوال، وأما من دعا هؤلاء إلى فهم الدين بمنظار جديد ونبذ (التراث والموروث) من الحديث الشريف والتفسير والفقه، فهو يبني تلك القنطرة التي ذُكرت أنها قنطرة الإلحاد!!

* * *

وبعد:

فهذه رسالة الإمام ابن رجب رحمه الله تناقش هذه المسألة، وتحل تلك المعضلة، رَجَّح في شطرها الثاني مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه بلغة هادئة لا تنقص فيها لغيره من أئمة الهدى رضي الله عنهم أجمعين، موصياً طالبَ العلم في آخرها وصيةَ أبٍ مشفق، ومربٍّ أمين، ومعلِّم ناصح رحمه الله تعالى، بأسهل عبارة وأجلى بيان، فجزاه الله عن المسلمين خيراً.

* * *

---

(١) وقد قال الإمام الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء» في ترجمة الإمام الأوزاعي (٧/ ١١٧): «كما نقول اليوم، لا يكاد يوجد الحق فيما اتفق أئمة الاجتهاد الأربعة على خلافه، مع اعترافنا بأن اتفاقهم على مسألة لا يكون إجماع الأمة، ونهاب أن نجزم في مسألة اتفقوا عليها بأن الحق في خلافها».

وهذه الرسالة قد ذكرها للمصنف رحمه الله تعالى بهذا العنوان: ابن عبد الهادي في «الجوهر المنضد» (ص: ٤٧).

والغريب: أنه لا توجد لها نسخ خطية قديمة مع أهمية موضوعها! فنُسَخها متأخرة جدًّا وكأنها ترجع لأصل واحد لاشتراكها في الأسقاط نفسها، ولم تذكر تلك النسخ ذلك العنوان الذي ذكره ابن عبد الهادي[1]، لكن مضمونها مطابق له، لذلك أثبته مَن سبقوا لنشر هذه الرسالة، التي تعددت طبعاتها فيما بعد.

وقد اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على أقدم النسخ المتأخرة، وهي في (٩ ورقات) عليها تصحيحات قليلة، حصلنا على مصورتها من «مركز جمعة الماجد».

ناسخها: عبد الله بن درويش بن مبارك بن حسين العدساني.

وتاريخ نسخها: ٢٤ صفر ١٢١٩.

وقد رجعت إلى المطبوعات المتداولة عند الحاجة، وقد اعتُمد فيها على نسختين أخريين متأخرتين جداً، تاريخ إحداهما ١٣٤٣.

واجتهدت في استدراك بعض مواضع البياض في النسخة، إضافة إلى تصحيح بعض التصحيفات التي لا يستقيم الكلام معها.

فإن وُفقتُ لذلك فالحمد لله، وإلا فأستغفر الله.

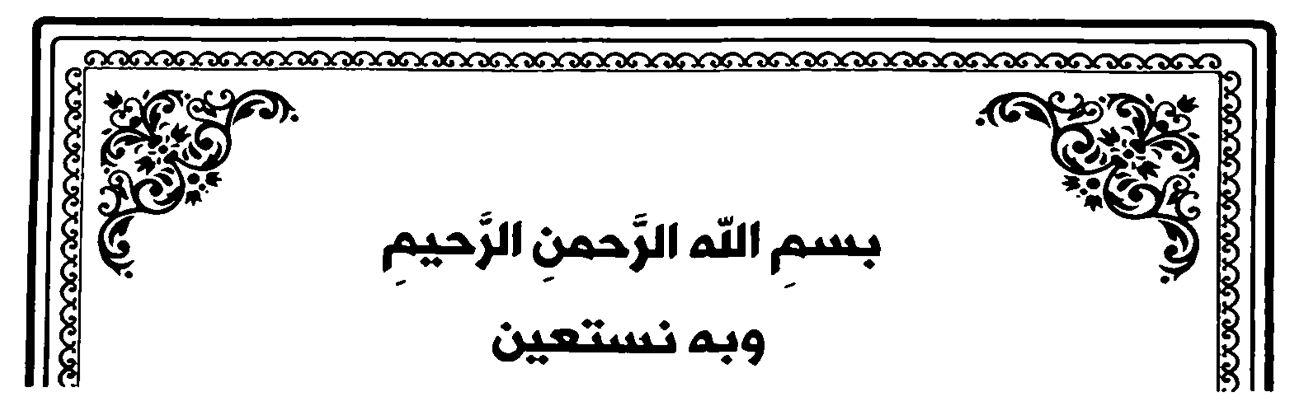
والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

---

(١) في نسختنا: «هذه الرسالة لزين الدين ابن رجب رحمه الله تعالى ورضي عنه آمين». وفي نسخة أخرى بخط حمد بن عبد العزيز العُريني سنة ١٣٤٣: «هذه الرسالة الفريدة في الحث على التقليد، للشيخ العالم العلامة زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى رحمة الأبرار، ونجانا وإياه من النار وجميع المسلمين». وهذا الوصف للرسالة ليس من المصنف رحمه الله.



الحمدُ للهِ ربِّ العالمِينَ، حمدًا كثيرًا طيِّبًا مبارَكًا فيه كما يحبُّ ربُّنا ويرضَى، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ عبدِه ورسولِه النَّبيِّ الأميِّ، خاتَمِ النَّبيِّينَ وإمامِ المتَّقِينَ، المبعوثِ بالدِّينِ القيِّمِ والشَّريعةِ الباقيةِ المؤيَّدةِ المحفوظةِ، الذي لا يزالُ من أُمَّتِه طائفةٌ ظاهِرينَ على الحقِّ لا يضرُّهم مَن خذَلَهم حتى تقومَ السّاعةُ.

أمّا بعدُ:

فقد بلَغَني إنكارُ بعضِ النّاسِ على إنكاري على بعضِ مَن ينتَسِبُ إلى مذهبِ الإمامِ أحمدَ ـ أو غيرِه من مذاهبِ الأئمّةِ المشهورينَ في هذا الزَّمانِ ـ الخروجَ عن مذاهِبِهم في مسائلَ، وزعمَ أنَّ ذلكَ لا يُنكَرُ على مَن فعَلَه، وأنَّ مَن فعلَه قد يكونُ مجتهِدًا متَّبِعًا للحقِّ الذي ظهَرَ له، أو مقلِّدًا لمجتهِدٍ آخرَ فلا يُنكَرُ ذلكَ عليه.

فأقولُ وباللهِ التَّوفيقُ، وهو المستَعانُ وعليه التُّكلانُ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا به:

لا ريبَ أنَّ اللهَ تعالى حفِظَ لهذهِ الأمّةِ دِينَها حِفظًا لم يحفَظْ مثلَه دِينًا غيرَ دِينِ هذهِ الأمّةِ، وذلكَ أنَّ هذهِ الأمّةَ ليسَ بعدَها نبيٌّ يُجدِّدُ ما دثَرَ من دِينها، كما كانَ دِينُ مَن قبلَنا منَ الأنبياءِ، كلَّما دثَرَ دِينُ نبيٍّ جدَّدَه نبيٌّ آخرُ يأتي بعدَه، فتكفَّلَ اللهُ سبحانَه بحفظِ هذا الدِّينِ، وأقامَ له في كلِّ عصرٍ حملةً ينفونَ عنه تحريفَ الغالِينَ وانتحالَ

المبطلِينَ وتأويلَ الجاهلِينَ(١)، وقد قالَ تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فتكفَّلَ اللهُ سبحانَه بحفظِ كتابِه، فلم يتمكَّنْ أحدٌ منَ الزِّيادةِ في ألفاظِه ولا منَ النَّقصِ منها.

***

وقد كانَ النَّبيُّ ﷺ يُقرِئُ أمَّتَه القرآنَ في زمانِه على أحرفٍ متعدِّدةٍ؛ تيسيرًا على الأمَّةِ لحفظِه وتعلُّمِه، حيثُ كانَ فيهم العَجوزُ والشَّيخُ الكبيرُ، والغُلامُ والجاريةُ، والرَّجلُ الذي لم يقرأْ كتابًا قطُّ، فطلَبَ لهم الرُّخصةَ في حفظِهم له أن يُقرِئَهم على سبعةِ أحرفٍ، كما وَرَدَ ذلكَ في حديثِ أبيِّ بنِ كعبٍ(٢) وغيرِه.

ثمَّ لمَّا انتشَرَت كلمةُ الإسلامِ في الأقطارِ، وتفرَّقَ المسلمونَ في البُلدانِ المتباعِدةِ، صارَ كلُّ فريقٍ منهم يقرأُ القرآنَ على الحرفِ الذي وَصَلَ إليه، فاختلَفوا حينَئذٍ في حروفِ القرآنِ، فكانوا إذا اجتمَعوا في الموسِمِ أو غيرِه اختلَفوا في القرآنِ اختلافًا كثيرًا، فأجمعَ أصحابُ النَّبيِّ ﷺ في عهدِ عثمانَ على جمعِ الأمَّةِ على حَرْفٍ واحدٍ، خشيةَ أن تختَلِفَ هذه الأمَّةُ في كتابِها كما اختلَفَت الأممُ قبلَهم في كُتُبِهم، ورَأَوا أنَّ المصلحةَ تقتضي ذلكَ، وحرَّقوا ما عدا هذا الحرفَ الواحدَ

---

(١) كما في الحديث المرسل الذي يرويه إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول الله ﷺ: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتأويل الغالين».

أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٢٩) من طريق الإمام أحمد بن حنبل، وقال: إنه صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٨٢١) عن أبي رضي الله عنه، وفيه: «إن الله يأمرك أن تَقرأ أُمتُك القرآنَ على سبعة أحرف، فأيما حرف قرؤوا عليه فقد أصابوا».

منَ المصاحِفِ[١]، وكانَ هذا من محاسِنِ أميرِ المؤمنِينَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه، التي حَمِدَه عليها: عليٌّ[٢] وحذيفةُ[٣] وأعيانُ الصَّحابةِ[٤]، وإذا كانَ عمرُ قد أنكرَ على هشامِ بنِ حَكيمِ بنِ حِزامٍ على عهدِ النَّبيِّ ﷺ في آيةٍ أشدَّ الإنكارِ[٥]، وأبيُّ بنُ كعبٍ حصَلَ له بسببِ اختلافِ القرّاءِ ما أخبرَ به عن نفْسِه منَ الشَّكِّ[٦]، وبعضُ مَن كانَ يكتبُ الوحيَ للنَّبيِّ ﷺ ممَّن لم يَرسَخِ الإيمانُ في قلبِه ارتَدَّ بسببِ ذلكَ حتى ماتَ مرتَدًّا[٧]؛ هذا كلُّه في عهدِ النَّبيِّ ﷺ، فكيفَ [هـ]ـو الظَّنُّ[٨] بالأمّةِ بعدَه أن لو بَقِيَ الاختلافُ في ألفاظِ القرآنِ بينَهم؟!، فلهذا ترَكَ جمهورُ علماءِ الأمّةِ القراءةَ بما عدا هذا الحرفَ الذي جمعَ عثمانُ عليه المسلمِينَ[٩]، ونَهوا عن ذلكَ، ورخَّصَ فيه نَفَرٌ

---

(١) وقصة ذلك أخرجها البخاري (٤٩٨٧) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) فقال: «لـو وليت لفعلت في المصاحف الذي فعل عثمان» أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٨٤).

(٣) وهو الذي قال له: «أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب كما اختلف اليهود والنصارى». وذلك من حديث أنس رضي الله عنه، المتقدم تخريجه.

(٤) قال مصعب بن سعد: «أدركت الناس حين شقق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك»، أو قال: «لم يعب ذلك أحد». أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٨٤).

(٥) أخرجه البخاري (٢٤١٩) ومسلم (٨١٨) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٦) وكان ذلك سويعة قليلة، فضرب ﷺ صدره ففاض عرقاً، وقال: «وكأنما أنظر إلى الله عز وجل فرقاً»، أخرجه مسلم (٨٢٠).

(٧) أخرج البخاري (٣٦١٧) ومسلم (٢٧٨١) قصته، وأنه ارتد فمات فلم تقبله الأرض بل لفظته، وعند الإمام أحمد (١٢٢١٥) (١٣٥٧٣) تفصيل ما ذكره المصنف رحمه الله، لكن ليس فيه أنه كان يكتب الوحي. وانظر: «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (٨/ ٢٥٩).

(٨) في النسخة: «والظن»، ولعل صوابها: «هو الظن» حتى يستقيم السياق.

(٩) وهذا قول جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين: أن المصاحف العثمانية كتبت =

منهم، وحُكِيَ روايةٌ عن مالكٍ وأحمدَ معَ اختلافٍ عنهما على ذلكَ به[١] في الصَّلاةِ وغيرِها أم خارجَ الصَّلاةِ فقط[٢]؟

وبكلِّ حالٍ فلا تختلِفُ الأمّةُ أنّه لو قرأَ أحدٌ بقراءةِ ابنِ مسعودٍ ونحوِها ممّا يُخالِفُ هذا المصحفَ المجتَمَعَ عليه، وادَّعى أنَّ ذلكَ الحرفَ الذي قرأَ به هو حرفُ زيدِ بنِ ثابتٍ الذي جمعَ عثمانُ عليه الأمّةَ، أو أنّه أولى بالقراءةِ من حرفِ زيدٍ لكانَ ظالمًا متعدِّيًا مستحِقًّا للعقوبةِ، هذا لا يختَلِفُ فيه اثنانِ منَ المسلمِينَ، إنَّما محلُّ الخِلافِ إذا قرَأَ بحرفِ ابنِ مسعودٍ ونحوِه معَ اعترافِه بأنَّه حرفُ ابنِ مسعودٍ المخالِفُ لمصحفِ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه.

* * *

وأمّا سنّةُ النَّبيِّ ﷺ: فإنَّها كانَت في أوَّلِ الأمّةِ تُحفَظُ في الصُّدورِ كما يُحفَظُ القرآنُ، وكانَ منَ العلماءِ مَن يكتبُها كالمصحَفِ، ومنهم مَن ينهَى عن كتابتِها، ولا ريبَ أنَّ النّاسَ يتفاوتُونَ في الحفظِ والضَّبطِ تفاوتًا كثيرًا.

ثمَّ حدثَ بعدَ عصرِ الصَّحابةِ قومٌ من أهلِ البِدَعِ والضَّلالِ، أدخَلوا في الدِّينِ ما ليسَ منه، وتعمَّدوا الكَذِبَ على النَّبيِّ ﷺ، فأقامَ اللهُ تعالى لحِفظِ

= على حرف واحد، ولا تشتمل على باقي الحروف إلا ما يحتمل رسم المصاحف من تلك الأحرف. انظر: «التمهيد»، لابن عبد البر (٥/ ٦٠٨)، و«الإتقان» للسيوطي - آخر النوع السادس عشر.

(١) معنى العبارة: مع اختلاف عن مالك وأحمد على الترخيص بالقراءة.

(٢) نقل ابن وهب ذلك عن مالك في تفسير القرآن من «جامعه» (١١٨)، وحمله ابن عبد البر على ما كان خارج الصلاة في «التمهيد» (٥/ ٦٠٣)، وأخذ اللخمي بإطلاقه في «التبصرة» (١/ ٣٢٦).
وفيه نقلان عن الإمام أحمد بن حنبل كما في «الروايتين والوجهين» لأبي يعلى (١/ ١٢٢)، و«المغني» لابن قدامة (٢/ ١٦٦).

السُّنَّةِ أقوامًا ميَّزوا ما دخَلَ فيها منَ الكَذِبِ والوَهمِ والغَلَطِ، وضبطوا ذلكَ غايةَ الضَّبطِ، وحفِظوه أشدَّ الحِفظِ.

ثمَّ صنَّفَ العلماءُ التَّصانيفَ في ذلكَ، وانتشَرَتِ الكتبُ المؤلَّفةُ في الحديثِ وعلومِه، وصارَ اعتمادُ النّاسِ في الحديثِ الصَّحيحِ على كتابَي الإمامَينِ أبي عبدِ اللهِ البُخاريِّ، وأبي الحسينِ مسلمِ بنِ الحجّاجِ القُشيريِّ رضيَ الله عنهما، واعتمادُهم بعدَ كتابَيهما على بقيّةِ الكتبِ السِّتّةِ، خُصوصًا سُننَ أبي داودَ، وجامعَ أبي عيسى، وكتابَ النَّسائيِّ، ثمَّ كتابَ ابنِ ماجَه.

وقد صُنِّفَ في الصَّحيحِ مصنَّفاتٌ أُخرُ بعدَ صحيحَي الشَّيخَينِ، لكن لا تبلغُ مَبلَغَ كتابَي الشَّيخَينِ، ولهذا أنكرَ العلماءُ على مَن استدرَكَ عليهما الكتابَ الذي سمّاه بالمستَدرَكِ، وبالَغَ بعضُ الحفّاظِ فزَعَمَ أنَّه ليس فيه حديثٌ واحدٌ على شرطِهما[1] وخالَفَه غيرُه، وقالَ: يَصفُو منه حديثٌ كثيرٌ صحيحٌ[2]، **والتَّحقيقُ**: أنَّه يَصْفُو منه صحيحٌ كثيرٌ على غيرِ شَرطِهما، بل على شَرطِ أبي عيسى ونحوِه، وأمّا على شَرطِهما فلا، فقَلَّ حديثٌ ترَكاه إلّا وله عِلّةٌ خفيّةٌ، لكن لِعِزّةِ مَن يَعرِفُ العِلَلَ كمعرفَتِهما وينقُدُه[3]، وكونِهِ لا يتهيّأُ الواحدُ منهم إلّا في الأعصارِ المتباعِدةِ، صارَ الأمرُ في ذلكَ إلى الاعتمادِ على كتابَيهما والوثوقِ بهما والرُّجوعِ إليهما.

ثمَّ بعدَهما إلى بقيّةِ الكتبِ المشارِ إليها، ولم يُقبَلْ من أحدٍ بعدَ ذلكَ الصَّحيحُ

---

(١) روى ابن طاهر المقدسي في «المنثور من الحكايات والسؤالات» (٨) عن أبي سعد الماليني: أنه يقول: «طالعت كتاب «المستدرك على الشيخين» الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أر فيه حديثاً على شرطهما»!

(٢) قاله ابن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» (ص: ٢٠).

(٣) أي: ينقد الحديث المعل.

والضَّعيفُ إلّا ممن اشتَهَرَ حِذقُه ومعرفتُه بهذا الفَنِّ واطِّلاعُه عليه، وهم قليلٌ جدًّا، وأمّا سائرُ النّاسِ فإنَّهم يعوِّلونَ على هذه الكتبِ المشارِ إليها، ويكتَفونَ بالعَزوِ إليها.

* * *

وأمّا الأحكامُ ومسائلُ الحلالِ والحرامِ: فلا ريبَ أنَّ الصَّحابةَ والتّابعِينَ ومَن بعدَهم اختلَفوا في كثيرٍ من هذهِ المسائلِ اختلافًا كثيرًا.

وكانَ في الأعصارِ المتقادِمةِ كلُّ مَن اشتَهَرَ بالعِلمِ والدِّينِ يُفتي بما ظهَرَ له أنَّه الحقُّ في هذه المسائلِ، معَ أنَّه لم يخلُ مَن كانَ يشُذُّ منهم عنِ الجمهورِ عن إنكارِ العلماءِ عليه، كما كانَ يُنكَرُ على ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنه مسائلُ متعدِّدةٌ يُعرَفُ بها[1]، وأُنكِرَ ذلكَ على أتباعِهِ أشدَّ منَ الإنكارِ عليه، حتى كانَ ابنُ جُرَيجٍ لمّا قَدِمَ البَصرةَ إذا رآهُ النّاسُ دخلَ المسجدَ الجامعَ رفعوا أيديَهم ودَعَوا اللهَ عليه[2]؛ لشُذُوذِهِ بتلكَ المسائلِ التي تلقّاها عن أصحابِ ابنِ عبّاسٍ، حتى إنَّه رجَعَ عن بعضِها قبلَ أن يخرُجَ من عندِهم[3]، وهذا معَ أنَّ النّاسَ حينَئذٍ كانَ الغالِبَ عليهم الدِّينُ والوَرَعُ، فكانَ ذلكَ يُريحُهم عن أن يتكلَّمَ أحدُهم بغيرِ عِلمٍ، أو يُنَصِّبَ نفْسَه للكلامِ وليسَ هو لذلكَ بأهلٍ.

ثمَّ قَلَّ الدِّينُ والوَرَعُ، وكَثُرَ مَن يتكلَّمُ في الدِّينِ بغَيرِ عِلمٍ، ومَن يُنصِّبُ نفْسَه لذلكَ وليسَ هو له بأهلٍ، فلو استمرَّ الحالُ في هذه الأزمانِ المتأخِّرةِ على ما كانَ

---

(١) في النسخ: «يفرق بها»، وأراها مصحَّفة عما أثبته.

(٢) لم أجد ذلك فيما رجعت إليه من المصادر.

(٣) قال ابن جريج بعد أن روى حديث سبرة الجهني رضي الله عنه في تحريم نكاح المتعة: اشهدوا أني قد رجعت عنها، بعد ثمانية عشر حديثاً أروي فيها لا بأس فيها. أخرجه أبو عوانة في مسنده «المستخرج على صحيح مسلم» (٤٥٢٤).

عليه في الصَّدرِ الأوَّلِ؛ بحيثُ إنَّ كلَّ أحدٍ يُفتي بما يدَّعي أنَّه يظهَرُ له أنَّه الحقُّ؛ لاختلَّ به نِظامُ الدِّينِ لا محالةَ، ولَصارَ الحلالُ حرامًا والحرامُ حلالًا، ولَقالَ كلُّ مَن شاءَ ما يشاءُ، ولَصارَ دِينُنا بسببِ ذلكَ مثلَ دِينِ أهلِ الكتابَينِ من قبلِنا!

فاقتَضَت حِكمةُ اللهِ سبحانَه وتعالى أن ضبَطَ الدِّينَ وحَفِظَه، بأن نصَبَ للنّاسِ أئمّةً مجتَمَعًا على عِلمِهم ودِرايتِهم وبُلوغِهمُ الغايةَ المقصودةَ في مرتبةِ العِلمِ بالأحكامِ والفَتوى من أهلِ الرَّأيِ والحديثِ، فصارَ النّاسُ كلُّهم يعوِّلونَ في الفَتاوَى عليهم، ويرجِعونَ في معرفةِ الأحكامِ إليهم، وأقامَ اللهُ مَن يضبِطُ مذاهبَهم، ويُحرِّرُ قواعِدَهم، حتى ضُبِطَ مذهبُ كلِّ إمامٍ منهم وأصولُه، وقواعِدُه وفُصولُه، حتى تُرَدَّ إلى ذلكَ الأحكامُ، وينضَبِطَ الكلامُ في مسائلِ الحلالِ والحرامِ، وكانَ ذلكَ من لُطفِ اللهِ بعبادِه المؤمنِينَ، ومن جُملةِ عَوائدِه الحسَنةِ في حفظِ هذا الدِّينِ، ولولا ذلكَ لرأَى النّاسُ العَجَبَ العُجابَ، من كلِّ أحمقَ متكلِّفٍ، مُعجَبٍ برأيِه، جَريءٍ على النّاسِ وثّابٍ، فيدَّعي هذا أنّه إمامُ الأئمّةِ، ويدَّعي هذا أنّه هادي الأمّةِ، وأنّه هو الذي ينبغي الرُّجوعُ دُونَ النّاسِ إليه، والتَّعويلُ دونَ الخَلقِ عليه، ولكن بحمدِ اللهِ ومِنَّتِه انسدَّ هذا البابُ الذي خطَرُه عظيمٌ وأمرُه جَسِيمٌ، وانحسَمَت هذه المفاسِدُ العظيمةُ، وكانَ ذلكَ من لُطفِ اللهِ تعالى بعبادِه وجَميلِ عَوائدِه وعَواطفِه الرَّحيمةِ[١].

ومعَ هذا، فلم يزَلْ يظهرُ مَن يدَّعي بُلوغَ درجةِ الاجتهادِ، ويتكلَّمُ في العِلمِ من غيرِ تَقَيُّدٍ بأحدٍ[٢] من هؤلاءِ الأئمّةِ ولا انقيادٍ.

فمنهم: مَن يَسُوغُ له ذلكَ لظُهورِ صِدقِه ممّا ادَّعاه.

---

(١) في (نسخة): «العميمة».

(٢) في (نسخة): «تقليد لأحد».

ومنهم: مَن رُدَّ عليه قولُه وكُذِّبَ في دعواه.

وأمّا سائرُ النّاسِ ممَّن لم يصِلْ إلى هذهِ الدَّرجةِ: فلا يسَعُه إلّا تقليدُ أولئكَ الأئمّةِ، والدُّخولُ فيما دخَلَ فيه سائرُ الأمّةِ.

فإن قالَ أحمَقُ متكَلِّفٌ: كيفَ يُحصَرُ النّاسُ في أقوالِ علماءَ معيَّنِينَ[1]، ويُمنَعُ منَ الاجتهادِ، أو من تقليدِ غيرِ أولئكَ من أئمّةِ الدِّينِ؟

قِيلَ له: كما جمَعَ الصَّحابةُ رضيَ اللهُ عنهم النّاسَ على حرفٍ واحدٍ من حروفِ القرآنِ، ومنَعوا النّاسَ منَ القراءةِ بغيرِه في سائرِ البلدانِ؛ لمّا رأَوا أنَّ المصلحةَ لا تتمُّ إلّا بذلكَ، وأنَّ النّاسَ إذا تُرِكوا يقرؤونَ على حروفٍ شتّى وقعوا في أعظمِ المهالِكِ، فكذلكَ مسائلُ الأحكامِ، وفتاوى الحلالِ والحرامِ، لو لم تُضبَطِ النّاسُ فيها بأقوالِ أئمّةٍ معدودِينَ؛ لأدَّى ذلكَ إلى فسادِ الدِّينِ، وأن يُعدَّ كلُّ أحمقَ متكلِّفٍ طلَبَت الرِّياسةَ نفْسُه من زُمرةِ المجتهدِينَ[2]، وأن يبتَدِعَ مقالةً ينسُبُها إلى بعضِ مَن سَلَفَ منَ المتقدِّمِينَ، فربَّما كانَ بتحريفٍ يُحرِّفُه عليهم، كما وقَعَ ذلكَ كثيرًا من بعضِ الظّاهِرِيِّينَ، وربَّما كانَت تلكَ المقالةُ زلّةً من بعضِ مَن سَلَفَ، قد اجتَمَعَ على تركِها جماعةُ المسلِمِينَ[3]، فلا تقتضي المصلحةُ غيرَ ما قدَّرَهُ اللهُ وقَضاهُ من جمعِ النّاسِ على مذاهبِ هؤلاءِ الأئمةِ المشهورِينَ رضيَ اللهُ عنهم أجمعِينَ.

فإن قِيلَ: الفرقُ بينَ جمعِ النّاسِ على حرفٍ واحدٍ منَ الأحرُفِ السَّبعةِ من أحرُفِ القرآنِ، وبينَ جمعِهم على أقوالِ فقهاءَ أربعةٍ، أنَّ تلكَ الحروفَ السَّبعةَ كانَت يُقالُ: معناها واحدٌ أو متقارِبٌ، والمعنى حاصِلٌ بهذا الحرفِ وهذا، بخلافِ

---

(١) في (نسخة): «متعينين».

(٢) في (نسخة): «من جملة المجتهدين».

(٣) في (نسخة): «من المسلمين» ولا يستقيم التبعيض هنا.

قـولِ الفقهاءِ الأربعةِ، فإنَّه يجوزُ أن يتَّفِقوا على شـيءٍ، ويكـونُ الحقُّ خارجًا عنهم!

قِيلَ: هذا قد منعَه طائفةٌ منَ العلماءِ، وقالوا: إنَّ اللهَ لم يكنْ ليجمَعَ هذه الأمّةَ على ضَلالةٍ، وفي ذلكَ أحاديثُ متعدِّدةٌ تَعْضُدُ ذلكَ(١).

وعلى تقديرِ تسليمِه: فهذا إنَّما يقعُ نادِرًا، ولا يطَّلِعُ عليه إلّا مجتهدٌ وصلَ إلى أكثرَ ممّا وصلوا إليه، وهو أيضًا مفقودٌ أو نادِرٌ، وذلكَ المجتهدُ على تقديرِ وجودِه: فَرْضُه اتِّباعُ ما ظهرَ له منَ الحقِّ، وأمّا غيرُه ففَرْضُه: التَّقليدُ.

وتقليدُ هؤلاءِ الأئمّةِ سائغٌ بلا ريبٍ، ولا إثمَ عليهم ولا مَن قلَّدَهم ولا [على مَنْ قلَّدَ] بعضهم(٢).

[فإن قيل](٣): فهذا يُفضي إلى اتِّباعِ الأئمّةِ على الخطأِ؟

[قيـل: مـن](٤) لا يقـولُ القولَ الحقَّ فـلا بـدَّ(٥) أن يكـونَ مذمومًا بـه أحدٌ من [المختلفيـن](٦)، فلـم يتَّفِـقْ للأمّـةِ الخطـأُ، وأكثـرُ ما يقـعُ هـذا ـ إن كانَ واقعًا ـ في [مسـائلَ] يقلُّ وقوعها و[ينـدُر](٧).

---

(١) منها حديث أنس بن مالك، أخرجه ابن ماجه (٣٩٥٠)، وحديث ابن عمر، أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٠)، وحديث كعب بن عاصم، أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٨٢)، وغيرهم.

(٢) بياض في النسخة، ولعل المراد ما أثبته.

(٣) زيادة يقتضيها السياق أثبتها محققو هذا الكتاب قبلًا.

(٤) زيادة يقتضيها السياق، والله أعلم.

(٥) في النسخة: «لا بد».

(٦) بياض في (النسخة) أثبت ما ظهر لي في معناه، والله أعلم.

(٧) في (النسخة): «في من نقل وقوعها» ثم بياض مقدار كلمة. وبقرينة ما جاء بعدها أثبت النص، والله تعالى أعلم. والذي يريده المصنف رحمه الله هو: أن القول الحق لا بد أن يكون ضمن المذاهب =

فأمّا المسائلُ التي يحتاجُ المسلمونَ إليها عمومًا، فلا يجوزُ أن يُعتقَدَ أنَّ الأئمّةَ المقتدَى بهم في الإسلامِ في هذهِ الأعصارِ المتطاوِلةِ اجتمعوا فيها على الخطأِ، فإنَّ هذا قَدْحٌ في هذهِ الأمّةِ، قد أعاذَها اللهُ منه.

فإن قِيلَ: نحنُ نسلِّمُ لكم منعَ عمومِ النّاسِ من سلوكِ طريقة الاجتهادِ؛ لما يفضي ذلكَ إلى عِظَمِ الفسادِ، لكن لا نُسلِّمُ منعَ تقليدِ إمامٍ متَّبَعٍ من أئمّةِ المجتهدِينَ غيرِ هؤلاءِ الأئمّةِ المشهورةِ؟

قِيلَ: قد نبهنا(١) على علّةِ المنعِ من ذلكَ، وهو أنَّ مذاهبَ غيرِ هؤلاءِ لم تشتهِرْ ولم تنضَبِطْ، فربَّما نُسِبَ إليهم ما لم يقولوه، أو فُهِمَ عنهم ما لم يريدوه، وليسَ لمذاهِبهم مَن يذبُّ عنها، وينبِّهُ على ما يقعُ مِنَ الخَللِ فيها، بخلافِ هذهِ المذاهبِ المشهورةِ.

***

فإن قِيلَ: ما تقولونَ في مذهبِ إمامٍ غيرِهم قد دُوِّنَ مذهبُه وضُبِطَ وحُفِظَ كما حُفِظَ مذاهبُ هؤلاءِ؟

قِيلَ: **أوّلًا**: هذا لا يُعلَمُ وجودُه الآنَ، وإنَّ فُرِضَ وقوعُه الآنَ وسُلِّمَ جوازُ اتِّباعِه والانتسابِ إليه؛ فإنَّه لا يجوزُ ذلكَ إلّا لمَن أظهرَ الانتسابَ إليه والفُتيا بقولِه والذَّبَّ عن مذهبِه.

فأمّا مَن أظهرَ الانتسابَ إلى بعضِ الأئمّةِ المشهورِينَ، وهو في الباطِنِ منتَسِبٌ إلى غيرِهم، معتَقِدٌ لمذهبٍ سواه، فهذا لا يسوغُ له ذلكَ البتّةَ، وهو من نوعِ النِّفاقِ والتَّقِيّةِ، ولاسيَّما إن أخذَ منَ الأموالِ المختصّةِ بأصحابِ ذلكَ الإمامِ المشهورِ منَ

= الأربعة، ولذا فإن الأمة بتقليدهم لم تتفق على الخطأ، وإن قُدِّر وجود قول أرجح خارج مذاهبهم فهو في المسائل التي يقل وقوعها ويندر.

(١) تصحفت إلى «بينها»، لذلك كتب أحدهم في الحاشية: «العله: قد بيّنا علة» وما أثبتُّه أقرب، والله أعلم.

الأوقافِ أو غيرِها، أو لبَّسَ على النّاسِ فأوهمَهم أنَّ ما يُفتي به من مذهبِ مَن ينتسِبُ إليه في الباطِنِ هو مذهبُ ذلكَ الإمامِ المشهورِ، فإن هذا غيرُ سائغٍ قطعًا، وهو تلبيسٌ على الأمّةِ، وكذبٌ على علماءِ الأمّةِ، ومَن نَسَبَ إلى أئمّةِ الإسلامِ ما لم يقولوه، أو ما عُلِمَ أنّهم يقولونَ خِلافَه فإنَّه كاذبٌ يستحِقُّ العقوبةَ على ذلكَ، وكذلكَ إن صنَّفَ كتابًا على مذهبِ إمامٍ معيَّنٍ، وذكرَ فيه ما يعتقِدُه من قولِ مَن يُنسَبُ إليه في الباطِنِ من غَيرِ نسبتِه إلى قائلِه، وكذلكَ لو كانَ الكتابُ المصنَّفُ لا يختصُّ بمذهبٍ معيَّنٍ إلّا أنَّ مصنِّفَه في الظّاهرِ ينتَسِبُ إلى مذهبِ إمامٍ معيَّنٍ وفي الباطنِ إلى غيرِه، فيذكُرُ فيه أقوالَ مَن ينتَسِبُ إليه باطنًا من غَيرِ بيانٍ لمخالفتِها لمذهَبِ مَن ينتَسِبُ إليه ظاهرًا، فكلُّ هذا إبهامٌ وتدليسٌ غيرُ جائزٍ، وهو يقتضي خَلْطَ مذاهبِ العلماءِ واضطرابَها، فإنِ ادَّعى معَ ذلكَ الاجتهادَ كانَ أدهى وأمرَّ، وأعظمَ فسادًا وأكثرَ عِنادًا، فإنَّه لا يسوغُ ذلكَ مطلقًا إلّا لمَن كمُلَت فيه أدواتُ الاجتهادِ، من معرفةِ الكتابِ والسُّنّةِ، وفتاوَى الصَّحابةِ والتّابعِينَ، ومعرفةِ الإجماعِ والاختلافِ وبقيّةِ شرائطِ الاجتهادِ المعروفةِ.

وهذا يدَّعي اطِّلاعًا كثيرًا على السُّنّةِ، ومعرفةَ صحيحِها من سقيمِها، ومعرفةَ مذاهبِ الصَّحابةِ والتّابعِينَ والآثارِ المنقولةِ عنهم في ذلكَ.

ولهذا كانَ الإمامُ أحمدُ يشدِّدُ أمرَ الفُتيا، ويمنعُ منها مَن يحفظُ مئةَ ألفِ حديثٍ ومئتي ألفِ حديثٍ وأكثرَ من ذلكَ[1]، وعلامةُ صحّةِ دعواه: أن يستقِلَّ بالكلامِ في المسائلِ كما استقلَّ غيرُه منَ الأئمّةِ، ولا يكونَ كلامُه مأخوذًا من كلامِ غَيرِه.

---

(١) قال الحسن بن إسماعيل: قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل وأنا أسمع: كم يكفي الرجل من الحديث حتى يمكنه أن يفتي، يكفيه مئة ألف؟ قال: لا. قيل: مئتا ألف؟ قال: لا. قيل: ثلاثمئة ألف؟ قال: لا؟ قيل: أربعمئة ألف؟ قال: لا. قيل: خمسمئة ألف؟ قال: أرجو. ذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٥٠). وهذه الأعداد يَدخلُ فيها المرفوع والموقوف والمقطوع والوجوه والطرق.

فأمّا مَن اعتمدَ على مجرَّدِ نقلِ كلامِ غيرِه، إمّا حُكمًا، أو حُكمًا ودليلًا: كانَ غايةُ جُهدِه أن يفهمَه وربّما لم يفهمْه جيدًا، أو حرَّفَه وغيَّرَه، فما أبعدَ هذا عن درجةِ الاجتهادِ، كما قِيلَ:

فـدَعْ عنـكَ الكِتابةَ لَسْـتَ منها ... ولو سَـوَّدْتَ وَجهَـكَ بالمِدادِ[1]

***

فإن قِيلَ: فما تقولونَ في نَهيِ الإمامِ أحمدَ وغيرِه منَ الأئمّةِ عن تقليدِهم وكتابةِ كلامِهم؟ وقولِ الإمامِ أحمدَ: لا تكتبْ كلامي ولا كلامَ فلانٍ ولا فلانٍ، وتعلَّمْ كما تعلَّمْنا[2]؟ وهذا كثيرٌ موجودٌ في كلامِهم؟.

قِيلَ: لا ريبَ أنَّ الإمامَ أحمدَ رضيَ اللهُ عنه كانَ ينهَى عن آراءِ الفُقهاءِ والاشتغالِ بها حِفظًا وكتابةً، ويأمرُ بالاشتغالِ بالكتابِ والسُّنّةِ حِفظًا وفهمًا وكِتابةً ودِراسةً، وبكتابةِ آثارِ الصَّحابةِ والتّابعِينَ دونَ كلامِ مَن بعدَهم، ومعرفةِ صحّةِ ذلكَ من سقيمِه، والمأخوذِ منه و[الـ]ـقولِ[3] الشّاذِّ المطَّرَحِ منه، ولا ريبَ أنَّ هذا ممّا يتعيَّنُ الاهتمامُ به والاشتغالُ بتعلُّمِه أوَّلًا قبلَ غيرِه، فمَن عرَفَ ذلكَ وبلَغَ النِّهايةَ من معرفتِه كما أشارَ إليه الإمامُ أحمدُ فقد صارَ علمُه قريبًا من علمِ أحمدَ، فهذا لا حَجْرَ

---

(١) قيل هذا البيت مع بيتين آخرين في صالح ابن شيرزاد، قاله باذنجانة الكاتب. ذكره ابن الصابئ في «الهفوات النادرة» (ص: ٢٧٤).

(٢) الذي نقله أبو داود عن الإمام أحمد في «مسائله» (١٧٨٣): «أنا أكره أن يُكتب عني رأيٌ»، وقال لما سأله أبو داود (١٧٩٣): أليس الأوزاعي هو أتبع من مالك؟ قال: لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه فخذ به، ثم التابعين بعدُ: الرجل فيه مخير. أما قوله: «وتعلم كما تعلمنا» فهذا ذكره ابن تيمية رحمه الله وهو في «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٢١١).

(٣) في (النسخ): «منه قول». والإضافة يقتضيها السياق.

عليه، ولا يتوجَّهُ الكلامُ فيه(١)، إنَّما الكلامُ: مَنْعُ(٢) مَن لم يبلغْ هذه الغايةَ، ولا ارتقى إلى هذه النِّهايةِ، ولا فَهِمَ من هذا إلّا النَّزرَ اليسيرَ، كما هو حالُ أهلِ هذا الزَّمانِ، بل هو حالُ أكثرِ النّاسِ منذُ أزمانٍ، معَ دعوى كثيرٍ منهم الوصولَ إلى الغاياتِ والانتهاءَ إلى النِّهاياتِ، وأكثرُهم لم يرتقوا عن درجةِ البداياتِ.

* وإذا أردتَ معرفةَ ذلكَ وتحقيقَه:

فانظرْ إلى علمِ الإمامِ أحمدَ رضيَ اللهُ عنه بالكتابِ والسُّنّةِ:

أمّا علمُه بالكتابِ: فإنَّه رضيَ اللهُ عنه كانَ شديدَ العِنايةِ بالقرآنِ وفهمِه وعلومِه، وكانَ يقولُ لأصحابِه: قد تركَ النّاسُ فهمَ القرآنِ(٣)! على وجهِ الذَّمِّ لهم.

وقد جمعَ في القرآنِ كثيرًا، من ذلكَ: كتابُ النّاسخِ والمنسوخِ، والمقدَّمِ والمؤخَّرِ، وجَمَعَ التَّفسيرَ الكَبيرَ(٤)، وهو محتَوٍ على كلامِ الصَّحابةِ والتّابعِينَ في التَّفسيرِ، وتفسيرُه من جنسِ التَّفاسيرِ المنقولةِ عنِ السَّلفِ من تفاسيرِ شيوخِه، كعبدِ الرَّزّاقِ، ووكيعٍ، وآدمَ بنِ أبي إياسٍ، وغيرِهم، ومن تفاسيرِ أقرانِه كإسحاقَ وغيرِه، وممَّن بعدَه ممَّن هو على مِنوالِه كالنَّسائيِّ، وابنِ ماجَه، وعبدِ بنِ حُمَيدٍ، وابنِ أبي حاتمٍ، وغيرِهم من أهلِ الحديثِ، وكلُّ هؤلاءِ جمعوا الآثارَ المرويّةَ عنِ السَّلفِ في التَّفسيرِ من غيرِ زيادةِ كلامٍ من عندِهم.

وأمّا علمُه رضيَ اللهُ عنه بالسُّنّةِ: فهذا أمرٌ اشتَهرَ وذاعَ، ووقعَ عليه الوِفاقُ

---

(١) لعلَّ صواب «فيه»: «إليه»، والله أعلم.

(٢) في (نسخة): «في منع».

(٣) «مسائل ابن هانئ» (٥١٣).

(٤) هذه الكتب في عداد المفقود.

والإجماعُ، وأنَّه حاملُ لِواءِ السُّنّةِ والحديثِ، وأعلمُ النّاسِ في زمانِه بكلامِ النَّبيِّ ﷺ وأصحابِه والتّابِعِينَ.

واختصَّ عن أقرانِه من ذلكَ بأمورٍ متعدِّدةٍ:

منها: سَعةُ الحفظِ وكثرتُه، وقد قيلَ: إنَّه كانَ يحفظُ ثلاثَمِئةِ ألفِ حديثٍ[1].

ومنها: معرفةُ صحيحِه من سقيمِه، وذلكَ تارةً بمعرفةِ الثِّقاتِ منَ المجروحِينَ، وإليه كان نهايةُ المنتهى في علمِ الجرحِ والتَّعديلِ، وتارةً معرفةُ طُرُقِ الحديثِ واختلافِه وهُوَ معرفةُ عِلَلِ الحديثِ، وكانَ أيضًا نهايةً في ذلكَ، وهذا وإن شارَكَه كثيرٌ منَ الحفّاظِ في معرفةِ عِلَلِ الحديثِ[2] المرفوعةِ فلم يَصِلْ أحدٌ منهم إلى معرفتِه بعِلَلِ الآثارِ الموقوفةِ، ومَن تأمَّلَ كلامَه في ذلكَ رأى العَجَبَ، وجزَمَ بأنَّه قلَّ مَن وصلَ إلى فهمِه في هذا العِلمِ رضيَ اللهُ عنه.

ومنها: معرفةُ فقهِ الحديثِ وفهمِه وحلالِه وحرامِه ومعانيه، وكانَ أعلمَ أقرانِه بذلكَ، كما شهِدَ به الأئمةُ من أقرانِه، كإسحاقَ وأبي عُبيدٍ وغيرِهما[3]، ومَن تأمَّلَ كلامَه في الفقهِ وفَهِمَ مآخِذَه ومداركَه فيه علِمَ قوّةَ فهمِه واستنباطِه، ولِدقّةِ كلامِه في ذلكَ ربَّما صَعُبَ فهمُه على كثيرٍ من أئمّةِ أهلِ التَّصانيفِ ممَّن هو على مذهبِه، فيعدِلونَ عن مآخِذِه الدَّقيقةِ إلى مآخِذَ أُخرَ ضعيفةٍ يتلقَّونَها عن غيرِ أهلِ مذهبِه، ويقعُ بسببِ ذلكَ خللٌ كثيرٌ في فَهْمِ كلامِه وحملٌ له على غيرِ محامِلِه، ولا يحتاجُ الطّالبُ لمذهبِه إلّا إلى الإمعانِ وفهمِ كلامِه.

---

(١) هذا عن بهز بن أسد وعفان وروح بن عبادة فقط، أما حفظه فكان ألف ألف حديث. انظر: «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص: ٣٣، وص: ٧٣).

(٢) كذا في النسخ، والمراد: «الأحاديث».

(٣) انظر: «تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (ص: ٢٩٣).

وقـد رُئـيَ مـن فقهِه وعلمِه مـا يُقضى منـه العَجَبُ، وكيـفَ لا ولم يكنْ مسـألةٌ سبقَ للصَّحابـةِ والتّابعِيـنَ ومَـن بعدَهـم فيهـا كلامٌ إلّا وقد علِمَـه وأحاطَ بـه، وفَهِمَ مآخِـذَ تلـكَ المسـألةِ وفقهَهـا، وكذلـكَ كلامَ عامّـةِ فقهـاءِ الأمصـارِ وأئمّـةِ البلدانِ ممـا[1] يحيـطُ بـه معرفتُه، كمالـكٍ والأوزاعـيِّ والثَّـوريِّ وغيرِهم، وقد عُـرِضَ عليه عامّـةُ علـمِ هؤلاءِ الأئمّـةِ وفتاويهم فأجـابَ عنها، تـارةً بالموافقةِ، وتـارةً بالمخالَفةِ، فـإنَّ مهنّـا بنَ يحيى الشّـاميَّ عَـرَضَ عليه عامّـةَ مسـائلِ الأوزاعيِّ وأصحابِـه فأجابَ عنهـا[2]، وجماعـةٌ عَرضـوا عليه مسـائلَ مالـكٍ وفتاويَـه مـنَ الموطّأِ وغيـرِه فأجابَ عنهـا، وقـد نقلَ ذلكَ عنـه حنبلٌ وغيـرُه[3]، وإسـحاقُ بنُ منصـورٍ عَرضَ عليـه عامّةَ مسـائلِ الثَّوريِّ فأجـابَ عنها[4].

وكانَ أوَّلًا قد كتَبَ كُتُبَ أصحابِ أبي حنيفةَ وفهمَها وفهِمَ مآخِذَهم في الفقهِ ومداركَهم[5]، وكانَ قد ناظرَ الشّافعيَّ وجالَسَه مدّةً وأخذَ عنه، وشهِدَ له الشَّافعيُّ رضيَ اللهُ عنه تلكَ الشَّهاداتِ العظيمةَ بالفقهِ والعِلمِ[6]، وأحمدُ معَ هذا شابٌّ لم يتكَهَّلْ، ومعلومٌ أنَّ مَن فَهِمَ عِلْمَ هذه العلومِ كلِّها وبرَعَ فيها فأسهلُ شيءٍ عندَه معرفةُ الحوادثِ والجوابُ عنها على قياسِ تلكَ الأصولِ المضبوطةِ والمآخِذِ المعروفةِ،

---

(١) في «النسخ»: «كما» وأُراها مصحفة عما أثبتُّه.

(٢) والذي ذكره ابن تيمية: أن عبد الملك الميموني كان يسأل الإمام أحمد عن مسائل الأوزاعي. «مجموع الفتاوى» (٣٤/ ١١٤).

(٣) كأحمد بن الفرج. «مجموع الفتاوى» (٣٤/ ١١٤).

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى» (٣٤/ ١١٤).

(٥) انظر: «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص: ٧٩).

(٦) قال رضي الله عنه: «خرجت من بغداد، وما خلَّفت بها أفقه ولا أزهد ولا أورع ولا أعلم من أحمد بن حنبل». رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٧٠) طبعة معظم حسين.

ومن هنا قالَ عنه أبو ثَورٍ: كانَ أحمدُ إذا سُئِلَ عن مسألةٍ كأنَّ عِلمَ الدُّنيا لوْحٌ بينَ عينَيهِ(١)، أو كما قالَ.

ولا نعلَمُ سنَّةً صحيحةً عنِ النَّبيِّ ﷺ إلّا وقد أحاطَ بها عِلماً، وكانَ من أشدِّ النّاسِ اتِّباعًا للسُّنّةِ إذا صحَّت ولم يعارِضْها معارِضٌ قويٌّ، وإنَّما ترَكَ الأخذَ بما لم يصحَّ أو بما عارَضَه معارِضٌ قويٌّ جدًّا.

وكانَ السَّلفُ رضيَ اللهُ عنهم لقُربِ عهدِهم بزمَنِ النُّبوّةِ وكثرةِ ممارستِهم لكلامِ الصَّحابةِ والتّابعِينَ ومَن بعدَهم يعرِفونَ الأحاديثَ الشّاذّةَ التي لا يُعمَلُ بها ويطَّرحونَها، ويكتفونَ بالعملِ بما مضى عليه السَّلفُ، ويعرِفونَ من ذلكَ ما لم يعرِفْه مَن بعدَهم ممَّن لم تبلُغْه السُّننُ إلّا من كُتبِ الحديثِ لطولِ العهدِ وبُعدِه.

* * *

إذا فهمتَ هذا وعلمتَه: **فهذه نصيحةٌ لكَ أيُّها الطّالبُ لمذهبِ هذا الإمامِ** أؤدِّيها إليكَ خالصةً لوجهِ اللهِ تعالى، فإنَّه «لا يؤمنُ أحدُكم حتى يُحبَّ لأخيهِ ما يحبُّ لنَفْسِه»(٢):

إيّاكَ ثمَّ إيّاكَ أن تحدِّثَ نَفْسَكَ أنَّك قد اطَّلعتَ على ما لم يطَّلعْ عليه هذا الإمامُ، أو وَصلتَ منَ الفهمِ إلى ما لم يصلْ إليه هذا الذي ظهرَ فضلُ فهمِه على مَن بعدَه من أُولي الأفهامِ، ولتكنْ همَّتُكَ كلُّها مجموعةً على فهمِ ما أشارَ إليه، وتعلُّمِ ما أرشدَ إليه منَ الكتابِ والسُّنّةِ على الوجهِ الذي سبقَ شرحُه، ثُمَّ بعدَ ذلكَ ليكنْ همُّكَ في فهمِ كلامِ هذا الإمامِ في جميعِ مسائلِ العِلمِ:

---

(١) انظر: «مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي (ص: ١٦٦)، ولفظه: كنتَ إذا رأيتَ أحمد بن حنبل خيِّل إليك أن الشريعة لوحٌ بين عينيه.

(٢) أخرجه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥) من حديث أنس رضي الله عنه.

من مسائلِ الإسلامِ، أعني: **مسائلَ الحلالِ والحرامِ**.

وفي عِلمِ الإيمانِ[١]، أعني: **مسائلَ الإيمانِ باللهِ وملائكتِه وكتبِه ورسلِه واليومِ الآخرِ**، وهو العِلمُ المسمَّى في اصطلاحِ كثيرٍ منَ العلماءِ **بعلمِ السُّنَّةِ**، فإنَّ هذا الإمامَ كانَ غايةً في هذا العِلمِ، وقد امتُحِنَ بسببِ مسائلَ منه، وصبرَ للهِ على تلكَ المحنةِ، ورضيَ المسلمونَ كلُّهم بقولِه الذي قالَه ومَقامَه الذي قامِه، وشهدوا أنَّه إمامُ السُّنَّةِ، وأنَّه لولاه لكفرَ النّاسُ، فمَن كانَت هذه منزلتُه في عِلمِ السُّنّةِ كيفَ يُحتاجُ إلي تلقِّي هذا العِلمِ من كلامِ أحدٍ منَ العلماءِ غيرِه، لاسيَّما لمَن ينتسبُ إلى مذهبِه؟ فليُتمسَّكْ بكلامِه في عامّةِ هذا البابِ، وليُعرَضْ عمّا أُحدِثَ بعدَه من فضولِ المسائلِ التي أُحدِثَت وليسَ للمسلمِينَ بها حاجةٌ، بل تَشْغَلُ عنِ العِلمِ النّافعِ، وتُوقِعُ العداوةَ والبغضاءَ بينَ المسلمِينَ، وتُوجِبُ كثرةَ الجدلِ والخصوماتِ في الدِّين مّما هو منهيٌّ عنه عندَ هذا الإمامِ وغيرِه منَ السَّلفِ الماضي.

وكذلكَ **عِلمُ الإحسانِ**، وهو عِلمُ المراقبةِ والخشيةِ: كانَ هذا الإمامُ فيه غايةً كما كانَ في عِلمِ الإسلامِ والإيمانِ آيةً، ولكن كانَ الغالبُ عليه في هذا العِلمِ: تحقيقَ الأعمالِ دونَ تزويقِ الأحوالِ، فلذلكَ كانَ لا يُطلِقُ منه إلّا المأثورَ عن السَّلفِ دونَ ما أخذَتْه المتأخِّرونَ عن الخَلفِ.

ولقد كانَ رضيَ اللهُ عنه في جميعِ علومِه مستنِدًا[٢] بالسُّنَّةِ، لا يرى إطلاقَ ما لم يطلِقْه السَّلفُ الصَّالحُ من الأقوالِ، ولا سيَّما في عِلمِ الإيمانِ والإحسانِ.

---

(١) تصحفت في «النسخ» إلى: «الآفاق»، ونبه على تصويبه إلى «الإيمان» محققا طبعة المجموعة العلمية.

(٢) في حاشية (نسخة): «لعله: متقيداً».

وأمّا عِلمُ الإسلامِ: فكانَ يجيبُ فيه عن الحوادثِ الواقعةِ ممّا لم يسبِقْ فيها كلامٌ للحاجةِ إلى ذلكَ، معَ نهيِه لأصحابِه أن يتكلَّموا في مسألةٍ ليس لهم فيها إمامٌ(١)، وإنَّما كانَ يجيبُ غالبًا ممّا سبقَ الكلامُ فيه، أو فيما يُحتاجُ إليه ولا بُدَّ، لوقوعِه ومعرفةِ حُكمِه، فأمَّا ما يولِّدُه الفقهاءُ من المسائلِ التي لا تقعُ أو لا تكادُ تقعُ إلّا نادرًا، فكانَ كثيرًا ينهى عنِ الكلامِ فيها؛ لأنَّه قليلُ الفائدةِ ويشغَلُ عمّا هو أهمُّ منه ممّا يُحتاجُ إلى معرفتِه.

وكانَ رضيَ اللهُ عنه لا يرَى كثرةَ الخِصامِ والجِدالِ، ولا توسِعةَ القِيلِ والقالِ في شيءٍ منَ العلومِ والمعارفِ والأحوالِ، إنَّما يرى الاكتفاءَ في ذلكَ بالسُّنّةِ والآثارِ، ويحثُّ على فهمِ معاني ذلكَ من غيرِ إطالةٍ للقولِ ولا إكثارٍ، ولم يتركْ توسعةَ الكلامِ بحمدِ اللهِ عجزًا ولا جهلًا، ولكن وَرَعًا وفضلًا واكتفاءً بالسُّنّةِ فإنَّ فيها كفايةً، واقتداءً بالسَّلفِ الصّالحِ منَ الصَّحابةِ والتّابعِينَ، فبالاقتداءِ بهم تحصُلُ الهدايةُ.

***

فإن أنتَ قبلتَ هذه النَّصيحةَ، وسلكتَ الطَّريقةَ الصَّحيحةَ: فلتكنْ همَّتُكَ حفظَ ألفاظِ الكتابِ والسُّنّةِ، ثمَّ الوقوفَ على معانيهما بما قالَه سلفُ الأمّةِ وأئمّتُها، ثمَّ حفظَ كلامِ الصَّحابةِ والتّابعِينَ وفتاويهم وكلامِ أئمّةِ الأمصارِ، ومعرفةَ كلامِ الإمامِ أحمدَ وضبطَه بحروفِه أو(٢) معانيه، والاجتهادَ على فهمِه ومعرفتِه، وأنتَ إذا بلغتَ من هذا: الغايةَ، فلا تظنَّ في نفسِكَ أنَّكَ بلغتَ النِّهايةَ، وإنَّما أنتَ طالبٌ متعلِّمٌ من جملةِ الطَّلبةِ المتعلِّمِينَ، ولو كنتَ بعدَ معرفتِكَ ما عرفتَ موجودًا في زمنِ الإمامِ

---

(١) قال الميموني: قال لي أحمد بن حنبل: يا أبا الحسن، إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام. أخرجه ابن الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» (ص: ٢٤٥).

(٢) في (نسخة): «و».

أحمدَ مَا كنتَ حينَئذٍ معدودًا من جملةِ الطَّالبِينَ! فإن حدَّثتَ نفْسَكَ بعدَ ذلكَ أنَّكَ قد انتهيتَ أو وصلتَ إلى ما وصلَ إليه السَّلفُ فبئسَ ما رأيتَ.

وإيّاكَ ثمَّ إيّاكَ أن تترُكَ حفظَ هذه العلومِ المشارِ إليها، وضبطَ النُّصوصِ والآثارِ المعوَّلِ عليها، ثمَّ تشتغلَ بكثرةِ الخِصامِ والجِدالِ، وكثرةِ القيلِ والقالِ، وترجيحِ بعضِ الأقوالِ على بعضِ الأقوالِ، ممّا استنتجتَه من عقلِكَ(١)، ولا تعرِفُ في الحقيقةِ مَنِ القائلُ لتلكَ الأقوالِ، وهل هو منَ السَّلفِ المعتبَرِ بأقوالِهم، أو من غيرِ أهلِ الاعتدالِ!

وإيّاكَ أن تتكلَّمَ في كتابِ اللهِ أو في حديثِ رسولِ اللهِ بغيرِ ما قالَه السَّلفُ، كما أشارَ إليه إمامُكَ، فيفوتَكَ العِلمُ النّافعُ وتضيعَ أيّامُكَ، فإنَّ العِلمَ النّافعَ إنَّما هو ما ضُبِطَ في الصُّدورِ، وهو عنِ الرَّسولِ أو عنِ السَّلفِ الصّالحِ مأثورٌ، وليسَ العِلمُ النّافعُ بـ: أرأيتَ(٢) وأَرَأَيتَ، فقد نهى عن ذلكَ الصَّحابةُ(٣) ومَن بعدَهم ممَّن إذا اقتدَيتَ بهم فقد اهتديت(٤)، وكيفَ يصحُّ لكَ دعوى الانتسابِ إلى إمامٍ وأنتَ على مخالفتِه مصِرٌّ، ومن علومِه وأعمالِه وطريقتِه تَفِرُّ؟!

واعلمْ وفَّقَكَ اللهُ أنَّك كلمّا اشتغلتَ بتلكَ الطَّريقةِ، وسلكتَ السَّبيلَ الموصِلةَ إلى اللهِ على الحقيقةِ، واستعملتَ للخشيةِ نفْسَها المُراقِبَةَ، ونظرْتَ في أحوالِ مَن سلَفَ منَ الأئمّةِ بإدمانِ النَّظرِ في أحوالِهم بحُسنِ العاقِبةِ، ازددتَ باللهِ وبأمرِه عِلمًا،

---

(١) في (نسخة): «مما استحسنه عقلك».

(٢) في (نسخة): «بأرتِ»!! والتصويب من أثر ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) أخرج الطبراني في «الكبير» (٨٥٥٠) من كلام ابن مسعود رضي الله عنه: «إياكم وأرأيت وأرأيت، فإنما هلك من كان قبلكم بأرأيت وأرأيت».

(٤) تصحفت في (نسخة) إلى: «اقتديت».

وازددتَ لنفسِكَ احتقارًا وهَضمًا، وكانَ لكَ من نفسِكَ شُغلٌ شاغِلٌ عن أن تتفرَّغَ لمخالَفةِ المسلمِينَ، ولأن تكونَ حاكمًا على جميعِ فِرَقِ المؤمنِينَ، كأنَّكَ قد أُوتيتَ عِلمًا لم يُؤتَوه، أو وصلتَ إلى مقامٍ لم يصِلوه، فرَحِمَ اللهُ مَن أساءَ الظَّنَّ بنفْسِه عِلمًا وعَملًا وحالًا، وأحسَنَ الظَّنَّ بمَن سلَفَ، وعَرَفَ من نفْسِه نقصًا ومنَ السَّلفِ كمالًا، ولم يهجُمْ على مخالَفةِ أئمّةِ الدِّينِ، ولا سيَّما مثلُ الإمامِ أحمدَ، وخصوصًا إن كانَ إليه منَ المنتَسبِينَ.

وإن أنتَ أبيتَ النَّصيحةَ، وسلكتَ طريقةَ الجِدالِ والخِصامِ، وارتكبتَ ما نُهيتَ عنه منَ التَّشَدُّقِ والتَّفيهُقِ وتشقيقِ[1] الكلامِ، وصارَ شغلُكَ الرَّدَّ على أئمّةِ المسلمِينَ، والتَّفتيش[2] عن عيوبِ أئمّةِ الدِّينِ، فإنَّكَ لا تزدادُ بنفْسِكَ إلّا عُجْبًا، ولا لطَلَبِ العُلوِّ في الأرضِ إلّا حُبًّا، ولا منَ الحقِّ إلّا بُعدًا، ومنَ الباطِلِ إلّا قُربًا، وحينَئذٍ فتقولُ: ولِمَ لا أقولُ وأنا أولى من غَيري بالقَولِ والاختيارِ؟ ومَن أعلمُ منِّي؟ ومَن أفقَهُ منِّي؟ كما وردَ الحديثُ: هذا يقولُه من هذهِ الأمّةِ مَن هو وَقودُ النّارِ[3]، أعاذَنا اللهُ وإيّاكم من هذهِ الفضائحِ، ووفَّقَنا وإيّاكم لقَبولِ النَّصائحِ، ولاقتفاءِ طريقِ السَّلفِ الصَّالحِ، بمنِّه وكرَمِه، إنَّه أرحمُ الرّاحمِينَ وأكرمُ الأكرمِينَ.

***

---

(١) في (نسخة): «وشقشقة».

(٢) في (نسخة): «والتنقش».

(٣) أخرج البزار (٢٨٣)، واللفظ له، والطبراني في «الأوسط» (٦٢٤٢) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يظهر الإسلام حتى تخوضَ الخيلُ البحار، وحتى يختلف التجارُ في البحر، ثم يظهر قوم يقرؤون القرآن يقولون: من أقرأ منا؟ من أفقه منا؟» ثم قال رسول الله ﷺ: «وهل في أولئك من خير»؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «أولئك وقود النار، أولئك منكم من هذه الأمة». وأخرج هذه القصة البزار (١٣٢٣)، والطبراني في «الكبير» (١٣٠٩١) من حديث ابن عباس، وأخرجها الطبراني في «الكبير» ٢٥ (٤٣) من حديث أم الفضل.

فإن أبيتَ إلّا الإصرارَ على أنَّ العِلمَ والفِقهَ هو نقلُ الأقوالِ، وكثرةُ البَحثِ عليها والجِدالِ، وأنَّ مَن اتَّسعَ في ذلكَ ونقَّبَ عن عيوبِ الأئمّةِ بالنَّظرِ والاستدلالِ أعلمُ ممَّن لم يكنْ كذلكَ، وأنَّ مَن قلَّ كلامُه في هذا فليسَ هنالِكَ.

فنقولُ لكَ: من هنا اعتقدَ طوائفُ من أهلِ الضَّلالِ أنَّ الخَلَفَ أعلمُ منَ السَّلفِ؛ لما امتازوا به من كثرةِ القيلِ والقالِ، ونحنُ بَرَاءٌ إلى اللهِ من هذهِ الأقوالِ، ولو كانَ الأمرُ على هذا لكانَ شيوخُ المعتزِلةِ والرّافضةِ أعلمَ من سَلَفِ الأمّةِ وأئمَّتِها.

وتأمَّلْ كلامَ شيوخِ المعتزلةِ كعبدِ الجبّارِ بنِ أحمدَ الهَمَذانيِّ وغيرِه، وكثرةَ بحثِهِ وجِدالِه، واتِّساعَهُ في كثرةِ مقالِه، وكذلكَ مَن كانَ من أهلِ الكلامِ من سائرِ الطَّوائفِ، وكذلكَ المصنِّفونَ في مسائل[1] الكلامِ وفي الفقهِ من فقهاءِ الطَّوائفِ يُطيلونَ الكلامَ في كلِّ مسألةٍ إطالةً مفرِطةً جدًّا، ولم يتكلَّمْ أئمَّتُهم في تلكَ المسائلِ بتقريرِها وكلامِهم فيها: هل يجوزُ أن يُعتقَدَ بذلكَ فضلُهم على أئمّةِ الإسلامِ، مثلَ: سعيدِ بنِ المسيِّبِ، والحسنِ، وعطاءٍ، والنَّخعيِّ، والثَّوريِّ، واللَّيثِ، والأوزاعيِّ، ومالكٍ، والشّافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ، وأبي عُبيدٍ ونحوِهم؟!!

بلِ التّابعونَ اتسعوا في المقالِ أكثرَ منَ الصَّحابةِ بكثيرٍ، فهل يعتقدُ مسلمٌ أنَّ التّابعِينَ أعلمُ من علماءِ الصَّحابةِ؟!

وتأمَّلْ قولَ النَّبيِّ ﷺ: «الإيمانُ يَمانٍ، والفِقهُ يمانٍ، والحكمةُ يمانيةٌ»[2]، قالَه في مدحِ أهلِ اليّمنِ وفضلِهم، فشهِدَ لهم بالفقهِ والإيمانِ ونسبَها إليهم لبلوغِهم الغايةَ في الفقهِ والإيمانِ والحكمةِ، ولا تُعْلَمُ[3] طائفةٌ من علماءِ المسلِمينَ أقلَّ كلامًا من

---

(١) تصحفت في النسخ إلى: «سائر» ولا يستقيم بها المعنى، فلعل الصواب ما أثبتّه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤٩٩) ومسلم (٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في (نسخة): «نعلم».

أهلِ اليَمنِ، ولا أقلَّ جدالًا منهم سلَفًا وخَلَفًا[١]، فدلَّ على أنَّ العِلمَ والفقهَ الممدوحَ في لسانِ الشّارعِ هو العِلمُ بالله المؤدِّي إلى حبِّه وخشيته وإجلالِه وتعظيمِه، وهما[٢] معَ العِلمِ بما يحتاجُ إليه من أوامرِه ونواهِيه كما كانَ عليه علماءُ أهلِ اليَمنِ قديمًا، مثلُ أبي موسى الأشعريِّ وأبي مسلمٍ الخَولانيِّ وأُويسٍ وغيرِهم، دونَ ما زادَ على ذلكَ من ضربِ أقوالِ النّاسِ بعضِها ببعضٍ، وكثرةِ التَّفتيشِ عن عوراتِهم وزلّاتِهم.

وهَبْ أنَّ أكثرَ الأئمّةِ غَلِطوا في مسائلَ يسيرةٍ، ممّا لا تقدَحُ في إمامتِهم وعلمِهم، فكانَ ماذا؟ فلقد انغمَرَ ذاكَ في محاسنِهم وكثرةِ صوابِهم، وحسنِ مقاصدِهم، ونصرِهم للدِّينِ.

والانتصابُ للتَّنقيبِ عن زلّاتِهم غيرُ محمودٍ ولا مشكورٍ، لاسيَّما في فضولٍ في المسائلِ التي لا يضرُّ فيها الخطأُ، ولا ينفَعُ فيها كشفُ خطَئِهم وبيانُه، وكذلكَ كثرةُ البحثِ عن فُضُولِ علومٍ لا تنفعُ في الدِّينِ، وتَشْغَلُ[٣] عنِ اللهِ والاشتغالِ به، وتقسِّي القلبَ عن ذكرِه، وتُوجِبُ لأهلِها حبَّ العلوِّ والرِّئاسةِ على الخلقِ، فكلُّ هذا غيرُ محمودٍ، وقد كانَ النَّبيُّ ﷺ يتعوَّذُ من عِلمٍ لا ينفعُ[٤].

وفي حديثٍ عنه أنَّه قالَ: «سَلوا اللهَ عِلمًا نافعًا، وتعوَّذوا من عِلمٍ لا ينفعُ»[٥].

---

(١) ذكر المصنف في «بيان فضل علم السلف على علم الخلف» نحواً من هذا حيث قال: «وقد شهد النبي ﷺ لأهل اليمن بالإيمان والفقه، وأهل اليمن أقل الناس كلاماً وتوسعاً في العلوم، لكنَّ علمهم علم نافع في قلوبهم، ويعبرون بألسنتهم عن القدر المحتاج إليه من ذلك، وهذا هو الفقه والعلم النافع».

(٢) أي العلم، والفقه الممدوح.

(٣) تصحفت في (نسخة) إلى: «ويشتغل».

(٤) كما أخرجه مسلم (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه: «اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع».

(٥) أخرجه ابن ماجه (٣٨٤٣) من حديث جابر رضي الله عنه.

وفي الحديثِ عنه: «إنَّ مِنَ العِلمِ جَهلًا»[١].

وكانَ ﷺ يكرَهُ إطالةَ القَولِ وكثرتَه وتشقيقَ الكلامِ، ويحبُّ التجوُّزَ في القَولِ، وفي ذلكَ عنه أحاديثُ كثيرةٌ يطولُ ذكرُها.

* * *

وكذلكَ التَّصدِّي لردِّ كلامِ أهلِ البِدَعِ بجنسِ كلامِهم منَ الأقيسةِ الكلاميّةِ وأدلّةِ العقولِ يكرهُه الإمامُ أحمدُ وأئمّةُ أهلِ الحديثِ، كيحيى القطّانِ وابنِ مهديٍّ وغيرِهم، وإنَّما يرَونَ الرَّدَّ عليهم بنصوصِ الكتابِ والسُّنّةِ وكلامِ سلَفِ الأمّةِ إن كانَ موجودًا، وإلّا رأَوا السُّكوتَ أسلَمَ.

وكانَ ابنُ المباركِ ـ أو غيرُه منَ الأئمّةِ ـ يقولُ: ليسَ أهلُ السُّنّةِ عندَنا مَن ردَّ على أهلِ الأهواءِ، بل مَن سكتَ عنهم[٢]. ذكرَ هذا كراهيةَ [الرغبةِ][٣] عن العِلمِ الذي جاءَ به الرَّسولُ ﷺ وعنِ العملِ بمقتضاهُ، فإنَّ فيه كفايةً، ومَن لم يكفِه ذلكَ فلا كفاه اللهُ.

* * *

وكلُّ ما ذكرتُه هاهنا فأنا أعلمُ أنَّ أهلَ الجِدالِ والخصوماتِ يناقِشونَ فيه أشدَّ المناقشةِ، ويعترِضونَ عليه أشدَّ الاعتراضِ، ولكن إذا وضَحَ الحقُّ تعيَّنَ اتِّباعُه، وتركُ الالتفاتِ إلى مَن نازَعَ فيه، وشَغَّبَ وخاصَمَ وجادَلَ وألَبَ.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٩٧٣) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٢) أخرج ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٤٧٨) نحوه عن عبد الله بن البُسْري، ولم أقف عليه من كلام ابن المبارك.

(٣) في النسخ: «كراهية عن العلم» والكلام لا يستقيم، فأضفتُ ما بين المعقوفين.

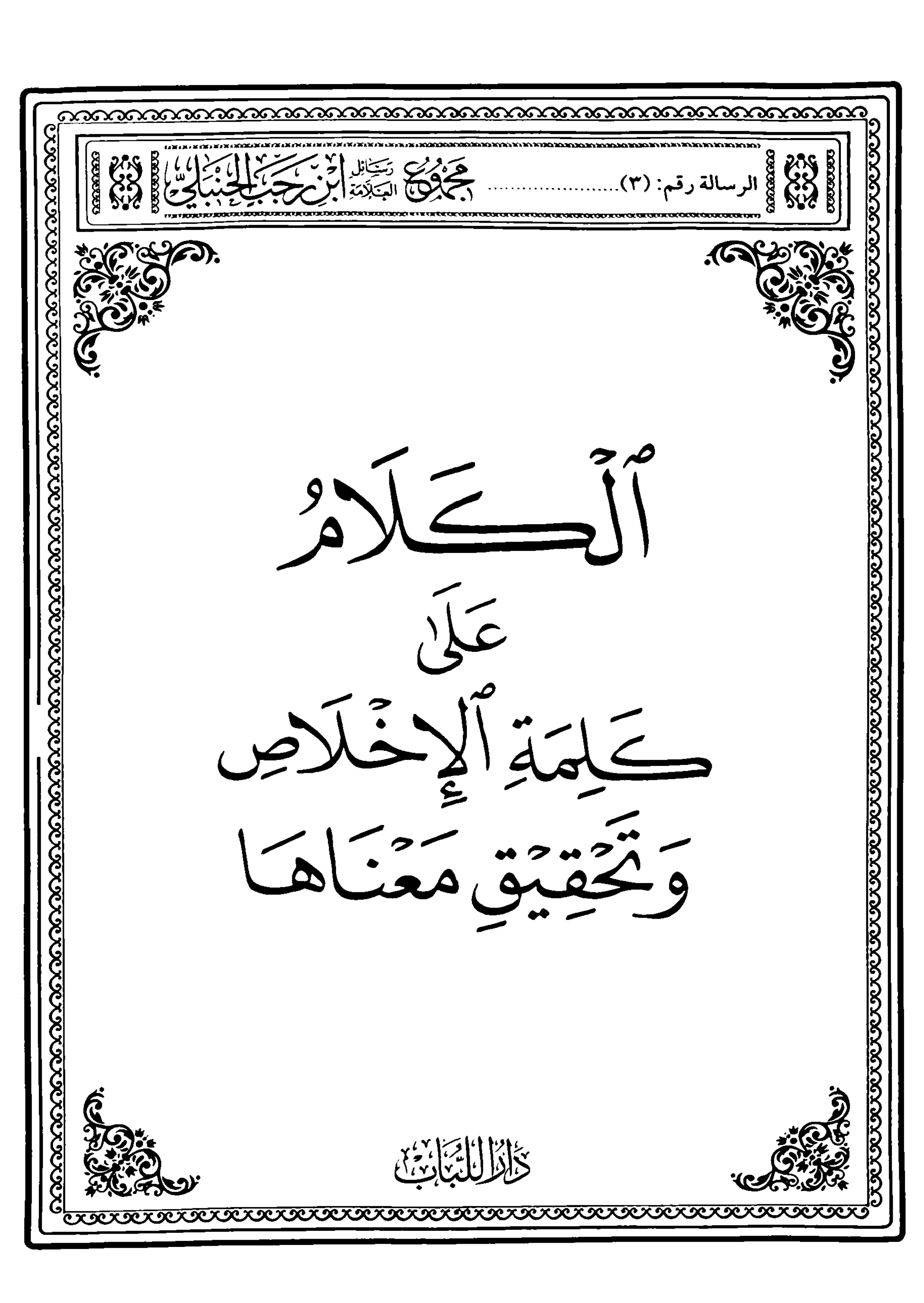
ومن هاهنا يُعلَمُ أنَّ عِلمَ الإمامِ أحمدَ ومَن سلكَ سبيلَه منَ الأئمّةِ أعلمُ علومِ الأمة(١) وأجلُّها وأعلاها، وأنَّ فيه كِفايةً لمَن هداه اللهُ إلى الحقِّ، ومَن لم يجعلِ اللهُ له نورًا فما له من نورٍ.

تمَّتِ الرِّسالةُ المباركةُ الشّافيةُ لمَن وُفِّقَ إليها، ونظرَ فيها، وعمِلَ بما فيها، فهي له كافيةٌ واللهُ الموفِّقُ لإصابةِ الصَّوابِ، وإليه المرجعُ والمآبُ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمِينَ، والعاقبةُ للمتَّقِينَ(٢).

***

(١) في (نسخة): «الأئمة».

(٢) في آخر نسخة مركز جمعة الماجد: «وكانَ الفراغُ من كتابتِها ضحوةَ نهارِ الأحدِ، رابعِ وعشرِينَ من شهرِ صفرَ في سنةِ ١٢١٩ ألفٍ ومئتينِ وتسعةَ عشرَ، من هجرةِ محمَّدٍ سيِّدِ البشَرِ، صلواتُ اللهُ تعالى وسلامُه عليه وعلى آلِهِ وصحبِهِ السّاداتِ الغُرَرِ، بقلمِ أفقرِ الورَى وأحوجِهم إلى اللهِ عزَّ وجلَّ، الملتجي بمَن لا له ثاني: عبدِ اللهِ بنِ درويشِ بنِ مباركِ بنِ حسينِ العدسانيِّ، غفرَ اللهُ لهم وعفا عنهم، ولمَن عملَ بما فيها، وللمسلمِينَ والمسلماتِ آمينَ، بمنِّه وكرَمِه أجمعِينَ.
وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ أجمعِينَ، وحسبُنا اللهُ تعالى ونعمَ الوكيلُ، نعمَ المولى ونعمَ النَّصيرُ».



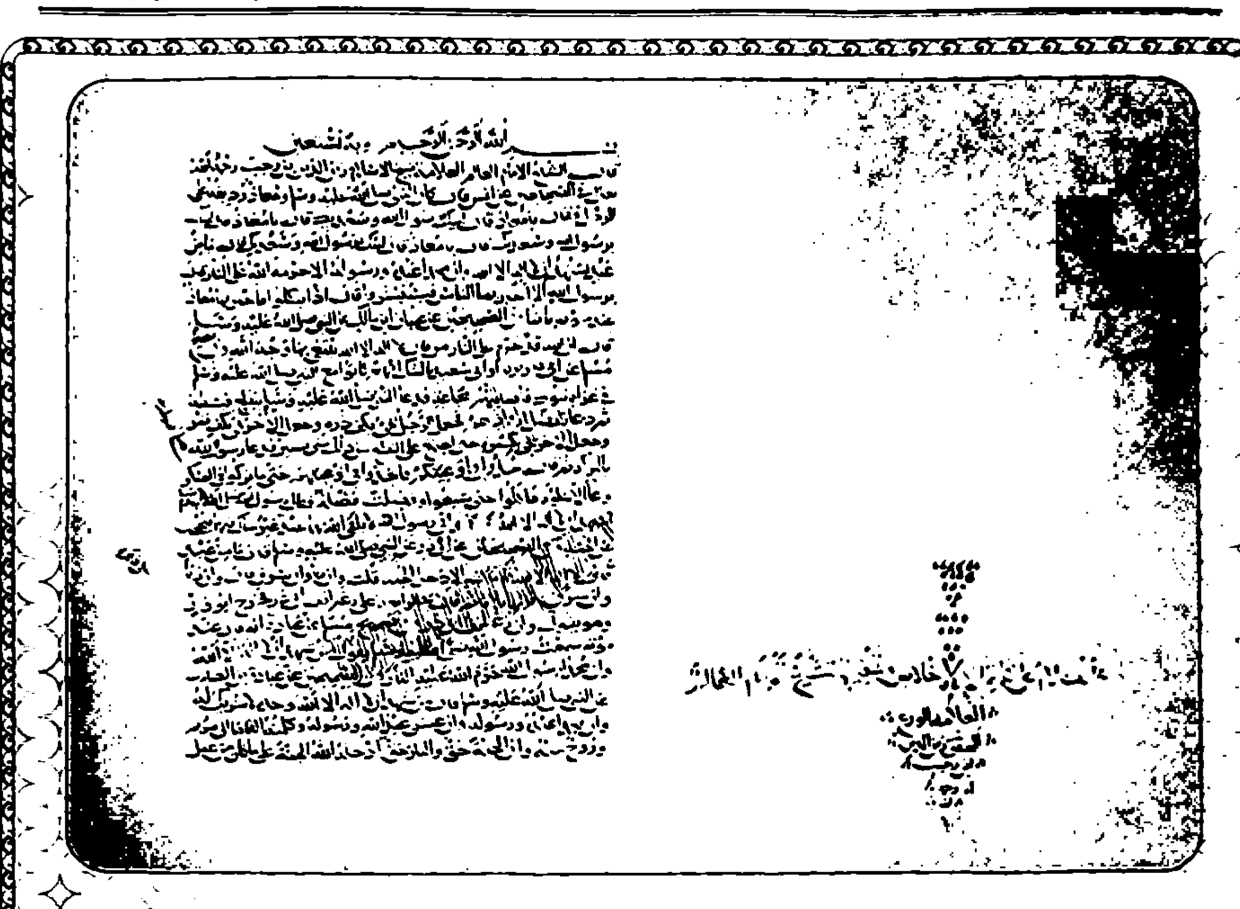
مجموع رسائل العلامة ابن رجب الحنبلي
الرسالة رقم: (٣)
الكلام على كلمة الإخلاص وتحقيق معناها
دار اللباب

مكتبة شهيد علي باشا في سطنبول (ش)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن
خرج البخاري ومسلم في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ رديفه على الرحل قال
يا معاذ قال لبيك يا رسول الله وسعديك قال يا معاذ
قال لبيك يا رسول الله وسعديك قال يا معاذ قال لبيك
يا رسول الله وسعديك قال ما من عبد يشهد أن لا
إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله إلا حرمه الله على
النار قال يا رسول الله ألا أخبر بها الناس فيستبشروا
قال إذا يتكلوا فأخبر بها معاذ عند موته تأثما
وفي الصحيحين عن عتبان عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال إن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله
يبتغي بها وجه الله وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة أو
أبي سعيد بالشك أنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم
في غزاة تبوك فأصابتهم مجاعة فدعا النبي صلى الله عليه وسلم
بنطع فبسطه ثم دعا بفضل أزوادهم فجعل الرجل

يجيء بكف ذرة ويجيء الآخر بكف تمر ويجيء
الآخر بكسرة حتى اجتمع على النطع من ذلك
شيء يسير فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة ثم قال
خذوا في أوعيتكم فأخذوا في أوعيتهم حتى ما تركوا في العسكر
وعاء إلا ملأوه فأكلوا حتى شبعوا وفضلت
فضلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله إلا
الله وأني رسول الله لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما
فيحجب عن الجنة وفي الصحيحين عن أبي ذر عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات
على ذلك إلا دخل الجنة قلت وإن زنى وإن سرق قال
وإن زنى وإن سرق قالها ثلاثا ثم قال في الرابعة على رغم
أنف أبي ذر فخرج أبو ذر وهو يقول وإن رغم أنف أبي
ذر وفي صحيح مسلم عن عبادة أنه قال عند موته سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا
رسول الله حرم الله عليه النار وفي الصحيحين عن
عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من شهد أن لا إله إلا الله

المكتبة المحمودية في المدينة المنورة (م)



المكتبة الوطنية في تونس (ت)

الكلام على كلمة الاخلاص وتحقيق معناها ايضا قال رحمه الله ورضي عنه
في الصحيحين عن انس رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ومعاذ
رديفه على الرحل فقال يا معاذ قال لبيك رسول الله وسعديك قال ما من عبد
يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله الا حرمه الله على النار
قال يا رسول الله الا اخبر بها الناس فيستبشروا قال اذا يتكلوا
فاخبر بها معاذ عند موته تاثما وفي الصحيحين عن عتبان بن
مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله قد حرم على النار من قال
لا اله الا الله يبتغي بها وجه الله وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة او ابي
سعيد بالشك انهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة تبوك فاصابتهم
مجاعة فدعا النبي صلى الله عليه وسلم بنطع فبسطه ثم دعا بفضل ازوادهم فجعل
الرجل يجي بكف ذرة ويجي الاخر بكف تمر ويجي الاخر بكسرة
حتى اجتمع على النطع من ذلك شي يسير فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة
ثم قال خذوا في اوعيتكم فاخذوا في اوعيتهم حتى ما تركوا في العسكر
وعاء الا ملئوه فاكلوا حتى شبعوا وفضلت فضلة فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله لا يلقى الله بهما عبد غير شاك
فيهما فيحجب عن الجنة وفي الصحيحين عن ابي ذر رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة

مكتبة الجامعة في القدس (د)

مكتبة المسجد الأقصى (ق)

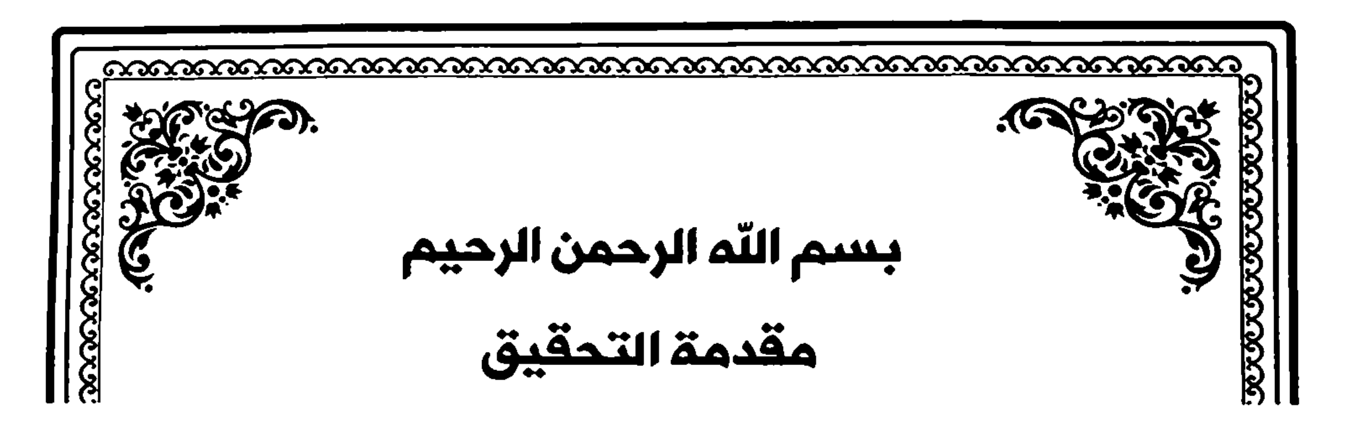
مكتبة الفاتح في اسطنبول (ف)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اخرج البخاري ومسلم في الصحيحين عن انس رضي الله عنه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم راكبا ومعاذ رديفه على الرحل
فقال يا معاذ قال لبيك يا رسول الله وسعديك قال ما من عبد
يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله الا حرمه
الله على النار قال يا رسول الله الا اخبر بها الناس قال اذا يتكلوا
فاخبر بها معاذ عند موته تاثما وفي الصحيحين عن عتبان بن مالك
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم على النار من قال لا
اله الا الله يبتغي بذلك وجه الله وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة
رضي الله عنه او ابي سعيد بالشك انهم كانوا مع النبي صلى الله عليه
وسلم في غزوة تبوك فاصابتهم مجاعة فدعا النبي صلى الله عليه
وسلم بنطع فبسطه ثم دعى بفضل ازوادهم فجعل الرجل يجيء
بكف تمر حتى اجتمع على النطع من ذلك شيء يسير فدعى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالبركة ثم قال خذوا في اوعيتكم فاخذوا في
اوعيتهم حتى ما تركوا في العسكر وعاء الا ملؤه فاكلوا حتى
شبعوا وفضل فضلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد

قال يا معاذ قال لبيك يا رسول الله وسعديك قال يا معاذ قال لبيك يا رسول الله وسعديك

مكتبة الملك سعود في الرياض (س)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الولي الحميد، العزيز المجيد، والصلاة والسلام على سيد الأحرار والعبيد، نبينا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الوعيد.

أما بعد:

فإن توحيد الله جَلَّ جلاله هو أساس الدين، وهو خلاصة دعوة الأنبياء والمرسلين، وكلمة التوحيد وعنوانه وشعاره هي (لا إله إلا الله).

هي كلمة تقال على اللسان، لكن يجب أن يعتقدها الجَنَان، وأن تعمل بمقتضاها الأركان. ونطق اللسان فيها لا يغني عن اعتقاد الجنان، والعمل بالأركان لا ينفع ما لم يكن خالصاً لوجه الملك الديان. فلا تنفك حقيقة معنى هذه الكلمة الطيبة عن صدق الإخلاص لله تعالى وتوحيده في القصد.

هذه المعاني قد تظاهرت عليها الدلائل من القرآن والسُّنة ومن أقوال خيار هذه الأمة.

«وقد عُلِمَ أن عبادة الله جل جلاله تُبنى على ثلاثة أصول:

الخوف والرجاء والمحبة، وكل منها فرض لازم، والجمع بين الثلاثة حتم واجب، فلهذا كان السلف يذمون من تعبد بواحد منها وأهمل الآخَرين.

فإن بدع الخوارج ومن أشبههم إنما حدثت من التشديد في الخوف، والإعراض عن المحبة والرجاء.

وبدع المرجئة نشأت من التعلق بالرجاء وحده والإعراض عن الخوف.

وبدع كثير من أهل الإباحة والحلول ممن يُنسب إلى التعبد نشأت من إفراط المحبة والإعراض عن الخوف والرجاء»[١].

وقد وردت بعض ألفاظ من الأحاديث الشريفة، تمسك بظاهرها من نحا نحو تلك البدع، ومنها: الأحاديث التي فيها تحريم النار على من شهد أن لا إله إلا الله، فالقول بظاهرها مشكل، واجب التأويل، ليوافق أصول الشرع العامة، التي تظاهرت عليها دلائل الكتاب والسنة.

«قال بعض المحققين: قد يتخذُ ـ أمثالَ هذه الأحاديث ـ المبطلةُ والمباحيةُ ذريعةً إلى طرح التكاليف، ودفع الأحكام، وإبطال الأعمال، معتقدين بأن الشهادة وعدم الإشراك كاف، وربما يتمسك بها المرجئة، وهذا الاعتقاد يستلزم طي بساط الشريعة، وإبطال الحدود والزواجر السمعية، ويوجب أن يكون التكليف بالترغيب في الطاعات والتحذير عن المعاصي والجنايات غير متضمن طائلاً، وبالأصل باطلاً، بل يقتضي الانخلاع عن ربقة الدين والملة، والانسلال عن قيد الشريعة والسُّنَّة، والخروج عن الضبط، والولوج في الخبط، وترك الناس سدى مهملين يموج بعضهم في بعض، معطَّلين من غير مانع ولا دافع، وذلك يفضي إلى خراب الدنيا بعد أن أفضى إلى خراب العقبى»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «فلا راحة للتمسك به في ترك العمل، لأن الأحاديث إذا ثبتت وجب ضم بعضها إلى بعض، فإنها في حكم الحديث

---

(١) «استنشاق نسيم الأنس من نفحات رياض القدس» للمصنف رحمه الله.

(٢) «شرح المشكاة» للطيبي (٢/ ٤٧٧).

الواحد، فيحمل مطلقها على مقيدها ليحصل العمل بجميع ما في مضمونها، وبالله التوفيق»[1].

وحديث أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لمعاذ رضي الله عنه: «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار» الذي افتتح به المصنف ابن رجب كتابه، هو من جملة تلك الأحاديث؛ لذلك أراد المصنف رحمه الله تجلية حقيقة معناه الموافق لأصول الدين العامة، فذكر تأويله عن الأئمة رحمهم الله:

١ ـ تأويل سعيد بن المسيب والزهري والثوري أن هذه الأحاديث كانت قبل نزول الفرائض والحدود، واستبعده.

٢ ـ تأويل الحسن البصري أن الشهادتين سبب لدخول الجنة والنجاة من النار ومقتض لذلك، والمقتضِي لا يعمل عمله إلا باستجماع شروطه وانتفاء موانعه، وقد يتخلف المقتضَى لفوات شرط أو لوجود مانع. وهذا التأويل استظهره المصنف.

٣ ـ تأويل ابن بطال والقاضي عياض: أن التحريم على النار يعني تحريم الخلود فيها، أو على نار يخلد فيها أهلها.

٤ ـ وقال بعضهم: هذه النصوص المطلقة فيمن قال: لا إله إلا الله، وردت لها قيود في نصوص أخرى من كون قائلها: (مخلصاً) (مستيقناً) (حقاً من قلبه) (واطمأن بها قلبه) وهو راجع إلى التأويل الثاني.

٥ ـ وقال البخاري في «صحيحه» عقب حديث أبي ذر (٥٨٢٧): «هذا عند الموت أو قبله، إذا تاب وندم، وقال: لا إله إلا الله غفر له».

وفي يومنا هذا نجد هذا الكتاب مهماً جداً في تصحيح بعض المفاهيم،

---

(١) «فتح الباري» لابن حجر، شرح الحديث (٦٤٤٥).

وفي ترسيخ الإيمان بالله، وتوحيده، والإخلاص له، وحماية المؤمنين وصَوْنهم من الوقيعة في الشرك وعبادة الأصنام، وفي كل عصرٍ نوعُ شِرْك، ولكل جاهلية أصنامها، وصنم الجاهلية المادية المعاصرة هو ما يسمونه (الحرية الشخصية)، واسمه في الشرع: (الهوى)، وورد إطلاق (الإله) على الهوى المتبع في كتاب الله، فقال الله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

والفصل بين الدين والحياة انفصال عن الإسلام، وعبوديته للهوى والمادة هي شرك بالله جل جلاله.

ودلائل هذا كله مذكورة في هذا الكتاب اللطيف، الذي ختمه المؤلف رحمه الله بذكر فضائل كلمة التوحيد، نرجو الله أن يثبتنا في الحياة عليها، ونسأله أن يكون عند الممات آخر كلامنا من الدنيا شهادة أن (لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله).

* * *

النسخ المعتمدة في التحقيق

قد توفرت لنا بحمد الله نسخ قيمة متعددة، إحداها كتبت في حياة المصنف، والثانية قرئت على بعض تلاميذه.

١ ـ النسخة (ش)، وهي الرسالة الأولى من مجموع مكتبة شهيد علي باشا (٥٤٣) في اصطنبول وقد سبق في المقدمات التعريف به، وتقع في (١٢) لوحة من أول المجموع وهي بخط: محمد بن محمد بن محمد بن عبد الدائم الباهي المصري الحنبلي[1] في سنة ٧٨٧ كما كتب في آخر الرسالة التي تليها أي في حياة المصنف رحمه الله.

وفي لوحة العنوان منها، جاءت تسميتها (كتاب التوحيد) بخط غير خط الباهي، وعلق عليه أحدهم: «خط ابن السمين الحلبي المشهور رحمه الله سبحانه»!

لكن ابن السمين: أحمد بن يوسف صاحب «الدر المصون»، متوفى سنة ٧٥٦ رحمه الله تعالى. وهذا لا يكون! فليُنظر الأمر.

٢ ـ النسخة (م)، وهي الرسالة (٤) من مجموع المكتبة المحمودية (١٧٤٢) بالمدينة المنورة على ساكنها الصلاة والسلام، وقد سبق في المقدمات التعريف به.

وتقع في (٢٠) لوحة من (٥٩/ ب ـ ٧٨/ ب).

الناسخ: أحمد بن محمد بن خضر الحنبلي النجاد القطان تلميذ المصنف. دون تاريخ.

جاء العنوان فيها: «الكلام على كلمة الإخلاص وتحقيق معناها تأليف شيخنا

---

(١) توفي رحمه الله سنة ٨٠٢، وكان عين الحنابلة بمصر (الجوهر المنضد لابن عبد الهادي، ص: ١٥٠).

الإمام، العالم، العلامة، شيخ الإسلام، أوحد الحفاظ الأعلام، وعمدة المحدثين أبي الفرج عبد الرحمن بن الشيخ العالم الزاهد أبي العباس أحمد بن رجب الحنبلي قدس الله روحه ونور ضريحه، وجمعنا به في جنته بمنه وكرمه إنه قريب مجيب. وهو على ما يشاء قدير آمين. بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن...».

وفي لوحة العنوان من هذه النسخة [٥٩/ ب] طبقة سماع[١].

«بإجازته إن لم يكن سماعاً من مؤلفه، بقراءة مالك هذه النسخة الفقيه الفاضل العالم ....[٢] أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد ابن زيد.

الجماعة: شقيق القارئ رضي الدين أبو بكر، وابنه إبراهيم، وأولاد القارئ: بهاء الدين أبو الخير محمد في....[٣]، وأبو الطيب.....[٤]، وأم الحـ...[٥] وأم الهنا أسماء، ووالدتهم زبيدة ابنة علي بن عثمان بن سلمون[٦].

والفاضل شمس الدين محمد بن الحسن بن محمد الشيباني الهيثي الحنفي.

وشمس الدين محمد بن أحمد بن الحسن الشامي الشهير بابن شنيقدق.

وسعيد بن عبد الرحمن بن علي البغدادي الأصل ثم الدمشقي.

وعبد الله بن أحمد بن بدر الـ.

وأبو بكر بن حسن بن محمد بن الحسن المعصراني.

---

(١) ذهب سطر من أول الطبقة، وفيه الصلة بالمصنف رحمه الله. وابن زيد مالك هذه النسخة يروي عن المصنف.

(٢) أربع كلمات بطرف الورقة ذهب أكثرها.

(٣) بياض بمقدار كلمة ليكتب سنه.

(٤) كلمة ذهب حبرها.

(٥) ذهبت الكلمة بطرف الورقة.

(٦) فوائد تضاف إلى ترجمة ابن زيد.

وأبو بكر بن خضر بن محمد المارداني.

ومحمد وأحمد ولدي علي بن ....[١] الشهير والدهما بابن عرفة.

وحسن وحسين ولدي قبجق الظاهري.

وعمر بن محمد بن حسين الحـ....[٢].

ومحمد بن صالح بن عمر الشهير بابن عين القطان.

ومحمد بن عمر بن إبراهيم الطحان.

وعبد ....[٣] بن محمد بن علي الشهير بابن الجنباز.

ومحمد بن عمر بن ....[٤] الشهير والده بالحلاق.

وكاتب هذه الأسطر محمد المدعو عمر بن محمد بن محمد بن أبي الخير بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن فهد الهاشمي العلوي المكي...[٥].

وصح ذلك وثبت يوم الأربعاء سابع عشري ذي القعدة سنة ست وثلاثين وثماني مئة بمنزل القارئ بقبر عاتكة [ظاهر] دمشق المحروسة[٦]، وأجـ[ـاز]

---

(١) كلمة ذهبت بطرف الورقة.

(٢) كلمة ذهب بطرف الورقة

(٣) كلمة ذهب بطرف الورقة

(٤) بياض بمقدار كلمتين.

(٥) كلمة ذهبت بطرف الورقة.

ونجم الدين ابن فهد المكي من مشاهير المعتنين بالرواية توفي ٨٨٥ رحمه الله تعالى، وله «معجم الشيوخ» ذكر فيه من شيوخه مالك هذه النسخة أبا العباس ابن زيد الحنبلي، وهو الشيخ الحادي والأربعون (ص: ٨١).

(٦) قبر عاتكة محلة خارج سور دمشق من جهة باب الجابية، وهي الآن شرقي شارع خالد بن الوليد، إلى الجنوب من السوق الذي يعرف بباب سريجة.

المسمع لكل منا جميع ما يجوز [له] وعنه روايته، بسؤال [....][1].

والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآل سيدنا محمد وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل.

٣ ـ النسخة (ت)، وهي الرسالة (١٦) من مجموع المكتبة الوطنية بتونس (١٥٧) الذي سبق التعريف به في المقدمات.

وتقع في (١٠) لوحات من (١٤٢/ ب ـ ١٥٢/ أ) لا يوجد اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، وهي مقابلة وعليها بلاغات، ولكن يوجد في المجموع رسالة قد تم نسخها سنة ٨٥٢هـ.

وجاء العنوان فيها: «الكلام على كلمة الإخلاص وتحقيقها للشيخ الإمام العالم العلامة الورع المحقق زين الدين ابن رجب».

٤ـ النسخة (د)، وهي الرسال (٣) من رسائل ابن رجب في مجموع مكتبة الجامعة في القدس، وقد سبق في المقدمات التعريف به، وتقع في (١٣ لوحة) (١٣٠/ ب ـ ١٤٢/ ب).

الناسخ: إبراهيم بن علي بن أحمد بن بُرَيد الديري القادري[2]، دون تاريخ النسخ، لكن في المجموع رسالة بخطه تم نسخها ٨٦١، وهو قد توفي ٨٨٠ رحمه الله تعالى.

وجاء العنوان فيها: «الكلام على كلمة الإخلاص وتحقيقها».

٥ـ النسخة (ق)، وهي الرسالة (٤) من مجموع المسجد الأقصى فك الله أسره، وقد سبق في المقدمات التعريف به.

---

(١) ما بين المعقوفات، وقع في طرف الورقة وذهب بعضه.

(٢) له ترجمة في «الضوء اللامع» للسخاوي (١/ ٨٠).

وتقع في (١٣) لوحة (٣٥/أ ـ ٤٨/أ).

لا يوجد اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، لكنه من خطوط القرن التاسع. وجاء العنوان فيها.

٦ـ النسخة (ف)، وهي الرسالة (٨) من مجموع مكتبة الفاتح (٥٣١٨) باصطنبول، وقد سبق في المقدمات التعريف به.

وتقع في (١٦) لوحة (١٣٩/أ ـ ١٥٣/ب).

الناسخ: عيسى بن علي بن محمد الحوراني الشافعي، وقد تم نسخ المجموع سنة ٨٩٣ وجاء العنوان فيها: «الكلام على كلمة الإخلاص وتحقيقها» وذكر ابن رجب كما في (ت).

٧ـ النسخة (س)، وهي الرسالة (٣) من مجموع جامعة الملك سعود بالرياض (١٦٣٧) وقد سبق في المقدمات التعريف به.

وتقع في (١٩) صفحة من (٧٩ إلى ٩٧)، وهي مقابلة وعليها تصحيحات.

وهي بخط عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن ربيعة الربيعي، وأرخت بعض رسائل المجموع سنة ١٣٣٣.

وجاء العنوان فيها: «الكلام على كلمة الإخلاص وتحقيق معناها».

* * *

ويوجد للكتاب نسخة مختصرة في مجموع رئاسة الشؤون الدينية في أنقرة لم نعرج عليها، وقد سبق في المقدمات التعريف به، ونسخ خطية أخرى لم نطلع عليها.

* * *

وكما تبين فإن للكتاب في النسخ الخطية ثلاثة عناوين.

١ـ «التوحيد» في (ش) لكن بغير خط ناسخه.

٢ـ «الكلام على كلمة الإخلاص وتحقيق معناها» في (م) و(س)، وقد اخترناه لوجود سماع عليه.

٣ـ «الكلام على كلمة الإخلاص وتحقيقها» في (ت) و(د) و(ق) و(ف) و(س) ومختصر أنقرة.

٤ـ وذكره ابن عبد الهادي في «الجوهر المنضد ص: ٥٠» باسم: «مسألة الإخلاص».

ويبدو من مغايرات النسخ أن (س) تنتمي إلى (م)، وأن (ت) و(د) و(ق) و(ف) تنتمي إلى مصدر واحد.

وقد طبع الكتاب قَبلاً ما يزيد على عشر طبعات متفاوتة الجودة.

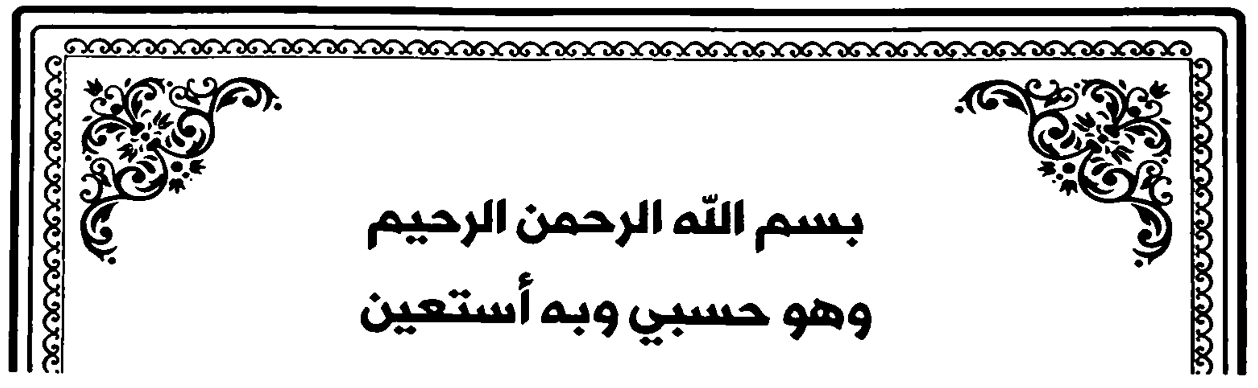
منها طبعة مطبعة مصر سنة ١٩٥٠ بتحقيق محمود خليفة وأحمد الشرباصي، حيث كتب عليها الشيخ عبد الله الصديق الغماري رسالة خاصة سماها «أسباب الخلاص من التحريف الواقع في تحقيق كلمة الإخلاص».

ونرجو الله تعالى أن يكون في عملنا خلاص من كل ما ينافي الإخلاص وهو خير مسؤول وأكرم مأمول والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

***



بسم الله الرحمن الرحيم
وهو حسبي وبه أستعين

قال الشَّيخُ، الإمامُ، العالمُ، العاملُ، العلَّامةُ، القُدوةُ الحافظُ، زينُ الدين عبدُ الرحمن ابن الشيخ الصالح العلامة أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي، أدام الله النفع به. آمين[1].

خرَّج البخاري ومسلمٌ في «الصَّحيحينِ» عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كان النبيُّ ﷺ[2] ومعاذٌ رَدِيْفهُ على الرَّحْلِ، فقال: «يا مُعَاذُ» قال: لَبَّيكَ يا رسولَ اللهِ وسَعْدَيك. قال: «يا مُعَاذُ». قال: لبَّيكَ يا رسولَ اللهِ وسَعْدَيكَ. قال: «يا مُعَاذُ». قال: لبَّيكَ يا رسولَ اللهِ وسَعدَيك. قال: «ما مِنْ عَبدٍ يشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمداً عبدُهُ ورسُوله إلا حرَّمهُ اللهُ على النَّارِ» قال: يا رسول الله! ألا أخبرُ بها النَّاسَ فيَسْتَبْشِروا؟ قال[3]: «إذاً يتكلوا».

---

(١) المثبت هو مقدمة (ش)، وفي لوحة العنوان منها: «كتاب التوحيد من كلام الشيخ الإمام العالم العلامة الحافظ المتقن المحرر المفيد زين الدين علم الزهاد والحفاظ والمتكلمين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الشيخ الإمام الصالح الزاهد المقرئ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن رجب البغداذي الحنبلي تغمده الله بالرحمة والرضوان وأسكنه غرف الجنان، بسم الله الرحمن الرحيم».
وفي (ف) و(ق): «قال الشيخ الإمام العالم العامل العلامة شيخ الإسلام زين الدين ابن رجب رحمه الله تعالى».
وفي (س): «الكلام على كلمة الإخلاص وتحقيق معناها تأليف الشيخ الإمام زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن رجب، بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين، أخرج البخاري ومسلم...».

(٢) زاد في (س): «راكباً» وليست في «الصحيحين».

(٣) زاد في (ش): «لا». وليست في «الصحيحين». وهي زيادة لا وجه لها، لأنها لو ثبتت لكانت نهياً =

فأخبرَ بها معاذٌ عندَ موتهِ تَأثُّماً[1].

وفي «الصَّحيحين» عن عِتْبانَ بن مالكٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «إنَّ اللهَ قدْ حَرَّمَ على النَّارِ مَنْ قالَ لا إله إلا الله يبتغي بها[2] وجه الله»[3].

وفي «صحيح مُسْلمٍ» عن أبي هُريرة أو أبي سعيد ـ بالشَّكِّ ـ: أنَّهم كانُوا معَ النَّبيِّ ﷺ في غزاة تَبُوكَ، فأصابَتْهم مَجَاعَةٌ، فدعا النبيُّ ﷺ بنِطَع فبسَطَه، ثم دعا بفَضْلِ أزوادِهم، فجعلَ الرَّجلُ يجيءُ بكَفِّ ذُرَةٍ، وجعلَ الآخرُ يجيء بكَفِّ تَمْرٍ، وجعلَ الآخرُ يجيءُ بكِسْرَةٍ، حتَّى اجتَمَعَ على النِّطَعِ من ذلكَ شيءٌ يسيرٌ، فدعا رسولُ الله ﷺ بالبركةِ، ثم قال: «خُذوا في أوعيَتكِمْ»، فأخذوا في أوعيتِهم، حتَّى ما تركُوا في العَسْكَرِ وعاءً إلا مَلؤوه، فأكلُوا حتَّى شبِعوا، وفَضَلَتْ فَضْلة، فقال رسولُ الله ﷺ: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وأنِّي رسوُل اللهِ. لا يلقَى الله بهما عَبْدٌ غيرَ شَاكٍّ فيهما فيُحْجَبَ عنِ الجنَّةِ»[4].

= صريحاً لمعاذ عن رواية هذا الحديث، وقد رواه آخر حياته. فيكون قد فهم معاذٌ رضي الله عنه من قوله ﷺ «إذاً يتكلوا» أن لا يحدِّث به من لا خبرة له ولا علم فيغتر ويتكل. والبخاري إنما أورد الحديث في باب: «من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا».

(١) أخرجه البخاري (١٢٨)، ومسلم (٣٢) من حديث هشام، عن قتادة، عن أنس، واللفظ لمسلم. وللحديث طرق وألفاظ عن قتادة، وعن أنس، وعن معاذ.
والتأثم: الخروج من الإثم، كيلا يكون قد كتم علماً.

(٢) في (س): «بذلك»، وهو الموافق لما في البخاري.

(٣) أخرجه البخاري في مواضع (٤٢٥، ١١٨٦، ٥٤٠١، ٦٤٢٣، ٦٩٣٨)، ومسلم (٣٣) واللفظ للبخاري.

(٤) أخرجه مسلم (٢٧)، والشك فيه من الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة، أو عن أبي سعيد رضي الله عنهما.
النِّطع: بساط من الجِلد.

وفي «الصَّحيحينِ» عن أبي ذَرٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «ما مِنْ عَبْدٍ قال: لا إلهَ إلا اللهُ، ثم ماتَ على ذلك إلا دخلَ الجنَّةَ». قلتُ: وإنْ زنى وإنْ سَرَق! قال: «وإنْ زنى وإنْ سرق». قالها ثلاثاً، ثم قال في الرابعة: «على رَغْمِ أَنْفِ أبي ذَرّ» فخرجَ أبو ذَرٍّ وهو يقول: وإن رَغِمَ أنفُ أبي ذَرٍّ(١).

وفي «صحيحِ مُسْلمٍ» عن عُبَادةَ بنِ الصَّامتِ رضي الله عنه أنه قال عندَ موتِه: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَنْ شَهِدَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وأنَّ محمداً رسولُ اللهِ حَرَّمَ اللهُ عليهِ النَّارَ»(٢).

وفي «الصَّحيحينِ» عن عُبَادةَ بنِ الصَّامتِ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَنْ شَهِدَ أنْ لا إله إلا الله وَحْدَه لا شريكَ له، وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، وأنَّ عيسى عبدُ اللهِ ورسولُه وكلمتُه ألقاها إلى مريمَ ورُوحٌ مِنْه، وأنَّ الجَنَّةَ حَقٌّ والنَّارَ حَقٌّ أدخلَه اللهُ الجنَّةَ على ما كانَ من عَملٍ»(٣).

وفي هذا المعنى أحاديثُ كثيرةٌ جدًّا يطولُ ذكرها.

وأحاديث هذا البابِ نوعانِ:

أحدهما: ما فيه أنَّ مَنْ أتى بالشهادتينِ دخلَ الجنَّةَ أو لمْ يُحْجَبْ عنها، وهذا ظاهرٌ؛ فإنَّ النارَ لا يخلدُ فيها أحدٌ من أهلِ التَّوحيدِ الخالصِ، وقد يدخلُ الجنَّةَ ولا يُحْجَبُ عنها إذا طُهِّرَ من ذنوبِه بالنَّارِ.

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع كثيرة، وهذا اللفظ في (٥٨٢٧)، ومسلم (٩٤) قال البخاري عقيبه: «هذا عند الموت، أو قبله إذا تاب وندم، وقال: لا إله إلا الله غفر له».

(٢) أخرجه مسلم (٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، واللفظ له، ومسلم (٢٨).

وحديثُ أبي ذَرٍّ معناهُ: أنَّ الزنى والسرقةَ لا يمنعانِ دخولَ الجنَّةِ مع التوحيدِ، وهذا حَقٌّ لا مِرْيَة فيه، ليسَ فيهِ أنَّه لا يُعذَّبُ يوماً عليهما مع التَّوحيد.

وفي «مُسند البزَّارِ» عنْ أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «مَنْ قالَ لا إله إلا الله نَفَعَتْهُ يوماً مِنْ دَهْرِه يصيبُه قبلَ ذلك ما أصابَه»[١].

والثاني ما فيه أنه يَحْرُمُ على النَّار، وهذا قد حَمَلهُ بعضُهم على الخلودِ فيها[٢]، أو على نار يخلدُ فيها أهلُها، وهي ما عدا الدَّرْكَ الأعلى، فإنَّ الدَّرْكَ الأعلى يدخُله خلقٌ كثيرٌ من عُصَاةِ الموحِّدين بذنُوبهم، ثم يخرجونَ بشفاعةِ الشَّافعينَ، وبرحمةِ أرحَمِ الرَّاحمين.

وفي «الصَّحِيحينِ»: «إنَّ اللهَ تعالى يقولُ: وعِزَّتي وجلالي لأُخْرِجَنَّ من النَّارِ مَنْ قالَ: لا إله إلا الله»[٣].

[لا بد في الشهادتين من تحقُّق شروطِهما وانتفاء موانعِهما]

وقالت طائفةٌ من العلماءِ: المرادُ من هذه الأحاديث أنَّ (لا إله إلا الله) سببٌ لدخولِ الجنَّةِ والنَّجاةِ من النَّار، ومقتضٍ لذلك، ولكنَّ المقتضي لا يعملُ عمَلَه إلا باستجماعِ شروطِه وانتفاءِ موانعِه، فقد يتخلَّفُ عنه مُقْتضاهُ لفواتِ شَرْطٍ من شُروطِه أو لوجودِ مانعٍ، وهذا قولُ الحسنِ ووهْبِ بن مُنبِّه، وهو الأظهر.

قال الحسنُ للفَرَزْدَقِ وهو يَدفِنُ امرأتَه: ما أعدَدْتَ لهذا اليومِ؟ قال: شهادةَ أن

---

(١) أخرجه البزار (٨٢٩٢).

(٢) ذكره الترمذي عن بعض أهل العلم عقب حديث عبادة بن الصامت (٢٦٣٨) الذي ذكره المصنف آنفاً. وأوّله بذلك ابنُ بطال في «شرح البخاري» (١/ ٢٠٧).

(٣) هذا مختصر من حديث أنس رضي الله عنه في الشفاعة. أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣).

لا إلهَ إلا الله منذُ سبعينَ سنةً. قال الحسن: نِعْمَ العُدَّة[١]، إنَّ للا إلهَ إلا اللهُ شروطاً فإيَّاك وقَذْفَ المُحْصَنَةِ[٢].

وروي عنه أنه قال للفرزدقِ: هذا العمودُ فأين الطُّنُبُ[٣].

---

(١) في حاشية (ف): «لعله: اعلم» أي: اعلم أن للا إله إلا الله شروطاً». وفي (ش): «نعم، إنَّ للا إله إلا الله شروطاً». وفي (س): «نِعْمَ العدة لكن...».

(٢) سؤال الحسن للفرزدق: ماذا أعددت لهذا اليوم؟ وجوابه بالتوحيد مشهورٌ. روته كثير من كتب الحديث والتراجم والأدب. ومنهم من ذكر أن ذلك كان في جنازة النوَّار امرأة الفرزدق، ومنهم من ذكر أن ذلك كان في جنازة أبي رجاء العطاردي، ومنهم من أغفل ذكر صاحب الجنازة.
ومنهم من ذكر: «منذ ستين سنة»، وبعضهم قال: «سبعين»، وبعضهم قال: «ثمانين». ولم يذكروا الشرط، وقذف المحصنة. والخبر في «المصنف» لابن أبي شيبة (٣٦٨٨٢)، وفي «طبقات فحول الشعراء»، لابن سلَّام (٤٣٧)، وفي «الطبقات الكبرى»، لابن سعد (٧/ ١٤٠)، وفي «حسن الظن بالله» لابن أبي الدنيا (١٠٢)، وفي «القبور» له (١٠٩) (١١٠) (١١٢) (١١٣)، وفي «تاريخ واسط»، لبحشل (ص: ١٤٥)، وغيرها.
أما السياق الذي أورده المصنف بذكر الشرط في (لا إله إلا الله) والتحذير من قذف المحصنة فلم أجده هكذا، وإنما روى ابن عساكر الخبر من طرق، وفي بعضها: أن ذلك السؤال كان في جنازة النوار وفيها قول الحسن: «نِعْمَ والله العدة»، وفي بعضها: أن ذلك في جنازة أبي رجاء العطاردي وهي التي فيها ذكر الشروط والتحذير من قذف المحصنة. انظر: «مختصر تاريخ دمشق» لابن منظور (٢٧/ ١٣١ ـ ١٣٢) ـ وهو من المفقود من أصل التاريخ، فلعل ما أورده المصنف مدرج منهما. وتتمته عند ابن عساكر: «يا أبا فراس! كم من محصنة قد قذفتها، فاستغفر الله. قال: فهل من توبةٍ أبا سعيد؟ قال: نعم».
وأورده كذلك الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٨٤) وذكر طرفاً من سنده: «مسلم بن إبراهيم، حدثنا إياس بن أبي تميمة» فذكر خبر جنازة أبي رجاء بتمامه. ونبَّه الحسن على قذف المحصنة؛ لكون الفرزدق شاعراً هجَّاءً.

(٣) يعني أن كلمة التوحيد عمود الفسطاط، ولكن لا يثبت الفسطاط بدون أطنابه، وهي فعل الواجبات وترك المحرمات، والأطناب: الحبال التي تشد بها الخيمة. وهذا القول مع القصة قبله رواه الشريف المرتضى في «أماليه» (ص: ٦٥). وفي (م) ضبطت: «الطَّنَبُ» بالإفراد.

وقيل للحسن: إنَّ ناساً يقولونَ: مَنْ قال لا إله إلا الله دخلَ الجنَّةَ، فقال: مَنْ قال لا إله إلا اللهُ فأدَّى حقَّها وفَرْضَها دَخَلَ الجنَّةَ[١].

وقال وَهْبُ بنُ مُنبِّهٍ لِمَنْ سألَهُ: أليسَ لا إلـه إلا الله مفتاحَ الجنَّـةِ؟ قال: بلى، ولكن ليس[٢] مفتاحٌ إلا و[٣]له أسنان، فإن جئتَ بمفتاحٍ له أسنان فُتِحَ لك، وإلَّا لمْ يُفْتَحْ لك[٤].

وهذا الحديثُ: «أنَّ مفتاحَ الجنَّةِ لا إله إلا الله» خرَّجه الإمامُ أحمد بإسنادٍ منقطعٍ[٥] عن معاذٍ قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «إذا سألكَ أهلُ اليمنِ عنْ مفتاحِ الجنَّةِ، فقل: شهادةُ أن لا إله إلا الله»[٦].

ويدُلُّ على صحةِ هذا القولِ: أنَّ النبيَّ ﷺ رتَّبَ دخولَ الجنَّةِ على الأعمالِ الصَّالحةِ في كثيرٍ من النصوصِ كما في «الصَّحيحينِ» عن أبي أيُّوبَ: أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله! أخبرني بعمل يُدخِلُني الجنَّةَ فقال: «تعبدُ اللهَ لا تشركُ به شيئاً، وتقيمُ الصَّلاةَ، وتؤتي الزكاةَ، وتَصِلُ الرَّحِم»[٧].

---

(١) أخرجه الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٥٨)، والشجري «ترتيب الأمالي الخميسية» (٢١). وأورده ابن بطال في «شرح البخاري» (١/ ٢٠٨) من رواية الطبري، ولم أجده في تفسيره.

(٢) في (ش) و(م) و(س): «ما من»، والمثبت من سائر النسخ وهو الموافق لما في «صحيح البخاري».

(٣) «و»: ثابتة في النسخ إلا (س)، ولا توجد كذلك في «الصحيح». وتوجد في «التاريخ الكبير».

(٤) علقه البخاري في «صحيحه» في أول كتاب الجنائز (قبل الحديث ١٢٣٧)، ووصله في «التاريخ الكبير» (١/ ٩٥). وهو في «مسند ابن راهويه» كما في «المطالب العالية» لابن حجر (٢٨٩٣) وحسَّن إسناده، و«حلية الأولياء» لأبي نعيم (٤/ ٦٦).

(٥) «مسند الإمام أحمد» (٢٢١٠٢)، ولفظه: «مفاتيح الجنة شهادة أن لا إله إلا الله». والانقطاع فيه: أن شَهْر بن حَوْشَب لم يُدرك معاذ بن جبل رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (١٩٢).

(٧) أخرجه البخاري (١٣٩٦)، ومسلم (١٣).

وفي «صحيحِ مسلمٍ» عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله! دُلَّني على عملٍ إذا عملتُه دخلتُ الجنَّةَ. قال: «تعبدُ اللهَ لا تشركُ به شيئاً، وتقيمُ الصَّلاةَ المكتوبةَ، وتؤدِّي الزكاةَ المفروضةَ، وتصومُ رمضانَ، فقالَ الرجلُ: والذي نفسي بيدهِ لا أزيدُ على هذا شيئاً أبداً ولا أنقص منه. فقال النبيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أنْ ينظرَ إلى رجلٍ من أهل الجنَّةِ فلينظرْ إلى هذا»[١].

وفي «المسندِ» عن بَشيرِ بن الخَصَاصِيَةِ قال: أتيتُ النبيَّ ﷺ لأبايعَهُ فاشترطَ عليَّ شهادةَ أنْ لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، وأنْ أقيمَ الصَّلاةَ، وأن أؤتي الزكاةَ، وأنْ أحجَّ حَجَّةَ الإسلامِ، وأنْ أصومَ رمضان، وأنْ أجاهِدَ في سبيل الله. فقلت: يا رسولَ اللهِ: أمَّا اثنتين فواللهِ ما أطيقهما[٢]: الجهادُ والصدقةُ، فقبضَ رسولُ الله ﷺ يدَهُ ثم حَرَّكها، وقال: «فلا جهادَ ولا صدقةَ، فبِم تدخلُ الجنَّةَ إذاً؟» قلتُ: يا رسول الله أنا أبايعُكَ، فبايعتُه عليهِنَّ كلِّهن[٣].

ففي هذا الحديث: أن الجهادَ والصَّدقةَ شرطٌ في دخولِ الجنَّةِ مع حُصُولِ التَّوحيدِ والصَّلاةِ والصِّيامِ والحجِّ.

ونظيرُ هذا: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أمرتُ أنْ أقاتلَ النَّاسَ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسولُ الله»[٤] ففهمَ عمرُ وجماعةٌ من الصحابةِ أنَّ مَنْ أتى بالشَّهادتينِ

(١) أخرجه مسلم (١٤).

(٢) في (ش): «ما أطيقها»، وفي (ف): «لا أطيقهما»، والمثبت من سائر النسخ هو الموافق لما في «المسند». وقد بيّنت الرواية بتمامها في «المسند» سبب كونه لا يطيقهما، فإنه قال: «فإنهم زعموا أنه من ولّى الدبُرَ فقد باء بغضب من الله، فأخاف إن حضرت تلك جَشِعَتْ نفسي، وكرهت الموت. والصدقة، فوالله مالي إلا غنيمة وعشر ذَوْدٍ، هن رسُلُ أهلي وحمولتهم».

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢١٩٥٢).

(٤) حديث متواتر، وستأتي تتمته التي أوردها المصنف من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

امتنعَ من عقوبةِ الدنيا بمجردِ ذلكَ فتوقَّفوا في قتالِ مانعي الزكاة، وفهمَ الصِّديقُ رضي الله عنه أنَّه لا يمتنعُ قتاله إلا بأداءِ حقوقِها، لقولِه ﷺ: «فإذا فعلوا ذلك منعوا مِنِّي دماءَهم وأموالَهم إلا بحقِّها وحسابُهم على الله[1]»، وقال: «الزكاةُ حقُّ المال»[2].

وهذا الذي فَهِمَ الصِّديقُ رضي الله عنه قد رواه عـن النبيِّ ﷺ فيه صريحاً غيرُ واحدٍ من الصَّحابةِ منهم: ابن عمر[3]، وأنس[4]، وغيرهما رضي الله عنهم، وأنَّه قال: «أُمِرْتُ أن أقاتلَ النَّاسَ حتى يَشْهدوا أنْ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسولُ الله، ويقيموا الصَّلاةَ، ويؤتوا الزَّكاةَ»[5]، وقد دَلَّ على ذلك قول الله تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، كما دَلَّ قولُه تعالى: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١١] على أَنَّ الأُخُوَّةَ في الدِّينِ لا تثبتُ إلا بأداءِ الفرائضِ مع التَّوحيدِ، فإنَّ التوبةَ مِنَ الشِّركِ لا تحصُلُ إلا بالتَّوحيدِ، ولما قرَّرَ أبو بكرٍ رضي الله عنه هذا للصَّحابةِ رجعوا إلى قولِهِ ورأوه صَواباً[6].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: «عصموا» بدل «منعوا».

(٢) هذا جواب الصديق للفاروق رضي الله عنهما.

وهو في سياق حديث طويل أخرجه البخاري (١٤٠٠)، ومسلم (٢٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) سبق عزوه.

(٤) أخرجه البخاري (٣٩٢) وليس فيه ذكر الزكاة بل الصلاة.

(٥) سبق من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) فقال الفاروق رضي الله عنه: «فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر رضي الله عنه، فعرفت أنه الحق». أخرجه البخاري (١٤٠٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فإذا عُلِمَ أنَّ عقوبةَ الدُّنيا لا تُرفع عمَّن أدَّى الشهادتينِ مطلقاً، بل قدْ يُعاقبُ بإخلالِهِ بحقٍّ مِنْ حقوقِ الإسلامِ، فكذلك عُقوبةُ الآخرة[١].

وقدْ ذهبَ طائفةٌ إلى أنَّ هذهِ الأحاديثَ المذكورةَ أولاً وما في معناها كانت قبلَ نزولِ الفرائضِ والحُدودِ، منهم: الزهريُّ[٢]، والثوريُّ[٣]،..................

(١) قال المصنف رحمه الله تعالى في «فتح الباري» (٣/ ٥٦): «وقد دلَّ هذا الحديث ـ أي حديث أنس السابق ـ على أن الدم لا يُعصم بمجرد الشهادتين، حتى يقوم بحقوقهما، وآكد حقوقهما: الصلاة، فلذلك خصها بالذكر. وفي حديث آخر أضاف إلى الصلاة: الزكاة، وذكر استقبال القبلة إشارة إلى أنه لا بد من الإتيان بصلاة المسلمين المشروعة في كتابهم المنزل على نبيهم، وهي الصلاة إلى الكعبة...».

(٢) قال الترمذي رحمه الله عقب حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه (٢٦٣٨) في تحريم النار على من شهد الشهادتين ـ وقد أورده المصنف في أول الجزء ـ: «وقد رُوي عن الزهري أنه سئل عن قول النبي ﷺ: «من قال لا إله إلا الله دخل الجنة» فقال: إنما كان هذا في أول الإسلام قبل نزول الفرائض والأمر والنهي». ثم قال الترمذي: «ووجه هذا الحديث عن بعض أهل العلم: أن أهل التوحيد سيدخلون الجنة، وإن عُذِّبوا بالنار بذنوبهم فإنهم لا يخلَّدون في النار».

وأسند الخلال في «السنة» (١٢٣٧) إلى الزهري قال: قال هشام بن عبد الملك: أبلغك أن رسول الله ﷺ أمر منادياً يُنادي: «من قال لا إله إلا الله فله الجنة؟» قال: قلت: نعم وذاك قبل أن تنزل الفرائض، ثم نزلت الفرائض، فينبغي على الناس أن يعملوا بما افترض الله عز وجل عليهم».

وأسند الخلال أيضاً (١٢٤١) إلى الضحاك بن مزاحم أنهم ذكروا عنده «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة»، فقال الضحاك: هذا قبل أن تحد الحدود وتنزل الفرائض.

(٣) نقله عن سفيان الثوري أيضاً: المنذري في «الترغيب والترهيب» كتاب الذكر والدعاء، الترغيب في قول لا إله إلا الله (١/ ٣٥١) ولم أجد إسناده إلى سفيان الثوري، وإنما وجدته مرويًّا عن سفيان بن عيينة في «الشريعة»، للآجري (١/ ٣٣٣)، و«الإبانة الكبرى» لابن بطة (٨١٧)، و«حلية الأولياء» لأبي نُعيم (٧/ ٢٩٥).

وغيرهما[١]، وهذا بعيدٌ جدًّا؛ فإنَّ كثيراً منها كان بالمدينةِ بعدَ نزولِ الفرائضِ والحُدودِ[٢]، وفي بعضها أنَّه كان في غزوة تبوك، وهو في آخر حياة النبي ﷺ.

وهؤلاء: منهم من يقول في هذه الأحاديث: إنها منسوخةٌ، ومنهم مَنْ يقول: هي مُحْكَمَةٌ، ولكنْ ضُمَّ إليها شرائطُ، ويلتفت هذا إلى أنَّ الزيادةَ على النَّصِ هل هي نسخٌ أم لا؟ والخلافُ في ذلك بين الأصوليينَ مشهورٌ[٣].

وقد صَرَّح الثوريُّ[٤] وغيرُه بأنَّها منسوخةٌ، وأنه نسَخَها الفرائضُ والحدودُ.

وقد يكونُ مرادُهم بالنَّسخِ: البيانَ والإيضاحَ، فإنَّ السلفَ كانوا يُطْلِقون النَّسخَ على مثلِ ذلكَ كثيراً[٥]،..

---

(١) نقله ابن بطال في «شرح البخاري» (١/ ٢٠٨) من رواية أبي عبيد عن عطاء بن أبي رباح، ومن رواية الطبري عن الزهري فيما حَدَّثه سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير. رحمهم الله تعالى. وذهب إليه الآجري في «الشريعة» (١/ ٣٣١).

(٢) ورواتها مدنيون أنصاريون: أنس ومعاذ وعتبان وعبادة رضي الله عنهم، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن ذلك في غزاة تبوك. وكلها ذكرها المصنف رحمه الله.

(٣) فعند الحنفية هي نسخ، وعند غيرهم ليست بنسخ.

(٤) في (ش): «النووي»! وهو تصحيف.

(٥) قال ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في «إعلام الموقعين» (١/ ٢٩) تعليقاً على قول حذيفة رضي الله عنه: «إنما يفتي الناس أحد ثلاثة: من يعلم ما نسخ من القرآن...»: «مراده ومراد عامة السلف بالناسخ والمنسوخ رفع الحكم بجملته تارة وهو اصطلاح المتأخرين، ورفع دلالة العام والمطلق والظاهر وغيرها تارة، فإما بتخصيص أو تقييد أو حمل مطلق على مقيد، وتفسيره وتبيينه حتى إنهم يسمون الاستثناء والشرط والصفة نسخاً لتضمن ذلك رفع دلالة الظاهر، وبيان المراد، فالنسخ عندهم وفي لسانهم: هو بيان المراد بغير ذلك اللفظ، بل بأمر خارج عنه، ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يحصى وزال عنه به إشكالات أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر».

ويكونُ مقصودُهم[١]: أنَّ آياتِ الفرائضِ والحدودِ تبيَّنَ بها توقُّفُ دخولِ الجنَّةِ والنجاةِ من النارِ على فعلِ الفرائضِ واجتنابِ المحارمِ فصارتْ تلكَ النصوصُ منسوخةً، أيْ مُبَيَّنةً مُفَسَّرةً، ونصوصُ الفرائضِ والحدودِ ناسخةً، أيْ مفسِّرةً لمعنى تلكَ موضِّحةً لها.

وقالتْ طائفةٌ: تلكَ النصوصُ المُطْلَقَةُ[٢] قد جاءتْ مقيَّدةً في أحاديثَ أُخَر، ففي بعضها: «مَنْ قالَ لا إله إلا الله مُخْلصاً»[٣]، وفي بعضها: «مُسْتيقناً»[٤]، وفي بعضها: «يصدِّقُ قلبُه[٥] لسانَه»[٦]، وفي بعضها: «يقولها حقًّا من قلبه»[٧]، وفي بعضها: «قد ذَلَّ بها لسانُه واطمأنَّ بها قلبُه»[٨].

---

(١) في (س): «مرادهم».

(٢) في (ت) و(د) و(ف): «المعلقة» تصحيف.

(٣) منها ما روي من حديث أبي شيبة الخدري رضي الله عنه مرفوعاً، أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢١٣)، وغيره ولفظه: «من قال لا إله إلا الله مخلصاً بها قلبه دخل الجنة» فمات أبو شيبة رضي الله عنه بأرض الروم، فدفنَّاه. اهـ.
قلت: وقبره تحت أسوار القسطنطينية، في أيوان سراي قرب خليج القرن الذهبي في اصطنبول.

(٤) في (ت) و(د) و(ق) و(ف): «متيقناً». والمثبت موافق لما في الحديث الذي أخرجه مسلم (٣١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «فمن لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه، فبشره بالجنة».

(٥) في (ش): «فصدق قلبه»، وفي (س): «مصدقاً بها قلبه و».

(٦) أخرجه الإمام أحمد (٨٠٧٠) وغيره من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) أخرجه الإمام أحمد (٤٤٧) وغيره من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٨) أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٥٩) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه ولفظه: «من قال لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، فذَلَّ ـ أو يَذِلُّ ـ بها لسانه واطمأن بها قلبه لم تطأه النار». وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩)، ولفظه: «لم تطعمه النار».

[عمل القلب، وتحقُّقه بمعنى الشهادتين]

وهذا كله إشارةٌ إلى عملِ القلبِ وتحقُّقِهِ بمعنى الشَّهادتين، فتحقُّقُه بقولِ لا إله إلا الله: أنْ لا يَأْلَهَ القلبُ[1] غيرَ الله حبًّا ورجَاء وخَوفاً وتوكُّلاً واستعانةً وخُضُوعاً وإنابةً وطلباً، وتحقُّقُه[2] بأنَّ محمداً رسولُ الله: ألا يُعْبَدَ اللهُ بغيرِ ما شَرعهُ اللهُ على لسانِ رسولِهِ محمَّدٍ ﷺ.

وقد جاءَ هذا المعنى مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ صريحاً أنه قال: «مَنْ قالَ لا إله إلا الله مخلصاً دخلَ الجنَّة». قيل: ما إخلاصُها يا رسول الله؟ قال: «أن تَحجُزَكَ عمَّا[3] حرَّم الله عليك»، وهذا يُروى من حديث أنسِ بنِ مالكٍ[4] وزيدِ بن أرقم[5]، ولكنَّ إسنادَهما لا يَصِحّ.

وجاءَ أيضاً من مراسيلِ الحسنِ نحوُه[6].

وتحقيقُ هذا المعنى وإيضاحُه: أنَّ قولَ العبدِ (لا إله إلا الله) يقتضي: أنْ لا إلهَ له غير الله، والإله: هو الذي يطاع فلا يُعصى، هيبةً له وإجلالاً، ومحبةً وخوفاً ورجاءً، وتوكلاً عليه، وسؤالاً منه، ودعاءً له، ولا يصلحُ ذلك كلُّه إلا لله عز وجل، فمن أشركَ مخلوقاً في شيءٍ من هذه الأمورِ التي هي مِنْ خصائصِ الإلهيَّة كان ذلك قدحاً في

---

(١) ضبطت في (م): «يُؤَلِّهَ القلبُ».

(٢) في (ت) و(د) و(ق) و(ف): «وتحققه بمعنى بأن محمداً».

(٣) في (ش): «عن كل ما». وهو الموافق لما في «تاريخ بغداد»، والمثبت من سائر النسخ وهو الموافق لما في «حلية الأولياء».

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٣٠).

(٥) أخرج الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٠٧٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٢٥٤).

(٦) لم أجد من عزاه للحسن غير المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي «جامع العلوم والحكم» (١/ ٥٢٣). ومن عزاه من المخرجين لـ«نوادر الأصول» فقد وَهِمَ.

إخلاصِه في قولِ لا إله إلا الله، ونَقْصاً في توحيدِه، وكان فيه من عبودية ذلك المخلوق بحسب ما فيه من ذلك، وهذا كلُّه من فروعِ الشِّرْك.

[فائدة: في بيان أنَّ قول القائل لغيره: (ما لي إلا الله وأنت) شركٌ][1]

ولهذا وَرَدَ إطلاقُ الكفرِ والشِّركِ على كثيرٍ من المعاصي التي مَنْشؤها مِنْ طاعةِ غيرِ اللهِ، أو خوفِه أو رجائِه أو التوكُّلِ عليه، أو العملِ لأجله، كما وردَ إطلاقُ الشركِ على الرياءِ[2]، وعلى الحَلِفِ بغيرِ الله[3]، وعلى التوكُّلِ على غيرِ الله والاعتماد عليه[4]، وعلى من سَوَّى بينَ اللهِ وبينَ المخلوقِ في المشيئة، مثل أن يقول: ما شاءَ اللهَ وشاءَ فلانٌ[5]، وكذا قولُه: ما لي إلا اللهُ وأنت، وكذلك ما يقدحُ في التوكل[6] وتفردِ الله بالنفعِ والضُّرِّ كالطِيَرةِ[7]..

(١) هذه الفائدة من حاشية (ش)، وجاء نحوها في حاشية (ت) و(ق).

(٢) عن محمود بن لبيد رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر» قالوا: وما الشرك الأصغر يا رسول الله؟ قال: «الرياء، يقول الله عز وجل لهم يوم القيامة إذا جُزِيَ الناس بأعمالهم: اذهبوا إلى الذي كنتم تراؤون في الدنيا، فانظروا هل تجدون عندهم جزاء؟». أخرجه أحمد في «المسند» (٢٣٦٣٠).

(٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه سمع رجلًا يقول: لا والكعبة، فقال ابن عمر: لا تحلف بغير الله، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك». أخرجه أبو داود (٣٢٤٦) والترمذي (١٥٣٥) وقال: «حسن». واللفظ له.

(٤) قال تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤]، وقال سبحانه: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣].

(٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فحدثه ببعض الكلام، فقال: ما شاء الله وشئتَ فقال: «جعلتني لله عَدْلاً، لا، بل ما شاء الله». أخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٢٢٧) (٣٠١٨٩) واللفظ له، وأخرجه الإمام أحمد (١٨٣٩)، وابن ماجه (٢١١٧).

(٦) في (م) و(س): «التوحيد».

(٧) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «الطِّيَرَة شرك» أخرجه الإمام أحمد =

والرُّقَى المكروهةِ[١]، وإتيانِ الكُهَّان وتصديقِهم بما يقولون[٢].

[اتباع هوى النفس في المنهيَّات قادحٌ في كمال التوحيد]

وكذلك اتِّباعُ هوى النَّفسِ فيما نهى الله عنه قادح في تمام التوحيد وكماله، ولهذا أطلقَ الشَّرعُ على كثيرٍ من الذُّنوبِ التي منشؤها من اتِّباعِ هوى النَّفسِ أنَّها كُفرٌ وشِرْكٌ[٣]، كقتال المُسلمِ[٤]، ومَنْ أتى حائِضاً، أو امرأةً في دُبُرها[٥]، ومَنْ شربَ الخمْرَ في المرةِ الرابعةِ[٦] وإنْ كانَ ذلكَ لا يُخْرِجُ عن المِلَّةِ بالكُلِّيَّةِ، ولهذا قال السَّلفُ: كُفْرٌ دونَ كفرٍ وشِرْكٌ دونَ شِركٍ[٧].

= (٣٦٨٧)، وأبو داود (٣٩٠٥)، وابن ماجه (٣٥٣٨). والطِّيَرَة: التشاؤم بالشيء. وهي شرك إذا اعتقد تأثيراً لغيره تعالى في الإيجاد. أو مؤدية إلى الشرك باعتقاد التأثير.

(١) عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله! كيف ترى في ذلك؟ فقال: «اعرضوا عليَّ رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك» أخرجه مسلم (٢٢٠٠).

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أتى حائضاً، أو امرأة في دبرها، أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد» أخرجه الإمام أحمد (١٠١٦٧)، وابن ماجه (٦٣٩).

(٣) في حاشية (ق): «حاشية: المراد من الكفر هنا: حقيقة الكفر، لكن إذا فعل ذلك مستحلًا كما هو مبين في كتب الفقه من مذهبنا...» ولم يتضح محل النقط.

(٤) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر». أخرجه البخاري (٤٨) ومسلم (٦٤).

(٥) انظر حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق.

(٦) عن أسماء بنت يزيد: أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «من شرب الخمر لم يرض الله عنه أربعين ليلة، فإن مات مات كافراً وإن تاب تاب الله عليه، وإن عاد كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال». قالت: قلت يا رسول الله! وما طينة الخبال؟ قال: «صديد أهل النار» أخرجه الإمام أحمد (٢٧٦٠٣).

(٧) قال الترمذي رحمه الله عقب الحديث (٢٦٣٥) «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»: وقد رُوي عن ابن عباس وطاوس وعطاء وغير واحد من أهل العلم قالوا: كفر دون كفر، وفسوق دون فسوق.

وقد وردَ إطلاقُ الإلهِ على الهوى المتَّبعِ، قـال اللهُ تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الجاثية: ٢٣].

قالَ الحسنُ: هو الذي لا يَهوى شيئاً إلا رَكِبَه(١).

وقالَ قتادةُ: هو الذي كُلَّما هَوِيَ شيئاً رَكِبَهُ، وكلَّما اشتهى شيئاً أتاه، لا يَحْجُزُه عن ذلك ورعٌ ولا تَقْوى(٢).

ورُوي من حديثِ أبي أُمامة مَرفوعاً، بإسنادٍ ضَعيفٍ: «ما تحتَ ظِلِّ السماء إلهٌ يُعبدُ أعظمُ عندَ اللهِ مِنْ هوىً مُتَّبع»(٣).

وفـي حديـثٍ آخـر: «لا تـزالُ لا إلـه إلا اللهُ تدفـعُ عَـنْ أصحابِها حتـى يُؤثِروا دُنياهُـم(٤) علـى دِينِهِم، فـإذا فعلـوا ذلـك: رُدَّتْ عليهم، وقيـلَ(٥) لهـم: كَذَبتُم»(٦)،

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٢٠١)، والفريابي في «صفة النفاق وذم المنافقين» (٤٣) (٤٦).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» مختصراً (٢٨٣١)، وابن أبي حاتم (١٥٢٠٣) بتمامه، والطبري (٢١/ ٩٣)، والفريابي في «صفة النفاق» (٤٤) كلاهما مختصراً.

(٣) مدار الحديث على الحسن بن دينار، عن الخصيب بن جحدر، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة رضي الله عنه. أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣)، وأبو يعلى (كما في المطالب العالية ٢٩٩٠) والخرائطي في «اعتلال القلوب» (٨٧)، والطبراني في «الكبير» (٧٥٠٢)، وابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢٨٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١١٨). والحسن بن دينار أبو سعيد التميمي: متروك، والخصيب كذلك.

(٤) تحرفت في (ش) إلى: «أبناءهم».

(٥) في (س): «ويقال».

(٦) هذا اللفظ مدرج من أحاديث عدة، وقد ذكره المصنف في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٥٢٥) إلى ابن أبي الدنيا من حديث أنس مرفوعاً. وهو عنده في «العقوبات» (٦) بلفظ قريب.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الزهد» (٢٨٨)، وأبو يعلى في «المسند» (٤٠٣٤)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠١٥).

=

ويشهدُ لذلك: الحديثُ الصَّحيحُ عن النبيِّ ﷺ: «تَعِسَ عبدُ الدِّينار، تَعِسَ عَبْدُ الدِّرهَم، تَعِسَ عبدُ القَطِيْفة، تَعِسَ عبدُ الخَميصةِ، تَعِسَ وانتكَسَ، وإذا شِيْكَ فلا انتَقَش»[1] فدَلَّ هذا على أنَّ كلَّ مَنْ أَحَبَّ شيئاً وأطاعَه، وكان غايةَ قصْدِه ومطلوبِه[2]، ووالى لأجله، وعادى لأجْلِه؛ فهو عبدُه، وذلك الشيءُ مَعبودُه وإلهُه.

ويدلُّ عليه أيضاً: أنَّ الله تعالى سمَّى طاعةَ الشيطانِ في معصيتِه عبادةً للشيطانِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ وقالَ حاكياً عن خَلِيْلِه إبراهيمَ عليه السَّلام أنه قال لأبيه: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا﴾ [مريم: ٤٤]، فمن لم يحقِّقْ[3] عُبوديةَ الرَّحمنِ وطاعتَه فإنَّه يعبدُ الشَّيطانَ بطاعته له، ولم يَخْلُص مِنْ عبادةِ الشَّيطانِ إلا مَنْ أَخلصَ عُبودِيَّةَ الرَّحمنِ، وهم الذينَ قال الله فيهم: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، فهم الذين حَقَّقُوا قولَ لا إله إلا اللهُ، وأخلصُوا في قَوْلها، وصَدَّقُوا قولَهم بفعلِهم، فلم يلْتفِتوا إلى غيرِ اللهِ محبَّةً ورجاءً وخشيةً وطاعةً وتوكلاً، وهم الذين صَدَقُوا في قول لا إله إلا الله، وهُم عبادُ الله حقًّا.

وأخرج الطبراني في «الأوسط» (٥٤٠٨) نحوه من حديث عائشة رضي الله عنها، والبزار (٨٣٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه. وأسانيدها ضعيفة.

(١) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (٢٨٨٧) وعدة مواضع، وفي اللفظ هنا زيادة تكرار (تعس). ومعنى (تَعِسَ): هَلَك. والقطيفة: الدثار الذي له خمل. والخميصة: الكساء الأسود المربع. وهذا دعاء عليه بالتعاسة، وإذا دخل الشوك في جلده لم يستطع إخراجه بالمنقاش وألم ذلك شديد.

(٢) في (م) و(س): «وكان مِنْ غايةِ قصده ومطلوبه».

(٣) في (م) و(س): «يتحقق».

فأمّا مَنْ قالَ لا إله إلا الله بلسانه، ثم أطاعَ الشَّيطانَ وهواهُ في معصيةِ اللهِ ومخالفتِه فقد كَذَّبَ فعلُهُ قولَه، ونَقَص مِنْ كمالِ توحيدِه بقَدْرِ مَعصيَتِهِ للهِ في طاعةِ الشَّيطانِ والهوى ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾.

فيا هذا! كُنْ عَبْدًا لله لا عبدَ الهوى، فإنَّ الهوى يَهْوِي بصاحِبِه في النَّارِ ﴿ءَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ ٱللَّهُ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩].

تَعِسَ عبدُ الدِّرهم. تَعِسَ عبدُ الدِّينار. واللهِ ما ينجُو غَداً مِنْ عذابِ اللهِ إلا مَ حَقَّقَ عُبوديَّةَ اللهِ وحدَه، ولمْ يلتفتْ مَعَهُ إلى شيءٍ مِن الأغْيار.

مَنْ عَلِمَ أنَّ إلهَهُ ومعبودَهُ فردٌ فليُفرِدْهُ بالعبوديَّةِ ولا يُشرِكْ بعبادة ربِّه أحداً.

كانَ بعضُ العارفين يتكلَّمُ على أصحابِهِ على رأسِ جبلٍ، فقال في كلامه: لا ينالُ أحدٌ مرادَهُ حتَّى يَنْفَرِدَ فَرداً بفردٍ. فانزعجَ واضطَرَبَ حتَّى رأى أصحابُه أنَّ الصُّخُورَ قدْ تَدَكْدَكَتْ، وبقيَ على ذلكَ ساعاتٍ، فلمَّا أفاقَ فكأنه نُشِرَ مِنْ قَبْرٍ[1].

قولُ (لا إله إلا الله) يقتضي أنْ لا يُحِبَّ سواه، فإنَّ الإلهَ هو الذي يُطاعُ محبةً[2] وخوفاً ورَجاءً.

ومِنْ تمامِ محبَّتِهِ: محبةُ ما يُحِبُّهُ وكراهةُ ما يكْرهُه، فمَنْ أحبَّ شيئاً مما يَكْرهُ اللهُ، أو كَرِهَ شَيئاً مما يحبُّه اللهُ لم يَكْمُل توحيدُه ولا صدقُهُ في قولُ (لا إله إلا الله)، وكانَ فيه مِنَ الشِّركِ الخَفِيِّ بحسبِ ما كَرِهَهُ مما يحبُّه الله، وما أحبَّه مما

(١) أخرجه ابن الجوزي في «القصاص والمذكرين» (١٤٧) من طريق ابن باكويه. والعارف هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل المغربي المتوفى (سنة ٢٧٦هـ) رحمه الله تعالى

(٢) في (س): «فلا يعصى محبة له».

يكرهه الله، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨].

قالَ لَيْثٌ عن مُجاهِدٍ في قولِهِ تعالى: ﴿لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾ [النور: ٥٥] قال: لا يُحبُّون غَيري[1].

وفي «صحيحِ الحاكمِ» عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيِّ ﷺ قال: «الشِّرك[2] أخفى من دَبِيْبِ الذَّرِ على الصَّفا في الليلةِ الظَّلماءِ، وأدناه أنْ تُحِبَّ على شيءٍ من الجَوْرِ وتُبْغِضَ على شيءٍ مِنَ العَدْلِ، وهل الدِّينُ إلا الحُبُّ والبُغْضُ، قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]»[3] وهذا نصٌّ في أنَّ محبةَ ما يكرهُهُ اللهُ وبغضَ ما يحبُّه الله متابَعَةٌ للهوى، والموالاةُ على ذلك والمُعاداةُ عليهِ مِن الشِّركِ الخَفِيِّ.

وقالَ الحسَن: اعلمْ أنَّكَ لَنْ تُحِبَّ اللهَ حتى تُحِبَّ طاعَتَه[4].

---

(١) أخرجه الختلي في «المحبة لله» (٦٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٢٩٦).
والمثبت من (م) و(س) وفي سائر النسخ: «لا تشركوا بي شيئاً» قال: لا تحبوا غيري. وهو تصحيف في الآية بني عليه تغيير في الأثر. فلا يغتر به.

(٢) وقع في (م) و(س) زيادة هنا «في هذه الأمة»، وليست في «المستدرك»، وإنما هي مدرجة من مصدر آخر.

(٣) أخرجه الحاكم (٢/ ٢٩١) وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، وأخرج شطره الثاني ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٤٤٨) وعقبه بقول أبي زرعة: «هذا حديث منكر وعبد الأعلى منكر الحديث ضعيف». عبد الأعلى بن أيمن أحد رجال مخرجه. وأخرجه البزار (كشف الأستار ٣٥٦٦) مختصراً جداً، بلفظ: «الشرك أخفى في أمتي من دبيب النمل على الصفا».

(٤) أخرج الختلي في «المحبة لله» (٥٧) عن الحسن: «من قال: إني أحب الله تعالى فهو كاذب، لو أحبَّ الله تعالى بعمل يحبه الله»... وقد أورد المصنف رحمه الله تعالى اللفظ الذي ذكره هنا في كتابه «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢١٢)، وفي «استنشاق نسيم الأنس».

وسُئِلَ ذو النُّونِ المصري متى أُحِبُّ رَبِّي؟ قال: إذا كان ما يُبْغِضُه عندَكَ أَمَرَّ مِنَ الصَّبِرِ[(١)].

وقال بِشْرُ بن السَّرِيّ: ليسَ من أعلامِ الحُبِّ أنْ تُحِبَّ ما يُبْغِضُهُ حَبِيبُكَ[(٢)].

وقال أبو يعقوب النَّهْرَجُورِي: كُلُّ من ادَّعى مَحبةَ اللهِ ولم يوافِق اللهَ في أمرِه فدعواه باطلٌ[(٣)].

وقالَ يحيى بن مُعاذ: ليسَ بصادقٍ من ادَّعى محبَّةَ اللهِ ولَمْ يحفَظْ حُدودَه[(٤)].

وقالَ رُوَيمٌ: المحبَّةُ الموافقةُ في جميعِ الأحوالِ، وأنشد:

ولو قلتَ لي مُتْ مُتُّ سمعًا وطاعةً ... وقلتُ لداعي الموتِ أهلاً ومرحبا[(٥)]

ويشهدُ لهذا المعنى أيضاً قولهُ تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

قالَ الحسنُ: قالَ أصحابُ النبيِّ ﷺ: يا رسول الله! إنّا نُحِبُّ ربَّنا حُبًّا شديداً، فأحبَّ اللهُ أنْ يجعلَ لُحبِّه عَلَماً، فأنزلَ اللهُ هذه الآية[(٦)].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٣٦٣) و(٩/ ٣٩٢) والصَّبِر عصارة نبات مر.

(٢) أخرجه الختلي في «المحبة لله» (٢٠)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٣٠٠) (١٠/ ٧).

(٣) النهرجوري هو إسحاق بن محمد المتوفى (سنة ٣٣٠هـ) رحمه الله تعالى، ذكره السلمي في «طبقات الصوفية» (ص: ٢٨٦). وهذا الأثر عنه ذكره المصنف أيضاً في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢١٣) (٢/ ٣٩٧).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٦٧)، وأورده القشيري في «الرسالة القشيرية» (٢/ ٤٨٨).

(٥) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٣٠١)، وأورده السلمي في «طبقات الصوفية» (ص: ١٥٠)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٢٩).
وفي حاشية (س): «بلغ».

(٦) أخرجه الختلي في «المحبة لله» (٦٢) وابن أبي حاتم في «الزهد» (٢٩)، وله طرق متعددة عن =

وَمنْ هُنا يُعْلَمُ أنَّه لا تَتِمُّ شهادةُ أن لا إله إلا اللهُ إلا بشهادةِ أَنَّ محمداً رسولُ الله، فإنَّه إذا عُلِمَ أنَّه لا تتمُّ محبَّةُ اللهِ إلا بمحبَّةِ ما يُحبُّه، وكراهَةِ ما يَكْرهُهُ، فلا طريقَ إلى معرفةِ ما يحبُّه وما يكرهُهُ إلا من جِهَةِ محمَّدٍ [ﷺ] المبلِّغ عنِ اللهِ ما يُحبُّهُ وما يَكْرَهُهُ[١]، فصارتْ محبةُ اللهِ[٢] مستلزمةً لمحبَّةِ رسولِهِ وتصديقِهِ ومتابَعَتِهِ، ولهذا قرنَ اللهُ بين محبَّته ومحبةِ رسولِهِ في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤] كما قَرَنَ بين طاعةِ اللهِ[٣] وطاعةِ رسولِهِ في مواضعَ كثيرةٍ، وقالَ ﷺ: «ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه وَجَدَ بهنَّ حلاوةَ الإيمانِ: أَنْ يكونَ اللهُ ورسولُه أَحَبَّ إليه مما سِواهما، وأن يُحِبَّ المرءَ لا يحبُّه إلا للهِ، وأن يكرهَ أن يرجِعَ إلى الكُفْرِ بعدَ إذ[٤] أنقذَهُ اللهُ مِنه كما يَكْرَهُ أَنْ يُلقى في النَّارِ»[٥].

هذه حالُ السَّحَرةِ لما سكَنَت المحبةُ قلوبَهم[٦] سَمَحُوا ببذلِ نفوسِهِم، وقالوا لِفرعون: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢].

= الحسن مرسلاً منها ما في «جامع البيان» للطبري (٥/ ٣٢٥). وروي نحوه من مراسيل ابن جريج عند الطبري أيضاً (٥/ ٣٢٥) ولكن ليس في رواياته أنهم أصحاب رسول الله، بل ذكر الطبري أن ذلك يحمل على قول النصارى، الذين كان سياق الآيات فيهم.

(١) جاءت الجملة في (س) بعد الاستثناء: «باتباع ما أمر به واجتناب ما نهى عنه».

(٢) في (س): «محبته».

(٣) في (م) و(س) و(ش): «طاعته».

(٤) في (ت) و(د): «أن».

(٥) الحديث أخرجه البخاري (١٦) (٢١) (٦٩٤١) ومسلم (٤٣) من حديث أنس رضي الله عنه. واللفظ أقرب إلى لفظ مسلم.

(٦) في (س): «في قلوبهم».

ومتى تمكَّنت المحبةُ في[1] القَلْبِ: لم تَنْبَعِث الجوارحُ إلَّا إلى طاعَةِ الرَّبِّ، وهذا هو مَعنى الحديثِ الإلهيِّ الذي خَرَّجَهُ البخاريُّ في «صحيحِهِ»، وفيه: «ولا[2] يزالُ عَبْدِي يتقرَّبُ إليَّ بالنَّوافلِ حتى أُحِبَّه، فإذا أحببتُهُ كنتُ سَمْعَه الذي يَسمعُ بِه، وبصَرَهُ الذي يُبْصِرُ به، ويدَهُ التي يَبْطِشُ بها، ورِجْلَهُ التي يَمْشِي بها»[3].

وقد قيل: إن في بعضِ الرِّوايات «فِبي يسمعُ وبي يُبْصِرُ وبي يَبْطِشُ، وبي يَمْشِي»[4].

والمعنى: أنَّ محبَّةَ اللهِ إذا استغرقَ بها القلبُ واستولتْ عليه: لَمْ تنبعث الجوارحُ إلَّا إلى مَرَاضِي الرَّبِّ، وصارت النفسُ حِينئذٍ مُطمئنَّةً، فَفَنِيَتْ بإرادَةِ مولاها عن مُرادها وهَواها.

يا هذا! اعبد اللهَ لمرادِهِ منكَ لا لمُرادِكَ منه، فمَنْ عَبَدَهُ لمرادِهِ منه فهُو مِمَّن ﴿يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُۥ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِۦ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾ [الحج: ١١]، ومتى قَوِيت المعرفةُ والمحبَّة لم يردْ صاحِبُها إلا ما يُريدُه مولاه.

وفي بعض الكتب السالفة: مَنْ أحبَّ اللهَ لم يكنْ شيءٌ عندَهُ آثَرَ مِنْ رضاه، ومَنْ أحبَّ الدنيا لم يكنْ شيءٌ عندَه آثَرَ مِنْ هوى نفسِه[5].

---

(١) في (س): «من».

(٢) كذا في جميع النسخ: «ولا»، وفي «الصحيح» «وما».

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) هذه الرواية ذكرها الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢/ ١١٢) ولم يذكر لها إسناداً ـ في النسخة المسندة ـ ولهج بذكرها الإمام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في كثير من المواضع في كتبهما. قال الذهبي رحمه الله في «تاريخ الإسلام» (٥١/ ٣٦٣): «لم أجد هذه اللفظة: «فبي يسمع وبي يبصر..».

(٥) أخرجه الختلي في «المحبة لله» (١٣٥) عن فرقد السبخي قال: قرأت في بعض الكتب...

وروى ابنُ أبي الدُّنيا بإسنادِهِ عن الحَسَن قال: ما ضَرَبتُ[١] ببصَرِي ولا نطقتُ بِلِساني، ولا بَطَشتُ بيدي، ولا نهَضْتُ على قَدَمي حتَّى أنظر: على طاعةٍ[٢] أو على مَعْصيةٍ؟، فإن كانتْ طاعةً تقدَّمتُ، وإن كانتْ معصيةً تأخَّرت[٣].

هذا حالُ خواصِّ المحبِّين الصَّادقين. فافهمُوا رحمكُم اللهُ هذا، فإنَّه من دقائِقِ أسرارِ التوحيدِ الغَامِضَة.

وإلى هَذا المقامِ أشارَ النبيُّ ﷺ في خُطْبَتِه لمَّا قَدِمَ المدينةَ، حيثُ قال: «أحبُّوا اللهَ مِنْ كُلِّ قلوبِكُم»[٤]، وقد ذكرَها ابنُ إسحاقَ وغيرُه.

فإنَّ مَنْ امتلأَ قلبُه مِنْ محبَّةِ اللهِ لَمْ يكُنْ فيه فراغٌ لشيءٍ[٥] مِنْ إراداتِ النَّفْسِ أو الهوى، وإلى ذلكَ أشارَ القائلُ[٦] بقولِهِ:

---

(١) تصحفت في (م) و(ق) و(س) إلى: «نظرت».

(٢) في (س): «أعلى طاعة الله».

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١٩٥).

(٤) هو في «سيرة ابن إسحاق»، وهو في «سيرة ابن هشام» (ص: ٤٣٠). وأخرجه من طريق ابن إسحاق: الختلي في «المحبة لله» (٢) مرسلاً. وأخرجه من وجه آخر من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف مرسلاً: هناد بن السري في «الزهد» (٤٩٠) ـ وسقط من مطبوعاته، ويستدرك مما عزاه إليه السيوطي في «جمع الجوامع» وهو في «كنز العمال» (٤٧/ ٤٤) ـ والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٢٤).

(٥) في (ف): «لشيء سواه».

(٦) الأبيات للمتنبي، من قصيدة طويلة. وهي في «ديوانه» بشرح العكبري (٢/ ٣٨٥ ـ ٣٩٧) قالها في أبي شجاع عضد الدولة، وهي آخر ما قال سنة (٣٥٤). وليس منها البيت الثالث والسادس المذكوران هنا. فأما الثالث فهو للحسن بن هانئ أبي نواس، وأما السادس فلم يذكره سوى ابن الجوزي في «المدهش» (ص: ٥٠٢)، وكأن المصنف أخذ جملة الأبيات منه.

أَروحُ وقَــدْ خَتَمْــتُ علــى فؤادِي … بِحُبِّــكَ أنْ يَــحُلَّ بــهِ سِــواكا
فَلَـو أنّـي اسـتَطَعْتُ غَضَضْـتُ طَرْفي … فَـلَــمْ أنـظــرْ بــهِ حتَّــى أراكَا
أُحِبُّــكَ لا بِبَعْضِــي بــلْ بكُلِّــي … وإنْ لَـمْ يُبْـقِ حُبُّـكَ لـي حَـراكا
وفـي الأحبـابِ مَخْصـوصٌ بوَجْـدٍ … وآخَــرُ يـدَّعــي مَعَــهُ اشـتِراكا
إذا اشـتبكت[1] دُمـوعٌ فـي خُـدُودٍ … تبيَّــنَ مَــنْ بَكَــى ممَّــنْ تباكــى
فأمَّــا مَــنْ بكــى فيــذوبُ وَجْـداً … ويَنطِـقُ بالهـوى مَـنْ قَـدْ تَشَـاكى[2]

متى بَقِيَ للمُحِبِّ مِنْ نَفْسِه حَظٌّ فما بيدِهِ مِنَ المحبَّةِ إلا الدَّعوى. إنَّما المحبُّ مَنْ يَفْنى عَنْ هوى نفسِه كله، ويبقى بحبيبِه «فبي يَسْمَعُ وبي يُبْصِر».

القلبُ بَيْتُ الرَّب[3].

وفي الإسْرائِيليَّات: يقولُ اللهُ: «ما وَسِعَني سمائي[4] ولا أَرْضِي، ولكنْ وَسِعَني قلبُ عبدي المؤمِنِ»[5] فمتى كانَ القلبُ فيه غيرُ اللهِ، فاللهُ أغنى الأغنياءِ عَن الشِّركِ، وهُو لا يَرْضى بمزاحمةِ أصنامِ الهوى.

الحقُّ تعالى غَيُورٌ يغارُ على عَبْدِه المؤمنِ أنْ يَسكُنَ في قلبِهِ سِواه، أو أنْ يكونَ فيه شيءٌ لا يرضاه.

---

(١) في (س): «استكبت». وفي «ديوان المتنبي»: «اشتبهت».
(٢) في (ق) و(س): «تباكا». وهو الموافق لما في «المدهش».
(٣) في (ش): «بيد الرب». قال ابن تيمية رحمه الله في «أحاديث القصاص» (ص: ٥٥) بعدما أشار إلى أنه من الإسرائيليات: «فإن القلب بيت الإيمان بالله ومحبته ومعرفته، وليس هذا من كلام النبي ﷺ».
(٤) في (ت) و(د) و(ق) و(ف): «سمواتي».
(٥) قال ابن تيمية رحمه الله في «أحاديث القصاص» (ص: ٥٣): «مذكور في الإسرائيليات وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ. ومعناه: وسعني قلبه بالإيمان ومحبتي ومعرفتي، وإلا فمن قال: إن ذات الله تعالى تحل في قلوب الناس، فهذا أكفر من النصارى الذين خصوا ذلك بالمسيح وحده».

أَرْدْناكُمُ صِرْفاً فلمّا مَزَجْتُمُ بَعُدْتُمْ بمقدارِ التفاتِكُمُ عَنّا
وَقلنا لكُمْ لا تُسْكِنُوا القَلْبَ غيرَنا فأَسْكَنْتُمُ الأغيارَ ما أَنْتُمُ مِنّا[1]

لا يَنْجُو غداً إلا مَنْ لَقِيَ[2] اللهَ بقلبٍ سَليمٍ ليس فيه سواه. قالَ الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩] القلبُ السليمُ هو الطَّاهِرُ من أدناسِ المُخالفَات، فأمَّا المُتَلَطِّخُ[3] بشيءٍ من المكروهاتِ فلا يَصْلُحُ لمجاورةِ حضرة القُدْسِ إلا بعدَ أنْ يُطَهَّرَ في كِيْرِ العَذابِ، فإذا زالَ منهُ الخَبَثُ صَلَحَ حينئذٍ للمُجاورة، «إنَّ اللهَ طيِّبٌ لا يقبلُ إلا طَيِّباً»[4] فأما القلوبُ الطَّيِّبَةُ[5] فتصْلُحُ للمجاوَرة مِنْ أوّلِ الأَمْرِ ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤] ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢].

مَنْ لم يُحرِق اليومَ قلبَه بنارِ الأسفِ على ما سَلَف، أو بنارِ الشَّوقِ إلى لقاءِ الحبيب فنارُ جهنَّمَ له أشدّ حرًّا.

ما يحتاج إلى التَّطهيرِ بنارِ جهنَّمَ إلا مَنْ لم يُكمِلْ تحقيقَ التَّوحيدِ والقيامَ بحُقُوقِه.

أَوَّلُ من[6] تسعَّرُ به النَّارُ مِنَ الموحِّدينَ: العبَّادُ المراؤونَ بأعمالِهم، وأوَّلُهم العالمُ والمجاهدُ والمتصدِّقُ للرياءِ، لأنَّ يسيرَ الرِّياءِ شِرْكٌ[7].

---

(١) البيتان ذكرهما ابن الجوزي في «المدهش» (ص: ٣٢٧).

(٢) في (س): «أتى».

(٣) في (ش): «المُلَطَّخ».

(٤) أخرجه مسلم بهذا اللفظ (١٠١٥). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وله طرق في «الصحيحين» عنه.

(٥) في (ش): «المطمئنة».

(٦) في (ش): «ما». وتسعير النار بأولئك في «الترمذي» (٢٣٨٢)، وأصله في «الصحيحين».

(٧) «يسير الرياء شرك» أخرجه ابن ماجه (٣٩٨٩) من حديث معاذ رضي الله عنه. قال المصنف في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٣٣٤): «بإسناد ضعيف».

ما نَظَرَ المُرائي إلى الخَلْقِ في عَمَلِهِ إلا لجَهْلِهِ بعَظَمَةِ الخَالِق.

المرائي يُزوِّرُ التَّواقيعَ على اسمِ المَلِك، ليأخذَ البراطيلَ[١] لِنَفْسِه، ويُوهِمَ أنَّه مِنْ خَاصَّةِ المَلِكِ، وهو ما يعرفُ المَلِكَ بالكُلِّيَّة.

نَقَشَ المُرائي على الدِّرهمِ الزائِفِ اسمَ المَلِكِ ليروجَ، والبَهْرجُ ما يجوزُ[٢] إلَّا على غيرِ النَّاقِدِ.

وبعدَ أهلِ الرِّياءِ يدخُلُ النَّارَ أصحابُ[٣] الشَّهَواتِ وعبيدُ الهوى، الذينَ أطاعُوا هواهم وعَصَوا مولاهم، فأمَّا عبيدُ اللهِ حقًّا فيقال لهم: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٨﴾ فَٱدْخُلِى فِى عِبَٰدِى ﴿٢٩﴾ وَٱدْخُلِى جَنَّتِى﴾ [الفجر: ٢٧ ـ ٣٠]، نارُ جهنَّمَ تَنطَفِئُ بنُورِ إيمانِ الموحِّدين.

في الحديث: «تَقولُ النَّارُ للمؤمِنِ: جُزْ يا مُؤمن فقد أطفأ نورك لهبي»[٤].

وفي «المُسنَدِ» عن جابرٍ عن النَّبيِّ ﷺ: «لا يَبقى بَرٌّ[٥] ولا فاجرٌ إلا دَخَلها، فتكونُ على المؤمِنِ[٦] بَرْداً وسَلاماً كما كانتْ على إبراهيمَ، حتَّى إنَّ للنَّارِ ضَجِيْجاً مِنْ بَرْدِهم»[٧].

---

(١) البراطيل: جمع بِرطيل، وهو الرشوة، وهذا اللفظ مستعمل إلى اليوم في بلاد الشام.

(٢) في (س): «لا يجوز»، وفي حاشيتها: «يروج».

(٣) في (س): «أهل».

(٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/ ٦٦٨). والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٦٩) وقال: «وهو منكر». وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٣٢٩) من حديث يعلى بن مُنيَةَ رضي الله عنه.

* تنبيه: يقال في يعلى بن منية: ابن أمية أيضاً، ويتصحف إلى مُنَبِّه.

(٥) في (ش): «مؤمن». والمثبت هو الموافق لما في «المسند».

(٦) في (س) و(ش): «المؤمنين». والمثبت من (ف) هو الموافق لما في «المسند».

(٧) أخرجه الإمام أحمد (١٤٥٢٠).

هذا مِيراثٌ وَرِثَه المحبُّون مِنْ حَالِ الخَليلِ عليه السَّلام. نَارُ المحبَّةِ في قلُوبِ المحبِّين تخافُ منها نارُ جهنَّم.

قالَ الجُنَيدُ: قالت النَّارُ: يا ربِّ! لو لم أُطِعْكَ هَلْ كنتَ تُعذِّبُني بشيءٍ هو أَشَدُّ مني؟ قال: نعم كنتُ أسلِّطُ عليكِ نارِي الكبرى. قالتْ: وهلْ نارٌ أعظمُ مِنِّي وأشد؟ قال: نعم، نارُ محبَّتي أسكَنْتُها قلوبَ أوليائِي المؤمنين[1]

قِفَا قليلاً بها عليَّ فلا ... أقلَّ مِنْ نَظْرةٍ أُزَوَّدُها
ففي فُؤادِ المحِبِّ نارُ هوى ... أَحَرُّ نارِ الجحيمِ أبرَدُها[2]

لولا دموعُ المحبِّين تُطفِئُ بعضَ حرارةِ الوَجْدِ لاحترقُوا كَمَدًا:

دَعُوهُ يُطْفِئُ بالدُّموعِ حَرَارةً ... على كَبِدٍ حَرَّى دَعُوهُ دَعُوهُ
سَلُوا عَاذِلِيهِ يَعْذِرُوهُ هُنَيَّةً ... فَبالعَذْلِ دُونَ الشَّوْقِ قَدْ قَتَلُوهُ[3]

كانَ بعضُ العارفينَ يقولُ: أليسَ عَجَباً أَنْ أكونَ حيًّا بينَ أَظْهُرِكُم، وفي قَلْبي مِنَ الاشتياقِ إلى رَبِّي مثلُ شُعَلِ النَّارِ التي لا تَطْفأ[4].

---

(١) لم أجد من ذكره أقدم من المصنف رحمه الله، وقد أورده أيضاً في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٥٢٧).

وذكره ابن عبد الهادي في «صب الخمول على من وصل أذاه إلى الصالحين من أولياء الله» (ص: ٢٥) قال: «ولما ألقي إبراهيم في النار طفأها نور الإيمان وما سكن جسده منه، ولهذا ورد في بعض الآثار: أن النار قالت:....» فلا يبعد أن يكون من الآثار الإسرائيلية.

(٢) البيتان للمتنبي من قصيدة يمدح بها محمد بن عبيد الله العلوي. «ديوان المتنبي» (ص: ٨).

(٣) نسبهُ ابنُ الجوزي في «المدهش» (ص: ٤٠٧) إلى ابن المعتز. وإنما قائلة ذلك عابدة بمكّة يعتريها الصراخ رحمها الله، ذكرها ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (١/ ٤٥١).

(٤) في (س): «الشعل التي لا تنطفئ».

وَلَـمْ أَرَ مِثْـلَ نَـارِ الحُـبِّ نـاراً تَـزِيـدُ بِبُـعْدِ مُوقِدِهـا اتِّقـادَا[١]

ما للعارفينَ شغلٌ بغيرِ مولاهم، ولا هَمٌّ في غَيْرِه.

وفي الحَدِيث: «مَنْ أصبحَ وهمُّه غيرُ اللهِ فليس مِنَ الله»[٢].

قال بعضهم: من أخبرك أنَّ وَلِيَّهُ له هَمٌّ[٣] في غيرِه فلا تُصَدِّقْه[٤].

وكانَ داودُ الطَّائيُّ يقولُ في الليلِ: هَمُّك عَطَّلَ عليَّ الهمومَ وحالفَ بيني وبينَ السُّهادِ، وشَوقِي إلى النَّظَرِ إليكَ أوثَقَ[٥] مني اللَّذاتِ وحالَ بَيْني وبينَ الشَّهوات، فأنا في سِجْنِكَ أيُّها الكريمُ مطلوبٌ[٦].

مـا لـي شُغلٌ سِـواهُ مـالـي شُغـلُ ما يَصرِفُ عَـنْ هَـواه قـلبـيَ عَـذْلُ

مـا أصنـعُ إنْ جَفَـا وخـابَ الأملُ مِنِّـي بَـدَلٌ ومنـه مـا لـي بَـدَلُ[٧]

***

إخواني!

إذا فهمتُمْ هذا المعنى فَهِمْتُم معنى قولِ النبيِّ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ صِدقاً[٨] مِنْ قلبِهِ حَرَّمَهُ اللهُ على النَّارِ»[٩].

---

(١) لم أجده عند غير المصنف رحمه الله.

(٢) أخرجه الحاكم (٤/ ٣٢٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في (ت) و(د) و(ق) و(ف): «همة».

(٤) زاد أحدهم بين الأسطر (ف): لفظ الجلالة: من أخبرك أن الله وليه وله همة في غيره...، فانقلب المعنى، وهذا القول لأمة الجليل بنت عمرو العدوية رحمها الله. أخرجه ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (٨٧).

(٥) في (م) و(ت) و(ق) و(د) و(س): «أوبق».

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الهم والحزن» (١٤٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٣٥٦).

(٧) ذكره ابن الجوزي في «المدهش» (ص: ٢٠٩).

(٨) في (ت) و(د) و(ف) و(ق): «خالصاً»، وفي (م) و(س): «صادقاً».

(٩) هذا من ألفاظ حديث معاذ رضي الله عنه المقدَّم أول هذا الكتاب.

فأمَّا مَنْ دَخَلَ النَّارَ مِنْ أَهْلِ هَـذِه الكَلِمَةِ: فلِقِلَّـةِ صِدْقِه فـي قَوْلِها، فـإنَّ هذِه الكَلِمَـةَ إذا صَدَقَـتْ[١]: طَهَّـرت القلبَ مِـنْ كُلِّ ما سِـوى اللهِ، ومتى بَقِيَ فــي القَلْبِ أثـرٌ لِسِـوى[٢] اللهِ فَمِنْ قِلَّـةِ الصِّدْقِ فـي قَوْلِها.

مَنْ صَدَقَ في قولِ لا إلهَ إلا اللهُ لمْ يحبَّ سواه. لَمْ يَرجُ إلا إيَّاه. لَمْ يخشَ أحداً إلا الله. لم يتوكَّلْ إلا عَلى الله. لم يَبْقَ له بقيةٌ مِنْ آثارِ نفسِهِ وهَواه. ومَعَ هَذا فلا تَظُنُّوا أَنَّ المرادَ أَنَّ المحبَّ مطالبٌ بالعِصْمَةِ، وإنَّما هُو مطالبٌ كلَّما زَلَّ أنْ يتلافَى تلكَ الوَصْمَةَ[٣].

قالَ [عبدُ الرحمنِ بنُ][٤] زيدِ بنِ أَسْلَم: إنَّ اللهَ ليحِبُّ العبدَ، حتى يبلُغَ مِنْ حُبِّه له أَنْ يقولَ: اذهبْ فاعمل ما شِئتَ فقدْ غفرتُ لك[٥].

وقال الشَّعبي: إذا أحبَّ اللهُ عبداً لم يضرَّهُ ذَنْبُه[٦].

---

(١) في (ت) و(د): «صدقتَ في قولها».

(٢) في (ت) و(د) و(ق) و(ف): «لما سوى».

(٣) في (س): «الزلة». وفي حاشيتها ما يوافق المثبت هنا.

(٤) ما بين معقوفين لا يوجد في النسخ، ولا بدَّ منه، كما في مصادر التخريج.

(٥) أخرجه الختلي في «المحبة لله» (٤١) وأبو الشيخ الأصبهاني في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٣/ ١٧٠). من كلام عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المتوفى سنة (١٨٢هـ) رحمه الله تعالى. قال أبو حاتم الرازي: «كان في نفسه صالحاً وفي الحديث واهياً». «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٥/ ٢٣٣).

(٦) المثبت من (ش) و(س) موافقاً لنوادر الأصول. وفي (ف) و(م) و(ق) و(ت) و(د): «ذنب» موافقاً للحلية. والأثر أخرجه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول» (٢/ ٣٥٠) الأصل (٢٠٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٣١٨). وقد روي مرفوعاً من حديث أنس رضي الله عنه، أخرجه القشيري في «رسالته» (١/ ٢٠٧).

وتَفسيرُ هذا الكلامِ: أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لهُ عِنَايةٌ بمَنْ يُحِبُّه مِنْ عِبَادِهِ، فكلما زَلِقَ ذلك العبدُ في هُوَّةِ الهوى أخذَ بيدِهِ إلى نَجْوةِ النَّجاةِ. يُيَسِّرُ لهُ أسبابَ التَّوبةِ. يُنَبِّهُهُ على قُبْحِ الزَّلَّةِ، فيفزَعُ إلى الاعتِذار، أو يبتليه(١) بمصائبَ مكفِّرَةٍ لِمَا جَنَى(٢).

في بَعْضِ الآثارِ يقولُ اللهُ تعالى: «أهْلُ ذِكري أهلُ مجالستي، وأهلُ طاعتي أهلُ كَرامتي، وأهلُ معصيتي لا أُؤَيِّسُهم مِنْ رحمتي، إنْ تابُوا فأنَا حَبيبُهم، وإنْ لم يَتُوبوا فأنا طَبِيبُهم، أبتليهم بالمصَائِب لأُطهِّرهُمْ مِنَ المعائِب»(٣).

في «صَحِيحِ مُسلمٍ» عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «الحُمَّى تُذْهِبُ الخطايا كما يُذْهِبُ الكِيرُ الخَبَثَ»(٤).

---

(١) في (ش): «ويبتليه»، وفي (س): «فيبتليه».

(٢) وقال المصنف رحمه الله بعد أن ذكر أثر الشعبي في «شرح حديث لبيك اللهم لبيك»: «ومراده: أنه يمحوه عنه، وربما يَجْعَل الذنب في حقه سبباً لشدة خوفه من ربه وذله وانكساره له؛ فيكون سبباً لرفع درجة ذلك العبد عنده». فلا تعلق بمثل هذه الآثار عن السلف رحمهم الله تعالى لمن لَبَّس عليه إبليس الأمر في دعوى المحبة المنفكة عن القيام بالأمر والنهي. أو لِمن أصابتهم لوثة التحلل من الدين بدعوى المحبة، التي تكذِّب فيها أحوالُهم مقالَهم، مما نشهده اليوم فيمن اختلطت عليهم الأديان!

(٣) هذا الحديث من آثار أهل الكتاب، ولا يوجد له إسناد. وكان ابن تيمية رحمه الله يذكره في مجالسه وكتبه، ومنها: «منهاج السنة» (٦/ ٢١٠)، و«التحفة العراقية» (ص: ٧٨)، و«ورسالة في تحقيق الشكر» ضمن «جامع الرسائل» (١/ ١١٦) وغيرها. وكذلك ابن القيم رحمه الله في «مدارج السالكين» (١/ ٢١٢).

(٤) في (س): «خبث الحديد» ولفظه في «صحيح مسلم» (٢٥٧٥): أن رسول الله ﷺ دخل على أم السائب أو أم المسيب، فقال: «مالك يا أم السائب - أو يا أم المسيب - تزفزفين؟» قالت الحمى لا بارك الله فيها فقال ﷺ: «لا تسبي الحمى، فإنها تُذْهب خطايا بني آدم كما يُذْهب الكيرُ خبث الحديد».

وفي «المُسنَدِ» و«صحيحِ ابن حِبَّان» عن عبد الله بنِ مُغَفَّلٍ: أنَّ رجلاً لقيَ امرأةً كانتْ بَغِيًّا في الجاهليةِ، فجعلَ يلاعِبُها حتى بَسَطَ يدَهُ إليها. فقالت: مَهْ! فإنَّ الله قَدْ أذهبَ بالشركِ[1] وجاءَ بالإسلام! فتركَها وولَّى، فجعلَ يلتفتُ خلفَه وينظر إليها حتى أصاب وجهُه حائطاً، فأتى النبيَّ ﷺ والدمُ يسيلُ على وجهِه، فأخبرَهُ بالأمْرِ، فقالَ ﷺ: «أنتَ عبدٌ أرادَ اللهُ بكَ خيراً» ثم قال: «إنَّ اللهَ إذا أرادَ بعَبْد خيراً عَجَّلَ عقوبته في الدنيا[2]، وإذا أرادَ بعبدٍ شراً أمسكَ ذنبَه[3] حتى يوافي يوم القيامة»[4].

يا قَوم! قلوبُكُم على أصلِ الطَّهارةِ وإنَّما أصابها رَشَاشٌ من نجاسةِ الذُّنوبِ فَرُشُّوا عليها قليلاً من دَمْعِ[5] العُيونِ وقد طَهُرت، اعزِموا على فِطَامِ النُّفوسِ عن رَضاعِ الهوى، فالحِميَةُ رأسُ الدَّوا. متى طالبتكُم النفوسُ بمألُوفاتها فقُولُوا لها كما قالت تلك المرأة لذلِكَ الرَّجلِ الذي دَمِيَ وجهُه: (قَدْ أذهبَ اللهُ بالشركِ وجاءَ بالإسلامِ)[6]، والإسلامُ يقتَضِي الاستسلامَ والانقيادَ للطَّاعَةِ. ذكِّروها مِدْحَةَ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠] لعلَّها تَحِنُّ إلى الاستقامةِ. عرِّفُوها اطِّلاعَ مَنْ هوَ أقربُ إليها من حَبْلِ الوَرِيدِ لعلَّها تستحيي مِنْ قُربِه ونَظَرِه ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤].

رَاوَدَ رجلٌ امرأةً في فَلاةٍ ليلاً فأَبَتْ، فقال لها: ما يَرانا إلا الكواكبُ. قالت: فأين مُكَوكِبُها[7]!!

---

(١) في (م) و(ق) و(ف) و(س): «أذهب الشرك» وفي «المسند»: «ذهب بالشرك».

(٢) في المصدرين: «عقوبة ذنبه».

(٣) في (س): «عنه بذنبه». وفي المصدرين: «أمسك عليه».

(٤) أخرجه الإمام أحمد (١٦٨٠٦)، وابن حبان (٢٩١١) واللفظ له.

(٥) في (م) و(س): «دموع»، وفي (ق) و(ف): «ماء»

(٦) في (م) و(ت) و(ف) و(س): «الشرك».

(٧) أخرجه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (٨٣). والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٣) مما حدَّث =

أكرَه رجلٌ امرأةً على نفسِها، وأمرَها بغَلْقِ الأبوابِ، ففَعَلَتْ، فقال لها: هَلْ بقيَ بابٌ لم تُغْلِقِيه؟ قالت: نعم! البابُ الذي بَيْننا وبينَ اللهِ تعالى. فلَمْ[١] يتعرَّضْ لها[٢].

رأى بعضُ العارفين[٣] رجلاً يُكَلِّمُ امرأةً، فقال: إنَّ اللهَ يراكُما! سَتَرَنا اللهُ وإيَّاكُما[٤].

سُئِلَ الجنيدُ رحمهُ اللهُ تعالى: بمَ يُستعانُ على غَضِّ البَصَرِ؟ قال: بعِلْمِكَ أنَّ نظرَ اللهِ إليكَ أسبقُ مِنْ نَظَرِكَ إلى ما تَنْظُره[٥].

وقال المُحَاسِبيُّ: المُراقبةُ عِلْمُ القَلْبِ بِقُرْبِ الرَّب[٦].

كُلَّما قَوِيت المعرفةُ باللهِ قَوِيَ الحياءُ مِنْ قُرْبِهِ ونَظَرِه.

وَصَّى النبيُّ ﷺ رَجلاً: أنْ يَسْتحيي مِنَ اللهِ كما يَستحيي مِنْ رجلٍ من صالحِ عشيرتِهِ لا يُفارِقُه[٧].

= أبو عبد الرحمن العتبي عن أعرابي يحدِّث عن نفسه. والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٥٢) مما حدَّث به الأصمعي عن أعرابي. وفي «الخلعيات» قصة مطولة يرويها الأصمعي عن عمير بن جحير الشيباني.

(١) في (س): «فتركها ولم».

(٢) أخرجه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (٨٥).

(٣) هو الإمام الجليل محمد بن المنكدر رحمه الله تعالى. وذكره ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص: ١٣٣) عن صلة بن أشيم رحمه الله.

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٤٦). وذكر أنه كان يكلمها في خراب، فكذلك كل موضع يُرتاب فيه.

(٥) أورده الغزالي في «إحياء علوم الدين» في كتاب المراقبة والمحاسبة (٤/ ٣٩٧).

(٦) في كتابه «القصد والرجوع إلى الله» (ص: ٣١٣). وأورده الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤/ ٣٩٧).

(٧) أخرجه الإسماعيلي بإسناد غريب في «مسند الفاروق» لابن كثير (٨٧٤) من حديث عمر رضي الله عنه، واللفظ له. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٥٣٩)، والبيهقي في «شعب =

قال بعضهم: اسْتَحي مِنَ اللهِ على قَدْرِ قُرْبِه مِنْكَ، وخَفِ اللهَ على قَدْرِ قُدْرَتِهِ عليك[١].

كانَ بعضُهم يقول: لي منذُ أربعينَ سنةً ما خَطَوتُ[٢] خُطوةً لغيرِ اللهِ، ولا نظرتُ إلى شيءٍ أستَحْسِنُه[٣] حياءً مِنَ الله عزَّ وجلَّ[٤].

كأنَّ رَقِيباً مِنْكَ يرعى خَواطِري ... وآخَرَ يَرْعى ناظِري ولِساني
فما أَبْصَرَتْ عيناي بعدَكَ منظراً ... لِغَيرك إلا قلتُ قدْ رَمَقاني
ولا بَدَرَتْ مِنْ فِيَّ بعدَكَ لفظةٌ ... لِغَيرك إلا قلتُ قدْ سَمِعاني
ولا خَطَرَتْ مِنْ ذِكْرِ غيرِكَ خَطْرةٌ ... على القلبِ إلا عَرَّجا بعِنَاني[٥]

= الإيمان» (٧٣٤٣)، ووقع الاختلاف في صحابيه: سعيد بن يزيد الأزدي، أو سعيد بن زيد مع اتحاد مَخْرجه. وأخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة (جعفر بن الزبير الشامي) وفي ترجمة (صفدي ابن سنان) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وعنده: «من رجلين من صالحي عشيرتك»، وصوابه حديث سعيد.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «هواتف الجنان»، (٢٣) ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٨٣٩). من هاتفٍ سَمِعه وُهيب بن الورد رحمه الله تعالى.

(٢) في (س): «لم أخط».

(٣) في (ش) و(م): «استحسنته».

(٤) أخرجه ابن الجوزي في «ذم الهوى» (ص: ٧٨)، وفي «صفة الصفوة» (٢/ ٣٤٢) من كلام محمد بن الفضل البلخي رحمه الله تعالى.

(٥) الأبيات للبحتري، كما في «نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة» للتنوخي (٦/ ١٤٥)، ونسب الجرجاني البيت الأول في كتابه «الوساطة بين المتنبي وخصومه» (ص: ٢١٨) إلى محمد بن داود. قال المصنف ابن رجب رحمه الله في آخر كتابه «كشف الكربة»: «ولأبي عبادة البحتري في هذا المعنى أبيات حسنة، لكنه أساء بقولها في مخلوق، وقد أصلحت منها كلمات حتى استقامت على الطريقة».. فذكرها. وليست الأبيات في «ديوان البحتري».

[فضائل كلمة التوحيد]

فصل

وكلمـةُ التَّوحيـدِ لها فضائلُ عظيمـةٌ لا يُمكِنُ هاهنا استقصاؤُها، فلنذكُرْ بعضَ مـا وَرَدَ فيها:

فهيَ كَلمةُ التَّقوى، كما قالَهُ عمرُ وغيرُه مِنَ الصَّحابةِ(٦).

وهـيَ كلمةُ الإخلاصِ، وشهادةُ الحقِّ، ودعوةُ الحقِّ، وبراءةٌ من الشِّركِ، ونجاةُ هذا الأمْرِ.

ولأَجلِها خُلِقَ الخَلْقُ، كما قـال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

ولأجـلِها أُرسِـلَت الرُّسُلُ وأنزلت الكتبُ، قـال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥](٧)، وقـال تـعـالى: ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ﴾ [النحل: ٢]، وهذهِ الآيةُ أوَّلُ ما عَدَّدَ اللهُ على عِبادِه مِنَ النِّعَمِ في سُورَةِ النِّعَمِ التي تُسمَّى سورةَ النَّحْلِ، ولهذا قالَ ابنُ عُيينة: ما أنعمَ اللهُ على العبادِ نعمةً أعظمَ مِنْ أَنْ عَرَّفهُم لا إلهَ إلا اللهُ، وإنَّ لا إله إلا الله لأهلِ الجنَّةِ كالماءِ البارِدِ لأهلِ الدُّنيا(٨).

---

(٦) أخرجه أحمد في «المسند» (٤٤٧). وهذا المعنى ورد مرفوعاً وموقوفاً على غيره من الصحابة رضي الله عنهم؛ كعلي، وابن عباس، وابن عمر.

انظر: «الدر المنثور» للسيوطي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦].

(٧) جاء في النسخ: ﴿إلا يُوحى إليه﴾ على قراءة أبي عمرو.

(٨) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (٩٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢٨٢)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤١٨١). وعندهم: «لهم في الآخرة كالماء في الدنيا».

وفي (م) و(س): «على عبد من العباد نعمة أفضل من أن عَرَّفه».

ولأجلِها أُعِدَّتْ دارُ الثَّوابِ ودارُ العِقابِ في الآخِرةِ، فمن قَبِلَها(١) وماتَ عليها كانَ من أَهلِ دارِ الثَّوابِ، ومَنْ رَدَّها كانَ مِنْ أهلِ العِقَابِ.

ولأجْلِها أُمِرَت الرُّسلُ بالجِهاد، فمن قَالها عَصَمَ مالَه ودمَه، ومَنْ أباهَا فمالُهُ ودَمُه هَدْرٌ.

وهِيَ مفتاحُ دَعوةِ الرُّسُلِ، وبها كَلَّمَ اللهُ موسى كِفاحاً(٢).

وفي «مُسْنَدِ البزَّارِ» وغيرِهِ، عن عِياضٍ الأنصاريِّ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ لا إله إلا الله كلمةُ حَقٍّ، على الله كريمةٌ، ولها مِنَ اللهِ مكانٌ، وهيَ كلمةٌ جَمعتْ وشَرِكَتْ، فمنْ قالَها صادِقاً أدخَلَهُ اللهُ الجنَّةَ، ومَنْ قالها كاذباً أحرزَتْ مالَه، وحَقَنَتْ دَمَه، ولَقِيَ اللهَ فحاسَبَهُ»(٣).

وهِيَ مِفْتَاحُ الجنَّةِ كما تَقَدَّم.

وهِيَ ثَمَنُ الجنَّةِ: قالهُ الحَسَنُ(٤)، وجاءَ مَرفوعاً مِنْ وُجوهٍ ضعيفةٍ(٥).

---

(١) في (ت) و(ق) و(د) و(ف): «قالها».

(٢) قال جل جلاله: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾ [طه: ١٤]. و(كلّمه كِفاحاً) يعني: بلا واسطة مَلَك.

(٣) أخرجه البزار «كشف الأستار» (٤) وقال البزار: «ولا نعلم أسند عياض إلا هذا». وليس عنده: «وهي كلمة جمعت وشركت». وهذا اللفظ موجود في «معرفة الصحابة» لأبي نُعيم (٥٤٤٢).
ومعنى «جَمعَت وشَرِكت» أي: أنها جمعت الخير لمن قالها صادقاً فأدخلته الجنة، وهي إذا شاركها قائلها بالكذب عصمت الدم والمال في الدنيا. والله تعالى أعلم.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٤٦١)، وإسحاق بن راهويه كما في «المطالب العالية» (٢٨٩٢) قال ابن حجر: موقوف صحيح، وأبو نعيم في «صفة الجنة» (٥٠).

(٥) من حديث أنس رضي الله عنه عند ابن عدي في «الكامل» ـ ترجمة موسى بن إبراهيم ـ وأبي نعيم في «صفة الجنة» (٥١).

ومَنْ كانتْ آخرَ كلامِه دَخَلَ الجنَّةَ.

وهيَ نجاةٌ من النَّارِ، وسمعَ النبيُّ ﷺ مؤذِّناً يقولُ: أشهدُ أن لا إله إلا الله، فقال: «خَرَجَ مِنَ النَّارِ». خَرَّجه مُسلِمٌ[1].

وهي تُوجِبُ المغفرةَ، وفي «المسندِ» عن شَدَّادِ بن أوسٍ وعُبادةَ بن الصَّامتِ رضي الله عنهما: أنَّ النبيَّ ﷺ قالَ لأصحابِه يوماً: «ارفعَوا أيديَكُم وقُولوا: لا إله إلا الله» فرفعْنَا أيديَنا ساعةً، ثُمَّ وَضَعَ رسولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ، ثم قال: «الحمد لله. اللهمَّ بعثْتني بهذِه الكلمةِ، وأمرتَني بها، ووعدتَني الجنَّةَ عَلَيْها، وإنَّكَ لا تُخْلِفُ الميعاد»، ثم قال: «أَبشِروا، فإنَّ اللهَ قَدْ غَفَرَ لَكُم»[2].

وهِيَ أَحسَنُ الحسناتِ، قالَ أبو ذرٍّ: قُلتُ يا رسولَ اللهِ! عَلِّمني عَمَلاً يُقَرِّبُني مِنَ الجنَّةِ ويُباعِدُني مِنَ النَّارِ. قال: «إذا عَمِلتَ سيئةً فاعملْ حسنةً، فإنَّها عَشْرُ أمثالِها» قلت: يا رسولَ اللهِ! لا إلهَ إلا الله مِنَ الحسناتِ هِي؟ قال: «هي أَحْسَنُ الحسناتِ»[3].

وهـيَ تمحو الذنوبَ والخَطايا، وفي «سُنَنِ ابنِ ماجَه» عنْ أمِّ هانئٍ بنتِ أبي طالب عنِ النبيِّ ﷺ قال: «لا إله إلا الله لا تتركُ ذَنْباً، ولا يَسْبِقُها عَمَلٌ»[4].

رؤِيَ بعضُ السَّلفِ بعدَ موتهِ في المنامِ، فسُئِلَ عَنْ حَالهِ فقال: مَا بَقَّت[5] لا إله إلا الله شَيئاً[6].

---

(١) أخرجه مسلم من حديث أنس رضي الله عنه (٣٨٢).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٧١٢١).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أبو نُعيم في «الحلية» (٤/ ٢١٧) وغيره، وهو في «المسند» (٢١٤٨٧) مختصراً، بلفظ: «أفضل الحسنات».

(٤) أخرجه ابن ماجه (٣٧٩٧).

(٥) في (س): «أبقت». وألحقت الألف في (م).

(٦) لم أجده.

وهيَ تُجدِّدُ ما دَرَسَ من الإيمانِ في القَلْبِ، وفي «المُسندِ»: أنَّ النبيَّ ﷺ قال لأصحَابِه: «جدِّدوا إيمانَكم» قالوا: كيفَ نجدِّدُ إيمانَنَا؟ قال: «قُولُوا لا إله إلا الله»(١).

وهيَ الَّتي لا يَعْدِلها شيءٌ في الوَزْنِ، فلو وُزِنَتْ بالسَّماواتِ والأرضِ لرَجَحَت بهنَّ، كما في «المُسنَد» عنْ عبدِ اللهِ بنِ عمروٍ، عنِ النبيِّ ﷺ: «أنَّ نوحَاً عليه السلام قالَ لابنِهِ عندَ موتِهِ: آمرُكَ بلا إله إلا الله فإنَّ السماواتِ السَّبعَ والأَرَضينَ السَّبعَ لو وُضِعَتْ في كِفَّةٍ ووُضِعتْ لا إله إلا اللهُ في كِفَّةٍ رَجَحَتْ بهنَّ لا إله إلا الله، ولو أنَّ السَّماواتِ السبعَ والأرضينَ السَّبعَ كُنَّ حَلْقَةً مُبْهَمَةً قَصَمَتْهُنَّ لا إله إلا الله»(٢).

وفيهِ أيضاً: عنْ عبدِ اللهِ بن عمروٍ، عن النبيِّ ﷺ: «أنَّ موسى عليه السلام قالَ: يا ربِّ! عَلِّمني شيئاً أذكُرُكَ به، وأدعوكَ به. قالَ: يا موسى! قُـلْ: لا إله إلا الله. قال: يا ربِّ! كلُّ عبادِكَ يقولُ هذا(٣). قال: قل لا إله إلا الله فقالَ: لا إله إلا أنت، إنَّما أُريدُ شيئاً تَخُصُّني به. قال: يا موسى! لو أنَّ السَّماواتِ السبعَ وعَامِرَهُنَّ غَيري والأَرضينَ السَّبْعَ في كِفَّةٍ ولا إلَه إلا اللهُ في كِفَّةٍ مَالَتْ بِهِنَّ لا إله إلا الله»(٤).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (٨٧١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه: «أكثروا من قول لا إله إلا الله».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٥٨٣)، (٧١٠١).

(٣) في (ت) و(د) و(ق) و(ف) و(س): «يقولون هذا».

(٤) وقع من المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٢٠) نسبة هذا الحديث إلى «المُسند» وإلى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وليس هو في «المسند»، وهو من حديث أبي سعيد، ومدار الحديث على أبي السمح دراج بن سمعان عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري، وروي عن دراج من وجهين:

١ ـ ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن دراج به. أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٣٤) (١١٤١) وهو آخر حديث فيه، والطبراني في «الدعاء» (١٤٨٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٨٥). =

وكذلكَ تَرْجَحُ بصحائفِ الذُّنوبِ، كما في حَديثِ السِّجلَّاتِ والبِطَاقَةِ، وقد خَرَّجَهُ أحمدُ والنَّسائيُّ والتِّرمذيُّ أيضاً مِنْ حديثِ عبدِ اللهِ بن عمروٍ عن النبيِّ ﷺ[1].

وهيَ الَّتي تَخرِقُ الحُجُبَ كلَّها حتى تَصِلَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ.

وفي «التِّرمذِيِّ» عن عبدِ اللهِ بن عمروٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: «لا إله إلا اللهُ ليسَ لها دونَ اللهِ حِجَابٌ حتى تَصِلَ إليه»[2].

وفيهِ أيضاً: عَنْ أبي هُريرة عنِ النبيِّ ﷺ: «ما قالَ عبد: لا إله إلا الله مُخْلصاً إلا فُتِحَتْ له أبوابُ السَّماءِ حتى تُفْضِيَ إلى العَرْشِ ما اجتُنِبَت الكبائرُ»[3].

= ٢ ـ ابن لهيعة عن دراج به. أخرجه أبو يعلى (١٣٩٣)، والطبراني في «الدعاء» (١٤٨١)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٧٣).

ودراج أبو السمح: أنكر الإمام أحمد حديثه، ووثقه يحيى بن معين.

وعامِرُ الشَّيء: حافظه ومدبّره ومُمسكه عن الخلل.

(١) وهو قوله ﷺ: «إن الله عز وجل يستخلص رجلًا من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً، كل سجل مد البصر، ثم يقول له: أتنكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ قال: لا يا رب، فيقول: ألك عذرٌ أو حسنة؟ فيبهت الرجل! فيقول: لا يا رب. فيقول: بلى إن لك عندنا حسنة واحدة، لا ظلم اليوم عليك، فتخرج له بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله. فيقول: أحضروه. فيقول: يا رب ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فيقال: إنك لا تُظلم. قال: فتوضع السجلات في كفة، قال: فطاشت السجلات وثقلت البطاقة. ولا يثقل شيء بسم الله الرحمن الرحيم». أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٩٩٤) وهذا لفظه، والبسملة في آخره لعلها من النساخ وصوابه: «ولا يثقل شيء باسم الله»، والترمذي (٢٦٣٩) وقال: «حسن غريب». وليس هو في النسائي.

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥١٨)، ولفظه: «حتى تخلص إليه» وقال: «غريب من هذا الوجه وليس إسناده بالقوي».

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٩٠) وقال: «حسن غريب من هذا الوجه».

ويروى عن ابنِ عبَّاسٍ مرفوعاً: «ما مِنْ شيءٍ إلا بينه وبينَ اللهِ حِجَابٌ إلا قول لا إله إلا الله، كما أنَّ شَفَتيكَ لا تحجُبُها كذلكَ لا يحجُبُها شيءٌ، حتى تنتهيَ إلى اللهِ عزَّ وجل»[(١)].

وقالَ أبو أُمامةَ: ما مِنْ عَبدٍ يُهلِّلُ تهليلةً فيُنَهْنِهُهَا[(٢)] شيءٌ دونَ العَرْش[(٣)].

وهي التي يَنْظُرُ اللهُ إلى قائِلِها ويجيبُ دعاءَهُ خَرَّجَ النسائيُّ في كتاب «اليومِ والليلةِ» مِنْ حديثِ رجلينِ من الصَّحابةِ عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ قالَ: لا إله إلا اللهَ وحدَه لا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ ولهُ الحمدُ، وهُو على كُلِّ شَيءٍ قَديرٌ، مُخْلِصاً بها روحُه مُصَدِّقاً بها قلبُه لِسانَه إلا فتَقَ اللهُ له السَّماءَ فَتْقًا[(٤)] حتى يَنْظُرَ إلى قائِلها مِنْ أَهْلِ الأَرضِ، وحُقَّ لعبدٍ نَظَرَ اللهُ إليه أنْ يعطِيَهُ سُؤْلَه»[(٥)].

وهيَ الكلمةُ التي يُصَدِّقُ اللهُ قائِلَها، كما خَرَّجه النَّسائيُّ والتِّرمِذِيُّ وابنُ حِبَّانَ مِنْ حديثِ أبي هُريرةَ وأبي سعيدٍ، عن النبيِّ ﷺ قال: «إذا قالَ العبدُ: لا إلهَ إلا اللهُ واللهُ أكبر: صَدَّقهُ ربُّه وقالَ: لا إلهَ إلا أنا وأنا أكبرُ، وإذا قالَ: لا إله إلا الله وحدَه: يقولُ اللهُ: لا إله إلا أنا وَحْدِي، وإذا قالَ: لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، قال اللهُ: لا إلهَ إلا أنا وحدِي لا شَريكَ لي، وإذا قال: لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ لهُ لهُ المُلْكُ ولهُ الحمدُ، قال الله: لا إله إلا أنا لي المُلكُ ولي الحمدُ، وإذا قالَ: لا إلهَ إلا اللهُ ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ: قالَ اللهُ: لا إلهَ إلا أنا ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا بي».

---

(١) أخرجه ابن سمعون في «أماليه» (١٧٢) من طريق الختلي في «الديباج» (١٣٣).

(٢) في حاشية (ف): «أي يَكُفُّها».

(٣) لم أجد هذا الأثر في المصادر المسندة، وهو في كتاب «العلو» للذهبي، ضمن سياق أثر في فضل التسبيح والتحميد والتكبير (١٣٨).

(٤) «فتقاً» زيادة من جميع النسخ إلا (ش)، ولا توجد في المصادر.

(٥) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٨) وهو في «السنن الكبرى» (٩٧٧٢).

وكان يقول: «مَنْ قالَها في مَرَضِه ثمَّ ماتَ لم تَطْعَمْهُ النَّار»[1].

وهي أفضلُ ما قالَهُ النَّبِيُّونَ، كما وَرَدَ ذلكَ في دعاءِ يومِ عَرَفَة[2].

وهيَ أفضَلُ الذِّكْرِ، كما في حَديثِ جابرِ المرفوعِ: «أفضلُ الذِّكْرِ لا إله إلا الله»[3].

وعنِ ابنِ عَبّاسٍ قال: أحبُّ كلمةٍ إلى الله تعالى: لا إله إلا الله، لا يُقبَلُ عَمَلٌ[4] إلا بِها[5].

وهيَ أفضلُ الأعمالِ وأكثَرُها تَضْعيفاً، وتَعْدِلُ عِتْقَ الرِّقابِ، وتكونُ حِرزاً مِنَ الشَّيْطانِ، كما في «الصَّحيحين»، عنْ أبي هُريرة، عنِ النبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ قالَ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَهُ لا شَريكَ له، له الملكُ وله الحمدُ وهُو على كلِّ شيءٍ قديرٌ في يومٍ مائةَ مَرَّةٍ كانتْ له عَدْلَ عَشْرِ رِقابٍ، وكُتِبَتْ[6] له مِئَةُ حَسَنَةٍ، ومُحيَ عنهُ مِئَةُ سَيِّئَةٍ، وكانتْ له حِرْزاً مِنَ الشَّيْطانِ يومَهُ ذلكَ حتى يُمْسِي، ولم يأتِ أحدٌ بأَفْضَلَ مما جاءَ بهِ إلا أحدٌ[7] عَمِلَ أكثرَ مِنْ ذَلِكَ»[8].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٤٣٠) وقال: «حسن غريب»، والنسائي في «الكبرى» (٩٧٧٤)، وابن حبان (٨٥١).

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٧٢٦) من حديث طلحة بن عبيد الله بن كريز أنه ﷺ قال: «أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له».

(٣) أخرجه الترمذي (٣٣٨٣) وقال: «حسن غريب»، والنسائي في «الكبرى» (١٠٥٩٩)، وابن ماجه (٣٨٠٠).

(٤) في (س): «لا يقبل الله عملًا».

(٥) أخرجه الدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٨٣٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٣/ ٢٠١).

(٦) في (م): «وكتب».

(٧) في (ق) و(ف): «رجل» وهو الموافق للموضع الثاني في البخاري.

(٨) أخرجه البخاري (٣٢٩٣) (٦٤٠٣)، ومسلم (٢٦٩١).

وفيهما أيضاً، عَنْ أبي أَيُّوبَ الأنصاريِّ رضي الله عنه، عن النبيِّ ﷺ: «مَنْ قَالها عَشْرَ مَرَّاتٍ كانَ كَمَنْ أعتَقَ أربعةَ أَنفُسٍ مِنْ وَلَدِ إسماعِيل»[١].

وفي التِّرمذِيِّ، عن ابنِ عُمرَ مَرفُوعاً: «مَنْ قَالها إذا دَخَلَ السَّوقَ..، وزادَ فِيها: يُحْيِي ويُمِيتُ وهُو حَيٌّ لا يَمُوتُ، بيدِه الخيرُ وهُوَ على كُلِّ شيءٍ قَدِيرٌ كَتَبَ اللهُ لَهُ[٢] ألفَ ألفِ حسنةٍ، ومَحا[٣] عَنْه ألفَ ألفِ سيئةٍ، ورَفَعَ لَهُ ألفَ ألفِ درجةٍ». وفي رواية: «وبنى له بيتاً[٤] في الجنَّةِ»[٥].

وَمِنْ فَضَائِلها: أَنَّها أمانٌ من وَحْشَةِ القَبْرِ وهَوْلِ الحَشْرِ، كما في «المُسند» وغيرِه، عن النبيِّ ﷺ قال: «ليسَ على أهلِ لا إله إلا اللهُ وَحْشَةٌ في قُبورِهم ولا في نُشُورِهِم، وكأنِّي بأهلِ لا إله إلا اللهُ قَدْ قَاموا يَنْفُضُونَ التُّرابَ عَنْ رؤوسهم، ويقولون: الحمدُ للهِ الذي أذهبَ عَنَّا الحَزَن»[٦].

وفي حَدِيثٍ مُرسلٍ: «مَنْ قالَ لا إله إلا اللهُ الملكُ الحقُّ المُبينُ كُلَّ يومٍ مئةَ مرَّةٍ كانَ[٧] له أَماناً مِنَ الفَقْرِ، وأُنساً مِنْ وَحْشَةِ القَبْرِ، واستجلَبَ به الغِنَى واستَقْرَعَ به بابَ الجنَّةِ»[٨].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٠٤)، ومسلم (٢٦٩٣) واللفظ له. وفي البخاري «رقبة»!

(٢) في (ش): «كتبت».

(٣) في (ش): «ومُحيَ».

(٤) في (ش): «وبني له بيت»، وكذلك في (ت) ضبط الحديث على ما لم يسم فاعله.

(٥) أخرجه الترمذي (٣٤٢٨) وقال: «حديث غريب» و(٣٤٢٩). وهو مما يرويه ابن عمر عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(٦) أخرجه أبو يعلى في «مسنده الكبير» كما في «المطالب العالية» (٢٨٦٥)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٩). من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧) في (ت) و(د) و(ق) و(ف): «كانت».

(٨) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٢٨٠) من حديث جعفر الصادق عن محمد الباقر =

وهي شِعارُ المؤمنينَ إذا قامُوا من القُبور، قال النَّضْر بن عَربي: بلغني أنَّ الناسَ إذا قامُوا من قُبورهم كان شعارُهُم لا إله إلا الله(١).

وقد خَرَّجَ الطبرانيُّ حديثاً مرفُوعاً: أنَّ شِعَارَ هذهِ الأُمَّةِ على الصِّراطِ: يا لا إلهَ إلا أنت(٢).

ومِنْ فَضَائِلِها أنها تَفْتَح لقائِلِها أبوابُ الجنَّةِ الثَّمانيةُ يدخُلُ مِنْ أيِّها شَاءَ، كما في حديثِ عُمرَ رضي الله عنه، عنِ النبيِّ ﷺ فيمَنْ أتى بالشَّهادَتين بعدَ الوُضُوءِ، وقد خَرَّجَهُ مسلم(٣).

وفي «الصَّحِيحَيْنِ» عَنْ عُبادَةَ بنِ الصَّامِت، عنِ النبيِّ ﷺ: «مَنْ قَالَ أَشهَدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لهُ، وأنَّ مُحمداً عبدُه ورسولُه، وأنَّ عِيسى عبدُ اللهِ ورسولُه(٤)...

= عن جده سمع النبي ﷺ! وأخرجه أبو نعيم في «صفة الجنة» (١٨٥) عن جعفر عن أبيه عن جده عن علي رضي الله عنه مرفوعاً. وسئل عنه الدارقطني في «العلل» (٣٠٨) وذكر وجوه الاختلاف فيه، ومَنْ رواه من مسند علي رضي الله عنه، ومن رواه مراسيل الباقر. وأخرجه ابن الأفخر في «موجبات الجنة» (٤٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً، وهو رواية معلة مما سبق.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «القبور» (٧١)، و«الأهوال» (٢١٨). والنضر بن عربي، هو أبو روح الباهلي الحراني رأى آخر صحابي وهو أبو الطفيل عامر بن واثلة، توفي رحمه الله (١٦٨هـ). وله ترجمة في «تاريخ دمشق» لابن عساكر.

(٢) أخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو في «المعجم الكبير» (١٤٧٥١) و«الأوسط» (١٦٠) و«الدعاء» (١٤٨٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٣٤).

(٤) في مسلم «وابن أمته».

وكَلِمَتُهُ ألقاها إلى مريمَ ورُوحٌ مِنه، وأنَّ الجنَّةَ حَقٌّ وأنَّ النَّارَ حَقٌّ[(١)]، وأنَّ اللهَ يَبْعثُ مَنْ في القُبورِ، فُتِحَتْ لهُ ثمانيةُ أبوابٍ مِنَ الجنَّةِ[(٢)] يَدْخُلُ مِنْ أيِّها شاءَ»[(٣)].

وفي حَديثِ عبدِ الرَّحمن بنِ سَمُرة عَنِ النبيِّ ﷺ في قِصَّةِ مَنامِهِ الطَّويلِ وفيهِ قالَ: «ورأيتُ رَجُلاً مِنْ أُمَّتي انتهى إلى أبوابِ الجنَّةِ، فأُغلِقَت الأبوابُ دونَه، فجاءَتهُ شهادةُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ ففتحتْ لهُ الأبوابَ وأدخَلَتْه الجنَّة»[(٤)].

ومِنْ فضائِلها: أنَّ أهلَها وإنْ دَخَلوا النَّارَ بتقصِيْرِهم في حُقُوقِها فإنَّهم لا بُدَّ أنْ يَخرُجُوا مِنْها، وفي «الصَّحيحينِ» عنْ أنسٍ، عنِ النبيِّ ﷺ قال: «يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: وعِزَّتي وجَلالي وكِبْريائي وعَظَمَتي لأُخْرِجَنَّ منها مَنْ قالَ لا إله إلا الله»[(٥)].

وَخَرَّجَ الطبرانيُّ عنْ أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ أُناساً مِنْ أهلِ لا إلهَ إلا اللهُ يَدْخُلونَ النارَ بذُنُوبهم، فيقولُ لهم أهلُ اللَّاتِ والعُزَّى: ما أَغْنى عَنْكُم قولُ لا إلهَ إلا اللهُ؟ فَيَغضَبُ اللهُ لهم فيُخْرِجُهُم مِنَ النَّارِ فيدخُلُونَ الجَنَّة»[(٦)].

---

(١) زاد في (س): «وأن الساعة آتية لا ريب فيها» وهذا إدراج، لا توجد هذه اللفظة في رواية «الصحيحين»، وجاءت هذه اللفظة في حديث عبادة في «مشيخة الآبنوسي» (٨٣)، و«الموضح لأوهام الجمع والتفريق» للخطيب (٢/ ٣٢).

(٢) في (س): «أبواب الجنة الثمانية» وهو الموافق لما في البخاري.

(٣) أخرجه البخاري (٣٤٣٥)، ومسلم (٢٨) واللفظ أقرب له وليس فيه: «وأن الله يبعث من في القبور»، وهي موجودة في «المسند المستخرج على صحيح مسلم» لأبي نعيم (١٣٥).

(٤) أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٤٨٨) مختصراً، وفي «الأحاديث الطوال» (ص: ٧٣) بطوله، وابن بشران في «أماليه» بطوله (٢٤٩)، وابن شاهين في «الترغيب في فضائل الأعمال» (٥٢٦) بطوله.

(٥) أخرجه البخاري (٧٥١٠) وهذا لفظه، ومسلم (١٩٣).

(٦) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٢٩٣) واللفظ هنا مختصر.

وَمَـنْ كانَ فـي سُـخْطِهِ مُحْسِـناً فكـيـفَ يكـونُ إذا مـا رَضِي(١)

لا يُسَوِّي بينَ مَنْ وَحَّدَهُ ـ وإنْ قَصَّرَ في حُقُوقِ توحِيدِه ـ وبينَ مَنْ أشرَكَ بِه.

قالَ بعضُ السَّلَفِ: كانَ إبراهيمُ عليه السلام يقول: اللَّهمَّ لا تُشْمِتْ(٢) مَنْ كانَ يُشرِكُ بكَ بمنْ كانَ لا يُشرِكُ بك(٣).

كـانَ بعـضُ السَّـلَفِ يقـولُ فـي دُعائِهِ: اللَّهمَّ إنَّكَ قلتَ عَنْ أهلِ النَّارِ إنَّهم ﴿أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]، ونحـنُ نُقْسِـمُ بـاللهِ جَهْـدَ أيمانِنَـا لَيَبْعثَـنَّ اللهُ مَـنْ يمـوتُ، اللَّهـمَّ لا تَجْمَـعْ بيـنَ أَهْـلِ القَسَـمَينِ في دارٍ واحدةٍ(٤).

كانَ أبو سُليمانَ يقولُ: إنْ طالبني ببُخْلِي طالبته بجُودِه، وإنْ طالبني بذُنوبي طالبتُه بعفوه(٥)، وإنْ أدخلَني النَّارَ أخبرتُ أهلَ النَّارِ أني كُنْتُ أُحِبُّه(٦).

مَـا أَطْيَـبَ وَصْلَـهُ وَمَـا أَعْذَبَهُ مَـا أَثْقَـلَ هَجْـرَهُ ومَـا أَصْعَبَـهُ

---

(١) البيت لأبي محمد عبد المحسن بن محمد الصوري الشاعر، المتوفى سنة (٤١٩هـ) كما في ترجمته من «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٤/ ٢٦٩).

(٢) تصحفت هذه الكلمة في النسخ كلها إلى: «لا تشرك»، وصوابها: «لا تشمت» كما أثبت.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (١٤) عن الحكم بن جابر قال: قال إبراهيم عليه السلام: «اللهم لا تشمت من كان يشرك بك...»، وأورده المصنف مصحَّفاً أيضاً في «التخويف من النار» في الباب الثامن والعشرين، باب حسن الظن بالله.

(٤) هو من كلام عُمر بن ذر رحمه الله تعالى. أخرجه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (١٥).

(٥) في (ش): «بمغفرته».

(٦) من كلام أبي سليمان الداراني رحمه الله تعالى. أورده أيضاً المصنف في «التخويف من النار». أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٢٥٥) بنحوه. مما سُمِعَ منه في خلوته لا في محضر الناس.

القَـلْـبُ يُـحِـبُّـهُ وإنْ عَذَّبَهُ[١] في السُّخْطِ وفي الرِّضى فما أَهْيَبَهُ

كانَ بعضُ العارفينَ يبكِي طولَ لَيْلِه ويقولُ: إنْ تُعَذِّبْنِي فإنِّي لكَ مُحِبٌّ، وإنْ تَرْحَمْني فإني لكَ مُحِبٌّ[٢].

العارِفُونَ يخافونَ مِنَ الحِجَابِ أكثَرَ ممَّا يخافونَ مِنَ العَذَابِ.

قال ذو النُّون: خَوفُ النَّارِ عندَ خَوفِ الفِراقِ كقَطْرةٍ في بَحْرٍ لُجِّيٍّ[٣].

كانَ بعضُهم يقولُ: إلهي وسيِّدي ومولاي! لو أنك عَذَّبتني بعذابِكَ كلِّهِ كانَ ما فاتَني مِنْ قُرْبِكَ أعظمَ عندي مِنَ العَذَابِ[٤].

قيلَ لبعضِهِم: لو طَرَدَكَ ما كنتَ تَفْعلُ؟ فقال:

أَنـا إنْ لـم أَجِـدْ مِـنَ الحِـبِّ وَصْلًا رُمْـتُ فـي الـنَّـارِ مَنْـزِلاً ومَقِيْـلا
ثُـمَّ أَزعجـتُ أهلَهـا بِنِدَائـي بُكْـرةً فـي عِراصِهـا وأَصِيـلا
مَعْشَـر المشـركينَ نُوحُـوا على مَـنْ يَـدَّعـي أَنَّـهُ يُـحِـبُّ الـجَـلـيْـلا
لَـمْ يكـنْ فـي الـذي ادَّعـاهُ مُحِقًّـا فـجـزاهُ بـهِ الـعـذابَ الطَّويـلا[٥]

---

(١) لم أجد الأبيات عند غير المصنف. وهي من بحر الدوبيت.

(٢) في حاشية (ف): «والمراد به: عتبة الغلام كما في سير السالك». أخرجه عنه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٢٣٤). و«سير السالك في أسنى المسالك» هو للفقيه العلامة تقي الدين الحصني الشافعي.

(٣) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (١/ ٣٧٧)، والغزالي في «إحياء علوم الدين» في كتاب الخوف والرجاء، بيان الدواء الذي به يستجلب حال الخوف.

(٤) هذا كلام العابدة رقية الموصلية رحمها الله تعالى ذكره ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٢/ ٣٥٨).

(٥) الأبيات لشاب عابد كان في مجلس ذي النون رحمهما الله، ذكرها ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٢/ ٤٥٠).

إخواني! اجتهدُوا اليومَ في تحقيقِ التَّوحيدِ، فإنَّه لا يُوصِلُ إلى اللهِ سِواهُ، واحرِصُوا على القيامِ بحقُوقِه، فإنَّه لا يُنْجِي مِنْ عذابِ اللهِ إلا إيَّاه.

ما نَطَقَ الناطِقُونَ إذْ نَطَقُوا ... أَحْسَنَ مِنْ لا إلهَ إلا هُو
تباركَ اللهُ ذو الجلالِ ومَنْ ... أَشْهَدُ أنْ لا إلهَ إلا هُو
مَنْ لِذُنوبي وَمَنْ يُمَحِّصُها ... غيرُكَ يا لا إلهَ إلا هُو
جِنَانُ خُلْدٍ لمَنْ يُوحِّدُهُ ... أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا هُو
نيرانُهُ لا تُحَرِّقُ مَنْ ... يشهد[1] أنْ لا إلهَ إلا هُو
أقولُها مُخْلِصاً بلا بَخَلٍ ... أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا هُو[2]

آخره، والحمدُ لله وحده، وصلى الله على سيدنا مُحمَّدٍ وآله وسلَّم تسليماً كثيراً.

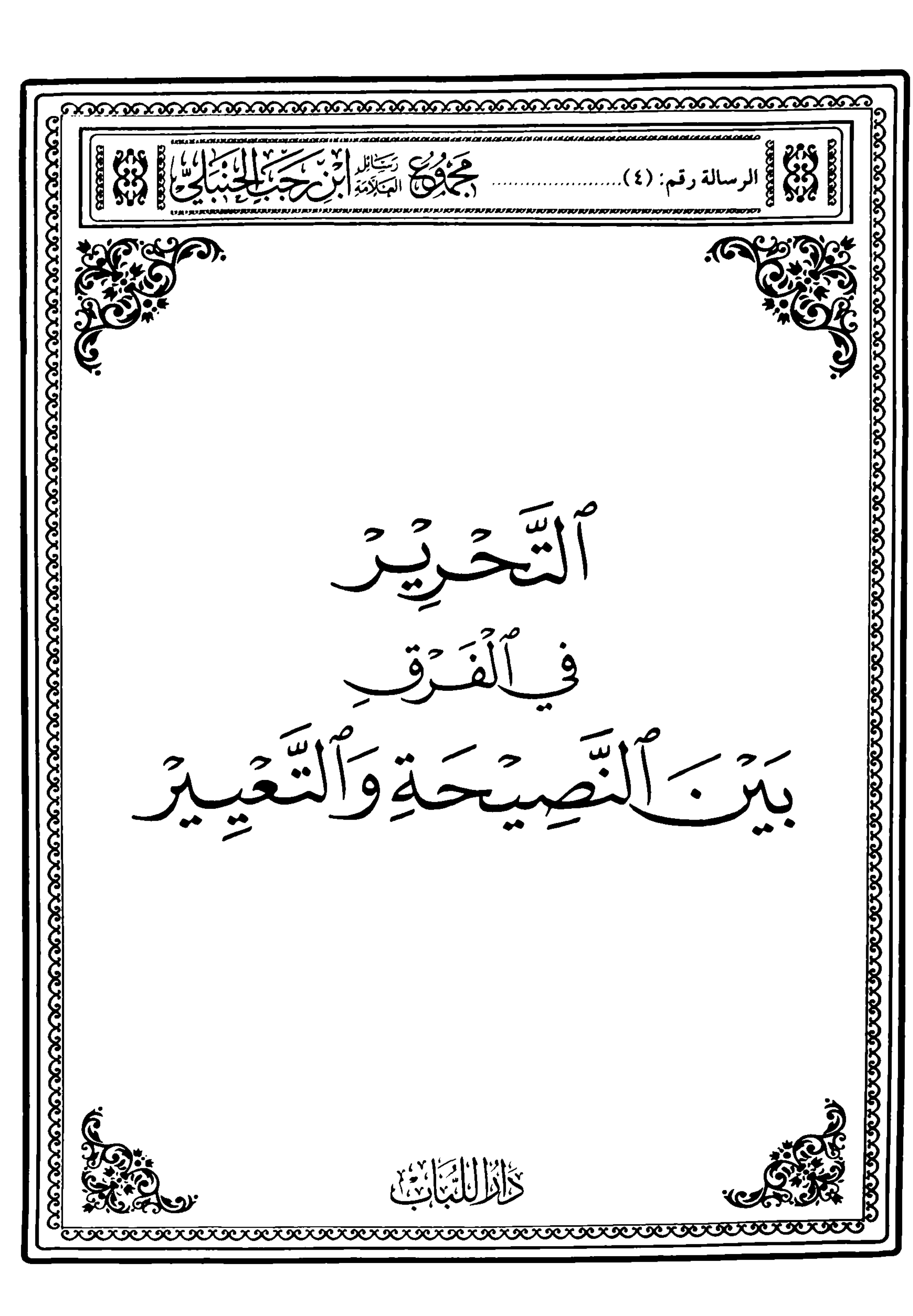
ربِّ قني عذابَك يوم تبعثُ عبادَك[3].

---

(١) في (ش): «حقَّقَ». وبكليهما يصح الوزن.

(٢) ذكر البيتَ الأولَ فقط: المستعصمي في «الدر الفريد وبيت القصيد» (٩/ ٢١٩) ونسبه إلى صالح بن عبد القدوس. وفي حاشية (س): «هذا من بحر المنسرح».

(٣) في(م): آخره والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين وأهله وصحبه أجمعين.
في (ت) و(ف): «آخره، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». وفي حاشية (ت): «بلغ مقابلة بحمد الله تعالى».
وفي (د): «آخره والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم».
وفي (ق): «والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله وصحبه وسلم».
وفي (س): «آخره، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم».
وفي حاشية (س): «بلغ مقابلة وتصحيحاً».



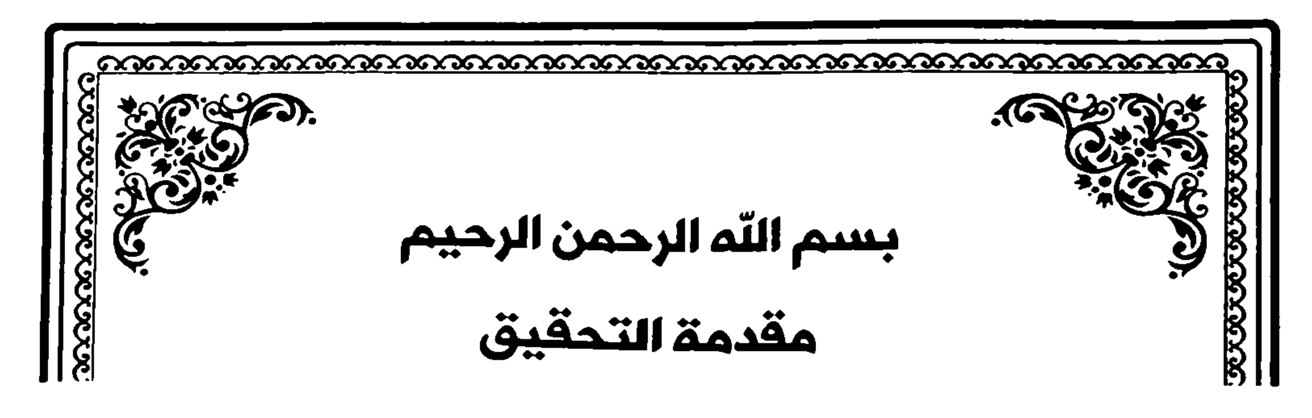
التحرير في الفرق بين النصيحة والتعيير

دار اللباب

التحرير في الفرق بين النصيحة والتعيير تأليف الشيخ العالم الرباني عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب البغدادي رحمه الله

مكتبة جامعة الرياض (ر)

مركز جمعة الماجد (ج)



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي جعل الدينَ النصيحةْ، ونـهـى عباده عـن التعيير والفضيحةْ، وصلى الله على سيدنا محمد الذي دلَّنا على السبيل الواضحة الصحيحة، وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن تبعهم على السَّنَن النجيحة.

أما بعد:

فهذه الرسالة على وجازتها من أنفع ما حرره الإمام الحافظ ابن رجب رحمه الله، وهي توضِّحُ الفرق بين أمرين قد يتَّحدان في الصورة والمظهر، لكن بينهما أشد التباين في الحقيقة والمخبر، هما: (النصيحة) و(التعيير).

ولعل الإمام رحمه الله قد كتبها لضرورة اقتضت ذلك في حياته، من إنكارِ بعض الناس على مَنْ رَدَّ على بعض العلماء المشاهير قولَه، وذلك نصيحة للمسلمين، وتبليغاً للأمانة في بيان الحق في المسألة التي أخطأ فيها العالِم المشهور.

* * *

ونحـن فـي زماننـا هـذا ـ وما قبلـه ـ قد التبس على كثيـر من الخاصـة فضلاً عن العامـة: الفـرق بيـن (النصيحـة) و(والتعييـر)، وبسبب ذلك دخلـت الأمة فـي مزالق خطيـرة، جراء:

١ ـ الدعـوة إلـى الكـف عـن النصيحـة، أو بيان الخطـأ أو الباطـل، أو الضلال

أو البدعة، بل وصل التمادي ببعض الناس إلى الكف عن الحكم بكفر اليهود والنصارى والمجوس والملاحدة، بدعوى عدم تعيير الخلق واحترامهم، وإن كان في ذلك معصية الخالق جل جلاله.

٢ـ وفي مقابل ذلك ظهر من حُدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام مَنْ تسلطوا على علماء المسلمين وأئمتهم والمشهود لهم بالصلاح والخير من أكابر الأمة، فيتصيدون العثرات، ويبحثون عن الزلات، ويجعلون مناقبهم مثالب، وفضائلهم معايب، مع بذاءة لفظ وسلاطة لسان، وتشبع بما لم يُعطوا، وتعالم وتبجح وتعالٍ، وهم يزعمون النصيحة للأمة ببيان الحق، ونصرة السنة.

مع أن أحوالهم لا تشهد لأقوالهم، ومآل طرائقهم: إفساد الدين على أهله، وجعل المعروف منكراً والمنكر معروفاً، والفرقة بين المسلمين والنزاع بينهم!

فالصنف الأول: أنكر النصيحة التي هي الدين.

والصنف الثاني: قد دخلوا في قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب: ٥٨]، نعوذ بالله من هذا الحال ومن ذاك.

وفي هذه الرسالة اللطيفة دواء ناجع لتلك الأدواء، وسبيل للوقاية من الوقوع في ذلك البلاء، فرحم الله تعالى المصنف ابن رجب، وجزاه عن المسلمين خيراً.

* * *

عنوان هذه الرسالة ونسخها الخطية:

عنوان هذه الرسالة: «التحرير في الفرق بين النصيحة والتعيير»، وذكرها بذلك السَّفَّاريني رحمه الله تعالى في كتابه: «غذاء الألباب في شرح منظومة

الآداب» (١/ ١٠٧)، وقد نقل عنها فيه، ولم يُثْبِت هذا العنوان أحدٌ ممن سبق إلى نشر هذه الرسالة.

وقد اعتمدت في إخراجها على نسختين متأخرتين جداً:

١ـ نسخة جامعة الرياض، المرموز إليها بـ(ر)، وقد جاء فيها العنوان المشار إليه بتمامه، وهي الرسالة الأخيرة من المجموع (١٨١٧)، وقد سبق وصفه في المقدمات.

وتقع في ٦ لوحات من (١٩٧أ) إلى (١٠٢/أ) بخط عبد المحسن بن عبيد بن عبد المحسن في سنة ١٣٦١هـ.

٢ـ نسخة مصورة في مكتبة جمعة الماجد (٩١٦٨٨٢)، المرموز إليها بـ(ج) وجاء العنوان فيها: «الفرق بين النصيحة والتعيير». وهي في ٤ لوحات من (٩٢/ ب) إلى (٩٥/ ب). لم يذكر ناسخها اسمه، وهي مؤرخة ٧ جمادى ١٣٣٩.

والنسخة الأولى أمثل من النسخة الثانية على هنات فيها، وفي (ج) أسقاط كثيرة جداً، لم نشر إليها لئلا تثقل الحواشي بها.

وهما نجديتان متأخرتان، وللكتاب نسخ بغدادية متأخرة أيضاً.

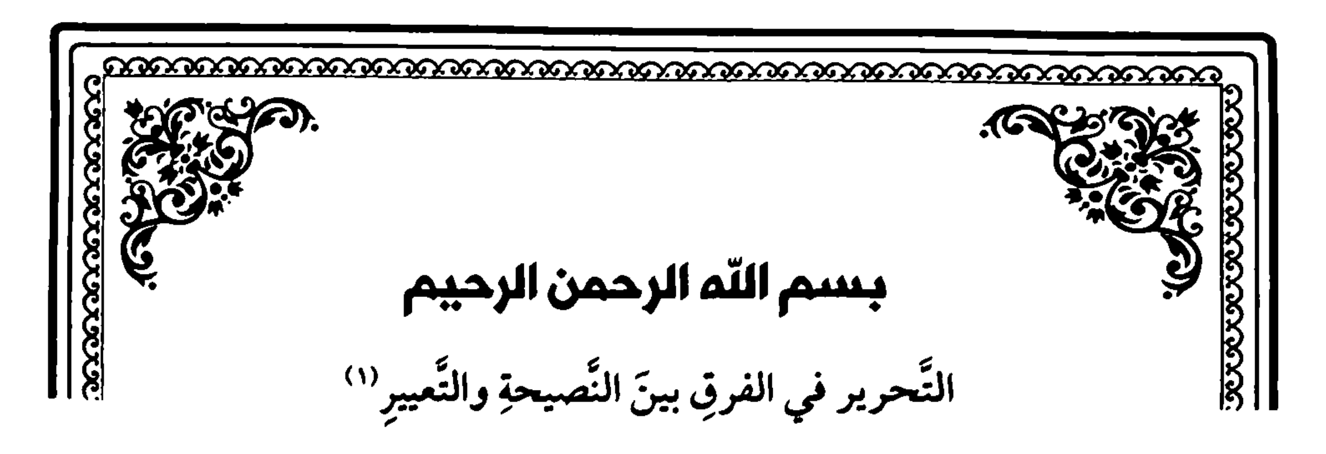
طبعت الرسالة سابقاً بتحقيق د. نجم خلف في دار ابن القيم ـ الدمام، وعنها انتشرت طبعاته اللاحقة، التي فيها أسقاط النسخة (ج).

فاستُدرِكت في هذه الطبعة من النسخة (ر)، ولله الحمد والمنة، وهو سبحانه من وراء القصد.

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

* * *



بسم الله الرحمن الرحيم

التَّحرير في الفرقِ بينَ النَّصيحةِ والتَّعييرِ[1]

الحمدُ للهِ ربِّ العالمِينَ، وصلواتُه وسلامُه على إمامِ المتَّقِينَ وخاتِمِ النَّبيِّينَ والمرسلين، محمد وآله وصحبه أجمعين والتَّابعِينَ لهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ.

أمّا بعدُ:

فهذهِ كلماتٌ مختصَرةٌ جامعةٌ في الفَرقِ بينَ النَّصيحةِ والتَّعييرِ، فإنَّهما يشتركانِ في أنَّ كلًّا منهما ذِكْرُ الإنسانِ بما يكرَه ذِكرَه، وقد يشتبهُ الفرقُ بينَهما عندَ كثيرٍ منَ النّاسِ، واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ.

اعلمْ أنَّ ذِكرَ الإنسانِ بما يكرهُ ذكرَه إنما يكونُ محرَّماً إذا كانَ المقصودُ منه مجرَّدَ الذَّمِّ والعيبِ والتَّنَقُّص، فأمّا إن كانَ فيه مصلحةٌ عامةٌ للمسلمِينَ[2] أو خاصّةٌ لبعضِهم، وكانَ المقصودُ منه تحصيلَ تلكَ المصلحةِ فليسَ بمحرَّمٍ بل هو مندوبٌ إليه، وقد قرَّرَ علماءُ الحديثِ هذا في كُتبِهم في الجرحِ والتَّعديلِ، وذكروا أنَّ بينَ جرحِ الرُّواةِ وبينَ الغِيبةِ فرقاً بعيداً، ورَدّوا على مَن سوَّى بينَهما منَ المتعبِّدِينَ وغيرِهم ممَّن لا يتَّسِعُ علمُه.

---

(١) هذا العنوان ثابت في نسخة الرياض، وذكره السفارينيُّ في «غذاء الألباب في شرح منظومة الآداب» (١/ ١٠٧).

(٢) المثبت من نقل «غذاء الألباب» (١/ ١٠٧)، وفي النسخ: «العامة المسلمين».

ولا فَرْقَ بينَ الطَّعنِ في رواةِ ألفاظِ الحديثِ، والتَّمييزِ[1] بينَ مَن تُقبلُ روايتُه منهم ومَن لا تُقبَلُ، وبينَ تَبيينِ خطأِ مَن أخطأَ في فهمِ معاني الكتابِ والسُّنَّةِ، وتأوَّلَ شيئًا منهما على غيرِ تأويلِه، أو تمسَّكَ منهما بما لا يُتمسَّكُ به؛ لِيُحْذَرَ منَ الاقتداءِ به فيما أخطأَ فيه.

وقد أجمعَ العلماءُ على جوازِ ذلكَ أيضًا[2]، ولهذا تجدُ كتبَهم المصنَّفَةَ في أنواعِ العلومِ الشَّرعيّةِ منَ التَّفسيرِ وشروحِ الحديثِ والفقهِ واختلافِ العلماءِ وغيرِ ذلكَ ممتلئةً منَ المناظراتِ وردِّ أقوالِ مَن تضعُفُ أقوالُه من أئمّةِ السَّلفِ والخَلَفِ منَ الصَّحابةِ والتّابعِينَ ومَن بعدَهم.

ولم ينكر ذلكَ أحدٌ من أهلِ العِلمِ، ولا ادَّعى [أنَّ][3] فيه طَعنًا على مَن رُدَّ عليه قولُه، ولا ذمًّا ولا تنقصًا، اللَّهمَّ إلّا أن يكونَ المصنِّفُ يُفحِشُ في الكلامِ، ويُسيءُ الأدبَ في العبارةِ؛ فيُنكَرُ عليه إفحاشه[4] وإساءتُه ـ دونَ أصلِ ردِّه ـ ومخالفتُه إقامةَ الحججِ الشَّرعيّةِ والأدلّةِ المعتبَرةِ.

وسببُ ذلكَ: أنَّ علماءَ الدِّينِ كلَّهم مجمعونَ على قصدِ إظهارِ الحقِّ الذي بعثَ اللهُ به رسولَه ﷺ، وأن يكونَ الدِّينُ كلُّه للهِ، وأن تكونَ كلمتُه هي العُليا، وكلُّهم معترِفونَ بأنَّ الإحاطةَ بالعِلمِ كلِّه من غيرِ شُذوذِ شيءٍ منه ليسَ هو مرتبةَ أحدٍ منهم،

---

(١) في (ج): «ولا التمييز».

(٢) قال السفاريني في «غذاء الألباب» (١/ ١٠٨): «مراد الحافظ بالجواز ما ليس بممتنع، فيشمل الواجب».

(٣) من «غذاء الألباب» (١/ ١٠٨) مما نقله عن المصنف. وسقط من النسختين.

(٤) في (ج): «فحاشته».

ولا ادَّعاه أحدٌ منَ المتقدِّمِينَ ولا منَ المتأخِّرِينَ، فلهذا كانَ أئمَّةُ السَّلفِ رحمهم الله تعالى المجمَعِ على علمِهم وفضلِهم يقبَلونَ الحقَّ ممَّن أوردَه عليهم وإن كانَ صَغيرًا، ويوصونَ أصحابَهم وأتباعَهم بقَبولِ الحقِّ إذا ظهرَ في غيرِ قولِهم[1]، كما قالَ عمرُ رضي الله عنه لمَّا خطبَ، ونهى عن المغالاة في صداق النساء، ورَدَّت تلكَ المرأةُ عليه بقولِه تعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا﴾ [النساء: ٢٠]، فرَجَعَ عن قولِه، فقالَ: امرأةٌ أصابَت، ورجلٌ أخطأَ[2].

ورُوِيَ عنه أنَّه قالَ: كلُّ أحدٍ أفقهُ من عمرَ[3].

وكانَ بعضُ المشهورِينَ إذا قالَ برأيه في شيءٍ يقولُ: هذا رأيُنا، فمَن جاءَنا برأيٍ أحسنَ منه قَبِلْناه. أو كما قال[4].

وكانَ الشّافعيُّ رحمه الله يُبالِغُ في هذا المعنى ويُوصِي أصحابَه باتِّباعِ الحقِّ وقَبولِ السُّنَّةِ إذا ظهرَت لهم على خِلافِ قولِه، وأن يُضرَبَ حينَئذٍ بقولِه الحائطُ[5]، وكانَ يقولُ في كتُبِه: لا بدَّ أن يوجَدَ فيها ما يُخالِفُ الكتابَ والسُّنَّةَ؛

---

(١) في (ر): «أقوالهم».

(٢) أخرجه الزبير بن بكار في «الأخبار الموفقيات» (ص: ٢٥١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣٠)، وابن الجوزي في «مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» (ص: ٤٨٧).
وجاء في (ر): «وعمر أخطأ» وفي (ج): «أصابت امرأة»، والمثبت موافق للمصادر.

(٣) هو في القصة السابقة نفسها، لكن هذا اللفظ أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٥٩٨). وانظر: «العلل» للدارقطني (٢٤١). وفي (ر): «أفقه منك يا عمر».

(٤) أخرج نحو هذا عن الإمام أبي حنيفة: الخطيبُ البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٤٨١). وذكره مثل ما عند المصنف: ابن تيمية في «التسعينية» (١/ ٨٣) وفي «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٢١١).

(٥) نقل ابن القيم في «أعلام الموقعين» (٣/ ١٧٦) تواتر هذا عن الشافعي رحمه الله.

لأنَّ اللهَ تعالى يقولُ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢][1].

وأبلغُ من هذا أنَّه قالَ: ما ناظرَني أحدٌ فباليْتُ أظهرَتِ الحُجّةُ على لسانِه أو على لساني[2]. وهذا يدلُّ على أنَّه لم يكنْ له قصدٌ إلّا في ظُهورِ الحقِّ ولو كانَ على لسانِ غيرِه ممَّن يُناظرُه أو يُخالِفُه، ومَن كانَت هذه حالَه فإنَّه لا يكرَه أن يُردَّ عليه قولُه ويُبيَّنَ له مخالفتَه للسُّنّةِ لا في حياتِه ولا بعد مماتِه.

وهـذا هو الظَّـنُّ بغيرِه أيضاً مـن أئمّةِ الإسـلامِ الذّابِّينَ عنه، القائمِيـنَ بنصرِه منَ السَّلفِ والخَلَفِ.

ولـم يكونوا يكرهونَ أيضاً مخالفةَ مَن خالفَهم بدليلٍ عَرَضَ له، ولو لم يكنْ ذلكَ الدَّليلُ قويًّا عندَهم بحيثُ يتمسَّكونَ به ويتركونَ دَليلَهم له، ولهذا كانَ الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ رحمه الله تعالى يذكرُ إسحاقَ بنَ راهويه ويمدحُه ويُثني عليه، ويقولُ: وإن كانَ يُخالِفُ في أشياءَ، فإنَّ النّاسَ لم يزلْ يُخالِفُ بعضُهم بعضًا. أو كما قالَ رضي الله عنه[3].

---

(١) قال الربيع بن سليمان: قرأت كتاب «الرسالة المصرية» على الشافعي نيفاً وثلاثين مرة، فما من مرة إلا كان يصححه، ثم قال الشافعي في آخره: أبى الله أن يكون كتاب صحيح غير كتابه. ثم استدل بالآية. أخرجه البيهقي في «مناقب الشافعي» (٢/ ٣٦).

وما ذكره المصنف قاله البويطي كما أخرجه عنه ابن حجر في «توالي التأنيس» المطبوع باسم «توالي التأسيس» (ص: ١٠٦).

(٢) نقلـه الغزالـي فـي «الإحيـاء» (١/ ٢٦)، وابـن الجـوزي فـي «صفـة الصفـوة» (١/ ٤٣٥) عـن الكرابيسـي عنـه.

(٣) أخرجه ابن عدي في مقدمة «الكامل» (١/ ٢٢١)، ط دار الكتب العلمية، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٧/ ٣٦٦).

وكانَ كثيرًا يُعرَضُ عليه كلامُ إسحاقَ وغيرِه منَ الأئمّةِ، ومأخذُهم في أقوالِهم، فلا يوافِقُهم على مقالاتهم، ولا يُنكِرُ عليهم أقوالَهم ولا استدلالَهم، وإن لم يكنْ هو موافقًا على ذلكَ كلِّه.

وقد استحسنَ الإمامُ أحمدُ ما حُكِيَ عن حاتمِ الأصمِّ، أنّه قِيلَ له: أنتَ رجلٌ أعجميٌّ لا تُفصِحُ، وما ناظرَكَ أحدٌ[1] إلّا قطعتَه، فبأيِّ شيءٍ تغلِبُ خصمَكَ؟! فقالَ: بثلاثٍ: أفرحُ إذا أصابَ خصمي، وأحزنُ إذا أخطأَ، وأحفظُ لساني عنه أن أقولَ له ما يسُوؤُه، أو معنى هذا، فقالَ أحمدُ: ما أعقلَه من رجلٍ[2]!

وحينَئذٍ فردُّ المقالاتِ الضَّعيفةِ على من قالها من العلماء، وتبيينُ الحقِّ في خِلافِها بالأدلّةِ الشَّرعيّةِ ليسَ هو ممّا يكرهه أولئك العلماءُ، بل ممّا يُحبُّونَه ويمدحونَ فاعلَه ويُثنونَ عليه، فلا يكونُ داخلًا في بابِ الغِيبةِ بالكلِّيّة، ولو فُرِضَ أنَّ أحدًا يكرهُ إظهارَ خطئِه المخالِفِ للحقِّ فلا عبرةَ بكراهيته لذلكَ، فإنَّ كراهةَ إظهارِ الحقِّ إذا كانَ مخالِفًا لقولِ الرَّجلِ ليسَ منَ الخصالِ المحمودةِ، بلِ الواجبُ على المسلمِ أن يُحِبَّ ظهورَ الحقِّ ومعرفةَ المسلمِينَ له[3]، سواءٌ كانَ ذلكَ في موافقة قوله أو مخالفتِه، وهذا منَ النَّصيحةِ للهِ ولكتابِه ولرسولِه ودِينِه وأئمّةِ المسلمِينَ وعامّتِهم، وذلكَ هو الدِّينُ كما أخبرَ به النَّبيُّ ﷺ[4].

وأمّا المبيِّنُ لخطأِ مَن أخطأَ منَ العلماءِ قبلَه إذا تأدَّبَ في الخطابِ، وأحسنَ

---

(١) في (ر): «ولا ناظرت أحداً».

(٢) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٨٢)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ١٤٩).
وفي (ر): «فقال له أحمد: ما كان أعقله من رجل».

(٣) في (ر): «ومعرفة أن يكون المسلمون به».

(٤) في حديث تميم الداري رضي الله عنه، الذي أخرجه مسلم (٥٥).

في الرَّدِّ والجوابِ، فلا حرجَ عليه ولا لومَ يتوجَّهُ إليه، وإن صَدَرَ منه أحياناً نوعُ تحسينٍ في العبارةِ مبالغةً في استنكارِ مقالةِ مَنْ يُرَدُّ قولُهُ لوضوحِ خطابه، والتحذيرِ منَ الاغترارِ بمقالتِه، فلا حرجَ عليه أيضاً.

وقد كانَ بعضُ السَّلفِ إذا بلغَه قولٌ يُنكِرُه على قائلِه يقولُ: كذَبَ فلانٌ، ومن هذا قولُ النَّبيِّ ﷺ: «كَذَبَ أبو السَّنابِلِ»[١] لمّا بلغَه أنَّه أفتى أنَّ المتوفَّى عنها زوجُها إذا كانَت حاملًا لا تحِلُّ بوضعِ الحَملِ حتّى يمضيَ عليها أربعةُ أشهرٍ وعَشْرٌ.

وقد بالغَ الأئمّةُ الوَرِعونَ في إنكارِ مقالاتٍ ضعيفةٍ لبعضِ العلماءِ وردِّها أبلغَ الرَّدِّ، كما كانَ الإمامُ أحمدُ يُنكِرُ على أبي ثَورٍ وغيرِه مقالاتٍ ضعيفةً تفرَّدوا بها[٢]، ويُبالِغُ في ردِّها عليهم، وهذا كلُّه حكمُ الظّاهرِ.

وأمّا في باطنِ الأمرِ:

فإن كانَ مقصودُه بذلك مجرَّدَ تَبيينِ الحقِّ، وأنْ لا يغترَّ النّاسُ بمقالاتِ مَن أخطأَ في مقالاتِه، فلا ريبَ أنَّه مُثابٌ على قصدِه، وأنه داخلٌ بفعلِه هذا بهذهِ النِّيّةِ في النُّصحِ للهِ ورسولِه وكتابِه وأئمّةِ المسلمِينَ وعامَّتِهم، وسواءٌ كانَ الذي بيَّن خطأه صغيرًا أو كبيرًا.

وله أُسوةٌ بمَن ردَّ منَ العلماءِ مقالاتِ ابنِ عبّاسٍ التي شذَّ بها، وأُنكرت عليه منَ

---

(١) أخرج هذا اللفظ الإمام الشافعي في «الرسالة» (١٧١١)، والإمام أحمد في «المسند» (٤٢٧٣) من حديث عبد الله بن عتبة بن مسعود، وأصله في البخاري (٣٩٩١)، ومسلم (١٤٨٤) موصولاً من حديث سبيعة الأسلمية.

(٢) انظر: «الجامع»، للخلال (٤٥٦) (٤٥٨) (١٠٥٣ ـ ١٠٥٨)، و«طبقات الشافعيين» لابن كثير (ص: ٩٩) ترجمة أبي ثور رحمه الله تعالى. وليس في «الجامع» ما ذكرته الكتب المتأخرة.

العلماءِ، مثلُ: المتعةِ[1]، والصَّرفِ[2]، والعمريتين[3]، وغيرِ ذلكَ.

ومَن ردَّ على سعيدِ بنِ المسيِّبِ قولَه في إباحَةِ المطلَّقةِ ثلاثًا بمجرَّدِ العَقدِ[4]، وغيرِ ذلكَ ممّا يُخالِفُ السُّنّةَ الصَّريحةَ.

وردَّ على الحسنِ قولَه في تركِ الإحدادِ على المتوفَّى عنها زوجُها[5].

وعلى عطاءٍ قولَه في إباحةِ إعارةِ الفُروجِ[6].

---

(١) ردَّ عليه قوله في المتعة عليٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه. أخرجه مسلم (١٤٠٧).

(٢) بيَّن أبو سعيد الخدري رضي الله عنه حرمة ربا الفضل. أخرجه مسلم (١٥٩٤).

(٣) تصحفت الكلمة في (ج) إلى «العمرتين»!، والمسألتان العمريتان في المواريث والفرائض، وهما: زوج وأبوان، وزوجة وأبوان، وقد قضى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الزوجين يأخذان فرضهما من المال، وما بقي بعد فرضهما في المسألتين فللأم ثلثه، والباقي للأب، وتابعه على ذلك جمهور الأمة.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: بل للأم الثلث من أصل التركة كاملاً، تمسكاً بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُۥ وَلَدٌ وَوَرِثَهُۥٓ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ ٱلثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١].

انظر: جواب زيد بن ثابت لابن عباس رضي الله عنهم في «المصنف» لابن أبي شيبة (٣١٧١٠ ـ ٣١٧١٤)، وانظر: جواب المصنف ابن رجب رحمه الله على ما ذهب إليه ابن عباس رضي الله عنهما في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩) وهو مما فتح الله به عليه، ولم يُسبَق إليه.

(٤) أخرج ذلك سعيدُ بنُ منصور في «سننه» (١٩٨٩) عن سعيد بن المسيب. قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٨/ ٣٢٧): «أظنه، والله أعلم، لم يبلغه حديثُ العسيلة هذا، أو لم يصحَّ عنده، وأما سائر العلماء متقدميهم ومتأخريهم فيما علمت، فعلى القول بهذا الحديث على ما وصفنا».

(٥) أخرجه عن الحسن: ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٦٣٥) أنه كان لا يرى الإحداد شيئاً. قال ابن المنذر في «الإشراف على مذاهب العلماء» (٣٣٠٩): «والسنة مستغنى بها عن كل قول».

(٦) سقطت: «إعارة» من (ر)، وهذه عبارة ثقيلة، والمسألة لا يجيزها عالمٌ بهذا الإطلاق، وإنما هذا الإطلاق من لوازم قول من أفتى بجواز وطء جارية لمن أباح له سيدُها وطأها! كأن تُحِلَّ المرأةُ =

وعلى طاوسٍ قولَه في مسائلَ متعدِّدةٍ شذَّ بها عنِ العلماءِ.

وعلى غيرِ هؤلاءِ ممّن أجمعَ المسلمونَ على هدايتِهم ودِرايتِهم ومحبَّتِهم والثَّناءِ عليهم، ولم يعُدَّ أحدٌ منهم مخالفَتهم[1] في هذهِ المسائلِ ونحوِها طَعنًا في هؤلاءِ الأئمّةِ ولا عَيبًا لهم، وقد امتلأَت كتبُ أئمّةِ المسلمِينَ منَ السَّلَفِ والخَلَفِ بتَبيينِ خطإِ هذهِ المقالاتِ وما أشبَهَها ـ مثلُ كُتُبِ الشّافعيِّ وإسحاقَ وأبي عُبيدٍ وأبي ثَورٍ ومَن بعدَهم من أئمّةِ الفقهِ والحديثِ وغيرِهما ـ ممَّنِ ادَّعَوا هذهِ المقالاتِ. وما كانَ بمثابتِها شيءٌ كثيرٌ، ولو ذَكَرْنا ذلكَ بحروفِه لطالَ الأمرُ جدًّا.

وأمّا إن كانَ مرادُ الرّادِّ[2] بذلكَ إظهارَ عَيبِ مَن رَدَّ عليه وتَنَقُّصَه وتَبيينَ جهلِه وقُصورِه في العِلمِ ونحوَ ذلكَ كانَ محرَّمًا، وسواءٌ كانَ ردُّه لذلكَ في وجهِ مَن ردَّ عليه أو في غَيبتِه، وسواءٌ كانَ في حياتِه أو بعدَ موتِه، وهو داخلٌ فيما ذمَّه اللهُ تعالى في كتابِه، وتوعَّدَ عليه مِنَ الهَمزِ واللَّمزِ، وداخلٌ أيضًا في قولِ النَّبيِّ ﷺ: «يا معشَرَ مَن آمنَ بلِسانِه ولم يُؤمنْ بقلبِه[3]، لا تُؤذُوا المسلمِينَ ولا تَتَّبِعوا عَوراتِهم، فإنَّه مَن

= لزوجها جاريَتها، فيطؤها بإذن مالكتها دون أن يملك رقبتها!

وفي نسبة الفتوى بذلك إلى عطاء بن أبي رباح نظر، فقد أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (١٢٨٥٠) عن ابن جريج عن عطاء قال: «كان يُفعل: يُحلُّ الرجلُ وليدته لغلامه وابنه وأخيه وأبيه والمرأة لزوجها» ثم قال: «وما أحبُّ أن يُفعل ذلك، وما بلغني عن ثَبْت». فعطاءٌ ناقل وليس بقائل!

وقد وجد في هذه الفتوى الشاذة المنكرة بعضُ المارقين عن الإسلام ضالتهم في بناء الكذب والأباطيل عليها، فليُحذرْ كذبُهم وما يأفكون!

(١) تصحفت هذه اللفظة في النسخ إلى «مخالفوهم» «مخالفوه».

(٢) في (ر): «مقصود الراد».

(٣) في (ر): «ولم يدخل الإيمان في قلبه» وفي حاشيتها كالمثبت من (ج).

يتَّبِعْ عَوراتِهم يتَّبعِ اللهُ عَورتَه، ومَن يتَّبعِ اللهُ عَورتَه يفْضَحْه ولو في جَوفِ بيتِه»[1].

وهذا كلُّه في حقِّ العلماءِ المقتَدَى بهم في الدِّينِ، فأمّا أهلُ البِدَعِ والضَّلالةِ ومَن تشبَّه بالعلماءِ وليسَ منهم فيجُوزُ بيانُ جَهلِهم، وإظهارُ عُيوبِهم، تحذيرًا منَ الاقتداءِ بهم، وليسَ كلامُنا الآنَ في هذا القَبيلِ. والله أعلم.

***

فصلٌ

فمَنْ عُرِفَ منه أنَّه أرادَ بردِّه على العلماءِ النَّصيحةَ للهِ ولرسولِه صلى الله عليه وسلم، فإنَّه يجبُ أن يُعامَلَ بالإكرامِ والاحترامِ والتَّعظيمِ، كسائرِ أئمّةِ المسلمِينَ الذينَ سبقَ ذِكرُهم وأمثالِهم ومَن اتَّبعَهم بإحسانٍ.

ومَن عُرِفَ منه أنَّه أرادَ بردِّه عليهم التَّنقُّصَ والذَّمَّ، وإظهارَ العَيبِ، فإنَّه يستحقُّ أن يُقابَلَ بالعُقوبةِ لِيرتَدِعَ هو ونُظراؤُه عن هذهِ الرَّذائلِ المحرَّمةِ.

ويُعرَفُ هذا القَصدُ تارةً بإقرارِ الرّادِّ واعترافِه، وتارةً بقرائنَ تُحيطُ بفعلِه وقولِه.

فَمَنْ عُرِفَ منه العِلمُ والدِّينُ وتوقيرُ أئمّةِ الإسلامِ واحترامُهم، ولم يَذكُرِ الرَّدَّ وتَبيينَ الخطأِ إلّا على الوجهِ الذي ذكره غيرُه منَ أئمّةِ العلماءِ، إما في التصنيف، أو في البحثِ: وجبَ حملُ كلامِه على الوَجهِ الأوَّلِ، وأنَّه إنَّما يَقصِدُ بذلكَ إظهارَ الدِّينِ والنُّصحَ للهِ ورسولِه والمؤمنِينَ، ومَن حَمَلَ كلامَه ـ والحالُ على ما ذُكِرَ ـ على الوجهِ المذمومِ، فهو ممَّن يظُنُّ بالبريءِ ظَنَّ السُّوءِ، وذلكَ منَ الظَّنِّ

(١) رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، منهم: أبو برزة الأسلمي، أخرجه الإمام أحمد (١٩٧٧٦)، وأبو داود (٤٨٤٦)، وعبد الله بن عمر، أخرجه الترمذي (٢٠٣٢)، والبراء، أخرجه ابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة» (٢٩)، والصمت (١٦٧). ومنهم: بريدة بن الحصيب وثوبان وابن عباس رضي الله عنهم.

الـذي حرَّمَه اللهُ ورسـولُه، وهـو داخلٌ فـي قولِه سـبحانَه: ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [النسـاء: ١١٢]، فـإنَّ ظَنَّ السُّـوءِ بمن لا يظهرُ منـه أَمـاراتُ السُّـوءِ، وظهر منه خـلاف ذلك السـوء(١) ممّـا حرَّمَه اللهُ ورسـولُه، فقد جمـعَ هـذا الظّـانُّ بينَ اكتسـابِ الخَطيئـةِ والإثمِ ورَمـيِ البَـريءِ بها، ويقـوِّي دخولَه فـي هـذا الوعيـدِ إذا ظهَـرَت منـه ـ أعني: هـذا الظّـانَّ ـ أَمـاراتُ السُّـوءِ، مثـلُ: كَثرةِ البَغـيِ والعُـدوان، وقِلَّةِ الـوَرَعِ وإطلاقِ اللِّسـان، وكَثـرةِ(٢) الغِيبةِ والبُهتان، والحَسَـدِ للنّـاسِ علـى ما آتاهم اللهُ مـن فضلِه والامتنان، وشـدّةِ الحِرصِ علـى المزاحمةِ على الرِّئاسـاتِ قبلَ الأوان.

ومَنْ عُرِفَ منه هذهِ الصِّفاتُ التي لا يرضَى بها أهلُ العِلمِ والإيمانِ، فإنَّه إنَّما يُحمَلُ تَعرُّضه للعلماءِ وردُّه عليهم على الوَجهِ الثّاني، فيستحقُّ حينَئذٍ مقابلتَه بالهَوانِ.

ومَن لم تظهَرْ منه أَماراتٌ بالكليّةِ تدلُّ على شيءٍ، فإنَّه يجبُ أن يُحمَلَ كلامُه على أحسنِ مَحمَلاتِه، ولا يجوزُ حملُه على أسوأِ حالاتِه.

وقد قالَ عمرُ بن الخطاب رضيَ اللهُ عنه: لا تَظُنَّنَّ بكلمةٍ خرَجَت من أخيكَ المسلمِ سُوءًا وأنتَ تجِدُ لها في الخَيرِ مَحمَلًا(٣).

***

(١) سقطت الجملة من (ج)، وجاء في (ر): «بالسوء»، ولعل المثبت هو الصواب.

(٢) في (ر): «بكثرة».

(٣) أخرجه ابن الجوزي في «مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» (ص: ٥٥٥)، من طريق المحاملي في «أماليه» (٤٦٠)، ورواه ابن أبي الدنيا في «مداراة الناس» (٤٥).

فصلٌ

ومن هذا البابِ: أن يُقالَ للرَّجلِ في وَجهِهِ ما يكرَهُه طبعُه(١)، فإن كانَ ذلكَ على وجهِ النُّصحِ فهو حسنٌ.

وقد قالَ بعضُ السَّلفِ لبعضِ إخوانِه: لا تنصحُني حتّى تقولَ في وَجهي ما أكرَه(٢). فإذا أخبرَ الرَّجلُ أخاه بعيبِه ليجتنِبَه كانَ ذلكَ حَسنًا، ويحقُّ لمَن أُخبِرَ بعيبٍ من عُيوبِه أن يقبلَ النصحَ، ويرجعَ عما أُخْبرَ به من عيوبه، أو يعتذِرَ منها إن كانَ له منها عُذرٌ.

وإن كانَ ذلكَ على وجهِ التَّوبيخِ بالذَّنبِ والتعيير فهو قَبيحٌ مذمومٌ.

وقيلَ لبعضِ السَّلفِ: أتُحِبُّ أن يُخبِرَكَ أحدٌ بعيوبِكَ؟ فقالَ: إن كانَ يُريدُ أن يُوبِّخَني فلا(٣). فالتَّوبيخُ والتَّعييرُ بالذَّنبِ مذمومٌ، وقد نهى النَّبيُّ ﷺ أن تُثرَّبَ الأَمةُ الزّانيةُ معَ أمرِه بجَلْدِها(٤)، فتُجلَدُ الحدَّ ولا تُعيَّرُ بالذَّنبِ ولا توبَّخُ به.

---

(١) نقله السفاريني في «غذاء الألباب» (١/ ١٠٨).

(٢) قال ميمون بن مهران لجعفر بن برقان: «يا جعفر قل لي في وجهي ما أكره، فإن الرجل لا ينصحُ أخاه حتى يقول له في وجهه ما يكره» أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٨٦). ونسبته إلى عمر بن عبد العزيز غلط ورد في بعض المصادر.

وفي (ر): «ما أكرهه».

(٣) قيل ذلك لمسعر بن كدام رحمه الله. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢١٧). وهذا اللفظ في «مرآة الزمان» للسبط (١٢/ ٢٦٤).

وفي (ر): «يريد توبيخي».

(٤) الحديث أخرجه البخاري (٢١٥٢) ومسلم (١٧٠٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

التثريب: التوبيخ والتقريع.

وفي «التِّرمذيِّ» وغيرِه مرفوعًا: «مَن عَيَّرَ أخاه بذَنبٍ لم يَمُتْ حتَّى يعمَلَه»[١]، وحُمِلَ ذلكَ على الذَّنبِ الذي تابَ منه صاحبُه[٢].

قالَ الفُضَيلُ رحمه الله تعالى: المؤمنُ يستُرُ وينصَحُ، والفاجرُ يهتِكُ ويعيِّرُ[٣].

فهذا الذي ذكرَه الفُضَيلُ من علاماتِ النُّصحِ والتَّعييرِ، هو أنَّ النُّصحَ يقترِنُ به السَّترُ[٤]، والتَّعييرُ يقترِنُ به الإعلانُ.

وكانَ يُقالُ: مَن أمرَ أخاه على رُؤوسِ الملأِ فقد عَيَّرَه[٥]، أو بهذا المعنى.

وكانَ السَّلفُ يكرهونَ الأمرَ بالمعروفِ والنهيَ عن المنكر على هذا الوجهِ، ويحبُّونَ أن يكونَ سِرًّا فيما بينَ الآمرِ والمأمورِ، فإنَّ هذا من علاماتِ النُّصحِ، فإنَّ النَّاصِحَ ليسَ له غَرَضٌ في إشاعةِ عُيوبِ مَن ينصحُ له، وإنَّما غَرضُه إزالةُ المفسَدةِ التي وَقَعَ فيها.

وأمّا الإشاعةُ وإظهارُ العيوبِ فهو ممّا حرَّمَه اللهُ ورسولُه، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

---

(١) أخرجه الترمذي من حديث معاذ رضي الله عنه (٢٥٠٥) وقال: حديث غريب وليس إسناده بمتصل.

(٢) هذا تفسير شيخ الترمذي أحمد بن منيع. ذكره الترمذي عقب الحديث.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٩٥) بأتم مما هنا.

(٤) في حاشية (ر) نسخة: «الإسرار».

(٥) عن أم الدرداء قالت: «من وعظ أخاه سراً فقد زانه، ومن وعظه علانية فقد شانه» أخرجه الخلال في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من «الجامع» (ص: ٢٧).

وروى ابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (٦١) عن سليمان الخواص: «من وعظ أخاه فيما بينه وبينه فهي نصيحة، ومن وعظه على رؤوس الناس فإنما فضحه».

والأحاديثُ في فضلِ السَّترِ على المسلمين كثيرةٌ جدًّا.

وقالَ بعضُ العلماءِ لمَن يأمرُ بالمعروفِ: اجتهد في أن تستُرَ العصاةَ، فإنَّ ظُهورَ عوراتِهم وَهَنٌ في الإسلامِ، وأحقُّ شيءٍ بالسَّتر: العورة[1].

فلهذا كانت إشاعةُ الفاحشةِ مقترنةً بالتَّعييرِ، وهما من خِصالِ الفُجّارِ، ولأنَّ الفاجِرَ لا غَرَضَ له في زوالِ المفاسدِ ولا في اجتنابِ المؤمنِ للمعايب والنقائص، وإنَّما غَرضُه في مجرَّدِ إشاعةِ العَيبِ في أخيه المؤمنِ، وهتكِ عِرضِه، فهو يُعيدُ ذلكَ ويبديه، ومقصودُه تنقُّصُ أخيه المؤمنِ في إظهارِ[2] عُيوبِه ومساوِيهِ للنّاسِ؛ ليُدخِلَ عليه بذلكَ الضَّررَ في الدُّنيا.

وأمّا النّاصحُ: فغَرَضُه بذلكَ إزالةُ عيبِ أخيه المؤمنِ باجتنابِه له، وبذلكَ وصفَ اللهُ تعالى رسولَه ﷺ فقالَ: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ووصفَ بذلكَ أصحابَه فقالَ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ﴾ [الفتح: ٢٩]، ووصفَ المؤمِنينَ بالتَّواصي بالصَّبرِ والتَّواصي بالمَرحمةِ.

وأمّا الحامِلُ للفاجِرِ على إشاعةِ السُّوءِ والهُتُكَةِ فهي القَسوةُ والغِلظةُ، ومحبَّتُه إيذاءَ أخيه المؤمنِ وإدخالَ الضَّررِ عليه، وهذه صِفةُ الشَّيطانِ الذي يُزيِّنُ لبني آدمَ الكفرَ والفُسوقَ والعِصيانَ، ليصيروا بذلكَ من أهلِ النِّيرانِ، كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُواْ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُواْ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ﴾ [فاطر: ٦]، وقالَ

---

(١) في (ج): «وأحق شيء فيه ستر العورة»، وهذا من كلام الوزير ابن هبيرة الحنبلي، المتوفى (سنة ٥٦٠هـ) رحمه الله. ذكره أبو شامة المقدسي في ترجمته من «الروضتين في أخبار الدولتين» (٤٤٧/١)، والمصنف رحمه الله في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ١٥٧).

(٢) في (ر): «وإظهار».

تعالى بعدَ أن قصَّ علينا قصة إبليس معَ نبيِّ اللهِ آدمَ عليهِ السَّلامُ[١]، ومَكْرَه به حتّى توصَّلَ إلى إخراجِه منَ الجنّةِ: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فشتّانَ بينَ مَن قَصدُه النَّصيحةُ وبينَ مَن قَصدُه الفَضيحةُ، ولا تلتَبِسُ إحداهما بالأُخرى إلّا على مَن ليسَ من ذوي العقولِ الصَّحيحةِ.

* * *

فصلٌ

وعقوبةُ مَن أشاعَ السُّوءَ على أخيه المؤمِنِ[٢]، وتَتبَّعَ عيوبَه، وكشفَ عوراتِه، أن يَتَّبعَ اللهُ تعالى عورتَه ويفضحَه ولو في جَوفِ بيتِه، كما رُوِيَ ذلكَ عنِ النَّبيِّ ﷺ من غيرِ وَجهٍ، وقد خرَّجه الإمامُ أحمدُ وأبو داودَ والتِّرمذيُّ من وجوهٍ متعدِّدةٍ[٣].

وخرَّجَ التِّرمذيُّ من حديثِ واثِلةَ بنِ الأسْقَعِ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «لا تُظهِرِ الشَّماتةَ بأخيكَ فيرحمَه[٤] اللهُ ويبتليكَ». وقالَ: حسنٌ غريبٌ[٥].

وخرَّجَ أيضًا من حديثِ معاذٍ مرفوعًا: «مَن عيَّرَ أخاه بذنبٍ لم يمُتْ حتّى يعمَلَه»[٦]، وإسنادُه منقطعٌ.

---

(١) في (ر): «مع أبينا آدم عليه السلام».

(٢) في (ر): «المسلم».

(٣) سبق تخريجه.

(٤) في نسخة: «فيعافيه».

(٥) أخرجه الترمذي (٢٥٠٦).

(٦) أخرجه الترمذي (٢٥٠٥) وقد سبق ذكره.

وقالَ الحسنُ: كانَ يُقالُ: مَن عَيَّرَ أخاه بذَنبٍ تابَ منه لم يمُتْ حتّى يبتَلِيَه اللهُ به(١).

ويُروَى من حديثِ ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه مرفوعًا بإسنادٍ فيه ضعفٌ(٢): «البلاءُ موكَّلٌ بالمنطِقِ، فلو أنَّ رجلًا عَيَّرَ رجلاً برَضاعِ كلبَةٍ لَرَضِعَها»(٣). وقد رُوِيَ هذا المعنى عن جماعةٍ منَ السَّلفِ(٤).

ولمّا رَكِبَ ابنَ سيرينَ الدَّينُ اغتمَّ لذلكَ، وحُبِسَ به، قالَ: إنِّي لأعرفُ الذَّنبَ الذي أصابني هذا به، عَيَّرتُ رجلًا منذُ أربعِينَ سنةً فقلتُ له: يا مُفلِسُ(٥).

***

فصلٌ

ومَن أخرجَ التَّعييرَ وإظهارَ السُّوءِ وإشاعَتَه في قالَبِ النُّصحِ، وزعمَ أنَّه إنَّما يحمِلُه ذلكَ على إظهار ذِكرِ العُيوبِ، إمّا عامًّا وإمّا خاصًّا، وكانَ في الباطِنِ إنَّما غَرَضُه التَّعييرُ والأذى، فهو من إخوانِ المنافِقِينَ، الذينَ ذمَّهم اللهُ في كتابِه في مواضِعَ، فإنَّ اللهَ تعالى ذمَّ مَن أظهَرَ فعلًا أو قولًا حسنًا وأرادَ به التَّوصُّلَ إلى غرضٍ فاسدٍ يقصِدُه في الباطِنِ، وعدَّ ذلكَ من خِصالِ النِّفاقِ كما في سورةِ براءةَ، التي

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٢٨٩)، وفي «ذم الغيبة» (١٥٣)، ولفظه: «كانوا يقولون: من رمى أخاه بذنب...».

(٢) في (ر): «بإسناد ضعيف».

(٣) أخرجه أبو هلال العسكري في «جمهرة الأمثال» (١/ ٢٠٧)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٣٧٦). وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٨٣).

(٤) أخرج ابن أبي شيبة ذلك موقوفاً على ابن مسعود (٢٦٠٥٩). وأخرج نحوه في هذا المعنى عن أبي موسى (٢٦٠٥٧).

(٥) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٢٧١).

هَتَكَ فيها المنافِقينَ وفضحَهم بأوصافِهم الخَبيثةِ ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًۢا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ۖ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١٠٧﴾ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ الآيات [التوبة: ١٠٧ ـ ١٠٨].

وقالَ تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، وهذه الآيةُ نزلَت في اليهودِ، وقد سألَهم النَّبيُّ ﷺ عن شيءٍ فكتموه وأخبروه بغيرِه، فخرجوا وقد أرَوْهُ أن قد أخبروه بما سألَهم عنه واستحمَدوا بذلكَ عليه، وفرِحوا بما أَتَوا به من كِتمانِه[1] وما سألَهم عنه، كذلكَ قالَ ابنُ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما، وحديثُه بذلكَ مخرَّجٌ في «الصَّحيحَينِ»[2].

وعن أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه: أنَّ رجالًا منَ المنافِقينَ كانوا إذا خَرَجَ رسول الله ﷺ إلى الغَزوِ تخلَّفوا عنه، وفرِحوا بمقْعَدِهم خِلافَ رسولِ اللهِ ﷺ، فإذا قَدِمَ رسولُ اللهِ ﷺ اعتذروا إليه، وحلَفوا، وأحبُّوا أن يُحمَدوا بما لم يفعَلوا، فنزَلَت هذهِ الآيةُ[3].

فهذهِ الخِصالُ خِصالُ اليهودِ والمنافِقينَ، وهو أن يُظهِرَ الإنسانُ في الظّاهِرِ قولًا أو فعلًا، وهو في الصُّورةِ التي أظهرَه عليها حسنٌ، ومقصودُه بذلكَ التَّوصُّلُ إلى غرضٍ له فاسِدٍ؛ فيُحمَدُ على ما أظهرَه من ذلكَ الحسنِ، ويتوصَّلُ هو به إلى غَرَضِه الفاسِدِ الذي هو أبطَنَه، ويفرَحُ هو بحمدِه على ذلكَ الذي أظهرَ أنه حسنٌ

---

(١) في (ر): «كتابهم».

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٦٨)، ومسلم (٢٧٧٨)، واللفظ له.

(٣) أخرجه البخاري (٤٥٦٧)، ومسلم (٢٧٧٧).

وهو في الباطنِ سيءٌ، وعلى توصُّلِه في الباطنِ إلى غرَضِه السَّيءِ الذي به تتمُّ له المكيدةُ[1] وتنفُذُ له الحيلةُ بهذا الخِداعِ.

ومَن كانَت هذه صِفتَه فهو داخلٌ في هذه الآيةِ ولا بدَّ، فهو متوعَّدٌ بالعذابِ الأليمِ، ومثالُ ذلكَ: أن يُريدَ الإنسانُ ذمَّ رجلٍ وتَنقُّصَه وإظهارَ عَيبِه لِيُنفِّرَ النّاسَ عنه، إمّا محبّةً لإيذائِه أو لِعداوتِه له، وإما مخافةً من مزاحمتِه على مالٍ أو رئاسةٍ أو غيرِ ذلكَ منَ الأسبابِ المذمومةِ، فلا يَتوصَّلُ إلى ذلك إلّا بإظهارِ الطَّعنِ فيه بسببٍ دينيٍّ، مثلُ أن يكونَ قد ردَّ قولًا ضعيفًا من أقوالِ عالِمٍ مشهورٍ، فيُشيعُ بينَ مَن يُعظِّمُ ذلكَ العالِمَ أنَّ فلانًا يُبغِضُ هذا العالِمَ ويذمُّه ويطعَنُ فيه[2]، فيُنَفِّرُ[3] بذلك كلَّ مَن يُعظِّمُه، ويُوهِمُهم أنَّ بُغضَ هذا الرّادِّ وأذاه من أعمالِ القُربِ[4]؛ لأنّه ذبٌّ عن ذلكَ العالِمِ ودَفعٌ للأذى عنه، وذلكَ قربةٌ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ وطاعةٌ له، **فيجمَعُ هذا المُظهِرُ للنُّصحِ بينَ أمرَينِ قَبيحَينِ محرَّمَينِ:**

أحدِهما: أن يحمِلَ ردَّ هذا العالِمِ لقولِ الآخرِ على البُغضِ والطَّعنِ والهوى، وقد يكونُ إنَّما أرادَ به النُّصحَ للمؤمنِينَ وإظهارَ ما لا يحِلُّ له كِتمانُه منَ العِلمِ.

والثّاني: أن يُظهِرَ الطَّعنَ عليه وإرادةَ أذاه لِيَتوصَّلَ بذلكَ إلى هواه وغَرضِه الفاسدِ في قالَبِ النُّصحِ والذَّبِّ عن علماءِ الشَّرعِ، وبمثلِ هذه المكيدةِ كانَ ظلمُ بني مروانَ وأتباعِهم، يستميلونَ النّاسَ إليهم، ويُنفِّرونَ قلوبَهم عن عليِّ بنِ أبي

---

(١) في (ج): «فتتم له الفائدة»!

(٢) في (ج): «عليه».

(٣) في (ج): «فيغر».

(٤) قرأها أحد من نشر الكتاب: «أعمال العرب» ثم فسرها في الحاشية: «أي فيه شهامة ونخوة!!!» فلا يُغتر بذلك!

طالبٍ والحسنِ والحسينِ وذرِّيَّتِهم رضيَ اللهُ تعالى عنهم أجمعِينَ، فإنَّه لمّا قُتِلَ عثمانُ رضيَ اللهُ عنه لم ترَ الأمّةُ أحقَّ بالأمرِ من عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، فبايعوه، فتوصَّلَ مَن توصَّلَ إلى التَّنفيرِ عنه، بأن أظهَرَ تعظيمَ قتلِ عثمانَ وقُبحَه، وهو في نفْسِ الأمرِ كذلكَ، لكن ضمَّ إلى ذلكَ أنَّ المؤلِّبَ[1] على قتلِه والسّاعي فيه هو عليٌّ رضيَ اللهُ عنه، وهو كذبٌ وبهت[2]، وقد كانَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه يحلِفُ ويُغلِظُ الحَلِفَ على نفيِ ذلكَ، وهو الصّادقُ البارُّ في يمينِه رضيَ اللهُ عنه، فلمّا أظهروا ذلكَ نفَرَت قلوبُ كثيرٍ ممَّن لا خبرةَ عنده[3] بحقائقِ الأمورِ عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، وبادروا إلى قتالِه دِيانةً وتقرُّبًا، ثمَّ آلَ إلى قتالِ أولادِه رِضوانُ اللهِ عليهم، واجتهدَ أولئكَ في إظهارِ ذلكَ، وإشاعتِه على المنابرِ في أيّامِ الجُمَعِ وغَيرِها من المجامعِ العظيمةِ، حتّى استقرَّ في قلوبِ أتباعِهم أنَّ الأمرَ على ما قالوه، وأنَّ بني مروانَ أحقُّ بالأمرِ من عليٍّ ووَلَدِه لقُربِهم من عثمانَ وأخذِهم بثأرِه، فتوصَّلوا بذلكَ إلى تأليفِ قلوبِ النّاسِ عليهم، وقتالِهم لعليٍّ ووَلَدِه من بعدِه، وتثبَّت بذلكَ لهم الملكُ، واستوثَقَ لهم الأمرُ.

وكان بعضُهم يقولُ في الخَلوةِ لمَن يثِقُ به كلامًا معناه: أنه لم يكنْ أحدٌ منَ الصَّحابةِ أكفأَ عن عثمانَ من عليٍّ، فيُقالُ له: لِمَ تسبُّونَه إذًا؟ فيقولُ: إنَّ المُلْكَ لا يقومُ إلّا بذلكَ[4].

---

(١) في (ر): «المؤلف».

(٢) في (ج): «وهذا كان كذب وبهت» ولعل وجهه أن تكون «كان» مصحفة من «كله»، وأن تكون العبارة: «وهذا كله كذب وبهت». والله أعلم.

(٣) في (ج): «له».

(٤) أخرج ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٤/ ١٢٦٧) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: رأيت علياً رضي الله عنه عند أحجار الزيت رافعاً يديه ماداً إصبعيه، وهو يقول: «اللهم إني أبرأ إليك من دم =

ومرادُه: أنَّه لولا تنفيرُ قلوب النّاس عن عليٍّ وولده، ونسبتِهم إلى ظُلم عثمان، لما مالَت قُلوبُ النّاسِ إليهم؛ لما علموه من صِفاتهم الجميلة وخصائصِهم الجليلةِ، فكانوا يُسرعونَ إلى متابعتِهم ومبايعتهم، فيزولُ بذلك مُلْكُ بني أميّةَ، وينصرفُ النّاسُ عن طاعتِهم.

* * *

فصلٌ

ومَن بُلِيَ بشيءٍ من هذا الأذَى والمكرِ، فليتَّقِ اللهَ، ويَستَعِينُ به ويصبِرُ؛ فإنَّ العاقبةَ للتَّقوى[1]، كما قالَ تعالى بعدَ أن قصَّ قصّةَ يوسفَ عليه السلام، وما حصَلَ له من أنواعِ الأذَى بالمكرِ والمخادعةِ: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢١]، وقالَ تعالى حِكايةً عنه أنَّه قالَ لإخوتِه: ﴿أَنَا يُوسُفُ وَهَٰذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقالَ تعالى في قِصّةِ موسى عليه السّلامُ، وما حصَلَ له ولِقومِه من أذَى فرعونَ وكيدِه: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨]، وقد أخبرَ اللهُ عز وجل أنَّ المكرَ السيء يعودُ وبالُه على صاحبِه،

= عثمان» قال: فذكرت ذلك لعبد الملك بن مروان، فقال: ما أرى له ذنباً. وذكره الزمخشري في مختصر «كتاب الموافقة بين أهل البيت والصحابة» للحافظ إسماعيل بن علي بن الحسن بن زنجويه السمان (ص: ٢٤٤) وزاد في آخره: «قلت: فلم يلعنونه على المنابر؟ قال: لا يقوم المُلْك إلا بذلك».

ومعنى لم يكن أحد من الصحابة أكفأ عن عثمان من علي: أي في دفاعه عن عثمان وصرف الخوارج وطردهم عنه رضي الله عنه.

(١) في (ر): «للمتقين».

قالَ تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، وقالَ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٣].

والواقعُ يشهدُ بذلكَ، فإنَّ مَن قرأ سِيَرَ(١) أخبارِ النّاسِ وتواريخِ العالَمِ: وقفَ من أخبارِ مَن مكَرَ بأخيه فعادَ مكرُه عليه، وكانَ ذلكَ سببًا لنجاة أخيه وسلامتِه على العَجَبِ العُجابِ، ولو ذَكرْنا بعضَ ما وقعَ من ذلكَ لطالَ الكتابُ واتَّسعَ الخِطابُ، واللهُ الموفِّقُ للصَّوابِ، وعليه قصدُ السَّبيلِ وهو حسبُنا ونعمَ الوكيلُ، والحمد لله رب العالمين، وصلَّى اللهُ على محمَّدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا إلى يومِ الدِّينِ(٢).

***

(١) في (ج): «من نظر في».

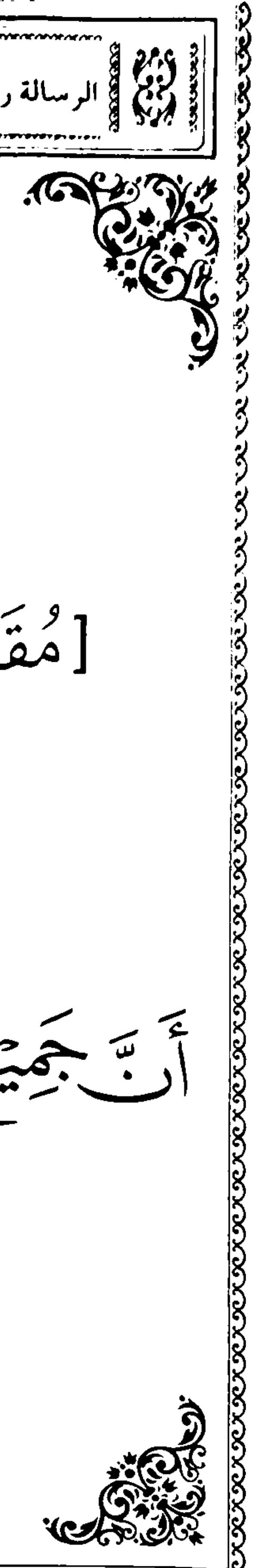
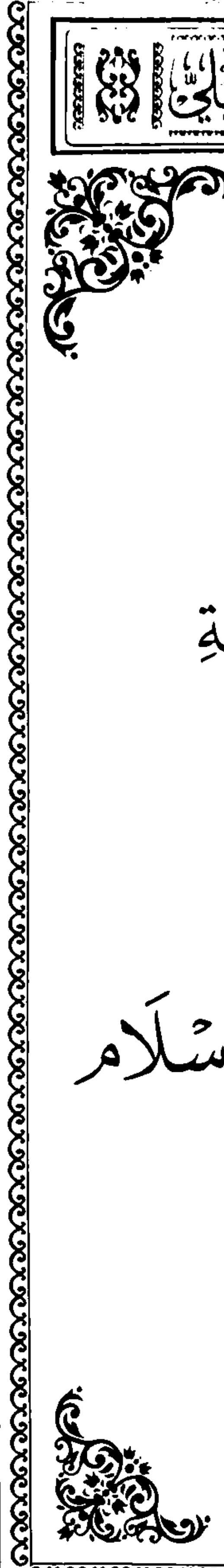
(٢) في (ر): «وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين، وآله وصحبه أجمعين، ورضي الله عن التابعين وتابعيهم إلى يوم الدين».

وبعده في (ج): (٧ج٢ سنة ١٣٣٩) أي السابع من جمادى الآخرة.

فائدة في آخر النسخة (ج):

قال بعض السلف: إذا أراد الله بعبد خيراً: فتح له باب العمل، وأغلق عنه باب الجدل، وإذا أراد الله بعبد شراً: أغلق عنه باب العمل، وفتح له باب الجدل.

وقيل لمالك: الرجل يكون عالماً بالسنن مجادلاً عنها؟ قال: لا، ولكن يخبر بالسنة، فإن قُبل منه، وإلا سكت.

[مُقَدِّمَةٌ فِيهَا بَيَانُ مَقْصُودِ ٱلرِّوَايَةِ وَهِيَ ٱلَّتِي تُعْرَفُ بـ]:

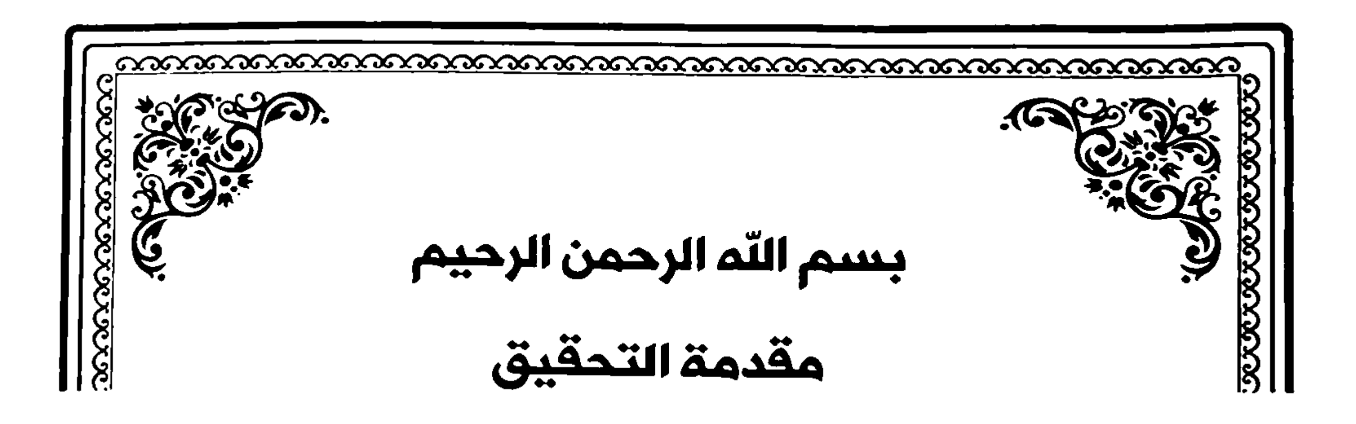
مُقَدِّمَةٌ تَشْتَمِلُ عَلَىٰ أَنَّ جَمِيعَ ٱلرُّسُلِ كَانَ دِينُهُمُ ٱلْإِسْلَام



دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما
الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات
أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا
الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما
أما بعد فإن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها
وكل بدعة ضلالة ومن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فإنه لا يضر
إلا نفسه ولن يضر الله شيئا إن الله تعالى خلق الخلق لأجل معرفته ولعبادته
فلا نجاة ولا سعادة لأحد في الدنيا والآخرة إلا بمعرفة الله عز وجل وعبادته
وحده لا شريك له ولذلك أرسل الله الرسل وأنزل الكتب فإن العباد وإن كانوا
مفطورين على معرفة الله ومحبته وتألهه فإن كل مولود يولد على الفطرة وهي
سلامة القلب وقبوله وإرادته للحق الذي هو الإسلام وتهيؤه له لكنهم محتاجون
أشد الحاجة إلى ما يكمل قوتهم العلمية والعملية وهو العلم النافع والعمل الصالح
ومع ذلك فيصيرون مسلمين بالفعل بعد أن كانوا مسلمين بالقوة فلذلك أرسل الله
الرسل وأنزل معهم الكتب ليرشدوا الخلق إلى ما فيه سعادتهم وفلاحهم في
دنياهم وآخرتهم وعرفهم أن من اتبع هداه الذي أرسل به رسله فلا يضل ولا
يشقى وأنه على هدى من ربه وأنه من المفلحين فالهدى ضد الضلال والفلاح
ضد الخسار والشقاء ولذلك الذي نفى الله تعالى عن نبيه صلى الله عليه وسلم أن
يكون ضل أو غوى فإذا جمع بين الضلال والغي فالضلال من الجهل وعدم
العلم

والعلم والغي من الصراط المستقيم صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب
عليهم ولا الضالين ثم إن الله تعالى كان يتعاهد الخلق بالأنبياء والرسل فما
بعد عهد نبوة ورسالة إلا أتبعها بأخرى وكان الذي اتفقت عليه جميع
الأنبياء والرسل هو دين الإسلام كما قال نوح أول الرسل وأمرت أن أكون
من المسلمين وقال الحواريون للمسيح وهو آخر أنبياء بني إسرائيل آمنا
واشهد بأنا مسلمون والإسلام هو الاستسلام والانقياد وهو متضمن
لعبادة الله وحده لا شريك له والعبادة تجمع كمال الحب وكمال الخضوع
والذل وعبادة الله هي الغاية التي لأجلها خلق الخلق وبها سعد من
سعد منهم في الدنيا والآخرة فأما في الآخرة فظاهر معروف وأما
في الدنيا فقد بسط في موضع آخر ذكر اختلاف الناس في المقصود
بالتأله والعبادة وبين ما في تلك الأقوال من الباطل وأن الصحيح من
ذلك أنه لا صلاح ولا فلاح ولا سرور ولا نعيم ولا قرة عين إلا بأن يكون
كمال إرادتهم ومحبتهم وخشيتهم وتعظيمهم وتألههم لله وحده لا شريك
له وأن ضد ذلك هو عين الفساد ولا يتسع هذا المكان لبسط هذه
الأمور ولما كان النفع الحاصل بإرسال الرسل وإنزال الكتب
أمر لا نظير له قرر الله تعالى الرسالة على المنكرين لها بهذه الطريقة
ومن شدة الحاجة إليها في غير موضع من القرآن كما في قوله ما كان الله ليذر
المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب وما كان الله ليطلعكم



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله على نعمة العلم بدينه روايةً ودراية، وعلى نعمة العمل به إخلاصاً ورعاية، ثم الصلاة والسلام على المرسل رحمةً المبعوث هداية، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه من أهل الولاية والعناية.

أما بعد:

فهذه الرسالة مدخل إلى العلم، ومعرفةِ كيفية نقله، وما هو المقصودُ منه.

فالإنسان يولد على الفطرة متهيئاً لدين الحق الذي هو الإسلام، لذلك أرسل الله رسله وأنزل كتبه لإرشادِ الناس لدين الحق الذي تهيأت له قلوبُهم، وذلك بمخاطبة عقولهم.

ودينُ الحق واحدٌ، منذ أن فطر الله الأرضَ إلى أن يرثها وما عليها، وبه جاءت الرسل والأنبياء جميعاً لا يختلفون في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وإنما تختلف شرائعهم والتكاليف التي جاؤوا بها أقوامَهم، وكانت شريعة سيدنا محمد ﷺ خاتمة الشرائع إلى قيام الساعة، لذا تكفل الله تعالى بحفظها، ولم يجمع أهلها على ضلالة.

تلقاها عن رسول الله ﷺ الصحابة، وعنهم التابعون، ثم أتباعهم، ومن تبعهم، فكان منهم: أهل حفظ ونقل ورواية، وكان منهم: أهل معرفة ودراية ورعاية.

وكان العلمُ والدينُ يتلقاه التابعُ عن المتبوع سماعاً وتعلماً وتأدباً واقتداء، فلما كثرت الكتب والتصانيف ظهرت طرق جديدة في نقل العلم كالقراءة على الشيخ، ومناولة الشيخ الكتابَ للطالب، وإجازته له بالرواية، ولو لم يقرأ ولم يسمع منه شيئاً.

ثم مضت العصور، وطالت الأسانيد، وانتشر العلم واشتهر، واستقرَّ الحديثُ في كتبه، واستغنت الكتب بشهرتها عن الإسناد إليها، لكن حملة الحديث والآثار في متأخر الأعصار، قد حافظوا على الأسانيد لحفظ سلاسلها، والعلو قرباً إلى رسول الله ﷺ بها، ولم يكن قصدهم من العناية بالرواية تلقي العلم بذلك وضبطه كما كان عليه الصدر الأول، وإنما المحافظة على خصيصة مهمة من خصائص هذه الأمة، والتشرف والتبرك بسلسلة تنتهي إلى رسول الله ﷺ.

فأراد المصنف رحمه الله ـ وقد سُئل عن شيوخه ومروياته ـ أن يعيد الأمر إلى صابه الأول، وأن ينبِّه من يقنع بظواهر الرسوم دون حقائق الإيمان والعلوم إلى أن **مقصود الرواية: أن تكون وسيلة إلى الدراية والرعاية.**

روى أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٣٧٧) بسنده إلى أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي سعدان البغدادي الشافعي رحمه الله قال: «من علم بعلم الرواية ورث علم الدراية، ومن عمل بعلم الدراية ورث علم الرعاية، ومن عمل بعلم الرعاية هُدِيَ إلى سبيل الحق».

وقد فُتح اليومَ على الناس بابٌ جديدٌ من أبواب تلقي العلم، وذلك عن بُعْدٍ من وراء سجاف الغيب عبر الشابكة ـ العنكبوتية ـ؛ فاستفادوا السرعة في نشر العلم، والازدياد من كمِّ المتعلمين، لكن لحقتهم آفاتٌ ونقائص، ليس أولها: تشييخ

الجاهلين والمبطلين والغالين، والمدسوسين في الأمة، وليس آخرها: تحصيل العلم والمعرفة معزولَين عن تربية العالم للمتعلم، وما ينتج عن ذلك من أمراض القلوب وآفاتها من العُجب والغرور والكبر والتعالي والتعالم والدعاوى!

لقد أراد المصنف رحمه الله تعالى من طلاب العلم في عصره أن يعود الأمر لديهم إلى نصابه.

فيجب في يومنا هذا أن ينهض أهل العلم بالردِّ إلى الأمر الأول، مع الإفادة مما استجد من الوسائل فيما ينفع، دون ما يكون وبالُه أكبرَ من عائدته.

ولعل هذه الرسالة مما ينبغي اعتماده من المقررات في مجالس العلم الأولى للطالب ـ باختصار فروع طرق التحمل ـ؛ ليحصل له التصور الصحيح، ولا يلتبس عليه الأمر بين الرواية والدراية، فيتيه في أودية الأولى عن الوصول إلى الثانية، وليفهم **أن المقصود في نهاية الأمر: هو تحقيق الرعاية.**

والله هو الموفق للصواب، والهادي إلى سبيل الرشاد، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

***

اعتمدت في إخراج هذه الرسالة على المخطوطة الوحيدة لها، وهي في دار الكتب المصرية (علم الكلام ١٣٧٩) وهي في (١٨) صفحة، يتراوح عدد الأسطر فيها بين ١٧ و٢٠ سطراً في الصفحة.

لم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، لكن خطها هو من خطوط القرن التاسع الهجري، وفي آخرها: «بلغ مقابلة على أصله». وهي أوراق مفردة ليست

في ضمن مجموع، وغلافها حديث نسبياً يرجع إلى القرن الهجري الماضي أو آخر الذي قبله.

كتب الناسخ عنواناً لها: «مقدمة تشتمل على أن جميع الرسل كان دينهم الإسلام»، وهذا اقتباس من جملة وردت في أثناء هذه الرسالة، ولا أظنه من المصنف رحمه الله، وهو لا يعبر عن المقصود من كتابة هذه الرسالة.

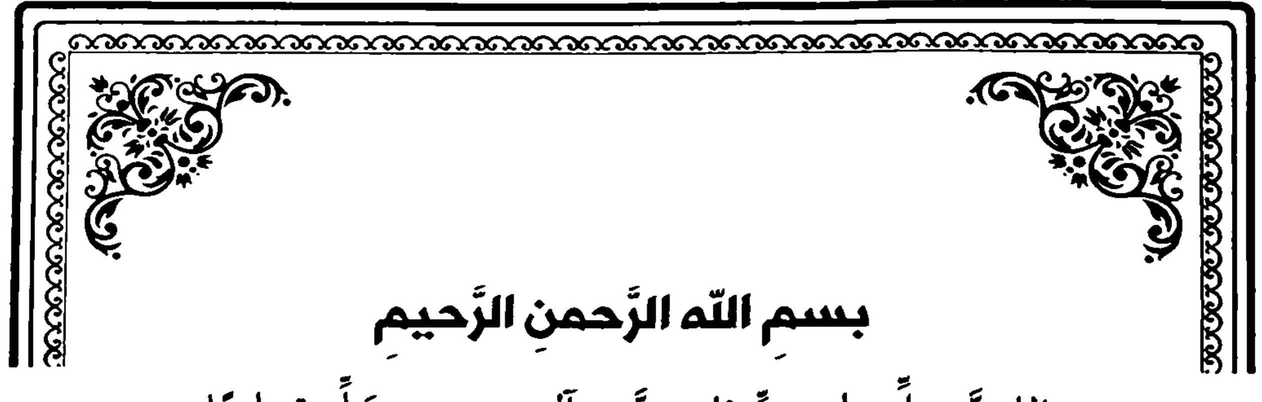
لذلك اقتبست أيضاً عبارة هي أوفق ببيان مقصد هذه الرسالة، وهو: «مقدمة فيها بيان مقصود الرواية».

والله تعالى أعلم

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

* * *



بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

اللهمَّ صلِّ على سيِّدنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسَلِّم تسليمًا

الحمدُ للهِ نستعينُه ونستغفِرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنفُسِنا ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يهدِه اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِل فلا هاديَ له، ونشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له، ونشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه، صلَّى اللهُ عليه وعلى آلِه وسلَّمَ تسليماً.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ خيرَ الكلامِ كلامُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هديُ محمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ مُحدثاتُها، وكلَّ بِدْعةٍ ضلالةٌ، ومَن يُطعِ اللهَ ورسولَه فقد رَشَدَ، ومَن يعصِ اللهَ ورسولَه فإنَّه لا يَضُرُّ إلَّا نفسَه، ولن يَضُرَّ اللهَ شيئًا.

ثمَّ إنَّ اللهَ تعالى خلَقَ الخلقَ لأجلِ معرفتِه، ولِيأمُرَهم بعبادتِه، ولا سعادةَ لأحدٍ في الدُّنيا والآخرةِ إلَّا بمعرفةِ اللهِ عزَّ وجلَّ وعبادتِه وحدَه لا شريكَ له، ولذلك أرسَلَ اللهُ الرُّسُلَ وأنزلَ الكتُبَ، فإنَّ العِبادَ وإن كانوا مَفطورينَ على معرفةِ اللهِ ومحبَّتِه وتألُّهِه؛ فإنَّ كلَّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطرةِ، وهي سلامةُ القلبِ وقَبولُه وإرادتُه للحقِّ الذي هو الإسلامُ وتهيُّؤُه له، لكنَّهم مُحتاجونَ أشدَّ الحاجةِ إلى ما تكمُلُ به قُوَّتاهم العِلميَّةُ والعَمَليَّةُ، وهو العِلمُ النَّافعُ والعملُ الصَّالحُ، وبذلك يصيرونَ مُسلمينَ بالفعلِ بعد أن كانوا مُسلمينَ بالقوَّةِ.

فلذلك أرسلَ اللهُ الرُّسُلَ، وأنزلَ معَهم الكتبَ؛ ليُرشِدُوا الخلقَ إلى ما فيه سعادَتُهم وفَلاحُهم في دُنياهم وآخرتِهم، وضَمِنَ لهم أنَّ مَن اتَّبع هُداه الذي أَرسَلَ بِهِ رُسُلَه فلا يَضِلُّ ولا يَشْقَى، وأنَّه على هُدًى مِن ربِّه ومِن المُفلِحينَ، فالهُدى ضدُّ الضَّلالِ، والفَلاحُ ضدُّ حالِ أهلِ الشَّقاءِ، وكذلك الغَيُّ، كما نفى اللهُ تعالى عن نبيِّه ﷺ أن يكونَ ضلَّ أو غوَى، فإذا جمعَ بين الضَّلالِ والغَيِّ: فالضَّلالُ مِن الجَهلِ وعَدَمِ العلمِ، والغَيُّ مِن اتِّباعِ الهوى؛ ذاك فَسَادٌ في القُوَّةِ العِلميَّةِ، وهذا فَسَادٌ في القُوَّةِ العَمَليَّةِ، ولن يَنجُوَ مِن ذلك إلَّا أهلُ الصِّراطِ المُستقيمِ، صراطِ الذينَ أنعمَ اللهُ عليهِم غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ.

ثـمَّ إنَّ اللهَ تـعـالى كان يَتعاهَدُ الخَلْقَ بالأنبياءِ والرُّسُلِ؛ كلَّما بَعُدَ عهدٌ بنبوَّةٍ ورسالةٍ أتبعَها بأخرى، وكان الذي اتَّفَقت عليه دعوةُ جميعِ الأنبياءِ والرُّسُلِ هو دينُ الإسلامِ كما قالَ نوحٌ أوَّلُ الرُّسُلِ: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢][1]، وقال الحَواريُّونَ للمسيحِ وهـو آخـرُ أنبياءِ بني إسرائيلَ: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢].

والإسلامُ هو الاستسلامُ والانقيادُ، وهو مُتضمِّنٌ لعبادةِ اللهِ وحدَه لا شريكَ له، والعبادةُ تجمعُ كمالَ الحُبِّ وكمالَ الخُضوعِ والذُّلِّ، وعبادةُ اللهِ هي الغايةُ التي لأجلِها خُلِقَ الخَلقُ، وبها سَعِدَ مَن سَعِدَ مِنهم في الدُّنيا والآخرةِ. فأمَّا في الآخرةِ: فظاهرٌ معروفٌ، وأمَّا في الدُّنيا: فقد بُسِطَ في موضعٍ آخرَ ذكرُ اختلافِ النَّاسِ في المقصودِ بالتَّألُّهِ والعبادةِ، وبُيِّنَ ما في تلك الأقوالِ مِن الباطلِ، وأنَّ الصَّحيحَ مِن ذلك: أنَّه لا صَلاحَ، ولا فلاحَ، ولا سُرورَ، ولا نعيمَ، ولا قُرَّةَ عينٍ إلا بأن يكون كمالُ

(١) وأمر الله بذلك نبيَّه سيدنا محمداً ﷺ في سورة النمل: (٩١).

إرادتِهم، ومحبَّتِهم، وخشيتِهم، وتعظيمِهم، وتألُّهِهم للهِ وحدَه لا شريكَ له، وأنَّ ضدَّ ذلك هو عين الفسادِ، ولا يتَّسِعُ هذا المكانُ لبَسْطِ هذه الأمورِ.

ولَمَّا كان النَّفعُ الحاصِلُ بإرسالِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكتبِ أمراً لا نظيرَ له: قرَّرَ اللهُ تعالى الرِّسالةَ على المُنكِرينَ لها بهذه الطَّريقةِ ـ وهي شدَّةُ الحاجةِ إليها ـ في غيرِ موضعٍ مِن القرآنِ، كما في قولِه: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى ٱلْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَجْتَبِى مِن رُّسُلِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، ولهذا نَسَب تعالى مُنكري إرسالِ الرُّسُلِ وإنزالِ الكتبِ إلى القدحِ في كمالِه وعظَمَتِه وحكمتِه، وإلى الجهلِ به وبأسمائِه وصِفاتِه، وأنَّهم ما قَدَروهُ حقَّ قدرِه، **والمقصودُ هاهنا: أنَّ جميعَ الرُّسُلِ كان دينُهم الإسلامَ**، ولهذا ثبتَ في الصَّحيحِ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «إنَّا مَعاشِرَ الأنبياءِ دينُنا واحدٌ»[(١)]؛ فإنَّهم كلَّهُم مُتَّفِقونَ على أصولِ التَّوحيدِ وتوابعِه، **وإنَّما تختلِفُ شَرائِعُهم في الأحكامِ العَمليَّةِ[(٢)]، التي يُسمِّيها كثيرٌ مِن النَّاسِ الفروعَ**، وتنوُّعُ الشَّرائعِ في ذلك كتنوُّعِ الشَّريعةِ الواحدةِ التي فيها ناسخٌ ومَنسوخٌ، كما كانتِ القِبلةُ في أوَّلِ الإسلامِ إلى صخرةِ بيتِ المقدِسِ ثمَّ صارَتْ إلى الكعبةِ، والدِّينُ واحدٌ.

ثمَّ ختمَ اللهُ الشَّرائعَ والمِلَلَ بالشَّريعةِ العامَّةِ الكاملةِ الحَنيفيَّةِ المُحَمَّديَّةِ، المُحتويةِ على جميعِ محاسنِ الشَّرائعِ، المُتضمِّنةِ لجميعِ مَصالحِ العبادِ في المعاشِ

---

(١) الحديث بهذا اللفظ ممَّا لهج به الإمام ابن تيمية في كثير من المواضع في كتبه، وهذا اللفظ لا يوجد في كتب الحديث، وإنما هو ذِكرٌ بالمعنى لِما أخرجه البخاري (٣٤٤٣) ومسلم (٢٣٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «والأنبياءُ إخوة لعلَّات، أمهاتهم شتى، ودينهم واحد».

(٢) تصحفت في الأصل إلى: «العلمية»، وذلك خطأ بيِّن.

والمعادِ، فأكملَ اللهُ بها دينَه الذي ارتضاه لنفسِه، وختمَ بها العلمَ الذي أنزلَه مِنَ السَّماءِ على رُسلِه، فلذلك تضمَّنَت جميعَ محاسنِ الشَّرائعِ المُتقدِّمةِ، وزادت عليها أموراً عظيمةً وأشياءَ كثيرةً مِن العلومِ النَّافعةِ والأعمالِ الصَّالحةِ، التي خَصَّ بها هذه الأمَّةَ وفضَّلَهم بها على مَن قبلَهم مِن الأُمَمِ، ولذلك أوجبَ اللهُ على جميعِ مَن بَلَغَته هذه الدَّعوةُ مِن جميعِ الأُمَمِ الانقيادَ إليها، ولم يَقبَلْ مِن أحدٍ منهم ديناً سِواها.

ولَمَّا كانت هذه الشَّريعةُ خاتمةَ الشَّرائعِ وعليها تقومُ السَّاعةُ، ولم يكن بعدَها شريعةٌ ولا رسالةٌ أخرى تبيِّنُ ما تبدَّلَ منها، وتجدِّدُ ما درَسَ مِن آثارِها، كما كانتِ الشَّرائعُ المُتقدِّمةُ يُجَدِّدُ بعضُها آثارَ بعضٍ، ويُبَيِّنُ بعضُها ما تبدَّلَ مِن بعضٍ:

تكفَّلَ اللهُ بحفظِ هذه الشَّريعةِ، ولم يَجمَعْ أهلَها على ضلالةٍ.

وجعلَ منهم طائفةً قائمةً بالحقِّ لا تزالُ ظاهرةً على مَن خالَفَها حتَّى تقومَ السَّاعةُ.

وأقامَ لها مَن يحمِلُها ويَذُبُّ عنها بالسَّيفِ واللِّسانِ والحُجَّةِ والبيانِ، **فلهذا** أقامَ اللهُ تعالى لهذه الأمَّةِ مِن خُلَفاءِ الرُّسُلِ وحَمَلَةِ الحُجَّةِ في كلِّ زمانٍ:

- **مَن يعتني** بحفظِ ألفاظِ الشَّريعةِ وضبطِها، وصيانتِها عنِ الزِّيادةِ والنُّقصانِ.

- **ومَن يعتني** بحفظِ مَعانيها ومَدلولاتِ ألفاظِها، وصيانتِها عنِ التَّحريفِ والبُهتانِ.

والأوَّلونَ أهلُ الرِّوايةِ، وهؤلاءِ أهلُ الدِّرايةِ[1] والرِّعايةِ.

وقد ضرَبَ النَّبيُّ ﷺ مثَلَ الطَّائفتينِ كما ثبتَ في «الصَّحيحينِ» عن أبي موسى قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إنَّ مثَلَ ما بعثني اللهُ به مِن الهُدى والعِلمِ: كمثَلِ غيثٍ

---

(١) كتبها ناسخ الأصل: «الدراة».

أصابَ الأرضَ، فكانت مِنها طائفةٌ قَبِلَت الماءَ فأنبتَتِ الكلأَ والعُشبَ الكثيرَ، وكانت مِنها أَجَادِبُ أَمسكَتِ الماءَ فنفَعَ اللهُ بها ناساً فشَرِبُوا ورَعَوا وسَقَوا وزرَعُوا، وأصابَت طائفةً منها أخرى إنَّما هي قِيْعانٌ لا تُمسِكُ ماءً ولا تُنبِتُ كلأً. فذلك مثلُ مَن فَقُهَ في دينِ اللهِ، ونفعَه اللهُ بما بعَثَني بهِ، ونفَعَ بِهِ فعَلِمَ وعَلَّمَ، ومثَلُ مَن لم يرفَعْ بذلك رأساً، ولم يَقبَلْ هُدَى اللهِ الذي أُرسِلْتُ به»(١).

فمثَّلَ النَّبيُّ ﷺ العِلمَ والإيمانَ الذي جاءَ به بالغيثِ الذي يُصيبُ الأرضَ، وهـذا المَثَلُ كقولِه تعالى: ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةُۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ﴾ [الرعد: ١٧]، فمثَّلَ تعالى ما أنزلَه مِن العلمِ والإيمانِ إلى القلوبِ بالماءِ الذي أنزلَه مِن السَّماءِ إلى الأرضِ، وهو سبحانَه وتعالى يُمثِّلُ العِلمَ والإيمانَ تارةً بالماءِ كما في هذهِ الآيةِ، وكما في المثَلِ الثَّاني المذكورِ في أوَّلِ سورةِ البقرةِ(٢).

وتارةً يُمثِّلُه بالنُّورِ، كما في المثَلِ المذكورِ في سورةِ النُّورِ(٣)، والمثَلِ الأوَّلِ المذكورِ في سورةِ البقرةِ(٤)، وكذلك في هذه الآيةِ التي في سورةِ الرَّعدِ ذكرَ مَثَلاً ثانياً يتعلَّقُ بالنَّارِ وهو قولُه: ﴿ وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ ﴾ [الرعد: ١٧]؛

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٩٥٧٣)، واللفظ له، والبخاري (٧٩)، ومسلم (٢٢٨٢).

(٢) وهـو قولـه تعالـى: ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البقـرة: ١٩].

(٣) وهو قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ﴾ [النور: ٣٥].

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: ١٧].

فإنَّ الماءَ والنُّورَ مادَّةُ حياةِ الأبدانِ، ولا يعيشُ حيوانٌ إلَّا حيثُ هما مَوجودانِ، كما أنَّ العِلمَ والإيمانَ مـادَّةُ حـيـاةِ القلبِ، وهما للقُلوبِ كالماءِ والنُّورِ، فإذا فقَدَهما القلبُ فقد ماتَ.

وقولُه تعالى: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد: ١٧] شبَّهَ القُلوبَ الحامِلةَ للعلمِ والإيمانِ بالأوديةِ الحاملةِ للسَّيلِ؛ فقلبٌ كبيرٌ يسَعُ عِلماً عظيماً كوادٍ كبيرٍ يسَعُ ماءً كثيراً، وقلبٌ صغيرٌ[1] يسَعُ عِلماً قليلاً كوادٍ صغيرٍ يسَعُ ماءً قليلاً، فحمَلَتِ القُلوبُ مِن هذا العلمِ بقدرِها كما سالتِ الأوديةُ مِن الماءِ بقدَرِها.

فهذا تقسيمٌ للقُلوبِ بحسبِ ما تحمِلُه مِن العلمِ والإيمانِ إلى مُتَّسِعٍ وضَيِّقٍ.

والـذي ذكـرَه النَّبـيُّ ﷺ فـي حديـثِ أبـي موسـى تقسيمٌ لهـا بحسـبِ مـا يَرِدُ عليهـا مِـن العلـمِ والإيمـانِ إلى قابـلٍ لإنبـاتِ الكلأ والعشـبِ، وغيـرِ قابـلٍ لذلك، وجعلَهـا ثلاثةَ أقسـامٍ:

* **قسمٌ قبِلَ الماءَ فأنبَتَ الكلأَ والعُشبَ الكثيرَ:** وهؤلاءِ هم الذين لهم قوَّةُ الحفظِ والفهمِ والفقهِ في الدِّينِ، والبصَرِ بالتَّأويلِ، واستنباطِ أنواعِ المعارفِ والعُلومِ مِن النُّصوصِ، وهؤلاءِ مِثلُ: الخُلفاءِ الأربعةِ، وأُبَيِّ بنِ كعبٍ، وأبي الدَّرداءِ، وابنِ مَسعودٍ، ومعاذِ بنِ جبلٍ، وابنِ عبَّاسٍ.

ثمَّ كالحسَنِ، وسعيدِ بنِ المُسيَّبِ، وعَطاءٍ، ومُجاهدٍ.

ثمَّ كمالكٍ، واللَّيثِ، والثَّوريِّ، والأوزاعيِّ، وابنِ المُبارَكِ، والشَّافعيِّ، وأحمدَ، وإسحاقَ، وأبي عُبَيدٍ، وأبي ثورٍ، ومحمَّدِ بنِ نصرٍ المروَزيِّ، وأمثالِهم مِن أهلِ العلمِ باللهِ وأحكامِه، وأوامرِه، ونواهيهِ.

---

(١) في الأصل: «اقلب» وفوقها: كذا، وكتب في الحاشية: «العله: وقلب».

وكذلك مثلُ أُوَيسٍ، ومالكِ بنِ دينارٍ، وإبراهيمَ بنِ أدهمَ، والفُضَيلِ بنِ عِياضٍ، وأبي سُلَيمانَ، وذي النُّونِ، ومَعروفٍ، والجُنَيدِ بنِ محمَّدٍ، وسهلِ بنِ عبدِ اللهِ، والحارثِ[1] بنِ أسَدٍ، وأمثالِهم مِن أهلِ العلمِ باللهِ وأسمائِه وصِفاتِه، وأيَّامِه وأفعالِه.

* **وقسمٌ حفِظَ الماءَ وأمسكَه حتَّى وردَ النَّاسُ فأخذوهُ فانتفَعُوا به:** وهؤلاء هُم الذين لهم قوَّةُ الحفظِ والضَّبطِ والإتقانِ، دون الاستنباطِ والاستخراجِ، وهؤلاءِ: كسعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ، والأَعمشِ، ومحمَّدِ بنِ جعفرٍ غُنْدَر، وعبدِ الرَّزاقِ، وعمرٍو النَّاقِدِ، ومُحمَّدِ بنِ بشَّارٍ بُنْدَار، ونحوِهم.

* **وقسمٌ ثالثٌ: وهم شرُّ الخلقِ**، ليس لهم قوَّةُ الحفظِ ولا قوَّةُ الفهمِ، لا درايةَ ولا رِوايةَ، وهؤلاء الذين لم يقبَلُوا هُدَى اللهِ، ولم يرفَعوا به رأساً.

والمقصودُ هاهنا: أنَّ اللهَ تعالى حَفِظَ هذه الشَّريعةَ بما جعلَ لها مِن الحَمَلَةِ أهلِ الدِّرايةِ وأهلِ الرِّوايةِ، فكان الطَّالبُ للعلمِ والإيمانِ يتلقَّى ذلك ممَّنْ يُدرِكُه مِن شُيوخِ العِلْمِ والإيمانِ، فيَتعلَّمُ الضَّابطُ[2] القرآنَ والحديثَ ممَّنْ يعلمُ ذلك، ويتعلَّمُ الفِقهَ في الدِّينِ -مِن شرائعِ الإسلامِ الظَّاهرةِ، وحقائقِ الإيمانِ الباطنةِ- ممَّن يعلمُ ذلك.

وكان الأغلبَ على القرونِ الثَّلاثةِ المُفضَّلةِ جمعُ ذلك كلِّه، فإنَّ الصَّحابةَ تَلقَّوْا عنِ النَّبيِّ ﷺ جميعَ ذلك، وتلقَّاهُ عنهم التَّابعونَ، وتلقَّى عنِ التَّابعينَ تابِعُوهُم، فكان الدِّينُ حينئذٍ مُجتمِعاً[3]، ولم يكن قد ظهَرَ الفرقُ بين مُسمَّى الفُقَهاءِ وأهلِ الحديثِ،

---

(١) سقط من الناسخ كتابة الثاء. وهو الحارث المحاسبي رحمه الله.

(٢) كذا في الأصل، ولعلها: الطالبُ، أو: ألفاظَ.

(٣) **قاعدة مهمة يغفل عنها كثيرون، وهي أساسٌ في التصور السليم للدين، وأن العلوم الدينية متكاملةٌ لا ينبغي التعارض بين أصولها.**

ولا بين عُلَماءِ الأُصولِ والفُروعِ، ولا بين الصُّوفيِّ والفقيرِ والزَّاهدِ، وإنما انتشرَتْ هذه الفُروقُ بعد القرونِ الثَّلاثةِ.

وإنَّما كان السَّلَفُ يُسَمُّونَ أهلَ العلمِ والدِّينِ: القُرَّاءَ، ويقولونَ: تَقَرَّأ الرَّجُلُ: إذا تَنَسَّكَ، وكان العالِمُ مِنهم يتكلَّمُ في جنسِ المسائلِ المأخوذةِ مِن الكتابِ والسُّنَّةِ، سواءٌ كانت مِن المسائلِ الخبريَّةِ العِلميَّةِ: كمسائلِ التَّوحيدِ، والأسماءِ والصِّفاتِ، والقدَرِ، والعَرْشِ، والكُرسيِّ، والملائكةِ، والجِنِّ، وقَصَصِ الأنبياءِ، ومسائلِ الأسماءِ، والأحكامِ، والوَعْدِ والوعيدِ، وأحوالِ البَرْزَخِ، وصفةِ البَعثِ والمَعادِ والجنَّةِ والنَّارِ ونحو ذلك.

أو: مِن المسائلِ العَمَليَّةِ سواءٌ كانت مِن أعمالِ القُلوبِ كالمَحبَّةِ، والخوفِ، والرَّجاءِ، والتَّوكُّلِ، والزُّهدِ، والتَّوبةِ، والشُّكرِ، والصَّبرِ، ونحوِ ذلك.

أو: مِن أعمالِ الجوارحِ كالطَّهارةِ، والصَّلاةِ، والصِّيامِ، والزَّكاةِ، والحَجِّ، والجهادِ، وأحكامِ المُعاوَضاتِ، والمُناكَحاتِ، والحُدودِ، والأقضيةِ، والشَّهاداتِ، ونحوِ ذلك.

وإن كانَ يكونُ لبعضِهم في نوعٍ من هذه الأنواعِ مِن مزيدِ العلمِ والمعرفةِ والحالِ ما ليس له في غيرِه مثلُه، كما كان يُقالُ في أئمَّةِ التَّابعينَ الأربعةِ: سعيدِ بنِ المُسيِّبِ إمامِ أهلِ المدينةِ، وعَطاءِ بنِ أبي رَباحٍ إمامِ أهلِ مكَّةَ، وإبراهيمَ النَّخَعيِّ إمامِ أهلِ الكوفةِ، والحسَنِ البَصْريِّ إمامِ أهلِ البصرةِ، كان يُقالُ: أعلَمُهُم بالحلالِ والحَرامِ: سعيدُ بنُ المُسيَّبِ، وأعلمُهم بالمناسكِ: عَطاءٌ، وأعلمُهم بالصَّلاةِ: إبراهيمُ، وأجمَعُهُم: الحسَنُ[1].

* * *

(١) أعلميَّة سعيد بالحلال والحرام: أخرجها الطبري في «تفسيره» (١/ ٨٠) من كلام يزيد بن أبي يزيد

وكانَ أهلُ الدِّرايةِ والفهمِ مِنَ العُلَماءِ إذا اجتمعَ عندَ الواحدِ مِنهم مِن ألفاظِ الكتابِ والسُّنَّةِ ومعانيهما، وكلامِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ ما يسَّرَهُ اللهُ له: جعَلَ ذلك أصولاً له وقواعدَ يبني عليها، ويَستنبطُ منها، فإنَّ اللهَ تعالى أنزَلَ الكتابَ بالحقِّ والميزان.

والكتابُ: فيه كلِمَاتٌ كثيرةٌ هي قواعِدُ كُلِّيَّةٌ وقَضايا عامَّةٌ، تشملُ أنواعاً عديدةً وجزئيَّاتٍ كثيرةً، ولا يهتدي كلُّ أحدٍ إلى دُخولِها تحت تلك الكلماتِ، بل ذلك مِن الفهمِ الذي يُؤتيه اللهُ مَن يشاءُ في كتابِه.

وأمَّا الميزانُ: فهو الاعتبارُ الصَّحيحُ، وهو مِن العدلِ والقِسْطِ الذي أمرَ اللهُ بالقيامِ به، كالجمعِ بين المُتماثِلَينِ لاشتراكِهما في الأوصافِ المُوجِبةِ للجمعِ، والتَّفريقِ بين المُختَلِفَينِ لاختلافِهما في الأوصافِ المُوجبةِ للفرقِ، وكثيرٌ[1] ما يخفى وجهُ الاجتماعِ والافتراقِ ويَدِقُّ فهمُه.

* * *

وأمَّا أهلُ الرِّوايةِ: فإذا اجتمعَ عندَهم مِن ألفاظِ الرَّسولِ وكلامِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وغيرِهم في التَّفسيرِ والفقهِ وأنواعِ العُلومِ لم يتصرَّفوا في ذلك، بل نقَلُوهُ كما سَمِعوهُ، وأدَّوْهُ كما حَفِظُوه، وربَّما كان لكثيرٍ مِنهم مِن التَّصرُّفِ والتَّميُّزِ[2] في صحَّةِ الحديثِ وضعفِه مِن جهةِ إسنادِه ورِوايتِه ما ليس لغيرِهم.

= أما أعلميَّة عطاء بالمناسك: فذكرت عن قتادة، وخصيف الجزري، ومطر، أخرج ذلك عنهم ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/ ٣٨٤).

وأما علم النخعي بالصلاة والحسن بجميع ذلك: فأخرجها ابن عساكر في «تاريخه» (٤٠/ ٣٨٤) من كلام مطر. رضي الله عنهم أجمعين.

أما هذا السياق فقد سبقَ المصنفَ إليه: الإمامُ ابن تيمية، وهو في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٥٩).

(١) كذا في الأصل، ولعل: «كثيراً» أولى.

(٢) كذا في الأصل، ولعل صوابها: «والتمييز».

فصلٌ

وكان العِلمُ والدِّينُ يتلقَّاهُ التَّابعُ عن المتبوعِ سَماعاً وتعلُّماً، وتأدُّبا واقتداءً، وكان الحديثُ يُحفَظُ في القلوبِ حِفظاً، فكان الشَّيخُ يُحدِّثُ أصحابَه مِن حفظِه، وربَّما حدَّثَ مِن حفظِه وكتابِه، وأصحابُه يسمعونَ ذلك ويحفظونَه عنه، وربَّما كَتَبوهُ.

ولم تكن الكتبُ قد صُنِّفَت في زمنِ الصَّحابةِ والتَّابعينَ[1]، وإنَّما صُنِّفَت بعد ذلك في زَمَن أتباعِ التَّابعينَ، فصنَّف ابنُ جُرَيجٍ في التَّفسيرِ والحديثِ والفقهِ، وصنَّفَ سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، وحمَّادُ بنُ سَلَمةَ، وصنَّفَ مالكٌ، وابنُ المُبارَكِ، ووكيعٌ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ مَهدِيٍّ، وهُشَيْمٌ، وابنُ أبي شيبةَ، وعبدُ الرَّزَّاقِ، وابنُ وهبٍ، وغيرُهم، وهؤلاءِ يجمعونَ في كتبِهم ما رُوِيَ عنِ النَّبيِّ ﷺ وعن الصَّحابةِ والتَّابعينَ.

ثُمَّ جرَّدَ طوائفُ آخرونَ الحديثَ المُسنَدَ عنِ النَّبيِّ ﷺ، ولم يَخْلِطوهُ بشيءٍ مِن الآثارِ، كما فعلَ موسى بنُ قُرَّةَ، والإمامُ أحمدُ، وإسحاقُ، وبَقِيٌّ[2] بنُ مَخْلَدٍ، وأبو يَعْلَى المَوْصِلِيُّ وغيرُهم.

ثمَّ صنَّفَ قومٌ المُسنَدَ الصَّحيحَ عنِ النَّبيِّ ﷺ، وأسقطوا ما عداهُ مِن الضَّعيفِ كما فعلَ البُخاريُّ ومُسلِمٌ، وصنَّفَ أيضاً في الصَّحيحِ: ابنُ حِبَّانَ، وابنُ خُزَيمةَ، والحاكمُ، وابنُ السَّكَنِ، وغيرُهم، ولا يبلغُ تصحيحُ هؤلاء تصحيحَ الشَّيخينِ.

وصنَّفَ أصحابُ السُّنَنِ والجوامِعِ الكتُبَ المُرتَّبَةَ على الأبوابِ.

***

(١) لا يخفى أن المراد بتصنيف الكتب: الجمع والترتيب. وأما الكتابة المجردة فقد كان في زمن النبي ﷺ منها شيء.

(٢) صحفها الناسخ إلى: «بقية».

ولَمَّا انتشَرَتِ الكتبُ والتَّصانيفُ: توسَّعَ النَّاسُ في الرِّوايةِ، فصاروا يقرؤونَ على الشُّيوخِ قراءةً، ويُسمَّى ذلك: العَرْضُ، وصارَ الشُّيوخُ يُناوِلُونَ أصحابَهم كتُباً يعرفونَ ما فيها، ويأْذنونَ لهم في روايتِها عنهم، وكان هذا وهذا مِن عملِ أهلِ الحجازِ وغيرِهم، وقد كانوا قبلَ تصنيفِ الكتبِ يفعلونَ ذلك أيضاً أحياناً في أحاديثَ يكتبونَها في صحُفٍ.

وأنكرَ العَرْضَ والمُناولةَ طائفةٌ مِن عُلَماءِ العراقِ[1]، كما أنكروا الشَّهادةَ على مثلِ ذلك، فإنَّهم أنكروا الشَّهادةَ على الوصيَّةِ المختومةِ[2]، وعلى كتابِ القاضي حتى[3] يقرَأهُ عليه ويَعْلَمَ ما فيه[4]، ووافَقَهم طائفةٌ مِن الفُقهاءِ في الشَّهادةِ دونَ الرِّوايةِ، فصارتِ الأقوالُ ثلاثةً:

* **أحدُها: المنعُ مِن الرِّوايةِ** بما قرأه على الشَّيخِ أو ناوَلَه إيَّاه بخطِّه، وهؤلاء يمنعونَ الشهادةَ[5] بما ناوَلَه بخطِّه أيضاً، وأمَّا الشَّهادةُ بما قرِئَ عليه فأقرَّ بِهِ فلا يحفظُ قولهم في ذلك، وهذا القولُ كان قديماً مشهوراً عن أهلِ العِراقِ، وكان مالكٌ وغيرُه يُنكِرُه عليهم[6].

ومنهم طوائفُ يُجيزونَ العرضَ دون المُناوَلةِ.

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٢٦٠)، و«شرح علل الترمذي» للمصنف (١/ ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٦١، ٢٦٦).

(٢) «شرح أدب القاضي للخصاف» للصدر الشهيد (ص: ٤٠٢).

(٣) صحفها الناسخ إلى: «حين».

(٤) «الأصل» لمحمد بن الحسن الشيباني (٨/ ٣٩٢).

(٥) في الأصل: «الزيادة»، والصواب المثبت.

(٦) يُنظر في هذا «صحيح الإمام البخاري» كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث، قبل الحديث (٦٢).

والثَّاني: جوازُ الرِّوايةِ بالعَرْضِ والمُناوَلةِ، وأنَّ ذلك بمنزلةِ السَّماعِ مِن لفظِ الرَّاوي[١]، وجوازُ الشَّهادةِ على ما قُرِئَ عليه فأقرَّ به، وعلى الكتابِ المختومِ أيضاً، وهذا قولُ عُلَماءِ أهلِ الحِجازِ وغيرِهم[٢].

وهاهنا شيئآن[٣] يتعيَّنُ الفرقُ بينهما:

أحدُهما: صحَّةُ ما قرأَهُ على الشَّيخِ، أو ناوَلَهُ إيَّاه، أو وَجَدَه بخطِّه، وكذلك صحَّةُ ما وجدَ مِن الوصايا والأقاريرِ بخطِّ الرَّجُلِ، وجوازُ العملِ بذلك والحكمِ به.

والثَّاني: جوازُ الرِّوايةِ والشَّهادةِ بذلك.

فأمَّا الأوَّلُ: فإنَّ مالكاً وغيرَه مِن عُلَماءِ الحِجازِ يرَوْنَ أنَّ ما عُرِضَ على الرَّجُلِ فأقرَّ بهِ، وما كتبَه بخطِّهِ بمنزلةِ ما قالَه بلسانِه في الصِّحَّةِ والثُّبوتِ في ذلك كلِّه، فإنَّهم يرَوْنَ صحَّةَ العَرْضِ والمُناوَلَةِ[٤]، ويرَوْنَ قبولَ كتابِ القاضي وغيرِه إذا عُلِمَ أنَّه كتابُه بالشَّهادةِ. وإن لم يشهَدُوا بما فيه[٥].

وهذا أيضاً هو الثَّابتُ عنِ الإمامِ أحمدَ، فإنَّ مذهبَه جوازُ العَرْضِ والمُناوَلَةِ[٦]، ومذهبَه جوازُ الرِّوايةِ مِن الكتابِ إذا عُرِفَ الخطُّ وإن لم يكن بخطِّهِ[٧]، وكذلك مذهبُه جوازُ العمَلِ بالوَصِيَّةِ مِن غيرِ إشهادٍ عليها[٨]، وكذلك الخطُّ وإن لم يكن

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٢٦٠).

(٢) انظر الأقوال في ذلك في «الجليس الصالح الكافي» للمعافى بن زكريا (ص: ٤٩٩).

(٣) صحفها ناسخ الأصل إلى: «سببان».

(٤) انظر: «الإلماع» للقاضي عياض (ص: ٧٤).

(٥) انظر: «المدونة» (٤/ ٥٢١).

(٦) انظر: «مسائل أبي داود» (١٨١٧)، و«العدة» للقاضي أبي يعلى (٣/ ٩٨٢).

(٧) انظر: «العدة» للقاضي أبي يعلى (٣/ ٩٧٥).

(٨) انظر: «المغني» لابن قدامة (٨/ ٤٧٠).

بخَطِّه[١]، وكذلك مذهبُه أنَّ الحاكمَ والشَّاهدَ يَعْملانِ بما يَجِدَانِ بخطِّهما وإن لم يَذكُراه، وهذا أكثرُ الرِّواياتِ عنه[٢].

والرِّوايةُ التي قالَ فيها: لا يُعمَلُ بذلك حتَّى يكونَ الكتابُ تحتَ حِرْزِه هو مِن الاستظهارِ ليَتيقَّنَ أنَّه خطُّهُ، وإلَّا فهو إنَّما يعملُ بخطِّهِ لا بحفظِه، وكذلك خرَّجَ أصحابُه مِن كلامِه جوازَ العملِ بكتابِ القاضي إذا شَهِدَ به شاهدانِ وإن لم يُقرَأْ عليهم[٣]، كما هو مَذهبُ مالكٍ[٤]، والزُّهرِيِّ، وقولُ أبي يوسفَ[٥]، وأبي عُبَيدٍ[٦]، ومحمَّدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ[٧]، واختيارُ السَّرَخْسيِّ مِن الشَّافعيَّةِ.

وكانت سنَّةُ رسولِ اللهِ ﷺ، وسنَّةُ خُلَفائِه الرَّاشدينَ، وسنَّةُ قضاةِ الإسلامِ بالحِجازِ والعِراقِ قبولَ الكتابِ وإن لم يُشْهَد على ما فيهِ، وأوَّلُ مَن طلَبَ الشُّهودَ على الكتابِ بعضُ القُضاةِ في أوائلِ الدَّولةِ العَبَّاسيَّةِ، كسَوَّارٍ بالبصرةِ، وابنِ أبي ليلى بالكوفةِ، وقد ذكرَ ذلك البُخاريُّ في «صحيحه» وغيرُه مِن العُلَماءِ[٨]، بل كانوا يقبلونَ الكتابَ مع واحدٍ ثقةٍ، بل كانوا يقبلونَ الكتابَ إذا عُرِفَ الخطُّ أيضاً، وهذه الأقوالُ في مذهبِ مالكٍ، وقد خرَّجَ[٩] أصحابُ

---

(١) يعني جواز العمل بالخط، وانظر في المسألة: «المغني» لابن قدامة (١٤/ ٧٩).

(٢) انظر: «المغني» لابن قدامة (١٤/ ١٤٠).

(٣) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١١/ ٣٢٧).

(٤) «المدونة» (٤/ ٥٢١).

(٥) انظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجصاص (٨/ ٤٣).

(٦) انظر: «الجليس الصالح الكافي» للمعافى بن زكريا (ص: ٤٩٩).

(٧) نقله المصنف في «شرح علل الترمذي» (١/ ٢٦٨).

(٨) ذكره البخاري في كتاب الأحكام، باب الشهادة على الخط المختوم قبل الحديث (٧١٦٢).

(٩) تصحفت في الأصل إلى: «صرح».

أحمـدَ مِن قولِـه قبولَ الكتـابِ بمجرَّدِ معرفـةِ الخطِّ والختـمِ، وهو قـولُ محمَّدِ بنِ نصرٍ وغيرِه مِن فقهـاءِ أهـلِ الحديثِ.

وأمَّا الثَّاني: وهو جوازُ الرِّوايةِ والشَّهادةِ بذلك، فهاهنا ثلاثةُ أشياءَ: عَرْضٌ ومُناوَلةٌ وشَهادةٌ.

فأمَّا العَرْضُ: فإذا قُرِئَ على العالمِ فأقرَّ به جازَ أن يَرْوِيَه عنه وإن لم يأذَنْ له في رِوايتِه عند الجمهورِ، وليس في ذلك إلا خِلافٌ شاذٌّ ولا يكادُ يَثبُتُ، وإن لم يُقِرَّ به بل سكَتَ فهل له أنْ يَروِيَه عنه؟ فيه قولانِ، والجمهورُ على جوازِ روايتِه عنه ويكونُ سكوتُه كإقرارِه[1].

وتنازَعوا هل يجوزُ له في روايتِه عنه أن يقولَ: حدَّثَني وأخبرَنِي أو لا يجوزُ ذلك، [بل][2] يقولُ: قرأتُ على فلانٍ فلم يُنكِرْه؟ على قولينِ[3]، وقد حكينا روايتين عن الإمامِ أحمدَ، وكذلك تنازَعوا فيما إذا عرضَ على الشَّيخِ فأقرَّ له به، هل يقولُ في الرِّوايةِ عنه: ثنا، وأخبرَنا، أو لا يقولُ ذلك، بل يقولُ: قرأتُ على فلانٍ فأقرَّ به، أو يقولُ: أخبرَنا ولا يقولُ: حدَّثنا؟ على ثلاثةِ أقوالٍ، وكلامُ الإمامِ أحمدَ في ذلك مختلفٌ وطرُقُ أصحابِه مُختلِفَةٌ في حكايةِ الرِّواياتِ عنه في ذلك[4].

وأمَّا المُناولَةُ إذا ناولَه شيئاً مُعيَّناً يَعلَمُه، وقالَ له: اروِه عنِّي: فالجمهورُ على جوازِ روايتِه عنه، وتنازَعُوا هل يقولُ في الرِّوايةِ بالمناولةِ: حدَّثنا وأخبَرَنا، أو لا

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٢٨٢) ثم (ص: ٢٨٠).

(٢) ليست في الأصل، وكتب في حاشيته: «العله: بل».

(٣) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٢٩٦).

(٤) يُنظر في هذا كله: «شرح علل الترمذي» للمصنف (٢/ ٢٥٤) وما بعدها. وكتاب «الروايتين والوجهين» للقاضي أبي يعلى (المسائل الأصولية، ص: ٦٣).

يجوزُ ذلك، بل يقولُ: قالَ فلانٌ، أو عن فلانٍ، أو أعطاني فلانٌ، أو ناوَلَني ونحوَ ذلك؛ على قولينِ، وقد قيلَ بجَوازِ أن تقولَ: أخبرَنِي، ولا يجوزُ أن تقولَ: حدَّثني، وهو ظاهرُ كلامِ أحمدَ.

وإن ناوَلَه شيئاً وقالَ: هو سَماعي، ولم يأذَنْ له في روايتِه عنه ففي جوازِ روايتِه عنه قولانِ[١].

وأمَّا الشَّهادةُ على الخطِّ: فإنْ قرَأَهُ عليه وأقرَّ به فلا ريبَ في صحَّةِ الشَّهادةِ به، وأمَّا إن لم يَقْرأهُ عليهِ ولم يعلَمْ ما فيه فهل يجوزُ له أن يشهدَ به إذا أمرَه بذلك، كمَنْ كتَبَ كِتاباً وختَمَه وقالَ لرَجُلٍ: اشهَدْ بما فيه؟ على قولينِ.

وكثيرٌ مِن الفُقَهاءِ يمنعون تَحمُّلَ صحَّةِ هذه الشَّهادةِ، وهو منصوصُ الإمامِ أحمدَ في روايةِ إسحاقَ بنِ مَنصورٍ[٢]، وذهبَ طائفةٌ إلى صحَّةِ تحمُّلِها كالزُّهرِيِّ وأبي يوسفَ وأبي عُبَيدٍ وهو قولُ أبي بكرٍ الرَّازيِّ وغيرِه[٣]، وقد خرَّجَ طائفةٌ مِن أصحابِ أحمدَ صحَّةَ هذه الشَّهادةِ مِن نصِّهِ على جوازِ العمَلِ بها، وليس ذلك بلازمٍ؛ فإنَّ جوازَ العمَلِ بها يقتضي صِحَّةَ الحُكمِ بالخطِّ المعروفِ، ولا يلزمُ مِن ذلك تحمُّلُ الشَّهادةِ عليه بما لم يَسْمَعهُ منه.

ألَا ترى أنَّه إذا وَجدَ حديثاً بخَطِّ مَن يعرِفُه جازَ له أن يَعتمِدَ عليه في العمَلِ وتصحيحِه، وليس له أن يرويَ عنه لأنَّه لم يَتحمَّلْه عنه ولم يَسمَعْه منه، ولهذا منعَ طائفةٌ مِن العُلَماءِ مِن الرِّوايةِ بالمُناوَلةِ وجوَّزُوا العمَلَ بها، كما نقلَ ذلك

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٣٣٠).

(٢) «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» للكوسج (٢٩٥٣).

(٣) لم أجد هذا في كلامه، بل انظر: «أحكام القرآن» (٢/ ٢٤٦) ط قمحاوي.

عنِ الأوزاعيِّ وغيرِه[1]، وأيضاً فالحكَمُ يعملُ بالخطِّ الذي يعرِفُه والشَّاهدُ في حالِ التَّحمُّلِ لم يَعرِفْ ما تحمَّلَه البتَّةَ، ولا سمعَه مِن لفظِه ولا قرَأه مِن خطِّه، فكيف يَصِحُّ تحمُّلُه لِمَا لَمْ يَعلَمْه بحالٍ؟

نعم يجوزُ له أن يشهَدَ أنَّ هذا كتابُه الذي كتَبَه وختَمَه، أو يشهدَ على الخطِّ إذا فتحَه وعرَفَه، ولعلَّ مُرادَ كثيرٍ ممَّن قالَ بقبولِ الكتابِ المختومِ المَشْهودِ عليه وإن [لم][2] يُقرَأ على الشُّهودِ: أنَّ الشَّاهدَ يشهَدُ أنَّ هذا كتابُ فلانٍ، فيُفيدُ ذلك أنَّه كِتابُه، ويكون العمَلُ بالخطِّ، وتخريجُ هذا عن أحمدَ في كتابِ القاضي ونحوِه مِن نصوصِه المُستفيضةِ في العمَلِ بالخُطوطِ أَوْلَى مِن تخريجِ صحَّةِ الشَّهادةِ بما تضمَّنَه الكتابُ المختومُ، لكن يُقالُ: تُخرَّجُ صحَّةُ الشَّهادةِ على الكتابِ المختومِ مِن صحَّةِ الرِّوايةِ بالمُناولةِ، [إذا][3] ناوله كتاباً لا يعلمُ الطَّالبُ ما فيه وأذنَ له في روايتِه؛ فإنَّه يجوزُ له أن يقولَ إذا قرَأه: أجزتُ فلاناً بكذا كما تقدَّمَ، ولكنَّ كثيراً مِن العُلَماءِ يجعلُ بابَ الرِّوايةِ أسهَلَ مِن بابِ الشَّهادةِ ويَرى التَّوسُّعَ في الرِّوايةِ بما لا يُتَّسَعُ بمثلِه في الشَّهادةِ، ولأجلِ هذا:

فرَّقَ أهلُ القولِ الثَّالثِ في أصلِ المسألةِ بين بابَي الرِّوايةِ والشَّهادةِ فجَوَّزُوا الرِّوايةَ بالعَرْضِ والمُناولةِ دونَ الحُكمِ بالكتابِ المختومِ والشَّهادةِ به، وهذا قولُ الشَّافعيِّ وغيرِه[4]، وهو المشهورُ عند المُتأخِّرينَ مِن أصحابِ أحمدَ[5].

---

(١) «تاريخ أبي زرعة الدمشقي» (ص: ٢٦٤).

(٢) سقطت «لم» هنا من الأصل، وهي ثابتة في «شرح علل الترمذي» للمصنف (١/ ٢٦٨).

(٣) كتب الناسخ الألف من «إذا» وأسقط الذال والألف.

(٤) انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٦/ ٢٢٦).

(٥) انظر: «الإنصاف» للمرداوي (١١/ ٣٢٦).

وفرَّقوا بينهما بأنَّ الرِّوايةَ مَبناها على المُسامَحةِ، فإنَّه لا يُشترَطُ لها العَدالةُ في الباطنِ، ويُقبَلُ فيها قولُ النِّساءِ والعَبيدِ وحديثُ العَنْعَنَةِ ونحوُ ذلك، بخلافِ الشَّهادةِ، وفي كلامِ أحمدَ، إيماءٌ إلى فرقٍ آخرَ، وهو: أنَّ الشَّهادةَ قد يخفى تَغيُّرُها وزيادَتُها ونقصُها، بخلافِ الحَديثِ فإنَّه قد ضُبِطَ وحُفِظَ فلا يَكادُ يَخفَى تَغيُّرُه، وهذا لأنَّ الطَّعنَ في روايةِ ما في الكتابِ والشَّهادةِ: تارةً يُعلَّلُ بعدمِ الوُثوقِ بالكتابِ لاحتمالِ تزويرِه والزِّيادةِ فيه والنَّقصِ منه، وبسببِ هذا قالَ مَن قالَ: إنَّ الرِّوايةَ مِن الكتابِ كالمُنقطعةِ، لأنَّها مأخوذةٌ عن مجهولٍ، وتارةً يُعلَّلُ بالطَّعنِ في صحَّةِ تَحمُّلِ الرِّوايةِ والشَّهادةِ، لانتفاءِ السَّماعِ.

والذين يُجيزونَ ذلك: يَحتجُّونَ بكتابةِ النَّبيِّ ﷺ إلى الملوكِ وغيرِهم، وبعملِ خُلَفائِه مِن بعدِه بالمُكاتَباتِ ونحو ذلك، ممَّا ليس هذا موضِعُ بسطِه، وهذه المناولةُ التي ذكَرْناها هي: أنْ يُناوِلَه شيئاً مُعيَّناً مِن رِواياتِه قد عرَفَه، ويُخبِرَهُ أنَّه مِن رواياتِه، ويأذنَ له في روايتِه عنه، أو يكتبَ إليه خطَّهُ بالإذن في روايةِ شيءٍ مُعَيَّنٍ مِن رواياتِه.

***

فأمَّا الإجازةُ المُطلَقةُ، وهو أنْ يقولَ: أجزتُ لكَ جميعَ ما يَصِحُّ عندك مِن مَرويَّاتي، أو يكتبَ إليه بذلك، فهذا فيه نزاعٌ بين مَن يرَى صِحَّةَ المُناوَلةِ المُعيَّنةِ، والذي نقَلَه أبو بكرٍ الخطيبُ وغيرُه عن أهلِ المدينةِ العمَلُ به[1]، وقد أنكرَه جماعةٌ ممَّنْ يرى صِحَّةَ المُناوَلةِ المُعيَّنةِ، كأحمدَ بنِ صالحِ المِصْريِّ[2]، وكذلك نَقَلَ حَنبَلُ عنِ الإمامِ أحمدَ ما يَدُلُّ على كراهتِه[3].

---

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٣١٣ ـ ٣١٤).

(٢) انظر: «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٣٣٢).

(٣) روى الخطيب في «الكفاية» (ص: ٣٢٨) عن حنبل بن إسحاق قال: سألت أبا عبد الله عن القراءة؟ =

وممَّنْ أنكرَ ذلك البُرقانيُّ(١)، وأبو بكرٍ الرَّازيُّ(٢)، وطائفةٌ مِن الفُقهاءِ والمُحَدِّثينَ.

وأكثرُ أصحابِ الشَّافعيِّ وأحمدَ على جوازِ ذلك، وتوسَّعوا في ذلك حتى جوَّزوا الإجازةَ المُطلَقَةَ لكلِّ أحدٍ، وهي التي تُسمَّى الإجازةَ العامَّةَ، وجوَّزُوا الإجازةَ للمَعدومِ.

وهذا كما توسَّعَ المُتأخِّرونَ في السَّماعِ، فإنَّ المُتقدِّمينَ كانوا لا يسمعونَ إلَّا مِن أهلِ المعرفةِ والحفظِ، حتى تنازَعوا في صحَّةِ الرِّوايةِ عمَّنْ يُحدِّثُ مِن كتابِه ولا يحفظُ حديثَه، فمَنَعَه مالكٌ ويحيى بنُ مَعينٍ وغيرُهما(٣)، ورخَّصَ فيه آخرونَ إذا كانت كتُبُه محفوظةً، وأهلُ المغربِ إلى الآنَ يُشدِّدونَ في ذلك، وبسببِ ذلك صارَتْ أسانيدُهم نازلةً.

***

وأمَّا أكثرُ المُتأخِّرينَ: فإنَّهم يَسمعونَ على الشُّيوخِ الذين لا يَعرِفونَ ما يُقرَأُ عليهم ويَستجيزونَهم، وهذا لأنَّ مقصودَهم مِن الإسنادِ: حِفظُ السِّلْسِلَةِ والعُلُوِّ، وليس المقصودُ مِن الرِّوايةِ عن هؤلاء تَلَقِّيَ العلمِ عنهم وضبطَه كما كان السَّلَفُ، فإنَّ هذه الكتبَ والأجزاءَ التي تُسنِدُ عن هؤلاءِ الشُّيوخِ مَعروفةٌ محفوظةٌ، بل منقولةٌ بالتَّواتُرِ، لا يُحتاجُ في نقلِها إلى ذلك الشَّيخِ، وصارَ هذا كالذي يحفظُ القُرآنَ

= فقال: لا بأس بها إذا كان رجل يعرف ويفهم. قلت له: فالمناولة؟ قال: ما أدري ما هذا حتى يعرف المحدث حديثه، وما يدريه ما في الكتاب؟

(١) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٣٣٤).

(٢) انظر: «الفصول في الأصول» لأبي بكر الرازي الجصاص (٣/ ١٩٣).

(٣) انظر: «الكفاية» للخطيب (ص: ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

ويَقرؤهُ على شيخٍ عالي الإسنادِ، فإنَّه يستفيدُ بذلك عُلُوَّ الإسنادِ فقط، وإلَّا فنقلُ القُرآنِ والقِراءاتِ كِلاهما مُتواتِرٌ لا يُحتاجُ فيه إلى هذا الشَّيخِ، فكذلك الحَديثُ إنَّما يُعْتَمدُ[(١)] فيه على ما يَعرِفُه الحُفَّاظُ، وما يُحقِّقونَه مِن الكتُبِ المعتمَدِ عليها والخُطوطِ الموثوقِ بها، وتكونُ الرِّوايةُ عن هؤلاءِ الشُّيوخِ لأجلِ عُلُوِّ الإسنادِ واتِّصالِ سِلْسِلَتِهِ، فإنَّ الإسنادَ مِن خَصائصِ هذه الأمَّةِ، مع أنَّ في السَّماعِ فوائدَ جمَّةً مِن: نشرِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ، وإظهارِها، وبعثِ الهِمَمِ على الاشتغالِ بها دِرايةً ورِوايةً، وغيرِ ذلك مِن المصالحِ.

***

فصلٌ

وكانَ المَقصودُ مِن ذكرِ هذه المُقدِّمةِ: أنَّه وقعَ السُّؤالُ عن جماعةٍ مِن شيوخِ الرِّوايةِ الذين أدركناهُم بالسَّماعِ والإجازةِ بالشَّامِ ومِصْرَ، وعن شيءٍ مِن رِواياتِهم العاليةِ، وكان السَّائلُ قدرُه أعلى مِن أن يُسلَكَ بِهِ المسلَكُ المُعتادُ مِن الاقتصارِ على ذكرِ الإسنادِ، فإنَّ ذلك يقعُ كثيراً لِمَن يقنعُ بظواهرِ الرُّسومِ دونَ حقائقِ الإيمانِ والعُلومِ، فذكَرْنا قبلَ ذلك هذه المُقدِّمةَ، لتكونَ الأشياءُ مَبنيَّةً على أصولِها، وليَبينَ بذلك مَقصودُ الرِّوايةِ، وأنَّها وسيلةٌ إلى الدِّرايةِ والرِّعايةِ.

وقد قالَ الحسَنُ البَصريُّ رضيَ اللهُ عنه: هِمَّةُ السُّفَهاءِ الرِّوايةُ، وهِمَّةُ الحُكَماءِ الرِّعايةُ[(٢)].

---

(١) في الأصل: «يعمد».

(٢) أخرجه مقطوعاً: الخطيب البغدادي في «اقتضاء العلم العمل» (٣٩) وعنده: «همة العلماء الرعاية».

وبهذا اللفظ أيضاً: أخرجه مرفوعاً مرسلاً بالمَخرَجِ نفسِه الخطيبُ في «الجامع لأخلاق الراوي» (٢٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٧/ ١٨٣).

=

والرِّعايةُ: هي القِيامُ بحُقوقِ الرِّوايةِ مِن العمَلِ والتَّعليمِ، فهي ثَمرةُ الدِّرايةِ.
والحُكَماءُ هم: أهلُ الحِكمةِ، والحِكمةُ هي: مَعرِفةُ الدِّينِ والعمَلُ به، كما قالَه مالكٌ واللَّيثُ[1] وغيرُهما مِن السَّلَفِ، وكذلك ذكرَه ابنُ قُتيبةَ وغيرُه[2].

فالحُكَماءُ هم خَواصُّ العُلَماءِ، كما كان الفُضَيلُ بنُ عِياضٍ رضيَ اللهُ عنه يقولُ: العُلَماءُ كثيرٌ والحُكَماءُ قليلٌ[3].

وقالَ له رجلٌ: العُلَماءُ وَرَثةُ الأنبياءِ، فقالَ فُضَيلٌ: الحُكَماءُ وَرَثةُ الأنبياءِ[4].
وإنَّما قالَ هذا لأنَّه صارَ كثيرٌ مِن النَّاسِ يظنُّ أنَّ العُلَماءَ المَمْدوحينَ في الشَّريعةِ يدخلُ فيهم مَن له لِسانُ علمٍ وإن لم يكُن عندَه مِن حقائقِ الإيمانِ ومِن العمَلِ بالعلمِ ما يُوجِبُ سعادتَه، فبيَّنَ الفُضَيلُ أنَّه لا يَدخُلُ في مدحِ اللهِ ورسولِه للعُلَماءِ إلَّا أهلُ الحِكمةِ وهم أهلُ الدِّرايةِ والرِّعايةِ.

وقد كان السَّلَفُ لا يُطلِقونَ اسمَ العالِمِ إلَّا على مَن عندَه عِلمٌ يُوجِبُ له

= وأخرجه من وجه آخر عن الحسن مقطوعاً: الخطيب في «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» (٣٦).
وأخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٢٣٠) نحوه موقوفاً من حديث أنس رضي الله عنه، وهو من حديث أنس مرفوعاً عند أبي عثمان الحيري في الثالث من «فوائده» (٥٦).

(١) «تفسير القرآن» من «الجامع» لابن وهب (٢٥٧)، و«الجامع لمسائل المدونة» للصقلي (١/ ٥) بنحوه.

(٢) «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ٣٣).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨/ ٩٢).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٩٢).

الخشيةَ، كما قال بعضُهم: إنَّما العالِمُ مَن يخشى الله(١). وكفى بخَشْيةِ اللهِ عِلْماً(٢)، وهذا مُطابِقٌ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، واللهُ تعالى أعلَمُ، انتهى.

بلغَ مُقابلةً على أصلِه

الحمدُ للهِ ربِّ العالَمِين، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ
وآلِه وصحبِه وسَلَّمَ تسليماً، وحسبُنا اللهُ ونعمَ الوَكيلُ(٣)

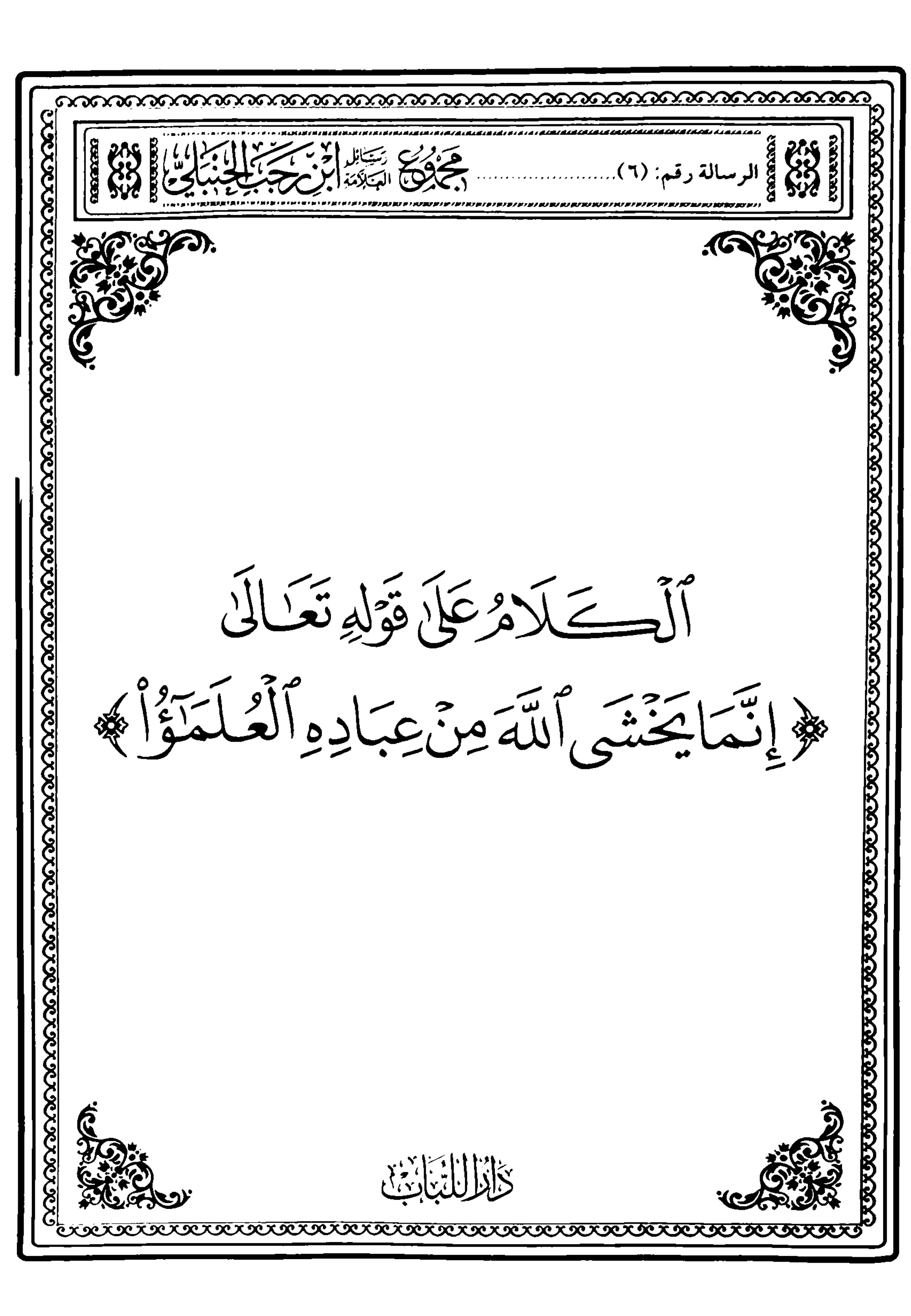
* * *

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٦٧) من كلام يحيى بن أبي كثير.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٦) وغيره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٣) في حاشية الأصل: «قوبل على أصله المنقول منه ولله الحمد».



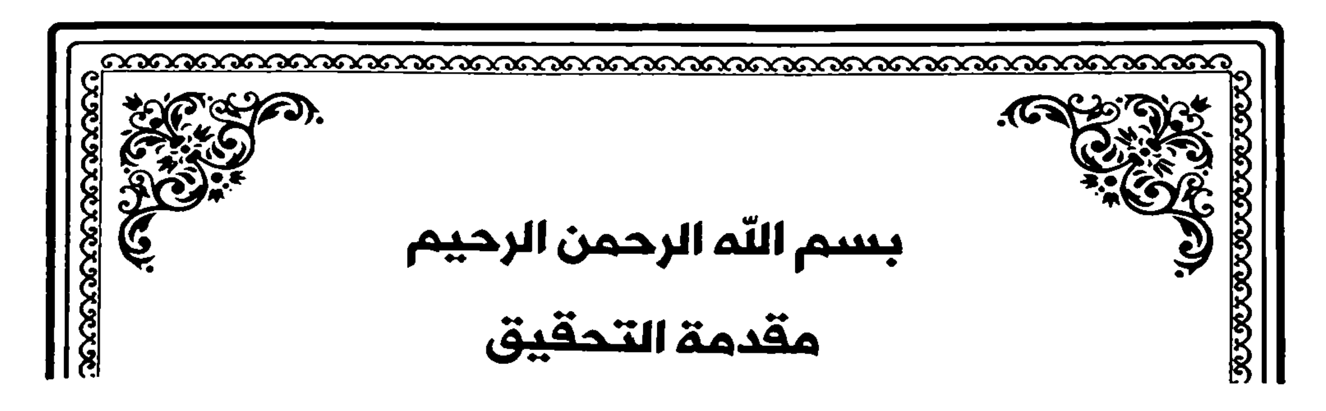
الكلام على قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
قال سيدنا وشيخنا الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام مفتي الأنام وحيد
عصره وفريد دهره أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين
أحمد بن رجب الحنبلي رحمه الله

فصل في قوله تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء دلت هذه الآية على
إثبات الخشية للعلماء بالاتفاق وعلى نفيها عن غيرهم على أحد القولين وعلى نفي
العلم عن غير أهل الخشية أيضاً أما الأول فلا ريب فيه فإن صيغة إنما
تقتضي تأكيد ثبوت المذكور بالاتفاق لأن خصوصية إن إفادة التأكيد وأما ما
فالجمهور على أنها كافة قال جمهور النحاة هي الزائدة التي تدخل على إن وأن وليت
ولعل وكأن فتكفها عن العمل لأن الأصل في الحروف العاملة أن تكون مختصة فإذا
اختصت بالاسم أو الفعل ولم تكن كالجزء منه عملت فيه وإن وأخواتها مختصة
بالاسم فتعمل فيه فإذا دخلت عليها ما أزالت اختصاصها فصارت
تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فبطل عملها. وإنما عملت ما النافية على
اللغة التي نزل بها القرآن وهي لغة أهل الحجاز استحساناً لمشابهتها
لليس وذهب بعض الكوفيين وابن درستويه إلى أن ما مع هذه الحروف
اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وفي أن الجملة بعده
مفسرة له ومخبر بها عنه وذهب طائفة من الأصوليين
وأهل

وأهل البيان إلى أن ما هذه نافية واستدلوا بذلك على إفادتها
الحصر وأن إن أفادت الإثبات في المذكور وما أفادت النفي فيما
عداه وهذا باطل باتفاق أهل المعرفة باللسان فإن إن إنما تفيد توكيد
الكلام إثباتاً كان أو نفياً لا تفيد الإثبات وما زائدة كافة لا نافية
وهي الداخلة على سائر أخوات إن لكن وكأن وليت ولعل وليست
في دخولها على هذه الحروف نافية بالاتفاق فكذلك الداخلة على إن وأن
وقد نسب القول بأنها نافية إلى أبي علي الفارسي لقوله في كتاب الشيرازيات
إن العرب عاملوا إنما معاملة النفي وإلا في فصل الضمير لقوله
وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي وهذا لا يدل على أن ما نافية
على ما لا يخفى وإنما مراده أنهم أجروا إنما مجرى النفي وإلا في هذا الحكم
لما فيها من معنى النفي ولم يصرح بأن النفي مستفاد من ما وحدها وقيل
إنه لا يمتنع أن تكون ما في هذه الآية بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد
مستتر في يخشى وأطلقت ما على جماعة العقلاء كما في قوله تعالى أو ما
ملكت أيمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النساء وأما دلالة الآية على الثاني
وهو نفي الخشية عن غير العلماء فمن صيغة إنما أيضاً على قول الجمهور وأن
ما هي الكافة فنقول إذا دخلت ما الكافة على إن أفادت الحصر هذا
هو الصحيح وقد حكاه بعض العلماء عن جمهور الناس وهو قول أصحابنا



الحمد لله الذي جعل العلم سائقاً لخشيته، وجعل الخشية داعية إلى محبَّته، فانقاد العبادُ بهما إلى التمسك بحبل شريعته، والصلاة والسلام على خير بريَّته، سيدنا محمد وعلى صحبه وعترته، ومن تبعهم على كتاب الله وسنته.

أما بعد:

فهذه الرسالة في تفسير قول الحق عز وجل ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ بيَّن فيها المصنف رحمه الله دلالتها على:

- إثبات الخشية للعلماء باتفاق.
- وعلى نفي الخشية عن غير العلماء.
- وعلى نفي العلم عن غير أهل الخشية.
- وأن من لم يخش الله فليس بعالم.

واعتمد في هذا كله على مباحث لغوية نحوية أصولية، حول الحصر في هذه الآية الكريمة، بدا فيها أثر شيخ شيوخه الإمام ابن تيمية رحمهما الله واضحاً في اقتباساته منه، ونقله عنه، وتلخيص كلامه فيه(١).

---

(١) انظر: (ص: ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦).

ونقل كذلك عن الإمام ابن هشام الأنصاري النحوي، وقال: «شيخنا ابن هشام»[1].

وبعد أن انتهى من نقاش نحوي أصولي مدلَّل معلَّل دَلَفَ إلى النقل عن السلف رحمهم الله تعالى في بيان حقيقة خشية العلماء، والطريق المؤدي إليها، وما يلزم فيها، وما ينبني عليها.

ثم ذكر وجوهاً يُستفاد منها أن العلم يوجب الخشية، وأن فقده يستلزم فقد الخشية، فأكملُ ذلك العلم الذي تتعلق به الخشية ما اجتمع لدى صاحبه:

- العلم بالله وجلاله وعظمته.

- والعلم بأوامر الله ونواهيه، وأحكامه وشرائعه، وأسرار دينه وشرعه وخلقه وقدره.

فإذا اجتمع العلمان حصلت الخشية من كل وجوهها، وإذا انفرد أحدهما حصل من الخشية بحسب ما حصل من ذلك العلم.

اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا وزدنا علماً، وارزقنا الخشية وإخلاص العمل، وحسن الختام عند حلول الأجل، والفوز برضوانك في الجنة، والنجاة من النار. آمين.

* * *

اعتمدت في إخراج هذه الرسالة على نسخة فريدة ـ لا ثاني لها ـ في دار الكتب المصرية، برقم (٢٨ مجاميع حليم)، وهي الرسالة الأولى من مجموع عدد أوراقه ٣٢ ورقة في ٣ كراريس، يضم رسالتين:

---

(١) انظر: (ص: ٢٣٢).

١ ـ هذه الرسالة.

٢ ـ و«معه الكلام على قوله ﷺ: بدأ الإسلام غريباً... إلى آخره»[1].

أما هذه الرسالة فهي في ٤٤ صفحة، في كل صفحة ١٧ سطراً.

ولم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، إلا أنه قبل سنة ٨٥٦ كما هو تاريخ أقدم التملكات.

نقلت هذه النسخة من أصل مقروء على المصنف رحمه الله، ومقابل بنسخته، وعليه إجازة لصاحبه بخط المصنف ابن رجب رحمه الله.

وقد كتب الناسخ عبارات ذلك الأصل كما هي في أوله: «قال شيخنا وسيدنا ... نفع الله به»، وفي آخره: «انتهى ما ذكره الشيخ نفع الله به وفسح في مدته». وهذه العبارات إنما هي لصاحب الأصل، وليست للناسخ.

وفي آخر الرسالة:

«نقل من نسخة مكتوب عليها ما صورته:

بلغ مقابلة على أصلي ـ وهو بيدي ـ كاتبُه وصاحبُه، الفقيه الفاضل الأوحد، المشتغل المحصِّل، زكي الدين أبو الخير محمد بن الشيخ القدوة العارف أبي محمد عبد القادر بن محمد بن علي الحجار المدني الحنبلي، نفعه الله ونفع به، وذلك شهر رجب سنة خمس وثمانين وسبع مئة، بظاهر دمشق المحروسة، وأجزت له ما يجوز لي وعني روايته بشرطه.

كتبه عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي عفا الله عنه».

---

(١) وهي «كشف الكربة».

صاحبُ الأصل المجازُ من الإمام ابن رجب رحمه الله ترجمه السخاوي في «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة» (٦/ ٣١٤)، فقال:

«محمد بن عبد القادر، بن محمد بن علي بن عمر بن حمزة. الجمال أبو الخير[1]، ابن البدر، ابن الشمس، ابن المُسنِد النور أبي الحسن، القرشي، العدوي، العمري، الحَرَّاني، المدني، الحنبلي.

الفراش بالحرم النبوي، ووالد عبد الرحمن، ويُعرف أبوه بالحجار.

سمع في سنة ٧٦٧ على البدر ابن فرحون: «الأنباء المبينة».

ووصف في الطبقة: بالولد النجيب العامل.

بل وشهد بعد ذلك سنة ٧٨١ في مكتوب»[2].

ويُزاد على ما ذكره السخاوي وصف الحافظ ابن رجب له بـ: الفقيه الفاضل الأوحد، المشتغل المحصِّل. رحمه الله تعالى.

أما والده: عبد القادر بن محمد بن علي الحجار، فقد وصفه السخاوي في «التحفة اللطيفة» (٤/ ٤١٠) بالإمام العلامة، وذكر أيضاً أنه: الفراش بالحرم النبوي، ولد سنة ٧٣٢ وتوفي آخر سنة تسع وتسعين وسبع مئة، بالمدينة الشريفة، ودفن بالبقيع.

وفي مكتبة «خدا بخش بتنة» بالهند نسخة من «جامع العلوم والحكم» للإمام ابن رجب رحمه الله بخط عبد القادر بن محمد بن علي الحجار، الحنبلي المدني هذا.

---

(١) وهو في نص الإجازة: «زكي الدين أبو الخير»، وهذا من تعدد الألقاب.

(٢) لم أجده في «الضوء اللامع» فهل توفي قبل ٨٠٠، أم أن في المطبوعة سقطاً؟ الله أعلم.

فرغ من كتابتها في الخامس من جمادى الأولى سنة ٧٩٠ بالمدرسة الصدرية بدمشق، وقرأها على المؤلف في مجالس خلال أسبوع واحد!

وكتب له عليها الإمام ابن رجب بخطه، وأجاز له في ١٢ من جمادى الأولى سنة ٧٩٠ بدار الحديث السكرية بالقصاعين بدمشق المحروسة(١).

* * *

وعلى صفحة العنوان للكتاب تملكات عدد من الأعيان من الحنابلة وغيرهم.

١ ـ «الحمد لله. ملك هذا المجموع أجمع: محمد بن محمد بن أبي بكر السَّعدي، السِدْرِشي، الحنبلي سنة ٨٥٦».

وهو قاضي الحنابلة بالديار المصرية، ولد ٨٣٦، وتوفي سنة ٩٠٢ رحمه الله تعالى(٢).

٢ـ «الحمد لله. من نعم الله عز وجل على عبده علي بن عِرَاق».

وهو صاحب الكتاب المشهور: «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة» نور الدين علي بن محمد بن علي، ابن عِرَاق الكناني، ولد ٩٠٧، وتوفي سنة ٩٦٣ رحمه الله تعالى.

٣ـ «الحمد لله ثم صار من نِعَم الله على عبده عبد الباسط بن محمد بن أيوب، سامحه الله في سنة ٩٦٤».

٤ـ «من نعم الله على عبده عبد الرحمن بن يوسف البهوتي الحنبلي» وهو من

---

(١) انظر: مقدمة «جامع العلوم والحكم»، تحقيق د. محمد الأحمدي أبو النور (١/ ٢٥) و(٣/ ١٣٠٩) منه.

(٢) وهو رجل من أفذاذ الدهر، له ترجمة في «الضوء اللامع» للسخاوي (٩/ ٥٨)، وختم به مجير الدين العليمي كتابه «المنهج الأحمد» (٥/ ٣١٥).

فقهاء الحنابلة بمصر، عاش فيما قيل نحواً من مئة وثلاثين سنة، كان حيّاً سنة ١٠٤٠ رحمه الله تعالى[1].

٥ـ «من نعمة الله تعالى عبده الفقير إلى رحمة ربه العلي جعفر الوَدَيي الحنبي في سنة ١٠١٣».

٦ـ «يطلب من الله الغفران: إبراهيم بن سليمان سنة ١٢٠٠».

٧ـ ختم دار الكتب المصرية.

ومِنْ نِعم الله تعالى: إخراج هذه الرسالة محققة، أسأل الله تعالى النفع بها. آمين.

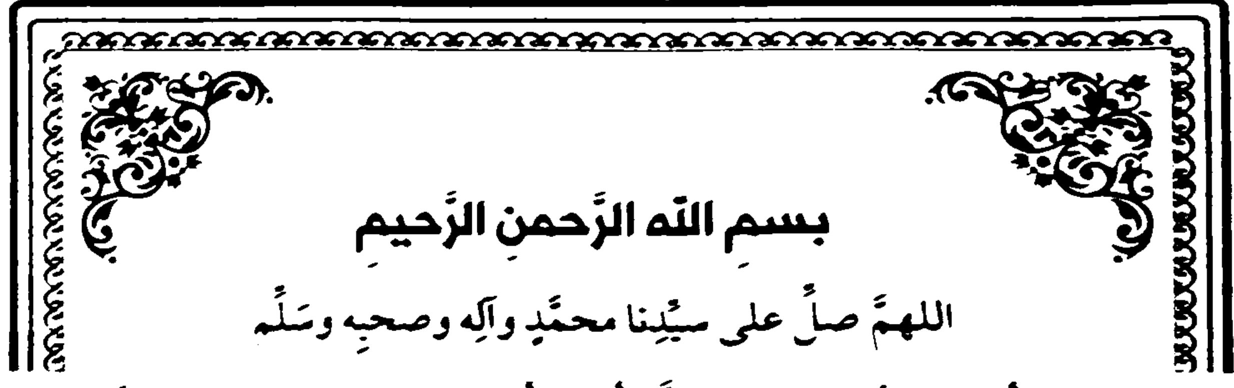
والحمد لله رب العالمين

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

***

(١) انظر: «خلاصة الأثر» للمحبي (٢/ ٤٠٥)، و«النعت الأكمل» للغزي (ص:٢٠٤).



بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيم

اللهمَّ صلِّ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسَلِّم

قال شيخُنا وسيِّدُنا، الإمامُ العلَّامةُ، شيخُ الإسلامِ مُفتي الأنامِ، وحيدُ عصرِه وفريدُ دهرِه، أبو الفرَجِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ الشيخِ الإمامِ العلَّامةِ شهابِ الدِّينِ أحمدَ بنِ رجَبٍ الحَنبليِّ، نفع الله به:

فصلٌ

في قوله تعالى

﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]

دلَّتْ هذه الآيةُ على إثباتِ الخشيةِ للعُلَماءِ بالاتِّفاقِ، وعلى نفيِها عن غيرِهم على أصَحِّ القولينِ، وعلى نفيِ العلمِ عن غيرِ أهلِ الخشيةِ أيضًا.

أمَّا الأوَّلُ: فلا ريبَ فيه؛ فإنَّ صيغةَ ﴿إِنَّمَا﴾ تَقتضي تأكُّدَ ثُبوتِ المذكورِ بالاتِّفاقِ؛ لأنَّ خصوصيَّةَ (إنَّ) إفادةُ التَّأكيدِ، وأمَّا (ما): فالجمهورُ على أنَّها كافَّةٌ.

ثمَّ قالَ جمهورُ النُّحاةِ: هي الزَّائدةُ التي تدخلُ على (إنَّ) و(أنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) و(كأنَّ) فتكفُّها عن العملِ، لأنَّ الأصلَ في الحُروفِ العاملةِ أن تكونَ مُختصَّةً، فإذا اختصَّتْ بالاسمِ أو الفعلِ ولم تكن كالجُزءِ منه عَمِلَت فيه، و(إنَّ) وأخواتُها مُختصَّةٌ بالاسمِ فتعملُ فيه، فإذا دخلَتْ عليها (ما) أزالَتِ اختصاصَها فصارَتْ تدخلُ على الجملةِ الاسميَّةِ والفعليَّةِ فبطَلَ عملُها، وإنَّما عَمِلَت (ما) النَّافيةُ على اللُّغةِ التي نزلَ بها القرآنُ ـ وهي لغةُ أهلِ الحجازِ ـ استحسانًا لِمُشابهتِها لـ(ليس).

وذهبَ بعضُ الكوفيِّينَ وابنُ دُرُسْتَوِيهِ: إلى أنَّ (ما) مع هذه الحروفِ اسمٌ مبهَمٌ، بمنزلةِ ضميرِ الشَّأنِ في التَّفخيمِ والإبهامِ، وفي أنَّ الجُملةَ بعدَه مُفسِّرةٌ له ومُخبَرٌ بها عنه(١).

وذهبَتْ طائفةٌ مِن الأصوليِّينَ وأهلِ البيانِ إلى أنَّ (ما) هذه نافيةٌ، واستدلُّوا بذلك على إفادتِها الحصرَ، وأنَّ (إنَّ) أفادتِ الإثباتَ في المذكورِ، و(ما) أفادتِ النَّفيَ فيما عداهُ(٢).

وهذا باطلٌ باتِّفاقِ أهلِ المعرفةِ باللِّسانِ؛ فإنَّ (إنَّ) إنَّما تفيدُ توكيدَ الكلامِ إثباتًا كان أو نفيًا؛ لا تفيدُ الإثباتَ، و(ما) زائدةٌ كافَّةٌ، لا نافيةٌ، وهي الدَّاخلةُ على سائرِ أخَواتِ (إنَّ): (لكنَّ) و(كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ)، وليست في دخولِها على هذه الحروفِ نافيةً بالاتِّفاقِ، فكذلك الدَّاخلةُ على (إنَّ) و(أنَّ).

وقد نُسِبَ القولُ بأنَّها نافيةٌ إلى أبي عليٍّ الفارسيِّ، لقولِه في كتابِ «الشِّيرازيَّات»: إنَّ العرَبَ عامَلوا (إنَّما) مُعاملةَ النَّفيِ و(إلَّا) في فصلِ الضَّميرِ كقولِه:

.... وإنَّما يُدافِعُ عن أحسابِهِم أنا أوْ مِثْلِي(٣)

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣٨٦) وعنه نقل المصنف قول ابن درستويه وغيره.

(٢) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٣٨٨).

(٣) قطعة من بيت للفرزدق، وهو في «ديوانه» (ص: ٤٨٨)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٨٨) وعنه نقل المصنف قول أبي علي في «الشيرازيات» (ص: ٤٨) و(ص: ٢٥٣). وصدر البيت:

أنا الضامِنُ الراعي عليهِم وإنما يدافع............................

وجاء صدر البيت في عدد من المصادر:

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما

كما في «دلائل الإعجاز» للجرجاني (٣٢٨).

وهـذا لا يدلُّ على أنَّ (ما) نافيةٌ على ما لا يخفى، وإنَّما مُرادُه: أنَّهم أجرَوْا (إنَّما) مجرى النَّفيِ و(إلَّا) في هذا الحكمِ لِمَا فيها مِن معنى النَّفي، ولم يُصرِّحْ بأنَّ النَّفيَ مُستفادٌ مِن (ما) وحدَها.

وقيـل: إنَّـه لا يمتنِعُ أن تكونَ (مـا) في هذه الآيةِ بمعنـى (الذي)، و﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ خبـرٌ، والعائـدُ مُسـتترٌ فـي ﴿يَخْشَى﴾، وأُطلِقَـت (ما) علـى جماعةِ العُقَـلاءِ كما في قولِه تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾، ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النسـاء: ٣].

* * *

وأمَّـا دلالـةُ الآيـةِ علـى الثَّانـي ـ وهـو نفيُ الخشـيةِ عـن غيـرِ العُلَمـاءِ ـ فمِن صيغـةِ ﴿إِنَّمَا﴾:

أمَّا على قولِ الجُمهورِ، وأنَّ (ما) هي الكافَّةُ، فنقولُ: إذا دخَلَت (ما) الكافَّةُ على (إنَّ) أفادتِ الحصرَ، هذا هو الصَّحيحُ، وقد حكاه بعضُ العُلَماءِ عن جمهورِ النَّاسِ، وهو قولُ أصحابِنا كالقاضي[1] وابنِ عقيلٍ[2] والحُلْوانيِّ[3] والشَّيخِ موفَّقِ الدِّينِ[4] وفخرِ الدِّينِ إسماعيلَ بنِ عليٍّ صاحبِ ابنِ المَنِّي[5]، وهو قولُ أكثرِ الشَّافعيَّةِ كأبي حامدٍ وأبي الطَّيِّبِ والغَزاليِّ والهرَّاسي[6]،.................................

---

(١) «العدة» في أصول الفقه، للقاضي أبي يعلى (١/ ٢٠٥).

(٢) «الواضح» لابن عقيل (٣/ ٢٩٧).

(٣) انظر قوله في «المسودة» لآل تيمية (ص: ٣٥٤).

(٤) «روضة الناظر» لابن قدامة (ص: ٢٧٧).

(٥) قوله في «المسودة» لآل تيمية (ص: ٣٥٤).

(٦) أبو حامد هو المرُّوذي.

وانظر أقوال الشافعية في: «المستصفى» للغزالي (٢/ ٢٠٧)، و«البحر المحيط» للزركشي (٣/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

وقولُ طائفةٍ مِن الحنفيَّةِ كالجُرجانيِّ[١]، وكثيرٍ مِن المُتكلِّمينَ كالقاضي أبي بكرٍ وغيرِه[٢]، وكثيرٍ من النُّحاةِ وغيرِهم، بل قد حكاه أبو عليٍّ فيما ذكرَه الرَّازيُّ عنِ النُّحاةِ جُملةً[٣].

ولكن اختلَفوا في دلالتِها على النَّفيِ: هل هو بطريقِ المنطوقِ، أو بطريقِ المفهومِ؟

فقال كثيرٌ مِن أصحابِنا، كالقاضي في أحدِ قولَيه، وصاحبُ ابن المنّي، والشَّيخُ موفَّقُ الدِّينِ: إنَّ دلالتَها على النَّفيِ بالمنطوقِ كالاستثناءِ سَواءً، وهو قولُ أبي حامدٍ وأبي الطَّيِّبِ مِن الشَّافعيَّةِ، والجُرجانيِّ مِن الحنفيَّةِ.

وذهبت طائفةٌ مِن أصحابِنا، كالقاضي في قولِه الآخرِ، وابنِ عقيلٍ، والحُلوانيِّ إلى أنَّ دلالتَها على النَّفيِ بطريقِ المفهومِ، وهو قولُ كثيرٍ مِن الحنفيَّةِ والمُتكلِّمينَ[٤].

واختلَفوا أيضًا: هل دلالتُها على النَّفيِ بطريقِ النَّصِّ أو الظَّاهرِ؟

فقالت طائفةٌ: إنَّما تدُلُّ على الحصرِ ظاهرًا، وتحتمِلُ التَّأكيدَ، وهذا الذي حكاه الآمديُّ عن القاضي أبي بكرٍ والغزاليِّ والهرَّاسيِّ وغيرِهم مِن الفقهاءِ[٥]، وهذا يُشبِهُ

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي الجرجاني ثم البغدادي الحنفي، المتوفى سنة (٣٩٨هـ) رحمه الله، وهو أصولي حنفي لكن كتب الحنابلة هي التي حفظت أقواله.

انظر: «العدة» للقاضي أبي يعلى (٢/ ٤٧٩).

(٢) «التقريب والإرشاد» للباقلاني (٣/ ٣٦١).

(٣) «المحصول» للرازي (١/ ٣٨١).

(٤) انظر المصادر السابقة، و«المسودة» لآل تيمية (ص: ٣٥٤)، و«التحبير شرح التحرير» للمرداوي (٦/ ٢٩٥٢_٢٩٥٧).

(٥) انظر: «إحكام الأحكام» للآمدي (٣/ ١٢١ ـ ط الصميعي).

قولَ مَن يقولُ: إنَّ دلالتَها بطريقِ المفهومِ، فإنَّ أكثرَ دلالاتِ المفهومِ بطريقِ الظَّاهِرِ لا النَّصِّ، وظاهرُ كلامِ كثيرٍ مِن أصحابِنا وغيرِهم أنَّ دلالتَها على النَّفيِ والإثباتِ كلاهما بطريقِ النَّصِّ؛ لأنَّهم جعَلُوا (إنّما) كالمستثنى والمستثنى منه سواءً، وعندهم أنَّ الاستثناءَ مِن الإثباتِ نفيٌ ومِن النَّفيِ إثباتٌ، نصًّا لا مُحتمَلاً.

وأمَّا مَن قالَ: إنّ الاستثناءَ ليس لإثباتِ النَّقيضِ، بل لرفعِ الحُكمِ: إمَّا مُطلَقًا، أو في الاستثناءِ من الإثبات وحدَه كما يُذكَرُ عن الحنفيَّةِ، وجعَلوهُ مِن بابِ المفهومِ الذي ينفونَه، فهو يقولُ ذلك في (إنّما) بطريقِ الأَوْلى، فظهرَ بهذا أنَّ المُخالِفَ في إفادتِها الحصرَ هو مِن القائلينَ بأنَّ دلالتَها على النَّفيِ بالمفهومِ، وهم قسمانِ:

أحدهما: مَن لا يرى كونَ المفهومِ حُجَّةً بالكُلِّيَّةِ، كالحنفيَّةِ ومَن وافقَهم مِن المُتكلِّمينَ.

والثاني: مَن يراه حُجَّةً في الجملةِ، ولكنَّه ينفيه هاهنا لقيامِ الدَّليلِ عنده على أنَّه لا مفهومَ لها، واختارَه بعضُ المتأخِّرينَ مِن أصحابِنا وغيرِهم.

وبيانُ ذلك:

أنَّ (إنَّما) مرُكَّبةٌ مِن (إنَّ) المؤكِّدةِ و(ما) الزَّائدةِ الكافَّةِ، فيستفادُ التَّوكيدُ مِن (إنَّ)، والزَّائدُ لا معنى له، نعم أكثرُ ما يقالُ: إنَّه يفيدُ تقويةَ التَّوكيدِ كما في الباءِ الزَّائدةِ ونحوِها، فأمَّا أن يُحدِثَ معنًى آخرَ فلا.

وقد تقدَّمَ بيانُ بطلانِ قولِ مَن ادَّعى أنَّ (ما) نافيةٌ وأنَّ النَّفيَ فيما عدا المذكورَ مستفادٌ منها.

وأيضًا: فورودُها لغيرِ الحصرِ كثيرٌ جدًّا، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢].

وقولِ النَّبيِّ ﷺ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»(١).

وقولِه: «إنَّما الشَّهرُ تِسعٌ وعِشرونَ»(٢)، وغيرِ ذلك مِن النُّصوصِ.

ويقالُ: إنَّما العالِمُ زيدٌ. ومثلُ هذا لو أُريدَ به الحصرُ لكان كُفراً(٣).

وقد يقالُ: إنَّ أغلبَ مواردِها لا تكونُ فيه للحصرِ؛ فإنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، لا يفيدُ الحصرَ مُطلَقًا، فإنَّه سبحانَه وتعالى له أسماءٌ وصِفاتٌ كثيرةٌ غيرُ توحُّدِه بالإلهيَّةِ.

وكذلك قولُه: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨] فإنّه لم يَنحصرِ الوحيُ إليه في هذا وحدَه. وكذلك قولُه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]. ومثلُ هذا كثيرٌ جدًّا.

وممَّا يُبيِّنُ عدمَ إفادتِها للحصرِ: قولُه ﷺ: «ما مِن نبيٍّ مِن الأنبياءِ إلَّا قد أُوتيَ مِن الآياتِ ما آمنَ على مثلِه البشرُ، وإنَّما كان الذي أُوتيتُه وَحْيًا أوحاه اللهُ إليَّ، فأرجو أنْ أكونَ أكثرَهم تابعًا يومَ القيامةِ»(٤)، فلو كانت (إنّما) للحصرِ؛ لبطَلَت أنْ تكونَ سائرُ آياتِ النَّبيِّ ﷺ ومُعجزاتِه سوى القرآنِ آياتٍ له تدلُّ على صدقِه؛ لاعترافِه بنفيِ ذلك، وهذا باطلٌ قطعًا، فدلَّ على أنَّ (إنَّما) لا تفيدُ الحصرَ في مثلِ هذا الكلامِ وشبهِه.

والصَّوابُ: أنَّها تدلُّ على الحصرِ، ودلالتُها عليه معلومٌ بالاضطرارِ مِن

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٧٩)، ومسلم (١٥٩٦) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما. ولفظ «إنما» في مسلم، وفي البخاري «لا ربا».

(٢) أخرجه البخاري (١٩٠٧)، ومسلم (١٠٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. ولفظ «إنما» في مسلم، وفي البخاري بدونها.

(٣) لأن الحق جلَّ جلاله عالمٌ.

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٨١)، ومسلم (١٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لغةِ العربِ، كما يُعلَمُ مِن لُغَتِهم بالاضطرارِ معاني حُروفِ الشَّرطِ والاستفهامِ والنَّفيِ والنَّهيِ وغيرِ ذلك[1]، ولهذا يتواردُ (إنَّما) وحروفُ النَّفيِ والاستثناءِ، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٦] فإنَّه كقولِه: ﴿وَمَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٣٩].

وقولُه: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [طه: ٩٨]، فإنَّه كقولِه: ﴿مَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقولِه: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [الأعراف: ٥٩]، ونحوِ ذلك. ولهذا كانت كلُّها واردةً في سياقِ نفيِ الشِّرْكِ وإبطالِ إلهيَّةِ ما سوى اللهِ سبحانه.

وأمَّا أنَّها مُركَّبةٌ مِن (إنَّ) و(ما) الكافَّةِ؛ فمُسلَّمٌ، ولكنَّ قولَهم: إنَّ (ما) الكافَّةَ أكثرُ ما تفيدُ قوَّةُ التَّوكيدِ لا تُثبتُ معنًى زائدًا، يجابُ عنه مِن وجوهٍ:

أحدُها: أنَّ (ما) الكافَّةَ قد تُثبتُ بدخولِها على الحرفِ معنىً زائدًا، وقد ذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّها إذا دخلت على الباءِ أحدَثَت معنى التَّقليلِ، كقولِ الشَّاعرِ:

فلَأَنْ صِرْتَ لا تُحيرُ جوابًا ... لَبِما قد تُرى وأنتَ خطيبُ

قال: وكذلك تُحدِثُ في الكافِ معنى التَّعليلِ في نحوِ قولِه تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨].

ولكن قد نُوزِعَ في ذلك، وادُّعي أنَّ الباءَ والكافَ للسَّببيَّةِ، وأنَّ الكافَ بمُجرَّدِها تفيدُ التَّعليلَ[2].

---

(١) مقتبس بلفظه من كلام ابن تيمية رحمه الله في شرح حديث «إنما الأعمال بالنيات» وهو في «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٦٤).

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ١٧٢ ـ ١٧٣)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٨٩ ـ ٣٩٠)، وعنه نقل المصنف. والبيت لمطيع بن إياس، كما في «الأمالي» لأبي علي القالي (١/ ٣٢١).

والثَّاني: أن يقالَ: لا ريبَ أنَّ (إنَّ) تفيدُ توكيدَ الكلامِ، و(ما) الزَّائدةُ تقوِّي هذا التَّوكيدَ وتُثبِتُ معنى الكلامِ، فتفيدُ ثبوتَ ذلك المعنى المذكورِ في اللفظِ خاصَّةً ثبوتًا لا يُشارِكُه فيه غيرُه واختصاصَه به، وهذا مِن نوعِ التَّوكيدِ والثُّبوتِ ليس معنًى آخرَ مُغايرًا له، وهو الحصرُ المُدَّعى ثبوتُه بدخولِ (ما)، فلم يخرُج عن إفادةِ قوَّةِ معنى التَّوكيدِ، وليس ذلك بمُنكَرٍ إذ المستنكَرُ ثبوتُ معنًى آخرَ بدخولِ الحرفِ الزَّائدِ مِن غيرِ جنسِ ما يُفيدُه الحرفُ الأوَّلُ.

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ (إنَّ) المكفوفةَ بـ(ما) استُعمِلَت في الحصرِ، فصارَتْ حقيقةً عُرفيَّةً فيه، واللَّفظُ يصيرُ له بالاستعمالِ معنًى غيرُ ما كان يَقتضيه أصلُ الوضعِ، وهكذا يقالُ في الاستثناءِ؛ فإنَّه وإن كان في الأصلِ للإخراجِ مِن الحُكمِ، لكنْ صارَ حقيقةً عُرفيَّةً في مُناقضةِ المستثنى منه، وهذا شبيهٌ بنقلِ اللَّفظِ عن المعنى الخاصِّ إلى العامِّ إذا صارَ حقيقةً عُرفيَّةً فيه، كقولِهم: لا أشربُ له شربةَ ماءٍ، ونحوِ ذلك، وكنقلِ الأمثالِ السَّائرةِ ونحوِها ممَّا ليس هذا موضعَ بسطِه.

وهذا الجوابُ ذكرَه أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ في بعضِ كلامِه القديمِ(١)، وهو يقتضي أنَّ دلالةَ (إنَّما) على الحصرِ إنَّما هو بطريقِ العُرفِ والاستعمالِ لا بأصلِ وضعِ اللُّغةِ، وهو قولٌ حكاه غيرُه في المسألةِ.

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، وقولُه ﷺ: «إنّما الرِّبا في النَّسيئةِ»، و«إنَّما الشَّهرُ تسعٌ وعشرونَ»، وقولُهم: إنَّما العالِمُ زيدٌ، ونحوُ ذلك، فيقالُ:

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٤٢٩). فصل في قوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾، وهذه فائدة يذكرها المصنف أن هذا من قديم ما كتبه ابن تيمية.

معلومٌ مِن كلامِ العرَبِ أَنَّهم يَنْفُونَ الشَّيءَ في صِيَغِ الحصرِ وغيرِها: تارةً لانتفاءِ ذاتِه، وتارةً لانتفاءِ فائدتِه ومقصودِه، ويحصرونَ الشَّيءَ في غيرِه: تارةً لانحصارِ جميعِ الجنسِ فيه، وتارةً لانحصارِ المفيدِ أو الكاملِ فيه، ثمَّ إنَّهم تارةً يعيدونَ النَّفيَ إلى المسمَّى وتارةً إلى الاسمِ وإن كان ثابتًا في اللُّغةِ إذا كان المقصودُ الحقيقيُّ بالاسمِ مُنتفِياً عنه ثابتًا لغيرِه، كقولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [المائدة: ٦٨]، فنفى عنهم مُسمَّى الشَّيءِ مع أَنَّه في الأصلِ شاملٌ لكلِّ موجودٍ مِن حقٍّ وباطلٍ، لمَّا كان ما لا يفيدُ ولا منفعةَ فيه يَؤُولُ إلى الباطلِ الذي هو العدمُ فيصيرُ بمنزلةِ المعدومِ، بل قد يكونُ أولى بالعدَمِ مِن المعدومِ المستمِرِّ عدمُه؛ لأنَّه قد يكونُ فيه ضررٌ، فمَن قالَ الكذِبَ فلم يقُل شيئًا، ومَن لم يعمَلْ ما ينفعُه بل ما يضرُّه فلم يعمَلْ شيئاً، ولهذا لَمَّا سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عن الكُهَّان فقالَ: «ليسوا بشيءٍ»[1].

ويقولُ أهلُ الحديثِ عن بعضِ الرُّواةِ المجروحينَ أو الأحاديثِ الواهيةِ: ليسَ بشيءٍ، إذا لم يكُن ممَّا يُنتفَعُ به في الرِّوايةِ؛ لظُهورِ كذبِه عَمْدًا أو خطأً.

ويقالُ أيضًا لِمَن خرجَ عن مُوجَبِ الإنسانيَّةِ في الأخلاقِ ونحوِها: هذا ليس بآدميٍّ ولا إنسانٍ، وما فيه إنسانيَّةٌ، ومنه قولُ النِّسوةِ عن يوسفَ عليه السَّلامُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]، وكذلك قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

وقولُ النَّبيِّ ﷺ: «ليس المسكينُ بهذا الطَّوافِ الذي تردُّه اللُّقمةُ واللُّقمتانِ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢١٣)، ومسلم (٢٢٢٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها. وكلمة: «الكهان» سبق قلم الناسخ فكتبها: «الكفار».

والتَّمرةُ والتَّمرتانِ، إنَّما المسكينُ الذي لا يَجِدُ ما يُغنيهِ، ولا يُفطَنُ له فيُتصدَّقُ عليه، ولا يسألُ النَّاسَ إلحافًا»(١).

وكذلك قالَ: «ما تَعدُّونَ المُفلِسَ فيكم»؟ قالوا: الذي لا دِرهمَ له ولا دينارَ، قالَ: «ليسَ ذلك بالمُفلسِ، ولكنَّ المُفلِسَ مَن يأتي يومَ القيامةِ بحسَناتٍ أمثالِ الجبالِ، ويجيءُ قد شتَمَ هذا، وضرَبَ هذا، وأخذَ مالَ هذا، فيأخذُ هذا مِن حسَناتِه، وهذا مِن حسَناتِه، فإذا لم يبقَ له حسَنةٌ أُخِذَ مَن سيِّئاتِهم فطُرِحَت عليه، ثمَّ أُلقِيَ في النَّارِ»(٢).

وقالَ: «ما تعدُّونَ الرَّقوبَ فيكم؟» قالوا: الرَّقوبُ مَن لا يولَدُ له، قالَ: «الرَّقوبُ مَن لم يُقدِّمْ مِن ولَدِه شيئاً»(٣).

وكذلك قولُه ﷺ: «ليس الشَّديدُ بالصُّرَعةِ، ولكنَّ الشَّديدَ الذي يملِكُ نفسَه عند الغضَبِ»(٤).

وقولُه ﷺ: «ليس الغِنى عن كثرةِ العرَضِ، وإنَّما الغنى غنى النَّفسِ»(٥). وأمثالُ ذلك.

فهذا كلُّه نفيٌ لحقيقةِ الاسمِ مِن جهةِ المعنى الذي يجِبُ اعتبارُه، فإنَّ اسمَ الرَّقوبِ والمُفلِسِ والغَنيِّ والشَّديدِ ونحوِ ذلك إنَّما يَتعارَفُه النَّاسُ فيمَن عَدِمَ مالَه وولَدَه، أو حصلَ له مالٌ أو قوَّةٌ في بدنِه، والنُّفوسُ تجزَعُ مِن الأوَّلِين، وترغبُ في

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٧٦) (١٤٧٩) (٤٥٣٩)، ومسلم (١٠٣٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه.

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٥٤)، ومسلم (٢٦٠٨) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٦١١٤)، ومسلم (٢٦٠٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (٦٤٤٦)، ومسلم (١٠٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الآخرين، فتَعتقِدُ أنَّه هو المستحِقُّ لهذا الاسمِ دون غيرِه، فبيَّنَ ﷺ أنَّ حقيقةَ ذلك المعنى ثابتةٌ لغيرِ هذا المتوهَّمِ دونه على وجهٍ ينبغي تعلُّقُ الاعتقادِ والقصدِ بذلك الغيرِ، فإنَّ مِن عَدِمَ المالَ والولدَ يومَ القيامةِ حيثُ يضرُّ عدمُه أحقُّ باسمِ المفلسِ والرَّقوبِ ممَّن يعدمُهما حيث قد لا يتضرَّرُ بذلك تضررًا معتبرًا، وكذلك وجودُ غنى النَّفسِ وقوَّتِها أحقُّ بالمدحِ والطَّلبِ مِن قوَّةِ البدنِ وغنى المالِ.

وهكذا قولُه ﷺ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»، أو «لا ربا إلَّا في النَّسيئةِ»[1]، فإنَّ الرِّبا العامَّ الشَّاملَ للجِنسينِ والجنسَ الواحدَ المُتَّفقةَ صفاتُه إنَّما يكون في النَّسيئةِ، وأمَّا ربا الفضلِ فلا يكونُ إلَّا في الجنسِ الواحِدِ، ولا يفعلُه أحدٌ إلَّا إذا اختلفَتِ الصِّفاتُ، كالمضروبِ بالتِّبرِ، والجيِّدِ بالرَّديءِ، فأمَّا مع استواءِ الصِّفاتِ فلا يبيعُ أحدًا درهمًا بدرهمينِ، وأيضًا: فربا الفضلِ إنَّما حُرِّمَ لأنَّه ذريعةٌ إلى ربا النَّساءِ، كما في «المسند» عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «لا تبيعوا الدِّرهمَ بالدِّرهمينِ، إنِّي أخافُ عليكم الرَّماءَ» وهو الرِّبا[2].

فالرِّبا المقصودُ بالقصدِ الأوَّلِ: هو ربا النَّسيئةِ، فإذا بِيعَ مئةٌ بمئةٍ وعشرينَ مع اتِّفاقِ الصِّفاتِ؛ ظهرَ أنَّ الزِّيادةَ قابلَتِ الأجلَ الذي لا منفعةَ فيه، وإنَّما دخلَ فيه للحاجةِ، ولهذا لا تُضمَّنُ الآجالُ باليدِ ولا بالإتلافِ، فلو بقيَتِ العينُ في يدِه أو المالُ في ذمَّتِه مُدَّةً لم يضمنِ الأجلَ، بخلافِ زيادةِ الصِّفةِ؛ فإنَّها مَضمونةٌ في الإتلافِ والغَصْبِ، وفي المبيعِ إذا قابلَتْ غيرَ الجنسِ، فلهذا قيلَ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»، و: «لا ربا إلَّا في النَّسيئةِ»، فإنَّ المُستحِقَّ لاسمِ الرِّبا في الحقيقةِ هو ربا النَّسيئةِ.

---

(١) الأول لفظ مسلم، والثاني لفظ البخاري كما تقدم.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٨٨٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وكذلك نفى الأسماءَ الشَّرعيَّةَ لانتفاءِ بعضِ واجباتِها، كقولِه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٢ ـ ٤]، فهؤلاء همُ المُستحِقُّونَ لهذا الاسمِ على الحقيقةِ الواجبةِ، دون مَن أخلَّ بشيءٍ مِن واجباتِ الإيمانِ، ولهذا يُنفَى الإيمانُ والإسلامُ عمَّن انتفَى عنه بعضُ واجباتِهما، كقوله: «لا يَزْني الزَّاني حين يَزْني وهو مؤمِنٌ» الحديثَ[(١)].

وقولِه: «المسلمُ مَن سَلِمَ المسلمونَ مِن لسانِه ويدِه، والمُهاجرُ مَن هجَرَ ما نهى اللهُ عنه»[(٢)].

وقولِه: «المؤمنُ مَن أمَّنَه النَّاسُ على دمائِهم وأموالِهم، والمُجاهِدُ مَن جاهَدَ نفسَه في ذاتِ اللهِ»[(٣)]. ومثلُ هذا كثيرٌ.

وكذلك قولُه ﷺ: «إنَّما الشَّهرُ تسعٌ وعشرونَ»، وقولُه: «الشَّهرُ تسعٌ وعشرونَ»[(٤)]؛ فإنَّ هذا هو عددُ الشَّهرِ اللَّازمُ الدَّائمُ، واليومُ الزَّائدُ على ذلك أمرٌ جائزٌ، يكونُ في بعضِ الشُّهورِ، ولا يكونُ في بعضِها، بخلافِ التِّسعةِ والعِشرينَ؛ فإنَّه يجِبُ عددُها واعتبارُها بكلِّ حالٍ، وهذا كما يقالُ: الإسلامُ شهادةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللّهُ وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ.

فهذا هو الذي لا بدَّ منه، وما زادَ على ذلك فقد يجِبُ على الإنسانِ، وقد يموتُ قبلَ التَّمكُّنِ، فلا يكونُ الإسلامُ في حقِّهِ إلَّا ما تكلَّمَ به.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٠)، ومسلم (٤٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٩٥٨)، والترمذي (١٦٢١)، وابن ماجه (٣٩٣٤) من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه. وضبط «أمّنه» من المخطوط.

(٤) والأول في مسلم، والثاني في البخاري كما تقدم.

وحاصلُ الأمرِ: أنَّ الكلامَ الخبريَّ هو إمَّا إثباتٌ أو نفيٌ، فكما أنَّهم في الإثباتِ يُثبِتونَ للشَّيءِ اسمَ الشَّيءِ إذا حصلَ فيه مقصودُ الاسمِ وإنِ انتفَتْ صورةُ المسمَّى، فكذلك في النَّفيِ، فإنَّ أدواتِ النَّفيِ تدلُّ على انتفاءِ الاسمِ بانتفاءِ مُسمَّاه، فذلك تارةً لأنَّه لم يوجد أصلاً، وتارةً لأنَّه لم توجدِ الحقيقةُ المقصودةُ بالمسمَّى، وتارةً لأنَّه لم تكملْ تلك الحقيقةُ، وتارةً لأنَّ ذلك المسمَّى مما لا يَنبغي أنْ يكونَ مَقصودًا بل المقصودُ غيرُه، وتارةً لأسبابٍ أُخَرَ، وهذا كلُّه إنَّما يظهرُ بسياقِ الكلامِ وما اقترنَ بِهِ مِن القرائنِ اللَّفظيَّةِ التي لا تُخرِجُه عن كونِه حقيقةً عند الجمهورِ، لكونِ المركبِ قد صارَ موضوعًا لذلك المعنى، أو مِن القرائنِ الحاليَّةِ التي تجعَلُه مَجازًا عند الجَمهورِ، وأمَّا إذا أُطلقَ الكلامُ مُجرَّدًا عنِ القرينتينِ فمعناه السَّلْبُ المُطلَقُ وهو أكثرُ الكلامِ.

وهذا الجوابُ مُلخَّصٌ مِن كلامِ شيخِ الإسلامِ أبي العبَّاسِ ابنِ تيميَّةَ رحمه الله(١).

* * *

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقولُه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧] ونحو ذلك، فالجوابُ عنه أن يقالَ: الحَصْرُ تارةً يكونُ عامًّا كقولِه: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [طه: ٩٨]، ونحوِ ذلك، وتارةً يكونُ خاصًّا بما يدلُّ عليه سياقُ الكلامِ، فليس الحصرُ أن يُنفى عن الأوَّلِ كلُّ ما سوى الثَّاني مُطلَقًا، بل قد يُنفى عنه ما يُتوهَّمُ أنَّه ثابتٌ له مِن ذلك النَّوعِ الذي أُثبتَ له في الكلامِ.

فقولُه: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾، فيه نفيُ تعدُّدِ الإلهيَّةِ في حقِّه سبحانَه، وأنَّه لا إلهَ غيرُه، ليس المرادُ أنَّه لا صفةَ له سوى وحدانيَّةِ الإلهيَّةِ.

---

(١) «رسالة في الهلال» وهي في «مجموع الفتاوى» (٢٥/ ١٥٥ ـ ١٦٠).

وكذلك قولُه: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فإنَّ المرادَ به أنَّه لم يوحَ إليَّ في أمرِ الإلهيَّةِ إلَّا التَّوحيدُ لا الإشراكُ.

والعجبُ أنَّ أبا حيَّان الأندلسيَّ أنكرَ على الزَّمخشريِّ ادِّعاءَه الحصرَ في هذه الآيةِ، لاستلزامِه عندَه أنَّه لم يوحَ إليه غيرُ التَّوحيدِ، قالَ: لأنَّ الحصرَ إنَّما يلغَى مِن جهةِ: (أنما) المفتوحةِ الهمزةِ، قالَ: ولا يُعرَفُ القولُ بإفادتِها الحصرَ إلَّا عن الزَّمخشريِّ وحدَه(١).

وردَّ ذلك عليه شيخُنا أبو محمَّدٍ ابنُ هشامٍ بناءً على أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ فرعٌ عن (إنَّ) المكسورةِ على الصَّحيحِ، قالَ: ولهذا صحَّ للزَّمخشريِّ أن يَدَّعِيَ أنَّها تفيدُ الحصرَ كـ(إنَّما)(٢). انتهى.

وهذا كلُّه لا حاجةَ إليه في هذه الآيةِ؛ فإنَّ الحصرَ مُستفادٌ فيها مِن (إنَّما) المكسورةِ التي في أوَّلِ الآيةِ، فلو فُرِضَ أنَّ (أنَّما) المفتوحةَ لا تفيدُ الحصرَ لم يَنتفِ بذلك الحصرُ في الآيةِ على ما لا يخفى.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾؛ أي: لستَ ربًّا لهم ولا مُجازيًا ولا مُحاسبًا، وليس عليك أن تُجبِرَهم على الإيمانِ، ولا أن تتكلَّفَ لهم طلبَ الآياتِ التي يَقترِحونَها عليك، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾، فليس عليك إلَّا الإنذارُ، كما قالَ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ﴾ [الرعد: ٤٠]، وقال: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: ٢١ - ٢٢].

---

(١) ما سبق هو نقل بالمعنى لا بالألفاظ، انظر: «الكشاف» ط: دار اللباب (٥/ ٥١٣)، و«البحر المحيط» ط: الرسالة (١٥/ ٢٩٣).

(٢) «مغني اللبيب» (ص: ٧٣).

ومِن هاهنا يظهرُ الجوابُ عن قولِه: «وإنَّما كان الذي أوتيتُه وَحْيًا أوحاهُ اللهُ إليَّ»؛ فإنَّه قالَ: «ما مِن نبيٍّ إلا قد أوتيَ مِن الآياتِ ما آمنَ على مثلِه البشرُ، وإنّما كان الذي أوتيتُه وحيًا أوحاهُ اللهُ إليَّ، فأرجو أن أكونَ أكثرَهم تبعًا يومَ القيامةِ»[١]، فالكلامُ إنَّما سيقَ لبيانِ آياتِ الأنبياءِ العِظامِ الذي[٢] آمنَ لهم بسببِها الخلقُ الكثيرُ، ومعلومٌ أنَّ أعظمَ آياتِ النَّبيِّ ﷺ التي آمنَ عليها أكثرُ أمَّتِه هي الوحيُ، وهو الذي كان يدعو به الخلقَ كلَّهم، ومَن أسلمَ في حياتِه خوفًا: فأكثرُهم دخلَ الإيمانُ في قلبِه بعدَ ذلك بسببِ سماعِ الوحيِ كمسْلِمَةِ الفتحِ وغيرِهم، فالنَّفيُ توجَّهَ إلى أنَّه لم تكُن آياتُه التي أوجبتْ إسلامَ الخلقِ الكثيرِ مِن جنسِ ما كان لِمَن قبلَه، مثلَ ناقةِ صالحٍ، وعصا موسى ويدِه، وإبراءِ المسيحِ الأكمهَ والأبرصَ وإحياءِ الموتى، ونحوِ ذلك، فإنَّ هذه أعظمُ آياتِ الأنبياءِ قبلَه، وبها آمنَ البشرُ لهم.

وأمّا آيتُه هو ﷺ التي آمنَ البشرُ عليها في حياتِه وبعد وفاتِه، فهي الوحيُ الذي[٣] أُوحيَ إليه، وهي التي توجبُ إيمانَ البشرِ إلى يومِ القيامةِ كما قالَ تعالى: ﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولهذا قيل: إنَّ آياتِ الأنبياءِ انقطعَتْ بموتِهم وآياتِه ﷺ باقيةٌ إلى يومِ القيامةِ.

ومما يُبيِّنُ أنَّ الحصرَ لم يَنتفِ عن (إنّما) في شيءٍ مِن هذه الأنواعِ التي توهَّموها: أنَّ الحصرَ قد جاءَ فيها، وفي مثلِها بـ(إلا) كما جاءَ بـ(إنّما)، فإنَّه جاءَ: «لا ربا إلَّا في النَّسيئةِ» كما جاءَ: «إنَّما الرِّبا في النَّسيئةِ»[٤]، وجاءَ في القرآنِ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ

(١) سبق تخريجه.

(٢) كذا، ولعلها: التي.

(٣) في الأصل: التي.

(٤) سبق تخريجهما الأولى عند البخاري، والثانية عند مسلم.

﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] كما جاءَ فيه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾ [الرعد: ٧]، وكذلك قولُه: ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [المائدة: ٧٥][1]. ومثلُ ذلك كثيرٌ.

فهذا وجهُ إفادتِها الحصرَ في هذه الآيةِ على القولِ المشهورِ، وهو أنَّ (ما) في قولِه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ هي الكافَّةُ.

وأمَّا على قولِ مَن جعلَها موصولةً: فتفيدُ الحصرَ مِن جهةٍ أخرى، وهو أنَّها إذا كانت موصولةً؛ فتقديرُ الكلامِ: إنَّ الذين يخشونَ اللهَ هم العلماءُ، وهذا أيضًا يفيدُ الحصرَ؛ فإنَّ الموصولَ يقتضي العُمومَ لتعريفِه، وإذا كان عامًّا لزمَ أن يكونَ خبرُه عامًّا أيضًا، لئلَّا يكونَ الخبرُ أخصَّ مِن المبتدأِ، وهذا النَّوعُ مِن الحصرِ يُسمَّى: حصرَ المبتدأِ في الخبرِ، ومتى كان المبتدأُ عامًّا فلا ريبَ في إفادتِه الحصرَ.

***

وأمَّا دلالةُ الآيةِ على الثَّالثِ، وهو نفيُ العلمِ عن غيرِ أهلِ الخشيةِ، فمِن جهةِ الحصرِ أيضاً؛ فإنَّ الحصرَ المعروفَ المُطَّرِد فهو[2] حصرُ الأوَّلِ في الثَّاني، وهو هاهنا حصرُ الخشيةِ في العُلَماءِ، وأمَّا حصرُ الثَّاني في الأوَّلِ فقد ذكرَه الشَّيخُ أبو العبَّاسِ ابنُ تيميَّةَ رحمه الله، وأنَّه قد يكونُ مُرادًا أيضًا، فيصيرُ الحصرُ مِنَ الطَّرفينِ، ويكونانِ متلازمَيْنِ، ومثلُ ذلك كقوله: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [يس: ١١]، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ۩ ﴿١٥﴾ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ [السجدة: ١٥-١٦].

---

(١) كرر الناسخ الآيتين في لحق في الحاشية.

(٢) كذا في الأصل: «فهو» وهو سبق قلم صوابه: «هو».

قال: وكذلك الحصرُ في هذه الآيةِ ـ أعني قولَه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ ـ فيقتضي أنَّ كلَّ مَن خشِيَ اللهَ فهو عالمٌ، ويقتضي أيضًا أنَّ العالمَ مَن يخشى الله[١].

وبيانُ الحصرِ الذي ذكرَه الشَّيخُ ـ رحمه الله ـ في هذهِ الآياتِ أنَّ قولَه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَٰنَ بِٱلْغَيْبِ﴾ فيه الحصرُ مِن الطَّرفينِ، فإنَّه اقتضى أنَّ إنذارَه مُختَصٌّ بمَنِ اتَّبعَ الذِّكرَ وخشِيَ الرَّحمنَ بالغيبِ، فإنَّ هذا هو المختصُّ بقبولِ الإنذارِ والانتفاعِ بِه، فلذلك نفَى الإنذارَ عن غيرِه، والقرآنُ مملوءٌ بأنَّ الإنذارَ إنَّما هو للقابلِ له خاصَّةً، ويقتضي أنَّه لا يتَّبعُ الذِّكرَ ويخشى الرَّحمنَ بالغيبِ إلا مَن أنذرَه، أي: مَن قَبِل إنذارَه وانتفعَ به، فإنَّ اتِّباعَ الذِّكرِ وخشيةَ الرَّحمنِ بالغيبِ مُختصَّةٌ بمَنْ قَبِلَ الإنذارَ، كما يختصُّ قبولُ الإنذارِ والانتفاعُ به بأهلِ الخشيةِ واتِّباعِ الذِّكرِ.

وكذلك قولُه: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، وقولُه: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا﴾ الآيةَ [السجدة: ١٥]؛ فإنَّ انحصارَ الإنذارِ [في] أهلِ الخشيةِ، والإيمانِ [بالذين خرُّوا سُجَّداً هو][٢] كانحصارِ أهلِ الخشيةِ في أهلِ الإنذارِ، والذين خرُّوا سُجَّدًا في أهلِ الإيمانِ، ونحو ذلك، فكذلك قولُه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾، وقد فسَّرها السَّلَفُ بذلك أيضًا، كما سنذكرُه ـ إن شاءَ اللهُ تعالى ـ ونذكرُ شواهدَه.

وهاهنا نكتةٌ حسنةٌ، وهي أنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ قد عُلِمَ أنَّه يقتضي ثبوتَ الخشيةِ للعُلَماءِ، لكن هل يَقتضي ثبوتَها لجنسِ العُلَماءِ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣) و(١٦/ ١٧٧ ـ ١٧٩).

(٢) هذه الجملة أتت لَحقاً في زاوية الورقة أتى المقراض على طرفيها، وما بين معقوفين أضفته تقديراً لما سقط منه.

ـ كما يقالُ: إنَّما يحجُّ المسلمونَ، أو: لا يحُجُّ إلا مُسلِمٌ، فيقتضي ثبوتَ الحجِّ لجنسِ المسلمينَ لا لكلِّ فردٍ فردٍ منهم ـ أو يقتضي ثبوتَ الخشيةِ لكلِّ واحدٍ واحدٍ مِن العُلَماءِ؟

هذا الثَّاني هو الصَّحيحُ، وتقريرُه مِن جهتينِ:

الجهةُ الأولى: أنَّ الحصْرَ هاهنا مِنَ الطَّرَفينِ، حصرُ الأوَّلِ في الثَّاني وحصرُ الثَّاني في الأوَّلِ، كما تقدَّمَ بيانُه، فحصرُ الخشيةِ في العلماءِ ويُفيدُ أنَّ كلَّ مَن خشِيَ اللهَ فهو عالمٌ، وإن لم يُفِدْ بِمجرَّدِه أنَّ كلَّ عالمٍ فهو يخشى اللهَ، ويُفيدُ أنَّ مَن لا يخشى فليس بعالمٍ، وحصرُ العُلماءِ في أهلِ الخشيةِ يُفيدُ أنَّ كلَّ عالمٍ فهو خاشٍ، فاجتمعَ مِن مجموعِ الحصرينِ ثبوتُ الخشيةِ لكلِّ فردٍ مِن أفرادِ العُلَماءِ.

والجهةُ الثَّانيةُ: أنَّ المحصورَ هل هو مُقتَضٍ للمحصورِ فيه، أو هو شرطٌ له؟

قال الشَّيخُ أبو العبَّاسِ رحمه الله: وفي هذه الآيةِ وأمثالِها هو مقتضٍ، فهو عامٌّ، فإنَّ العلمَ بما أَنذرَت به الرُّسلُ يوجِبُ الخوفَ[1].

ومرادُه بالمقتضي: العِلَّةُ المُقتضِيَةُ، وهي التي يتوقَّفُ تأثيرُها على وجودِ شُروطٍ وانتفاءِ موانعَ، كأسبابِ الوعدِ والوعيدِ ونحوِهما؛ فإنَّها مُقتضَياتٌ، وهي عامَّةٌ.

ومرادُه بالشَّرطِ: ما يتوقَّفُ تأثيرُ السَّببِ عليه بعد وجودِ السَّببِ، وهو الذي يلزمُ مِن عدمِه عدمُ المشروطِ، ولا يلزمُ مِن وجودِه وجودُ المشروطِ، كالإسلامِ بالنِّسبةِ إلى الحجِّ.

---

(١) رسالة «الحسنة والسيئة» (ص: ٦٤)، وانظر: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٠٤)، (١٤/ ٢٩٤).

والمانعُ بخلافِ الشَّرطِ، وهو ما يلزمُ مِن وُجودِه العدَمُ، ولا يلزمُ مِن عدمِه الوجودُ.

وهذا الفرقُ بين السَّببِ والشَّرطِ وعدمِ المانعِ إنَّما يتمُّ على قولِ مَن يُجوِّزُ تخصيصَ العلَّةِ، وأمَّا مَن لا يُسمِّي عِلَّةً إلا ما استلزمَ الحُكمَ ولزمَ مِن وجودِها وجودُه على كلِّ حالٍ، فهؤلاءِ عندهم الشَّرطُ وعدمُ المانعِ مِن جملةِ أجزاءِ العلَّةِ.

والمقصودُ هنا: أنَّ العِلمَ إذا كان سببًا مُقتضِيًا للخشيةِ كان ثبوتُ الخشيةِ عامًّا لجميعِ أفرادِ العُلَماءِ، لا يتخلَّفُ إلَّا لوُجودِ مانعٍ ونحوِه.

***

فصلٌ

قد تقدَّمَ بيانُ دلالةِ الآيةِ على أنَّ مَن خشِيَ اللهَ وأطاعَه، وامتثَلَ أوامرَه، واجتنبَ نواهيَه، فهو عالمٌ لأنَّه لا يخشاه إلا عالمٌ، وعلى نفيِ الخشيةِ عن غيرِ العُلَماءِ، ونفيِ العلمِ عن غيرِ أولي الخشيةِ أيضًا، وأنَّ مَن لم يخشَ اللهَ فليس بعالمٍ، وبذلك فسَّرَها السَّلفُ:

فعن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: يريدُ: إنَّما يخافُني مِن خَلْقي مَن عَلِمَ جبَروتي وعزَّتي وجَلالي وسُلطاني[1].

وعن مجاهدٍ والشَّعبيِّ: العالمُ مَن خافَ اللهَ[2].

---

(١) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٨/ ٤٢١)، والبغوي في «تفسيره» (٦/ ٤١٩).

(٢) أخرجه عن مجاهد: أحمد في «الزهد» (٢٢١٧)، والدارمي (٣٠٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٦١). ولفظه: «إنما الفقيه من يخاف الله».

وعن الشعبي: الدارمي في «سننه» (٢٦٤)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٨٨٦).

وعن ابنِ مسعودٍ قالَ: كفَى بخشيةِ اللهِ عِلْمًا، وكفى بالاغترارِ باللهِ جهلاً[١].

وذكرَ ابنُ أبي الدُّنيا عن عطاءِ الخُراسانيِّ في هذه الآيةِ قالَ: العلماءُ باللهِ: الذين يَخافونَه[٢].

وعنِ الرَّبيعِ بن أنسٍ في هذه الآيةِ قالَ: مَن لم يخشَ اللهَ فليس بعالمٍ، ألا ترى أنَّ داودَ قالَ: ذلك بأنَّك جعلتَ العلمَ خشيتَك، والحكمةَ الإيمانَ بك، وما عِلْمُ مَن لم يَخْشَكَ؟ وما حكمةُ مَن لم يُؤمِن بك[٣]؟

وعن الرَّبيعِ، عن أبي العاليةِ: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] قال: الحكمةُ: الخشيةُ، فإنَّ خشيةَ اللهِ رأسُ كلِّ حِكمةٍ[٤].

وروى الدَّارميُّ مِن طريقِ عكرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ قالَ: مَن خَشِيَ اللهَ فهو عالمٌ[٥].

وعن يحيى بنِ جعدةَ عن عليٍّ قالَ: يا حمَلَةَ العلمِ! اعمَلوا به، فإنَّما العالِمُ مَن عمِلَ بما عَلِمَ فوافقَ عِلمُه عمَلَه، وسيكون أقوامٌ يحمِلونَ العِلمَ ولا يُجاوِزُ تَراقيهِم، يخالفُ عِلمُهم عمَلَهم، وتخالفُ سريرتُهم عَلانيتَهم، يجلسونَ حلقًا فيُباهي بعضُهم

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٤٦)، والإمام أحمد في «الزهد» (٨٦٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٦٧٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٨٩٢٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٧٣٢).

(٢) أخرجه عن ابن أبي الدنيا: الدولابيُّ في «الكنى» (٨٣١) من قوله. وأخرجه أبو داود في «الزهد» (٣٤٨) من رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس موقوفاً.

(٣) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (١/ ٢٣٧).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٨٢٤).

(٥) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٤٥).

بعضًا، حتى إنَّ الرَّجُلَ لَيغضبُ على جليسِه أنْ يجلِسَ إلى غيرِه ويدَعَه، أولئك لا تصعَدُ أعمالُهم في مجالسِهم تلك إلى اللهِ عزَّ وجلَّ(١).

وعن مسروقٍ قالَ: كفى بالمرءِ عِلمًا أن يخشى اللهَ عزَّ وجلَّ، وكفى بالمرءِ جهلاً أن يُعجبَ بعلمِه(٢).

وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما قالَ: لا يكونُ الرَّجلُ عالِمًا حتَّى لا يَحسدَ مَن فوقَه، ولا يَحقِرَ مَن دونَه، ولا يبتغيَ بعلمِه ثمنًا(٣). وعن أبي حازمٍ نحوُه(٤).

ومنه قولُ الحسَنِ: إنَّما الفقيهُ: الزَّاهدُ في الدُّنيا، الرَّاغبُ في الآخرةِ، البصيرُ بدينِه، المداومُ على عبادةِ ربِّه(٥).

وعن عبيدِ اللهِ بنِ عمرَ: أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ سألَ عبدَ اللهِ بنَ سَلَامٍ: مَن أربابُ العلمِ؟ قالَ: الذين يعملونَ بما يعلَمونَ(٦).

وقال رجلٌ للشَّعبيِّ: أفتِني أيُّها العالِمُ، فقالَ: إنَّما العالِمُ مَن يخافُ اللهَ(٧).

وعن الرَّبيعِ بنِ أنسٍ عن بعضِ أصحابِه قالَ: علامةُ العلمِ خَشيةُ اللهِ عزَّ وجلَّ(٨).

---

(١) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٩٤)، والخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (٣١).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٠٢)، والدارمي في «سننه» (٣٢٢)، وابن أبي شيبة (٣٦٠٢٣)، والبيهقي في «الشعب» (٧٣٣) و(٧٣٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩٥)، وغيرهم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٧٧٣)، والدارمي في «سننه» (٢٩٨).

(٤) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٠٠)، وابن أبي الدنيا في «مداراة الناس» (٢٩).

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (١٥١٣)، وأخرجه أحمد في «الزهد» أيضاً (١٥٩٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٣٣٦)، والدارمي في «سننه» (٣٠٢).

(٦) أخرجه الدارمي في «سننه» (٥٩٥).

(٧) سبق تخريجه مقروناً بقول مجاهد.

(٨) أخرجه الختلي في «المحبة لله» (٣٢).

وسُئِلَ سعدُ بنُ إبراهيمَ: مَن أفقهُ أهلِ المدينةِ؟ قالَ: أتقاهُم لربِّهِ[١].

وسُئِلَ الإمامُ أحمدُ عن معروفٍ، وقيلَ له: هل كان معه عِلمٌ؟ فقال: كان معه أصلُ العِلمِ، خشيةُ اللهِ عزَّ وجلَّ[٢].

ويشهدُ لهذا قولُه تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

وكذلك قولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧].

وقولُه: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

وقولُه: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ وَأَصْلَحُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩].

قال أبو العاليةِ: سألتُ أصحابَ محمَّدٍ عن هذه الآيةِ: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ فقالوا: كلُّ مَن عصى اللهَ فهو جاهلٌ، وكلُّ مَن تابَ قبلَ الموتِ فقد تابَ مِن قريبٍ[٣].

---

(١) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٠٣).

(٢) معروف هو الكرخي رحمه الله تعالى.

ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٦٥)، وابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤٧٩)، ولفظه: «رأس العلم».

وذكره المصنف في «فضل علم السلف»، وفي شرح الحديث التاسع في «جامع العلوم والحكم».

(٣) نقله المصنف بهذا اللفظ من كلام لابن تيمية رحمهما الله وهو في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٢٩١) وأورد هذا اللفظ في كثير من كتبه منها «زيارة القبور» (ص: ٥٢ ـ ٥٣)، و«شرح كلمات من فتوح =

وعن قتادةَ قالَ: أجمعَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ على أنَّ كلَّ مَن عصى ربَّه فهو جَهالةٌ، عمدًا كان أو لم يكُن، وكلُّ مَن عصى الله فهو جاهِلٌ[١].

وقال مجاهدٌ: مَن عمِلَ ذنبًا مِن شيخٍ أو شابٍّ فهو بجهالةٍ[٢].

وقال أيضًا: مَن عصى ربَّه فهو جاهلٌ حتى ينزِعَ عن مَعصِيَتِه[٣].

وقال أيضًا: مَن عَمِلَ سُوءًا خطأً، أو إثمًا عَمْداً، فهو جاهلٌ حتى ينزِعَ منه[٤].

وقال أيضًا هو وعطاءٌ: الجَهالةُ: العَمْدُ[٥].

رواهنَّ ابنُ أبي حاتمٍ وغيرُه. قال: ورُوِيَ عن قتادةَ، وعمرِو بنِ مُرَّةَ، والثَّوريِّ نحوُ ذلك[٦].

= الغيب» ضمن جامع الرسائل (٢/ ١٨١)، و«نقض المنطق» (ص: ٥٠)، و«الإيمان» (ص: ٢١)، ومواضع كثيرة من «مجموع الفتاوى» منها: (٤/ ٣٢ـ٣٣) و(٧/ ٢٢) (١٠/ ٣١٧) (١٨/ ١٩٠) ومواضع كثيرة غيرها، وأصل لفظه ما أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٠٧) عن أبي العالية أنه كان يحدِّث: أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقولون: كل ذنب أصابه عبد فهو بجهالة. وأخرجه ابن المنذر في «تفسيره» (١٤٨٠) بلفظ: اجتمع رأي رهط من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، أن كل ذنب أصابه ابْن آدم فهي جهالة.

أما شطره الثاني فلم أجده.

(١) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٣٣)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٠٧) بلفظ: اجتمع أصحاب الرسول ﷺ، فرأوا أن كل شيء عُصي به الله تعالى فهو جهالة؛ عمدًا كان أو غير ذلك.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم (٤٩٩٦)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٤٨١).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٠٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٩٩٩) (٧٣٤٨).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٠٠٢).

(٥) أخرجه عنهما ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٠٠٠) (٧٣٤٩).

(٦) قاله ابن أبي حاتم عقب قول مجاهد المتقدم: «مَنْ عَمِلَ سُوءاً خَطَأً...».

وروى عن مجاهدٍ والضَّحَّاكِ قالَا: ليس مِن جَهالتِه أن لا يعلمَ حلالاً ولا حرامًا، ولكن مِن جهالتِه حين دخلَ فيه(١).

وقال عكرمةُ: الدُّنيا كلُّها جَهالةٌ(٢).

وعن الحسنِ البصريِّ أنَّه سُئِلَ عنها فقال: هم قومٌ لم يَعْلَموا ما لهم ممَّا عليهم، قيلَ له: أرأيتَ لو كانوا عَلِموا؟ قالَ: فليخرُجوا منها فإنَّها جَهالةٌ(٣).

***

وممَّا يُبيِّنُ أنَّ العلمَ يوجبُ الخشيةَ، وأنَّ فقدَه يَستلزِمُ فَقْدَ الخشيةِ، وجوهٌ:

أحدُها: أنَّ العلمَ باللهِ تعالى وما له مِن الأسماءِ والصِّفاتِ ـ كالكبرياءِ، والعَظمةِ، والجَبَروتِ، والعِزَّةِ وغيرِ ذلك ـ يوجِبُ خشيتَه، وعدمُ ذلك يَستلزِمُ فَقْدَ هذه الخشيةِ. وبهذا فسَّرَ الآيةَ ابنُ عبَّاسٍ، فقالَ: يريدُ إنَّما يَخافُني مَن عَلِمَ جبَروتي وعزَّتي وجَلالي وسُلْطاني(٤).

ويَشهدُ لهذا قولُ النَّبيِّ ﷺ: «إنِّي لَأعلمُكم باللهِ، وأشدُّكم له خَشْيةً»(٥).

وكذلك قولُه ﷺ: «لو تعلمونَ ما أعلمُ لضَحِكْتُم قليلاً ولبكيتُم كثيرًا»(٦).

---

(١) أخرجه عن مجاهد عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٣٤)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٠٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٩٩٨) و(٧٣٤٧).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٦١٢)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٥١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٠٠٣) (٧٣٥١).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٠٠١) (٧٣٥٠).

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) أخرجه البخاري (٦١٠١)، ومسلم (٢٣٥٦) من حديث عائشة رضي الله عنها، بلفظ: أعلمهم، وأشدهم. وهو في «المسند» (٢٤٩١٢) بلفظ الخطاب.

(٦) أخرجه البخاري (٤٦٢١)، ومسلم (٢٣٥٩)، من حديث أنس رضي الله عنه.

وفي «المسند»، وكتابِ الترمذيِّ، وابنِ ماجه مِن حديثِ أبي ذَرٍّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنِّي أرى ما لا ترَوْنَ، وأسمعُ ما لا تسمعونَ، إنَّ السَّماءَ أطَّتْ وحُقَّ لها أنْ تئِطَّ، ليس فيها موضعُ أربعِ أصابعَ إلا وملَكٌ واضعٌ جبهتَه، ساجدٌ للهِ عزَّ وجلَّ، واللهِ لو تعلمونَ ما أعلَمُ لضَحِكْتُم قليلاً ولبكيتُم كثيرًا، وما تلذَّذْتُم بالنِّساءِ على الفرُشِ، ولخرَجْتُم إلى الصُّعُداتِ تجأَرونَ إلى اللهِ عزَّ وجلَّ».

وقال التِّرمذيُّ: حسَنٌ غريبٌ، قالَ: ويُروى عن أبي ذرٍّ موقوفًا[١].

وذكر أبو نُعَيمٍ وغيرُه، بالإسنادِ عن ابنِ عباسٍ أنَّه قالَ للنَّفرِ الذين كانوا يَختصِمونَ ويَتمارَوْنَ: أوَ ما علِمتُم أنَّ للهِ عِبادًا أصمتَتْهُم خشيةُ اللهِ مِن غيرِ بَكَمٍ ولا عِيٍّ؟ وإنَّهم لَهم العُلَماءُ والفُصَحاءُ والطُّلَقاءُ والنُّبلاءُ، العُلَماءُ بأيّامِ اللهِ، غيرَ أنَّهم إذا تذكَّروا عظمةَ اللهِ طاشَتْ لذلك عقولُهم، وانكسرَت قلوبُهم، وانقطعَتْ ألسِنَتُهم، حتَّى إذا استفاقوا مِن ذلك تسارَعوا إلى اللهِ عزَّ وجلَّ بالأعمالِ الزَّاكيةِ، يَعُدُّونَ أنفُسَهم مع المُفرِّطينَ وإنَّهم لَأكياسٌ أقوياءُ، ومع الظَّالِمينَ والخاطِئينَ وإنَّهم لَأبرارٌ بُرَآءُ، إلَّا أنَّهم لا يَستكثِرون له[٢] الكثيرَ، ولا يرضونَ له بالقليلِ، ولا يُدِلُّونَ عليه بالأعمالِ، هم حيثُ ما لَقيتموهُم مُهتمُّونَ مُشفِقونَ وَجِلُونَ خائِفونَ[٣].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٥١٦)، والترمذي (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠).

أطيط الإبل: أصواتها وحنينها، والأطيط: صوت الرحل، أي أن كثرة ما فيها من الملائكة أثقلت السماء حتى أطَّت.

والصعدات: هي الطُرُق.

تجأرون: ترفعون أصواتكم مستغيثين.

(٢) في الأصل: «لا يستكثرون إلا»، والتصويب من المصدر.

(٣) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٣٢٥)، وذكره المصنف في «فضل علم السلف على علم الخلف».

وروَى ابنُ أبي الدُّنيا أثرًا عن زيادِ بنِ أبي حبيبٍ أنَّه بلَغَه: أنَّ مِن حمَلةِ العَرشِ مِنَ يسِيلَ مِن عينِه أمثالُ الأنهارِ مِن البُكاءِ، فإذا رفعَ رأسَه قالَ: سبحانَك ما تُخشى حقَّ خَشيتِك، قالَ تعالى ذِكرُه: لكنِ الذين يَحلِفونَ باسمي كاذبينَ لا يَعلمونَ ذلك(١).

وعن يزيدَ الرَّقاشيِّ قالَ: إنَّ للهِ تباركَ وتعالى ملائكةً حولَ العرشِ تجري أعيُنُهم مثلَ الأنهارِ إلى يومِ القيامةِ، يَميدونَ كأنَّهم تَنفُضُهم الرِّيحُ مِن خشيةِ اللهِ، فيقولُ الرَّبُّ عزَّ وجلَّ: يا مَلائكتي! ما الذي يُخيفُكم وأنتم عندي؟ فيقولونَ: يا رب! لو أنَّ أهلَ الأرضِ اطَّلعوا مِن عزَّتِك وعظمتِك على ما اطَّلَعنا عليها ما أساغوا طعامًا ولا شَرابًا، ولا انبسَطوا في فُرُشِهم، ولخرَجُوا إلى الصَّحارى يَخورونَ كما تخورُ البقرُ(٢).

ومثلُ هذا كثيرٌ جدًّا.

والمقصودُ: أنَّ العِلمَ باللهِ، وأسمائِه، وصفاتِه، وأفعالِه مِن قَدَرِه وخَلْقِه، والتَّفكُّرَ في عجائبِ آياتِه المسموعةِ المتلوَّةِ، وآياتِه المُشاهَدةِ المرئيَّةِ مِن عجائبِ مَصنوعاتِه وحِكَمِ مُبتدَعاتِه ونحوِ ذلك: ممَّا يوجِبُ خشيةَ اللهِ وإجلالَه، ويمنعُ مِن ارتكابِ نهيِه والتَّفريطِ في أوامرِه؛ وهو أصلُ العلمِ النَّافعِ، ولهذا قالَ طائفةٌ مِنَ السَّلَفِ كعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ وسفيانَ بنِ عُيينةَ: أعجبُ الأشياءِ قلبٌ عرَفَ ربَّه ثمَّ عَصاه(٣).

وقال بشرُ بنُ الحارثِ: لو تَفكَّرَ النَّاسُ في عَظمةِ اللهِ لَمَا عَصَوا اللهَ(٤).

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (٤١١)، والبيهقي في «الشعب» (٤٥١٦).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرقة والبكاء» (٤١٥)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ١٨٢).

(٣) أخرجه البيهقي في «الزهد» (٦٣٦) عن ابن عيينة، والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٥٦٥)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٦/ ٦٤) عن الشبلي.

ولم أجده عن عمر بن عبد العزيز.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣٧).

وفي هذا المعنى يقولُ الشَّاعرُ:

فواعَجبًا كيفَ يُعصى الإلهُ ... وكيفَ يَجحَدُه الجاحِدُ
وللهِ في كلِّ تحريكةٍ ... وتَسكينةٍ أبدًا شاهدُ
وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ ... تدُلُّ على أنَّه واحدُ[1]

الوجهُ الثَّاني: أنَّ العلمَ بتفاصيلِ أمرِ اللهِ ونهيِه، والتَّصديقَ الجازمَ بذلك وبما يترتَّبُ عليه مِن الوعدِ والوعيدِ والثَّوابِ والعقابِ، مع تيقُّنِ مُراقبةِ اللهِ واطِّلاعِه ومُشاهدتِه ومقتِه لعاصيهِ، وحُضورِ الكرامِ الكاتبينَ، كلُّ هذا يوجِبُ الخشيةَ وفعلَ المأمورِ وتركَ المحظورِ، وإنَّما يمنعُ الخشيةَ ويوجِبُ الوُقوعَ في المحظوراتِ الغَفلةُ عن استحضارِ هذه الأمورِ، والغفلةُ مِن أضدادِ العلمِ، والغفلةُ والشَّهوةُ أصلُ الشَّرِّ، قالَ تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨].

والشَّهوةُ وحدَها لا تستقِلُّ بفعلِ السَّيِّئاتِ إلَّا مع الجهلِ؛ فإنَّ صاحبَ الهوى لو استحضَرَ هذه الأمورَ المذكورةَ وكانت موجودةً في ذُكْرِه لأوجبَتْ له الخشيةَ القامعةَ لهواه، ولكنَّ غفلتَه عنها ممَّا يوجِبُ نقصَ إيمانِه الذي أصلُه التَّصديقُ الجازمُ المُترتِّبُ على التَّصوُّرِ التَّامِّ، ولهذا كان ذكرُ اللهِ وتوحيدُه والثُّناءُ عليه يزيدُ

(١) نسبت لأبي العتاهية في أغلب المصادر: انظر: «ديوانه» (ص: ١٢٢) ط دار صادر، و«طبقات الشعراء» لابن المعتز (ص: ٢٠٧)، و«الأغاني» للأصفهاني (٤/ ٣٩)، و«زهر الآداب» للقيرواني (١/ ٣٠٨).
ولأبي نواس: في «المحاسن والأضداد» للجاحظ (ص: ١٢٠)، و«الدر الفريد» للمستعصمي (٨/ ١٣١).
وللبيد: في «محاضرات الأدباء» لأبي القاسم الأصفهاني (٢/ ٤١٠).
ولابن المعتز: في «تفسير ابن كثير» الآية (٢٣) من سورة البقرة.
ولمحمود الوراق: في «ترتيب الأمالي الخميسية» للشجري (١/ ٤٤).

الإيمانَ، والغفلةُ والإعراضُ عن ذلك يُضعِفُه ويُنقِصُه، كما كان يقولُ مَن يقولُ مِنَ الصَّحابةِ: اجلِسوا بنا نُؤمِنْ ساعةً(١).

وفي الأثرِ المشهورِ عن حمَّادِ بنِ سلَمةَ، عن أبي جعفرٍ الخَطْمِيِّ، عن جدِّهِ عُمَيرِ بنِ حَبيبٍ وكان من الصَّحابةِ، قالَ: الإيمانُ يزيدُ وينقصُ، قيل: وما زيادتُه ونقصانُه؟ قالَ: إذا ذكَرْنا اللهَ وحَمِدْناهُ وسبَّحْناهُ فتلك زيادتُه، وإذا غفَلنا ونسينا فذلك نقصانُه(٢).

وفي مُسنَدَي الإمامِ أحمدَ والبزَّارِ مِن حديثِ أبي هُريرةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «جدِّدوا إيمانكم» قالوا: وكيف نُجدِّدُ إيمانَنا يا رسولَ اللهِ؟ قالَ: «قولوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ»(٣).

ولهذا كان الصَّحيحُ المشهورُ عنِ الإمامِ أحمدَ الذي عليه أكثرُ أصحابِه وأكثرُ علماءِ السُّنَّةِ مِن جميعِ الطَّوائفِ: أنَّ ما في القلبِ مِنَ التَّصديقِ والمعرفةِ يَقبَلُ الزِّيادةَ والنُّقصانَ، فالمؤمنُ يحتاجُ دائمًا كلَّ وقتٍ إلى تجديدِ إيمانِه وتقويةِ يقينِهِ، وطلبِ الزِّيادةِ في معارفِه، والحذرِ مِن أسبابِ الشَّكِّ والشُّبهةِ والرَّيبِ، ومِن هنا يُعلَمُ معنى قولِ النَّبيِّ ﷺ: «لا يَزني الزَّاني حين يَزْني وهو مؤمنٌ، ولا يَسرِقُ السَّارقُ حين يَسرِقُ

---

(١) ذكره البخاري معلقاً في أول كتاب الإيمان من «صحيحه»، وأخرجه بهذا اللفظ ابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٠٥)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٣٥) من قول معاذ بن جبل رضي الله عنه.
وروى ابن المبارك في «الزهد» (١٣٩٥) أنَّ أبا الدَّرداءِ قال: كان ابنُ رواحةَ يأخذُ بيدي ويقولُ: «تعال نُؤمنْ ساعةً، إنَّ القلبَ أسرعُ تقلُّبًا من القِدْرِ إذا استجمَعتْ غَلَيانًا».

(٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٥/ ٢٩٩)، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (١٤) وهو في مصنفه أيضاً.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٧١٠)، والبزار (٩٥٦٩)، وعبد بن حميد (١٤٢٤)، والحاكم (٤/ ٢٥٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٥٧).

وهو مؤمنٌ، ولا يَشربُ الخمرَ حين يَشربُها وهو مؤمنٌ»[1]؛ فإنَّه لو كان مُستحضِرًا في تلك الحالِ لاطِّلاعِ[2] اللهِ عليه ومَقتِه له مع ما توعَّدَه اللهُ به مِن العقابِ المُجمَلِ والمُفصَّلِ استحضارًا تامًّا؛ لامتنعَ منه بعد ذلك وقوعُ هذا المحظور، وإنَّما وقعَ فيما وقعَ فيه لضعفِ إيمانِه ونقصِه.

الوجهُ الثَّالثُ: أنَّ تصوُّرَ حقيقةِ المَخُوفِ يوجِبُ الهرَبَ منه، وتصوُّرَ حقيقةِ المحبوبِ يوجبُ طلَبَه، فإذا لم يهرُبْ مِن هذا ولم يَطلُبْ هذا دلَّ على أنَّ تصوُّرَه لذلك ليس تامًّا، وإن كان قد تصوَّرَ الخبرَ عنه، وتصوُّرُ الخبرِ وتصديقُه وحِفظُ حروفِه غيرُ تصوُّرِ المُخبَرِ به، فإذا أُخبِرَ بما هو محبوبٌ أو مكروهٌ له ولم يُكذِّبِ الخبرَ بل عَرَفَ صدقَه، لكنَّ قلبَه مشغولٌ بأمورٍ أخرى عن تصوُّرِ ما أُخبِرَ به، فهذا لا يتحرَّكُ للهرَبِ ولا للطَّلَبِ.

وفي الأثرِ المعروفِ عن الحسَنِ ـ ورُوِيَ مُرسَلاً عنِ النَّبيِّ ﷺ ـ: «العلمُ عِلمانِ، فعِلمٌ في القلبِ، فذاكَ العِلمُ النَّافعُ، وعِلمٌ على اللِّسانِ، فذاكَ حُجَّةُ اللهِ على ابنِ آدمَ»[3].

الوجهُ الرَّابعُ: أنَّ كثيرًا مِن الذُّنوبِ قد يكونُ سببَ وقوعِه جهلُ فاعلِه بحقيقةِ قُبحِه، وبُغضِ اللّهِ له، وتفاصيلِ الوعيدِ عليه، وإن كان عالِمًا بأصلِ تحريمِه وقبحِه، لكنَّه يكونُ جاهِلاً بما وردَ فيه مِن التَّغليظِ والتَّشديدِ ونهايةِ القُبحِ، فجهلُه بذلك هو

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وتقدم.

(٢) قوله: «لاطلاع» اللام متعلقة بقوله: «مستحضراً».

(٣) أخرجه مرسلًا مرفوعاً: ابنُ المبارك في «الزهد» (١١٦١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٥٠٢) والدارمي (٣٧٧). وأخرجه الدارمي في «مسنده» (٣٧٦) من كلام الحسن رحمه الله.

الذي جرَّأه عليه وأوقعه فيه، ولو كان عالِمًا بحقيقةِ قُبحِه لأوجبَ ذلك العلمُ تركَه خَشيةً مِن عقابِه.

ولهذا كان القولُ الصَّحيحُ الذي عليهِ السَّلفُ وأئمَّةُ السُّنَّةِ: أنَّه يَصِحُّ التَّوبةُ مِن بعضِ الذُّنوبِ دون بعضٍ ـ خِلافًا لبعضِ المُعتزلةِ ـ فإنَّ أحدَ الذَّنبينِ قد يَعلَمُ قبحَه فيتوبُ منه، ويَستهينُ بالآخرِ لجهلِه بقبحِه وحقيقةِ مرتبتِه فلا يُقلِعُ عنه، وكذلك قد يَقهرُه هواه ويَغلِبُه في أحدِهما دونَ الآخرِ، فيُقلِعُ عمَّا لم يَغلِبه هواه فيه دونَ ما غلَبَه فيه هواه.

ولا يقالُ: لو كانتِ الخشيةُ عنده موجودةً لأقلعَ عنِ الجميعِ؛ لأنَّ أصلَ الخشيةِ عنده مَوجودةٌ، ولكنَّها غيرُ تامَّةٍ، وسببُ نقصِها: إمَّا نقصُ علمِه، وإمَّا غلَبةُ هواه، فتَبَعُّضُ توبتِه نشأَ مِن كونِ المُقتضي للتَّوبةِ مِن أحدِ الذَّنبينِ أقوى مِن المُقتضي للتَّوبةِ مِن الآخرِ، أو كونِ المانعِ مِن التَّوبةِ مِن أحدِهما أشدَّ مِن المانعِ مِن الآخرِ.

الخامسُ: أنَّ كلَّ مَن عَلِمَ عِلمًا تامًّا جازمًا بأنَّ فعلَ شيءٍ يضرُّهُ ضررًا راجحًا لم يفعَلْه، فإنَّ هذا خاصَّةُ العاقلِ: فإنَّ نفسَه تنصرِفُ عمَّا يَعلَمُ رُجحانَ ضررِهِ بالطَّبعِ، فإنَّ اللهَ جعلَ في النَّفسِ حُبًّا لِمَا يَنفعُها وبُغضًا لِمَا يَضرُّها، فلا يفعلُ ما يجزمُ بأنَّه يَضرُّها ضَرَرًا راجِحًا، ولا يقعُ ذلك إلا معَ ضعفِ العقلِ. فإنَّ السُّقوطَ مِن موضعٍ عالٍ، أو في نهرٍ مُغرِقٍ، والمرورَ تحت حائطٍ يُخشى سُقوطُه، ودُخولَ نارٍ مُتأجِّجةٍ، ورميَ المالِ في البحرِ، ونحوَ ذلك، لا يفعلُه مَن هو تامُّ العقلِ؛ لعلمِه بأنَّ هذا ضررٌ لا منفعةَ فيه، وإنَّما يفعلُه مَن لم يَعلَمْ ضرَرَه: كالصَّبيِّ، والمجنونِ، والسَّاهي، والغافلِ، وأمَّا العاقلُ فلا يُقدِمُ على ما يضرُّهُ مع علمِه بما فيه مِنَ الضَّرَرِ إلا لظنِّه أنَّ منفعتَه راجحةٌ: إمَّا بأن يجزمَ بأنَّ ضررَه مرجوحٌ، أو يظنَّ أنَّ خيرَه راجحٌ، كالذي يركبُ البحرَ ويُسافِرُ الأسفارَ الخَطِرةَ للرِّبحِ، فإنَّه لو جزمَ بأنَّه يغرقُ أو يخسرُ لَمَا

فعلَ ذلك، وإنَّما أقدمَ عليه لترجيحِ السَّلامةِ عنده والرِّبحِ، وإن كان قد يكونُ مُخطِئًا في هذا الظَّنِّ.

وكذلك الزَّاني والسَّارقُ ونحوُهما، لو حصلَ لهم جزمٌ بإقامةِ الحُدودِ عليهم مِنَ الرَّجمِ والقطعِ ونحو ذلك لم يُقدِمُوا على ذلك.

فإذا عُلِمَ هذا: فأصلُ ما يُوقِعُ النَّاسَ في السَّيِّئاتِ: الجهلُ وعدمُ العلمِ بأنَّها تضرُّهم ضررًا راجِحًا، أو ظنُّ أنَّها تنفعُهم نفعًا راجحًا، وذلك كلُّه جهلٌ إما بسيطٌ وإمَّا مركَّبٌ، **ولهذا يُسمَّى حالُ فعلِ السَّيِّئاتِ: الجاهليَّةَ، فإن صاحبَها في حالِ جاهليَّةٍ**، ولهذا كان الشَّيطانُ يُزَيِّنُ السَّيِّئاتِ ويأمرُ بها، ويذكرُ ما فيها مِن المحاسنِ التي يُظَنُّ أنَّها منافعُ لا مَضارُّ، كما أخبرَ اللهُ عنه في قصَّةِ آدمَ أنَّه قالَ: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ [طه: ١٢٠ ـ ١٢١].

وقال: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٣٦ ـ ٣٧].

وقالَ تعالى: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨].

وقال: ﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨] وتزيينُ أعمالِهم يكونُ بواسطةِ الملائكةِ والأنبياءِ والمؤمنينَ للخيرِ، وتزيينُ شياطينِ الإنسِ والجنِّ للشَّرِّ، وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، ومثلُ هذا كثيرٌ.

فالفاعلُ للذَّنبِ لو جزَمَ بأنَّه يحصلُ له به الضَّرَرُ الرَّاجحُ لم يفعَلْه، لكنَّه يُزيِّنُ له ما فيه مِن اللذَّةِ التي يَظنُّ أنَّها مصلحةٌ، ولا يَجزمُ بوُقوعِ عقوبتِه، بل يرجو العفوَ بحسَناتٍ أو توبةٍ أو بعفوِ اللهِ ونحوِ ذلك، وهذا كلُّه مِن اتِّباعِ الظَّنِّ وما تهوَى الأنفسُ، ولو كان له علمٌ كاملٌ لعرفَ به رجحانَ ضرَرِ السَّيِّئةِ، فأوجبَ له ذلك الخشيةَ المانعةَ له مِن مُواقعَتِها.

ونبيِّن هذا بالوجهِ السَّادسِ، وهو: أنَّ لذَّاتِ الذُّنوبِ لا نسبةَ لها إلى ما فيها مِن الآلامِ والمفاسدِ ألبتَّة، فإنَّ لذَّاتِها سريعةُ الانقضاءِ، وعقوباتِها وآلامَها أضعافُ ذلك.

ولهذا قيلَ: إنَّ الصَّبرَ على(١) المعاصي أهونُ مِن الصَّبرِ على عذابِ اللهِ.

وقيل: ربَّ شهوةِ ساعةٍ أورثَت حُزنًا طويلًا(٢).

وما في الذُّنوبِ مِن اللذَّاتِ كما في الطَّعامِ الطَّيِّبِ المَسمومِ مِن اللذَّةِ، فهي مغمورةٌ بما فيه مِن المفسدةِ، ومُؤْثِرُ لذَّةِ الذَّنبِ كمُؤثِرِ لذَّةِ الطَّعامِ المسمومِ الذي فيه مِن السُّمومِ ما يُمرِضُ أو يقتلُ.

ومِن هاهنا يُعلَمُ أنَّه لا يُؤْثِرُ لذَّاتِ الذُّنوبِ إلَّا مَن هو جاهلٌ بحقيقةِ عواقِبِها، كما لا يُؤْثِرُ أكلَ الطَّعامِ المسمومِ للذَّتِه إلَّا مَن هو جاهلٌ بحالِه أو غيرُ عاقلٍ، ورجاؤه

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «عن». وفي معناه ما أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٢٦٣٢) عن الحجاج: الصبر عن محارم الله أيسر من الصبر على عذاب الله.

وأخرج (١٥٥٩) (١٩٧١) عن عامر بن ضبارة: إنا نظرنا، فوجدنا الصبر على طاعة الله أهون من الصبر على عذاب الله.

(٢) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٩٠) عن ابن مسعود، و(٨٥٠) عن حذيفة رضي الله عنهما. وروي عن غيرهما.

التَّخلُّصَ مِن شرِّها بتوبةٍ أو عفوٍ أو غيرِ ذلك كرَجاءِ آكلِ الطَّعامِ المسمومِ الطَّيِّبِ الخَلاصَ مِن شرِّ سُمِّهِ بعِلاجٍ أو غيرِه، وهو في غايةِ الحُمقِ والجَهلِ، فقد لا يتمكَّنُ مِن التَّخلُّصِ منه بالكُلِّيَّةِ، فيقتلُه سمُّه، وقد لا يتخلَّصُ منه تخلُّصًا تامًّا فيطولُ مرَضُه.

وكذلك المُذنِبُ قد لا يتمكَّنُ مِن التَّوبةِ؛ فإنَّ مَن وقعَ في ذنبٍ تجرَّأَ على غيرِه، وهانَ عليه خوضُ الذُّنوبِ، وعسُرَ عليه الخلاصُ مِنها، ولهذا قيلَ: مِن عُقوبةِ الذَّنبِ الذَّنبُ بعدَه[1]، وقد دلَّ على ذلك القرآنُ في غيرِ موضعٍ، وإذا قُدِّرَ أنَّه تابَ منه فقد لا يتمكَّنُ مِن التَّوبةِ النَّصوحِ الخالصةِ[2] التي تمحو أثرَه بالكُلِّيَّةِ، وإن قُدِّرَ أنَّه تمكَّنَ مِن ذلك، فلا يُقاوِمُ اللذَّةَ الحاصلةَ بالمعصيةِ ما في التَّوبةِ النَّصوحِ المُشتملةِ على النَّدَمِ والحُزنِ والخَوفِ والبُكاءِ وتجشُّمِ الأعمالِ الصَّالحةِ المُشِقَّةِ مِن الألمِ والمَشقَّةِ.

ولهذا قالَ الحسَنُ: تركُ الذَّنبِ أيسَرُ مِن طلبِ التَّوبةِ[3].

ويكفي المُذنِبَ ما فاتَه في حالِ اشتغالِه بالذُّنوبِ مِن الأعمالِ الصَّالحةِ التي كان يمكنُه تحصيلُ الدَّرجاتِ بها.

وقد اختلفَ النَّاسُ في التَّائبِ: هل يمكنُ عَودُه إلى ما كانَ عليه قبلَ المعصيةِ؟ على قولينِ معروفينِ[4]، والقولُ بأنَّه لا يمكنُ عَودُه إلى ما كان عليه قولُ أبي سُلَيمانَ الدَّارانيِّ وغيرِه[5].

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٦٨) من كلام سهل بن عاصم.

(٢) في الأصل: «الحاصلة» وفوقها كذا، وفي الحاشية: «لعلها الخالصة».

(٣) أخرجه أحمد في «الزهد» (١٥٩٧).

(٤) أفاض ابن قيم الجوزية في الكلام على هذه المسألة في «طريق الهجرتين» (٥٠٥ ـ ٥٣٤) و«مدارج السالكين» (١/ ٤٥١ ـ ٤٥٥).

(٥) هل يريد المصنف رحمه الله قول أبي سليمان رحمه الله تعالى، الذي أخرجه أبو نعيم في «الحلية» =

وكذلك اختلفوا في التَّوبةِ إذا استكملَتْ شُروطَها: هل يُجزمُ بقبولِها؟ على قولينِ:

فالقاضي أبو بكرٍ وغيرُه مِن المُتكلِّمينَ على أنَّه لا يُجزَمُ بذلك(١)، ولكنَّ كثيرَ أهلِ السُّنَّةِ والمعتزلةِ وغيرِهم على أنَّه يُقطعُ بقبولِها(٢).

وإن قُدِّرَ أنَّه عُفِيَ عنه مِن غيرِ توبةٍ، فإن كان ذلك بسببِ أمرٍ مُكفِّرٍ عنه؛ كالمصائبِ الدُّنيويَّةِ، وفتنةِ القبرِ، وأهوالِ البرزخِ، وأهوالِ الموقفِ، ونحوِ ذلك، فلا يستريبُ عاقلٌ أنَّ ما في هذه الأمورِ مِن الآلامِ والشَّدائدِ أضعافُ أضعافِ ما حصَلَ في المعصيةِ مِن اللذَّةِ.

وإن عُفِيَ عنه بغيرِ سبَبٍ مِن هذه الأسبابِ المُكفِّرةِ ونحوِها، فإنَّه لا بدَّ أن يلحقَه عقوباتٌ كثيرةٌ منها:

* ما فاتَه مِن ثوابِ المُحسنينَ؛ فإنَّ اللهَ تعالى وإن عفا عن المذنبِ فلا يجعلُه كالذين آمَنوا وعمِلُوا الصَّالحاتِ، كما قالَ تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾

= (٩/ ٢٦٥) في الرجل يتعبد ثم يترك العبادة ثم يرجع إليها، قال: «ليس يبلغ ما كان فيه أبداً، لأنه دخلها أولاً ومعه آلة الخوف، فلما رجع إليها عاد إليها وليست تلك الآلة معه، فليس يبلغها أبداً»؟ فإن كان هذا مراد المصنف فيبدو أن فيه فرقاً عن هذه المسألة، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: «تمهيد الأوائل» لأبي بكر الباقلاني (ص: ٤٢٧).

(٢) قال المصنف رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» (١/ ٤١٨) شرح الحديث (١٨): «وظاهر هذه النصوص تدل على أن من تاب إلى الله توبة نصوحاً، واجتمعت شروط التوبة في حقه، فإنه يُقطع بقبول الله توبته، كما يُقطع بقبول إسلام الكافر إذا أسلم إسلاماً صحيحاً، وهذا قول الجمهور، وكلام ابن عبد البر يدل على أنه إجماع». ثم ذكر القول الآخر...

[الجاثية: ٢١]، وقالَ: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ﴾ [ص: ٢٨].

ولهذا قالَ بعضُ السَّلفِ: عُدَّ أنَّ المسيءَ قد عُفِيَ عنه، أليس قد فاتَه ثوابُ المحسنينَ[١]؟

ولولا أنَّ اللهَ تعالى رضَّى أهلَ الجنَّةِ كلَّهم بما حصَلَ لهم من المنازِلِ لتقطَّعَت قلوبُ أصحابِ اليمينِ حسَراتٍ ممَّا فاتَهم مِن منازِلِ المُقرَّبينَ مع إمكانِ مُشاركتِهم لهم في أعمالِهم التي نالوا بها منازلَهم العاليةَ.

وقد جاءَ في الأحاديثِ والآثارِ أنَّهم يقولون: ألم نكن معَ هؤلاءِ في الدُّنيا؟ فيُقالُ: «كنتم تُفطِرونَ وكانوا يَصومونَ، وكنتم تنامونَ وكانوا يقومونَ، وكنتم تبخلونَ وكانوا يُنفِقونَ»[٢]، ونحو ذلك.

وكذلك جاءَ: أنَّ الرَّجلَ مِن أهلِ عِلِّيِّينَ لَيخرجُ فيسيرُ في مُلكِه فما تبقى خيمةٌ مِن خِيَمِ الجنَّةِ إلا دخلَها مِن ضوءِ وَجهِه، فيَستبشرونَ بريحِه فيقولون: واهًا لهذه الرِّيحِ، هذا رجلٌ مِن أهلِ عِلِّيِّينَ قد خرجَ يسيرُ في مُلكِه. هذا قد رويَ مِن حديثِ ابنِ مَسعودٍ مرفوعًا[٣]، ورويَ مِن كلامِ كعبٍ[٤].

---

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (٦٩)، ومن طريقه: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦/ ٣٩٣).

(٢) أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٨٤)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٥٥)، من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً، وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٦/ ٣٣٩) وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/ ٢٥٦)، من حديث أبي سعيد مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٢٤٦) عن الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعاً.

(٣) أخرجه ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٣٨ طبعة حمدي عبد المجيد).

(٤) وهو قطعة في آخر خبر طويل أوله عن ابن مسعود مرفوعاً وآخره عن كعب موقوفاً، ومن كلامه =

* ومنها: ما يَلحقُه مِن الخجَلِ والحياءِ مِن اللهِ عزَّ وجلَّ عند عرضِه عليه وتقريرِه بأعمالِه، وربَّما كان ذلك أصعبَ عليه مِن دخولِ النَّارِ ابتداءً، وقد أَخبرَ بذلك بعضُ المحتضَرينَ في زمانِ السَّلفِ عند احتضارِه، وكان أُغميَ عليه حتى ظُنَّ أنَّه ماتَ، ثمَّ أفاقَ فأَخبرَ بذلك(١).

وجاءَ تصديقُ ذلك في الأحاديثِ والآثارِ كما روى عبدُ اللهِ بنُ الإمامِ أحمدَ في «كتاب الزهد» بإسنادِه، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قالَ: يُدني اللهُ عزَّ وجلَّ العبدَ يومَ القيامةِ، فيضعُ عليه كنَفَه فيستُرُه مِن الخلائقِ كلِّها، ويدفعُ إليه كتابَه في ذلك السترِ، فيقولُ: اقرَأْ يا ابنَ آدمَ كتابَك، قالَ: فيمرُّ بالحسَنةِ فيبيضُّ لها وجهُه ويُسَرُّ بها قلبُه، قالَ: فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: أتعرِفُ يا عبدي؟ فيقول: نعم، يا ربِّ أعرف، فيقول: إني قد قَبِلتُها منك، قالَ: فيخرُّ للهِ ساجدًا، قالَ: فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: ارفَعْ رأسَكَ يا ابنَ آدمَ وعُدْ في كتابِك، قالَ: فيمرُّ بالسَّيِّئةِ فيسوَدُّ لها وجهُهُ، ويَوْجَلُ منها قلبُه وترتعِدُ مِنها فرائصُه، ويأخذُه مِن الحياءِ مِن ربِّه ما لا يَعلمُه غيرُه، قالَ: فيقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: أتعرِفُ يا عبدي؟ قالَ: فيقولُ: نعم يا رب أعرِفُ، قالَ: فيقولُ: إني قد غفَرتُها لك؟ قالَ: فلا يزالُ حسَنةٌ تُقبِلُ فيسجدُ، وسَيِّئةٌ تُغفَرُ فيسجدُ، فلا ترى الخلائقُ منه إلا السُّجودَ، قالَ: حتى تُنادِيَ الخلائقُ بعضُها بعضًا: طوبى لهذا العبدِ الذي لم يعصِ اللهِ قطُّ، ولا يدرونَ ما قد لقِيَ فيما بينه وبينَ اللهِ عزَّ وجلَّ ممَّا قد وقفَه عليه(٢).

= هذه القطعة، أخرجه بتمامه ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٣١)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٢٠٣)، والطبراني في «الكبير» (٩٧٦٣)، والحاكم (٤/ ٥٩٨). والبيهقي في «البعث» (١٠١٢).

(١) ومنه ما رواه ابن أبي الدنيا عن الحسن بن عبد العزيز فذكر شيخاً عندهم جرى له ذلك الحال. «المنامات» لابن أبي الدنيا (ص: ١٤٣).

(٢) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (٩٦٦).

ورويَ معنى ذلك عن أبي موسى[١]، وعبد اللهِ بنِ سَلَامٍ[٢] وغيرِهما.

ويشهدُ لهذا حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ الثَّابتُ في «الصحيح» حديثُ النجوى: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «إذا كان يومُ القيامةِ دعا اللهُ بعبدِه، فيضعُ عليه كنفَه فيقول: ألم تعمَل يوم كذا وكذا ذنبَ كذا وكذا؟ فيقول العبدُ: بلى يا ربّ. فيقول: فإني قد سترتُها عليك في الدُّنيا وغفرتُ ذلك لك اليوم»[٣].

وهذا كلُّه في حقِّ مَن يريدُ اللهُ أن يعفوَ عنه ويغفرَ له، فما الظَّنُّ بغيرِه؟!

ولهذا في مراسيلِ الحسَنِ عن النَّبيِّ ﷺ: «إذا أرادَ اللهُ أن يسترَ على عبدِه يومَ القيامةِ أراه ذنوبَه فيما بينَه وبينه، ثمَّ غفرَها له»[٤].

ولهذا كان أشهرَ القولينِ أنَّ هذا الحكمَ عامٌّ في حقِّ التَّائبِ وغيرِه، وقد ذكرَه أبو سليمانَ الدِّمشقيُّ عن أكثرِ العُلَماءِ[٥]، واحتجُّوا بعُمومِ هذه الأحاديثِ مع قولِه تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ يَٰوَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا ٱلْكِتَٰبِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّآ أَحْصَىٰهَاۚ وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٦١).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (٢٣).

(٣) أخرجه البخاري (٢٤٤١)، ومسلم (٢٧٦٨).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١٨٣).

(٥) أبو سليمان محمد بن عبد الله السعدي الدمشقي الشافعي الأشعري من أهل القرن الخامس له كتب في التفسير.

نقل عنه هذا ابن الجوزي في «زاد المسير» تفسير الآية (٤٩) من سورة الكهف: قال أبو سليمان الصحيح عند المحققين أن صغائر المؤمنين الذين وعدوا العفو عنها إذا اجتنبوا الكبائر إنما يعفى عنها في الآخرة بعد أن يراها صاحبها.

وقد نُقِلَ ذلك صريحًا عن غيرِ واحدٍ من السَّلَفِ، كالحسنِ البصريِّ، وبلالِ بنِ سعدٍ حكيمِ أهلِ الشَّامِ(١)، كما روى ابنُ أبي الدُّنيا وابنُ المنادي وغيرُهما عن الحسنِ: أنَّه سُئِلَ عن الرَّجُلِ يُذنِبُ ثمَّ يتوبُ، هل يُمحى من صحيفتِه؟ قالَ: لا، دون أن يوقفَه عليه، ثمَّ يسألَه عنه(٢).

ثمَّ في روايةِ ابنِ المنادي وغيرِه: ثمَّ بكى الحسنُ، وقال: لو لم نبكِ إلا حياءً مِن ذلك المقامِ لكان يحقُّ لنا أن نبكيَ فنُطيلَ.

وذكرَ ابنُ أبي الدُّنيا عن بعضِ السَّلفِ أنَّه قالَ: ما يمرُّ عليَّ أشدُّ مِن الحياءِ مِن اللهِ عزَّ وجلَّ(٣).

وفي الأثرِ المعروفِ الذي رواه أبو نُعَيمٍ وغيرُه، عن علقمةَ بنِ مرثدٍ: أنَّ الأسودَ بنَ يزيدَ لَمَّا احتُضِرَ بكى، فقيل له: ما هذا الجزَعُ؟ قالَ: ما لي لا أجزَعُ؟، ومَن أحقُّ بذلك منِّي؟ واللهِ لو أُتيتُ بالمغفرةِ مِن اللهِ عزَّ وجلَّ لهمَّني الحياءُ منه ممَّا قد صنعتُه، إنَّ الرَّجُلَ لَيكونُ بينَه وبينَ الرَّجُلِ الذَّنبُ الصَّغيرُ فيعفو عنه فلا يزالُ مُستحِيًا منه(٤).

ومِن هذا قولُ الفُضَيلِ بنِ عياضٍ بالموقفِ: واسوءتاه منكَ وإن عفوتَ(٥).

والمقصودُ هنا: أنَّ آلامَ الذُّنوبِ ومشاقَّها وشِدَّاتِها التي تزيدُ على لذَّاتِها

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٢٢٦) عن بلال بن سعدٍ قال: «إنَّ الله يغفرُ الذُّنوبَ، ولكنْ لا يمحوها مِن الصَّحيفة حتَّى يُوقِفه عليها يومَ القيامةِ وإنْ تاب».

(٢) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٢٦١٢).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١٨٢)، من كلام إسماعيل بن داود المسحلي.

(٤) أخرجه أبو الفضل الزهري في «حديثه» (٦٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١٠٣).

(٥) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٨٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٣٨٩٧).

أضعافًا مضاعفةً لا تتخلَّفُ عن صاحبِها لا مع توبةٍ ولا عفوٍ، فكيف إذا لم يوجَدْ واحدٌ منهما؟! ويتَّضِحُ هذا بما نذكرُه في:

الوجهِ السَّابعِ: وهو أنَّ المُقدِمَ على مواقعةِ المَحظورِ إنَّما أوجبَ إقدامَه عليه ما فيهِ مِن اللَّذَّةِ الحاصِلَةِ له به، فظنَّ أنَّه يحصلُ له لذَّتُه العاجلةُ، ورجا أن يتخلَّصَ مِن تَبِعَتِه بسببٍ من الأسبابِ ولو بالعفوِ المجرَّد، فينالُ به لذَّةً ولا يلحقُه به مضرَّةٌ.

وهذا مِن أعظمِ الجهلِ، والأمرُ بعكسِ باطِنِه[1]، فإنَّ الذُّنوبَ يتبعها ـ ولا بدَّ ـ مِن الهُمومِ والآلامِ، وضيقِ الصَّدرِ، والنَّكَدِ، وظُلمةِ القلبِ وقسوتِه، أضعافُ أضعافِ ما فيها من اللذَّةِ، ويفوتُ بها مِن حَلاوةِ الطَّاعاتِ وأنوارِ الإيمانِ وسُرورِ القلبِ ببَهجةِ المعارفِ والحقائقِ ما لا يُوازي الذَّرَّةُ مِنه جميعَ لذَّاتِ الدُّنيا، فيحصلُ لصاحبِ المعصيةِ العيشةُ الضَّنكُ، وتفوتُه الحياةُ الطَّيِّبةُ، فينعكِسُ قصدُه بارتكابِ المعصيةِ، فإنَّ اللهَ ضمِنَ لأهلِ الطَّاعةِ الحياةَ الطَّيِّبةَ، ولأهلِ المعصيةِ العيشةَ الضَّنْكَ.

قالَ تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٤].

وقال: ﴿وَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ عَذَابًا دُونَ ذَٰلِكَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الطور: ٤٧].

وقـال: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [السجدة: ٢١].

وقال في أهلِ الطَّاعةِ: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾ [النحل: ٩٧]؛ قالَ الحسَنُ وغيرُه مِن السَّلَفِ: لنرزُقنَّه عِبادةً يَجِدُ حَلاوتَها في قلبِه[2].

---

(١) ما سبق هو ظاهر الأمر، وما سيأتي هو باطنه.

(٢) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧/ ٤٣٧) (٣٤/ ٣٢٣).

ومَن فسَّرها بالقناعةِ، فهو صحيحٌ أيضًا[١].

ومِن أنواعِ الحياةِ الطَّيِّبة: الرِّضا بالمعيشةِ، فإنَّ الرِّضا كما قالَ عبدُ الواحدِ بنُ زيدٍ: جنَّةُ الدُّنيا ومُستراحُ العابِدين[٢].

وقالَ تعالى: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِى فَضْلٍ فَضْلَهُۥ﴾ [هود: ٣].

وقالَ: ﴿فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٨].

كما قالَ عن إبراهيمَ عليه السَّلامُ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النحل: ١٢٢].

ومثلُ هذا كثيرٌ في القرآنِ، فما في الطَّاعاتِ مِن اللذَّةِ والسُّرورِ والابتهاجِ والطُّمأنينةِ وقرَّةِ العينِ أمرٌ ثابتٌ بالنُّصوصِ المُستفيضةِ، وهو مشهودٌ محسوسٌ يُدرِكُه بالذَّوقِ والوجدِ مَن حصلَ له، ولا يمكنُ التَّعبيرُ بالكلامِ عن حقيقتِه.

والآثارُ عنِ السَّلفِ والمشايخِ العارفينَ في هذا البابِ كثيرةٌ موجودةٌ، حتَّى كان بعضُ السَّلَفِ يقولُ: لو يعلمُ الملوكُ وأبناءُ الملوكِ ما نحن فيه لجالَدونا عليه بالسُّيوفِ[٣].

وقالَ آخرُ: لو عَلِموا ما نحنُ فيه لقتَلُونا ودخَلوا فيه.

وقالَ أبو سُليمانَ: أهلُ اللَّيلِ في ليلِهم ألَذُّ مِن أهلِ اللَّهوِ في لهوِهم، ولولا اللَّيلُ ما أحببتُ البقاءَ في الدُّنيا[٤].

---

(١) وذلك مذكور عقب الرواية عن الحسن.

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الرضا عن الله بقضائه» (١٣)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٥٦).

(٣) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٧/ ٣٧٠)، والبيهقي في «الزهد» (٨٠) من كلام إبراهيم بن أدهم رحمه الله.

(٤) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (١٥٥) (١٥٦٨)، وذكره ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ٣٢٢).

وقالَ: إنَّه لَيَمرُّ على القلبِ أوقاتٌ يضحكُ فيه ضحكًا[١].

وقال ابنُ المبارَكِ وغيرُه: مساكينُ أهلُ الدُّنيا! خرَجوا مِنها ولم يذوقوا أطيَبَ ما فيها، قيلَ: ما أطيبُ ما فيها؟ قالَ: معرفةُ اللهِ[٢].

وقالَ آخرُ: أوجدَني اللهُ قلبًا طيِّبًا حتَّى قلتُ: إن كان أهلُ الجنَّةِ في مثلِ هذا فإنَّهم في عيشٍ طيِّبٍ[٣].

وقال مالكُ بنُ دينارٍ: ما تنعَّمَ المُتنعِّمونَ بمثلِ ذكرِ اللهِ[٤].

وهذا بابٌ واسعٌ جدًّا.

والمعاصي تقطعُ هذه الموادَّ، وتُغلِقُ أبوابَ هذه الجنَّةِ المُعجَّلةِ، وتفتحُ أبوابَ الجحيمِ العاجلةِ، مِن الهمِّ والغمِّ والضِّيقِ والحُزنِ والتَّكدُّرِ وقسوةِ القلبِ وظُلمتِه وبُعدِه عن الرَّبِّ عزَّ وجلَّ، وعن مواهبِه السَّنيَّةِ الخاصَّةِ بأهلِ التَّقوى، كما ذكرَ ابنُ أبي الدُّنيا بإسنادِه عن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه قالَ: جَزاءُ المعصيةِ الوَهْنُ في العبادةِ، والضِّيقُ في المعيشةِ، والتَّعسُ في اللذَّة، قيل: وما التَّعسُ في اللذَّةِ؟ قالَ: لا ينالُ شهوةً حلالاً إلا جاءَه ما يُبغِّضُه إيَّاها[٥].

وعن الحسَنِ قالَ: العملُ بالحسنةِ نورٌ في القلبِ، وقوَّةٌ في البدَنِ، والعملُ بالسَّيِّئةِ ظُلمةٌ في القلبِ، ووهنٌ في البدَنِ[٦].

---

(١) أخرجه الدينوري في «المجالسة» (٥٤٣) وهو تتمة كلامه السابق آنفاً.

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٦٧).

(٣) ذكره ابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٤/ ٢٨٦ ـ ط دار المعرفة) من كلام عابد طرسوسي.

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «الزهد» (١٨٧٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٥٨).

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٤٢)، والدولابي في «الكنى» (١/ ٤٠٢)، وعندهما: «.. وَالتَّعَسُّرُ فِي اللَّذَّةِ، قِيلَ: وَمَا التَّعَسُّرُ..»، وعندهما: «ينغصه إياها».

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٩٣).

وروى ابنُ المنادي وغيرُه عن الحسَنِ قالَ: إنَّ للحسَنةِ ثَوابًا في الدُّنيا وثوابًا في الآخرةِ، وإنَّ للسَّيِّئةِ ثَوابًا في الدُّنيا وثَوابًا في الآخرةِ، فثوابُ الحسَنةِ في الدُّنيا: البصرُ في الدِّينِ، والنُّورُ في القلبِ، والقوَّةُ في البدنِ، مع صُحبةٍ حسنةٍ جميلةٍ. وثوابُها في الآخرةِ: رضوانُ اللهُ عزَّ وجلَّ. وثوابُ السَّيِّئةِ في الدُّنيا: العمَى في الدِّينِ، والظُّلمةُ في القلبِ، والوهنُ في البدنِ، مع عقوباتٍ ونِقْماتٍ. وثوابُها في الآخرةِ: سخطُ اللهِ عزَّ وجلَّ والنَّارُ.

وروى ابنُ أبي الدُّنيا بإسنادِه عن مالكِ بنِ دينارٍ قالَ: إنَّ للهِ عُقوباتٍ فتَعاهدوهنَّ مِن أنفُسِكم في القلوبِ والأبدانِ، وضَنْك في المعيشةِ، ووَهْن في العبادةِ، وسَخَط في الرِّزقِ[1].

وعنه أنَّه قالَ: ما ضُرِبَ عبدٌ بعقوبةٍ أعظمَ مِن قسوةِ القلبِ[2].

ومثلُ هذا كثيرٌ جدًّا.

وحاصلُ الأمرِ ما قالَه قتادةُ وغيرُه مِن السَّلَفِ: إنَّ اللهَ لم يأمُرِ العِبادَ بما أمَرَهم به لحاجتِه إليه، ولا نهاهم عمَّا نهاهم عنه بُخلاً به، بل أمرَهم بما فيه صلاحُهم، ونهاهُم عمَّا فيه فسادُهم[3].

وهذا هو الذي عليه المُحققُونَ مِن الفقهاءِ مِن أصحابِنا وغيرِهم، كالقاضي أبي يَعلى وغيرِه، وإن كان بينَهم في جوازِ وُقوعِ خلافِ ذلك عقلاً نزاعٌ مبنيٌّ على أنَّ

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٩٣)، والمروزي في «مختصر قيام الليل» (ص: ٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٦٤).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «الزهد» (١٨٧١)، وابن أبي الدنيا في «العقوبات» (٩٥).

(٣) لعله منقول عن قتادة بالمعنى، وهو مما أكثر من ذكره ابن تيمية في مواضع من كتبه، ومنها: «قاعدة في المحبة» (ص: ١٨٣). و«جامع المسائل» (٤/ ٤٥) (٤/ ٢٨١) (٦/ ١٦٥) (٨/ ٢٥٨).

العقلَ: هل له مدخلٌ في التَّحسينِ والتَّقبيحِ أم لا؟ وكثيرٌ مِنهم كأبي الحسنِ التَّميميِّ وأبي الخطَّابِ على أنَّ ذلك لا يجوزُ عقلاً أيضًا، وأمَّا مَن قالَ بوقوعِ مثلِ ذلك شرعًا فقولُه شاذٌّ مردودٌ[1].

والصَّوابُ: أنَّ ما أمرَ اللهُ به عبادَه فهو عينُ صَلاحِهم وفَلاحِهم في دنياهم وآخرتِهم، فإنَّ نفسَ الإيمانِ باللهِ، ومعرفتَه وتوحيدَه، وعبادتَه ومحبَّتَه، وإجلالَه وخشيتَه، وذكرَه وشكرَه، هو غذاءُ القُلوبِ وقوَّتُها، وصلاحُها وقوامُها، فلا صلاحَ للنفوس ولا قرَّةَ للعُيونِ ولا طُمأنينةَ ولا نعيمَ للأرواحِ ولا لذَّةَ لها في الدُّنيا على الحقيقةِ إلَّا بذلك، فحاجتُها إلى ذلك أعظمُ مِن حاجةِ الأبدانِ إلى الطَّعامِ والشَّرابِ والنَّفَسِ بكثيرٍ؛ فإنَّ حقيقةَ العبدِ وخاصِّيَّتَه هي قلبُه وروحُه، ولا صلاحَ له إلَّا بتألُّهِه لإلهِه الحقِّ الذي لا إلهَ إلا هو، ومتى فقدَ ذلك هلَكَ وفسَدَ، ولم يُصلِحْهُ بعد ذلك شيءٌ ألبتَّةَ.

وكذلك ما حرَّمَه اللهُ على عبادِه هو عينُ فسادِهم وضررِهم في دينِهم ودنياهُم، ولهذا حرَّمَ عليهم ما يصدُّهم عن ذكرِه وعبادتِه كما حرَّمَ الخمرَ والميسرَ وبيَّنَ أنَّه يصُدُّ عن ذكرِه وعن الصَّلاةِ، مع مفاسدَ أُخَرَ ذكرَها فيهما، وكذلك سائرُ ما حرَّمَه اللهُ فإنَّه مَضَرَّةٌ لعبادِه في دينِهم ودنياهُم وآخرتِهم، كما ذكرَ ذلك السَّلَفُ.

وإذا تبيَّنَ هذا، وعُلِمَ أنَّ صلاحَ العبادِ ومنافعَهم ولذَّاتِهم في امتثالِ ما أمرَهم اللهُ به واجتنابِ ما نهاهم اللهُ عنه؛ تبيَّنَ أنَّ مَن طلبَ حُصولَ اللذَّةِ والرَّاحةِ مِن فعلِ المحظورِ أو تركِ المأمورِ فهو في غايةِ الجهلِ والحُمقِ، [و]تبيَّنَ أنَّ كلَّ

---

(١) هذه المسألة هي من عويص المسائل.
انظر لها كلامَ من ذكرهم المصنف: «العدة» للقاضي أبي يعلى (٢/ ٤٢١)، و«التمهيد» لأبي الخطاب الكلوذاني (٤/ ٢٩٤ـ٣٠٦).

مَن عصى اللهَ فهو جاهلٌ، كما قاله السَّلفُ ودلَّ عليه القرآنُ كما تقدَّمَ، ولهذا قالَ: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦].

وقالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا (٦٦) وَإِذًا لَآتَيْنَاهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا (٦٧) وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [النساء: ٦٦ ـ ٦٨].

وقالَ تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (١٠٢) وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢ ـ ١٠٣] فأخبرَ أنَّهم عَلِمُوا أنَّ مَن اشتراهُ ـ أي: تعوَّضَ به في الدُّنيا ـ فلا خلاقَ له في الآخرةِ، ثمَّ قالَ: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾، فيدلُّ هذا على أنَّهم لم يعلموا سوءَ ما شَرَوا به أنفسَهم.

وقد اختلفَ المفسِّرونَ في الجمعِ بين إثباتِ العلمِ ونفيه هاهنا:

فقالت طائفةٌ منهم: الذين عَلِموا لَمَن اشتراه ما له في الآخرةِ من خَلاقٍ هم الشَّياطينُ الذين يُعلِّمونَ النَّاسَ السِّحرَ، والذين قيلَ فيهم: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ هم النَّاسُ الذين يتعلَّمونَ.

قالَ ابنُ جريرٍ: وهذا القولُ خطأٌ مُخالِفٌ لإجماعِ أهلِ التَّأويلِ على أنَّ

قولَه: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ﴾ أنَّه عائدٌ إلى اليهودِ، الذين اتَّبعوا ما تتلو الشَّياطينُ على ملكِ سليمانَ.

ثمَّ اختارَ ابنُ جريرٍ أنَّ الذين علِموا أنَّه لا خَلاقَ لِمَن اشتراه هم اليهودُ، والذين قيلَ عنهم: ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ هم الذين يتعلَّمونَ مِن الملَكينِ، وكثيرًا ما يكونُ فيهم الجهَّالُ بأمرِ اللهِ ووعدِه ووعيدِه[١].

وهذا أيضًا ضعيفٌ؛ فإنَّ الضَّميرَ فيهما عائدٌ إلى واحدٍ، وأيضًا فإنَّ الملَكينِ يقولانِ لِمَن يعلِّمانِه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾، فقد أعلماهُ تحريمَه وسوءَ عاقبتِه.

وقالت طائفةٌ: إنَّما نفَى عنهم العلمَ بعدما أثبتَه لانتفاءِ ثمرتِه وفائدتِه، وهو العملُ بموجَبِه ومقتضاه، فلمَّا انتفى عنهم العملُ بعلمِهم جعَلَهم جهَّالاً لا يعلمونَ، كما يُقالُ: لا علمَ إلا ما نفعَ، وهذا حكاه ابن جريرٍ وغيرُه[٢].

وحكى الماورديُّ قولاً بمعناه، لكنَّه جعلَ العملَ مُضمَراً، وتقديرُه: لو كانوا يعملونَ بما يعلمونَ[٣].

وقيل: إنَّهم عَلِموا أنَّ مَن اشتراهُ فلا خلاقَ له، أي: لا نصيبَ له في الآخرةِ مِن الثَّوابِ، لكنَّهم لم يعلَموا أنَّه يَستحِقُّ عليه العقابَ مع حرمانِه الثَّوابَ، وهذا حكاه الماورديُّ وغيره، وهو ضعيفٌ أيضًا، فإنَّ الضَّميرَ إن عادَ إلى اليهودِ فاليهودُ لا يخفَى عليهم تحريمُ السِّحرِ واستحقاقُ صاحبِه العُقوبةَ، وإن عادَ إلى الذين يتعلَّمونَ مِن الملَكينِ فالملَكانِ يَقولانِ لهم: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا

---

(١) انظر: «تفسير الطبري» (٢/ ٣٦٧). وما بعدها.

(٢) في الموضع السابق.

(٣) لم أجد هذه النقول عن الماوردي في المطبوع من تفسيره: «النكت والعيون».

تَكْفُرْ﴾ والكفرُ لا يَخفى على أحدٍ أنَّ صاحبَه يستحقُّ العُقوبةَ، وإن عادَ إليهما وهو الظَّاهرُ فواضحٌ.

وأيضًا؛ فإذا عَلِموا أنَّ مَن اشتراهُ ما له في الآخرةِ مِن خلاقٍ فقد عَلِموا أنَّه يَستحِقُّ العُقوبةَ؛ لأنَّ الخَلاقَ: النَّصيبُ مِن الخيرِ، فإذا علمَ أنَّه ليس له نصيبٌ في الخيرِ بالكُلِّيَّةِ فقد علمَ أنَّ له نصيبًا مِن الشَّرِّ، لأنَّ أهلَ التَّكليفِ في الآخرةِ لا يخلو واحدٌ مِنهم عن أن يحصلَ له إمَّا خيرٌ أو شرٌّ، لا يمكنُ انفكاكُه عنهما جميعًا ألبتَّةَ.

وقالت طائفةٌ: عَلِموا أنَّ مَن اشتراه فلا خلاقَ له في الآخرةِ، لكنَّهم ظنُّوا أنَّهم ينتفعونَ به في الدُّنيا، ولهذا اختاروهُ وتعوَّضوا به عن ثوابِ الآخرةِ، وشَرَوا به أنفسَهم، وجَهِلوا أنَّه في الدُّنيا يَضرُّهُم أيضًا ولا ينفعُهم، فبئس ما شَرَوْا به أنفسَهم لو كانوا يعلمونَ ذلك، وأنَّهم إنَّما باعوا أنفسَهم وحظَّهم من الآخرة بما يضرُّهم في الدُّنيا أيضًا ولا ينفعُهم.

وهذا القولُ حكاه الماورديُّ وغيرُه، وهو الصَّحيحُ، فإنَّ اللهَ تعالى قالَ: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾؛ أي: هو في نفسِ الأمرِ يضرُّهُم ولا ينفعُهم بحالٍ في الدُّنيا وفي الآخرةِ، ولكنَّهم لم يعلَموا ذلك لأنَّهم لم يُقْدِموا عليه إلا لظنِّهم أنَّه ينفعُهم في الدُّنيا، ثمَّ قالَ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾؛ أي: قد تيقَّنوا أنَّ صاحبَ السِّحرِ لا حظَّ له في الآخرةِ، وإنما يختارهُ لِمَا يرجو مِن نفعِه في الدُّنيا، وقد يُسمُّونَ ذلك العقلَ المعيشيَّ، أي: العقلَ الذي يعيشُ به الإنسانُ في الدُّنيا عيشةً طيبةً، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾؛ أي: إنَّ هذا الذي تَعوَّضوا به عن ثوابِ الآخرةِ في الدُّنيا أمرٌ مذمومٌ مُضِرٌّ لا ينفعُ لو كانوا يعلمونَ ذلك.

ثمَّ قالَ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ يعني: أنَّهم لو اختاروا الإيمانَ والتَّقوى بدلَ السِّحرِ لكانَ اللهُ يثيبُهم على ذلك ما هو خيرٌ لهم ممَّا طلَبوهُ في الدُّنيا لو كانوا يعلمونَ، فيَحصلُ لهم في الدُّنيا مِن ثوابِ الإيمانِ والتَّقوى مِن الخيرِ الذي هو جلبُ المنفعةِ ودفعُ المضرَّةِ ما هو أعظمُ ممَّا يُحصِّلونَه بالسِّحرِ مِن خيرِ الدُّنيا مع ما يُدَّخرُ لهم من الثَّوابِ في الآخرةِ.

والمقصودُ هنا: أنَّ كلَّ مَن آثرَ معصيةَ اللهِ على طاعتِه ظانًّا أنَّه ينتفعُ بإيثارِ المعصيةِ في الدُّنيا، فهو مِن جنسِ مَن آثرَ السِّحرَ الذي ظنَّ أنَّه ينفعُه في الدُّنيا على التَّقوى والإيمانِ، ولو اتَّقى وآمنَ لكان خيرًا له وأرجى لحُصولِ مقاصدِه ومَطالبِه ودفعِ مَضارِّه ومكروهاتِه.

ويشهدُ لذلك أيضًا ما في «مسند البزَّار»، عن حذيفةَ قالَ: قامَ النَّبيُّ ﷺ فدعا النَّاسَ فقالَ: «هلمُّوا إليَّ»، فأقبَلوا إليه فجَلَسوا، فقال: «هذا رسولُ ربِّ العالمينَ جبريلُ ـ عليه السلام ـ نفثَ في رُوعي: أنَّه لا تموتُ نفسٌ حتى تستكمِلَ رِزقَها وإن أبطأَ عليها، فاتَّقوا اللهَ وأجمِلُوا في الطَّلَبِ، ولا يَحمِلنَّكُم استبطاءُ الرِّزقِ أن تأخذوهُ بمعصيةِ اللهِ، فإنَّ اللهَ لا يُنالُ ما عندَه إلَّا بطاعتِه»(١).

---

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٢٩١٤).

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٥٤٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٦٩٤)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ٢٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ٣٩٣)، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه.

وأخرجه ابن ماجه (٢١٤٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٢٣٩)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٤)، من حديث جابر رضي الله عنه.

فصلٌ

إذا تبيَّنَ هذا فقد عُلِمَ أنَّ العلمَ مُستلزِمٌ للخشيةِ مِن هذه الوجوهِ كلِّها.

لكن على الوجهِ الأوَّلِ يَستلزِمُ الخشيةَ العلمُ باللهِ وجلالِه وعظمتِه، وهو الذي فسَّرَ الآيةَ به جماعةٌ مِن السَّلَفِ كما تقدَّمَ.

وعلى الوجوهِ الأُخَرِ تكونُ الخشيةُ مُلازِمةً للعلمِ بأوامرِ اللهِ ونواهيه وأحكامِه وشَرائعِه وأسرارِ دينِه وشرعِه وخَلْقِه وقَدَرِه.

ولا تنافيَ بين هذا العلمِ والعلمِ باللهِ؛ فإنَّهما قد يجتمعانِ وقد يَنفرِدُ أحدُهما عن الآخرِ، وأكمَلُ الأحوالِ اجتماعُهما جميعًا، وهي حالةُ الأنبياءِ ـ عليهم السَّلامُ ـ وخواصِّ الصِّدِّيقينَ، ومتى اجتمعا كانت الخشيةُ حاصِلةً مِن تلك الوجوهِ كلِّها، وإن انفردَ أحدُهما حصَلَ مِن الخشيةِ بحسبِ ما حصَلَ مِن ذلك العلمِ، والعُلَماءُ الكُمَّلُ أولو العلمِ في الحقيقةِ الذين جمعوا الأمرَيْنِ.

وقد ذكرَ الحافظُ أبو أحمدَ بنُ عدِيٍّ: ثنا أحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ صالحِ بنِ شيخِ بنِ عميرةَ، ثنا إسحاقُ بنُ بُهلولٍ قالَ: قالَ لي إسحاقُ بنُ الطَّبَّاعِ: قالَ لي سفيانُ بنُ عُيينةَ: عالمٌ باللهِ عالمٌ بالعلمِ، عالمٌ باللهِ ليس بعالمٍ بالعلمِ، عالمٌ بالعلمِ ليس بعالمٍ باللهِ.

قالَ: قلتُ لإسحاقَ: فهِّمنيهِ واشرَحْه لي.

قالَ: عالمٌ باللهِ عالمٌ بالعلمِ حمَّادُ بنُ سلَمَة، عالمٌ باللهِ ليس بعالمٍ بالعلمِ مثلُ أبي الحجَّاجِ العابدِ، عالمٌ بالعلمِ ليس بعالمٍ باللهِ فلانٌ وفلانٌ، وذكرَ بعضَ الفُقهاءِ[1].

---

(١) أخرجه ابن عدي في «الكامل» في ترجمة حماد بن سلمة. ورحم الله أئمة الإسلام أجمعين.

وروى الثَّوريُّ عن أبي حيَّانَ التَّيمي [يحيى بن][1] سعيدِ بنِ حيَّانَ، عن رجلٍ قالَ: كان يُقالُ: العُلماءُ ثلاثةٌ: فعالمٌ باللهِ ليس عالِمًا بأمرِ اللهِ، وعالمٌ بأمرِ اللهِ ليس عالِمًا باللهِ، وعالمٌ باللهِ عالمٌ بأمرِ اللهِ، فالعالمُ باللهِ وبأوامرِ اللهِ: الذي يخشَى اللهَ ويعلمُ الحُدودَ والفرائضَ، والعالمُ باللهِ ليس بعالمٍ بأمرِ اللهِ: الذي يخشى اللهَ ولا يعلمُ الحُدودَ والفرائضَ، والعالمُ بأمرِ اللهِ ليس بعالمٍ باللهِ: الذي يعلمُ الحدودَ والفرائضَ، ولا يخشى اللهَ عزَّ وجلَّ[2].

وأما بيانُ أنَّ انتفاءَ الخشيةِ يَنتفي معه العلمُ؛ فإنَّ العلمَ له موجبٌ ومُقتضًى، وهو اتباعُه والاهتداءُ به، وضدُّه الجهلُ، فإذا انتفَتْ فائدتُه ومُقتضاه صارَ حالُه كحالِه عند عدمِه، وهو الجهلُ.

وقد تقدَّمَ أنَّ الذُّنوبَ إنَّما تقعُ عن جهالةٍ، وبيَّنَّا دلالةَ القرآنِ على ذلك، وتفسيرَ السَّلفِ له بذلك، فيلزمُ حينئذٍ أنْ يَنتفي العِلمُ ويثبتَ الجهلُ عند انتفاءِ فائدةِ العلمِ ومقتضاه، وهو اتِّباعُه.

ومِن هذا البابِ قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلْجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ [الفرقان: ٦٣]، وقولُ النَّبيِّ ﷺ: «إذا كانَ أحدُكم صائمًا فلا يَرفُثْ ولا يجهَلْ، فإنِ امرؤٌ شاتَمَه أو قاتلَه فليقُلْ: إنِّي امرؤٌ صائمٌ»[3].

وهـذا كمـا يوصَـفُ مَـن لا ينتفِـعُ بسـمعِه وبصـرِه وعقلِـه فـي معرفـةِ الحـقِّ

---

(١) في الأصل: «التميمي»، وما بين معقوفين سقط من الأصل ولا بد منه. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (٣١/ ٣٢٣).

(٢) أخرجه ابن معين في «تاريخه برواية الدوري» (٢٦٢٤). من كلام أبي حيان.
وأخرجه ابن أبي حاتم ونقله عنه ابن كثير في تفسيره (سورة فاطر: ٢٩) كما عند المصنف.

(٣) أخرجه البخاري (١٨٩٤)، ومسلم (١١٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والانقيادِ له بأنَّه أصمُّ أبكمُ أعمى، قالَ تعالى: ﴿صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

ويقالُ أيضًا: إنَّه لا يسمعُ ولا يُبصِرُ ولا يَعقِلُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِۖ لَهُمۡ قُلُوبٞ لَّا يَفۡقَهُونَ بِهَا وَلَهُمۡ أَعۡيُنٞ لَّا يُبۡصِرُونَ بِهَا وَلَهُمۡ ءَاذَانٞ لَّا يَسۡمَعُونَ بِهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

فسلبُ العلمِ والعقلِ والسَّمعِ والبصرِ وإثباتُ الجهلِ والبَكَمِ والصَّمَمِ والعمى في حقِّ مَن فقَدَ حقائقَ هذه الصِّفاتِ وفوائدَها مِن الكفَّارِ والمنافقينَ أو مَن شَرِكَهم في بعضِ ذلك، كلُّه مِن بابٍ واحدٍ، وهو سلبُ اسمِ الشَّيءِ أو مُسمَّاه لانتفاءِ مَقصودِه وفائدتِه وإن كان موجودًا، وهو بابٌ واسعٌ وأمثلتُه كثيرةٌ في الكتابِ والسُّنَّةِ.

* * *

انتهى ما ذكرَه الشَّيخُ نفعَ اللهُ بِهِ وفسحَ في مُدَّتِه[1].

نُقِلَ مِن نسخةٍ مكتوبٍ عليها ما صورتُه:

بلغَ مُقابلةً على أصلي ـ وهو بيدِي ـ كاتبُه وصاحبُه الفقيهُ الفاضلُ الأوحدُ المُشتغِلُ المُحصِّلُ زكيُّ الدِّينِ أبو الخيرِ محمَّدُ بنُ الشَّيخِ القُدوةِ العارفِ أبي محمَّدٍ عبدِ القادرِ بنِ محمَّدِ بنِ عليِّ بنِ الحجَّارِ المدنيُّ الحنبليُّ نفعَه اللهُ ونفعَ به، وذلك شهر رجبٍ سنةَ خمسٍ وثمانينَ وسبعِ مئةٍ بظاهرِ دمشقَ المحروسة، وأَجزتُ له ما يجوزُ لي وعنِّي روايتُه بشرطِه.

كتبه عبدُ الرَّحمنِ بنُ أحمدَ بنِ رجَبٍ الحنبليُّ عفا اللهُ عنه.

* * *

---

(١) في حاشية الأصل: «بلغ على أصله المنقول منه».



تفسير الفاتحة

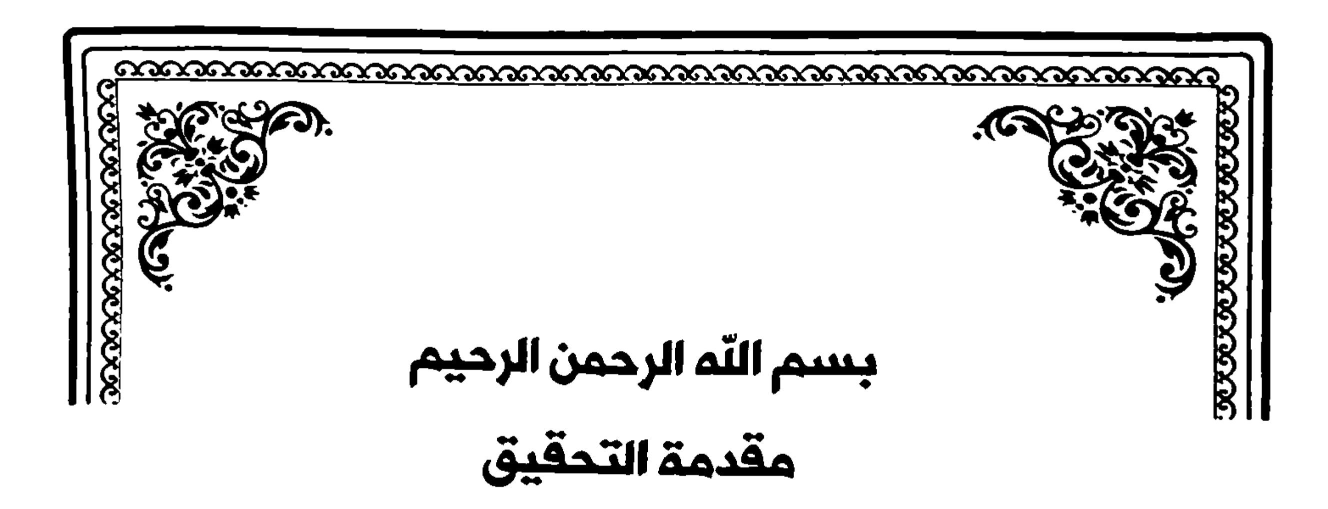
دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
فصل في الكلام على تفسير الفاتحة ونقدم
قبل تفسيرها مقدمة تشتمل على خمسة
فصول الفصل الاول في موضع نزولها
الثاني في عددها الثالث في اسمايها الرابع
في فضايلها ويتضمن الكلام على مسألة
تفاضل القران الخامس في احكامها
الفصل الاول في موضع نزولها وفيه
ثلاثة اقوال احدها انها نزلت بمكة نقل عن علي
وابن عباس وابي هريرة والاكثرين حتى قال
ابو ميسرة هي اول سورة نزلت من القران
بمكة وانها ابتديت ببسم الله الرحمن الرحيم
خرجه البيهقي في الدلايل ٥ وقيل اول ما
نزل بسم الله الرحمن الرحيم منفردة قال
الفخر الخطيب وهو قول الاكثرين من
الذين

الذين قالوا لم ينزل المدثر واقرا اولا ونقله
في موضع اخر عن ابن عباس ٥ وقيل اول ما
نزل يا ايها المدثر كما جاء في حديث جابر الصحيح
وقيل اقرا باسم ربك الذي خلق وهذا هو
الصحيح فانه لما انزل عليه اقرا باسم ربك الذي خلق
رجع فتدثر فنزل يا ايها المدثر ٥ والقول
الثاني في موضع نزول الفاتحة انها انزلت بالمدينة
قاله جماعة منهم مجاهد روى منصور عن مجاهد
قال ان ابليس رن اربع رنات حين لعن وحين
اهبط من الجنة وحين بعث النبي صلى الله عليه وسلم
وحين انزلت فاتحة الكتاب وانزلت بالمدينة
وروى الطبراني في الاوسط حدثنا عبيد بن
غنام ثنا ابو بكر بن ابي شيبة ثنا ابو الاحوص عن
منصور عن مجاهد عن ابي هريرة ان ابليس رن
حين انزلت فاتحة الكتاب وانزلت بالمدينة ٥
وقال لم يروه عن منصور الا ابو الاحوص تفرد به

القطعة الأولى ـ جامعة برنستون

القطعة الثانية ـ جامعة الملك عبد العزيز في الرياض



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله على نعمة الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه.

أما بعد:

فهذا تفسير كبير لسورة الفاتحة، فُقِدَت أجزاء منه، ونجت أجزاء بفضل الله، ولسان حالها ينطق عن مأساة تعرضت لها دمشق في أول القرن التاسع الهجري، أتت على أهلها وعلى جامعها وعلى تراثها، ثم خرجت دمشقُ منها بوجه غير الوجه الذي كانت عليه في القرن السابع والثامن الهجري.

وصلنا من هذا الكتاب قطعتان: إحداهما من وراء البحار في برنستون في أمريكة، والثانية نجدية في الرياض.

تضمنت القطعة الأولى: بعضاً من مقدمة الكتاب، وفيها فصول: في موضع نزول سورة الفاتحة، وعدد آياتها، وأسمائها، وفضائلها، وخصائصها من المنقول ومن المُستَنبط، ثم أحكامها الفقهية مع ذكر أقوال الصحابة والتابعين والأئمة رضي الله عنهم، مع التدليل والتعليل والترجيح والتصحيح، ولم يُذكر من الأحكام سوى مسألة واحدة. ثم ينقطع الكلام؛ ليبدأ في تفسير ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، مما يدل على فقدان الكلام على الاستعاذة والبسملة[1]، فجعل الكلام على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ في أربعة فصول: في الحمد، وفي اسم الله الأعظم، وفي الرب، وفي العالمين.

وفي أثناء الفصل الأول انقطعت النسخة.

وقد نقل المرداوي رحمه الله، حكماً يتعلق بالبسملة، وآخر يتعلق بالحمد، أوردتهما نقلاً عنه بعد انتهاء القطعة الأولى.

أما القطعة الثانية: فتتضمن تفسير ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ بنفسٍ إيماني توحيدي.

ثم تفسير ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بسبعة فنون من العلم:

فضائلها، وإعرابها، وتفسيرها، وما يتعلق بها من الحديث، ومسائل الفقه، وأصول الفقه، وأعمال القلوب.

ثم تفسير ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ تكلم فيه عن الهداية وأنواعها، وإطلاقاتها في كتاب الله.

ثم تفسير ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، وفيه اللغة والنحو والقراءات والنقل والاستنباط.

ثم تنتهي هنا القطعة الثانية، فلا ندري أهو آخر الكتاب أم يوجد شيء وراءه.

وقد نقل ابن عبد الهادي كلاماً عن المصنف يتعلق بالتأمين أوردناه آخر هذه القطعة، ويحتمل أن يكون مكانه مع الأحكام في آخر القطعة الأولى، والله أعلم.

---

(١) وقد أشار إليه المصنف (ص: ٣٣٤).

هذا التفسير الذي يظهر فيه نَفَس ابن رجب الحنبلي رحمه الله بأسلوبه الرائق، ولفظه الشائق، وذوقه الفائق، استفاد فيه ممن سبقه وظهر أثرهم فيما استفاده منهم.

ـ كالفخر الخطيب، وهو فخر الدين الرازي، وقد استقى كثيراً من تفسيره «مفاتيح الغيب» كما يظهر بالمقارنة(١).

ـ أبو العباس ابن تيمية، وقد اقتبس كثيراً من كلامه(٢).

ـ أبو عبد الله ابن القيم، وقد ذكره مرة(٣)، وأشار إليه مرة(٤)، واقتبس منه، ولم يذكره في مواضع.

وذكر الزمخشري، وأبا البركات ابن تيمية، وصاحب المغني ـ وهو ابن قدامة ـ وأبا شامة، والنووي رحمهم الله أجمعين.

وإنما ذكرتُ هذا لأن المصنف رحمه الله مُقِلٌّ جداً من ذكر المتأخرين.

* ومن نوادر هذا التفسير: حديث مرفوع لم أجده إلا فيه(٥).

* ومن لطائفه: رواية المصنف حديثاً بسنده، عن شيخه محمد بن إسماعيل الأنصاري(٦) وهو حديث معاذ رضي الله عنه في الدعاء دبر كل صلاة، وهو الحديث المعروف المسلسل بالمحبة، ويبدو أنه لم يقع للمصنف مسلسلاً، والله أعلم.

* * *

---

(١) انظر: (ص: ٢٨٠، ٢٩٥، ٢٩٦).

(٢) انظر: (ص: ٢٨٤، ٢٨٥، ٣١٤).

(٣) انظر: (ص: ٣١٦).

(٤) انظر: (ص: ٣٤٤).

(٥) انظر: (ص: ٢٨٧).

(٦) انظر: (ص: ٣٥٧).

ذكر هذا الكتاب لابن رجب رحمه الله تعالى:

ـ العلاء المرداوي، المتوفى سنة ٨٨٥ رحمه الله، وسماه «تفسير الفاتحة»[1].

ـ ابن عبد الهادي، المتوفى سنة ٩٠٩ رحمه الله، في «الجوهر المنضد» (ص: ٥٠) فقال وهو يعدد كتب الحافظ ابن رجب: «وكتاب «إعراب أم الكتاب» مجلد، ولعله كتاب «الفاتحة»، وكتاب «إعراب البسملة»». ثم سماه: «شرح الفاتحة» لما نقل عنه في كتابه: «أدب المرتعى في علم الدعا»[2].

ـ السَّفَّاريني، المتوفى سنة ١١٨٨ رحمه الله، وسماه: «الحجة الواضحة في وجوب الفاتحة»[3].

وهذه الأسماء كلها هي للكتاب نفسه، ولعلَّ مَرَدَّ ذلك إلى عناوين أبوابه وفصوله التي ربما أُفردت عنه ـ وقد مَرَّ الكتاب بأهوال ـ، وهي جميعاً ترجع إلى هذا الكتاب «تفسير الفاتحة» وليست كتباً متعددة.

* * *

أما القطعة الأولى:

فهي في ضمن مجموع، هي الرسالة الخامسة منه، وتحتفظ بها جامعة برنستون، رقم (٢٠٢٣) مجموعة جاريث، رقم الحفظ (B ٣٨٠)، وهي في ٢١ لوحة، في كل صفحة ١٦ سطراً.

---

(١) «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» للمرداوي (٢/ ٤٨) (٨/ ٣٥٧)، و«التحبير شرح التحرير» (ص: ١٣٧٤، ١٣٧٦)، وقد أثبتنا ما نقله عنه في آخر القطعة الأولى من الكتاب.

(٢) «أدب المرتعى في علم الدعا»، لابن عبد الهادي (ص: ٧٨)، وقد أثبتنا ما نقله عنه في آخر الكتاب.

(٣) «كشف اللثام شرح عمدة الأحكام» للسفاريني (٢/ ٤٢٥)، ونقل عنه بالمعنى والاختصار، في أسماء الفاتحة: الكافية (ص: ٢٠)، واختصر مقاصد ما في أول القطعة الثانية.

جاء في الورقة الأولى منها: «تفسير الفاتحة، للشيخ زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي قدس الله روحه ونور ضريحه.

كتبت هذه النسخة من نسخة أخرجت من الحريق، لما أحرق تمرلنك دمشق، فاحترق بعضها، فكتبنا ما وجدنا منها»[1].

وفي الورقة الأخيرة: «يتلوه بقية الكلام عليها فيما بعد إن شاء الله».

ويوجد في النسخة بياضات كثيرة تشير إلى ما احترق من هذا الكتاب فسقط منه.

لم يُذكر تاريخ النسخ، ولا اسم الناسخ، لكن خطها من خطوط القرن التاسع الهجري، والله أعلم.

وأما القطعة الثانية:

فهي في مكتبة الملك عبد العزيز العامة، في الرياض، برقم (٤٣٥٢)، وهي في (١٩) صفحة، وعدد أسطر الصفحة يتراوح بين ٣٣ ـ ٣٧ سطراً.

لم يُذكر فيها عنوان، ولا تاريخ نسخ، ولا اسم ناسخ، وخطها يرجع إلى القرن الماضي أو الذي قبله، وتقل فيها الأخطاء.

وقد كانت هذه القطعة مجهولة العنوان والمؤلف، فهدى الله تعالى مفهرس المكتبة الأستاذ إبراهيم اليحيى ليدفعها إلى الشيخ هاني الحارثي؛ ليكتشف أنها قطعة من «تفسير الفاتحة» للإمام ابن رجب، وأقام الدلائل على ذلك، بما جاء فيها من الرواية عن محمد بن إسماعيل الأنصاري، ابن الخباز، شيخ الحافظ ابن رجب[2].

---

(١) وكانت تلك الفاجعة سنة ٨٠٣ للهجرة.

(٢) ذكر هذا الشيخ سامي بن محمد بن جاد الله في مقدمته لتفسير الفاتحة، وله قصب السبق في إخراج هذا الكتاب بقطعتيه.

ومن الدلائل أيضاً: أنه أحال في القطعة الثانية على موضع في القطعة الأولى[1].

هـذا وأرجو الله تعالى في قادمات الأيام أن يُكشف بتوفيق الله عن نسخة أو قطع من هذا الكتاب ليكمل بذلك، وما ذلك على الله بعزيز.

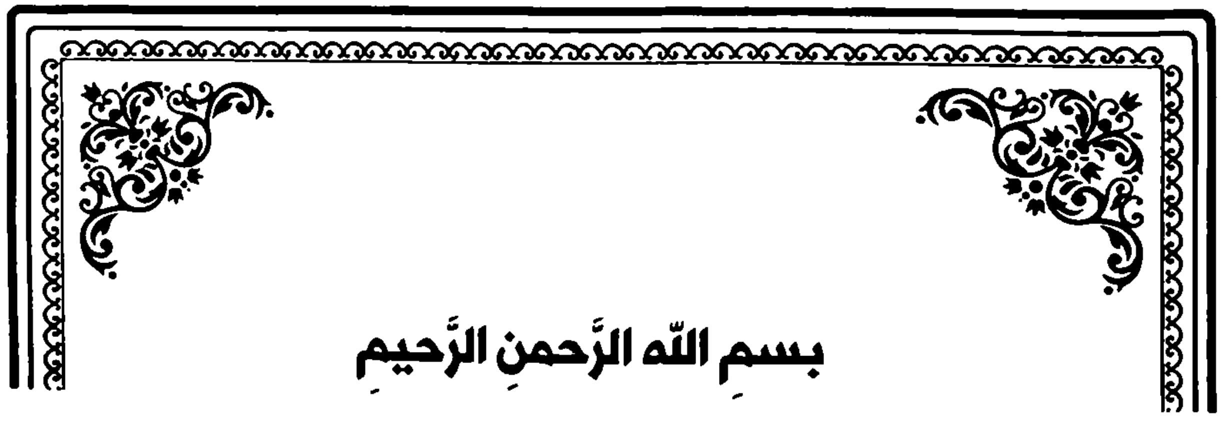
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

* * *

(١) انظر: (ص: ٣٤٢) أحال فيها على ما في (ص: ٣٠٢).



بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّمَ.

فصلٌ في الكلامِ على تفسيرِ الفاتحةِ

ونُقدِّم قبلَ تفسيرِها مُقدِّمةً تشتمِلُ على خمسةِ فُصولٍ:

الفصلُ الأوَّلُ: في موضعِ نُزولِها.

الثَّاني: في عَدَدِها.

الثَّالثُ: في أسمائِها.

الرَّابعُ: في فضائلِها، ويتضمَّنُ الكلامَ على مسألةِ تفاضُلِ القرآنِ.

الخامسُ: في أحكامِها.

* * *

الفصلُ الأوَّلُ: في موضع نزولها

وفيه ثلاثةُ أقوالٍ: أحدُها: أنَّها نزَلَت بمكَّةَ، نُقِلَ عن عليٍّ وابنِ عبَّاسٍ وأبي هريرةَ والأكثرينَ[(١)]، حتَّى قالَ أبو مَيْسرةَ: هي أوَّلُ سُورةٍ نزَلَت مِن القرآنِ بمكَّةَ، وأنَّها ابتُدِئَت بـ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، خرَّجه البيهقيُّ في «الدَّلائل»[(٢)].

وقيلَ: أوَّلُ ما نزَلَ: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مُنفردةً، قالَ الفخرُ الخطيبُ: وهو قولُ الأكثرينَ مِن الذين قالوا: لم تنزلِ (المُدَّثِرُ) و(اقرأ) أولاً، ونقلَه في موضعٍ آخرَ عن ابنِ عبَّاسٍ[(٣)].

وقيلَ: أوَّلُ ما نزلَ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ كما جاءَ في حديثِ جابرٍ الصَّحيحِ[(٤)].

---

(١) أخرجه عن علي رضي الله عنه: الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٥٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢). وأخرجه عن ابن عباس رضي الله عنهما: ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٧/ ١٤٤).

وأما أبو هريرة رضي الله عنه، فلم أجد ذلك صريحاً عنه، وإنما هو لازم ما رواه مرفوعاً: «أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم».

أخرجه البخاري (٤٧٠٤)، والآية التي ذكر فيها السبع المثاني (الحجر: ٨٧) هي مكية بالإجماع. فيلزم أن تكون الفاتحة مكية.

(٢) وهو مرسل، أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٢/ ١٥٨) مطولًا، وهكذا أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٧١٠)، وقال البيهقي: فهذا منقطع، فإن كان محفوظًا فيحتمل أن يكون خبراً عن نزولها بعدما نزلت عليه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ و﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾.

وأبو ميسرة: عمرو بن شرحبيل الهمْداني الكوفي، تابعي من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) إنما هو مما روي عن عكرمة والحسن، أخرجه عنهما الواحدي في «أسباب النزول» (٣)، وأما كلام الفخر الرازي فهو في «مفاتيح الغيب» (١/ ١٨٣) ولم أقف على أول الموضعين.

(٤) أخرجه البخاري (٤) (٣٢٣٨) (٤٩٢٢)، ومسلم (١٦١).

وقيلَ: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾[١]، وهذا هو الصَّحيحُ؛ فإنَّه لَمَّا أُنزلَ عليه ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ رجعَ فتدثَّر فنزلَ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾.

والقولُ الثَّاني في موضعِ نزولِ الفاتحةِ: أنَّها أُنزِلَت بالمدينةِ، قالَه جماعةٌ منهم: مجاهدٌ[٢]. روى منصورٌ عن مجاهدٍ قالَ: إنَّ إبليسَ رنَّ أربعَ رَنَّاتٍ: حين لُعِنَ، وحين أُهبِطَ مِن الجنَّةِ، وحين بُعِثَ النَّبيُّ ﷺ، وحين أُنزِلَت فاتحةُ الكتابِ، وأُنزِلَت بالمدينةِ[٣].

وروى الطَّبرانيُّ في «الأوسط»: حدَّثنا عبيدُ بنُ غنَّامٍ، ثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، ثنا أبو الأحوَصِ، عن منصورٍ، عن مجاهدٍ، عن أبي هريرةَ: أنَّ إبليسَ رَنَّ حين أُنزِلَت فاتحةُ الكتابِ، وأُنزِلَت بالمدينةِ.

وقالَ: لم يَروِه عن منصورٍ إلَّا أبو الأحوصِ، تفرَّدَ به أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ[٤]، ورواه سفيانُ وغيرُه عن منصورٍ، ووَقَفوهُ على مجاهدٍ[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه عنه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٦١)، وذكر عقبه قول الحسين بن الفضل: لكل عالم هفوة، وهذه نادرة من مجاهد، لأنه تفرد بها، والعلماء على خلافه.
وأخرجه من وجه آخر عن مجاهد: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٦٧).

(٣) أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٦٧٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٩٩).
وانظر: الحاشية السابقة فهو الأثر نفسه.

(٤) «المعجم الأوسط» (٤٦٨٨).

(٥) انظر «العلل» للدارقطني (١٥٤٢)، وذكر أن وقفه على مجاهد هو الصواب، وعلى هذا فلا يصح نسبة أن نزول الفاتحة كان بالمدينة إلى أبي هريرة رضي الله عنه.

والقولُ الثَّالثُ: أنَّها أُنزِلَت مرَّةً بمكَّةَ، ومرَّةً بالمدينةِ، فهي مكيَّةٌ مدنيَّةٌ(١).

وحكى أبو اللَّيثِ أنَّ نصفَها نزَلَ بالمدينةِ، ونصفَها بمكَّةَ(٢).

وقيلَ: نزَلَتْ بين مكَّةَ والمدينةِ.

والصَّحيحُ أنَّها أُنزِلَت بمكَّةَ؛ فإنَّ سورةَ الحجرِ مَكيَّةٌ بالاتِّفاقِ، وقد أنزلَ اللهُ فيها: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وقد فسَّرَها النَّبيُّ ﷺ بالفاتحةِ، فعُلِمَ أنَّ نزولَها مُتقدِّمٌ على نزولِ الحجرِ، وأيضاً فإنَّ الصَّلاةَ فُرِضَت بمكَّةَ، ولم يُنقَل أنَّ النَّبيَّ ﷺ وأصحابَه صلَّوا صلاةً بغيرِ فاتحةِ الكتابِ أصلاً، فدلَّ على أنَّ نزولَها كان بمكَّةَ.

وأمَّا الرِّوايةِ بأنَّها أوَّلُ سورةٍ أُنزِلَت مِن القرآنِ، فالأحاديثُ الصَّحيحةُ تردُّه.

* * *

---

(١) حكى الثعلبي هذا القول في «تفسيره» (٢/ ٢٦٣)، وذكر أنه لبعض العلماء لفَّق به بين القولين السابقين.

(٢) «بحر العلوم» لأبي الليث السمرقندي (١/ ١٠).

الفصلُ الثَّاني: في عددِها

وهي سبعُ آياتٍ، كما دَلَّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي ﴾ [الحجر: ٨٧]، وفسَّرَها النَّبيُّ ﷺ بالفاتحةِ[1]، ونقلَ غيرُ واحدٍ الاتِّفاقَ على أنَّها سَبْعٌ، منهم ابنُ جريرٍ وغيرُه[2]، لكن مَن عدَّ البسملةَ آيةً مِنها جعلَ الآيةَ السَّابعةَ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، ومَن لم يجعلِ البسملةَ آيةً منها جعلَ الآيةَ السَّابعةَ ﴿[صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ][3] غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ آمين.

وفيها قولانِ شاذَّانِ:

أحدُهما: أنَّها ستُّ آياتٍ، حُكِيَ عن حُسَين الجُعفيِّ.

والثَّاني: أنَّها ثمانِ آياتٍ، وأنَّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ آيةٌ، نُقِلَ عن عمرِو بنِ عُبيدٍ[4]، ولا يُعبَأ به.

وأمَّا كلماتُها فهي خمسٌ وعشرونَ كلمةً، وأمَّا حروفُها فمئةٌ وثلاثةَ عشرَ حَرْفاً.

* * *

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٤) من حديث أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه، و(٤٧٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٠٦).

(٣) لم يأت هذا في الأصل، ولا بد منه.

(٤) ذكر القولين ابن عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٦٠).

الفصلُ الثَّالثُ: في أسمائِها

ولها أسماءٌ مُتعدِّدةٌ.

أحدُها: فاتحةُ الكتابِ، ففي «الصَّحيحينِ» عن عبادةَ بنِ الصَّامتِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «لا صلاةَ لِمَن لم يقرَأْ بفاتحةِ الكتابِ»(١).

وإنَّما سُمِّيَت **فاتحةَ الكتابِ** لافتتاحِ سُوَرِ القرآنِ بها كتابةً وقراءةً في الصَّلاةِ، وهذا ممَّا استدلَّ به مَن قالَ: إنَّ ترتيبَ سورِ القرآنِ مَنصوصٌ عليه؛ كترتيبِ الآياتِ إجماعاً، ذكرَه أبو العبَّاسِ(٢).

وسأَلَ حربٌ أحمدَ عمَّن يقرأُ أو يكتبُ مِن آخرِ السُّورةِ إلى أوَّلِها، فكَرِهَه شديداً(٣).

وفي «تعليقِ» القاضي في أنَّ البسملةَ ليسَت مِن الفاتحةِ: مواضِعُ الآيِ كالآيِ أنفُسِها، ألا ترى أنَّ مَن رامَ إزالةَ ترتيبِها كمَن رامَ إسقاطَها، وإثباتُ الآيِ لا يجوزُ إلَّا بالتَّواتُرِ، كذلك مواضِعُها(٤).

وذكرَ أبو البركاتِ أنَّ تنكيسَ الآياتِ يُكرَهُ إجماعاً؛ لأنَّه مَظِنَّةُ تغيُّرِ المعنى بخلافِ السُّورتينِ، هذا لفظُه.

وينبغي أن يُقالَ: فيحرمُ للمَظِنَّةِ، وتنكيسُ الكَلِماتِ مُحرَّمٌ مُبطِلٌ للصَّلاةِ اتِّفاقاً(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤).

(٢) هو أبو العباس تقي الدين ابن تيمية، وهذا النقل مما يُستدرك على «مجموع الفتاوى».

(٣) «مسائل حرب الكرماني» (الطهارة والصلاة) (ص: ٤٠٤).

(٤) «كتاب الروايتين والوجهين» للقاضي أبي يعلى (١/ ١٨٨) ونقله ابن مفلح في «الفروع» (٢/ ١٨٢).

(٥) أبو البركات هو مجد الدين ابن تيمية الجد، صاحب «المحرر»، وقد ذكر قوله هذا ابن مفلح في «الفروع» (٢/ ١٨٣).

وقالَ جمهورُ العلماءِ، منهم المالكيَّةُ والشَّافعيَّةُ: ترتيبُ السُّوَرِ بالاجتهادِ مِن الصَّحابةِ.

قالَ الإمامُ أبو العبَّاسِ: فعلى هذا يجوزُ قراءةُ هذه قبلَ هذه، وكذا في الكتابةِ، ولهذا تنوَّعَتْ مصاحفُ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهم في كتابتِها، لكن لَمَّا اتَّفقوا على المصحفِ زمنَ عثمانَ رضيَ اللهُ عنه صارَ هذا ممَّا سنَّه الخُلَفاءُ الرَّاشدونَ رضيَ اللهُ عنهم، وقد دلَّ الحديثُ على أنَّ لهم سُنَّةً يجِبُ اتباعُها(١).

وقيلَ: سُمِّيَت فاتحةً لأنَّ الحمدَ فاتحةُ كلِّ كلامٍ.

وقيلَ: سُمِّيَت فاتحةً لأنَّها أوَّلُ سورةٍ نزَلَت مِن السَّماءِ(٢).

وقالَ الثَّعلبيُّ: هي مُفتَتحةٌ بالآيةِ التي تُفتَتحُ بها الأمورُ تيمُّناً وتبرُّكًا، وهي التَّسميةُ(٣).

الاسمُ الثَّاني: أمُّ الكتابِ، ففي «المسند» و«سنن ابن ماجَه»، عن عائشةَ رضيَ الله عنها قالَت: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَن صلَّى صلاةً لم يقرَأْ فيها بأمِّ الكتابِ فهي خداجٌ»(٤).

وفي «سنن أبي داود» من حديثِ أبي هريرةَ: «﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أمُّ القرآنِ وأمُّ الكتابِ والسَّبعُ المثاني»(٥).

---

(١) نقله بنصه ابن مفلح في «الفروع» (٢/ ١٨٢). واختيار ابن تيمية هذا ذكره في مواضع من كلامه. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٩٦، ٤١٠) (٢١/ ٤١١) (٢٢/ ٢٥٣).

(٢) وهذا على القول بذلك، وهو مرجوح.

(٣) هذه الأقوال الثلاثة في «تفسير الثعلبي» (٢/ ٤٨٨).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٠٩٩)، وابن ماجه (٨٤٠).

(٥) أخرجه أبو داود (١٤٥٢). وهو عند البخاري (٤٧٠٤)، بلفظ: «أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم».

وقد سمَّاها ابنُ عبَّاسٍ وغيرُه: أمَّ الكتابِ(١).

وأنكرَ الحسَنُ تسميتَها بذلك، وقالَ: أمُّ الكتابِ: الحلالُ والحرامُ(٢). يشيرُ إلى قولِه تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧].

وربَّما وُجِّهَ بأنَّ أمَّ الكتابِ هو اللَّوحُ المحفوظُ، كما في قولِه تعالى: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ ۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩] وقولِه تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ٤].

وهذا لا يدلُّ على منعِ تسميةِ الفاتحةِ بذلك، وقد اختُلِفَ في معنى تسميتِها بأمِّ الكتابِ:

فقيلَ: لأنَّها تتقدَّمُ على بقيَّةِ سُورِ الكتابِ في الخطِّ، فهي تؤمُّ السُّوَرَ بتقدُّمِها عليها(٣) [.............].

فالكتابُ كلُّه راجعٌ إلى معانيها، فهي كالأصلِ له؛ كما سُمِّيَت مكَّةُ: أمَّ القُرَى؛ لأنَّ البُلدانَ دُحِيَت مِن تحتِها.

وقيلَ: أصالتُها مِن حيثُ إنَّها محكمةٌ لم يَتطرَّقْ إليها نسخٌ، مِن قولِه تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٧٤).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٥٧١).

(٣) يوجد بياض هنا في المخطوط بمقدار سطر وتقدير ما فيه: «وقيل: لأنها أصل الكتاب». والله أعلم. وأخرج ابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ قال: أصل الكتاب: لأنهن مكتوبات في جميع الكتب. ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ١٤٥).

وقيلَ غيرُ ذلك، والله أعلم.

الاسمُ الثَّالثُ: أمُّ القرآنِ، وقد وردَ تسميتُها بذلك في أحاديثَ كثيرةٍ، منها: حديثُ أبي هريرةَ عن النَّبيِّ ﷺ: «كلُّ صلاةٍ لا يُقرَأُ فيها بأمِّ القرآنِ فهي خداجٌ» خرَّجَه مسلمٌ(١).

وخرَّجَ مِن حديثِ عُبادةَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «لا صلاةَ لِمَن لم يَقرَأْ بأمِّ القرآنِ»(٢).

وقد أَطلقَ عليها هذا الاسمَ كثيرٌ مِن العُلماءِ، ومنهم: الحسَنُ، الذي كرِهَ تسميتَها بأمِّ الكتابِ(٣)، وكرِهَ ابنُ سيرينَ تسميتَها بأمِّ القرآنِ(٤)، وهو محجوجٌ بما ذكرْنا.

الاسمُ الرَّابعُ: السَّبعُ المثاني، وقد فسَّرَها النَّبيُّ ﷺ بالفاتحةِ كما سيأتي ذكرُه.

وذكرَ وكيعٌ في «كتابِه»، عن سفيانَ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن أبي مَسعودٍ الأنصاريِّ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «﴿ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]»، قالَ: «فاتحةُ الكتابِ»(٥).

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (٣٩٤) وسبق تخريجه، وهو في البخاري ومسلم أيضاً بلفظ «بفاتحة الكتاب».

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٣/ ٥٧١)، وروى معناه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٧٩٠) و(٢٧٩٢).

(٤) أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٤٩).

(٥) هذا حديث مرفوع انفرد المصنف رحمه الله بنقله، ولم أجده عند غيره.

وممن قالَ: الفاتحةُ هي السَّبعُ المثاني: ابنُ عبَّاسٍ[١]، وابنُ عمَرَ[٢]، والحسنُ[٣]، ومجاهدٌ[٤]، وعِكرمةُ[٥]، وخلقٌ كثيرٌ[٦].

واختُلِفَ في تسميتِها بالمثاني، قيلَ: لأنَّها استُثنِيَتْ لهذه الأمَّةِ، لم يُعطَها أحدٌ قبلَهم كما سيأتي، ورُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ[٧].

وقيلَ: لأنها تُثَنَّى في كلِّ ركعةٍ، وهو المشهورُ[٨].

وقيلَ: لأنَّها في كلِّ صلاةٍ[٩].

وقيلَ: لأنَّ فيها ثناءً على الله عزَّ وجلَّ.

---

(١) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٢٢)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ١١٤).

(٢) الذي وقفت عليه من الرواية عن ابن عمر رضي الله عنهما ما أخرجه الطبري (١٤/ ١٠٧) أنها السبع الطوَل! ولم أجد عنه أنها الفاتحة.

(٣) أخرجه الطبري (١٤/ ١١٤، ١١٨).

(٤) أخرجه الطبري (١٤/ ١١٨).

(٥) لم أقف على قول عكرمة، وإنما رواه عن ابن عباس، أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٧٠٠).

(٦) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٥/ ٤٨٩ ـ ٤٩٤) خرجه عن عمر بن الخطاب، وعلي، وابن مسعود، وأبي هريرة، وقتادة، والكلبي، وعطاء. وعزاه إلى: الحسن، وأبي العالية، وسعيد بن جبير، وإبراهيم، وابن أبي مليكة، وعبد الله بن عبيد بن عمير، ومجاهد، والضحاك، والربيع بن أنس، وخالد الحنفي قاضي مرو. وانظر: «الدر المنثور» (٨/ ٦٤٥ ـ ٦٤٨).

(٧) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٢٢)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ١١٤، ١١٨).

(٨) انظر: «تفسير الطبري» (١٤/ ١١٢، ١١٣، ١١٨).

(٩) يعني: لأنها تثنى في كل صلاة. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٥/ ٥٠٣).

وقيلَ: لأنَّها قُسِمَت نصفينِ: نصفٌ لله، ونصفٌ لعبدِه، كما جاءَ في حديثِ أبي هريرةَ(١).

وقيلَ: لأنَّ أهلَ السَّماواتِ يُصَلُّونَ بها كما يُصَلِّي بها أهلُ الأرضِ، وقد جاءَ عن عمرَ أنَّها صلاةُ الملائكةِ(٢).

وقيلَ: لأنَّه ثُنِّيَ نزولُها، فنزَلَتْ مرَّتينِ؛ مرةً بمكَّةَ ومرَّةً بالمدينةِ.

وقيلَ: لأنَّها مُستثناةٌ مِن سائرِ الكتبِ المُنزلةِ، كما سيأتي.

وقيلَ: لأنَّ الكلماتِ التي فيها مُثنَّاةٌ، كـ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وقولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وكقولِه: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾، وقولِه ﴿ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾، وقولِه: ﴿عَلَيْهِمْ﴾، و﴿عَلَيْهِمْ﴾، وفي قراءةِ عُمرَ: (غيرِ المغضوبِ عليهم وغيرِ الضَّالين)(٣)، فهذه الكلماتُ كلُّها مَثنى مَثنَى، فسُمِّيَت مَثانيَ لذلك.

واعلَمْ أنَّ المثانيَ تُطلَقُ باعتبارِ مَعنيينِ:

أحدُهما: باعتبارِ ما ثُنِّيَ لفظُه وكُرِّرَ.

والثَّاني: باعتبارِ ما ثُنِّيَت أنواعُه وأقسامُه وكُرِّرَت.

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٥). «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل...» الحديث بطوله.

(٢) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٤٦)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٦٦٥). من حديث عمر رضي الله عنه.

(٣) أخرجها عن عمر رضي الله عنه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٨٩)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ١٥٩ و١٦٠).

فإنَّ التَّثنيةَ يُرادُ بها مُطلَقُ العدَدِ مِن غيرِ تخصيصٍ بعددِ الاثنينِ، كما في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤]؛ أي: مرَّةً بعد مرَّةٍ.

والقرآنُ نوعانِ:

أحدُهما: ما كُرِّرَ لفظُه لفائدةٍ مُجَدَّدةٍ، فهذا هو المتشابهُ.

والثَّاني: ما نُوِّعَ وقُسِّمَ ولم يُكرَّرْ لفظُه، فهذا المثاني.

وقد جمعَ اللهُ بين هذينِ الوصفينِ في قولِه تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣] فوصفَ الكتابَ كلَّه بأنَّه مُتشابِهٌ ومَثاني، فإمَّا أن يكون تنويعاً إلى هذينِ النَّوعينِ، وهما: النَّظائرُ المُتماثلةُ، والمثاني في الأنواعِ، وإمَّا أن يكونَ المرادُ: أنَّ آياتِه المُتماثلةَ ثُنِّيَت فيه في مواضعَ لحِكَمٍ وفوائدَ مُتجدِّدةٍ.

وسورةُ الفاتحةِ [..........][1] على المثاني بهذينِ التَّفسيرينِ؛ لأنَّها تضمَّنَتِ الأنواعَ والأقسامَ المُتعدِّدةَ [..........][2]، وذكرَ العبادةِ والاستعانةِ، وذكرَ المغضوبِ عليهم والضَّالِّينَ، وتضمَّنَت ذكرَ النَّظائرِ المُتماثلةِ، وثُنِّيَت فيها، كتكريرِ ﴿إِيَّاكَ﴾ و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ و﴿عَلَيْهِمْ﴾، وتكريرِ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ على قولِ مَن يقولُ: إنَّ البسملةَ مِنها.

فإن قيلَ: قولُه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي﴾ يدلُّ على أنَّها مِن جُملةِ المثاني لا كلُّها، وفي الحديثِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ في الفاتحةِ: «هي السَّبعُ المثاني»[3].

---

(١) يوجد بياض هنا في الأصل بمقدار كلمتين، ويمكن تقديرهما: [يصدق اشتمالها].

(٢) يوجد بياض هنا في الأصل بمقدار سطر، ويمكن تقديره: [ففيها الحمد والربوبية، وفيها ذكر الرحمة والملك،].

(٣) أخرجه البخاري (٤٧٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: و(٤٤٧٤) من حديث أبي سعيد بن المعلى رضي الله عنه.

فالجوابُ: أنَّ القرآنَ كلَّه أربعةُ أقسامٍ: السَّبعُ الطُّوَلُ، والمئونَ، والمثاني، والمفصَّلُ، كما في «المسند» وغيرِه عن واثلةَ بن الأسقعِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «أُعطيتُ مكانَ التَّوراةِ: السَّبعَ الطُّوَلَ، وأعطيتُ مكانَ الزَّبورِ: المئينَ، وأعطيتُ مكانَ الإنجيلِ: المثانيَ، وفُضِّلتُ بالمُفصَّلِ»[1].

وقد رُوِيَ نحو ذلك عن ابنِ عبَّاسٍ وغيرِه.

والسَّبعُ الطُّوَلُ هي: البقرةُ، وآلُ عمرانَ، والنِّساءُ، والمائدةُ، والأنعامُ، والأعرافُ، ويونسُ، كذا قالَ ابنُ عبَّاسٍ وسعيدُ بنُ جُبيرٍ[2].

وقيلَ: إنَّ السَّابعةَ الأنفالُ وبراءةُ[3].

والمئونَ: ما كان بعدَ ذلك مِن السُّوَرِ يبلغُ عددُه مئةً مئةً، أو يزيدُ عليها قليلاً، أو ينقصُ قليلاً.

والمثاني: ما سوى ذلك وسوى المُفصَّلِ، وسُمِّيَ مَثاني؛ قيلَ: لأنَّه يتلو المئينَ، فكأنَّ المئينَ أوائلُ وهذه ثَواني.

وقيلَ: لأنَّه تُثنَّى فيه القصصُ والأمثالُ والفرائضُ والحدودُ، ونقلَ عنِ ابن عبَّاسٍ وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ[4].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٩٨٢).

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٢١٢) ولم يذكر يونس، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٨١) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس. وأخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٢٧)، والطبري في «تفسيره» (١/ ٩٨)، من قول سعيد بن جبير.

(٣) روي هذا عن عثمان رضي الله عنه، في الخبر الذي أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩٩) (٤٩٩)، وأبو داود (٧٨٢)، والترمذي (٣٠٨٦) وقال: حسن عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه عنهما الطبري في «تفسيره» (١/ ١٠٠).

فالفاتحةُ مِن قسمِ المثاني؛ لأنَّها ليست مِن السَّبعِ الطُّوَلِ، وليست مِن المئينَ، ولا مِن المُفصَّلِ، فتعيَّنَ أنَّها مِن المثاني، وإنَّما سمَّاها النَّبيُّ ﷺ: «السَّبعَ المثانيَ» لاختصاصِها مِن بين بقيَّةِ سُوَرِ المثاني بمعانيَ أُخَرَ تقتضي أنَّها أحقُّ بهذا الاسمِ مِن غيرِها مِن السُّوَرِ، كتثنيتِها في الصَّلاةِ وغير ذلك، فصارَتْ نوعاً مُستقِلًّا بنفسِه، فلذلك سُمِّيَت السَّبعَ المثانيَ؛ مع أنَّ في لفظِ التِّرمذيِّ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «إنَّها سبعٌ مِن المثاني، والقرآنُ العظيمُ الذي أُعطيتُه»[1].

الاسمُ الخامسُ: القرآنُ العظيمُ، وسيأتي قولُ النَّبيِّ ﷺ في الفاتحةِ: «هي السَّبعُ المثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أوتيتُه»[2]، ففسَّرَ السَّبعَ المثانيَ والقرآنَ العظيمَ بالفاتحةِ، فيكون هذا العطفُ حينئذٍ مِن بابِ عطفِ الصِّفاتِ على الصِّفاتِ لا مِن عطفِ الموصوفاتِ على الموصوفاتِ، ونظيرُه قولُه سبحانَه وتعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٤] وكذلك قراءةُ عائشةَ وغيرِها مِن الصَّحابةِ: (حافظوا على الصَّلواتِ والصَّلاةِ الوُسطى وصلاةِ العصرِ)[3].

ومِن المُفسِّرينَ مَن قالَ: إنَّ «القرآنَ العظيمَ» المرادُ به بقيَّةُ القرآنِ، فجعَلَه مِن بابِ ذكرِ الخاصِّ قبلَ العامِّ [........][4] وهو قليلٌ، والمعروفُ عكسُه، وهو ذكرُ الخاصِّ بعد العامِّ.

---

(١) وفيه (من) التبعيضية، ويحتمل أن تكون على القول الآخر بيانية. أخرجه الترمذي (٢٨٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) في أول الفصل الرابع.

(٣) أخرجه مسلم (٦٢٩) عن السيدة عائشة رضي الله عنها، و(٦٣٠) عن البراء رضي الله عنه.

(٤) يوجد بياض هنا في الأصل بمقدار كلمة.

الاسمُ السَّادسُ: الصَّلاةُ. فقد ثبتَ في حديثِ أبـي هريرةَ عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «قالَ الله تعالى: قسمتُ الصَّلاةَ بيني وبين عبدي نصفينِ: فنصفُها لي ونصفُها لعبدي، ولعبدي ما سألَ»، خرَّجَه مُسلمٌ[1].

وإنَّما سُمِّيَت صلاةً؛ لأنَّ الصَّلاةَ لا تخلو عنها، ولا تصِحُّ إلَّا بها، فسُمِّيَت صلاةً، كما تُسمَّى الصَّلاةُ قرآناً، كما في قولِه تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِۖ إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨] وقد سمَّاها بهذا الاسمِ جماعةٌ مِن الأئمَّةِ.

وقالَ أبو شامةَ في أثناءِ كلامٍ له[2]: هذا إذا سلَّمْنا توجُّهَ التَّنصيفِ إلى آياتِ الفاتحةِ، وذلك ممنوعٌ مِن أصلِه، وإنَّما التَّنصيفُ مُتوجِّهٌ إلى الصَّلاةِ بنصِّ الحديثِ.

فإن قيلَ: المرادُ قراءةُ الصَّلاةِ.

قلنا: بل المرادُ: قسمتُ ذِكرَ الصَّلاةِ، أي: الذِّكرَ المشروعَ فيها، وهو ثناءٌ ودعاءٌ، فالثَّناءُ مُنصرِفٌ إلى الله تعالى، سواءٌ ما وقعَ منه في القراءةِ وما وقعَ منه في الرُّكوعِ والسُّجودِ وغيرِهما، والدُّعاءُ مُنصرِفٌ إلى العبدِ سواءٌ ما وقعَ منه في القراءةِ والسُّجودِ وغيرِهما.

وأقرَّهُ عليه النَّوويُّ مع تسميتِه الفاتحةَ بـ«الصَّلاة»[3].

---

(١) أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٢) في كتابه «مختصر كتاب البسملة» (ص: ٣٥٧) يجيب فيه عما استدل به النافون لكون البسملة قرآناً في أوائل السور محتجين بحديث «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين» ولم يذكر فيه البسملة.

(٣) في «المجموع» (٣/ ٣٣٩ المنيرية)، ومنه نَقَل المصنف كلام أبي شامة، وذكر النووي الصلاة من أسمائها (٣/ ٣٣١).
وانظر: «شرح مسلم» للنووي، الحديث (٣٩٥).

الاسمُ السَّابعُ: رقيةُ الحقِّ. وقد ثبتَ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ للَّذي رقَى بالفاتحةِ: «وما يُدريكَ أنَّها رقيةٌ»[(١)]، وثبتَ أنَّه قالَ: «لقد أكلتَ برُقيةِ حقٍّ»[(٢)].

الاسمُ الثَّامنُ: سورةُ الحمدِ. وقد اشتَهرَ تسميتُها بذلك، وحملَ كثيرٌ مِن النَّاسِ حديثَ: «كان يَفتتِحُ الصَّلاةَ بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾»[(٣)] على أنَّه أريدَ ذكرُ اسمِ السُّورةِ.

فإن قيلَ: ففي القرآنِ سُوَرٌ كثيرةٌ أوَّلُها ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فما وجهُ تسميةِ الفاتحةِ بسورةِ الحمدِ دون غيرِها؟

فالجوابُ: أنَّ الثَّناءَ على اللهِ سبحانَه في هذه السُّورةِ هو المقصودُ الأعظمُ مِن سائرِ معانيها، وقد استوعَبَ نحو شطرِها، فهو الغالبُ عليها، فسُمِّيت بما غلبَ عليها بخلافِ غيرِها.

الاسمُ التَّاسعُ: الشِّفاءُ. ذكرَه غيرُ واحدٍ، وذكَروا مِن حديثِ ابنِ سيرينَ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «فاتحةُ الكتابِ شِفاءٌ مِن كلِّ داءٍ»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٢٧٦) ومسلم (٢٢٠١) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢١٨٣٥) (٢١٨٣٦)، وأبو داود (٣٨٩٢) (٣٨٩٣)، وابن ماجه (٦١١١)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١١٠)، من حديث خارجة بن الصلت عن عمه.

(٣) جاء في هذا حديث أنس رضي الله عنه عند البخاري (٧١٠)، ومسلم (٣٩٩)، ولفظه «صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾...
وجاء في حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، عند مسلم (٤٩٨)، ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾».
أما اللفظ الذي أورده المصنف رحمه الله من حديث عائشة رضي الله عنها فهو مختصر، وهو في «المدونة» (١/ ١٦٥).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (١٧٨ ـ تفسير)، وعنه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٦٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢١٥٣)، وعندهم: «.. شفاء من السم». قال البيهقي عقبه: «وعندي أن هذا =

وفي روايةٍ: «مِن كلِّ سمٍّ إلَّا السَّام»[١] وهو الموتُ.

وقيلَ: إنَّ الدَّارميَّ خرَّجَه، ورُوِيَ مُرسَلاً عن عبدِ الملكِ بنِ عُمَيرٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «في فاتحةِ الكتابِ شِفاءٌ مِن كلِّ داءٍ»[٢].

وتُسمَّى: الشَّافيةَ أيضاً. قالَ الرَّازيُّ: وأقول: الأمراضُ مِنها ما هو روحانيَّةٌ، ومنها ما هو جِسمانيَّةٌ، بدليلِ تسميتِه تعالى الكفرَ مرَضاً في قولِه تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠]. وهذه السُّورةُ مُشتمِلةٌ على معرفةِ الأصولِ والفروعِ والمكاشفاتِ، فهي في الحقيقةِ شفاءٌ، بل الشِّفاءُ في هذه المقاماتِ الثَّلاثةِ[٣].

الاسمُ الحادي عشرَ: الوافيةُ ـ بالفاءِ ـ حُكِيَ عن سفيانَ بنِ عيينةَ[٤]؛ لأنَّها لا تقبَلُ الحذفَ، فلا بدَّ مِن الإتيانِ بها وافيةً تامَّةً.

وقالَ الزَّمخشريُّ: إنَّما سُمِّيَت وافيةً؛ لاشتمالِها على المعاني التي في القرآنِ، مِن الثَّناءِ على اللهِ عزَّ وجلَّ بما هو أهلُه، ومِن التَّعبُّدِ بالأمرِ والنَّهيِ، ومِن الوعدِ والوعيدِ[٥].

الاسمُ الثَّاني عشرَ: الأساسُ. رويَ عن الشَّعبيِّ أنَّه سمَّاها: الأساسَ، وأنَّه قالَ:

= اختصار من الحديث الذي رواه محمد بن سيرين، عن أخيه معبد بن سيرين، عن أبي سعيد في رقية اللديغ بفاتحة الكتاب».

(١) أخرجه الخلعي في «التاسع من الخلعيات» (٩٦) من حديث جابر رضي الله عنه. وعزاه السيوطي إلى الخلعي في النوع الخامس والأربعين من «الإتقان».

(٢) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٤١٣).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ١٨٢).

(٤) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٤٩٣).

(٥) انظر: «الكشاف» (١/ ١٧).

سمعتُ ابنَ عبَّاسٍ يقولُ: أساسُ الكتبِ القرآنُ، وأساسُ القرآنِ الفاتحةُ، وأساسُ الفاتحةِ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ولم نقِفْ على إسنادِهِ(١).

قالَ الرَّازيُّ: وسُمِّيَت أساساً لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّها أوَّلُ سورةٍ مِن القرآنِ فهي كالأساسِ.

الثَّاني: [](٢). وهذه السُّورةُ مُشتملةٌ على ما لا بدَّ منه في الإيمانِ، والصَّلاةُ لا تتِمُّ إلَّا بها(٣).

الثالث عشر: الكافية. سمَّاها به لأنها تكفي عن غيرها، فإن أمَّ القرآن عوضٌ من غيرها، وليس غيرها منها عوضاً(٤).

ولها أسماءُ أُخَرُ، كسورةِ الشُّكرِ، وسورةِ الدُّعاءِ(٥)، وسورةِ تعلُّمِ المسألةِ(٦)، وسورةِ الكنزِ؛ لأنَّها مِن كنزٍ تحت العرشِ(٧)، وأمِّ المحامِدِ(٨)، واللهُ تعالى أعلمُ.

* * *

(١) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩) وفيه قصة.

(٢) ما بين معقوفين بياض في الأصل بمقدار كلمات. وفي «تفسير الرازي»: «أنها مشتملة على أشرف المطالب وذلك هو الأساس».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ١٨٢).

(٤) جاء هذا لحقاً في حاشية الأصل. وهذا حديث أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٢٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥١٥) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

(٥) ذكرهما الفخر الرازي في «تفسيره» (١/ ١٨٢) ومنه نقل المصنف.

(٦) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٥٠٨) لأن الله عز وجل علّم عباده فيها آداب السؤال، فبدأ بالثناء ثم بالدعاء، وذلك سبب النجاح والفلاح. وسماها الرازي: السؤال.

(٧) أخرجه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧)، وعنه: الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢)، عن علي رضي الله عنه.

(٨) لعله مما انفرد المصنف رحمه الله بذكره.

الفصلُ الرَّابعُ: في فضائِلِها وخصائصِها

وهذه السُّورة العظيمةُ لها فضائلُ وخصائصُ عديدةٌ، ولم يثبُت في فضائلِ شيءٍ مِن السُّوَرِ أكثرُ ممَّا ثبتَ في فضلِها وفضلِ سورةِ الإخلاصِ، ونذكرُ ما يحضرُنا مِن فضائلِها:

*** الفضيلةُ الأولى: أنَّها أعظمُ سورةٍ في القرآنِ وأفضلُ.**

ففي «صحيح البخاري» عن أبي سعيدِ بن المعلَّى قالَ: قالَ لي رسولُ اللهِ ﷺ: «ألَا أُعلِّمُكَ سورةً هي أعظمُ سورةٍ في القرآنِ قبلَ أن تخرُجَ مِن المسجدِ» قالَ: فأخذَ بيدي، فلمَّا أراد أن يخرُجَ مِن المسجدِ قلتُ: يا رسولَ اللهِ! إنَّكَ قلتَ لأعلمنَّك أعظمَ سورةٍ في القرآنِ، قالَ: «نعم، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ هي السَّبعُ المثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أوتيتُه»[(١)].

وروى الإمامُ أحمدُ مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ محمَّدِ بنِ عقيلٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ جابرٍ قالَ: قالَ لي رسولُ اللهِ ﷺ: «ألا أخبرُك يا عبدَ اللهِ بنَ جابرٍ [بخير][(٢)] سورة في القرآنِ؟» قلتُ: بلى يا رسولَ اللهِ، قالَ: «اقرأ ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ حتَّى تختمَها»[(٣)].

وعبدُ اللهِ بنُ جابرٍ هذا هو البَيَاضيُّ الأنصاريُّ، وقيلَ: هو العبديُّ.

وروى النَّسائيُّ في «عمل اليوم والليلة»: حدَّثَنا عبيدُ اللهِ بنُ عبد الكريمِ، ثنا عليُّ بنُ عبد الحميدِ، ثنا سليمانُ بنُ المُغيرةِ، عن ثابت، عن أنسٍ قالَ: كانَ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤٧٤).

(٢) جاء في الأصل: «عن...» ثم بياض بمقدار كلمة، والمثبت من «المسند».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٥٩٧).

رسولُ اللهِ ﷺ في مَنْزِلَةٍ، فنزلَ ونزَلَ رجلٌ إلى جانِبه، فالتفتَ إليه فقالَ: «ألا أخبرُكَ بأفضلِ القرآنِ؟» قالَ: فتلا عليه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1].

وروى أبو عليٍّ الصَّوافُ في «فوائده»: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ هاشمٍ، ثنا سعيدُ[2] بنُ زنبورٍ، ثنا سَلِيمٌ أبو مسلمٍ[3]، عن الحسنِ بنِ دينارٍ، عن يزيدَ الرشكِ قالَ: سمعتُ أبا زيدٍ ـ وكانت له صحبةٌ ـ قالَ: كنتُ مع النَّبيِّ ﷺ في بعضِ فِجاجِ المدينةِ ليلاً، فسَمِعَ رجُلاً يتهجَّدُ بأمِّ القرآنِ، فقامَ النَّبيُّ ﷺ فاستمعَ له حتَّى ختمَها، ثمَّ قالَ: «ما في القرآنِ مِثلُها».

وخرَّجَه الطَّبرانيُّ في «الأوسط»، عن إبراهيمَ بنِ هاشمٍ، وقالَ: لا يُروى هذا الحديثُ عن أبي زيدٍ عمرِو بنِ أخطَبَ إلَّا بهذا الإسنادِ، تفرَّدَ به سليمُ بنُ مُسلمٍ[4].

وهذه الأحاديثُ صريحةٌ في أنَّ الفاتحةَ أفضلُ سُوَرِ القرآنِ.

وقد اختُلِفَ في تفضيلِ بعضِ القرآنِ على بعضٍ:

فأنكرَ قومٌ ذلك، قالوا: لأنَّه كلَّه كلامُ اللهِ وصفةٌ مِن صفاتِه، فلا يوصَفُ بعضُه بالفضلِ على بعضٍ، وحُكِيَ عن مالكٍ نحوُ هذا، وهو قولُ الأشعريِّ، وابنِ الباقلَّانيِّ، وجماعةٍ[5].

---

(١) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٧٢٣)، وصححه ابن حبان (٧٧٤)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥٦٠) على شرط مسلم.

(٢) وهو سعد بن زنبور.

(٣) في «الكفاية» للخطيب البغدادي (ص: ٤٣٠): «سليم أبو مسلم وهو ابن مسلم».

(٤) «المعجم الأوسط» (٢٨٦٦).

(٥) انظر هذه الأقوال في «إكمال المعلم» للقاضي عياض (٣/ ١٧٨)، و«تفسير القرطبي» (طبعة الرسالة) (١/ ١٧٠). وذهب إليه مكي بن أبي طالب القيسي في «الهداية» (١/ ٣٩١).

وقيلَ: التَّفضيلُ يعودُ إلى ثوابِه وأجرِه لا إلى ذاتِه، وهو قولُ طائفةٍ مِنهم ابنُ حِبَّان(١).

وقيلَ: بلِ التَّفضيلُ يعودُ إلى [..............](٢) اعتبارينِ:

أحدُهما: اعتبارُ تكلُّمِ اللهِ به.

والثَّاني: اعتبارُ ما تضمَّنَه مِن المعاني، فما تضمَّنَ التَّوحيدَ والتَّنزيهَ أعظمُ مما تضمَّنَ الإخبارَ عن الأُمَمِ أو ذكرَ أبي لهبٍ ونحو ذلك، وهذا قولُ إسحاقَ، وكثيرٍ مِن العلماءِ والمُتكلِّمينَ [.............](٣)، وهو الصَّحيحُ الذي تدلُّ عليه النُّصوصُ الصَّحيحةُ.

* **الفضيلةُ الثَّانيةُ**: أنَّه لم ينزلْ في القرآنِ ولا في التَّوراةِ ولا في الإنجيلِ مِثلُها.

فروى عبدُ الحميدِ بنُ جعفرٍ، عن العلاءِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن أبيه، عن أبي هُريرةَ، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «ما أنزلَ اللهُ تباركَ وتعالى في التَّوراةِ ولا في الإنجيلِ مثلَ أمِّ القرآنِ، وهي السَّبعُ المثاني»، أخرجَه عبدُ اللهِ بنُ الإمامِ أحمدَ، والنَّسائيُّ(٤).

---

(١) قاله في «صحيحه» عقب الحديث (٧٧٤). قال: «أراد به: بأفضل القرآن لك، لا أن بعض القرآن يكون أفضل من بعض، لأن كلام الله يستحيل أن يكون فيه تفاوت التفاضل»، وهو اختيار النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» (٨١٠).

(٢) يوجد بياض هنا في الأصل بمقدار كلمتين.

(٣) انظر: «إكمال المعلم» (٣/ ١٧٨)، وممن قال بذلك أبو بكر بن العربي وابن الحصار. انظر: «تفسير القرطبي» (طبعة الرسالة) (١/ ١٧٠). وقال به الغزالي في «جواهر القرآن» (ص: ٦٢)، وابن تيمية «مجموع الفتاوى ١٧/ ٤٦ ـ ٥٠».

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على «المسند» (٢١٠٩٤)، والنسائي (٩١٤).

وأخرجَه التِّرمذيُّ مِن حديثِ عبدِ العزيزِ بنِ محمَّدٍ، عن العلاءِ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ لأُبيِّ بنِ كعبٍ: «أتُحِبُّ أن أُعلِّمَكَ سورةً لم يَنزِلْ في التَّوراةِ ولا في الإنجيلِ ولا في الزَّبورِ ولا في الفُرقانِ مثلُها؟» قلتُ: نعم، قالَ: «كيفَ تقرأُ في الصَّلاةِ؟» فقرأتُ أمَّ القرآنِ، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «والذي نفسي بيدِه! ما أُنزِلَ في التَّوراةِ ولا في الإنجيلِ ولا في الزَّبورِ ولا في الفرقانِ مِثلُها، وإنَّها سبعٌ مِن المثاني والقرآنُ العظيمُ الذي أُعطيتُه».

وقالَ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ(١).

وأخرجَه الإمامُ أحمدُ بنحوِه مختصراً عن سليمانَ بنِ داودَ، عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ، عن العلاءِ به(٢).

وروى سعيدُ بنُ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] قالَ: هي فاتحةُ الكتابِ، استثناها اللهُ تعالى لأمَّةِ محمَّدٍ ﷺ فذخرَها لهم، ولم يُعطَها أحدٌ قبلَ أمَّةِ محمَّدٍ ﷺ. رواه أبو عبيدٍ(٣).

* **الفضيلةُ الثَّالثةُ**: أنَّها مِن كنزٍ مِن تحتِ العرشِ. روِّينا مِن طريقِ صالحٍ المريِّ، عن ثابتٍ البُنانيِّ، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ أعطاني فيما مَنَّ به عليَّ: إنِّي أعطيتُكَ فاتحةَ الكتابِ، هي مِن كنوزِ عرشي، قسمتُها بيني وبينك نصفينِ»(٤).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٧٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٦٨٢).

(٣) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٢٢)، والطبري في «تفسيره» (١٤/ ١١٨).

(٤) أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (١٤٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٢/ ١٩٩). والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢١٤٨).

وعن عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «فاتحةُ الكتابِ، وآيةُ الكرسيِّ، و﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨]، و﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَٰلِكَ الْمُلْكِ ﴾ [آل عمران: ٢٦]، هذه الآياتُ مُعلَّقاتٌ بالعرشِ ليس بينهنَّ وبين اللهِ حِجابٌ».

أخرجَه أبو عمرٍو الدَّانيُّ بإسنادِهِ في كتابِ «البيان» له[1].

*الفضيلةُ الرَّابعةُ: أنَّ هذه السُّورةَ مُختصَّةٌ بمناجاةِ الرَّبِّ تعالى، ولهذا اختصَّتِ الصَّلاةُ بها، فإنَّ المُصلِّيَ يُناجي ربَّه، وإنَّما يُناجي العبدُ ربَّه بأفضلِ الكلامِ وأشرفِهِ، وهي مقسومةٌ بين العبدِ والرَّبِّ نصفينِ، فنصفُها الأوَّلُ ثناءٌ للرَّبِّ عزَّ وجلَّ، والرَّبُّ تعالى يسمعُ مناجاةَ العبدِ له ويردُّ على المناجي جوابَه، ويسمعُ دعاءَ العبدِ بعد الثَّناءِ ويُجيبُه إلى سؤالِه.

وهذه الخصوصيَّةُ ليست لغيرِها مِن السُّوَرِ، ولم يَثبت مثلُ ذلك في شيءٍ مِن القرآنِ إلَّا في خاتمةِ سورةِ البقرةِ، فإنَّها أيضاً مِن الكنزِ الذي تحت العرشِ[2]، ويجابُ الدُّعاءُ بها كدُعاءِ الفاتحةِ، غيرَ أنَّ الفاتحةَ تمتازُ عليها مِن وجهين:

أحدُهما: الثَّناءُ أوَّلَها، وتلك لا ثناءَ فيها، وإنَّما فيها إخبارٌ عن الإيمانِ، والفاتحةُ تتضمَّنُه.

والثَّاني: أنَّ دعاءَ الفاتحةِ أفضلُ، وهو هدايةُ الصِّراطِ المستقيمِ الذي لا نجاةَ بدونِه، وتلك فيها الدُّعاءُ بما هو مِن لواحقِ ذلك وتتمَّاتِه، ولا يمكنُ حُصولُه بدون هدايةِ الصِّراطِ المُستقيمِ.

---

(١) أخرجه أبو عمرو الداني في «البيان في عد آي القرآن» (ص: ٢٧ ـ ٢٨)، وأخرجه أيضاً ابن حبان في «المجروحين» (١/ ٢٢٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٥٦٤) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

* **الفضيلةُ الخامسةُ**: أنَّها مُتضمِّنةٌ لِمَقاصدِ الكتُبِ المنزلةِ مِن السَّماءِ كلِّها.

فذكرَ ابنُ أبي حاتمٍ بإسنادِه عن الحسنِ قالَ: أنزلَ اللهُ سبحانَه أربعَ مئةِ كتابٍ وأربعةَ كتبٍ جمعَها في أربعةِ كتُبٍ: التَّوراةُ والإنجيلُ والزَّبورُ والقرآنُ، وجمعَ الأربعةَ في القرآنِ، وجمعَ القرآنَ في المُفصَّلِ، وجمعَ المُفصَّلَ في الفاتحةِ، وجمعَ علمَ الفاتحةِ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1].

وروى أبو عبيدٍ في «كتابه» بإسنادِه عن الحسنِ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «مَن قرأَ فاتحةَ الكتابِ فكأنَّما قرأَ التَّوراةَ والإنجيلَ والزَّبورَ والفُرقانَ»[2].

ويشهدُ لهذا تسميتُها أمَّ الكتابِ، وأمُّ الشَّيءِ: أصلُه ومُجتمَعَه.

وبيانُ اشتمالِ هذه السُّورةِ على جميعِ مقاصدِ الكتبِ المنزلةِ على وجهِ الاختصارِ: أنَّ اللهَ سبحانَه وتعالى إنَّما أرسلَ الرُّسُلَ وأنزلَ الكتُبَ لدُعائِه الخلقَ إلى معرفتِه وتوحيدِه وعبادتِه ومحبَّتِه والقربِ منه والإنابةِ إليه؛ هذا هو مقصودُ الرِّسالةِ ولُبُّها وقطبُ رَحاها الذي تَدورُ عليه، وما وراءَ ذلك فإنَّها مُكمِّلاتٌ ومُتمِّماتٌ ولواحقُ، فكلُّ أحدٍ مفتقرٌ إلى معرفةِ ذلك **عِلماً**، والإتيانِ به **عمَلاً**، فلا سعادةَ للعبدِ ولا فلاحَ ولا نجاةَ بدونِ هذين المقصِدَينِ.

وسورةُ الفاتحةِ مُشتملةٌ على مقاصدِ ذلك؛ لأنَّها تضمَّنتِ التَّعريفَ بالرَّبِّ سبحانَه بثلاثةِ أسماءَ ترجعُ سائرُ الأسماءِ إليها وهي: اللهُ، والرَّبُّ، والرَّحمنُ.

وبُنِيَت السُّورةُ على الإلهيَّةِ، والرُّبوبيَّةِ، والرَّحمةِ.

فـ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ مبنيٌّ على الإلهيَّةِ.

---

(١) أخرجه بنحوه الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٦٩)، والبيهقي في «الشعب» (٢١٥٥). وعندهما: «مئة وأربعة كتب»، وليس عندهما ذكر الآية آخره.

(٢) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٢١).

و﴿إياك نستعين﴾ مبنيٌّ على الرُّبوبيَّةِ.

وطلبُ الهدايةِ إلى صراطِه المستقيمِ مبنيٌّ على الرَّحمةِ.

والحمدُ يتضمَّنُ الأمورَ الثَّلاثةَ، فهو تعالى محمودٌ على إلهيَّتِه ورُبوبيَّتِه ورحمتِه، والثَّناءُ والمجدُ كمالانِ لحمدِه.

وتضمَّنتِ السُّورةُ توحيدَ الإلهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ بقولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ولَمَّا كان كلُّ أحدٍ محتاجاً إلى طلبِ الهدايةِ إلى الصِّراطِ المستقيمِ وسُلوكِه عِلماً ومعرفةً، ثمَّ عمَلًا وتلبُّساً؛ احتاجَ العبدُ إلى سؤالِ ذلك وطلبِه ممَّنْ هو بيدِه، وكان هذا الدُّعاءُ أعظمَ ما يفتقرُ إليه العبدُ ويضطرُّ إليه في كلِّ طرفةِ عينٍ، فإنَّ النَّاسَ ثلاثةُ أقسامٍ:

قسمٌ: عرَفوا الحقَّ وحادوا عنه، وهم المغضوبُ عليهم.

وقسمٌ: جَهِلوهُ وهم الضَّالُّونَ.

وقسمٌ: عرَفوهُ وعملوا به، وهم المنعَمُ عليهم.

وكان[1] العبدُ لا يملِكُ لنفسِه نفعاً ولا ضرًّا، احتاجَ إلى سؤالِ الهدايةِ إلى صراطِ المنعَمِ عليهم والتَّخلُّصِ مِن طريقِ أهلِ الغضَبِ والضَّلالِ ممَّنْ يملكُ ذلك ويقدِرُ عليه.

وتضمَّنَت السُّورةُ أيضاً إثباتَ النُّبوَّةِ والمعادِ:

أمَّا المعادُ: فمِن ذكرِ يومِ الدِّينِ، وهو يومُ الجزاءِ بالأعمالِ.

وأمَّا النُّبوَّةُ: فمِن ذكرِ تقسيمِ الخلقِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ، وإنَّما انقسَموا هذه القِسمةَ بحسبِ النبوَّاتِ ومَعرفتِهم بها ومُتابعتِهم لها.

---

(١) كذا في الأصل، وصوابها: ولما كان.

فهذا قولٌ مُختصَرٌ يُبيِّنُ تضمُّنَ سورةِ الفاتحةِ لجميعِ أصولِ مقاصدِ الرِّسالةِ والكتُبِ المنزلةِ مِن السَّماءِ.

*الفضيلةُ السَّادسةُ: أنَّ سورةَ الفاتحةِ شفاءٌ مِن كلِّ داءٍ، فهي شفاءٌ مِن الأمراضِ القلبيَّةِ، وشفاءٌ مِن الأسقامِ البدنيَّةِ، وقد تقدَّمَ عن أبي سعيدٍ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «فاتحةُ الكتابِ شِفاءٌ مِن كلِّ داءٍ إلا السَّام»[1].

والسِّرُّ في ذلك: أنَّ القرآنَ كلَّه شفاءٌ عامٌّ، فهو شفاءٌ لأدواءِ القلوبِ مِن الجهلِ والشَّكِّ والرَّيبِ وغيرِ ذلك، قالَ اللهُ تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

وهو أيضاً شفاءٌ لأدواءِ الأجسامِ، وقد وصَفَه اللهُ عزَّ وجلَّ بأنَّه شِفاءٌ مُطلَقٌ في غيرِ موضعٍ، فقالَ تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقالَ تعالى: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢] و﴿مِنَ﴾ هنا لبيانِ الجنسِ لا للتَّبعيضِ.

وفي «سنن ابن ماجه» مِن حديثِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «خيرُ الدَّواءِ القرآنُ»[2]، فالقرآنُ كلُّه شِفاءٌ، والفاتحةُ أعظمُ سورةٍ فيه، فلها مِن خُصوصيَّةِ الشِّفاءِ ما ليس لغيرِها، ولم يزَلِ العارفونَ يتداوَونَ بها مِن أسقامِهم، ويَجِدونَ تأثيرَها في البُرءِ والشِّفاءِ عاجلاً.

ولكن هاهنا نكتةٌ ينبغي التَّفطُّنُ لها، وهي: أنَّ الرُّقى والتَّعاويذَ بمنزلةِ السِّلاحِ، والسِّلاحُ يحتاجُ تأثيرُه إلى قوَّةِ الضَّاربِ به، وكونِ المحلِّ قابلاً للتَّأثيرِ، فالسِّلاحُ

---

(١) تقدم الحديث قريباً.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٠١).

بضاربِه لا بحَدِّه، فمتى كان السِّلاحُ سِلاحاً تامًّا في نفسِه لا آفَةَ فيه، والسَّاعدُ الضَّاربُ به قويٌّ، والمَضروبُ به قابلٌ للقطعِ؛ أثَّرَ القطعَ لا محالةَ، ومتى تخلَّفَ شيءٌ مِن هذه الثَّلاثةِ تخلَّفَ تأثيرُه، وكذلك الرُّقى والتَّعاويذُ تَستدعي قوَّةَ وهمَّةَ الفاعلِ وتأثيرَه وقبولَ المحلِّ للتَّأثيرِ، فمتى تخلَّفَ الشِّفاءُ بهذه الرُّقى الشَّرعيَّةِ كان لخَلَلٍ[1] في واحدٍ مِن هذينِ أو فيهما، ومتى وُجِدا على وَجهِهما حصَلَ التَّأثيرُ، فإذا أخذَ القلبُ الرُّقى بقبولٍ تامٍّ وكان للرَّاقي همَّةٌ مُؤثِّرةٌ، ونفسٌ فعَّالةٌ، وقوَّةٌ صادقةٌ، وعزيمةٌ تامَّةٌ، وإيمانٌ كاملٌ، وقلبٌ حاضرٌ، وبصيرةٌ نافذةٌ؛ أثَّرَ في إزالةِ الدَّاءِ، ويتعلَّقُ بهذا مسألةُ الرُّقى بالقرآنِ، وهو جائزٌ، والأحاديثُ [............][2].

وأما حديثُ: «الرُّقى والتَّمائمُ شِركٌ»[3] ففيه جوابانِ:

أحدُهما: نسخُه، وإنَّما كان ذلك في أوَّلِ الأمرِ؛ لأنَّ الرُّقى مَظِنَّةُ الشِّركِ، فعُلِّقَ الحُكمُ بالمَظِنَّةِ، ثمَّ عُلِّقَ بالحقيقةِ، لا سيَّما وكان في أوَّلِ الأمرِ القصدُ حَسمَ مادَّةِ الشِّركِ بالكُلِّيَّةِ، كما نهيَ عنِ الشُّربِ في الظُّروفِ لأنَّها مَظِنَّةُ السُّكرِ ثمَّ رُخِّصَ فيها.

والثَّاني: أن يُحملَ ذلك على ما هو شِركٌ في نفسِه، وهو أظهرُ، وقد كَرِهَ أحمدُ تعليقَ التَّمائمِ قبلَ نزولِ البَلاءِ دون ما بعدَه[4]، واللهُ أعلمُ.

---

(١) كتبها الناسخ أولًا: «بخلل» ثم مَدَّ الباء لاماً.

(٢) يوجد بياض هنا في الأصل بمقدار كلمتين أو ثلاث كلمات. ولعل تقديره: «تدل عليه».

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٣٦١٥)، وأبو داود (٣٨٧٩)، وابن ماجه (٣٥٣٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) نقل كراهة ذلك عنه: إسحاق بن منصور الكوسج في «مسائله» (٣٥٢٦)، ونقل ابنه عبد الله عنه كتابة التعاويذ عند وقوع البلاء، ولم يكن يفعله قبله. انظر: «مسائل عبد الله» (١٦٢٢).

وفي ذلك حديث عائشة رضي الله عنها موقوفاً: «ليست التميمة ما تعلق بعد البلاء، إنما التميمة ما تعلق به قبل البلاء» أخرجه الحاكم (٤/ ٢١٧) وصححه، وذكر أن لمثل ذلك حكم الرفع. =

* **الفضيلةُ السَّابعةُ:** أنَّها حِرزٌ مِن شَياطينِ الجنِّ والإنسِ، وأنَّها تعدِلُ ثلثَ القرآنِ.

خرَّجَ أبو الشَّيخِ بإسنادِه عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «إذا وضعَ العبدُ جنبَهُ على فراشِه فقالَ: بسمِ اللهِ، وقرأَ فاتحةَ الكتابِ، أمِنَ مِن شرِّ الجنِّ والإنسِ، ومِن كلِّ شيءٍ، وهي تعدِلُ ثُلُثَ القرآنِ»(١).

وفي «معجم الطبراني الأوسط» بسندِه عن ابنِ عبَّاسٍ يرفعُه إلى النَّبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ أمَّ القرآنِ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فكأنَّما قرأَ ثُلُثَ القُرآنِ»(٢). تفرَّدَ به الواسِطيُّ.

وروى عبدُ بنُ حميدٍ في «مسنده» بسندِه عن ابنِ عبَّاسٍ مرفوعاً قالَ: «فاتحةُ الكتابِ تعدلُ بثُلثي القُرآنِ»(٣).

* **الفضيلةُ الثَّامنةُ:** أنَّ قراءةَ الفاتحةِ يحصُل بها كمالُ الصَّلاةِ وقبولُها، وبدونِها تكونُ الصَّلاةُ خِداجاً ناقصةً غيرَ تمامٍ، بل لا تكونُ الصَّلاةُ مُجزِيةً مقبولةً بدونِ تلاوتِها، فإذا تُلِيَت في الصَّلاةِ صارتِ الصَّلاةُ تامَّةً مُجزِيةً، وقد وردَ أنَّ الملائكةَ يُصَلُّون بها كما يُصَلِّي بها أهلُ الأرضِ(٤).

= ووجه ذلك التفريق بين ما قبل البلاء وما بعده، أن ما في قبله ذريعة إلى اعتقاد نفع تلك التميمة بذاتها في دفع الضر، وهو محظور، وأما بعد نزول البلاء فهو نوع من التداوي والاستشفاء بالقرآن والدعاء والذكر. والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه بنحوه البزار في «مسنده» (٧٣٩٣) دون قوله: «وهي تعدل ثلث القرآن». ونقله ابن القيم في «الوابل الصيب» (ص: ٢٠٧) وعزاه إلى أبي موسى المديني.

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٥٩٤).

(٣) أخرجه عبد بن حميد كما في «المنتخب» (٦٧٨).

(٤) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٤٦)، والمستغفري في «فضائل القرآن» (٦٦٥)، عن عمر رضي الله عنه، وتقدم لفظه في أوائل هذه الرسالة.

ويتَّصِلُ الكلامُ في هذا بـ:

الفصلُ الخامسُ: وهو أحكامُ الفاتحة

فمِن أحكامِها: أنَّ قراءتَها في الصَّلاةِ ركنٌ مِن أركانِ الصَّلاةِ، لا تصحُّ بدونِها في الجُملةِ.

وهذا القولُ أحدُ قولي العُلَماءِ، وحكاهُ التِّرمذيُّ عن أكثرِ الصَّحابةِ منهم: عمرُ، وجابرٌ، وعمرانُ بنُ حُصينٍ[1]، وهو قولُ أكثرِ السَّلَفِ، وفقهاءِ أهلِ الحِجازِ، وأهلِ الحديثِ كابنِ عونٍ وابنِ المباركِ والأوزاعيِّ والشَّافعيِّ وإسحاقَ وأبي ثورٍ وداودَ وغيرِهم[2]، وهو الصَّحيحُ عن مالكٍ[3]، وهو مذهبُ الإمامِ أحمدَ الذي نقلَه مُعظمُ أصحابِه الرُّواةِ عنه، وعليه أهلُ مذهبِه قاطبةً.

والقولُ الثَّاني: أنَّها ليست مِن فُروضِ الصَّلاةِ، بل تُجزِئُ قراءةُ غيرِها في الجُملةِ، وهذا قولُ طائفةٍ مِن فقهاءِ العراقِ.

ثمَّ اختلفوا في القَدْرِ المُجزئِ مِن القراءةِ، فقيلَ: تجزئُ قراءةُ ثلاثِ آياتٍ، وهو محكيٌّ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ.

وقيلَ: بل ثلاثُ آياتٍ قصارٍ، أو آيةٌ طويلةٌ تَعْدِلُهُنَّ، وهو قولُ أبي يوسفَ ومحمَّدٍ.

وقيلَ: بل تُجزئُ قراءةُ آيةٍ واحدةٍ مُطلَقاً، وهو المحكيُّ عن أبي حنيفةَ[4]،

---

(١) «سنن الترمذي» عقب الحديث (٢٤٧) ونقله أيضاً عن ابن المبارك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق.

(٢) نقله عن ابن عون والأوزاعي وأبي ثور: ابن المنذر في «الأوسط» (٣/ ١٠٨)، ومذهب الشافعي في «الأم» (٢/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤)، ومذهب داود في «الحاوي الكبير» للماوردي (٢/ ١٠٩).

(٣) «المدونة» (١/ ٦٥).

(٤) نقل ذلك عن الثلاثة: الطحاوي في «مختصره» (١/ ٦٨٨ مع شرحه للجصاص).

وذكـرَه طائفـةٌ مِن أصحابِنـا روايةً عن أحمـدَ، وأنَّ حَرْباً نقلَها عنـه، فذكرَ القاضي في «الجامـع الكبيـر» أنَّه وجدَ بخطٍّ بعضِ أصحابِنـا [.......][1] وكتابِ أبي إسـحاقَ بن شَـاقْلا: أخبرَنـا أبو بكرٍ عبـدُ العزيزِ، حدَّثني الخـلَّالُ، ثنا حربٌ الكَرْمانـيُّ قالَ: قلتُ لأبـي عبـدِ اللهِ: رجـلٌ قـرأَ بآيـةٍ مِن القـرآنِ ولم يقـرَأْ فاتحـةَ الكتـابِ؟ قـالَ: الصَّلاةُ جائـزةٌ، قلـتُ: قـالَ النَّبـيُّ ﷺ: «لا صـلاةَ إلَّا بفاتحـةِ الكتـابِ»[2] قـالَ: علـى طريقِ الفضـلِ لا على طريـقِ الإيجابِ.

قالَ القاضي: وهذا صريحٌ في أنَّ الصَّلاةَ تصِحُّ بغيرِ الفاتحةِ، وأنَّها لا تتعيَّن لها[3].

وهذه الرِّوايةُ مَذكورةٌ في «جامعِ» الخلَّالِ على غيرِ هذه الصِّفةِ، وقد نقلتُ مِن خطِّ القاضي ممَّا انتقاهُ مِن «الجامعِ»، قالَ: نقلَ حرْبٌ عنه: إذا نسيَ أن يقرأَ فاتحةَ الكتابِ فقرأَ قرآناً، فقالَ: وما بأسٌ بذلك، أليس قد قرأَ قرآناً؟.

قالَ الخلَّالُ: الذي رواه حربٌ قد رجعَ أحمدُ[4] عنه[5].

وهـذه الرِّوايـةُ بهـذه الصِّيغـةِ قـد لا تـدُلُّ علـى نفـيِ وُجـوبِ الفاتحـةِ فـي

---

(١) بياض في الأصل بمقدار كلمة.

(٢) الحديث أخرجه بهذا اللفظ البخاري في «القراءة خلف الإمام» (٥٥)، وأصله في «صحيح البخاري» (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه بلفظ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

(٣) انظر ما نقله القاضي أبو يعلى في «الروايتين والوجهين» (١/ ١١٧)، والسامري في «المستوعب» (١/ ١٧٥)، وابن مفلح في «النكت على مشكل المحرر» (١/ ٦٩).

(٤) انظر: «مسائل حرب الكرماني» (الطهارة والصلاة، ص: ٤٠٧)، والمسألة فيمن ترك قراءة الفاتحة في الركعتين الأخريين، لا فيمن لم يقرأ الفاتحة مطلقاً.

(٥) نقله ابن القيم في «بدائع الفوائد» (٣/ ٩٨٩) عن الخلال. وقال الإمام أحمد: «كل ركعةٍ لا يأتي بفاتحة الكتاب لا تجزيه» نقله عنه ابنُه صالح في «مسائله» (١/ ٣٦٣).

الجملةِ، بل على سُقوطِها بالنِّسيانِ، فتصيرُ مِن جملةِ واجباتِ الصَّلاةِ التي تجبُ مع الذِّكرِ وتسقطُ بالسَّهوِ؛ كالتَّسبيحِ في الرُّكوعِ والسُّجودِ عندَه، وهذا أحدُ قولي الشَّافعيِّ(١)، وهو قول الحسنِ والشَّعبيِّ: أنَّ مَن نَسِيَ الفاتحةَ سجَدَ للسَّهوِ(٢)؛ وقد رُوِيَ عن عمرَ رضيَ اللهُ عنه صحَّةُ الصَّلاةِ إذا نَسِيَ الفاتحةَ(٣)، ولكن ضعَّف الرِّوايةَ عنه الإمامُ أحمدُ(٤) والبخاريُّ(٥) وغيرُهما، ورُوِيَ عن عمرَ خِلافُ ذلك، وأنَّه أعادَ الصَّلاةَ(٦).

وإذا قلنا: لا تتعيَّنُ الفاتحةُ بل تُجزِئُ آيةٌ، فظاهرُ ذلك: ولو كانت قصيرةً، ولو كلمة، وقد يقالُ: بل تُحمَلُ هذه الرِّوايةُ على آيةٍ مُتوسِّطةٍ لا قصيرةٍ ولا طويلةٍ.

---

(١) قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٤/ ١٤٢): وقد قال الشافعي ببغداد: تسقط القراءة عمن نسي، فإن النسيان موضوع. ثم رجع عن هذا بمصر، فقال: لا تجزئ صلاة من يحسن فاتحة الكتاب إلا بها. فهذا قوله القديم وليس هو بالمذهب، وانظر: «المجموع» للنووي (٣/ ٣٣٢).

(٢) أخرجه عن الحسن: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٤٠٢٤) (٢٢٠٧) أنه إن قرأ غيرها يجزؤه، وعن الشعبي: ابن أبي شيبة (٤٠٢٦) أنه يسجد للسهو. وأخرجه عن الحسن: عبد الرزاق (٢٦٣٠).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٧٥١).

(٤) قال الإمام أحمد كما نقل ابنه صالح في «مسائله» (٣٣١): «هكذا يروي عكرمة بن عمار، ولا أذهب إليه. قال: وأذهب إلى أن عمر صلى فلم يقرأ فأعاد الصلاة».
انظر: «مسائل حرب الكرماني» (الطهارة والصلاة) (ص: ٤٠٩)، وفيه: «قيل لأحمد بن حنبل: حديث ضمضم بن جوس أن عُمَر ـ رضي الله عنه ـ نَسي أن يَقرأ في الأولى، فقَرأ في الثانيَة الحمدَ مَرَّتَين؟ قال: أنا لا آخُذ بهذا». وهذا عنده للإمام والمنفرد.

(٥) انظر: «القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري (ص: ٤٩) و(ص: ٥٨).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٧٥٢) (٢٧٥٣)، (٢٧٥٤)، (٢٧٥٥). وروى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٤٤) عن عُمَرَ: «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يُقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَآيَتَيْنِ فَصَاعِدًا».

وقد قالَ أبو البقاءِ العُكبَريُّ مِن أصحابِنا في «شرح الهداية» له نحوَ هذا، فإنَّه قالَ: لم أجِدْ لأصحابِنا في بعضِ الآيةِ التي يجوزُ للجنُبِ قراءتُها حدًّا، وظاهرُ قولِهِم: أنَّه يجوزُ ذلك وإن كثُرَ البعضُ وكان بمنزلةِ آياتٍ مُتوسِّطةٍ، قالَ: والأمرُ محمولٌ عندي على غيرِ ذلك، وهو أن يحملَ البعضُ على مقدارٍ دونَ آيةٍ مُتوسِّطةٍ إذا كان كلاماً تامًّا غيرَ مُتعلِّقٍ بما قبلَه وبعدَه[1].

وقالَ ابنُ عقيلٍ: إذا قلنا: لا تتعيَّنُ الفاتحةُ، بل يعتبرُ أن يأتي بسبعِ آياتٍ فيها عددُ حروفِها، أو بسبعِ آياتٍ وإن لم تبلُغْ حُروفَها، على وجهينِ.

قالَ أبو البركات ابنُ تيميةَ: وهذا مخالفٌ لِمَنصوصِ أحمدَ كما سبقَ، وهو سهوٌ؛ لأنَّ اعتبارَ السَّبعِ مِن فُروعِ وُجوبِ الفاتحةِ لا مِن القولِ بعدمِ وُجوبِها، وقد عاد ابنُ عقيلٍ نقضَ[2] كلامِه في موضعٍ آخرَ وقالَ: تكفيه الآيةُ كما نصَّ عليه أحمدُ.

قلت: لكن حكى الحُلوانيُّ روايةً: أنَّه يجِبُ سبعُ آياتٍ إذا قلنا لا تتعيَّنُ الفاتحةُ[3]؛ والظَّاهرُ ـ إن صحَّتْ هذه الرِّوايةُ عن أحمدَ ـ فالمرادُ بها: إمَّا أن تجِبَ الفاتحةُ أو سبعُ آياتٍ سواها.

وحُكِيَ عن أحمدَ أنَّه يجِبُ قراءةُ ما تيسَّرَ، لكن لم أرَ مَن ذكرَ ما المرادُ بقراءةِ ما تيسَّرَ: هل المرادُ به في كلِّ ركعةٍ تجِبُ قراءةُ ما تيسَّرَ، أو تجِبُ

---

(١) نقله المصنف رحمه الله في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٣/ ٢٣٨) في ترجمة العكبري.

(٢) كذا، ولعل صوابها: «فنقض».

(٣) نقله ابن مفلح في «الفروع» (٢/ ١٧٢).

قراءةُ ما تيسَّرَ في ركعةٍ مِن الصَّلاةِ كما ذهبَ إليه الحسنُ البصريُّ[١] وبعضُ أصحابِ داودَ[٢]؟

وإذا قلنا: تتعيَّنُ الفاتحةُ للصَّلاةِ، فهل تتعيَّنُ في كلِّ ركعةٍ أم لا؟ فمذهبُنا ومذهبُ أكثرِ العُلَماءِ: أنَّها تتعيَّنُ في كلِّ ركعةٍ، وحُكِيَ عن أحمدَ: أنَّ القراءةَ تجِبُ في ركعتينِ مِن الرُّباعيَّةِ[٣].

وقولُ صاحبِ «المغني» يدُلُّ على تعيينِ الأولَيَينِ[٤].

وحكاه النَّوويُّ في «شرح المهذب» عن أبي حنيفةَ.

وعن مالكٍ: إنْ تركَ القِراءةَ في ركعةٍ مِن الصُّبحِ لم يُجزِئه، وإن تركَها في ركعةٍ مِن غيرِها أجزأَه؛ وعن الثَّوريِّ وإسحاقَ بنِ راهويَه نحوه[٥].

وحُكِيَ عن الحسنِ بنِ صالحٍ والأصَمِّ: أنَّ القراءةَ لا تجِبُ في الصَّلاةِ[٦].

* * *

والصَّحيحُ قولُ جمهورِ العُلَماءِ، وهو تعيينُ الفاتحةِ للصَّلاةِ دونَ غيرِها، والدَّليلُ عليه ما ثبتَ عن عبادةَ بنِ الصَّامتِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ

(١) نقله عنه ابن قدامة في «المغني» (٢/ ١٥٧).

(٢) نقله أيضاً عن الحسن وبعض أصحاب داود: النووي في «المجموع» (٣/ ٣٦١).

(٣) هنا في الأصل بياض بمقدار خمسة أسطر.

وقد نقل هذا عبدُ الله ابن أحمد ـ وليس في مسائله ـ ذكره عنه القاضي أبو يعلى في «الروايتين والوجهين» (١/ ١١٧).

(٤) «المغني» لابن قدامة (٢/ ١٥٦)، ونقله عن النخعي والثوري وأبي حنيفة.

(٥) «المجموع» للنووي (٣/ ٣٦١).

(٦) نقله النووي في «المجموع» (٣/ ٢٣٠) مما حكاه القاضي أبو الطيب عنهما.

قالَ: «لا صلاةَ لِمَن لم يَقرَأْ بفاتحةِ الكتابِ»(١). وفي لفظٍ: «بأمِّ القرآنِ»(٢).

وتوجيهُ الدَّلالةِ مِن هذا النَّصِّ يحتاجُ إلى تقريرِ مُقدِّمةٍ، وهي: أنَّ الحقائقَ المنفيَّةَ نوعانِ:

أحدُهما: أن تكونَ لُغويَّةً، ولا غرَضَ لنا الآنَ في ذكرِ هذا النَّوعِ وحُكمِه.

والثَّاني: أن تكونَ شَرعيَّةً كالصَّلاةِ والصِّيامِ ونحوِهما، وهو المقصودُ هاهنا بالذِّكرِ، فهذا إذا دخلَ عليه النَّفيُ لم يكن مُجمَلًا عند جمهورِ الفُقَهاءِ.

وذهبَ طائفةٌ مِن المُتكلِّمينَ إلى أنَّه مُجمَلٌ، فلا يُستدَلُّ به على نفيِ الصِّحَّةِ ولا وجودِها، والأقوالُ في هذه المسألةِ تبلغُ سبعَ أقاويلَ؛ لأنَّ القائلينَ بإجمالِه لهم مذهبانِ:

أحدُهما: أنَّ النَّفيَ ظاهرٌ في نفيِ الذَّاتِ حِسًّا وهي موجودةٌ، فلا بدَّ مِن إضمارِ حُكمٍ: إمَّا الصَّحَّةُ وإما الكمالُ، وليس أحدُهما أولى مِن الآخرِ، ولا يُضمَرانِ جميعاً؛ لأنَّ الاقتضاءَ لا عمومَ له.

والمذهبُ الثَّاني: أنَّه ظاهرٌ في الشَّرعيِّ لكنَّه مُتردِّدٌ بين نفيِ الكمالِ ونفيِ الصِّحَّةِ كما تقدَّمَ، وهذا الذي حكاه الماورديُّ عن المُحقِّقينَ(٣).

وأمَّا جمهورُ الفُقهاءِ والمُتكلِّمينَ فلا إجمالَ عندهم في ذلك، لكنَّهم اختلَفوا فيه على خمسةِ أقوالٍ:

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤). وسبق تخريجه.

(٢) أخرجه مسلم (٣٩٤/ ٣٥ و٣٧).

(٣) انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي (١٦/ ٦٨)، و«المستصفى» للغزالي (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).

أحدُها: أنَّه محمولٌ على نفيِ الكمالِ خاصَّةً، وهو ظاهرُ كلامِ أحمدَ في روايةِ حربٍ السَّابقةِ، وتقريرُ هذا: أنَّ اللَّفظَ قد استُعمِلَ في نفيِ الصِّحَّةِ تارةً، وفي نفيِ الكمالِ أخرى، كقولِه: «لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلَّا في المسجدِ»[1] وقولِه: «لا صلاةَ لِمُلتفتٍ»[2] ونحو ذلك، فإنْ جُعِلَ حقيقةً فيهما أو في أحدِهما لزِمَ المجازُ أو الاشتراكُ، فيُجعلُ حقيقةً في القَدْرِ المشترَكِ بينهما، وهو نفيُ الكمالِ، مع قطعِ النَّظَرِ عن الصحَّةِ نفياً وإثباتاً، وهذا ضعيفٌ.

والقولُ الثَّاني: أنَّه عامٌّ يتناولُ نفيَ الذَّاتِ ونفيَ الحُكمِ والصِّفةِ، فإذا خُصَّ نفيُ الذَّاتِ بالعقلِ: بقيَ ما عداهُ، وهذا الذي حكاه أبو المعالي الجُوَينيُّ عن جمهورِ الفُقهاءِ[3]. وهو مبنيٌّ على أنَّ النَّفيَ لا يتوجَّهُ إلى المسمَّى الشَّرعيِّ بل إلى اللُّغَويِّ، وفي نسبتِه إلى أكثرِ الفُقهاءِ نظرٌ؛ لأنَّ أكثرَهم يثبتُ الشَّرعيَّةَ.

والقولُ الثَّالثُ: أنَّه يَنصرِفُ إلى الشَّرعيِّ، لكنَّه عامٌّ في نفيِ الذَّاتِ والصِّحَّةِ والكَمالِ.

---

(١) أخرجه الدارقطني في «سننه» (١٥٥٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٩٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال: لا يصح.
وأخرجه الدارقطني في «سننه» (١٥٥٢) وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٩٤)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، وقال: في إسناده مجاهيل.
وأخرجه ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٦٩٥) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال: لا يصح.
وروي موقوفاً على علي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٤٩٧) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٣) انظر: «التلخيص في أصول الفقه» لإمام الحرمين (١/ ٢٠٧).

والقولُ الرَّابعُ: أنَّه ظاهرٌ في نفيِ الصِّحَّةِ، ولا يَنصرِفُ إلى نفيِ الكمالِ إلا بدليلٍ، وهذا قولُ أكثرِ المحقِّقينَ مِن أصحابِنا وأصحابِ الشَّافعيِّ، وهو الذي يدلُّ عليه كلامُ أحمدَ في أكثرِ الرِّواياتِ عنه.

والقولُ الخامسُ: أنَّ نفيَ المُسمَّياتِ الشَّرعيَّةِ لأمرٍ مُتعلِّقٍ بها يدُلُّ على وجوبِ ذلك الأمرِ الذي انتفَتْ لأجلِه؛ فإنَّ الشَّيءَ إنَّما يجوزُ نفيُه لانتفاءِ واجبٍ مِن واجباتِه، ولا يجوزُ نفيُه لانتفاءِ سُنَّةٍ مِن مَسنوناتِه، إذ لو جازَ ذلك لجازَ نفيُ صلاةِ أكثرِ المسلمينَ وصيامِهم وحجِّهم؛ فإنَّ اجتماعَ جميعِ سُنَنِ العبادةِ فيها مِن أندرِ الأمورِ، ومعلومٌ أنَّه لا يجوزُ أن يُقالَ: لا صلاةَ لِمَن لم يُسبِّحْ في ركوعِه وسجودِه ثلاثًا، و: لا صلاةَ لِمَن لم يقرَأْ في الصُّبحِ بطِوالِ المفصَّلِ، و: لا صلاةَ لِمَن لم يَتوضَّأْ ثلاثاً، ونحو ذلك، وحقيقةُ هذا القولِ يرجعُ إلى أنَّ المرادَ بهذا النَّفيِ نفيُ الكمالِ، لكن نفيُ كمالِ الواجباتِ لا كمالِ المستحبَّاتِ، وهذا اختيارُ أبي العبَّاسِ ابنِ تيميةَ(١)، وهو الأرجحُ، واللهُ أعلَمُ.

***

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٥٣٠).

فصلٌ في الكلامِ على قولِه ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾

وينحصِرُ في أربعةِ فُصولٍ:

الفصلُ الأوَّلُ: في الحمدِ.

والثَّاني: في اسمِ اللهِ الأعظمِ.

الثَّالثُ: في الرَّبِّ.

الرَّابعُ: في العالمينَ.

الفصلُ الأوَّلُ: في الحمدِ

والكلامُ عليهِ مِن ثلاثةِ أوجُهٍ:

الأوَّلُ: في تفسيرِه.

اختُلِفَ في معنى الحمدِ:

* فقيلَ: هو الثَّناءُ بمحاسنِ المحمودِ، وهو المشهورُ.

وذكرَ ابنُ جريرٍ بإسناده عن كعبٍ قالَ: مَن قالَ: الحمدُ للهِ، فذلك ثناءٌ على اللهِ[1].

ولكن بين الحمدِ والثَّناءِ فرقٌ، ولهذا يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: «حَمِدَني عبدي» ثمَّ يقولُ: «أثنى عليَّ عبدي»[2] فالثَّناءُ تكريرُ الحمدِ وتَثْنِيتُه.

* وقيلَ: هو المدحُ، وهو مقلوبٌ عنه، وهو يلاقيه في الاشتقاقِ الأوسَطِ، وهو الاجتماعُ في عينِ الحروفِ دونَ نظْمِها.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٣٧).

(٢) في حديث أبي هريرة الذي أخرجه مسلم (٣٩٥).

وفي الحديثِ: «لا أحدَ أحبُّ إليه المدحُ مِن اللهِ»[١].

وفُرِّقَ بين المدحِ والحمدِ بوجوه:

أحدُها: أنَّ الحمدَ لا يكونُ إلا للحيِّ، والمدحُ يكونُ للحيِّ والميِّتِ.

والثَّاني: أنَّ الحمدَ لا يكونُ إلَّا بعدَ تقدُّمِ الإحسانِ، والمدحَ يكونُ قبلَه، وهذا ضعيفٌ؛ فإنَّ اللهَ يحمدُ نفسَه.

والثَّالثُ: أنَّ المدحَ لا يكونُ إلا باللِّسانِ، والحمدَ يكونُ بالقلبِ بناءً على أنَّه الرِّضا كما سيأتي، ذكرَه العمانيُّ[٢]، وفيه نظرٌ.

والرَّابعُ: أنَّ قولكَ: مدحْتُ زيداً، لا يَصْدقُ بدونِ سابقةِ مدحٍ، بخلافِ قولِك: الحمدُ لله؛ فإنَّ هذا خبرٌ يحصُلُ به إنشاءُ الحمدِ، ففيه معنى الخبرِ ومعنى الإنشاءِ.

والخامسُ: أنَّ الحمدَ: الإخبارُ بمحاسنِ المحمودِ مع المحبَّةِ لها والرِّضا بها، والمدحَ: الإخبارُ بمَحاسنِه فقط، قالَه أبو عبدِ اللهِ ابنُ القيِّمِ[٣].

* وقيلَ: الحمدُ هو الشُّكرُ على النِّعَمِ، قالَه ابنُ جريرٍ والمبرِّدُ[٤] وغيرُهما، وأسندَه ابنُ جريرٍ مرفوعاً إلى النَّبيِّ ﷺ، وموقوفاً على ابنِ عبَّاسٍ[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٢٢٠)، ومسلم (٢٧٦٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) لم يتميز لي من هو.

(٣) انظر: «بدائع الفوائد» (٢/ ٥٣٥ ـ ٥٤٠).

(٤) انظر: «تفسير القرطبي» (١/ ١٣٣).

(٥) أخرجهما الطبري في «تفسيره» (١/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، والمرفوع من حديث الحكم بن عمير رضي الله عنه.

ولكن بين الحمدِ والشُّكرِ فرقٌ مِن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ الحمدَ يكونُ على النِّعَمِ وغيرِها، بخلافِ الشُّكرِ فإنَّه لا يكونُ إلَّا على النِّعَمِ.

وقد نازعَ في ذلك مَن نازعَ أنَّ جميعَ أفعالِ اللهِ عزَّ وجلَّ نِعَم.

والثَّاني: أنَّ الحمدَ يكون باللِّسانِ والقلبِ، والشُّكرَ يكونُ باللِّسانِ والقلبِ والعمَلِ.

* وقيلَ: الحمدُ هو الرِّضا [.......][1]، فإن أريدَ به أنَّ الحمدَ باللسانِ ليس بحمدٍ فباطلٌ، وإن أريدَ أنَّ الرِّضا شطرُه فصَحيحٌ، وإن أريدَ أنَّ الرِّضا بالقلبِ يكونُ حمداً كما قالَ العمانيُّ ففيه نظرٌ.

* * *

وهل يختصُّ الحمدُ بلفظِ الحمدِ، أو يكون بأعمَّ منه؟ فيه خلافٌ.

الصَّحيحُ: عمومُه، والتَّحقيقُ: أنَّ الحمدَ هو ارتضاءُ صفاتِ المحمودِ الحسَنةِ، والإخبارُ عنها باللِّسانِ، فهو إذاً: الإخبارُ بمحاسنِ المحمودِ مع المحبَّة لها والرِّضا بها.

* * *

والحمدُ يكونُ على النِّعَمِ بالاتِّفاقِ، ويكونُ على غيرِ النِّعَمِ أيضاً على المشهورِ مِن الأفعالِ الحسَنةِ وإن لم تكن نِعَماً على الحامدِ، بخلافِ الشُّكرِ، فإنَّه لا يكونُ إلَّا على النِّعَمِ، هذا هو المشهورُ.

ولكن التَّحقيقُ أنَّ جميعَ ما يفعلُه اللهُ سبحانَه فهو نعمةٌ، أو فيه مِن النِّعمةِ ما

---

(١) يوجد بياض هنا في الأصل بمقدار أربع كلمات.

يَستحقُّ به الحمدَ والشُّكرَ؛ فإنَّ المصائبَ والأمراضَ كفَّاراتٌ وطَهُورٌ، فهي نعمةٌ، وإهلاكَ المكذِّبينَ وعقوبةَ الكافرينَ نعمةٌ على المؤمنينَ يحصُل لهم بها الاعتبارُ، ولهذا قالَ تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣] والآلاءُ: النِّعَمُ، قالَه بعد ذِكر جهنَّمَ وغيرِها.

* * *

وهل يُحمَدُ على الذَّاتِ والصِّفاتِ اللَّازمةِ لها؟ فيه خلافٌ؛ فمِنَ النَّاسِ مَن قالَ: يُمدَح عليها ولا يُحمَدُ، ذكرَه الرَّازيُّ في «تفسيره»[1].

والصَّحيحُ: أنَّه يُحمَدُ عليها أيضاً؛ لأنَّه مرجِعُ الحمدِ، وفيها يجتمِعُ، ولأنَّ تنعُّمَ العبادِ بما يتعلَّقُ بالذَّاتِ أعظمُ مِن تنعُّمِهم بالمخلوقاتِ: في الدُّنيا بالمعرفةِ والذِّكرِ والمحبَّةِ، وفي الآخرةِ: بالرُّؤيةِ والنَّظَرِ، وقد قالَ تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ [الإسراء: ١١١] فهذا أمرٌ بالحمدِ له على صفاتِ كمالِه مِن وَحدانيَّتِه وصَمَديَّتِه.

* * *

وقولُه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾: الألفُ واللَّامُ فيه قيلَ: للعهدِ؛ أي: الحمدُ المعهودُ.

وقيلَ: لتعريفِ الجنسِ، أي: مُطلَقُ الحمدِ، وهو ضعيفٌ.

وقيلَ: للاستغراقِ، قالَه أبو جعفرٍ الباقرُ وغيرُه، وهو أصحُّ، وفي الأثر: «اللهمَّ لك الحمدُ كلُّه»[2]، ....

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١/ ١٩٠ ـ ١٩١).

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٩)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٧٠)، من حديث رفاعة الزرقي رضي الله عنه.

وفي دعاءِ القنوتِ: «ونُثني عليك الخيرَ كلَّه»(١) وقولُه: «لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيتَ على نفسِك»(٢).

فإنْ قيلَ: فإذا كان الحمدُ كلُّهُ للهِ فكيف يُحمَدُ غيرُه مِن خلقِه والنَّبيُّ ﷺ محمَّدٌ، وهو مُفَعَّلٌ مِن الحمدِ؟

قيلَ: عنه ثلاثةُ أجوبةٍ:

أحدُها: أنَّ الحمدَ كلَّه لله بمعنى أنَّه هو المستحقُّ للحمدِ، وهو الحامدُ لِمَا يَشاءُ مِن خلقِه، فلا يُحمَدُ إلَّا مِن حَمِدَه هو، فحَمْدُ بعضِ مخلوقاتِه إنَّما هو بحمدِه له، فلا يُخرِجُ ذلك كونَ الحمدِ كلِّه له، لكن تارةً باعتبارِ أنَّه يُحمَدُ، وتارةً باعتبارِ أنَّه يَحمَدُ.

والثَّاني: أنَّ كونَ الحمدِ كلِّه له لا يُنافي أن يُحمَدَ غيرُه مِن خلقِه ببعضِ أنواعِ الحمدِ.

والثَّالثُ: أنَّ حمدَ غيرِه بالنِّسبةِ إلى حمدِه كلَا حمدٍ، فلذلك حصرَ الحمدَ في حقِّه سبحانَه، فصارَ الحمدُ كلُّه له.

* * *

فائدةٌ: لم يقُل: أحمَدُ اللهَ، ولكن قالَ: الحمدُ لله، وهذه العبارةُ الثَّانيةُ أَوْلى لوجوهٍ:

منها: أنَّه لو قالَ: أحمدُ اللهَ [أفاد ذلك كون](٣) ذلك [القائل قادراً] على

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٧١٠٠) من دعاء عمر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) يوجد بياض هنا في الأصل بمقدار ثلاث كلمات، والمثبت من «تفسير الرازي» (١/ ٢٢٤)، والكلام منه، وما سيأتي بين معقوفين منه.

حَمـده، أمَّـا إذا قـالَ: الحمـدُ لله؛ أفادَ ذلك أنَّـه كان محمـوداً قبل حمـدِ الحامِدينَ.

ومنها: أنَّ الحمدَ للهِ يَقتضي أنَّ الحمدَ والثَّناءَ حـقُّ الله وملكُهُ، فاللَّفظُ الدَّالُّ على كونِه مستحقًّا للحمدِ أَوْلى مِن اللَّفظِ الدَّالِّ على أنَّ شخصاً واحداً حمدَهُ.

ومنها: أنَّه لو قالَ: أحمدُ اللهَ، لكان قد حمدَ لكن لا حمداً يليقُ به، أمَّا إذا قالَ: الحمدُ للهِ، فكأنَّه قالَ: مَن أنا حتَّى أحمدَهُ، لكنَّه محمودٌ بجميعِ حمدِ الحامِدينَ، مثالُه: لو سُئِلتَ: هل لفلانٍ عليك نعمةٌ؟ فإن قلتَ: نعَمْ، فقد حمِدْتَه لكنْ حمداً ضعيفاً، وإن قلت: بل نِعَمُهُ على كلِّ الخلائقِ، فقد حمدتَه بأكملِ المحامِدِ.

* * *

فائدةٌ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ثمانيةُ أحرفٍ، وأبوابُ الجنَّةِ ثمانيةٌ، فمَن قالَ هذه الثَّمانيةَ عن صَفاءِ قلبِه استحقَّ ثمانيةَ أبوابِ الجنَّةِ[1].

* * *

فائدةٌ: قُدِّمَ التَّسبيحُ على التَّحميدِ في قوله: سبحانَ الله والحمدُ لله؛ لأنَّ التَّسبيحَ إشارةٌ إلى أنَّه تامٌّ، والتَّحميدَ يدلُّ على كونِه تعالى فوقَ التَّمامِ، فلهذا السَّببِ كان الابتداءُ بالتَّحميدِ أَوْلى.

الوجهُ الثَّاني: في فضائلِ الحمدِ.

يتلوه بقيَّةُ الكلامِ عليها فيما بعدُ إن شاءَ اللهُ تعالى[2].

* * *

---

(١) هاتان الفائدتان مستفادتان من الفخر الرازي في «تفسيره» (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).

(٢) إلى هنا تنتهي القطعة الأولى من كتاب «تفسير الفاتحة» لابن رجب رحمه الله، من نسخة برنستون الخطية.

[في البسملة]

«قال أبو بكر الرازي الحنفيُّ: هي آية مفردةٌ، أُنزلت للفصلِ بين السُّور. وهو الصحيح عن أبي حنيفة.

هذا قولُ أكثرِ العلماء، منهم: عطاء، والشَّعبي، والزُّهري، والثَّوري، وابن المبارك، والشَّافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عُبيد، وداود، ومحمد بن الحسن.

وذهب الإمام مالك وأصحابه، والأَوزاعيُّ، وابنُ جرير الطبريُّ، وغيرهم إلى أنها ليست بقرآن بالكلية، بل هي ذكر كالاستعاذة، وقاله بعض الحنفية، وروي عن أحمد، وفي ثبوتِ هذه الروايةِ عن أحمدَ نظرٌ»[1].

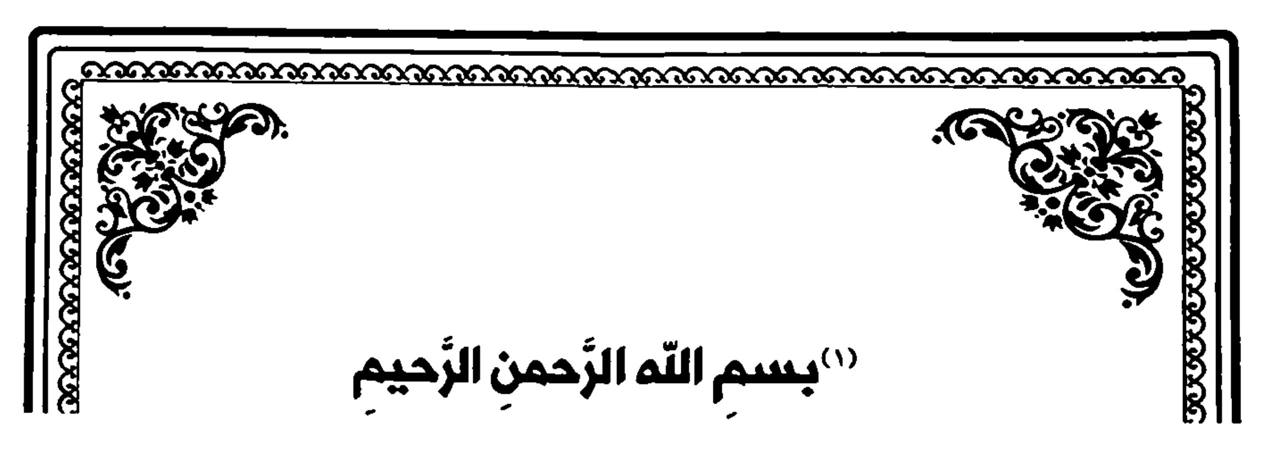
[في الحمد]

واستحبَّ بعضُ الأصحاب أن يَحمد الله عقبَ الجماع[2].

* * *

(١) نقله المرداوي في «التحبير» (٣/ ١٣٧٤، ١٣٧٦)، وفي «الإنصاف» (٢/ ٤٨).

(٢) نقله المرداوي في «الإنصاف» (٨/ ٣٥٧).



بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ[1]

﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

افتَتَحَ سبحانَه وتعالى سورةَ الفاتحةِ بهذه الأسماءِ الخمسةِ، وهي كالأصولِ للأسماءِ الحسنى، وإليها مرجعُ بقيَّةِ الأسماءِ.

فإنَّ الأسماءَ المُتضمِّنةَ للكبرياءِ والعظمةِ والعزِّ ونحو ذلك ترجعُ إلى اسمِهِ **(الإله)**.

والأسماءَ المُتضمِّنةَ للخلقِ والرِّزقِ والتَّدبيرِ والإحياءِ والإماتةِ وغيرِ ذلك ترجعُ إلى اسمِه **(ربِّ العالمين)**.

والأسماءَ المُتضمِّنةَ للإنعامِ والإفضالِ والإحسانِ والكرمِ والعفوِ والمغفرةِ ترجعُ إلى اسمِه **(الرَّحمنِ الرَّحيمِ)**.

والأسماءَ المُتضمِّنةَ للقهرِ والبطشِ والانتقامِ ترجعُ إلى اسمِه: **(مَلِكِ يومِ الدِّين)**.

وهذه الأسماءُ الخمسةُ يتعلَّقُ بها أوَّلُ الخلقِ وآخرُهم، وبدءُ الخلقِ ومعادُهم، وبدايتُهم ونهايتُهم، إذ هي مُتضمِّنةٌ لاسمِ الإلهِ، والرَّبِّ، والرَّحمنِ، والرَّحيمِ، ومَلِكِ يومِ الدِّينِ.

فالإلهُ: هو معبودُ الخلقِ.

---

(١) من هنا تبدأ قطعة ثانية من كتاب «تفسير الفاتحة» لابن رجب رحمه الله، من نسخة خطية في الرياض.

والرَّبُّ: هو موجِدُهم ومُرَبِّيهم.

والرَّحمنُ الرَّحيمُ: هو الشَّاملُ لهم بالإحسانِ العاجلِ والآجلِ.

ومَلِكُ يومِ الدِّينِ: هو المُجازي لهم بأعمالِهم في الآخرةِ.

فهذه جميعُ أحوالِ الخلقِ في الدُّنيا والآخرةِ.

* * *

فإنَّ اسمَ (الله) أصلُه: (الإله)، وهو مشتقٌّ على الصَّحيحِ المشهورِ، والإلهيَّةُ تقتضي الغايةَ المطلوبةَ التي لأجلِها خُلِقَ الخلقُ في الدُّنيا، ولأجلِها بُعِثَت الرُّسُلُ وأُنزِلَت عليهم الكتبُ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وقالَ تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥] وقالَ تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥] وقالَ تعالى لموسى: ﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى﴾ [طه: ١٤].

وتوحيدُ الإلهيَّةِ هو الذي جاءت الرُّسُلُ لأجلِه، واتَّفقوا على الدُّعاءِ إليه.

وحقيقةُ «أن لا إلهَ إلَّا اللهُ»: أنَّه لا يُؤلهُ سواه محبَّةً وخشيةً ورجاءً وإنابةً، فيجبُ أن يكون اللهُ هو المحبوبُ المطلوبُ بالأصالةِ؛ فإنَّ كلَّ إنسانٍ خُلِقَ فقيراً محتاجاً إلى جلبِ ما ينفعُه، ودفعِ ما يضرُّهُ، ونفسُه مُريدةٌ دائماً، ولا بدَّ لها مِن مرادٍ يكونُ غايةَ مَطلوبِها ونهايتَه فتسكنَ إليه وتطمئنَّ به؛ فإنَّ النَّفسَ محتاجةٌ إلى ما تسكنُ إليه وتطمئنُّ به أشدَّ مِن حاجتِها إلى تناولِ الأغذيةِ المحسوسةِ مِن الطَّعامِ والشَّرابِ، وذلك هو معبودُها وإلهها، ولا تطمئنُّ النَّفسُ ولا تسكنُ إلَّا بعبادةِ اللهِ وحدَه وتألُّهه، فلا تطمئنُّ القلوبُ إلَّا به، ولا تسكنُ إلَّا إليه، وكلُّ مألوهٍ سواه يحصلُ به الفسادُ، ولا تصلُحُ به القلوبُ بل تفسدُ، كما قالَ تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]

ولا تصلحُ القلوبُ إلَّا بعبادتِه وحدَه لا شريكَ له، فإذا لم تكن مُخلِصةً له الدِّينَ عبَدَت غيرَه فأشرَكَت به، فحصلَ لها مِن الفسادِ بحسبِ ما فيها مِن الشِّركِ.

والشِّركُ تارةً يكونُ مُخرِجاً عن الملَّةِ، وتارةً يكونُ غيرَ مُخرجٍ، فإنَّه شركٌ خفيٌّ وجليٌّ، والخفيُّ أخفَى في هذه الأمَّةِ مِن دبيبِ النَّملِ، فلا يحصلُ الصَّلاحُ إلَّا بكمالِ التَّوحيدِ وتجريدِه، وحقيقتُه: أنَّه لا يؤلَّه سوى اللهِ عزَّ وجلَّ محبَّةً وخشيةً ورجاءً، فلا يُحَبُّ لذاتِه سواه، وما عداه إنَّما يُحَبُّ تبعاً لِمَحبَّةِ اللهِ له كما يُحَبُّ الأنبياءُ والأولياءُ والملائكةُ، ولا يُخافُ إلَّا اللهُ، كما قالَ تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧٥] وقالَ تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ﴾ [المائدة: ٤٤].

وبعضُ النَّاسِ يقولُ: «اللهمَّ إنَّا نخافُك، ونخافُ مَن لا يخافُك»، وهو شركٌ؛ فإنَّ مَن لا يخافُ اللهَ عزَّ وجلَّ إنَّما يتسلَّطُ على النَّاسِ بتسليطِ اللهِ له، إذ قلبُه وناصيتُه بيدِ اللهِ تعالى فلا معنى للخوفِ منه، وفي الحديثِ الإلهيِّ: «أنا اللهُ مَلِك الملوكِ، قلوبُ الملوكِ بيدي، مَن أطاعني جعلتُ الملوكَ عليه رحمةً، ومَن عصاني جعلتُ الملوكَ عليه نقمةً، فلا تشغلوا نفوسَكم بسبِّ الملوكِ، ولكن توبوا إليَّ أُعطِّفْهم عليكُم»[1].

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٣٥٩) (٣٥٤٠١) عن مالك بن مِغْول، قال: كان في زبور داود...

وأخرجه المروذي في زياداته على «الزهد» لابن المبارك (١٠٥٥)، وإسحاق البستي في «تفسيره» (١٩٧) عن كعب فيما وجد في الكتب السابقة.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٠٣)، وفي «العقوبات» (٣٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٧٢) (٢/ ٣٧٧) عن مالك بن دينار قال: قرأت في الحكمة....

ووهم وهب بن راشد في حديث مالك بن دينار فرواه عنه عن خلاس عن أبي الدرداء به مرفوعاً.

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٩٦٢)، وابن حبان «المجروحين» (٣/ ٧٦) ط زايد، وأبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٣٨٨).

=

وقالَ الإمامُ أحمدُ رضيَ اللهُ عنه لرجلٍ: لو صحَحْتَ لم تخَفْ أحَداً(١).

ومِن تمامِ توحيدِ الإلهيَّةِ: أن لا يُحْلَفَ إلَّا باللهِ عزَّ وجلَّ.

وفي «المسند»: «مَن حلَفَ بغيرِ اللهِ فقد أشرَكَ»(٢).

ولا يُنذرَ إلا له، ولا يُذبحَ النُّسكُ إلَّا له، كما أنَّه لا يُصلَّى ولا يُصامُ إلَّا له، ولا يُحَجُّ إلَّا له.

وقد قالَ رجلٌ للنَّبيِّ ﷺ: ما شاءَ اللهُ وشئتَ، قالَ: «أجعَلْتَني للهِ ندًّا، بَلْ ما شاءَ اللهُ وحدَه»(٣)، خرَّجه أحمدُ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ، ولفظُه: «أجعَلْتَني واللهَ عِدلاً؟!»(٤).

وفي «المسندِ» من حديثِ طُفيلِ بنِ سَخْبرةَ أخي عائشةَ لأمِّها، وفيه النَّهيُ عن قولِ: «ما شاءَ اللهُ وشاءَ محمَّدٌ»(٥).

= قال الدارقطني في «العلل» (٦/ ٢٠٦): ووهب بن راشد هذا ضعيف جدًّا متروك ولا يصح هذا الحديث مرفوعاً. وصوَّب الدارقطني رواية من رواه عن مالك عن الكتب السابقة.

(١) ذكره ابن تيمية في عدد من كتبه، ومنها: «أمراض القلوب وشفاؤها» (ص: ٧) وهو في «مجموع الفتاوى» (١٠/ ١٠٠). قال ابن تيمية: أي خوفك من المخلوق هو مرض فيك كمرض الشرك والذنوب.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٥٣٧٥) (٥٥٩٣) (٦٠٧٣)، وأبو داود (٣٢٤٦)، والترمذي (١٥٣٥)، من حديث ابن عمر رضي الله عنها. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وفسّر هذا الحديث عند بعض أهل العلم أن قوله: «فقد كفر، أو أشرك» على التغليظ...

(٣) أخرجه بهذا اللفظ: الخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ٦٧٦).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٣٩)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٧٥٩) بلفظ: «أجعلتني لله عدلاً».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٦٩٤).

ونظيرُ هذا أن يقولَ الرَّجلُ: أنا باللهِ وبك، و: ما لي إلَّا اللهُ وأنت، فإنْ عُطِفَ بـ(ثم) جازَ، قاله النَّخعيُّ وغيرُه(١).

* * *

وأمَّا اسمُ (ربِّ العالمين) فإنَّه يقتضي توحيدَ الرُّبوبيَّةِ، وأنَّه لا خالقَ ولا رازقَ ولا مُدبِّرَ للعالَمينَ سواه، وهذا التَّوحيدُ أقرَّ به أكثرُ أهلِ المِلَلِ، بل أكثرُ المشركينَ، وكان عُبَّادُ الأصنامِ يُقِرُّون به، وإنَّما خالفَ فيه المجوسُ القائلونَ بأنَّ الخلقَ صدَرَ عن أصلِ نورٍ وظلمةٍ، ووافقَهم القَدَريَّةُ مِن هذه الأمَّةِ فقالوا: إنَّ حركاتِ العبادِ وأفعالَهم ليست مخلوقةً للهِ، تعالى اللهُ عن قولِهم، ولهذا جاءَ في «سننِ أبي داودَ»: «القَدَريَّةُ مجوسُ هذه الأمَّةِ»(٢).

والربُّ يُفسَّرُ بالمالكِ، كقولِهم: ربُّ الدَّارِ، وبالسَّيِّدِ المطاعِ، كقولِه: ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٤٢].

ويقالُ: هو المُرَبِّي، كما يُسمَّى العُلَماءُ: ربانيُّون، كما قالَ مجاهدٌ: يُرَبُّونَ النَّاسَ بصغارِ العلمِ قبلَ كبارِه(٣)، إذ العلماءُ هم خلفاءُ الرُّسُلِ، والرُّسُلُ لأُمَمِهم

---

(١) أخرجه عن النخعي عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٨١١)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٤٤).
وأخرج ابن أبي شيبة في «الأدب» (٢٢٨) عن عبيد بن عمير إنكار القول: هو بالله وبك.
وترجم البخاري: «باب: لا يقول ما شاء الله وشئت، وهل يقول: أنا بالله ثم بك»، ثم أخرج حديث أبي هريرة مرفوعاً (٦٦٥٣) وفيه: «فلا بلاغ لي إلا بالله، ثم بك».

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٥٨) من حديث ابن عمر مرفوعاً.
قال الدارقطني في «العلل» (٢٩٨٣): «والصحيح: الموقوف عن ابن عمر».

(٣) ذكره البخاري معلقاً غير مجزوم به، ولا منسوب لأحد في «باب العلم قبل القول والعمل» رقم (١٠) من كتاب العلم. فنسبه ابن العربي المالكي في «سراج المريدين» (٣/ ١٩٩) إلى ابن عباس. =

كالآبـاءِ يُرَبُّونَهـم، كمـا كان النَّبـيُّ ﷺ يقولُ: «إنَّمـا أنا لكم بمنزلـةِ الوالدِ»(١).

وهل هو اسمُ فاعلٍ، كما يُقالُ: ربَّ يرُبُّ فهو ربٌّ، كما يقالُ: نمَّ يَنُمُّ فهو نَمٌّ، وطَبَّ يطُبُّ فهو طَبٌّ؟. أم مصدرٌ وُصِفَ به كما يوصَفُ بعَدْلٍ وصَوْمٍ ونحوِهما؟ فيه قولانِ.

ولا يُطلَقُ الـرَّبُّ مُعرَّفـاً غيـرَ مضـافٍ إلَّا فـي اسـمِ اللهِ عـزَّ وجـلَّ، وأمَّـا المخلوقـونَ: فإذا سُـمِّيَ أحدُهم بهذا الاسـمِ جـازَ إذا كان مُضافاً إلى غيـرِ مُكلَّفٍ؛ كمـا قـالَ عليـه الصَّـلاةُ والسَّـلامُ لرجـلٍ: «أربُّ إبـلٍ أنـت أم ربُّ شـاءٍ؟»(٢)، وأمَّا إلـى المكلَّفيـنَ فـلا يجـوزُ؛ كقـولِ العبـدِ لسـيِّدِه: ربِّـي، أو يقـالَ: هـذا ربُّ هـذا العبـدِ، فـلا يجـوزُ ذلك فـي ملَّتِنـا، وإن كان قـد وردَ في غيـرِ ملَّتِنا كما قالَ يوسـفُ عليـه السَّـلامُ: ﴿ٱذْكُرْنِي عِندَ رَبِّكَ﴾ [يوسـف: ٤٢] وقولِـه: ﴿فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾ [يوسـف: ٤١]، فـإنَّ هـذه الملَّةَ جـاءت بتجريـدِ التَّوحيدِ والحراسـةِ مِن الشِّـركِ بكلِّ طريـقٍ ممكنٍ.

= ونسبه ابن تيمية في «جامع المسائل» (٣/ ٦٥)، وهو في «مجموع الفتاوى» (١/ ٦٢) إلى مجاهد، وتبعه المصنف رحمه الله.

ولم أجد أحداً نسبه غيرهما. والله أعلم.

(١) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود (٨) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٧٣٦٨) (٧٤٠٩)، والنسائي (٤٠)، وابن ماجه (٣١٣)، بلفظ: «.. مثل الوالد».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٢٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٩٠)، من حديث مالك بن نضلة الجشمي رضي الله عنه. وفي جميع المصادر المسندة ذكر «غنمٍ» ولم يقل «شاء».

واللفظ الذي ذكره المصنف رحمه الله ذكره ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» (٩/ ٣٤٢).

فلعله مِنْ حفظه.

وفي ﴿ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ قولانِ:

أحدُهما: أنَّه جمعُ عالَمٍ، فيكونُ عالَمٌ مُشتقًّا مِن العلمِ، فيختصُّ بمَن له علمٌ مِن الآدميِّينَ والملائكةِ والجنِّ، وهو قولُ كثيرٍ مِن النُّحاةِ، واحتجُّوا بأنَّه يُعربُ في جمعِه بالواوِ والنُّونِ، وهذا الإعرابُ مِن حقِّه اختصاصُه بالعُقلاءِ دون غيرِهم.

وقالَ الزَّمخشريُّ: هو مختصٌّ بمَن يعقِلُ[1]، ويُطلَقُ على كلِّ المخلوقاتِ مِن بابِ التَّغليبِ، كما يقالُ: العُمَرانِ والقَمَرانِ والأَبَوانِ.

والثَّاني: أنَّه اسمُ جمعٍ لعالَمٍ، وأنَّ العالَمَ اسمٌ لِمَا به يُعلمُ؛ كالطَّابَعِ والخاتَمِ مِن أسماءِ الآلاتِ، فيَصدُقُ حينئذٍ على الموجوداتِ كلِّها، وإنَّما سُمِّيَت عالَماً لأنَّها علامةٌ دالَّةٌ على مُوجِدِها سبحانَه وتعالى، ولذلك جُمِعَت بالواوِ والنُّونِ حيث كانت كالنَّاطقةِ بالوحدانيَّةِ، فهي مشارِكةٌ للعُقلاءِ في ذلك، كما قالَ تعالى في الكواكبِ والشَّمسِ والقمرِ: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَـٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] حيثُ شاركتِ العُقلاءَ فيما يختصُّ بهم مِن السُّجودِ، وقولِه: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].

وهذا القولُ مرويٌّ عن ابنِ عبَّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ قالَ: الذي له الخلقُ كلُّه: السَّمواتُ والأرضُ، وما فيهنَّ، وما بينهنَّ، ممَّا نعلمُه وممَّا لا نعلمُه[2]. ويشهدُ لذلك قولُه تعالى لموسى وهارون: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ إلى قولِه: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣ ـ ٢٤] فالكائناتُ كلُّها لَمَّا كانت شاهدةً بوجودِ صانعِها، وكانت كالنَّاطقةِ بذلك، كانت علامةً على وجودِه ودلالةً ظاهرةً عليه؛ كما قيل:

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٣١)، ولفظه: العالم: اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٤٣).

سلِ الأرضَ مَن فجَّرَ أنهاركِ وغرسَ أشجارَكِ وجنى ثمارَكِ، فإن لم تُجِبك إخباراً أجابَتْكَ اعتباراً، وقالَ الشَّاعرُ:

تأمَّلْ سطورَ الكائناتِ فإنَّها ... مِن الملأِ الأعلى إليك رَسائلُ
وقد خُطَّ فيها لو تأمَّلْتَ خطَّها ... ألَا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ[1]

وقالَ آخرُ:

فوا عجباً كيف يُعصى الإلـ ... ـهُ أم كيف يجحدُه الجاحدُ
وللهِ في كلِّ تحريكةٍ ... وتسكينةٍ أبداً شاهدُ
وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ ... تدُلُّ على أنَّه واحدُ[2]

وقيلَ لأعرابيٍّ: ما الدَّليلُ على وجودِ الصَّانعِ؟ فقالَ: سبحانَ اللهِ! البعرةُ تدُلُّ على البعيرِ، وأثرُ القدمِ يدلُّ على المسيرِ، عالمٌ علويٌّ مع هذه اللَّطافةِ، ومركزٌ سفليٌّ مع الكثافةِ، ألا يدُلُّ ذلك على اللَّطيفِ الخبيرِ[3]؟

---

(١) أصل البيتين لأبي عبد الله محمد بن محمد ركن الدين، ابن القُوْبع الجعفري التونسي المالكي، المتوفى (٧٣٨) رحمه الله. انظر: «أعيان العصر» للصفدي (٥/ ١٦٣)، و«الدرر الكامنة» لابن حجر (٥/ ٤٤٧) والبيت الأول فيهما:

تأمل صحيفات الوجود فإنها ... من الجانب السامي إليك رسائل

وما أورده المصنف رحمه الله تبع فيه ابن القيم، ذكر فيه البيت كذلك في عدد من كتبه منها «مدارج السالكين» (٤/ ٣٠٩).

(٢) من الأبيات السائرة المشهورة نسبت لأبي العتاهية في أغلب المصادر. انظر «ديوانه» (ص: ١٢٢) دار صادر.

ونسبت لأبي نواس، وللبيد، ولابن المعتز، ولمحمود الوراق.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٨/ ١٥٨).

ومع هذا، فإنَّ للجماداتِ نُطقاً وتسبيحاً وسُجوداً، يعلمُه اللهُ عزَّ وجلَّ ومَن أطلعَه عليه مِن خلقِه.

والمقصودُ: أنَّ التَّفكُّرَ في آياتِ اللهِ ومصنوعاتِه المشهودةِ يصبغُ القلبَ بمعرفةِ اللهِ ومحبَّتِه، ويدلُّ على وحدانيَّته وعظَمَتِه وقدرَتِه، ومِن هنا كان السَّلَفُ الصَّالحُ يُفضِّلونَ الفِكرةَ على غيرِها مِن الأعمالِ، وقد نصَّ عليه الإمامُ أحمدُ[١].

قالَ بشرٌ: لو تفكَّرَ النَّاسُ في عظمةِ اللهِ ما عصَوا اللهَ[٢].

وسُئِلت أمُّ الدَّرداءِ: ما كان أفضلُ عملِ أبي الدَّرداءِ؟ قالت: التَّفكُّرُ والاعتبارُ[٣].

وعن بُديلٍ العُقَيليِّ: أنَّ عمرَ بنَ الخطَّابِ قالَ: تفكُّرُ ساعةٍ أحبُّ إليَّ مِن قيامِ ليلةٍ[٤].

وعن أبي الدَّرداءِ قالَ: تفكُّرُ ساعةٍ خيرٌ مِن قيامِ ليلةٍ[٥].

---

(١) قال مثنى بن جامع: سألت أبا عبد الله أيهم أفضل: رجل أكل فشبع، وأكثر الصلاة والصيام، أو رجل أقل الأكل، فقلت نوافله، فكان أكثره فكرةً؟ فذكر ما جاء في الفكرة: «تفكر ساعة خير من قيام ليلة»، فرأيت هذا عنده أكثر، يعني الفكرة.
نقله ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» (٢/ ٤١٣).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٣٧)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٦٧٩).

(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٢٨٦) (٨٧٢)، ووكيع في «الزهد» (٢٢٤) وابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٤/ ٣٥٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٧٢٩)، والإمام أحمد في «الزهد» (٧٢٠)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٤٦٨)، وأبو داود في «الزهد» (٢٠٥)، ورواه أبو داود أيضاً (١٩٨) بلفظ: «طول التفكر»، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٨٥٠).

(٤) لم أجده عن عمر رضي الله عنه.

(٥) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٩٤٩)، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٣٥٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٧٢٨)، والإمام أحمد في «الزهد» (٧٤٦)، وهناد في «الزهد» (٢/ ٤٦٨)، =

وروى الخلَّالُ مِن طريقِ سعيدِ بنِ ميسرةَ، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «تفكُّرُ ساعةٍ في اختلافِ الليلِ والنَّهارِ خيرٌ مِن عبادةِ ثمانينَ سنةً»(١)، ولا يَثبتُ.

وقالَ الحسنُ: أفضلُ العبادةِ التَّفكُّرُ والورَعُ(٢).

وعن عبيدِ اللهِ بنِ محمَّدٍ التَّيميِّ قالَ: كان يقالُ: أفضلُ النَّوافلِ طولُ الفكرِ(٣).

وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ قالَ: الكلامُ بذكرِ اللهِ حسَنٌ، والفكرةُ في نعمِ اللهِ أفضلُ العِبادةِ(٤).

ونصَّ الإمام أحمد على أنَّ التَّفكُّرَ أفضلُ مِن العباداتِ البدنيَّةِ كالصَّلاةِ والصِّيامِ(٥).

وروى ابنُ أبي الدُّنيا في كتابِ «المطر» بإسنادِه عن الحسنِ قالَ: كانوا يقولونَ -يعني: أصحابَ النَّبيِّ ﷺ-: الحمدُ للهِ الرَّفيقِ الذي لو جعلَ هذا الخلقَ خلقاً دائماً لا يتصرَّفُ لقالَ الشَّاكُّ في اللهِ: لو كان لهذا الخلقِ ربٌّ لحادثَه(٦)، وإنَّ اللهَ تعالى قد حادثَ بما ترونَ مِن الآياتِ، إنَّه جاءَ بضوءٍ طبَّقَ ما بين الخافقينِ، وجعلَ فيها

= وأبو داود في «الزهد» (١٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٠٨)، جميعهم من قول أبي الدرداء رضي الله عنه.

(١) حديث أنس في «الفردوس» للديلمي (٢٣٩٧).

وروي نحوه من حديث أبي هريرة، وهو في «الموضوعات» لابن الجوزي (٣/ ١٤٤).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الورع» (ص: ٥٣).

(٣) لم أظفر بمن أخرج هذا الأثر، وقد ذكره المصنف في «استنشاق نسيم الأنس» في الباب الثالث.

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/ ٣١٤).

(٥) سبق ذكر قول الإمام أحمد رحمه الله بنصه.

(٦) في كتاب ابن أبي الدنيا: «يحادثه».

معاشاً وسراجاً وهَّاجاً، ثمَّ إذا شاءَ ذهبَ بذلك الخلقِ وجاءَ بظلمةٍ طبَّقَت ما بين الخافقينِ، وجعلَ فيها سكَناً ونُجوماً وقمَراً منيراً، وإذا شاءَ بنى بناءً[1] جعلَ منه المطرَ والبرقَ والرَّعدَ والصَّواعقَ، وإذا شاءَ صرَفَ ذلك الخلقَ، وإذا شاءَ جاءَ ببَرْدٍ يُقَرقِفُ النَّاسَ[2]، فإذا شاءَ ذهبَ بذلك وجاءَ بحرٍّ يأخذُ بأنفاسِ النَّاسِ؛ ليعلمَ النَّاسُ أنَّ لهذا الخلقِ ربًّا، وهو يحادِثُه بما ترونَ مِن الآياتِ، كذلك إذا شاءَ ذهبَ بالدُّنيا وجاءَ بالآخرةِ[3].

وروى الجُوزجانيُّ وأبو نُعيمٍ بإسنادِهما، عن خليفةَ العَبْديِّ ـ وكان يقالُ: إنَّه ممَّنْ ينظرُ بنورِ اللهِ وينطِقُ بحكمتِه ـ أنَّه قالَ: لو أنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لم يُعبَد إلَّا عن رؤيةٍ ما عبَدَه أحدٌ، ولكنِ المؤمنونَ تفكَّروا في مجيءِ هذا الليلِ إذا جاءَ فملأَ كلَّ شيءٍ وغطَّى كلَّ شيءٍ، وفي مجيءِ النَّهارِ إذا جاءَ فمَحا سلطانَ اللَّيلِ، وفي السَّحابِ المُسخَّرِ بين السَّماءِ والأرضِ، وفي النُّجومِ، وفي الشِّتاءِ والصَّيفِ، فواللهِ ما زالَ المؤمنونَ يتفكَّرونَ فيما خلقَ ربُّهم حتَّى أيقَنَت قلوبُهم بربِّهم، وحتَّى كأنَّما عبَدوا اللهَ عن رُؤيةٍ[4].

* * *

وأمَّا اسمُه: الرَّحمنُ الرَّحيمُ، ففي الفرقِ بينهما اختلافٌ، والمشهورُ أنَّ الرَّحمنَ: ذو الرَّحمةِ العامَّةِ في الدُّنيا والآخرةِ، والرَّحيمَ: ذو الرَّحمةِ الخاصَّةِ بالمؤمنينَ

(١) في كتاب ابن أبي الدنيا: «شاء نباتاً».

(٢) يقرقف: يُرعِدُ الناسَ من البردِ.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «المطر والرعد والبرق» (٤١)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٦٢).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٣٠٣)، ورواه أيضاً أبو الشيخ في «العظمة» (٦٣).

في الآخرةِ، ولهذا يُقالُ: رحمن الدُّنيا ورحيمُ الآخرةِ، مع أنَّه قد جاءَ في حديثٍ: «رحمنَ الدُّنيا والآخرةِ ورحيمَهما»[١].

والتَّحقيقُ في ذلك: أنَّ الرَّحمنَ إنَّما يُطلَقُ في مواطنِ التَّعظيمِ والإجلالِ والعبادةِ وجلبِ الحسناتِ مِن الإيمانِ وجزائِه، والرَّحيمَ إنَّما يُطلَقُ في مواطنِ دفعِ المكروهاتِ مِن مصائبِ الدُّنيا، أو مِن الذُّنوبِ، أو مِن عُقوباتِها الأُخرويَّةِ كما قد بيَّنَّا ذلك في تفسيرِ البسملةِ[٢].

وقيل: الرَّحمنُ: مَن قامَتْ به الرَّحمةُ، والرَّحيمُ: من عدَّى الرَّحمةَ إلى غيرِه.

***

وأمَّا ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ ففيه قراءتانِ ثابتَتان: ﴿مَلِكِ﴾ و﴿ مَٰلِكِ ﴾[٣]، وقد اختلفَ النَّاسُ في الفرقِ بين الملِكِ والمالكِ، والتَّحقيقُ في الفرقِ بينهما: أنَّ المالكَ مَن يتصرَّفُ فيما يَملِكُه بفعلِه، كمالكِ العقارِ والمتاعِ والحيوانِ، والمَلِكَ مَن يتصرَّفُ في ملكِه بأمرِه، كمَن يملِكُ الرَّقيقَ أو يكونُ مُطاعاً في قومِه، كولايةٍ وسلطانٍ ونحوِهما، وهذا التَّفريقُ إنَّما هو في حقِّ المخلوقينَ، فأمَّا في حقِّ اللهِ سبحانَه فهو مالِكُ كلِّ شيءٍ ومَلِكُه، فإذا وُصِفَ بكونِه مالكاً كان ذلك مُستلزِماً لوصفِه مَلِكاً، إذ كلُّ شيءٍ مُلْكُه وأمرُه فيه نافذٌ، وهو سامعٌ له مطيعٌ لأمرِه، وكذلك

---

(١) أخرجه البزار (٦٢)، والمروزي في «مسند الصديق» (٤٠)، والحاكم في «المستدرك» (١/ ٥١٥) من حديث عائشة رضي الله عنها عن أبيها الصديق رضي الله عنه.

وذكر البزار ضعف أحد رواته، ثم قال: «وقد حدث به على ما فيه أهل العلم واحتملوه».

(٢) وهو مما فقد من هذا الكتاب، وإنا لله!

(٣) الأولى قراءة الجمهور، والثانية قراءة عاصم والكسائي. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ١٠٤)، و«التيسير في القراءات السبع» للداني (ص: ١٨).

وصفُه بكونِه مَلِكاً يلزمُ منه أنْ يكونَ مالِكاً لِمَا يتصرَّفُ فيه بأمرِه وقهرِه، إذِ الأشياءُ كلُّها مملوكةٌ له، وقد عُلِمَ عمومُ مُلكِه مِن قولِه: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وهذا أمرٌ يختصُّ به دونَ غيرِه مِن الخلقِ.

فإنَّ مِن الخلقِ مَن يكونُ مَلِكاً لا مِلكَ له، كملوكِ الأرضِ، كما كان عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ رضيَ اللهُ عنه مَلِكَ جميعِ مملكةِ الإسلامِ مِن المشرقِ إلى المغربِ، وهو فقيرٌ لا مالَ له، ولهذا قالَ بعضُ العلماءِ: إنَّ السُّلطانَ أفقرُ الخلقِ(١).

ومِن الخلقِ مَن يكونُ مالكاً لا مِلكَ له، كمَن يملِكُ أعياناً كثيرةً مِن الأثاثِ والمتاعِ والحيوانِ والعقارِ وغيرِ ذلك، ولا يطاعُ أمرُه.

وإنما خُصَّ يومُ الدِّينِ بالملكِ لأنَّه اليومُ الأعظمُ الذي يجتمعُ فيه أوَّلُ الخلقِ وآخرُهم ولا يتصرَّفُ فيه سوى اللهِ سبحانَه وتعالى، بخلافِ ما كان في الدُّنيا.

و﴿الدِّينُ﴾، قيلَ: هو الجزاءُ، وقيلَ: الحِسابُ، والتَّحقيقُ: أنَّ الدِّينَ يتضمَّنُ القهرَ والجزاءَ والحِسابَ والانقيادَ مِن العبادِ والاستسلامَ.

قالَ ابنُ عبَّاسٍ: يومَ يدينُ اللهُ العبادَ بأعمالِهم إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ(٢).

ويقالُ: دانَه يَدينُه إذا قهرَه وأذلَّه، ومنه: الدِّينُ، وهو العبادةُ والخُلُقُ الذي استمرَّ وصارَ عادةً، وذلك مستلزِمٌ لذلِّ العبدِ للهِ وطواعيَتِه له.

وفي الصَّحيحينِ، عن أبي هريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «يَقبضُ اللهُ الأرضَ يومَ القيامةِ، ويَطوي السَّماءَ بيَمينِه، ثمَّ يقولُ: أنا الملِكُ، أينَ ملوكُ الأرضِ»(٣).

---

(١) قال ابن تيمية مخاطباً السلطان المنصور حسام الدين لاجين سنة ٦٩٨هـ: «والله المسؤول أن يعينه، فإنه أفقر خلق الله إلى معونة الله وتأييده...» «جامع المسائل» لابن تيمية (٧/ ٤٤٦).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٥٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢٥) و(١٥٧٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨١٢)، ومسلم (٢٧٨٧).

والتَّسميةُ بالمَلِكِ لا تجوزُ للخلقِ إذا أُضيفَت إلى الأملاكِ أو الخلقِ أو الملوكِ، وفي الصَّحيحينِ مرفوعاً: «إنَّ أخنعَ اسمٍ عند اللهِ: رجلٌ تسمَّى بملكِ الأملاكِ»(١)، زاد مالكٌ(٢): «لا مَلِكَ إلَّا اللهُ».

وقصَّةُ الماورديِّ معروفةٌ(٣).

فأمَّا إطلاقُه وَصفاً على مَن قامَت به هذه الصِّفةُ فيجوزُ؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ [البقرة: ٢٤٧]، وقولِه ﷺ: «مُلوكاً على الأسرَّةِ»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري (٦٢٠٥)، ومسلم (٢١٤٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ولفظ «أخنع» في رواية أبي ذر من الصحيح.

(٢) سبق قلم، فالإمام مالك لا يرويه، وإنما تلك الزيادة يرويها مسلم.

(٣) وهي أن جلال الدولة أمر أن يكتب له: «شاهنشاه، الأعظم» «ملك الملوك» وخطب له بذلك، فوقعت بسبب ذلك فتنة سنة ٤٢٩. وذكر القصة ابن الجوزي في «المنتظم» (١٥/ ٢٦٥)، فقال:
«وكتب أبو الطيب الطبري أن إطلاق ملك الملوك جائز، ويكون معناه: ملك ملوك الأرض...
وذكر محمد بن عبد الملك الهمذاني المؤرخ أن الماوردي منع من جواز ذلك، وكان مختصًّا بخدمة جلال الدولة، فلما امتنع عن الكتابة انقطع عن خدمته، فطلبه جلال الدولة، فمضى على وجلٍ شديد، فلمّا دخل قال الملك: أنا أتحقق أنّك لو حابيت أحدًا لَحَابَيْتني لِما بيني وبينك، وما حملكَ إلّا الدِّين فزاد بذلك محلك في قلبي.
قال ابن الجوزي: الذي ذكره الأكثرون في جواز أن يقال: ملك الملوك، هو القياس إذا قصد به: ملوك الدنيا، إلا أني لا أرى إلا ما رآه الماوردي، لأنه قد صح في الحديث ما يدل على المنع، ولكن الفقهاء المتأخرين عن النقل بمعزل.
وقد ذكر المصنف المسألة بإسهاب في «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ١٩١ ـ ١٩٣).
وانظر تعليقنا على «شرح حديث ما ذئبان جائعان» (ذم المال والجاه).

(٤) أخرجه البخاري (٦٢٨٢ و٦٢٨٣)، ومسلم (١٩١٢)، من حديث أنس رضي الله عنه، وهو في رؤيا النبي ﷺ ناساً من أمته يركبون ثَبَج البحر ملوكاً على الأَسِرَّة.

فاللهُ سبحانَه هو المَلِكُ والمالِكُ لجميعِ الأشياءِ على الحقيقةِ، له الملكُ كلُّه، وهو مَلِكُ السَّمواتِ والأرضِ وما فيهما، ومالكُ الدُّنيا والآخرةِ ومَلِكُهما، ولهذا قالَ كثيرٌ مِن مُحقِّقي العُلماءِ: إنَّ الأعيانَ في الدُّنيا لا يملِكُها إلَّا اللهُ سبحانَه وتعالى، وإنَّما يملِكُ الخلقُ الانتفاعَ بها على الوجهِ الذي أذِنَ لهم فيه، وقد حكَى ابنُ عقيلٍ مِن أصحابِنا إجماعَ الفقهاءِ على ذلك[1].

وهذا شبيهٌ بالحقِّ[2]، ألَا ترى أنَّ الإنسانَ لا يملكُ التَّصرُّفَ في أعيانِ الأموالِ التي يملكُها مِن الحيوانِ وغيرِه بالإتلافِ ونحوِه إلَّا على وجهٍ مشروعٍ يُنتفَعُ به، فهو إنَّما يملكُ فيها الانتفاعَ الذي أذِنَ اللهُ عزَّ وجلَّ له فيه، لكنَّ هذا الانتفاعَ تارةً يكونُ عامًّا وتارةً يكونُ خاصًّا، ولهذا تتنوَّعُ الأملاكُ تنوُّعاً كثيراً، فمِلكُ الطِّلْقِ[3] شيءٌ، ومِلكُ الوقفِ شيءٌ، ومِلكُ أمِّ الولدِ شيءٌ، ومِلكُ المُدبَّرِ شيءٌ، ومِلكُ المكاتَبِ شيءٌ، فالمِلكُ يتنوَّعُ تنوُّعاً كثيراً.

وكذلك الحرُّ يملكُ مِلكاً كاملاً، والعبدُ يَثبتُ له مِلكٌ ناقصٌ، ويَملك بالتَّمليكِ على أصحِّ قولَي العُلماءِ، وهو قولُ مالكٍ[4] وأحمدَ في روايةٍ عنهما[5]، واختارَه

---

(١) قال ابن عقيل في «الواضح في أصول الفقه» (٣/ ٢٥٦): «المالك من الآدميين لا يملك عين شيء عند الفقهاء أجمع، وإنما يملك التصرف بالتقلب فيها، والإكوان، وإيقاع الآثار في سطحها وأعماقها، فأما الأجزاء والأعيان، فاللهُ سبحانه المنفرد بها».

(٢) قال ابن عقيل في «الواضح» (١/ ٢٠٨): والحق أعم من الملك، لأنه يعم الديون والأملاك والملك يختص بالأعيان ويعم الحقُّ الأموال وغيرها... والملك يختص بالأعيان والأموال خاصة. اهـ.

(٣) الطِّلق بالكسر: الحلال. انظر: «الصحاح» (مادة: طلق).

(٤) قال القاضي عبد الوهاب في «المعونة» (٢/ ١٠٦٩): العبد يملك عندنا خلافاً لأبي حنيفة والشافعي. ثم ذكر أن ملكه ناقص غير تام ولا مستقر.

(٥) انظر: «القواعد» للمصنف رحمه الله (٣/ ٣٣٢) ط مشهور.

طائفةٌ مِن مُحققي أصحابِنا كابنِ شَاقْلا وابنِ عقيلٍ، ويدلُّ عليه حديثُ: «مَن باعَ عَبْداً وله مالٌ»(١).

إذا عُلِمَ هذا فهذه الأسماءُ الخمسةُ كما أنَّه ترجِعُ إليها جميعُ الأسماءِ والصفاتِ فعنها نشأَ الأمرُ والخلقُ وبدءُ الدُّنيا والآخرةِ، وهي مبدأُ الخلقِ ونهايتُهم.

فاسمُ اللهِ الدَّالُّ على الإلهيَّةِ: منه ظهرَ الأمرُ والنَّهيُ والشَّرعُ، وفيه افترقَ الخلقُ: فمِنهم مَن آمنَ ووحَّدَ الإلهيَّةَ، ومِنهم مَن كفرَ بالإشراكِ فيها.

واسمُ الرَّبِّ: منه ظهرَ الخلقُ والرِّزقُ والتَّدبيرُ والقضاءُ والقدَرُ، وفيه اجتمعَ الخلقُ كلُّهم، فكلُّهم مقهورونَ تحت الرُّبوبيَّةِ جاريةٌ عليهم أحكامُ الأقدارِ.

واسمُ الرَّحمنِ: شملَ أهلَ الدُّنيا كلَّهم مؤمنَهم وكافرَهم بالرَّحمةِ والإحسانِ.

واسمُ الرَّحيمِ: خصَّ أهلَ التَّوحيدِ بدفعِ العقابِ في الآخرةِ ولزمَ منه الجزاءُ بالحُسنى.

واسمُ مالكِ يومِ الدِّينِ: اقتضى جزاءَ الخلقِ كلِّهم بأعمالِهم وإدانتَهم بها يومَ القيامةِ.

فاسمُه الإلهُ اختصَّ بمُتعلَّقِه المؤمنونَ في الدُّنيا، واسمُه الرَّبُّ واسمُه الرَّحمنُ اشتركَ فيه جميعُ الخلقِ في الدُّنيا، واسمُه الرَّحيمُ اختصَّ به المؤمنونَ في الآخرةِ، واسمُه مالكُ يومِ الدِّينِ شملَ الخلقَ كلَّهم في الآخرةِ، ولهذا قالَ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.. إلى آخرِه.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٣٧٩)، ومسلم (١٥٤٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. واللفظ الذي أخرجه المصنف عند أبي داود (٣٤٢٥) وغيره.

فله الحمدُ على إلهيَّته ورُبوبيَّته ورحمانيَّته ورحيميَّته ومُلكِه، وهو مستحقٌّ للحمدِ حيث كانت له هذه الأوصافُ العظيمةُ والأسماءُ الحُسنى.

وقدَّمَ اسمَه (الله) لأنَّه أعظمُ الأسماءِ، ولأنَّ الإلهيَّةَ تقتضي العبادةَ، وهي الغايةُ المطلوبةُ مِن العبادِ، فقُدِّمَت على الرُّبوبيَّةِ لأنَّها بدايةٌ، ولأنَّ الحمدَ للهِ عبادةٌ، والعباداتُ تُضافُ إلى اسمِ اللهِ إذ هو أخصُّ بها، وأمَّا الرُّبوبيَّةُ فإنَّما يُضافُ إليها كثيراً الدُّعاءُ.

وثنَّى باسمِ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ الشَّاملِ لجميعِ الخلقِ، ثمَّ عَطَفَ عليه ذكرَ اسمِ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾؛ لأنَّ اسمَ الرَّحمنِ شاملٌ لعُمومِ الخلقِ في الدُّنيا فهو مناسبٌ لاسمِ ربِّ العالمينَ، فالرُّبوبيَّةُ عامَّةٌ في الدُّنيا والآخرةِ، والرَّحمانيَّةُ عامَّةٌ للخلقِ في الدُّنيا، فاقترنا بهذا المعنى لاتِّساعِهما وانبساطِهما على جميعِ الخلقِ، وكثيراً ما يُقرنُ بين صفةِ الرُّبوبيَّةِ والرَّحمةِ، كقولِه: ﴿وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ﴾ [الأنبياء: ١١٢]، وقولِه تعالى: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [النبأ: ٣٧]، وقولِه: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الرعد: ٣٠]، وهذه الآيةُ جمعَت اسمَ الإلهيَّةِ والرُّبوبيَّةِ والرَّحمانيَّةِ.

وأيضاً، فهذه الأسماءُ الثَّلاثةُ تتعلَّقُ بالدُّنيا، ثمَّ ذكرَ بعدهنَّ ما يتعلَّقُ بالآخرةِ، وهما: الرَّحيميَّةُ؛ فإنَّه يدلُّ على رحمتِه بالمؤمنينَ في الآخرةِ، واسمُ[1] (ملكِ يومِ الدِّينِ)؛ لأنَّه شاملٌ للخلقِ كلِّهم في الآخرةِ، فقدَّمَ الأخصَّ على الأعمِّ في أسمائِه المختصِّ تعلُّقُها بالآخرةِ، كما قدَّمَ الإلهيَّةَ على الرُّبوبيَّةِ والرَّحمانيَّةِ المتعلِّقةِ بالدُّنيا،

---

(١) كلمة «اسم» مرفوعة عطفاً على كلمة «الرحيمية».

فالإلهيَّةُ خاصَّةٌ، وما بعدها عامٌّ، وقدَّمَ رحمتَه ورحمانيَّتَه على مُلكِه ليومِ الدِّينِ المُتضمِّنِ لانتقامِه وعقابِه؛ لأنَّ رحمتَه تسبِقُ غضبَه، فتبيَّنَ بهذا تعلُّقُ هذه الأسماءِ بجميعِ أحوالِ الخلقِ في الدُّنيا والآخرةِ.

وباقي السُّورةِ مَبنيٌّ على هذه الأسماءِ؛ فإنَّ قولَه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ مُتعلِّقٌ بالإلهيَّةِ، و﴿إياكَ نَستعينُ﴾ متعلِّقٌ بالرُّبوبيَّةِ، وهدايتَه الصِّراطَ المستقيمَ متعلِّقٌ بالرَّحمةِ، وانقسامُ الخلقِ إلى ثلاثةِ أصنافٍ يتعلَّقُ ابتداؤُه بالرُّبوبيَّةِ، وآخرُه بالملكِ ليوم الدِّينِ، وله الحمدُ على ذلك كلِّه.

وهذه الأسماءُ حمدٌ وثناءٌ وتمجيدٌ، كما في حديثِ أبي هريرةَ عند مسلمٍ[1]، فالحمدُ جنسٌ، والثَّناءُ تكريرُه، والتَّمجيدُ ذكرُ الأوصافِ العظيمةِ في نفسِها، فهما تكثيرٌ للحمدِ، لكن ذاك تكثيرٌ يرجعُ إلى كمِّيَّتِه، والتَّحميدُ تكثيرٌ يرجعُ إلى كيفيَّتِه، واللهُ أعلمُ.

* * *

(١) وهو حديث: «قسمت الصلاة..» رواه مسلم (٣٩٥)، وقد تقدم.

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

الكلامُ على هذه الآيةِ الكريمةِ يتعلَّقُ بسبعةِ فنونٍ مِن العلمِ:

فضائلُها، وإعرابُها، وتفسيرُها، وما يتعلَّقُ بها مِن الحديثِ، ومسائلِ الفقهِ، وأصولِ الدِّينِ، وأعمالِ القُلوبِ.

* * *

الفنُّ الأوَّلُ

في فضائلِها:

روى ابنُ أبي حاتمٍ بإسنادِه، عن الحسنِ البصريِّ: إنَّ اللهَ سبحانَه أنزلَ مئةَ كتابٍ وأربعةَ كتبٍ، علمُ جميعِ هذه الكتبِ في أربعةِ كتبٍ: التَّوراةُ والإنجيلُ والزَّبورُ والفرقانُ، وجميعُ علمِ الأربعةِ في الفرقانِ، وجميعُ علمِ الفرقانِ في المفصَّلِ، وجميعُ علمِ المفصَّلِ في الفاتحةِ، وجميعُ علمِ الفاتحةِ في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١).

وقد روى أبو عبيدٍ في مراسيلِ الحسنِ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «مَن قرأَ فاتحةَ الكتابِ فكأنَّما [قرأ] التَّوراةَ والإنجيلَ والزَّبورَ والقرآنَ»(٢).

وقد بيَّنَّا فيما تقدَّم معنى ذلك، وهو أنَّ اللهَ سبحانَه إنَّما خلقَ الخلْقَ، وأرسلَ الرُّسلَ، وأنزلَ الكتُبَ لعبادتِه وحدَه لا شريكَ له، فالعبادةُ هي المقصودةُ بالذَّاتِ، والإعانةُ عليها مطلوبةٌ لكونِها وسيلةً إليها، وبقيَّةُ الشَّرائعِ طرُقٌ موصِلةٌ إلى العبادةِ ومُعِينةٌ، فالشَّريعةُ كلُّها: إمَّا عبادةٌ، وإمَّا استعانةٌ عليها، وقد كان السَّلَفُ لِمَعرفتِهم بحقِّ هذه الآيةِ يحصُلُ لهم عند قراءتِها مِن المواجيدِ والأذواقِ الإيمانيَّةِ والأحوالِ الزَّكيَّةِ ما يَظهرُ عليهم، فقد قامَ بها أحمدُ بنُ أبي الحواريِّ في الثَّغرِ ليلةً يُردِّدُها فيها إلى الصَّباحِ(٣).

---

(١) أخرجه بنحوه عن الحسن: الثعلبي في «تفسيره» (٢/ ٢٦٩)، والبيهقي في «الشعب» (٢١٥٥). وعندهما: «مئة وأربعة كتب» وليس فيه ذكر الآية وما قبلها في آخره.

(٢) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٢١)، وما بين معقوفين منه وقد سقط من نسختنا الخطية. وقد تقدم هذا الخبر والذي قبله في الفصل الرَّابع: في فضائلِ الفاتحة وخصائصِها.

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» وهو من المفقود منه، واستدرك من المختصرات (٧١/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، والذهبي في «السير» (١٢/ ٨٧ ـ ٨٨).

وقالَ مزاحمُ بنُ زفرَ: صلَّى بنا سفيانُ الثَّوريُّ المغربَ، فقرأَ بفاتحةِ الكتابِ، فلمَّا بلغَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بكى حتى انقطعَتْ قراءتُه، ثمَّ عادَ، فقرأَ حتَّى إذا بلغَ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بكى حتى انقطعَتْ قراءتُه، ثمَّ عادَ فقرأَ: ﴿الحمدُ﴾(١).

وفي كتابِ «ثواب الأعمال» لأبي الشَّيخِ، عن أنسٍ، عن أبي طلحةَ قالَ: كنَّا مع رسولِ اللهِ ﷺ، فلَقِيَ العدوَّ فسمعتُه يقولُ: «يا مالكَ يومِ الدِّينِ إياكَ أعبدُ وإيَّاكَ أستعينُ» قالَ: فلقد رأيتُ الرِّجالَ تُصرَعُ، تضربُها الملائكةُ مِن بين يدَيْها ومِن خلفِها يميناً وشمالاً(٢).

وصلَّى الإسماعيليُّ فقرأَ بفاتحةِ الكتابِ، فلمَّا بلغَ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فاضَتْ نفسُه وماتَ رحمَه اللهُ(٣).

ومن فضائلِها: أنَّها مقسومةٌ بين اللهِ وبين عبدِه نصفينِ، كما أنَّ أصلَ السُّورةِ كذلك، فإنَّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ حقٌّ للرَّبِّ، و﴿إياك نستعين﴾ حقٌّ للعبدِ، كما أنَّ ما قبلَ هذه الآيةِ مِن الثَّناءِ حقٌّ للرَّبِّ تعالى، وما بعدَها مِن طلبِ الهدايةِ حقٌّ للعبدِ، فما للهِ أوَّلُه جهدٌ وآخرُه عِبادةٌ، وما للعبدِ أوَّلُه استعانةٌ وآخرُه هدايةٌ.

* * *

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٧).

(٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨١٦٣)، و«الدعاء» (١٠٣٣)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣٣٤)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٣٨٦).

(٣) ذكره السهمي في «تاريخ جرجان» (ص: ١٤٨)، وابن الجوزي في «المنتظم» (١٥/ ٥١)، كلاهما في ترجمة إسماعيل بن أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبي سعد الجرجاني المعروف بالإسماعيلي.

الفنُّ الثَّاني

إعرابُها وما تضمَّنَتْ مِن لطائفِ المعاني:

﴿إِيَّاكَ﴾ ضميرٌ منصوبٌ منفصلٌ، وفيه للنُّحاةِ مذاهبُ:

أحدُها: أنَّ الضَّميرَ هو (إيا) والكافَ حرفٌ لِمُجرَّدِ الخطابِ، هذا قولُ الأخفشِ[1]، ورجَّحَه أكثرُ النُّحاةِ المتأخِّرينَ.

والثَّاني: أنَّ الضميرَ جملةُ ﴿إِيَّاكَ﴾.

والثَّالثُ: أنَّ الضَّميرَ هو الكافُ، و(إيَّا) عمادٌ أُتِيَ به لتعذُّرِ الابتداءِ بالكافِ.

والرَّابعُ: أنَّ (إيا) اسمٌ ظاهرٌ بمعنى الحقيقةِ والنَّفسِ والذَّاتِ، مُشتقٌّ مِن الآيةِ وهي العلامةِ، والكافُ مُضمَرٌ، وقد أضيفَ إليه الظَّاهرُ فالمعنى: حقيقتُك وذاتُك، وهو قولُ الزَّجَّاجِ[2]، ورجَّحَه بعضُ شيوخِنا[3].

والخامسُ: أنَّ (إيا) مُضمَرٌ، والكافَ مضمرٌ، وقد أضيفَ أحدُ الضَّميرينِ إلى الآخرِ، وهو قولُ الخليلِ ومَن وافقَه، واستدلُّوا بقولِه: (فإيَّاه وإيَّا الشَّوابِّ)[4].

---

(١) «سر صناعة الإعراب» لابن جني (١/ ٣١٩ ـ ٣٢٠).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٤٨)، وحكاه عن الزجاج: ابن جني في «سر صناعة الإعراب» (١/ ٣٢٠) وقال بفساده، و(٢/ ٢٩٨)، ثم تعقبه بقوله: «وهذا القول من أبي إسحاق عندي غير مُرْضٍ...».

(٣) وهو ابن قيم الجوزية رحمه الله، انظر كلامه في «مدارج السالكين» (١/ ١٢١).

(٤) حكاه الخليل عن أعرابي سمعه يقول ذلك. انظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٢٧٩) وتمامه: «إذا بلغ الرجلُ الستينَ فإياه وإيا الشوابِّ».

وقولِه:

دعنـي وإيَّـا خالـدٍ فلأقْطَعَنَّ عُـرَى نِياطِـه(١)

ثمَّ في هذه الآيةِ ثلاثةُ أنواعٍ مِن البلاغةِ:

أحدُها: ذكرُ قولِه سبحانَه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ بغيرِ واوِ عطفٍ على الحمدِ السَّابقِ، فخُلِّيَت هذه الجملةُ مِن عاطفٍ، وسرُّ ذلك: أنَّ الحمدَ والعبادةَ لَمَّا كانا مِن قَبيلٍ واحدٍ أُجرِيَت على الأولى كالتَّأكيدِ لها والبيان، ولذلك لم يتوسَّطْ بينهما حرفُ عطفٍ، كذا قالَ الزَّمخشريُّ في «كشافه الكبير»(٢).

النَّوعُ الثَّاني: الالتفاتُ مِن الغيبةِ إلى الخطابِ، وهذا النَّوعُ مِن البلاغةِ يُسمَّى: الالتفاتَ، وخطابَ التَّلوينِ، وسرُّهُ: أنَّ تنوُّعَ أساليبِ الكلامِ وتنقُّلَه مِن خطابٍ إلى غيبةٍ وبالعكسِ أحلى للسَّامعِ، وأنشطُ لقبولِه للكلامِ؛ لِمَا يحصلُ له مِن ارتياحِ النَّفسِ بالتَّنقُّلِ.

---

(١) البيت لمحمد بن عيينة بن المهلب بن أبي صفرة، من قصيدة في هجاء ابن عمه خالد بن يزيد. انظر: «الأغاني» (٢٠/ ٢٤).

(٢) انظر: «الكشاف» (١/ ٢٨).

قال أحد الأفاضل شكر الله له:

وأما وصف المصنف «الكشاف» بالكبير، فلم أجده لغيره، وهو يوهم بأن هناك كشافاً صغيراً وليس كذلك، بل ورد في بعض المصادر: «كشافه القديم»، وممن ذكره الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» في مواضع، منها: (١/ ٧٢ و٣٠٤ و٣٤٧) و(٢/ ٤١٧) (٣/ ١٤٥) وغيرها. وليس سوى قطعةٍ تفسيريَّةٍ تتعلَّق بالفواتحِ وطائفة من الكلامِ في حقائق سورة البقرة، وقد أشار إليها الزمخشري نفسه في خطبة «الكشاف» كتبها قبل تأليف «الكشاف»، ولعل المصنف اعتبر أن هذه القطعة هي الكشاف الصغير، والتفسير المعروف هو الكبير. اهـ. والله تعالى أعلم.

وفي مناسبةِ الانتقالِ هاهنا مِن الغيبةِ إلى الخطابِ مَعنيانِ:

أحدُهما: أنَّ التَّاليَ للفاتحةِ لَمَّا أثنى على اللهِ سبحانَه وتُقبِّلَ ثناؤُه حصَلَ له بذلك تقريبٌ لم يكن حاصِلاً قبلُ، فخاطبَ حينئذٍ مخاطبةَ الحاضرِ فقالَ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

والمعنى الثَّاني ـ وهو الذي ذكرَه الزَّمخشريُّ ومَن بعدَه مِن المُفسِّرينَ ـ: أنَّ التَّاليَ للفاتحةِ لَمَّا حمِدَ الرَّبَّ وأثنى عليه بأوصافِه وأسمائِه، تعلَّقَ العلمُ بمعلومٍ عظيمِ الشَّأنِ حقيقٍ بالتَّعظيمِ والعبادةِ والاستعانةِ، فخوطبَ ذلك المعلومُ المُتميِّزُ بتلك الصِّفاتِ فقيلَ: ﴿إِيَّاكَ﴾ يا مَن هذه صفاتُه ﴿نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1].

وحقيقةُ هذا المعنى: أنَّ العبدَ إذا استغرقَ بذكرِ الأسماءِ والصِّفاتِ، وغلبَ عليه سلطانُ المعرفةِ والمحبَّةِ، استولى عليه شاهدُ المثَلِ الأعلى، واستغرقَ فيه حتَّى يصيرَ كالمشاهدِ، فيُخاطِبُ على الحضورِ لا على الغيبةِ، وهذا مقامٌ عظيمٌ، وهو مقامُ الإحسانِ: أنْ تعبدَ اللهَ كأنَّكَ تراه، وهذا الذي يَستولي على القلبِ حتى يغمرَه هو المثلُ الأعلى الذي للهِ في السَّماواتِ والأرضِ، وهو جَدُّهُ المتعالي المذكورُ في الآياتِ والأخبارِ.

وقد قيلَ: إنَّه المثلُ الذي نفَى عنه المثليَّةَ، وبه ينحلُّ قولُه تعالى في الحديثِ الإلهيِّ: «كنتُ سَمْعَه الذي يَسمعُ به..» إلى آخره[2].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١/ ٣٥).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقد شرحه المصنف رحمه الله في «جامع العلوم والحكم» الحديث الثامن والثلاثون (٢/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦) بنحو ما هنا.

وحقيقتُه: أنَّه نورُ الإيمانِ والعِرفانِ لا حقيقةُ الذَّاتِ كما غلِطَ في ذلك كثيرٌ مِن النَّاسِ، وهو مزلَّةُ أقدامٍ ومضلَّةُ أفهامٍ، زلقَ فيها كثيرٌ مِن النُّسَّاكِ، وفُتِحَ لهم به بابُ الحُلولِ والاتِّحادِ تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيراً.

النَّوعُ الثَّالثُ: تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ، وهو يفيدُ معنى الاهتمامِ والاعتناءِ به، وكونَه أهمَّ مِن الفعلِ كما نصَّ عليه سيبويهِ وغيرُه[1]، ويفيدُ أيضاً معنى الاختصاصِ عند أهلِ البيانِ، والطِّباعُ السَّليمةُ شاهدةٌ بذلك، فإنَّك تجِدُ فَرْقاً قطعيًّا بين قولِك: زيداً ضربتُ، و: ضربتُ زيدًا، وليس إلَّا لاختصاصِ الأوَّلِ بالضَّربِ دون الثَّاني، فهاهنا تقديمُ المفعولِ دلَّ على اختصاصِ اللهِ سبحانَه بالعبادةِ والاستعانةِ دون غيرِه.

وفي تكرير (إيَّاك) مِن التَّأكيدِ وتعلُّقِ كلٍّ مِن العبادةِ والاستعانةِ واختصاصِها به ما ليس في حذفِها، فقولُك: «إيَّاك أُحِبُّ وإيَّاك أخافُ» مثلاً أبلغُ مِن قولك: «إيَّاك أحِبُّ وأخافُ».

* * *

(١) انظر: «الكتاب» (١/ ٣٤).

الفنُّ الثَّالثُ

التَّفسيرُ:

* **العبادةُ** في اللُّغةِ أصلُها: الذِّلَّةُ والمحبَّةُ، وأكثرُ المُفسِّرينَ لا يذكرونَ سوى المعنى الأوَّلِ، ومنه يقالُ للطَّريقِ السَّابلةِ الذي وَطِئَته الأقدامُ وذلَّلَتْه: طريقٌ مُعبَّدٌ؛ أي: مُذلَّلٌ موطوءٌ، وللبعيرِ المُذلَّلِ: مُعبَّدٌ، ومنه سُمِّيَ العبدُ عَبْداً لذِلَّتِه لمولاه.

وأمَّا المحبَّةُ: فمِنها سُمِّيَ نهايةُ العشقِ: التَّتيُّمُ. وتيمُ اللهِ: عبدُ اللهِ، فالحبُّ أصلُ التَّعبُّدِ، والذُّلُّ والخضوعُ لازمٌ له؛ لأنَّ المُحِبَّ مُفتقِرٌ غايةَ الافتقارِ إلى محبوبِه، وهو طالبٌ راغبٌ مُشتاقٌ، وهذا ملازمٌ للذُّلِّ والخضوعِ لا محالةَ، والذُّلُّ والخضوعُ على نوعينِ:

أحدُهما: أنْ يكونَ خُضوعاً مَحْضاً مع كراهةِ المخضوعِ له، كمَن يَذِلُّ ويخضعُ لظالمٍ يُستدفَعُ شرُّه، فليس هذا عابداً له ولا هذا الخضوعُ عِبادةٌ.

والثَّاني: أن يكونَ خُضوعاً وذُلًّا ناشئاً عن محبَّةٍ وميلٍ، فهذا هو العبادةُ، والقائمُ به هو المُتعبِّدُ.

وعبادةُ اللهِ سبحانَه تنبني على ثلاثةِ أركانٍ: خوفُه، ورجاؤُه، ومحبَّتُه. ولا بدَّ للعبدِ مِن تحصيلِ هذه الثَّلاثةِ على وجهِها، وكلُّها مُلازِمةٌ للمحبَّةِ؛ فإنَّ مَن أحبَّ شيئاً خافَ فواتَه، ورجا حُصولَه، وسارعَ في التَّوصُّلِ إلى تحصيلِه.

وقد كان السَّلَفُ يَذمُّونَ مَن يعبدُ اللهَ بواحدٍ منها ويُعرِضُ عن الآخرَينِ، كقولِ مَن قالَ: مَن عبدَ اللهَ بالحبِّ وحدَه فهو زنديقٌ، ومن عبدَه بالرَّجاءِ وحدَه فهو مُرجِئٌ،

ومَن عبدَه بالخوفِ وحدَه فهو حَرُورِيٌّ، ومن عبدَه بالحبِّ والخوفِ والرَّجاءِ فهو مؤمنٌ موحِّدٌ[١].

والخللُ الدَّاخلُ على بعضِ العبادِ إنَّما هو مِن الاقتصارِ على بعضِ هذه الثَّلاثةِ، والإعراضِ عن غيرِه، أو التَّقصيرِ فيه بحيثُ لا يحصلُ اجتماعُها على وجهِ الاعتدالِ.

وإذا تقرَّرَ أن العبادةَ تجمعُ أقصى الإرادةِ والحُبِّ، وأقصى الخضوعِ والذُّلِّ؛ فمعلومٌ أنَّ كلَّ ما أمرَ اللهُ به أمرَ إيجابٍ أو استحبابٍ يدخلُ في هذا.

وقد تقدَّمَ عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه فسَّرَ العبادةَ بالتَّوحيدِ والخوفِ والرَّجاءِ[٢].

فيدخلُ في العبادةِ جميعُ أنواعِ المعاملاتِ الباطنةِ مِن المحبَّةِ، والخوفِ والرَّجاءِ، والإخلاصِ والصِّدقِ، والتَّوكُّلِ والاستعانةِ، والرِّضا والصَّبرِ والتَّفويضِ.

ويدخلُ فيها أيضاً جميعُ أنواعِ الأعمالِ الظَّاهرةِ مِن الصَّلاةِ، والصِّيامِ، والصَّدَقةِ، والحجِّ، والجهادِ، والإحسانِ والبرِّ والصِّلَةِ.

ويدخلُ فيها أيضاً جميعُ الأقوالِ الحسَنةِ مِن التِّلاوةِ والذِّكرِ، والاستغفارِ

---

(١) نقله أبو طالب المكي في «قوت القلوب»، وعنه الغزالي في «إحياء علوم الدين» (٤/ ١٦٦ ط دار المعرفة) من كلام مكحول الدمشقي.

وتناول هذه القاعدة بالشرح: التقي السبكي في «فتاويه» (٢/ ٥٥٥ ـ ٥٦١)، ولهج بها ابن تيمية في تصانيفه، ونسبها إلى بعض السلف: «العبودية» (ص: ١١٢)، «التحفة العراقية» (ص: ٧٥)، وغيرها...، وانظر: «الكلام على كلمة الإخلاص» للمصنف.

وهي قاعدة عظيمة تلخص التوازنات في عقيدة المسلم الحق.

(٢) لعل هذا من القسم المفقود من هذه الرسالة، أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٥٩).

والدُّعاءِ، والأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكرِ، وغيرِ ذلك مِن الأقوالِ والأعمالِ الظَّاهرةِ والباطنةِ.

وإنَّما مثَّلَ ابنُ عبَّاسٍ بالأعمالِ الباطنةِ مِن الخوفِ والرَّجاءِ، والأقوالِ الباطنةِ من التَّوحيدِ؛ لأنَّ عملَ الباطنِ أشرفُ مِن عملِ الظَّاهرِ، وهو روحُ العملِ الظَّاهرِ ولُبُّه، والأعمالُ الظَّاهرةُ أعمالُ الجوارحِ إذا خلَتْ مِن أعمالِ القُلوبِ كانت كالأجسادِ التي لا روحَ فيها.

قالَ تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٧٧].

قالَ مجاهدٌ: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ يعني: السُّجودَ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ﴾ ما ثبتَ في القلوبِ مِن طاعةِ اللهِ[١].

ويُبيِّنُ هذا: أنَّ أعمالَ القلوبِ كالتَّوحيدِ والإخلاصِ، والخشيةِ والرَّجاءِ، والمحبَّةِ والتَّوكُّلِ، ونحوِ ذلك لم تختلف فيها شرائعُ الأنبياءِ، وأمَّا الأعمالُ الظَّاهرةُ فالشَّرائعُ فيها مُتنوِّعةٌ.

ولهذا تُسمَّى أعمالُ القلوبِ حقيقةً؛ لأنَّها حقيقةُ كلِّ شرعٍ ومقصودُه ومُنتهاه، وهو لُبُّ الأعمالِ الظَّاهرةِ ورُوحُها، وعليه اتَّفقَت شرائعُ المرسَلينَ.

وتُسمَّى الأعمالُ الظَّاهرةُ: شرعيَّةً[٢]؛ لأنَّ شرائعَ الرُّسلِ تنوَّعَت فيها، كما قالَ تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، فالحقيقةُ هي حقيقةُ الإيمانِ القائمةُ بالقلبِ كالتَّوحيدِ وتوابعِه، وهذه الحقيقةُ مُستلزِمةٌ للعملِ بشريعةِ الإسلامِ الظَّاهرةِ، كما أنَّ شريعةَ الإسلامِ الظَّاهرةَ تتحقَّقُ بالإيمانِ

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣/ ٧٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٤٢).

(٢) كذا في النسخة الخطية، ولعل صوابها: «شريعةً».

الباطـنِ؛ فـإنَّ جنسَ العملِ الصَّالحِ لا بـدَّ منه في كلِّ شـريعةٍ، كما أنَّ عيـنَ الإيمانِ الباطـنِ لا بـدَّ منه.

فإذا عُلِمَ أنَّ العبادةَ أصلُها أكمَلُ أنواعِ المحبَّةِ مع أكملِ أنواعِ الخضوعِ، فلا ريبَ أنَّ المحبَّةَ والخضوعَ تنقسِمُ إلى: ما هو فرضٌ واجبٌ، وإلى ما هو فضلٌ مُستحَبٌّ، فكمالُ الحبِّ الواجبُ مُستلزِمٌ لفعلِ ما يُحِبُّه مِن المُستحبَّاتِ، وذلك هو عبادةُ اللهِ وحدَه لا شريكَ له، وهو الدِّينُ الحقُّ؛ فإنَّ الدِّينَ الحقَّ هو الطَّاعةُ والعبادةُ التي صارتْ خُلقاً.

فلا بدَّ في الدِّينِ مِن هذين الأمرينِ: المعبودِ والعبادةِ، فالمعبودُ إلهٌ واحدٌ لا شريكَ له، والعبادةُ طاعتُه واتِّباعُ ما يُحِبُّه ويرضاه، وهذا هو دينُ الحقِّ، وهو دينُ الإسلامِ، الذي لا يَقبلُ اللهُ مِن أحدٍ سواه.

وفاتحةُ الكتابِ مُتضمِّنةٌ لذلك كلِّه؛ فإنَّ أوَّلَها في ذكرِ المعبودِ الحقِّ بأسمائِه وصِفاتِه، ووسطَها ذكرُ عبادتِه وحدَه لا شريكَ له، وآخِرَها الدُّعاءُ بالهدايةِ إلى الصِّراطِ المستقيمِ، وهو تفاصيلُ عبادتِه الظَّاهرةِ والباطنةِ، وما عدا ذلك فهو دينٌ باطلٌ؛ لأنَّه إمَّا عبادةُ مَن لا يستحقُّ العبادةَ وهو الشِّركُ، أو عبادةُ اللهِ بغيرِ ما شَرَعه وأحبَّه وارتضاه، وفاعلُ ذلك إن كان عارفاً به فهو مِن المغضوبِ عليهم، وإن كان جاهلاً فهو مِن الضَّالِّينَ، وعبادةُ اللهِ بما يُحِبُّه ويرضاه هو الصِّراطُ المستقيمُ.

واعلَمْ أنَّ العُبوديَّةَ مُنقسِمةٌ إلى قسمينِ: عامَّةٍ وخاصَّةٍ:

فالعامَّةُ: عبوديَّةُ المُلْكِ والقهرِ والرُّبوبيَّةِ، وكلُّ مَن في السَّمواتِ والأرضِ مُتَّصِفٌ بهذه العبوديَّةِ، سواءٌ في ذلك المؤمنُ والكافرُ والبَرُّ والفاجرُ، وسواءٌ عرَفَ

ذلك أو لم يَعرِفْه، وسواءٌ أقرَّ به أو جحَدَه، وسواءٌ عبَدَه أو لم يعبُدْه، قالَ تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ [مريم: ٩٣].

والخاصَّةُ: عبوديَّةُ التَّوحيدِ والعبادةِ والإنابةِ، وهؤلاء هم المؤمنونَ، وقد وصفَ اللهُ تعالى بهذه العبادةِ الملائكةَ والأنبياءَ والمرسلينَ وخواصَّ المؤمنينَ، قالَ تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ﴾ [النساء: ١٧٢]، ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ﴾ [ص: ١٧]، ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١]، ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [ص: ٤٥]، ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾ [الحجر: ٤٢]، ﴿وَعِبَادُ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْنًا﴾ [الفرقان: ٦٣].

وقد سمَّى اللهُ سبحانَه رسولَه ﷺ عبدَه في أشرفِ مقاماتِه وأعظمِ خصائصِه، فسمَّاه عبدَه عند ذكرِ الإسراءِ به إليه: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]، وعند قيامِه بالدَّعوةِ إليه: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩]، وعند ذكرِ إنزالِ الوحيِ عليه واختصاصِه به في قولِه تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [الفرقان: ١]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الكهف: ١].

ولهذا قالَ ﷺ: «لا تُطروني كما أطرَتِ النَّصارى المسيحَ، ابنَ مريمَ، فإنَّما أنا عبدٌ، فقولوا: عبدُ اللهِ ورسولُه»(١).

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» في مواضع منها (٣٩١)، والبخاري في مواضع منها (٣٤٤٥)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

والإطراء: مجاوزة الحد في المدح، والكذب فيه. كما قال ابن الأثير.

فالمعنى: لا تبالغوا في مدحي كما بالغ النصارى في مدح عيسى فاتخذوه إلهاً. ومن التجاوز في تفسير الإطراء المذموم: عدّ كل مدح إطراءً مذموماً! وذاك هو الجفاء!

ومِن كلامِ بعضِ العُلَماءِ: مَن أرادَ السَّعادةَ الأبديَّةَ فلْيلزَمْ عتبةَ العُبوديَّةِ(١)، فالعُبوديَّةُ أشرفُ مقاماتِ الخلقِ وأجلُّها؛ فإنَّ مَن عرَفَ اللهَ وعظَمَته ووَحدانيَّته وإلهيَّته كان أعظمَ شرفِه أن ينتسبَ إلى عبوديَّتِه ورِقِّه وخدمتِه، كما قيلَ:

شرَفُ النُّفوسِ دُخولُها في رِقِّهم ... والعبدُ يحوي الفخر بالمُتملِّكِ(٢)

وقالَ آخرُ:

لا تدعُني إلا بيا عبدَها ... فإنَّه أشرَفُ أسمائي(٣)

وذكرَ إبراهيمُ بنُ الجُنَيدِ في كتابِ «المحبَّةِ» بإسنادِه: أنَّ رجُلاً بالبصرةِ كان كثيرَ الذُّؤوبِ قليلَ المَطْعمِ، وكان جيِّدَ البدَنِ، فقيلَ له: نراكَ كثيرَ الذُّؤوبِ، قليلَ المطعمِ، جيِّدَ البدَنِ، قالَ: ذاكَ مِن فرَحي بحبِّ اللهِ، إذا ذكرتُ أنَّه ربي وأنا عبدُه لم يمنَعْ بدني أن يصلحَ(٤).

وكان بشرٌ يخطو(٥) في دارِه ويقولُ: كفى بيَ عِزًّا أنِّي لك عبدٌ، وكفى بي(٦) فخراً أنَّك لي ربٌّ(٧).

---

(١) هو من كلام ابن تيمية رحمه الله كما ذكره ابن القيم في «مدارج السالكين» (٢/ ٥٢).

(٢) ليحيى بن يوسف بن يحيى الصَّرصريّ، الفقيه الحنبليّ. انظر: «مسالك الأبصار» لشهاب الدين العمري (١٦/ ١٩٤)، وذكره ابن القيم في «المدارج» (٢/ ٢٥١)، والمصنف في «اختيار الأولى».

(٣) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل المغربي الزاهد. انظر: «طبقات الصوفية» للسلمي (ص: ١٩٦).

(٤) أخرجه أبو إسحاق الختلي في «المحبة لله» (٢٦٠).

(٥) كذا في النسخة الخطية، وصوابه: يخطر؛ أي يتبختر. والله أعلم.

(٦) سبق قلم الناسخ فكتبها: «لك».

(٧) ذكره المصنف في «شرح حديث زيد بن ثابت: لبيك».
ولم أجده عن بشر رحمه الله، وإنما ذكره الفخر الرازي في «التفسير الكبير» في تفسير قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ونسبه لعلي بن أبي طالب، ولفظه: «كفى بي فخراً أن أكون لك عبداً، وكفى بي شرفاً أن تكون لي رباً...». ولم أقف على سند له.

وقولُه تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾

* **الاستعانةُ**: طلبُ العونِ مِن اللهِ تعالى؛ فإنَّ العبدَ فقيرٌ إلى مَن يطلبُ منه حاجتَه ويعينُه على تحصيلِ مَطلوباتِه، فكما أنَّه لا بدَّ له مِن مُنتهًى يطلبُه هو إلهُه ومعبودُه، فكذلك لا بدَّ له مِن مُنتهًى يَطلبُ منه، وهو ربُّه ومُستعانُه؛ فإنَّه ما شاءَ اللهُ كان وما لم يشَأْ لم يكُن، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ.

فإن قيلَ: قد تقدَّمَ أنَّ العبادةَ تشملُ كلَّ ما يُحِبُّه اللهُ ويرضاه مِن الأقوالِ والأعمالِ الظَّاهرةِ والباطنةِ، فالاستعانةُ به مِن جملةِ ذلك، فهي داخلةٌ في العبادةِ، فهلَّا اكتُفِيَ بذكرِ العبادةِ عنها.

قيلَ: عنه جوابانِ:

أحدُهما: أن تكون العِبادةُ والاستعانةُ مِن بابِ ما تختلفُ دلالتُه بالإفرادِ والاقترانِ، كالفقيرِ والمسكينِ، والبِرِّ والتَّقوى، والإيمانِ والعملِ الصَّالحِ، فإذا أُفرِدَ أحدُهما دخلَ فيه الآخرُ، وإن قُرِنَ أحدُهما بالآخرِ دلَّ كلٌّ منهما على ما لم يدُلَّ عليه الآخرُ.

والثَّاني: أن يكون ذلك مِن بابِ عطفِ الخاصِّ على العامِّ، كما في قولِه تعالى: ﴿فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، وقولِه: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، وقولِه: ﴿وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمۡ وَمِنكَ﴾ **الآيةَ** [الأحزاب: ٧]، وقولِه تعالى: ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ﴾ [الرحمن: ٦٨].

وعلى هذا فإذا ذكرَ الخاصُّ بعد العامِّ: **فهل يكونُ داخلاً في العامِّ، أم ذكرُه بعدَه يدلُّ على تخصيصِه مِن العامِّ؟**

فيه خلافٌ مشهورٌ، والنُّحاةُ على أنَّه ليس تخصيصاً كما نصَّ سيبويهِ وغيرُه في قولِك: «نِعمَ الرَّجلُ زيدٌ» أنَّه مُدِحَ مرَّتينِ؛ مرَّةً بالعُمومِ بجنسِ الرَّجلِ المُستحقِّ للمدحِ، ومرَّةً باسمِه الخاصِّ(١).

وإفرادُ الخاصِّ بالذِّكرِ بعد العامِّ له فوائدُ:

منها: أن يكونَ ذُكِرَ تخصيصاً له لشرفِه مِن بين أفرادِ العمومِ، كما في تخصيصِ جبريلَ وميكائيلَ وتخصيصِ أولي العزمِ.

ومنها: أن يكونَ لخفاءِ دُخولِ هذا الفردِ مِن أفرادِ العامِّ في العمومِ، كالاستعانةِ بالنِّسبةِ إلى العبادةِ؛ فإنَّه قد لا يُتفطَّنُ لدُخولِها في العبادةِ، فإنَّه كثيراً ما يَستحضِرُ الذِّهنُ عند ذكرِ العبادةِ فعلَ ما أمرَ به مِن العباداتِ المقصودةِ، ويذهَلُ عن حاجتِه في ذلك إلى الإعانةِ، بل القَدَريَّةُ مُعتقدون أنَّهم لا يحتاجون إلى عونٍ خاصٍّ على فعلِ المأمورِ.

وكثيرٌ مِن النَّاسِ وإن لم يكن هذا له اعتقادًا، لكن يكون له حالاً، بحيث يَذهلُ عن تصوُّرِ فقرِه وحاجتِه إلى اللهِ في ذلك حتى يحصُلَ ما يذكِّرُه، وإنْ ذكَرَه فنفسُ الذُّلِّ والافتقارِ العمَليِّ أمرٌ زائدٌ على العلمِ، وقد لا يحصلُ إلَّا عند الضَّرورةِ مِن مَرَضٍ شديدٍ أو فقرٍ شديدٍ أو عدوٍّ مخيفٍ، فالعلمُ بأنَّه فقيرٌ محتاجٌ غيرُ ذوقِ الحاجةِ والفقرِ والاتِّصافِ بما في ذلك مِن العبوديَّةِ.

فالتَّوكُّلُ والاستعانةُ علمٌ وعمَلٌ، فلا يكفي فيهما العلمُ المجرَّدُ، بل لا بدَّ مِن علمِ القلبِ، وهو أن يقومَ بالقلبِ حاجةٌ وضرورةٌ إلى فعلِ الطَّاعةِ المأمورِ

---

(١) انظر المسألة في «كتاب سيبويه» (٢/ ١٧٧).

بهـا، ويقـومَ بـه أنَّـه لا قدرةَ لـه ولا طاقةَ علـى فعلِهـا إلَّا بإعانةِ اللهِ لـه على ذلك.

قالَ مُطرِّفٌ: لو وُضِعَ الإيمانُ في يدي، وقلبي في يدي الأخرى، لـم أستطِعْ أن أضعَ الإيمانَ في قلبي حتَّى يكونَ اللهُ هو الذي يضعُه(١).

وقُدِّمَ ذكرُ العبادةِ على الاستعانةِ وإن كانت الاستعانةُ سابقةً على العبادةِ؛ لأنَّ العبادةَ هي الغايةُ المطلوبةُ، والاستعانةُ وسيلةٌ إليها، والغاياتُ مُقدَّمةٌ على الوسائلِ في الذِّكرِ والقصدِ وإن كانت مؤخَّرةً في الفعلِ والعملِ.

وأيضاً فقولُه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [يتضمَّن](٢) طلبَ الهدايةِ، فأُخِّرَ ليقربَ مِن سؤالِ الهدايةِ، فإنَّهما متقاربانِ في المعنى، واللهُ سبحانَه أعلمُ.

***

---

(١) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٠١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٨/ ٣١٠)، من طرق وألفاظ منها: «لو أخرج قلبي في يدي هذه، ثم جيء بالخير كله فجعل في يدي هذه، ثم أقربها فألصقها بالأخرى ما استطعت أن أولج قلبي منه مثقال ذرة حتى يكون الله يصنع ذلك».

(٢) ما بين معقوفين بياض في الأصل، والمثبت لعله أوفق ما تستقيم به الجملة.

الفَنُّ الرَّابعُ

الحديث:

أخبرَنا محمَّدُ بنُ إسماعيلَ الأنصاريُّ[١]: أنا أبو الغنائمِ المسلَّمُ بنُ علانَ، نا حنبلُ بنُ عبدِ اللهِ الرُّصافيُّ، نا هبةُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ الحُصَينِ، أنا الحسنُ بنُ عليٍّ التَّميميُّ، أنا أبو بكرِ ابنُ مالكٍ، ثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، نا أبي[٢]، نا المقرئُ هو أبو عبدِ الرَّحمنِ، نا حَيْوةُ، قالَ: سمعتُ عقبةَ بنَ مسلمٍ التُّجيبيَّ قالَ: حدَّثني أبو عبدِ الرَّحمنِ الحُبُليُّ، عن الصُّنابِحيِّ، عن معاذِ بنِ جبلٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ أخذَ يدَه يوماً ثمَّ قالَ: «يا معاذُ! إنِّي لَأُحِبُّك» فقالَ له معاذٌ: بأبي أنتَ وأمِّي يا رسولَ اللهِ، وأنا أحبُّكَ، قالَ: «أوصيكَ يا معاذُ، لا تدَعَنَّ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ أن تقولَ: اللهمَّ أعِنِّي على ذكرِك وشُكرِك وحُسنِ عِبادتِك» قالَ: وأوصى بذلك معاذٌ الصُّنابِحيَّ، وأوصى الصُّنابِحيُّ أبا عبدِ الرَّحمنِ، وأوصى أبو عبدِ الرَّحمنِ عقبةَ بنَ مُسلمٍ[٣].

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الأنصاري الدمشقي الحنبلي، المعروف بابن الخباز، مسند دمشق، أخذ عنه المصنف ووالده رحمهما الله، وأكثر من الرواية عنه في كتابه «ذيل طبقات الحنابلة»، توفي رحمه الله سنة ٧٥٦، وعلى هذا الشيخ قرأ والد المصنف مسندَ الإمام أحمد بتمامه. انظر: «المنهج الأحمد» للعليمي (٥/ ١٠٥).

(٢) وهو الإمام أحمد بن حنبل.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢١١٩)، وأبو داود (١٥١٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٠٩)، و«السنن الكبرى» (٩٨٥٧)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٧٥١)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٠٢٠) و(٢٠٢١)، كلهم من طريق عبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن المقرئ به. وقد وقع مسلسلاً إلى عقبة بن مسلم.

وقد رواه مسلسلاً بتمامه من هذا الوجه: أبو نعيم في «الحلية» (١/ ٢٤١).

وأخرجَه النَّسائيُّ عن يونسَ بنِ عبدِ الأعلى، عن ابنِ وهبٍ، عن حيوة، به مُختصَراً، ولفظُه: «لا تدعَنَّ في كلِّ صلاةٍ»[1].

وهذا حديثٌ حسنٌ، وإسنادُه صحيحٌ[2].

وهو يدُلُّ على فضلِ هذا الدُّعاءِ وشرفِه حيثُ علَّمَه معاذاً لِمَحبَّتِه له، وأَمَرَه بالمواظبةِ عليه، وهو يدلُّ أيضاً على استحبابِ الدُّعاءِ عقيبَ الصَّلاةِ.

وفي «التِّرمذيِّ» مِن حديثِ أبي أمامةَ قالَ: قيلَ: يا رسولَ اللهِ! أيُّ الدُّعاءِ أسمعُ؟ قالَ: «جوفُ الليلِ الآخِرُ ودبرَ الصَّلواتِ». وقالَ: حديثٌ حسنٌ[3].

وعن أمِّ سلمةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يقولُ إذا صلَّى الصُّبحَ حينَ يُسلِّمُ: «اللهمَّ إنِّي أسألُك عِلماً نافعاً، ورِزقاً طيِّباً، وعمَلاً مُتقبَّلاً»، أخرجَه الإمامُ أحمدُ وابنُ ماجَه[4].

وفي لفظٍ لأحمدَ: كان يقولُ في دُبرِ الفجرِ[5].

---

(١) أخرجه النسائي في «المجتبى» (١٣٠٣) وفي «الكبرى» (١٢٢٧).

(٢) هذا الحديث يعرف بالحديث (المسلسل بالمحبة) أو بقول كل راو: «أنا أحبك فقل». ومدار الوجه المسلسل على حيوة بن شريح، وله وجوه أخر عن معاذ رضي الله عنه.

وإني أرويه بحمد الله مسلسلاً على شرطه عن الشيخ حبيب الله قربان المظاهري المدني، عن الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي، بسنده إلى السيوطي في «جياد المسلسلات» (الحديث الحادي عشر)، وهو بسنده إلى ابن أبي الدنيا في كتاب «الشكر» (١٠٩) بسنده إلى الحكم بن عبدة، عن حيوة بن شريح، عن عقبة بن مسلم، به مسلسلاً، ولله الحمد والمنة.

(٣) «سنن الترمذي» (٣٤٩٩).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٦٠٢)، وابن ماجه (٩٢٥).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٥٢١).

وفي «سننِ أبي داودَ» عن عليٍّ، عنِ النَّبيِّ ﷺ: كان إذا سلَّمَ مِن الصَّلاةِ قالَ: «اللهمَّ اغفِر لي ما قدَّمتُ وما أخَّرتُ، وما أسرَرْتُ وما أعلنتُ، وما أسرَفْتُ، وما أنت أعلمُ به منِّي، أنتَ المُقدِّمُ وأنتَ المؤخِّرُ، لا إلهَ إلَّا أنت»(١).

ومِن العُلماءِ مَن قالَ: ذلك كلُّه يكون قبلَ السَّلامِ(٢).

وقد اختُلِفَ في الدُّعاءِ عقيبَ الصَّلاةِ على ثلاثةِ أقوالٍ:

مِنهم: مَن استحبَّه عَقِيبَ كلِّ صلاةٍ، وهم طائفةٌ من الشَّافعيَّةِ(٣).

---

(١) أخرجه هكذا مختصراً أبو داود (١٥٠٤). ومطولًا الإمام أحمد في «المسند» (٧٢٩)، ومسلم (٧٧١)، وأبو داود (٧٥٦)، ورواه سائر أصحاب السنن.

ووقع في رواية عند مسلم (٧٧١)، وقال فيه: ثم يكون من آخر ما يقول بين التشهد والتسليم: «اللهم اغفر لي ما قدّمتُ... »، ولم يجعله بعد السلام.

(٢) أي جميع ما ورد من الدعاء في دبر الصلوات. وهو اختيار ابن تيمية. انظر: «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٤٩٢) (٢٢/ ٣٧٩)، و«زاد المعاد» لابن القيم (١/ ٢٩٧ ط عطاءات) و(١/ ٣٥٣ـ ٣٥٤).

وتعقب ابن حجر على ما فهمه حنابلة عصره عن ابن القيم في «فتح الباري» شرح الحديث (٦٣٣٠).

(٣) مِن: بيانية وليست تبعيضية.

قال النووي رحمه الله في «المجموع» (٣/ ٤٨٤) اتفق الشافعي والأصحاب وغيرهم رحمهم الله على أنه يستحب ذكر الله تعالى بعد السلام، ويستحب ذلك للإمام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والمسافر وغيره، ويستحب أن يدعو أيضاً بعد السلام بالاتفاق، وجاءت في هذه المواضع أحاديث كثيرة صحيحة في الذكر والدعاء.

وقال أيضاً (٣/ ٤٨٨): وهو مستحب عقيب كل الصلوات بلا خلاف.

وجزم به المجد ابن تيمية من الحنابلة كما في «الفروع» لابن مفلح (٢/ ٢٣٢).

ومنهم: مَن لم يستحبَّه مُطلقاً كالمالِكيَّةِ[١]، وبالَغ بعضُ النَّاسِ في عدمِ استحبابِ الذِّكرِ عقيبَ الصَّلاةِ أيضاً[٢].

ومنهم: مَن استحبَّه عقيبَ الصَّلاةِ المفروضةِ التي لا تطوُّعَ بعدَها وهي الفجرُ والعصرُ[٣].

***

---

(١) عند المالكية خلاف في ذلك انظر: «البيان والتحصيل» لابن رشد الجد (١٧/ ١٣٢)، و«شرح المنهج المنتخب إلى قواعد المذهب» للمنجور (٢/ ٦٩٣ ـ ٧٠٢).

(٢) نقله ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٢/ ٢١٩) وقال إنهم «مفرِّطون بالنهي عن المشروع».

(٣) انظر: «الحاوي الكبير» للماوردي الشافعي (٢/ ١٤٨)، و«الفروع» لابن مفلح الحنبلي (٢/ ٢٣١).

الفنُّ الخامسُ

الفقهُ:

قد تقدَّمَ أنَّ قولَه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ في قوَّةِ: لا نعبدُ إلَّا إيَّاك، فيُستفادُ مِن ذلك وجوبُ النيَّةِ في العباداتِ كلِّها.

والنِّيَّةُ نوعانِ:

أحدُهما: يتعلَّقُ بالمعبودِ، وهي نيَّةُ الإخلاصِ؛ ليتميَّزَ عملُ المؤمنِ مِن عملِ المُنافقِ والمُشركِ والمُرائي؛ فإنَّ المشركَ يعبدُ اللهَ ويعبدُ غيرَه، والمُرائيَ قد يريدُ بعبادتِه مَن يُرائيهِ خاصَّةً، وقد يريدُ اللهَ وغيرَه فيكونُ مُشرِكاً في القصدِ والإرادةِ، والمنافقَ يجمعُ بين الشِّركِ والرِّياءِ، فمَن أرادَ بعملِه الرِّياءَ الخالصَ فلا ريبَ أنَّ عبادتَه باطلةٌ، كما في الصَّحيحِ عن أبي هريرةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «قالَ اللهُ تعالى: أنا أغنى الشُّركاءِ عنِ الشِّركِ، فمَن عمِلَ عمَلاً أشركَ فيه غيري فأنا مِنه بريءٌ، وهو للَّذي أشركَ». خرَّجَه مسلمٌ بمعناه(١).

فإذا صلَّى يُرائي الحاضرينَ، أو تصدَّقَ كذلك فإنَّه لا يُقبَلُ منه، وإن صلَّى للهِ وقصدَ أن يرى غيرَه فهذا قد أشركَ في قصدِ اللهِ وغيرِه، والصَّحيحُ أنَّ عبادتَه باطلةٌ أيضاً إذا دخلَ العملَ بهذه النيَّةِ المشتركةِ.

وقد قيل: إنَّه يُنظرُ إلى القصدينِ، فإن فضَلَ قصدُ اللهِ على قصدِ الرِّياءِ سقطَ مِن نيَّةِ الطَّاعةِ نظيرُ نيَّةِ الرِّياءِ، وأُثيبَ على القَدْرِ الزَّائدِ مِن النيَّةِ الصَّالحةِ، وبالعكسِ

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥). وبلفظ المصنف: الإمام أحمد في «المسند» (٧٩٩٩)، إلا أن أوله عنده: «أنا خير الشركاء...»، وابن ماجه (٤٢٢).

يتساقطانِ، ويعاقَبُ على القَدْرِ الزَّائدِ مِن النيَّةِ الفاسدةِ، وإن تَساويا تساقطا فلا ثوابَ ولا عقابَ.

والصَّحيحُ الأوَّلُ، وبـه صرَّحَ ابنُ جريرِ الطَّبريُّ[1]، ورجَّحَه ابنُ الجوزيِّ[2]، وقالَ الحسنُ: عملُه مردودٌ عليه إذا أرادَ به اللهَ والنَّاسَ[3].

وفي «المسندِ» عن شهرِ بنِ حَوْشَبٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ غَنْمٍ، عن شدَّادِ بنِ أوسٍ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَن صلَّى يُرائي فقد أشركَ، ومَن صامَ يُرائي فقد أشركَ»، فقالَ عوفُ بنُ مالكٍ عند ذلك: أفلا يَعمدُ اللهُ إلى ما ابتُغِيَ به وجهُه مِن ذلك العملِ كلِّه؛ فيقبلُ منه ما خلصَ له ويدعُ ما أشركَ فيه؟ [فقالَ شدَّادٌ عندَ ذلك: فإنِّي قد سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ]: «إنَّ اللهَ يقولُ: أنا خيرُ قسيمٍ لِمَن أشركَ بي، فمَن أشركَ بي شيئاً فإنَّ حَشْدَه وعملَه وقليلَه وكثيرَه لشريكِه الذي أشركَ به، أنا عنه غنيٌّ»[4]. ورُوِيَ موقوفاً على شدَّادٍ.

وتارةً يدخلُ الإنسانُ في العملِ بنيَّةٍ خالصةٍ ثمَّ تعرِضُ له نيَّةُ الرِّياءِ، وقد اختلفَ النَّاسُ في ذلك، حكاه الإمامُ أحمدُ في روايةِ ابنِه عبدِ اللهِ، والمنصوصُ عن الحسنِ وأحمدَ أنَّه يُجازى بنيَّتِه الأولى[5].

---

(١) انظر: «تهذيب الآثار» للطبري (٢/ ٨٠٧).

(٢) «منهاج القاصدين» لابن الجوزي (٢/ ٨٦٨).

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» آخر سورة الكهف وعزاه لابن أبي حاتم.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧١٤٠) وما بين معقوفين بياض في الأصل مقدار كلمة، واستدرك من «المسند».

(٥) انظر «مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله» (ص: ٦٩) برقم (٢٥٠). وأخرج الطبري في «تهذيب الآثار» (١١٤٣ ـ مسند عمر): أن رجلاً حسنَ الصَّوتِ بالقرآنِ قال لِلحسن: يا أبا سعيدٍ، إنِّي أقومُ =

قَالَ بعضُ السَّلَفِ: إذا جاءك الشَّيطانُ في الصَّلاةِ فقالَ: إنَّكَ تُرائي، فطوِّلِ الصَّلاةَ(١).

قالَ ابنُ جريرٍ: هذا في عملٍ يَرتبطُ آخرُه بأوَّلِه كالصَّلاةِ والحجِّ، فأمَّا ما لا ارتباطَ فيه فيحتاجُ إلى تجديدِ نيَّةٍ خالصةٍ كالقراءةِ والتَّسبيحِ والصَّدقةِ(٢).

وتارةً يعملُ عمَلاً خالصاً للهِ، فإذا اطُّلِعَ عليه وأُثنِيَ عليه به سُرَّ، فهذا هو الذي جاءَ فيه الحديثُ مِن طريقِ شعبةَ، عن أبي عمرانَ الجونيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ الصَّامتِ، عن أبي ذرٍّ قالَ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ! الرَّجلُ يعملُ العملَ لنفسِه ويحمدُهُ النَّاسُ، قالَ: «تلك عاجلُ بُشرى المؤمنِ»، خرَّجَه الخلَّالُ(٣).

وخرَّجَه ابنُ ماجَه، ولفظُه: الرَّجلُ يعملُ العملَ للهِ فيُحِبُّه النَّاسُ عليه، قالَ: «ذلك عاجلُ بشرى المؤمنِ»(٤)، وخرَّجَه مسلمٌ في «صحيحِه»(٥).

= في اللَّيلِ فَيأتيني الشَّيطانُ إذا رفعتُ صوتي فيقولُ: إنَّما تريدُ النَّاسَ. قال: فقال الحسنُ: لك نِيَّتُك إذا قُمتَ من فِراشك.

وأخرج أبو عبيد في «غريب الحديث» (٥/ ٥٠١)، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٦٤٧٤)، عن الحسن قال: ما من أحد عمل لله عز وجل عملًا إلا سار في قلبه سورتان، فإذا كانت الأولى منهما لله فلا تهيدنه الآخرة.

ومعنى لا تهيدنه: لا تصرفنه عن ذاك، ولا تزيلنه.

(١) أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١١٤١ ـ مسند عمر) من قول الحارث بن قيس.

(٢) نقله عن الطبري: ابن بطال في «شرح البخاري» (١/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

(٣) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٧٧) بلفظ: «.. الرجل يعمل لنفسه فيحبه الناس».

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٢٢٥).

(٥) أخرجه مسلم (٢٦٤٢).

وروى ابنُ جريرٍ مِن طريق سعيدِ بنِ بشيرٍ، عن الأعمش، عن ذكوان، عن أبي هريرةَ قالَ: قالَ رجلٌ: يا رسولَ اللهِ! دخلَ عليَّ رجلٌ وأنا أُصلِّي فأعجبني الحالُ التي رآني عليها، قالَ: «لك أجرانِ، أجرُ السِّرِّ وأجرُ العَلانيَةِ»(١)، ورُوِي مرسلاً من طرقٍ عن أبي صالحٍ مُرسَلاً(٢).

وقد فسَّرَ أحمدُ وغيرُه ذلك بأنَّ هذا قد أخلصَ للهِ في عملِه، ولكنَّه سُرَّ بما أنعمَ اللهُ مِن إظهارِ الثَّناءِ الحسَنِ(٣)، وقد سأَلَ إبراهيمُ ربَّه أن يجعلَ له لسانَ صدقٍ في الآخرينَ(٤).

وقد اختلفَ الفقهاءُ مِن أصحابِنا والشَّافعيَّةِ في وجوبِ نيَّةِ العملِ للهِ في العباداتِ على وجهينِ(٥)، ولأصحابِنا وجهٌ ثالثٌ: تُشترَطُ في العبادةِ المقصودةِ لغيرِها لا لنفسِها، ومَن لم يوجِبْه ـ وهو المشهورُ في المذهبينِ ـ قالَ: المؤمنُ لا يعملُ إلا للهِ، فلا يجبُ عليه استحضارُ هذه النيَّةِ(٦).

---

(١) أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١١٣٤ ـ مسند عمر). وبنحوه الترمذي (٢٣٨٤) وقال: غريب، وابن ماجه (٤٢٢٦).

(٢) كذا تكررت «مرسلًا». أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار» (١١٣٦ و١١٣٧ ـ مسند عمر) وأشار إليه الترمذي (٢٣٨٤). ورواه كذلك الثوري مرسلاً. أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٢/ ٢٢٨)، والطبري في «تهذيب الآثار» (١١٣٨ ـ مسند عمر).

(٣) انظر «مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه» رواية الكوسج (٢/ ٦٦٥ ـ ٦٦٦) برقم (٣٠٨).

(٤) سورة الشعراء: ٤٨.

(٥) أي أن يقول مثلًا: نويت الوضوء لله، نويت الصلاة لله، فيضيف العمل لله.

انظر: «نهاية المطلب» لإمام الحرمين (٢/ ١١٨)، وأصحهما عند الشافعية أنها لا تشترط كما ذكره النووي في «المجموع» (١/ ٣٣٤).

(٦) انظر: «الفروع» لابن مفلح (٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، و«الإنصاف» للمرداوي (٢/ ٢٢) ذكر الوجه الثالث.

قالَ أبو سليمانَ: مَن عمِلَ عملاً بلا نيَّةٍ كفاه النيَّةُ للأصلِ، حيثُ اختارَ الإسلامَ على غيرِه(١).

* فائدة:

قولُه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ كما أنَّه ينفي الرِّياءَ، فـ﴿إياك نستعين﴾ ينفي العُجبَ؛ كما قالَ أبو سليمانَ: إنَّما يُعجَبُ بأعمالِهم القَدريَّةُ؛ لأنَّ العبدَ إذا علِمَ أنَّه لم يعمَلْ هذه الطَّاعةَ إلَّا بإعانةِ اللهِ له وتوفيقِه فبماذا يُعجَبُ؟ بخلافِ القَدَريَّةِ فإنَّهم يعتقدونَ استقلالَهم بالعملِ(٢).

واعلَمْ أنَّ هذه النيَّةَ هي النيَّةُ العظيمةُ التي كثُرَ ذكرُها في الكتابِ والسُّنَّةِ، كقولِه تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البينة: ٥] وقولِه: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا﴾ الآيةَ [هود: ١٥]، وكذلك حديثُ «الأعمالُ بالنيَّاتِ»(٣) إنَّما يُرادُ به هذه النيَّةُ، وهي التي كان السَّلَفُ يَذكرونَها ويُعظِّمونَ أمرَها وشأنَها.

النَّوعُ الثَّاني مِن النيَّةِ: نيَّةُ العبادةِ المقصودُ بها تميزُ أجناسِ العباداتِ وأنواعِها، وتخليصُ بعضِها من بعضٍ، فيتميَّزُ به المصلِّي والصَّائمُ والحاجُّ، والمُفترِضُ مِن المُتنفِّلِ، ومَن يُصلِّي الظُّهرَ ممَّنْ يُصلِّي العصرَ، ومَن يصومُ رمضانَ ممَّنْ يَصومُ قضاءً أو نذراً أو نفلاً، ومَن يُزَكِّي مالَه ممَّنْ يَتطوَّعُ بالصَّدَقةِ، فإنَّ هذه النيَّةَ تميِّزُ بين هذا كلِّه، وهذه النيَّةُ هي التي تُذكَرُ في كتبِ الفقهِ.

* * *

---

(١) أخرجه بنحوه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٧١).

(٢) أخرجه بنحوه الفريابي في «القدر» (٤٣٩)، والآجري في «الشريعة» (٥٦٣)، وابن بطة في «الإبانة» (١٩٣٠) وأبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٦٣).

(٣) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، من حديث عمر رضي الله عنه.

الفنُّ السادسُ

أصولُ الدِّينِ:

قولُه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يُبطلُ قولَ القدريَّةِ والجَبريَّةِ؛ لأنَّ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فيه إثباتُ عملِ العبدِ وعبادتِه، والمُجْبِرةُ يرَوْنَ أنَّ العبدَ ليس [......][1]، ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فيه إثباتُ إعانةِ اللهِ لعبدِه على العملِ [..........][2] والمعتزلةُ يَنفونَ ذلك.

وحاصلُ الأمرِ: أنَّ الصَّحابةَ وأهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ يعتقدونَ أنَّ اللهَ ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكُه، وسواءٌ في ذلك أعمالُ العبادِ وذواتُهم، وعلى ذلك درجَ الصَّدرُ الأوَّلُ مِن أهلِ الإسلامِ، إلى أن نبغَ المعتزلةُ فقالوا: إنَّ اللهَ ليس بخالقِ أفعالَ العبادِ ولا مريدٍ لها، وإنَّ العبادَ يَستقِلُّونَ بإيجادِها وإنشائِها، وأنكرَ غُلاتُهم أن يكونَ اللهُ عالِماً بوُقوعِها قبلَ وُقوعِها، فأنكروا العلمَ القديمَ والكتابةَ السَّابقةَ، كعمرِو بنِ عبيدٍ[3] وغيرِه، والأئمَّةُ على تكفيرِ مُنكري العلمِ لأنَّهم مُكَذِّبونَ للكتابِ لا محالةَ.

وأمَّا مُثبتو العلمِ ومُنكرو الإرادةِ والخلقِ للأفعالِ؛ ففي تكفيرِهم قولانِ عن مالكٍ وأحمدَ، وفيهم جاءَ الخبرُ أنَّهم: «مجوسُ هذه الأمَّةِ»[4]؛ فإنَّ قولَهم نوعٌ مِن

---

(١) ما بين معقوفين بياض في الأصل بمقدار كلمتين، ولعل المراد: «فاعلًا لفعله» والله أعلم. انظر: «منهاج السنة» (٣/ ٧٥).

(٢) بياض في الأصل بمقدار ثلاث أو أربع كلمات، ولا يظهر خلل في المعنى بدونها.

(٣) هو القدريُّ المعتزليُّ الذي كان من أصحاب الحسن البصري، ثم اعتزل عنه، واتبع قول واصل.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٥٨) من حديث ابن عمر عن النبيِّ ﷺ. وصحح الدارقطني وقفه على ابن عمر كما في «العلل» (٢٩٨٣). وتقدم عند تفسير قوله ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

الشِّركِ، ولهذا قالَ ابنُ عبَّاسٍ: القدَرُ نظامُ التَّوحيدِ، فمَن وحَّدَ اللهَ وآمنَ بالقدرِ تمَّ توحيدُه، ومَن وحَّدَ اللهَ وكذَّبَ بالقدَرِ نقضَ تكذيبُه توحيدَه[1].

وأمَّا قتلُهم فعليهِ جمهورُ العُلَماءِ، فمِنهم مَن بناهُ على كُفرِهم، ومِنهم مَن قالَ بقتلهم دفعاً لضرَرِهم وفسادِهم.

وقد قتَلَ هشامُ بنُ عبدِ الملكِ غَيْلاناً القدَريَّ وصلَبَه على بابِ دمشقَ، وكان عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ قد استتابَه فأظهرَ التَّوبةَ نِفاقاً، فدعا عليه إن كان صادقاً أن يتوبَ اللهُ عليه، وإن كان كاذباً أن يُسلِّطَ اللهُ عليه مَن لا يرحمُه[2]، فكان كاذباً فسُلِّطَ عليه هشامٌ فصلَبَه على بابِ دمشقَ، فحمِدَ العلماءُ له ما فعلَ، وكتب إليه بعضُ أئمَّةِ العُلَماءِ يحلفُ له إنَّ قتلَه كان أفضلَ مِن قتلِ ألفينِ مِن الرُّومِ[3].

وقد عارضَ القَدَريَّةَ قومٌ مِن المُثبتةِ للقدَرِ، فقالوا: إنَّ العبدَ مُجبَرٌ على فعلِه، وإنَّ حركتَه كحركةِ الأشجارِ بالرِّياحِ لا قدرةَ له على ذلك البتَّةَ، وهؤلاء المُجْبِرةُ، وقد أنكرَ عليهم ذلك أئمَّةُ السَّلَفِ وعلماؤُهم وبدَّعوهُم على ذلك.

---

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٩٢٥) (٩٢٨)، والفريابي في «القدر» (٢٠٥)، والطبراني في «الأوسط» (٣٥٧٣)، والآجري في «الشريعة» (٤٥٦).

(٢) انظر الخبر في «تاريخ دمشق» لابن عساكر (٤٨/ ١٩٦ ـ ١٩٩) (٤٨/ ٢٠٩).

(٣) الذي كتب له بذلك هو رجاء بن حيوة كما أخرجه أبو زرعة في «تاريخه» (١/ ٣٧٠)، والفريابي في «القدر» (٢٨٤)، والآجري في «الشريعة» (٥١٦)، وابن بطة في «الإبانة» (١٨٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٧١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٢١١).

ونحو هذا ما أخرجه الفريابي في «القدر» (٢٨٥) وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٤٨/ ٢١١): أن نُميرَ بن أوسٍ قاضيَ دمشقَ بَلَغه أنَّه وَقَر في صدر هشام بن عبد الملك من قتله غيلان شيء، فكتب إليه نميرٌ: لا تَفعلْ يا أمير المؤمنين، فإنَّ قَتْلَ غيلانَ مِن فتوح الله العِظامِ على هذه الأُمَّة.

وتوسَّطَ أهلُ السُّنَّةِ في ذلك فقالوا: إنَّ أفعالَ العباد مخلوقةٌ لله، وهي حادثةٌ بمشيئةِ العبدِ وإرادتِه وقُدرتِه.

ومِن أهلِ الإثباتِ مَن قالَ: هي مِن أفعالِ اللهِ وليست أفعالاً للعبادِ، وإنَّما هي كسبٌ لهم، ولم يُفرِّقوا بين الكسبِ والفعلِ بفرقٍ مُحقَّقٍ.

ومِنهم مَن قالَ: هي فعلٌ بين فاعلينِ، الرَّبُّ فعَلَ ذواتِ الفعلِ التي تُنسَبُ إليه وهو كونُه مُحدَثاً، والعبدُ فعَلَ صفاتِه التي تُنسَبُ إلى الفعلِ مثل كونِه صلاةً وصِياماً وحجًّا.

والتَّحقيقُ ما عليه أهلُ السُّنَّةِ وجمهورُ الأمَّةِ: مِن الفرقِ بين الفعلِ والمفعولِ والخلقِ والمخلوقِ، وحكاه البُخاريُّ عن أهلِ السُّنَّةِ والحديثِ[1]، وصرَّحَ به الحنفيَّةُ وغيرُهم[2]، فأفعالُ العبادِ مخلوقةٌ للهِ مفعولةٌ له كغيرِها مِن المُحدَثاتِ؛ كنفسِ العبدِ وسائرِ صفاتِه، ليس هي نفسُ خلقِ الرَّبِّ وفعلِه، بل هي مخلوقُه ومفعولُه، فإنَّما هي فعلُ العبادِ القائمُ بهم، وهم مُتَّصِفونَ بها لقيامِها بهم، واللهُ غيرُ مُتَّصِفٍ بها لأنَّها غيرُ قائمةٍ به؛ فإنَّ اللهَ تعالى لا يتَّصِفُ بمخلوقاتِه ومفعولاتِه لأنَّها مُنفصِلَةٌ عنه، بل يتَّصِفُ بفعلِه وخلقِه كما يتَّصِفُ بسائرِ صفاتِه القائمةِ به.

ومِن هنا أنكرَ السَّلَفُ على المعتزلةِ قولَهم: إنَّ اللهَ مُتكلِّمٌ بكلامٍ خلقَه في غيرِه.

والعبدُ فاعلٌ لهذه الأفعالِ، وهو مُتَّصِفٌ بها وله عليها قدرةٌ، وهو فاعلُها بمَشيئتِه واختيارِه، والعبدُ ومَشيئتُه واختيارُه كلُّ ذلك مخلوقٌ للهِ عزَّ وجلَّ، واللهُ خلَقَها بتوسُّطِ مشيئةِ العبدِ وقُدرتِه، والمخلوقُ بتوسُّطِ مخلوقٍ مخلوقٌ، كما خلقَ

---

(١) انظر: «خلق أفعال العباد» للبخاري (ص: ١١٣ ط دار المعارف).

(٢) قال الطحاوي في «العقيدة»: «وأفعال العباد هي بخلق الله».

غيرَ ذلك مِن المسبَّباتِ بواسطةِ أسبابٍ أُخرَ مخلوقةٍ، كما في قولِه تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾ [النحل: ٦٥].

والكتابُ مملوءٌ مِن إثباتِ مشيئةِ العبادِ وأنَّها مخلوقةٌ لله:

قالَ تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ﴾ الآيةَ [التكوير: ٢٨]، وقالَ: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ۝٢٩ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٢٩ ـ ٣٠].

وكذلك دلَّ القرآنُ على خلقِ أفعالِ العبادِ مِن وُجوهٍ كثيرةٍ، منها قولُه: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾ الآيةَ [النجم: ٤٣]، وقالَ: ﴿قَالُوٓا۟ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [فصلت: ٢١].

* * *

الفنُّ السَّابعُ(١)

الإنسانُ ـ بـل وكـلُّ مخلوقٍ ـ فهو محتاجٌ بالذَّاتِ، فقيرٌ إلى جلبِ ما ينفعُه، ودفعِ ما يضرُّه، وفقيرٌ إلى ما يُعينُه على تحصيلِ مصالحِه ومَنافعِه، ودفعِ مَضارِّه، فهذه الأربعةُ أمرٌ ضَروريٌّ لكلِّ حيٍّ مخلوقٍ، لا يقومُ وجودُه وصلاحُه إلَّا بها، واللهُ سبحانَه هو الذي يَجِبُ أن يكونَ هو المقصودَ المدعوَّ المطلوبَ، إذ هو النَّافعُ وحدَه، وهو المعِينُ على كلِّ مطلوبٍ، وما سواه فهو المكروهُ، واللهُ هو المُعِينُ على دفعِ المكروهِ، فهذه الأربعةُ لا تكونُ لغيرِ اللهِ سبحانَه، وهذا تحقيقُ معنى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾؛ فإنَّ العبوديَّةَ تتضمَّنُ المقصودَ المطلوبَ، والاستعانةَ تتضمَّنُ تحصيلَ المطلوبِ.

* * *

(١) وهو أعمال القلوب.

﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾.

جاءَ الدُّعاءُ هنا بلفظِ الجمع، وكذا في غالب الأدعيةِ، وكذا في قولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ لأنَّ هذا أبلغُ في التَّعظيم والعُبوديَّةِ؛ لأنَّ القائل بصيغة الجمعِ يُشيرُ إلى أنَّه وجميعَ أبناءِ جنسِه مِن لدُنْ آدمَ يعبدونَ اللهَ ويَسألونَه ويطلبون منه الهدايةَ، وذلك أبلغُ في التَّعظيمِ مِن قولِ القائلِ: «إيَّاكَ أعبدُ وإيَّاكَ أستعينُ، اهدني» على ما لا يخفَى.

وأصلُ الهدايةِ في اللُّغةِ: الدلالةُ.

واعلَم: أنَّ الهدايةَ في كتابِ اللهِ تُطلَقُ على أربعةِ أنواعٍ:

أحدُها: الهدايةُ العامَّةُ المشتركةُ بين الخلقِ ناطقِهم وأعجَمِهم، حيوانِهم ونباتِهم وجمادِهم، قالَ تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾ [طه: ٤٩ ـ ٥٠] فـ﴿أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ﴾؛ أي: صورتَه التي لا يَشتبِهُ فيها بغيرِه، وأعطى كلَّ عضوٍ شكلَه وهيئاتِه، فلا يشبِهُ شيءٌ مِن المخلوقاتِ شيئاً مِن كلِّ وجوهِه، بل لا بدَّ أن يتميَّزَ عنه بصفةٍ تُميِّزُه لِمَن حقَّقَ تأمُّلَه حتَّى ورقُ الأشجارِ والنَّباتِ، وكلُّ هذا مِن إعطاءِ كلِّ شيءٍ خَلْقَه.

وأمَّا هدايةُ كلِّ شيءٍ؛ فإنَّه هدَى كلَّ شيءٍ خلَقَه إلى ما خلَقَه له مِن الأعمالِ، مِن أعضاءِ الحيوانِ والنَّباتِ والجمادِ وغيرِ ذلك، وكلُّ ذلك دليلٌ على وحدانيَّتِه في رُبوبيَّتِه وإلهيَّتِه، ودليلٌ أيضاً على نبوَّةِ رسلِه، وعلى البعثِ؛ فإنَّ مَن هدَى هذه الحيواناتِ إلى مصالحِها وما يقومُ به عيشُها: كيف يحسُنُ منه أن يتركَ الإنسانَ الذي هو أشرفُ أنواعِ الحيوانِ مع كمالِ فهمِه وعقلِه وتمامِ إدراكِه وقدرتِه مُهمَلاً ومُعطَّلاً، لا يهديهِ إلى أقصَى كمالاتِه ونهايةِ غاياتِه وفضائلِه، مِن تعريفِه بنفسِه وبحُقوقِه، فلا يأمرَه ولا ينهاه ولا يُثيبَه ولا يعاقبَه؟ فإنَّ هذا مُنافٍ لحكمتِه ورحمتِه ومعرفتِه؛ فإنَّه

إذا اقتصرَ على هدايتِه إلى مصالحِ معاشِه فقد شاركَ بقيَّةَ الحيواناتِ وتعطَّلت منفعةُ عقلِه ولُبِّه وروحِه التي هي حقيقةُ الإنسانِ، وبها امتازَ عن بقيَّةِ الحيواناتِ.

فالحكمةُ(١) والرَّحمةُ تقتضي هدايةَ هذه القوَّةِ والخاصَّةِ التي فيه: في الدُّنيا إلى معرفةِ اللهِ وعبادتِه، وفي الآخرةِ إلى قربِه وجوارِه، فبهذا يمتازُ عن بقيَّةِ الحيواناتِ.

ومَن أنكرَ البعثَ والرِّسالةَ: فإنَّه سوَّى بين الإنسانِ وسائرِ الحيوانِ، وهذا سفهٌ يُنزِّهُ اللهُ عنه، ولهذا أنكرَ اللهُ سبحانَه على مَن ظنَّ ذلك، قالَ تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥] الآيتين، وقالَ تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [ص: ٢٧] الآياتِ، وقالَ: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦] قيلَ: لا يؤمَرُ ولا يُنهَى، قاله الشَّافعيُّ(٢). وقيل: لا يثابُ ولا يعاقبُ. وهما متلازمانِ.

النَّوعُ الثَّاني مِن الهدايةِ: هدايةُ البَيانِ والدَّلالةِ والتَّعريفِ والإرشادِ إلى نَجْدَي الخيرِ والشَّرِّ، وطريقَي النَّجاةِ والهلاكِ، وهذه الهدايةُ سببُ الهدَى التَّامِّ، وليس علَّةً تامَّةً بحيثُ لا يتخلَّفُ عنها معلولُها، بل قد ينتفِي معَها كقولِه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ الآيَةَ [فصلت: ١٧]، وقولِه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

النَّوعُ الثَّالثُ مِن الهدايةِ: هدايةُ التَّوفيقِ والإلهامِ، وهي الهدايةُ المُستلزِمةُ للاهتداءِ فلا يتخلَّفُ عنها، فهي علَّةٌ تامَّةٌ موجبةٌ لِمَعلولِها، وهي المذكورةُ في قولِه تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [النحل: ٩٣]، وفي قولِه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَن يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]، وقولِه: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

---

(١) تكررت كلمة «فالحكمة» وهي سبق قلم.

(٢) «الأم» (٩/ ٦٨)، و«الرسالة» (ص: ٢٥).

والمرادُ بهذا الهدَى: جعلُ الهدَى في القلوبِ، ومع حصولِه يجبُ الفعلُ للمأمورِ والتَّركُ للمحظورِ.

النَّوعُ الرَّابعُ: غايةُ هذه الهدايةِ، وهي الهدايةُ إلى الجنَّةِ والنَّارِ إذا سيقَ إليهما أهلُهما، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾ [يونس: ٩] وقالَ أهلُ الجنَّةِ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] وقالَ تعالى: ﴿فَٱهْدُوهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٢٣].

فقولُه تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ طلبٌ للنَّوعينِ الثَّاني والثَّالثِ خاصَّةً، وهما هدايةُ[1] البيانِ وهدايةُ التَّوفيقِ.

وهاهنا سؤالٌ مشهورٌ، وهو: أنَّ المؤمنينَ مُهتَدونَ بالبيانِ والتَّوفيقِ، فكيفَ يَسألونَ الهدايةَ؟

وأجابَ عنه كثيرٌ مِن النَّاسِ: بأنَّهم سألوا التَّثبيتَ عليها.

وجوابُه الصَّحيحُ: أنَّ الهدايةَ التَّامَّةَ لا تحصلُ بدونِ أمورٍ ثلاثةٍ، فمَن كملَت له حينئذٍ احتاجَ إلى سؤالِ الثَّباتِ عليها:

أولُها: أن يكونَ عالماً بتفاصيلِ كلِّ ما يَحتاجُ إليه عِلْماً وعمَلاً واعتقاداً، وتمييزِ ما يحبُّه اللهُ ويأمرُ به ويرتضيه وما يَسخَطُه وينهَى عنه، في كلِّ جُزئيَّةٍ جُزئيَّةٍ؛ فإنَّ الشُّبهاتِ كثيراً ما تَعرِضُ في هذا.

وثانيها: أن يكونَ مريدًا لجميعِ ما يُحِبُّه اللهُ منه أنْ يفعلَه عازِماً عليه، ومُريداً لتركِ جميعِ ما نهَى عنه عازماً على تركِه بعدَ حضورِه ببالِه مُفصَّلاً؛ فإنَّ الشَّهواتِ كثيراً ما تصدرُ عن [نقص][2] هذه الإرادةِ بعد حصولِ العلمِ.

---

(١) تكررت كلمة «هداية» في المخطوط، وهي سبق قلم.

(٢) هذه الكلمة ليست في الأصل، لكن لا يصح المعنى بدونها واستدركناها من «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٤٩ ط. عطاءات) فمنه اقتبس المصنف.

وثالثُها: أن يكونَ قائماً بذلك فعلاً وتركاً، ومتى نقص شيءٌ من ذلك نقص من تمامِ هدايتِه بحسَبِه.

فإذا حصَلَتْ له هذه الأنواعُ الثَّلاثةُ فهو محتاجٌ حينئذٍ إلى سؤالِ التَّثبيت عليها في المستقبلِ، ومحتاجٌ أيضاً إلى هدايةٍ في الذُّنوبِ الماضيةِ بتلافيها بالتَّوبة والحسناتِ الماحيةِ.

ومعلومٌ أنَّ اجتماعَ هذه الأمورِ الثَّلاثةِ بتفاصيلِها عِلْماً وإرادةً وعمَلاً مُتعذِّرٌ جدًّا، فلا جرمَ كان كلُّ أحدٍ محتاجًا إلى سؤالِ الهدايةِ، ولذلك وجبَ على كلِّ مُسلمٍ أنْ يسألَ اللهَ ذلك في كلِّ صلاةٍ مَفروضةٍ لشدَّةِ الحاجةِ إلى هذا الدُّعاءِ، ولولا أنَّ غيرَه لا يقومُ مقامَه لم يكُن هو المفروضَ على الأمَّةِ في صَلَواتِهم.

والإنسانُ مع إيمانِه وتقواه لا يَزالُ يترقَّى في مراتبِ الهدايةِ، فكلُّ ما حصلَ للعبدِ في الدُّنيا مِن مزيدِ الإيمانِ والمعارفِ والعُلومِ والأعمالِ الصَّالحةِ فهو مِن الهدايةِ، ومَراتبُ المعرفةِ والعلمِ باللهِ لا تتناهى، فلذلك كان النَّبيُّ ﷺ يَسألُ اللهَ الهُدى في كلِّ أحوالِه، وكان مِن دُعائِه: «ربِّ أعنِّي ولا تُعِنْ عليَّ، وانصُرْني ولا تَنصُرْ عليَّ، وامكُرْ لي ولا تمكُرْ عليَّ، واهدِني ويسِّرِ الهُدى لي، وانصُرْني على مَن بغَى عليَّ، ربِّ اجعَلْني لك ذكَّاراً، لك شكَّاراً، لك رَهَّاباً مِطواعاً، لك مُخبِتاً، إليك أوَّاهاً مُنيباً، ربِّ تقبَّلْ تَوْبَتي، واغسِل حَوْبَتي، وأجِبْ دعوَتي، وثبِّتْ حُجَّتي، واهدِ قلبي، وسَدِّدْ لساني، واسلُلْ سخيمةَ صَدْرِي»[1].

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٩٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٦٥)، وأبو داود (١٥٠٥)، والترمذي (٣٥٥١)، وابن ماجه (٣٨٣٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٣٦٨)، وابن حبان (٩٤٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الترمذي: حسن صحيح.

ومن دعائِه: «أسألُك الهُدى والتُّقى والعَفافَ والغِنى»(١).

وأمَّا الصِّراطُ، فاختُلِفَ في معناه، فقيلَ: هو الطَّريقُ، والصَّحيحُ أنَّه أخَصُّ مِن الطَّريقِ، فهو طريقٌ خاصٌّ.

ثمَّ قيلَ: هو الطَّريقُ الواضحُ.

وقيلَ: المستقيمُ، فعلى هذا وصفُه بأنَّه مستقيمٌ صفةُ توضيحٍ لا تخصيصٍ.

وحكى ابنُ جريرٍ الإجماعَ على أنَّه الطَّريقُ الواضحُ الذي لا اعوِجاجَ فيه(٢).

وقيلَ: هو الطَّريقُ المُذلَّلُ الذي يَسهلُ سلوكُه بغيرِ مشقَّةٍ، قاله العسكريُّ(٣).

وقيلَ: بل هو جامعٌ لهذه الصِّفاتِ كلِّها، وأتى به مُعرَّفاً لأنَّه معهودٌ ذهنيٌّ خارجيٌّ، فعادَ الطَّلَبُ إليه بعينِه بخلافِ ما إذا نُكِّرَ.

وقد تكلَّمَ النَّاسُ في تفسيرِ الصِّراطِ المُستقيمِ، فقيلَ: إنَّه القرآنُ، وقيلَ: الإسلامُ.

وقيلَ عنِ ابنِ مسعودٍ: هو ما ترَكَنا عليهِ النَّبيُّ ﷺ(٤).

وقيلَ: هو طريقُ أبي بكرٍ وعمرَ.

وكلُّه حقٌّ، وحقيقةُ ذلك: أنَّه دينُ اللهِ الذي لا يُقبَلُ مِن أحدٍ سواه، وهو الذي بعثَ به رسلَه، وأنزلَ به كتبَه، وكلُّ الطُّرُقِ مسدودةٌ إلى اللهِ سواه، فلا يُوصَلُ إلى اللهِ مِن غيرِه، وهو حقيقةُ شهادةِ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمَّداً رسولُ اللهِ، فشهادةُ أن لا

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٩٥٠)، ومسلم (٢٧٢١)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٧٠).

(٣) انظر: «الفروق اللغوية» للعسكري (ط دار العلم والثقافة) (ص: ٢٩٨).

(٤) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٤٥٤) من طريق الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود.

إلهَ إلا اللهُ تقتضي أن لا يُعبد سواه، وأنَّ محمَّداً رسولُ الله تقتضي أن لا يُطاع سواه، وهو الهدى ودينُ الحقِّ، وهو معرفةُ الحقِّ والعملُ به، ومعرفةُ ما بعث اللهُ بهِ رسولَه والقيامُ به.

والدِّينُ كلُّه مجموعٌ في قولِك: اعمَلْ للهِ، وباللهِ، وعنِ اللهِ، لا لك، ولا بك، ولا عنك.

فما لا يكونُ باللهِ لا يكونُ، وما لا يكونُ للهِ لا ينفعُ ولا يدومُ، وما لا يكونُ عنِ اللهِ لا يحصلُ له قبولٌ.

فالأوَّلُ هو الاستعانةُ، والثَّاني هو الإخلاصُ، والثَّالثُ: اتِّباعُ السُّنَّةِ.

فما لم يُعِنِ اللهُ العبدَ فلا طاقةَ له على شيءٍ.

وما لم يُقصَدْ بالعملِ وجهُ اللهِ وحدَه فلا ينفعُ ولا يدومُ؛ لأنَّ كلَّ شيءٍ خلا اللهَ باطلٌ، والباطلُ هو المعدومُ، أو الموجودُ الذي لا يَنفعُ ولا يَبْقَى؛ فإنَّ ما سوى اللهِ يَفنَى، فإذا فنِيَ فنِيَ مُتعلَّقُه، ولهذا قالَ مالكٌ: وطَّؤوا ووطَّأْنا، ويبقَى ما كان للهِ[1].

وما لم يكن على السُّنَّةِ فهو غيرُ مقبولٍ، كما قالَ الفُضَيلُ: في أخلصِه وأصوَبِه[2].

* * *

(١) انظر: «جامع المسائل» لابن تيمية (١/ ٤٩)، وقبله «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٢/ ٧٦).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإخلاص والنية» (٢٢) عن الفضيل في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هُود: ٧] [تبارك: ٢] قال: أخلصُه وأصوبُه. قال: إنَّ العملَ إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لمْ يُقبلْ، وإذا كان صوابًا ولمْ يكن خالصًا لمْ يُقبلْ، حتَّى يكونَ خالصًا صوابًا، والخالصُ إذا كان لله، والصَّوابُ إذا كان على السُّنَّة.

﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾.

﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾، وهو بدلٌ مُطابِقٌ، وهو المُسمَّى ببدلِ كلٍّ مِن كلٍّ، وهو مِن قسمِ المعارفِ المُبدَلةِ مِن المعارفِ، فالمبدَلُ هو ذكرُ الصِّراطِ ووصفُه بالاستقامةِ في نفسِه، والبدلُ هو ذكرُه بوصفِ أهلِه السَّالكينَ عليه، وهم المنعَمُ عليهم؛ فإنَّ الطَّريقَ قد يكونُ مُستقيماً ولكن يحصلُ لسالكِه استيحاشٌ مِن قلَّةِ سالكيهِ؛ فإنَّ النُّفوسَ مجبولةٌ على التَّأسِّي، وعلى الوحشةِ مِن التَّفرُّدِ، فالبدلُ المذكورُ يزيلُ هذا الاستيحاشَ بذكرِ السَّالكينَ عليه، وهم الذين أنعمَ اللهُ عليهم مِن النَّبيِّينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ، فلا يستوحشُ السَّالكُ في زمانِه على هذا الطَّريقِ؛ فإنَّه وإن كان أهلُه في وقتٍ قليلاً فإنَّ رفقاءَه في الحقيقةِ هم خيرُ الخلقِ وأفضلُهم وأشرفُهم، وهم هؤلاء الأربعةُ أصنافٍ[1]، ومِن هنا قالَ الفضيلُ: اسلُك طريقَ الهدى ولا يَضرَّكَ قلَّةُ السَّالكينَ، وإيَّاكَ وطرُقَ الضَّلالةِ، ولا تغترَّ بكثرةِ الهالِكينَ[2].

ومِن هذا المعنى أيضًا تفسيرُ الجماعةِ، والوحدةِ، والفُرقةِ:

فالجماعةُ: هي ما كان عليه خيارُ الخلقِ مِن هذه الأمَّةِ، وإن تركَه النَّاسُ بعد ذلك، فمَن تمسَّكَ بما كان عليه الصَّدرُ الأوَّلُ مِن هذه الأمَّةِ فهو المُتمسِّكُ بالجماعةِ، وإن كان في وقتِه مُنفرِداً بسلوكِ طريقِه، ومَن وافقَ أهلَ بلدِه أو وقتِه وكانوا على غيرِ

---

(١) «الأربعة أصناف» كذا وقع في النسخة الخطية، والصواب لغةً: «الأربعة الأصناف».

(٢) أخرجه الحافظ البيهقي في «الزهد الكبير» (٢٤٠)، والحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص: ٣٣١) ولفظه: «لا تستوحش طرق الهدى لقلة أهلها، ولا تغترن بكثرة الهالكين» واللفظ الذي أورده المصنف إنما شهره الإمام النووي رحمه الله في كثير من كتبه بمعنى ما قال الفضيل.

انظر: «الأذكار» للنووي باب ما يقوله الماشي مع الجنازة.

ما كان عليه القرونُ المُفضَّلةُ فهو مُنفردٌ وخارجٌ عن الجماعةِ، وإن كثُرَ موافقوهُ في وقتِه في القولِ والعملِ.

ومنه قولُ معاذٍ لعمرِو بنِ ميمونٍ: «إنَّ جمهورَ الجَماعةِ الذين فارَقوا الجماعةَ، الجماعةُ ما وافقَ الحقَّ وإن كنتَ وحدكَ». كذا ذكرَه أبو شامةَ(١)، وإنَّما هو: قالَ عمرو بنُ ميمونٍ لعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ(٢)، وهو في حديثِ الأمراءِ الذين يؤخِّرونَ الصَّلاةَ عن وقتِها(٣).

ومنه قولُ ابنِ المبارَكِ ـ وقد سئلَ عن السَّوادِ الأعظمِ الذي أُمِرنا أن نكونَ معَه ـ: مَن هو؟ فقالَ: أبو حمزةَ السُّكَّريُّ. وسئل عنه إسحاقُ [بنُ راهويه](٤) فقالَ: محمَّدُ بنُ أسلمَ الطُّوسيُّ(٥).

---

(١) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» لأبي شامة (ص: ٢٢) وإنما ذكره عن ابن مسعود!

(٢) كذا في المخطوط، وكتب الناسخ في الحاشية: «كذا»، والصواب: عبد الله بن مسعود لعمرو بن ميمون. ولا تثريب على أبي شامة في شيء.

(٣) أخرجه البيهقي في «المدخل إلى علم السنن» (١/ ٤١٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٦/ ٤٠٨) وعن البيهقي نقل أبو شامة، عن عمرو بن ميمون الأودي: أنه صحب معاذًا باليمن، فلما توفي معاذ صحب ابن مسعود، فسمعه يحضُّ في الجماعة ويرغب فيها، ثم سمعه يومًا يقول: سَيَلِي عليكم ولاة يؤخِّرون الصلاة عن مواقيتها، فصلوا الصلاة لميقاتها، فهو الفريضة، وصلوا معهم، فإنها لكم نافلة. فسأله عن ذلك مستغرباً، فقال: تدري ما الجماعة؟ قال: قلت: لا، قال: إن جمهور الجماعة الذين فارقوا الجماعةَ، الجماعةُ ما وافق الحق وإن كنت وحدك.

(٤) ما بين معقوفين بياض في الأصل.

(٥) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٢٣٨) عن أبي عبد الله محمّد بن القاسم الطُّوسيِّ خادمِ ابن أسلم: أن رجلاً سأل إسحاقَ بنَ راهويه ـ بعد أن روى حديث: «إنَّ الله لَمْ يَكُن ليَجمعَ أُمَّةَ محمدٍ على ضلالةٍ، فإذا رأيتم الاختلافَ فعليكم بالسَّوادِ الأعظمِ» ـ: يا أبا يعقوبَ مَن السَّوادُ الأعظمُ؟ فقال: محمدُ بنُ أسلمَ وأصحابُه ومَن تَبِعه، ثُمَّ قال (يعني: إسحاق): سأل رجلٌ ابنَ المباركِ فقال: =

ومعنى هذا: أنَّ العصرَ إذا كان فيه **إمامٌ عارفٌ بشريعةِ النَّبيِّ ﷺ وهَدْيِه وطريقتِه قَوْلاً وعمَلاً واعتقاداً وهو داعٍ إلى ذلك، فهو الجماعةُ**(١)، وهو الإجماعُ والسَّوادُ الأعظمُ، وهو سبيلُ المؤمنينَ الذي مَن اتَّبعَ غيرَه ولَّاهُ اللهُ ما تولَّى وأَصْلاه جهنَّمَ وساءَتْ مَصيراً.

وفي وصفِ أهلِ الصِّراطِ بأنَّهم أهلُ النِّعمةِ فوائدُ:

مِنها: أنَّه إذا تصوَّرَ الدَّاعي أنَّ أهلَ هذا الصِّراطِ هم المخصوصونَ بإنعامِ اللهِ، وأنَّهم الأنبياءُ والصِّدِّيقونَ والشُّهداءُ والصَّالحونَ، كان ذلك حامِلاً له على شدَّةِ الاعتناءِ بهذا الدُّعاءِ وطلبِه بحرقةٍ وفاقةٍ إليه.

ومنها: أنْ يستأنسَ بمُوافقةِ هؤلاءِ في الطَّريقِ، ولا يستوحشَ مِن تفرُّدِه في وقتِه بسُلوكِه.

ومنها: أنَّ الدَّاعيَ بذلك مُصدِّقٌ بمضمونِ هذا الدُّعاءِ، ومعتقِدٌ له، وأنَّه لا طريقَ إلى اللهِ إلَّا على هذا الصِّراطِ الذي سلَكَه أهلُ النِّعمةِ، وهذا إيمانٌ مِن الدَّاعي وتصديقٌ مِنه بإخبارِ اللهِ، والإيمانُ المقترِنُ بالدُّعاءِ وسيلةٌ إلى قبولِ الدُّعاءِ وإجابتِه.

= يا أبا عبد الرَّحمن مَن السَّوادُ الأعظمُ؟ قال: أبو حمزةَ السَّكُونيُّ ـ كذا في المطبوع من «الحلية»، وهو تصحيف صوابه: السكري ـ ثُمَّ قال إسحاقُ: في ذلك الزَّمان ـ يعني: أبا حمزةَ ـ وفي زماننا محمدُ بنُ أسلمَ ومَن تَبِعه. ثم قال إسحاق: لو سألت الجهال من السواد الأعظم؟ قالوا: جماعة الناس، ولا يعلمون أن الجماعة، عالم متمسك بأثر النبي ﷺ وطريقه، فمن كان معه وتبعه فهو الجماعة، ومن خالفه فيه ترك الجماعة.

(١) فهو عالم إمام عارف عامل داعٍ. فليُحْذَر من دعوى من لا يكون كذلك، مما يؤدي إلى الانحراف عن الأمة، ثم الجور عليها!

وقد تضمَّنَتِ الآيةُ انقسامَ الخلقِ إلى ثلاثةِ أقسامٍ، وهم:

المُنعَمُ عليهم.

والمغضوبُ عليهم.

والضَّالُّونَ.

فإنَّ كلَّ أحدٍ إمَّا أنْ يكونَ عالماً بالحقِّ الذي شرعَه اللهُ تعالى مُتَّبِعاً له، أو عالماً به غيرَ مُتَّبعٍ له، أو غيرَ عالمٍ به ولا مُتَّبعٍ له، فالأوَّلُ هو المنعَمُ عليه، والثَّاني مغضوبٌ عليه، والثَّالثُ ضالٌّ.

وقد اختلفَ العُلماءُ في تفسيرِ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾:

فعنِ الضَّحَّاكِ، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ بطاعتِكَ وعبادتِكَ، مِن ملائكتِكَ وأنبيائِكَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالحينَ(١).

وعن الرَّبيعِ بنِ أنسٍ قالَ: هم النَّبيُّونَ(٢).

وعن ابنِ جُريجٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ: هم المؤمنونَ(٣).

وكذا عن مجاهدٍ(٤).

و(٥)عبد الرَّحمنِ بن زيدٍ: هم النَّبيُّ ﷺ ومَن معَه(٦).

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٧).

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم (١/ ٣١).

(٥) سقطت هنا: «عن».

(٦) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨).

وعن وكيعٍ: هم المسلمونَ(١).

وكلُّه حقٌّ، لكن منهم من ذكرَ بعضَ أهلِ النِّعمةِ، ومِنهم مَن ذكرَ كلَّهم.

* * *

وأمَّا **المغضوبُ عليهم**، فهم اليهودُ، **والضَّالُّونَ**: النَّصارى، كذا رُوِيَ عن ابنِ مسعودٍ وابنِ عبَّاسٍ(٢)، وقاله خلقٌ كثيرٌ مِن المُفسِّرينَ.

قالَ ابنُ أبي حاتمٍ: لا أعلمُ بين المُفسِّرينَ فيه اختِلافاً(٣).

وفي حديثِ عديِّ بنِ حاتمٍ، عن النَّبيِّ ﷺ في قصَّةِ إسلامِ عديٍّ: أنَّ المغضوبَ عليهم اليهودُ، وأنَّ الضَّالِّينَ النَّصارى.

خرَّجَه الإمامُ أحمدُ والتِّرمذيُّ(٤).

ورويَ حديثُ عديٍّ هذا مِن طرُقٍ شتَّى عنه بألفاظٍ مُتعدِّدةٍ.

وفيه حديثٌ آخرُ رواه عبدُ الرَّزَّاقِ عن عبدِ اللهِ بنِ شقيقٍ مُرسَلاً(٥).

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٨).

(٢) أخرجه عنهما الطبري في «تفسيره» (١/ ١٨٨ ـ ١٨٩ و١٩٦)

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (١/ ٣١).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٩٣٨١)، والترمذي (٢٩٥٣ ـ ٢٩٥٤) ـ وحسنه ـ من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٣٥١) من حديث رجل سمع النبي صلى الله عليه، وإسناده صحيح، ولا يضر إبهام صحابيه.

(٥) أخرجه أبو عبيد في «الأموال» (٧٦٥)، والطبري في «تفسيره» (١/ ١٨٧)، عن عبد الله بن شقيق: أن رجلاً أتى رسولَ الله ﷺ... وله طرق كثيرة عنه عمن أبهم اسمه من الصحابة، وذلك لا يضر.

انظر: «مسند أحمد» (٢٠٣٥١).

ورواه ابنُ مردويهِ عنهُ عن أبي ذَرٍّ مرفوعاً[(١)].

وهذا يدلُّ على حصرِ أهلِ الضَّلالِ في النَّصارى دونَ غيرِهم مِن المجوسِ والمشركينَ، وذلك لأنَّ المجوسَ والمشركينَ لا ريبَ أنَّه لا دينَ لهم ولا كتابَ ولا رسولَ، وإنما المدَّعي للدِّينِ والكتابِ والرَّسولِ هم أهلُ الكتابينِ، وهم يعتقدونَ أنَّهم على صراطٍ مُستقيمٍ ديناً وعمَلاً، ولهذا كان مَن قتلوهُ له أجرُ شهيدينِ[(٢)]، ولأنَّهم كان لهم صراطٌ مستقيمٌ، حيث كان دينُهم قويماً، ثمَّ خرَجوا عنه، حيثُ بُدِّلَ ونُسِخَ، وهذا المعنى منتفٍ عن غيرِهم، فنحن نسألُ اللهَ هدايةَ الصِّراطِ الذي لا تبديلَ فيه ولا نسخَ، فلذلك احتَجْنا إلى سؤالِ الهدايةِ إلى الصِّراطِ المستقيمِ الذي لم يسلكوهُ إمَّا عمداً وإمَّا جَهلاً بِهِ، وهذا يُستدَلُّ به على أنَّ المجوسَ لا كتابَ لهم، وهو الصَّحيحُ.

وهذه الأمَّةُ قد هداها اللهُ لَمَّا أضلَّ عنه أهلَ الكتابينِ كما في حديثِ الجمعةِ[(٣)].

وإنَّما وصفَ اليهودَ بالغضبِ والنَّصارى بالضَّلالِ، وإن كان الغضبُ والضَّلالُ مُتلازِمَينِ، إلَّا أنَّ كلَّ طائفةٍ نُسبَتْ إلى أخصِّ أوصافِها وأشهرِها به، وقد وصفَ اللهُ تعالى اليهودَ بالغضبِ في مواضعَ مِن كتابِه، كما في قولِه: ﴿فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠] فوصفَهم بالغضبِ المُكرَّرِ لكفرِهم عِناداً وبَغياً وحسَداً، أنْ حسَدوا النَّبيَّ ﷺ على ما آتاهُ اللهُ مِن فضلِه في الدُّنيا والآخرةِ مِن

(١) ذكره ابن كثير في «تفسيره» (آخر الفاتحة)، وحسن إسناده ابن حجر في «فتح الباري» (٨/ ١٥٩).

(٢) كما في سنن أبي داود (٢٤٨٠) من حديث ثابت بن قيس بن شماس رضي الله عنه.

(٣) من حديث أبي هريرة وحذيفة عن النبي ﷺ قال: «أضل الله عن الجمعة من كان قبلنا، فكان لليهود يوم السبت، وكان للنصارى يوم الأحد، فجاء الله بنا فهدانا الله ليوم الجمعة...» أخرجه مسلم (٨٥٦).

الكرامةِ؛ كما قالَ تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ عَلَىٰ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ الآية [النساء: ٥٤].

وأمَّا النَّصارى فوصفَهم بالضَّلالِ، كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوٓا۟ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا۟ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا۟ كَثِيرًا وَضَلُّوا۟ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴾ [المائدة: ٧٧] وهذا في سياقِ ذكرِ النَّصارى، فوصفَهم بالضَّلالِ المكرَّرِ كما وصفَ اليهودَ بالغضبِ المُكرَّرِ؛ فإنَّ النَّصارى ضلُّوا في نفسِ مَطلوبِهم، وفي طريقِه، فإنَّهم عبَدوا مَن لا تجوزُ عبادتُه مِن البشرِ، وتعبَّدوا بما لا يجوزُ التَّعبُّدُ به مِن الطُّرُقِ، فضلُّوا في الطَّريقِ، وفي المعبودِ، وأضَلُّوا غيرَهم، كما أنَّ اليهودَ تكرَّرَ عُتوُّهُم وعِنادُهم وحسدُهم وبغيُهم.

ولهذا جاءَ في حديثِ زيدِ بنِ عمرِو بنِ نُفَيلٍ، الذي خرَّجَه البُخاريُّ: أنَّه لَمَّا خرجَ يطلبُ الدِّينَ أتى حَبْراً مِن اليهودِ فقالَ له: إنَّك لا تدخلُ في دينِنا حتَّى تأخُذَ بنصيبِك مِن غضبِ اللهِ، وقالَ له عالمُ النَّصارى: إنَّك لا تدخلُ في دينِنا حتَّى تأخذَ بنصيبِك مِن لعنةِ اللهِ[1].

واللَّعنةُ هي البعدُ، وهي مُناسِبةٌ للضَّلالِ؛ لأنَّ الضَّلالَ عن الصِّراطِ المستقيمِ بعدٌ عنه، وهو مُستلزِمٌ للبُعدِ عن الرَّحمةِ.

فاليهودُ إنَّما أُتوا مِن فسادِ الإرادةِ والحسدِ وإيثارِ ما كان لهم على قومِهم مِن الرِّياسةِ، وما بأيديهِم مِن السُّحتِ، فخافوا أن يذهبَ ذلك بإسلامِهم، فكانوا يكتمونَ الحقَّ مع علمِهم به ويُحرِّفونَه ويفترونَ على اللهِ الكذبَ، ويقتلونَ الأنبياءَ والرُّسُلَ مع علمِهم بحالِهم، ويقتلونَ أتباعَ الرُّسُلِ وهم الذين يأمرونَ بالقسطِ مِن النَّاسِ،

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٢٧).

وكانوا يعرفونَ أنَّ مُحمَّداً رسولُ اللهِ كما يعرفونَ أبناءَهم لكن منَعَهم مِن اتِّباعِه الكبرُ والحسَدُ؛ إبقاءً على رياستِهم ودينِهم، وتعظيماً لأسلافِهم وآبائهم، فهذه ذنوبُهم التي وبَّخَهم اللهُ بها في القرآنِ.

وأمَّا النَّصارى فدينُهم الجهلُ والضَّلالُ الذي هو عدمُ العلمِ بالحقِّ.

وأمَّا الذين أنعمَ اللهُ عليهم فهم الذين سَلِموا مِن هذينِ الوصفينِ؛ فإنَّهم عَلِموا الحقَّ واتَّبعوه وانقادوا له، فلذلك لم ينجُ غيرُهم، فلا يكونُ العبدُ على الصِّراطِ المستقيمِ حتى يكون عالِماً بالحقِّ في جميعِ أقوالِه وأحوالِه وأعمالِه، ومُتَّبِعاً لذلك مُنقاداً له، ومَن جهِلَ الحقَّ أو عرفَه وعمِلَ بخلافِ مُقتضى علمِه ففيه مِن خصالِ الغضبِ والضَّلالِ بحسبِ ذلك.

ولهذا قالَ سفيانُ بنُ عيينةَ وغيرُه مِن السَّلفِ: مَن فسدَ مِن عُلمائِنا ففيه شبَهٌ مِن اليهودِ، ومَن فسدَ مِن عُبَّادِنا ففيه شبهٌ مِن النَّصارى(١).

فإنَّ أخلاقَ اليهودِ كما تقدَّمَ: كتمانُ ما أنزلَ اللهُ وتحريفُه والافتراءُ عليه إذا كان في ذلك غرضٌ فاسدٌ، وهذا ظاهرٌ فيمَن شابَهَهم مِن عُلَمائِنا.

ومَن فسدَ مِن العُبَّادِ أشبهَ النَّصارى في تعبُّدِه بهواه مِن غيرِ تقيُّدٍ بما شرَعَه اللهُ، وغَلا في الشُّيوخِ فأنزَلَهم منزلةَ الرُّبوبيَّةِ، وأطاعَهم في كلِّ ما أَمَروا بهِ مُطلَقاً، وجاوزَ ذلك إلى نوعٍ مِن الحلولِ والاتِّحادِ، إلى غيرِ ذلك مِن خصالِ النَّصارى الذَّميمةِ.

---

(١) شهر هذا القول: ابن تيمية في كثير من كتبه، ولم أقف عليه في مصدر آخر انظر: «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٧٩)، و«الاستقامة» (١/ ١٠٠)، و«جامع المسائل» (٩/ ٤٦) وغيرها، وعنه ابن القيم، وابن كثير، والمصنف ابن رجب في «شرح حديث بعثت بالسيف».

وممَّا ينبغي أن يُعلمَ: أنَّ هذه الأمَّةَ وسَطٌ عدلٌ خِيارٌ، كما قالَ تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فدينُهم وسَطٌ بين الغالي والجافي، ولذلك يقالُ: إنَّ موسى عليه السَّلامُ بُعِثَ بشريعةِ الجلالِ، والمسيحَ عليه السَّلامُ بُعِثَ بشريعةِ الجمالِ، ومحمَّدٌ ﷺ بُعِثَ بشريعةِ الكمالِ الجامعةِ بين الشَّريعتينِ والآخذةِ بمحاسنِ المِلَّتينِ.

ولهذا يغلبُ على التَّوراةِ الشِّدَّةُ والانتقامُ، ويغلبُ على الإنجيلِ الرِّفقُ واللِّينُ، والقرآنُ يجمعُ بين الأمرينِ ويضعُهما في موضعِهما، كما قالَ تعالى في وصفِ أصحابِ محمَّدٍ ﷺ: ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩].

واليهودُ والنَّصارى يَصِفونَ اللهَ بالنَّقائصِ، والمسلمونَ ينفونَ عنِ اللهِ النَّقائصَ ويُثبِتونَ له صفاتِ الكمالِ.

واليهودُ أهانتِ الأنبياءَ وقتلوهُم، والنَّصارى غلَوا فيهم وعبَدوهم، والمسلمونَ توسَّطوا فأعطَوْهم حقوقَهم.

واليهودُ يزعمونَ أنَّ ما شرعَه اللهُ تعالى لا يَنسخُه أبداً، والنَّصارى يزعمونَ أنَّ لأحبارِهم ورُهبانِهم نسخَ شرائعِهم، والمسلمونَ يقولونَ: ما أمرَ اللهُ به لا ينسخُه إلَّا اللهُ، فله الخلقُ والأمرُ، فكما لا يخلقُ غيرُه لا يأمرُ غيرُه.

واليهودُ يبالغونَ في طهارةِ أبدانِهم مع نجاسةِ قُلوبِهم، والنَّصارى يَدينونَ بالنَّجاساتِ، والمسلمونَ وسَطٌ يُطهِّرونَ أبدانَهم طهارةً وسَطاً ويُبالِغونَ في تطهيرِ قُلوبِهم.

واليهودُ يُحرِّمونَ كثيراً مِن الطَّيِّباتِ، والنَّصارى يَستحِلُّونَ الخَبائثَ، والمسلمونَ يُحِلُّونَ الطَّيِّباتِ ويُحرِّمونَ الخبائثَ.

واليهودُ يَعلمونَ ولا يعملونَ، فعندَهم علمٌ لكنْ بلا عملٍ صالحٍ ولا أخلاقٍ زكيَّةٍ، فهم مغضوبٌ عليهم، والنَّصارى يَعمَلونَ ولا يعلمونَ، فعندهم عمَلٌ وأخلاقٌ بلا معرفةٍ، فهم ضالُّونَ، والمسلمونَ عندَهم العِلمُ والعمَلُ، فهم أهلُ الصِّراطِ المُستقيمِ.

ولَمَّا قسمَ تعالى الخلقَ إلى هذه الأقسامِ الثَّلاثةِ ذكرَ المُنعَمَ عليهم وفاعلَ الإنعامِ، وذكرَ المغضوبَ عليهم فلم يذكر فاعلَ الغضبِ، وكذلك الضَّالِّينَ، وفي هذا عدَّةُ فوائدَ:

أحدُها: أنَّ هذا جاءَ على طريقةِ القرآنِ المألوفةِ من أنَّ أفعالَ الإحسانِ والرَّحمةِ والجودِ تُضافُ إلى اللهِ تعالى، فيذكر فاعلَها منسوبةً إليه، ولا يُبنى الفعلُ معَها للمفعولِ، فإذا جاءَ إلى ذكرِ أفعالِ العدلِ والجزاءِ والعُقوبةِ حُذفَ الفاعلُ وبُنِيَ الفعلُ معها للمفعولِ، فيضافُ إلى اسمِه سبحانَه أشرفُ مُسمَّى أفعالِه وهو الفضلُ دون العدلِ، ولهذا نظائرُ كثيرةٌ في القرآنِ؛ منها: قولُه عن الخليلِ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٧٨ ـ ٨٠] وقولُه عن الجنِّ: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِىٓ أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠].

الفائدةُ الثَّانيةُ: أنَّ ذكرَ فاعلِ النِّعمةِ يتضمَّنُ الذِّكرَ والشُّكرَ، وهما أصلانِ عظيمانِ؛ لأنَّ ذكرَ النِّعمةِ شكرٌ، وذكرَ المُنعمِ شكرٌ.

الفائدةُ الثَّالثةُ [.......][1]: قالَ تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]

---

(١) في المخطوط بعدها بياض بمقدار ثلاث كلمات.

والكلام وما قبله وما بعده مستفاد من «مدارج السالكين» (١/ ١٩) وفيه: «أن الله سبحانه هو المتفرد بالنعم».

فأضيفَتِ النِّعَمُ إليه، وأمَّا الغضبُ على مَن يستحِقُّ الغضبَ فإنَّه يكونُ مِن اللهِ ومِن مَلائكتِه وأنبيائِه ورسُلِه وعبادِه المؤمنينَ؛ فإنَّهم يغضبونَ لغضَبِ اللهِ، فناسبَ إبهامَ فاعلِ الغضبِ لذلك.

الفائدةُ الرَّابعةُ: أنَّ في حذفِ فاعلِ الغضبِ مِن الإشعارِ بإهانةِ المغضوبِ عليه وتحقيرِه وتصغيرِ شأنِه ما ليس في ذكرِه، وفي ذكرِ فاعلِ النِّعمةِ مِن إكرامِ المنعَمِ عليهِ والإشادةِ بذكرِه[1] ورفعِ قدرِه ما ليس في حذفِه.

فإذا قيلَ فيمَن أكرمَه ملِكٌ عظيمٌ وشرَّفَه ورفعَ قَدْره: هذا الذي أكرمَه السُّلطانُ وعظَّمَه وأعطاه كان ذلك أبلغَ مِن قولِك: هذا الذي أُكرِمَ وأُعطي، وقولُك في حقِّ مَن أهينَ وسُخِطَ عليه: هذا المهانُ المسخوطُ أبلغُ في الاحتقارِ مِن قولِك: هذا الذي سخِطَ السُّلطانُ عليه.

فإن قيلَ: لم ذكرَ أهلَ الغضبِ باسمِ المفعولِ وأهلَ الضَّلالِ باسمِ الفاعلِ؟

قيلَ: لأنَّ الغضبَ لا يفعلُه الإنسانُ بنفسِه، وإنَّما يُفعَلُ به، بخلافِ الضَّلالِ؛ فإنَّه هو اكتسبَه واختارَه، كما قالَ تعالى: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَىٰ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [فصلت: ١٧] ولهذا استحقُّوا العقوبةَ عليه، وفي هذا دلالةٌ على أنَّ للعبادِ فِعلاً وقدرةً كما في قولِه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

وإنَّما قدَّمَ ذكرَ المغضوبِ عليهم على الضَّالِّينَ لوجوهٍ:

منها: أنَّهم مُتقدِّمونَ عليهم في الزَّمانِ.

ومنها: أنَّ ذمَّهم هو الأصلُ، والضَّالُّونَ فرعٌ عليهم؛ فإنَّ الإنجيلَ فرعٌ على التَّوراةِ وتابعٌ لها.

---

(١) تصحف في المخطوط إلى: «الذكره».

ومنها: أنَّهم الذين كانوا يَلُونَ النَّبيَّ ﷺ مِن أهلِ الكتابين؛ فإنَّ اليهودَ كانوا جيرانَ المدينةِ، وكان النَّصارى نائينَ عنه، ولهذا أكثرُ ما يخاطَبُ في القرآنِ اليهودُ.

ومنها: أنَّ اليهودَ أشدُّ كفراً مِن النَّصارى وأغلظُ؛ لأنَّ كفرَهم عن عنادٍ وبغيٍ، ولذلك استحقُّوا الغضبَ عليه، فالتَّحذيرُ مِن سُلوكِ سبيلِهم والبعدِ منها أهمُّ وأحقُّ بالتَّقديمِ؛ فإنَّه ليس عقوبةُ مَن علِمَ وعاندَ كعقوبةِ مَن جهِلَ.

ومنها: أنَّ المغضوبَ عليهم ضِدُّ المُنعَمِ عليهم، إذ الغضبُ ضدُّ الإنعامِ، فلذلك قرنَ بينَهما؛ فإنَّ هذه السورةَ مثاني، والمثاني هو ما يُذكَرُ فيه الشَّيءُ ومُقابِلُه.

وقولُه تعالى: ﴿غَيْرِ﴾ قرأ الأكثرونَ بكسرِ الراء، ورُوِيَ عن ابنِ كثيرٍ أنَّه قرأ بالنَّصبِ(١).

وعلى القراءةِ المشهورةِ ففيها قولانِ:

أحدُهما: بدلٌ، فيكونُ قولُه: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ بدلاً مِن قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ورُدَّ بوُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ البدلَ هو المقصودُ بالذِّكرِ دونَ ما قبلَه؛ فإنَّه كالتَّوطئةِ والتَّمهيدِ له، وهذا لا يَصلحُ هاهنا؛ لأنَّ المقصودَ بالذِّكرِ هو ذكرُ المُنعَمِ عليهم، فكيف يكونُ ما بعده بدلاً فيكونَ هو في نيَّةِ الطَّرحِ؟

---

(١) هي رواية شاذة عنه، والمشهور أنه قرأ كسائر القراء.

قال أبو منصور الأزهري في «معاني القراءات» (١/ ١١٥ ـ ١١٦): واختلف عن ابن كثير فقال أبو حاتم: قال بكار: حدثني الخليل بن أحمد عن ابن لعبد الله بن كثير المكي أنه قرأ (غيرَ المغضوب عليهم) نصباً... ثم قال الأزهري: وروى غير هؤلاء عن ابن كثير أنه قرأ (غير) بالكسر كما قرأ سائر القراء. والقراءة الصحيحة المختارة (غيرِ المغضوب) بكسر الراء، ونصب الراء شاذ.

والثَّاني: أنَّ البدلَ لو اقتُصِرَ عليه دونَ ما قبلَه لكان الكلامُ مُستقيماً، وهنا لو اقتصرَ على قولِه: صراط غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالين؛ لم يحصُلْ به تمامُ المقصودِ على ما لا يخفَى، إذ المقصودُ وصفُ الصِّراطِ بأنَّه صراطُ المُنعَمِ عليهم المغايرُ لأهلِ الغضَبِ والضَّلالِ.

والثَّالثُ: أنَّ لفظة ﴿غَيْرِ﴾ لا يُعقَلُ ورودُها بدلاً، وإنَّما ترِدُ استثناءً أو صفةً[1] أو حالاً؛ لأنَّها لم توضَعْ مُستقِلَّةً بنفسِها بل تابعةً لغيرِها، ولهذا لا يقالُ: «جاءني غيرُ زيدٍ»، و: «مررتُ بغيرِ عمرٍو» إلا قليلاً، والبدلُ لا بدَّ أن يكونَ مُستقِلًّا بنفسِه لأنَّه المقصودُ، والأوَّلُ وسيلةٌ إليه، بخلافِ حالِ الصِّفَةِ مع الموصوفِ.

والقولُ الثَّاني ـ وهو المشهورُ ـ: أنَّها صفةٌ، وأوردَ عليه أنَّ الصِّفةَ تابعةٌ للموصوفِ و(غير) نكرةٌ، فكيف يوصَفُ بها المعرفةُ؟.

وأجيبَ مِن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ ﴿غَيْرِ﴾ هنا تعرَّفَت بالإضافةِ، وهذا جوابُ مَن يقولُ: إنَّها إذا وقعَتْ بين مُتضادَّينِ تعيَّنَت بالإضافةِ، فاستفادتِ التَّعريفَ لزَوالِ إبهامِها حينئذٍ.

وسرُّ ذلك[2]: أنَّ ﴿غَيْرِ﴾ هي نفسُ ما تكون[3] تابعةً له، وضدُّ ما هي مُضافةٌ إليه، فهي واقعةٌ على متبوعِها وقوعَ الاسمِ المترادفِ على مرادفِه، فإذا كان متبوعُها نكرةً لم تكن إلَّا نكرةً وإن أضيفَتْ؛ كما تقولُ: رجلٌ غيرُك فعلَ كذا، وإن كان متبوعُها

---

(١) في المخطوط: «أو بدلًا» وهو سبق قلم، مناقض لما قبله، والصواب المثبت. كما في «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٣١) ط عطاءات. ومنه استفاد المصنف هذا وما قبله وما بعده.

(٢) أي: سر أين تكون (غير) معرفة وأين تكون نكرة.

(٣) في المخطوط: «هي نفس ما هي ما تكون» سبق قلم الناسخ فكرر: «ما هي»، وصواب العبارة من مصدرها في «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٣٣).

معرفةً لم تكن إلّا معرفةً؛ كما إذا قُلت: المحسِنُ غيرُ المُسيءِ محبوبٌ مُعظَّمٌ، ومنه هذه الآيةُ، فعلى هذا القولِ: هي معرفةٌ إن أتَتْ بعد معرِفةٍ وإلا فلا[1]. وعلى المعروفِ: إن وقعَتْ بين ضدَّينِ تعرَّفَت، وإلا فلا[2].

وأمّا على قراءةِ النَّصبِ ففيها قولانِ مَشهورانِ:

أحدُهما: أنّها حاليَّةٌ، والمعنى: صراطَ الذين أنعمْتَ عليهم في حالِ كونِهم غيرَ مغضوبٍ عليهم ولا ضالِّينَ.

وفيه نظرٌ؛ إذ المُنعَمُ عليه لا يكونُ مغضوباً عليه ولا ضالًّا، فلا يُمكِنُ الجمعُ بينهما.

والثّاني: أنّه استثناءٌ، وعلى هذا: فهل هو استثناءٌ مُنقطِعٌ أو مُتَّصِلٌ؟ فيه قولانِ، وعليهما ينبني: هل المغضوبُ عليهم والضّالُّونَ مِن المُنعَمِ عليهم أم لا؟

ويتفرَّعُ مِن ذلك مسألةُ الكافرِ: هل عليه نعمةٌ؟ وفيه قولانِ معروفانِ.

والصَّوابُ: أنَّ النِّعمةَ على الكافرِ نعمةٌ مُقيَّدةٌ لا عامّةٌ مطلقةٌ، وقد بيَّنَ اللهُ النَّوعينِ في قولِه: ﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ﴾ إلى قولِه: ﴿كَلَّا﴾ [الفجر: ١٥-١٧] فأثبتَ الكرامةَ ونفاها باعتبارينِ، فكذلك النِّعمةُ، فهي نعمةٌ مُقيَّدةٌ على الكافرِ لكونِه بدَّلَها كُفْراً فصارَتْ نقمةً في حقِّه.

---

(١) وهذا الكلام لابن القيم في «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٣٣) اختار فيه ذلك.

أما ابن هشام في «مغني اللبيب» (ص: ٢١٠) فقال «ولا تتعرف غير بالإضافة لشدة إبهامها».

(٢) وهذا قول الزمخشري في «المفصل» (١/ ٢٥٢).

تنبيه: ذكر المصنف رحمه الله وجهاً، ولم يذكر الثاني! وهو أن (غير) وقع صفة لموصول مبهم غير معين، وهو (الذي) ففيه رائحة من النكرة لإبهامه، فصلح وصفه بـ(غير) لقربه من النكرة. انظر: «بدائع الفوائد» لابن القيم (٢/ ٤٣١).

وأمَّا المؤمنُ فإنَّ النِّعمةَ عليه تامَّةٌ؛ لأنَّ نِعمَه الدُّنيويَّةَ مُتَّصلةٌ بالنِّعَمِ الأُخرويَّةِ، وإتمامُ النِّعمةِ يكون بغُفرانِ الذُّنوبِ، كما قالَ تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

وقد استنبطَ القرظيُّ مِن هذه الآيةِ أنَّ الوضوءَ مُكفِّرٌ للذُّنوبِ، كما وردَت به الأحاديثُ الصَّحيحةُ، وأخذَه مِن قولِه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ الآيةَ [الفتح: ١](١).

وفي التِّرمذيِّ مَرفوعاً: «إنَّ تمامَ النِّعمةِ النَّجاةُ مِن النَّارِ ودُخولُ الجنَّةِ»(٢).

وأُورِدَ على كونِه استثناءً: أنَّه عُطِفَ عليهِ النَّفيُ، ولا يُعطَفُ النَّفيُ على الاستثناءِ.

وأُجيبَ: بأنَّ الاستثناءَ فيه معنى النَّفيِ، أو تكونُ (لا) زائدةً لا نافيةً.

وحكى بعضُ الكوفيِّينَ أنَّه قالَ: ﴿غَيْرِ﴾ هنا حرفٌ لا اسمٌ، فلذلك عطفَ عليها (لا).

---

(١) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (٩٠٤)، وعنه المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١٠٠) عن محمد بن كعب القرظي أنه روى حديث النبي ﷺ: «ما توضَّأَ عبدٌ فأَسبغَ وضوءَهُ ثُمَّ قام إلى الصَّلاة إلَّا غَفر اللهُ له ما بينه وبين الصَّلاة الأخرَى»، ثم قال: وكنتُ إذا سمعتُ الحديثَ من رجلٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ التمَستُه في القرآن فالتمستُ هذا فوجدْتُه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ﴾ [الفتح: ١ ـ ٢]، فعلمتُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ لَم تَتِمَّ عليه النِّعمةُ حتى غُفر له ذنوبُه، ثُمَّ قرأتُ الآيةَ التي في سورة المائدة: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] حتى بلغَ: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فعرفتُ أنَّ اللهَ لَمْ يُتِمَّ عليهم النِّعمةَ حتى غفر لهم.

وأخرجه مختصراً ابن وهب في التفسير من «جامعه» (٩٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٢٧) من حديث معاذ رضي الله عنه وقال: حسن. وفيه: «من تمام» «الفوز من النار».

وردَّه ابنُ دُرُسْتَوَيهِ بأنَّ (غير) تُعربُ، والحروف لا تعربُ[1].

وفي النَّصبِ وجهٌ آخرُ: أن يكونَ صفةً على القطع بمعنى المدح بإضمار ناصبٍ؛ نحو: أعني، أو: أمدَحُ.

فإن قيلَ: فهلَّا قيلَ: غيرِ المغضوبِ عليهم وغيرِ الضَّالِّينَ، أو: لا المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّين.

قيلَ: أمَّا الأوَّلُ؛ فقد قرأ عمرُ: (غيرِ المغضوبِ عليهم وغيرِ الضَّالِّينَ)[2].

وأمَّا على القراءةِ المتواترةِ، فعنه أجوبةٌ:

أحدُها: أن (لا) أقلُّ حُروفاً.

والثَّاني: أنَّها فيه[3] تخلُّصاً من تكرارِ اللَّفظِ.

والثَّالثُ: أنَّ النُّطقَ بلفظة (غير) مرَّتينِ مِن غيرِ فصلٍ إلَّا بكلمةٍ واحدةٍ يَثقُلُ على اللِّسانِ.

الرَّابعُ: أنَّ (لا) إنَّما يُعطَفُ بها بعد النَّفيِ، فالإتيانُ بها مؤذِنٌ بنفيِ الغضبِ عن أصحابِ الصِّراطِ المستقيمِ كما نُفِيَ عنهم الضَّلالُ.

وأمَّا (غير) فهي وإن أفهمَتْ هذا فلا ريبَ أن (لا) أدخلُ في النَّفيِ منها، فالإتيانُ بها بعدَ لفظةِ (غير) يُحقِّقُ معنى النَّفيِ في (غير) ويُثبِتُه.

---

(١) لم أقف على كلام ابن درستويه. ووقع في «الأصل»: «والحروف لا تعرف» وهو تصحيف.

(٢) أخرجها عن عمر رضي الله عنه: أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٢٨٩) وسعيد بن منصور في «سننه ـ التفسير» (١٧٧)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ١٥٩ و١٦٠).

(٣) لعل صوابه: أن فيها.

وأمَّا الثَّاني فجوابُه: أن (لا) يُعطفَ بها بعد الإيجابِ، نحو: جاءني زيدٌ لا عمرٌو، ولفظةُ (غير) تابعةٌ لِمَا قبلَها، وهي صفةٌ كما تقدَّمَ تقريرُه، وإخراجُ الكلامِ هنا مُخرجَ الصِّفةِ أحسنُ مِن إخراجِه مُخرجَ العطفِ؛ لأنَّه لو أخرجَ الكلامَ مخرجَ العطفِ، وقيل: (صراطَ الذين أنعمتَ عليهم لا المغضوبِ عليهم) لم يُفِد أكثرَ مِن نفيِ إضافةِ الصِّراطِ إلى المغضوبِ عليهم كما هو مُقتضى العطفِ، فيكون إثباتاً للصِّراطِ للمُنعَمِ عليهم ونفياً له عن المغضوبِ عليهم [وأمَّا الإتيانُ بلفظ ﴿غَيْرِ﴾ فهي صفةٌ لِمَا قَبْلَها][1]، فأفاد ذلك شيئينِ:

أحدُهما: أنَّهم مُنعَمٌ عليهم.

والثَّاني: أنَّهم غيرُ مَغضوبٍ عليهم [ولا ضالين].

فأفادَ ما يُفيدُه العطفُ مع زيادةِ الثَّناءِ عليهم ومَدحِهم؛ فإنَّه تضمَّنَ صِفَتينِ: صفةٌ ثبوتيَّةٌ وهي كونُهم مُنعَماً عليهم، وصفةٌ سلبيَّةٌ وهي كونُهم غيرَ مُستحقِّينَ لوصفِ الغضبِ، وأنَّهم مُغايِرونَ لأهلِه، ولذلك جاءت ﴿غَيْرِ﴾ صفةً ولم تجئ استثناءً.

وفيه فائدةٌ أخرى: وهي أنَّ أهلَ الكتابِ ادَّعَوا أنَّهم هم المنعَمُ [عليهم][2] دونَ أهلِ الإسلامِ، فكأنَّه قيلَ: المُنعَمُ عليهم غيرُكم لا أنتُم. وقيلَ للمسلمينَ: المغضوبُ عليهم غيرُكم لا أنتم، فالإتيانُ بلفظةِ (غير) في هذا السِّياقِ أحسَنُ وأدَلُّ على إثباتِ المُغايَرةِ.

---

(١) ما بين معقوفين وقع مكانه بياض في المخطوط بمقداره، ووقع بعد البياض: «ولا ضالين» ولعل مكانها حيث أثبتناها بين معقوفين بعد قليل، والمثبت من «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٢٨)، والكلام منقول منه.

(٢) سقطت من المخطوط، واستدركت من «بدائع الفوائد» (٢/ ٤٢٨).

[ولو قال: لا المغضوب عليهم ولا الضالِّين، لم يكن في ذلك إلا تأكيدُ نفي إضافةِ الصِّراطِ إلى المغضوبِ عليهم][١] كما تقولُ: هذا غلامُ زيدٍ لا عمرٍو، أكَّدْتَ[٢] نفيَ الإضافةِ عن عمرٍو، بخلاف قولِه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، فإنَّه يبيِّنُ نفيَ صفةِ الغضبِ والضَّلالِ عنهم، كقولِك: [هذا][٣] غلامُ الفقيهِ غيرِ الفاسقِ ولا الكاذبِ، فكأنَّكَ جمعتَ بين إضافةِ الغلامِ إلى الفقيهِ دونَ غيرِه وبين نفيِ الصِّفة المذمومةِ عن الفقيهِ.

فإن قيلَ: لمَ أتى بلفظِ (لا)، وهلَّا اكتفى بواوِ العطفِ فقيلَ: غيرِ المغضوبِ عليهم والضَّالِّين؟

فالجوابُ: أنَّه له فوائدُ:

إحداها: أنَّ ذكرَ (لا) تأكيدٌ للنَّفيِ الذي تضمَّنَتْه (غير)، فلولا ما فيها مِن معنى النَّفيِ ما عُطِفَ عليها مع الواوِ، فصارَ ذلك في قوَّةِ (لا المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ) أو (غيرِ المغضوبِ عليهم وغيرِ الضَّالِّينَ).

الثَّانيةُ: أنَّ المرادَ: المغايرةُ الواقعةُ بين النَّوعينِ وبين كلِّ نوعٍ بمُفردِه، فلو لم يَذكُر (لا) وقيلَ: (غيرِ المغضوبِ عليهم والضَّالِّين) أَوهمَ أنَّ المرادَ ما غايرَ المجموعَ المركَّبَ مِن النَّوعينِ، لا ما غايرَ كلَّ نوعٍ بمفردِه، فإذا قيلَ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ كان صريحاً في أنَّ المرادَ صراطُ غيرِ هؤلاءِ وغيرِ هؤلاءِ، ولهذا فرَّقَ الفقهاءُ بين أن يقولَ: واللهِ لا كلَّمْتُ زيداً وعمراً، أو يقولَ: لا كلَّمتُ زيداً ولا عَمراً.

---

(١) ما بين معقوفين بياض في المخطوط بمقداره، والمثبت من «بدائع الفوائد» (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).

(٢) في المخطوط «وأكدت»، والمثبت من «بدائع الفوائد» (١/ ٣٥٢).

(٣) سقطت من المخطوط، واستدركت من «بدائع الفوائد» (١/ ٣٥٢).

الثَّالثةُ: دفعُ توهُّمِ أنَّ ﴿الضَّالِّينَ﴾ وصفٌ للمَغضوبِ عليهم، وأنَّهما صنفٌ واحدٌ وُصِفوا بالغضبِ والضَّلالِ، ودخلَ العطفُ بينهما كما يدخلُ في عطفِ الصِّفاتِ بعضِها على بعضٍ، نحو قولِه تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١] الآياتِ، وقولِه: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] الآياتِ، فلمَّا دخلَت (لا) عُلِمَ أنَّهما صنفانِ مُتغايِرانِ مقصودانِ بالذِّكرِ.

وقيلَ: دخلَت (لا) لئلَّا يتوهَّم عطفُ ﴿الضَّالِّينَ﴾ على ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، قالَه مكِّيٌّ[١].

وقيلَ: (لا) زائدةٌ، قالَه أبو عُبيدٍ[٢] وابنُ جريرٍ[٣].

وهما بعيدانِ، وهذا كلُّه على قولِ البَصريِّينَ: أنَّ (لا) هاهنا حرفُ نفيٍ، وأمَّا الكوفِيُّونَ فعندَهم أنَّ (لا) هاهنا اسمٌ بمعنى (غير) مضافٌ إلى الضَّالِّينَ.

***

وثبتَ في الصَّحيحينِ، عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «إذا أمَّنَ الإمامُ فأمِّنُوا، فإنَّه مَن وافقَ تأمينُه تأمينَ الملائكةِ غُفِرَ له ما تقدَّمَ مِن ذنبِه»[٤].

---

(١) «الهداية إلى بلوغ النهاية» لمكي بن أبي طالب (١/ ١١٣).

(٢) كذا في المخطوط، ولعل الصواب: «أبو عبيدة»، فقد ذهب إلى القول بهذا في «مجاز القرآن» (١/ ٢٥).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (١/ ١٩٠ ـ ١٩٤)، وقد ذكر كلاماً طويلًا في شرح ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ في ضمنه نقلَ ذلكَ عن أهلِ البصرة غيرَ قائل به.

(٤) أخرجه البخاري (٧٨٠)، ومسلم (٤١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وروى أبو داودَ، مِن طريقِ الفِريابيِّ قالَ: حدَّثني صَبِيحُ بنُ مُحرزٍ الحِمصيُّ، حدَّثني أبو المصبِّحِ المَقْرَائيُّ قالَ: كنَّا نجلسُ إلى أبي زهيرٍ النُّميريِّ ـ وكان مِن الصَّحابةِ ـ فيُحدِّثُ بأحسنِ الحديثِ، فإذا دعا الرَّجلُ منَّا بدُعاءٍ قالَ: اختموها بآمينَ، فإنَّ آمينَ في الدُّعاءِ مثلُ الطَّابعِ على الصَّحيفةِ، قالَ أبو زهيرٍ: وأُخبِرُكم عن ذلك، خرجنا ذاتَ ليلةٍ مع رسولِ اللهِ ﷺ نمشي فأتينا على رجلٍ في خيمةٍ قد ألحفَ في المسألةِ، فوقفَ رسولُ اللهِ ﷺ يسمعُ منه، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «أوجبَ إن ختمَ»، فقالَ رجلٌ مِن القومِ: بأيِّ شيءٍ يختمُ؟ قالَ: «بآمينَ؛ فإنَّ مَن ختمَ بآمينَ فقد أوجبَ» فانصرفَ الرَّجلُ الذي سألَ رسولَ اللهِ ﷺ فأتى الرَّجُلَ فقالَ: «اختِم بآمينَ وأبشِر»[(١)(٢)].

* * *

---

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (٩٣٥). اللهم اختم لنا بخير. آمين آمين.

(٢) **هنا تنتهي القطعة الخطية الثانية من كتاب «تفسير الفاتحة» لابن رجب رحمه الله.**

قالَ ابنُ رجبٍ في «شرح الفاتحة»[١]:

الفصلُ الخامسُ

في التَّأمينِ على الدُّعاءِ في غيرِ الفاتحةِ:

فأمَّا السَّامعُ للدُّعاءِ والمُستمِعُ له، فينبغي أن يُؤمِّنَ على الدُّعاءِ، كما في القنوتِ.

وقالَ أصحابُنا: يُستحَبُّ للسَّامعِ أن يؤمِّنَ أو يدعوَ، خيَّروهُ بينَهما.

ثمَّ قالَ: فأمَّا الدَّاعي نفسَه، فقالَ أصحابُنا: لا يؤمِّنُ.

وقالَ طائفةٌ ـ منهم ابنُ عطيَّةَ ـ: يُشرَعُ لكلِّ داعٍ أن يُؤمِّنَ، واستدَلُّوا بحديثِ: «اختِم بآمينَ»[٢].

وعن معاذٍ: أنَّه كان إذا قرأ آخرَ البقرةِ قالَ: «آمينَ»[٣].

قال: وبالقياسِ على تأمينِ الإمامِ على دعاءِ العامَّةِ، وقد دلَّ على استحبابِ التَّأمينِ للمُستمعِ للدُّعاءِ أحاديثُ مِنها، حديثُ: ارتقى المنبرَ، فقال: «آمين»[٤].

وكان ابنُ مسعودٍ إذا ختمَ القرآنَ جمعَ أهلَه، فأمَّنوا على دُعائِه[٥].

ولم يزَلِ السَّلَفُ والنَّاسُ على ذلك إلى زمانِنا.

* * *

(١) نقل من كتاب «آداب الدعاء»، وهو: «أدب المرتعى في علم الدعا»، ليوسف بن عبد الهادي (ص: ٧٨ـ٧٩).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٧٩).

والحديث أخرجه أبو داود (٩٣٥) من حديث أبي زهير النميري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨٠٥٩) (٨٠٦٢).

(٤) رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم. منهم: مالك بن الحويرث رضي الله عنه. أخرجه ابن حبان (٤٠٩)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢٩١).

(٥) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ١٠٨)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٧٦).



مجموع رسائل العلامة ابن رجب الحنبلي .... الرسالة رقم: (٨)

الكلام على سورة النصر

دار اللباب

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الأجل عبد الرحمن بن رجب رحمه الله تعالى فصل في الكلام على سورة النصر جاء في حديث انها تعدل ربع القرآن وهي مدنية بالاتفاق بمعنى انها نزلت بعد الهجرة الى المدينة وهي من اواخر ما نزل وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال آخر سورة نزلت من القرآن جميعا اذا جاء نصر الله والفتح واختلف في وقت نزولها فقيل نزلت في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي مسند الامام احمد عن محمد بن فضيل عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لما نزلت اذا جاء نصر الله والفتح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعيت الي نفسي بانه مقبوض في تلك السنة عطاء هو ابن السائب اختلط باخره ويشهد له ما خرجه البزار في مسنده والبيهقي من حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار وصدقة بن يسار عن ابن عمر قال نزلت هذه السورة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى وهو في اوسط ايام التشريق في حجة الوداع اذا جاء نصر الله والفتح فعرف انه الوداع فامر براحلته القصوى فرحلت له ثم ركب فوقف الناس بالعقبة فحمد الله واثنى عليه وذكر خطبة طويلة هذا اسناد ضعيف جدا وموسى بن عبيدة قال احمد لا تحل الرواية عندي عنه وعن قتادة قال عاش رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدها سنتين وهذا يقتضي انها نزلت قبل الفتح وهذا هو الظاهر لان قوله اذا جاء نصر الله والفتح يدل دلالة ظاهرة على ان الفتح لم يكن قد جاء بعد لان اذا ظرف لما يستقبل من الزمان هذا هو المعروف في استعمالها

مكتبة الرياض العامة (ر)

[illegible]

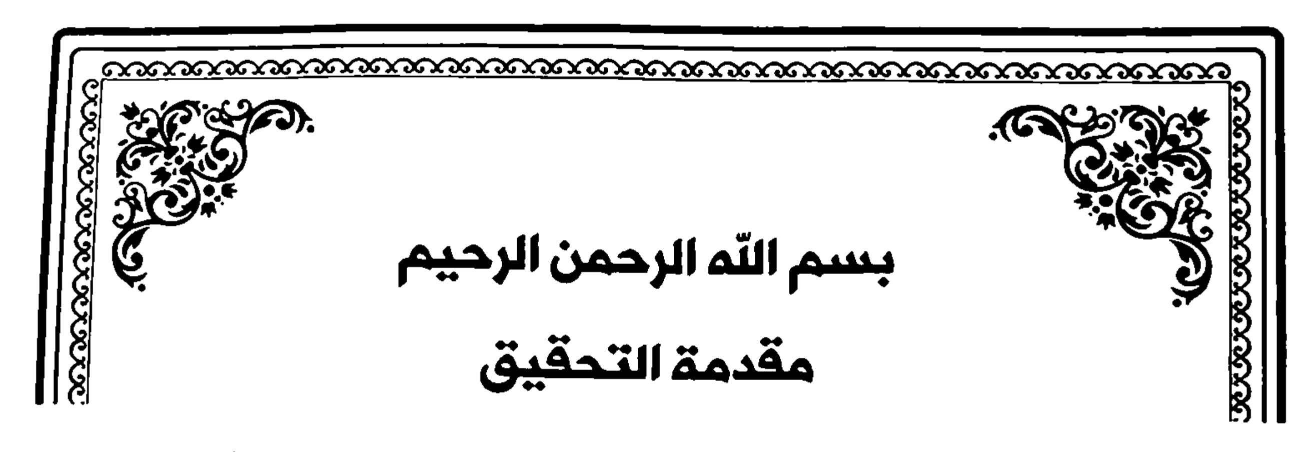
[illegible]

مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ـ عنها مصورة جامعة أم القرى (ح)

الكلام على سورة النصر وسورة الإخلاص

بسم الله الرحمن الرحيم

فتح المدارك على تفسير سورة النصر جاء في حديث أنها تعدل ربع القرآن وهي مدنية بالاتفاق بمعنى أنها نزلت بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة وهي من أواخر ما نزل وفي صحيح مسلم عن ابن عباس قال آخر سورة نزلت من القرآن جميعا إذا جاء نصر الله والفتح واختلف في وقت نزولها فقيل نزلت في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي مسند الإمام أحمد عن محمد بن فضيل عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لما نزلت إذا جاء نصر الله والفتح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعيت إلي نفسي بأنه مقبوض في تلك السنة عطاء هو ابن السائب اختلط بآخره ويشهد لهذا ما خرجه البزار في مسنده والبيهقي من حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار وصدقة بن يسار عن ابن عمر قال نزلت هذه السورة على رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى وهو في أوسط أيام التشريق في حجة الوداع إذا جاء نصر الله والفتح فعرف أنه الوداع فأمر براحلته القصواء فرحلت له ثم ركب فوقف للناس بالعقبة فحمد الله وأثنى عليه وذكر خطبة طويلة هذا إسناد ضعيف جدا وموسى بن عبيدة قال أحمد لا تحل عندي الرواية عنه وعن قتادة قال عاش رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدها سنتين وهذا يقتضي أنها نزلت قبل الفتح وهذا هو الظاهر لأن قوله إذا جاء نصر الله والفتح يدل على أن الفتح لم يكن قد جاء بعد لأن إذا ظرف لما يستقبل من الزمان هذا هو المعروف في استعمالها وإن كان قد قيل إنها تجيء للماضي كما في قوله وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وقوله ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه وقد أجيب عن ذلك بأنه أريد أن هذا شأنهم ودأبهم لم يرد به الماضي بخصوصه وسنذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم نعي بعد نزول هذه السورة فلما جاء نصر الله والفتح وجاء أهل اليمن ومجيء أهل اليمن كان قبل حجة الوداع قوله تعالى إذا جاء نصر الله والفتح أما نصر الله فهو معونته على الأعداء حتى غلب النبي صلى الله عليه وسلم العرب كلهم واستولى عليهم من قريش وهوازن وغيرهم وذكر النقاش عن ابن عباس أن النصر هو صلح الحديبية وأما الفتح فقيل هو فتح مكة بخصوصه قاله ابن عباس وغيره لأن العرب كانت تنتظر بإسلامها ظهور النبي صلى الله عليه وسلم على مكة وفي صحيح البخاري عن عمرو بن سلمة قال لما كان الفتح بادر كل قوم بإسلامهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت الأحياء تلوم بإسلامها فتح مكة فيقولون دعوه وقومه فإن ظهر عليهم فهو نبي وعن الحسن قال لما فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة قالت العرب أما إذ ظفر محمد بأهل مكة وقد أجارهم الله من أصحاب الفيل فليس لكم به يدان فدخلوا في دين الله أفواجا وقيل إن الفتح يعم مكة وغيرها مما فتح بعدها من الحصون والمدائن كالطائف وغيرها من مدن الحجاز واليمن وغير ذلك وهو الذي ذكره ابن عطية وقوله ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا المراد بالناس العموم على قول الجمهور وعن مقاتل أنهم أهل اليمن وفي مسند الإمام أحمد من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن أبي البختري عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما نزلت هذه السورة إذا جاء نصر الله والفتح قرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ختمها فقال الناس حيز وأنا وأصحابي حيز وقال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإن مروان كذبه فصدقه رافع بن خديج وزيد بن ثابت أبا سعيد على ما قال وهذا يستدل به على أن المراد بالفتح فتح مكة فقد ثبت في الصحيح



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله ناصر عبده بالفتح المبين، فدخل الناس أفواجاً في دين الله المستبين، والصلاة والسلام على خير من سَبَّح بحمد الله واستغفره وكان سيد التوابين، وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار والتابعين، وتابعيهم، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فسورة النصر سورة جامعة، نزلت في أواخر حياة رسول الله ﷺ، فكانت علامة أجله ﷺ، وهذه السورة قَرَنت بين الفتح ودخول الناس في الدين أفواجاً، فكانت مشيرة إلى حقيقة من حقائق المجتمعات، وأساس من أسس قيام الدُّول، وهي أن جمهور الناس إنما يتبعون من يكون له النصر والغلبة والتمكين، فقد أسلم بعد فتح مكة آخر عامين ونصف من حياته ﷺ أضعاف أضعاف من دخلوا في الإسلام خلال ما يزيد على عشرين عاماً قبلها.

وذلك أن غالب العرب كانوا تبعاً لقريش، فلما فتح الله لنبيه ﷺ مكة، وظهرَ على قريش: دانت له العرب جميعاً ﷺ، ودخلوا في الإسلام عن بكرة أبيهم إلا من كان على دين النصارى بأطراف الجزيرة، فلم يبق في جزيرة العرب عبدةُ أوثان ولا سدنة أصنام.

وقد تكلم الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى بأسلوبه الماتع المعهود في رسالته هذه على تفسير هذه السورة الجامعة، وجاء بالمنقول من ذلك من المرفوع والموقوف والمقطوع، وختم ذلك بفضائل الاستغفار.

سبحانك اللهم وبحمدك نشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

* * *

هذه الرسالة ذكرها للحافظ ابن رجب رحمه الله: يوسف بن عبد الهادي في «الجوهر المنضد» (ص: ٥٠). واقتبس منها ونقل عنها: الآلوسي في تفسيره «روح المعاني» ـ تفسير سورة العصر ـ.

وقد وقفت على ثلاث نسخ خطية لها ـ وكلها متأخرة ـ، وأثبت منها نصاً أُراه أقرب إلى الصحة.

١ ـ نسخة مكتبة الرياض العامة السعودية، ورمزها (ر)، وهي في ضمن المجموع (٥٢٧/ ٨٦)، وقد تقدم وصفه في المقدمات. وهي ثمان صفحات، مسطرتها ٢١ سطراً، ولا يوجد اسم ناسخ، ولا تاريخ نسخ، وخطها متأخر.

٢ ـ النسخة البغدادية، ورمزها (ج) في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (١٣٨٠٩/ ٤ مجاميع) من (ص: ٥٣ إلى ٦١). وعنها مصورة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهي في ٤ لوحات وسطرين. لا يوجد اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، خطها فارسي من خطوط القرن الثالث عشر الهجري، مسطرتها: ٢١ سطراً. وقد سبق التعريف بهذا المجموع في المقدمات.

٣ ـ نسخة جامعة الرياض، ورمزها (ض) برقم (٤٤٣٣) في ضمن مجموع فيه

ثلاث رسائل أولها الكلام على سورة النصر. وهـي في ٥ صفحات، مسطرتها ٢٤ سطراً وخطها من خطوط القرن الثالث عشر الهجري.

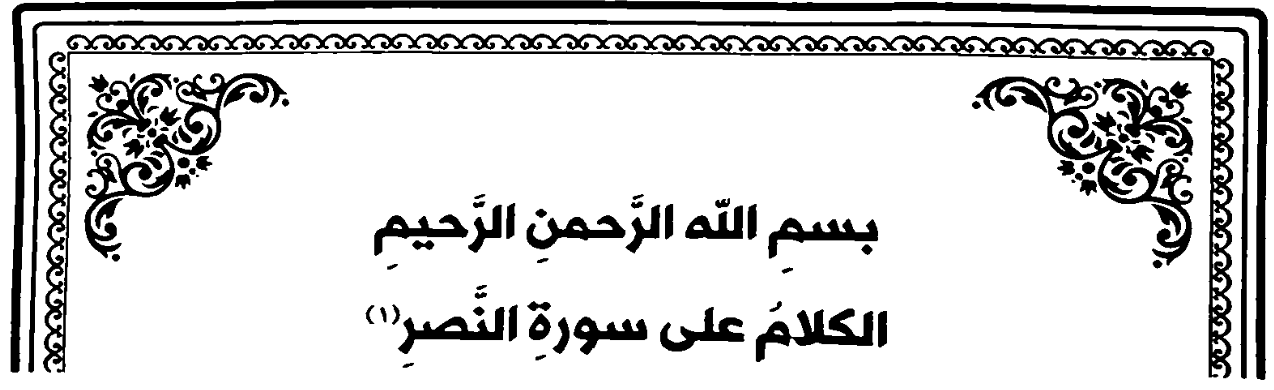
وللكتـاب نسـختان أخريـان فـي جامعـة الريـاض برقـم (١٦٣٩) (١٧٣٧)، ونسـخة بغداديـة ثانيـة برقـم (٤٧٦٧/ ١٨)، وقـد اعتمـد عليهـا محقـق الكتاب د. حسـن ضيـاء الديـن عتـر رحمـه الله تعالـى ـ دار البشـائر الإسـلامية ـ وكلها نسـخ متأخـرة متقاربة.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وصحبه وسلم.

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

* * *



بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

الكلامُ على سورةِ النَّصرِ[1]

جاءَ في حَديثٍ أنَّها تعدِلُ ربعَ القُرآنِ[2]، وهي مدنيَّةٌ بالاتِّفاقِ، بمعنى أنَّها نَزَلت بعدَ الهجرةِ إلى المدينةِ، وهي مِن أواخرِ[3] ما نزلَ، وفي «صحيحِ مُسلمٍ»، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: آخرُ سُورةٍ نزَلَتْ مِن القُرآنِ جميعاً: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾[4].

واختُلِفَ في وقتِ نُزولِها:

* فقيلَ: نزلَتْ في السَّنةِ التي تُوفِّيَ فيها رسولُ اللهِ ﷺ.

وفي «مسندِ الإمامِ أحمدَ» عن محمَّدِ بنِ فُضَيلٍ، عن عطاءٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: لَمَّا نزلَتْ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «نُعِيَت إليَّ نفسي» [بأنه][5] مقبوضٌ في تلك السَّنةِ[6].

---

(١) في مقدمة (ج) و(ر): «بسم الله الرحمن الرحيم. قال الشيخ الأجل عبد الرحمن بن رجب رحمه وعفى عنه بمنه وكرمه: الكلام على سورة النصر».

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٢٤٨٨)، (١٣٣٠٩)، والترمذي (٢٨٩٥) وقال: حسن من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) في (ج): «آخر».

(٤) أخرجه مسلم (٣٠٢٤).

(٥) ما بين معكوفتين وقع مكانه بياض في (ض)، وسقط من (ج)، وفي (ر): «بأني»، واستدرك من «المسند».

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٧٣).

عطاءٌ هو ابنُ السَّائبِ اختلَطَ بأخرة[١].

ويشهدُ له ما خرَّجَه البزَّارُ في «مسنده»، والبَيهقيُّ مِن حديثِ موسى بنِ عُبيدةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ وصَدقةَ بنِ يَسار[٢]، عن ابنِ عُمرَ قالَ: نزَلَتْ هذه السُّورةُ على رسولِ اللهِ ﷺ بمنًى، وهو في أوسطِ أيَّامِ التَّشريقِ، في حجَّةِ الوَداعِ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ فعرفَ أنَّه الوَداعُ، فأمرَ براحلتِه القَصْواءِ فرُحلَتْ له، ثمَّ ركبَ فوقفَ للنَّاسِ بالعقبةِ، فحمِدَ اللهَ وأثنى عليه، وذكرَ خطبةً طَويلةً[٣].

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا. وموسى بنُ عبيدةَ: قالَ أحمدُ: لا تَحِلُّ عندي الرِّوايةُ عنه[٤].

* وعن قتادةَ قالَ: عاشَ رسولُ اللهِ ﷺ بعدَها سنَتينِ[٥].

وهذا يقتضي أنَّها نزَلَت قبلَ الفتحِ، وهذا هو الظَّاهرُ؛ لأنَّ قولَه: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ يدُلُّ دلالةً ظاهرةً على أنَّ الفتحَ لم يكن قد جاءَ بعدُ، لأنَّ (إذا) ظرفٌ لِمَا يُستقبَلُ مِن الزَّمانِ، هذا هو المعروفُ في استعمالِها، وإن كان قد قيلَ: إنَّها تجيءُ

---

(١) والذي رواه أبو بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: أجل رسول الله ﷺ أعلمه إياه. أخرجه البخاري (٤٢٩٤)، (٤٤٣٠). فهو موقوف على ابن عباس، وليس مرفوعاً. وليس فيه ذكر السَّنَة. وسيأتي حديث ابن عباس: «قد نُعيت إليه نفسه» ﷺ. أخرجه أحمد (٣٢٠١).

(٢) في النسخ الخطية: «بشار» وهو تصحيف.

(٣) أخرجه البزار في «مسنده» (٦١٣٥) بطوله، وعبد بن حميد «المنتخب» (٨٥٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩٧٦٨ ـ ط دار هجر) مختصراً، و«دلائل النبوة» (٥/ ٤٤٧).

(٤) أخرجه عنه بسنده ابن أبي حاتم في ترجمة موسى من «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٨/ ١٥٢).

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧١٢).

للمَاضي كما في قولِه: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١]، وقولِه: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢].

وقد أجيبَ[١] عن ذلك: بأنَّه أُريدَ أنَّ هذا شأنُهم ودأْبُهم، لم يُرد بهِ الماضيَ بخُصوصِه، وسنَذكرُ أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعد نزولِ هذه السُّورةِ قالَ: «جاءَ نصرُ اللهِ والفتحُ، وجاءَ أهلُ اليمَنِ»[٢]، ومجيءُ أهلِ اليمنِ كان قبلَ حجَّةِ الوَداعِ.

***

قولُه تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾:

أمَّا نصرُ اللهِ فهو: مَعونتُه على الأعداءِ، حتَّى غلَبَ النَّبيُّ ﷺ العرَبَ كلَّهُم واستولَى عليهم مِن قُرَيشٍ وهَوازِنَ وغيرِهم.

وذكرَ النَّقَّاشُ عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ النَّصرَ هو صُلْحُ الحُدَيبيةِ[٣].

وأمَّا الفتحُ فقيلَ: هو فتحُ مكَّةَ بخُصوصِها. قالَه ابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهما[٤] وغيرُه؛ لأنَّ العرَبَ كانت تنتظِرُ بإسلامِها ظُهورَ النَّبيِّ ﷺ على مكَّةَ.

وفي «صحيح البخاري»، عن عمرِو بنِ سَلِمةَ قالَ: لَمَّا كان الفتحُ بادرَ كلُّ قومٍ بإسلامِهم إلى رسولِ اللهِ ﷺ، وكانتِ الأحياءُ تَلوَّمُ[٥] بإسلامِها فتحَ مكَّةَ، فيقولونَ: دعوهُ وقومَه، فإن ظهَرَ عليهم فهو نبيٌّ[٦].

---

(١) في (ض): «أجبت».

(٢) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٦٤٨)، وسيأتي.

(٣) ذكره عن النقَّاش: ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٥/ ٥٣٣).

(٤) وهو مما ذكره ابن عطية عن النقاش أيضاً. وأخرجه البخاري (٤٢٩٤) من حديث ابن عباس في قصة.

(٥) في (ج) و(ر): «تتلوم». ومعناهما: تنتظر.

(٦) أخرجه البخاري (٤٣٠٢). وعنده: «اتركوه وقومه».

وعن الحسَنِ قالَ: لَمَّا فتحَ رسولُ اللهِ ﷺ مكَّةَ قالَتِ العرَبُ[1]: أما إذ ظفرَ محمَّدٌ بأهلِ مكَّةَ وقد أجارَهمُ اللهُ مِن أصحابِ الفيلِ فليس لكم به يَدانِ، فدخلوا في دينِ اللهِ أفواجاً[2].

وقيلَ: إنَّ الفتحَ يعُمُّ مكَّةَ وغيرَها ممَّا فُتِحَ بعدَها مِن الحُصونِ والمدائنِ كالطَّائفِ وغيرِها مِن مُدُنِ الحِجازِ واليمنِ وغيرِ ذلك، وهو الذي ذكرَه ابنُ عطيَّةَ[3].

***

وقولُه تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾:

المرادُ بالنَّاسِ: العُمومُ على قولِ الجُمهورِ.

وعن مقاتلٍ: أنَّهم أهلُ اليَمَنِ[4].

وفي «مسندِ الإمامِ أحمدَ» مِن طريقِ شُعبةَ، عن عمرِو بنِ مُرَّةَ، عن أبي البَخْتَرِيِّ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: لما نزَلَتْ هذه السُّورةُ ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ قرَأَها رسولُ اللهِ ﷺ حتَّى ختمَها، فقالَ: «النَّاسُ حَيِّزٌ، وأنا وأصحابي حَيِّزٌ»، وقالَ: «لا هجرةَ بعد الفتحِ، ولكن جهادٌ ونيَّةٌ». وأنَّ مروان كذَّبَه، فصدَّقَ رافعُ بنُ خَدِيجٍ وزيدُ بنُ ثابتٍ أبا سعيدٍ على ما قالَ[5].

---

(١) في (ج) و(ر): «الأعراب».

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٤٣٨)، والواحدي في «البسيط» (٢٤/ ٤٠٠)، والبغوي في «تفسيره» (٨/ ٥٧٦).

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (٥/ ٥٣٢).

(٤) انظر: «تفسير مقاتل» (٤/ ٩٠٥).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١١٦٧). أبو البختري ـ وهو سعيد بن فيروز الطائي ـ لم يسمع من أبي سعيد.

وظاهر الحديث: إخراج مسلمة الفتح عن فضل الصحبة والهجرة، لذلك سارع مروان إلى الإنكار!!

وهذا يُستدَلُّ به على أنَّ المُرادَ بالفتحِ فتحُ مكَّةَ، فقد ثبتَ في الصَّحيحينِ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ يومَ الفتحِ: «لا هجرةَ ولكن جِهادٌ ونيَّةٌ»(١).

وأيضاً، فالفتحُ المُطلَقُ هو فتحُ مكَّةَ، كما في قولِه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] ولهذا قالَ: «النَّاسُ حَيِّزٌ، وأنا وأصحابي حَيِّزٌ».

وروى النَّسائيُّ مِن طريقِ هلالِ بنِ خَبَّابٍ، عن عكرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: لَمَّا نزَلَت: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ إلى آخرِ السُّورةِ.. قالَ: نُعِيَت لرَسولِ اللهِ ﷺ نفسُه حينَ أُنزِلَت، فأخذَ في أشَدِّ ما كان اجتهاداً في أمرِ الآخرةِ، وقالَ رسولُ اللهِ ﷺ بعدَ ذلك: «جاءَ الفتحُ، وجاءَ نصرُ اللهِ، وجاءَ أهلُ اليمنِ» فقالَ رجل: يا رسولَ اللهِ! وما أهلُ اليمنِ؟ قالَ: «قومٌ رقيقةٌ قُلوبُهم، لَيِّنةٌ قلوبُهم(٢)، الإيمانُ يَمانٌ، والحِكمَةُ يَمانِيَةٌ، والفقهُ يَمانٍ»(٣).

وروى ابنُ جريرٍ مِن طريقِ الحُسَينِ بنِ عيسى الحَنَفيِّ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهريِّ، عن أبي حازمٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: بينَما رسولُ اللهِ ﷺ في المدينةِ إذ قالَ: «اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، جاءَ نصرُ اللهِ والفتحُ، جاءَ أهلُ اليمَنِ» قيلَ: يا رسولَ اللهِ! وما أهلُ اليمَنِ؟ قالَ: «قومٌ رقيقةٌ قلوبُهم، لَيِّنةٌ طباعُهم(٤)، الإيمانُ يَمانٍ، والفقهُ يَمانٍ، والحِكمةُ يمانِيَةٌ»(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (١٨٣٤)، ومسلم (١٣٥٣).

(٢) في بعض النسخ: «ألسنتهم»، والمثبت هو الموافق لما في «السنن».

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٦٤٨).

(٤) في (ر): «طاعتهم». وللطبري نسخ فيها هذان اللفظان. والذي نقله ابن كثير في «تفسيره»: «طباعهم» ومعناه أقرب. والله أعلم.

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٠٦).

ورواهُ أيضاً مِن طريقِ عبدِ الأعلى، عن مَعمَرٍ، عن عِكرمةَ مرسلاً[١].

وكذا هو في «تفسيرِ عبدِ الرَّزَّاقِ»، عن معمرٍ: أخبرَني مَن سمِعَ عكرمة، فأرسلَه[٢].

وهذا لا يدُلُّ على اختصاصِ أهلِ اليمنِ بالنَّاسِ المذكورينَ في الآيةِ، وإنما يدلُّ على أنَّهم داخلونَ في ذلك، فإنَّ النَّاسَ أعمُّ مِن أهلِ اليمنِ.

قالَ ابنُ عبدِ البرِّ: لم يمُتْ رسولُ اللهِ ﷺ وفي العرَبِ رجلٌ كافرٌ، بل دخلَ الكلُّ في الإسلامِ بعد حُنَينٍ والطَّائفِ، مِنهم مَن قَدِمَ، ومِنهم مَنْ قَدِمَ وافِدُه[٣].

ثمَّ كان بعدُ مِن الرِّدَّةِ ما كان، ورجَعوا كلُّهُم إلى الدِّينِ.

قالَ ابنُ عطيَّةَ: المرادُ ـ واللهُ أعلَمُ ـ العرَبُ عبدةُ الأوثانِ، وأمَّا نَصارى بني تَغْلِب فما أُراهُم أسلَموا قطُّ في حَياةِ رسولِ اللهِ ﷺ لكن أَعْطَوا الجِزيةَ[٤].

والأفواجُ: الجماعةُ إثرَ الجماعةِ، كما قالَ اللهُ تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ﴾ [الملك: ٨].

وفي «المسند» مِن طريقِ الأوزاعيِّ: حدَّثني أبو عمَّارٍ، حدَّثني جارٌ لجابرِ بنِ عبدِ اللهِ قال: قَدِمتُ مِن سفَرٍ، فجاءَني جابرُ بنُ عبدِ اللهِ رضي الله عنهما يُسَلِّمُ

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٠٧).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٧٢٨). لكن في المطبوع منه: «عن معمر، عن أيوب، عن عكرمة»!

(٣) في (ج): «ومنهم من لم يقدم وافده». ولفظ ابن عبد البر: «..ومنهم من لم يقدم عَلَيْهِ، وقنع بما أتاه به وافد قومه من الدين عَنِ النَّبِيِّ ﷺ». انظر: «الاستيعاب» ترجمة أبي خراش الهذلي (٤/ ١٦٣٨)، ونقل كلامه ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٥/ ٥٣٢)، وعنه نقل المصنف.

(٤) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٥/ ٥٣٢).

عليٍّ، فجعَلْتُ أُحَدِّثُه عنِ افتراقِ النَّاسِ وما أحدثوا، فجعلَ جابرٌ يبكي، ثمَّ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إنَّ النَّاسَ دخلوا في دينِ اللهِ أفواجًا، وسَيخرجونَ مِنهُ أفواجًا»(١).

***

وقولُه: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ فيه قولانِ حكاهما ابنُ الجَوزيِّ:

أحدُهما: أنَّ المُرادَ بِهِ الصَّلاةُ، نقلَه عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما.

والثَّاني: التَّسبيحُ المعروفُ(٢).

وفي الباءِ في ﴿بِحَمْدِ﴾ قولانِ:

أحدُهما: أنَّها للمُصاحبةِ، فالحمدُ مُضافٌ إلى المفعولِ؛ أي: فسَبِّحْهُ حامِداً لـه، والمعنى: اجمَعْ بين تسبيحِه، وهو: تنزيهُه عمَّا لا يليقُ به مِنَ النَّقائصِ، وبين تحميدِه، وهو: إثباتُ ما يليقُ بِهِ مِنَ المحامِدِ.

والثَّاني: أنَّها للاستعانةِ، والحمدُ مُضافٌ إلى الفاعلِ، أي: سَبِّحْهُ بما حَمِدَ به نفسَه، إذ ليس كلُّ تسبيحٍ بمَحمودٍ، كما أنَّ تسبيحَ المُعتزِلَةِ يَقتضي تعطيلَ كثيرٍ مِنَ الصِّفاتِ، كما كان بِشْرٌ المِرِّيسِيُّ يقولُ: سبحانَ ربيَ الأسفلِ(٣).

***

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٦٩٦)، وفي سنده مبهم.

(٢) «زاد المسير» لابن الجوزي (٩/ ٢٥٦).

(٣) تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا، نعوذ بالله من العماية والضلالة.

وقد يعمي الضلالُ بعضَ الناس فيلتزمون الباطل من لوازم أهوائهم، كهذا القول الوقح السخيف.

وهذا الذي نسب إلى المريسي، نقله حرب الكرماني في «مسائله» (٣/ ١١٤٩ من النكاح إلى آخر الكتاب).

وقولُه تعالى: ﴿وَٱسْتَغْفِرْهُ﴾؛ أي: اطلُبْ مَغفِرَتَه، والمغفرةُ هي وقايةُ شرِّ الذَّنبِ لا مُجرَّدُ سترِه.

والفرقُ بين العَفْوِ والمَغفرةِ: أنَّ العفوَ محوُ أثَرِ الذَّنبِ، وقد يكونُ بعد عُقوبةٍ عليه، بخلافِ المغفرةِ فإنَّها لا تكونُ معَ العُقوبةِ.

* * *

وقولُه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ إشارةٌ إلى أنَّه سبحانَه يَقبَلُ توبةَ المُستغفرينَ المُنيبينَ إليه، فهو ترغيبٌ في الاستغفارِ، وحَثٌّ على التَّوبةِ.

وقد فَهِمَ طائفةٌ مِنَ الصَّحابةِ رضيَ اللهُ عنهم أنَّ النَّبيَّ ﷺ أُمرَ بالتَّسبيحِ والتَّحميدِ والاستغفارِ عند مجيءِ نصرِ اللهِ والفتحِ شُكراً للهِ على هذه النِّعمةِ، كما صلَّى النَّبيُّ ﷺ يوم فتحِ مكَّةَ ثمانِ رَكَعاتٍ[1]، وكذلك صلَّى سعدٌ رضي الله عنه يومَ فتحِ المدائنِ، وكانت تلك تُسمَّى صلاةَ الفتحِ[2].

وأمَّا عُمَرُ وابنُ عبَّاسٍ رضي الله عنهم فقالَا: بل كان مجيءُ النَّصرِ والفتحِ عَلامةً على اقترابِ أجَلِه وانقضاءِ عمُرِه، فأُمرَ أن يختمَ عملَه بذلك، ويتَهيَّأَ لِلقاءِ اللهِ والقُدومِ عليه على أكمَلِ[3] أحوالِه وأتمِّها، فإنَّه لَمَّا جاءَ نصرُ اللهِ والفتحُ بحيثُ صارَتْ مكَّةُ دارَ إسلامٍ، وكذلك جزيرةُ العرَبِ كلُّها، ولم يبقَ بها كافرٌ، ودخلَ النَّاسُ في دينِ اللهِ أفواجاً، وقد بلَّغَ رسولُ اللهِ ﷺ رِسالاتِ ربِّهِ وعلَّمَ أُمَّتَه مَناسِكَهم وعِباداتِهم، وتَرَكَهم على البيضاءِ ليلُها كنَهارِها، ولم يبقَ له في الدُّنيا حاجةٌ، فحينئذٍ

---

(١) أخرجه البخاري (١١٠٣) ومسلم (٣٣٦)، من حديث أم هانئ رضي الله عنها.

(٢) أخرجه الطبري في «تاريخه» (٤/ ١٦).

(٣) في نسخة: «أحسن».

تهيَّأَ للنَّقلةِ إلى الآخرةِ؛ فإنَّها خيرٌ له مِن الأولى[١]، ولهذا نَزَلَت: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] بعَرَفةَ[٢]، وعلَّمَ الأُمَّةَ مَناسِكَهم وقالَ لهم: «لعلِّي لا أراكُمْ بعد عامي هذا»[٣] وقالَ لهم: «هل بلَّغتُ؟» قالَوا: نعم، وأشهَدَ[٤] اللهَ عليهم بذلك[٥]، وودَّعَ النَّاسَ، فقالَوا: هذه حجَّةُ الوَداعِ، وقد خُيِّرَ ﷺ بين الدُّنيا وبين لقاءِ ربِّهِ، فكان آخرُ ما سُمِعَ منه: «اللهمَّ الرَّفيقَ الأعلى»[٦].

ونظيرُ هذا الفهمِ الذي فَهِمَه عمرُ مِن هذه السُّورةِ: ما فَهِمَه أبو بكرٍ رضي الله عنه مِن قولِ النَّبيِّ ﷺ في خطبتِه: «إنَّ عبداً خُيِّرَ بين الدُّنيا وبين لقاءِ ربِّهِ فاختارَ لقاءَ ربِّه»[٧].

وقد سبقَ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما ما يدُلُّ على ذلك.

وفي «صحيح البخاريِّ» مِن حديثِ[٨] سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: كان عمرُ رضي الله عنه يُدخِلُني مع أشياخِ بدرٍ، فكأنَّ بعضَهم وَجَدَ في

---

(١) في (ج): «من الدنيا».

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٠٧)، ومسلم (٣٠١٧) من حديث طارق بن شهاب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الترمذي (٨٨٦) من حديث جابر رضي الله عنه، وقال: حسن صحيح.

(٤) في (ج): «فأشهد».

(٥) أخرجه البخاري (١٧٤١)، ومسلم (١٦٧٩)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري (٤٤٦٣)، ومسلم (٢٤٤٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٧) أخرجه البخاري (٣٩٠٤)، ومسلم (٢٣٨٢)، من حديث أبي سعيد رضي الله عنه. وفيه: فبكى أبو بكر وقال: فديناك بآبائنا وأمهاتنا.

وجاء في (ر) هنا: «خير بين لقاء ربه وبين الدنيا».

(٨) في (ج): «عن» بدل: «مِن حديثِ».

نفسِه فقالَ: لم تُدخِلُ هذا معنا ولنا أبناءٌ مثلُه؟ فقالَ عمرُ: إنَّه ممَّن قد علِمتُم[١]، فدعاهم ذاتَ يومٍ فأدخلَه معَهم، فما رأيتُ أنَّه دعاني فيهم يومئذ إلَّا ليُريهم، فقالَ: ما تقولونَ في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾؟ فقالَ بعضُهم: أُمِرْنا أنْ نحمَدَ اللهَ ونَستغفِرَه إذا جاءَ نصرُنا وفُتِحَ علينا، وسكتَ بعضُهم فلم يَقُل شيئاً، فقالَ لي: أكذاكَ تقولُ يا ابنَ عبَّاسٍ؟ فقلتُ: لا، قالَ: فما تقولُ؟ قلتُ: هو أجَلُ رسولِ اللهِ ﷺ أعلَمَه له قالَ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ فذاك علامة أجَلِك: ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾، فقالَ عمرُ بنُ الخطَّابِ: لا أعلَمُ[٢] مِنها إلَّا ما تقولُ[٣].

وقد رُويت هذه القصة عن ابن عباس رضي الله عنهما من غيرِ وجهٍ.

وفي «المسند» عن أبي رَزِينٍ عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ عَلِمَ النَّبيُّ ﷺ أنْ[٤] قد نُعِيَت إليه نفسُه[٥].

وقد سبقَ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ لَمَّا نزلَت هذه السُّورةُ أخَذَ في أشدِّ ما كان اجتهاداً في أمرِ الآخرةِ.

وروى الخَرائطيُّ في «كتاب الشكر»، مِن طريقِ شاذِّ بنِ فيَّاضٍ، عن الحارثِ ابنِ شبلٍ، عن أمِّ النُّعمانِ الكِنْديَّةِ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالَت: لَمَّا نزَلَتْ هذه الآيةُ: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا﴾ [الفتح: ١] اجتهدَ النَّبيُّ ﷺ في العبادةِ، فقيلَ له:

---

(١) في (ر): «عُلِم» والمثبت من البخاري.

(٢) في (ج) و(ر): «ما نعلم».

(٣) أخرجه البخاري (٤٢٩٤)، و(٤٩٧٠).

(٤) في (ج) و(ر): «أنه».

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٢٠١).

يـا رسـولَ اللهِ! مـا هـذا الاجتهـادُ؟ أليس قـد غَفَـرَ اللهُ لك مـا تقـدَّمَ مِن ذنبـك ومـا تأخَّـرَ؟ قـالَ: «أفلا أكـونُ عبـدًا شـكورًا»(١)، إسـنادٌ ضعيفٌ.

وروى البيهقيُّ، مِن طريقِ سعيدِ بنِ سُلَيمانَ، عن عبَّادِ بنِ العوَّامِ، عن هلالِ بنِ خبَّابٍ، عن عكرمةَ، عنِ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما قالَ: لَمَّا نَزَلَت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾ دعا رسولُ اللهِ ﷺ فاطمةَ، وقالَ: «إنَّه قد نُعِيَتْ إليَّ نفسي»، فبَكَتْ، ثمَّ ضَحِكَت، وقالت: أخبَرَني أنَّه نُعِيَت إليه نفسُه فبَكَيْتُ، ثمَّ أخبرَني بأنَّكِ أوَّلُ أهلي لحاقاً بي فضَحِكْتُ(٢).

وكان ﷺ يُكثِرُ مِنَ التَّسبيحِ والتَّحميدِ والاستغفارِ بعدَ نُزولِ هذه السُّورةِ.

ففـي «الصَّحيحيـنِ»، عـن مَسـروقٍ، عـن عائشـةَ رضـي الله عنهـا قالَـت: كان رسـولُ اللهِ ﷺ يُكثِـرُ أن يقـولَ فـي رُكوعِـه وسُـجودِه: «سـبحانَكَ اللهـمَّ ربَّنـا وبحمـدِك، اللهـمَّ اغفِـرْ لـي» يتـأوَّلُ القُـرآنَ(٣).

وفي «المُسـند» و«صحيح مسـلم»، عنها رضي الله عنها قالَت: كان رسـولُ اللهِ ﷺ يُكثِـرُ فـي آخـرِ أمـرِه مـن قـول: «سـبحانَ اللهِ وبحمـدِه، أسـتغفِرُ اللهَ وأتـوبُ إليـهِ» وقـالَ: «إنَّ ربِّـي كان أخبرَنـي أنِّـي سـأرى عَلامـةً فـي أُمَّتِـي، وأمَرَنـي إذا رأيتُهـا أنْ أُسَـبِّحَ بحمـدِه وأسـتغفرَه إنَّه كان توَّابـاً، فقد رأيتُهـا: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ﴾» السُّـورةَ كلَّهـا(٤).

---

(١) أخرجه الخرائطي في «فضيلة الشكر لله على نعمته» (٥٢).

(٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/ ١٧٣)، والدارمي في «سننه» (٨٠). والبيهقي في «الدلائل» (٧/ ١٦٧).

(٣) أخرجه البخاري (٨١٧)، ومسلم (٤٨٤). ومعنى يتأول القرآن: يعمل بما أُمر به في القرآن.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٠٦٥)، ومسلم (٤٨٤).

وروى ابنُ جريرٍ مِن طريقِ حفص، ثنا[١] عاصم، عن الشَّعبيِّ، عن أمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قالَت: كان رسولُ اللهِ ﷺ في آخرِ أمرِه لا يقومُ ولا يقعدُ، ولا يذهبُ ولا يجيءُ إلَّا قالَ: «سبحانَ اللهِ وبحمدِه» فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! إنَّكَ تُكثِرُ مِن سبحانَ الله وبحمدِه، لا تذهبُ ولا تجيءُ، ولا تقومُ ولا تقعدُ إلَّا قُلتَ: سبحانَ اللهِ وبحمدِه، قالَ: «إنِّي أُمِرْتُ بها»، فقالَ: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ إلى آخرِ السُّورةِ[٢]، غريبٌ.

وفي «المسند»: عن أبي عُبيدةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ رضي الله عنه قالَ: لَمَّا نزلَتْ على رسولِ اللهِ ﷺ ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ كان يُكثِرُ إذا قرأَها وركَعَ أن يقولَ: «سُبحانَكَ اللهمَّ ربَّنا وبحمدِكَ، اللهمَّ اغفِرْ لي إنَّك أنتَ التَّوابُ الرَّحيمُ» ثلاثاً[٣].

***

واعلَمْ أنَّ التَّسبيحَ والتَّحميدَ فيه إثباتُ صفاتِ الكمالِ، ونفيُ النَّقائصِ والعُيوبِ. والاستغفارَ يَتضمَّنُ وِقايةَ شرِّ الذُّنوبِ، فذاك حقُّ اللهِ، وهذا حقُّ عبدِه، ولهذا في خطبةِ الحاجةِ: «الحمدُ للهِ نحمدُه، ونستعينُه، ونَستغفِرُه»[٤].

وكان رجلٌ في زمنِ الحسنِ البصريِّ مُعتزِلَ النَّاسِ، فسألَه الحسنُ عن حالِه، فقالَ: إنِّي أُصبِحُ بين نعمةٍ وذنبٍ، فأُحدِثُ للنِّعمةِ حمداً وللذَّنبِ استغفاراً، فأنا مشغولٌ بذلك، فقالَ الحسنُ: الزَمْ ما أنت عليه فأنتَ عندي أفقهُ مِن الحسنِ[٥].

---

(١) في النسخ: «بن عاصم» وهو خطأ، والمثبت كما في «تفسير الطبري».

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧١١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦٨٣).

(٤) أخرجه بهذا اللفظ سواءً: ابن ماجه (١٨٩٢)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وهو في سائر السنن بنحو هذا اللفظ.

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (١٩٦)، وتُذكر القصة عن بكر بن عبد الله المزني، أخرجها ابن أبي الدنيا في «الشكر» (٦٦، ١٥٠) أيضاً.

والاستغفارُ هـو خاتمةُ الأعمالِ الصَّالحةِ، فلهذا[١] أُمِرَ النَّبيُّ ﷺ أن يجعلَه خاتمةَ[٢] عمرِه.

كما يشرعُ للمُصلِّي المكتوبةَ أن يستغفِرَ عَقِبَها ثلاثاً[٣].

وكما يشرعُ للمُتهجِّدِ مِن الليلِ أن يستغفِرَ بالأسحارِ، قالَ تعالى: ﴿وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٨]، وقالَ: ﴿وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧].

وكما يشرعُ الاستغفارُ عَقيبَ الحجِّ، قالَ تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٩].

وكما يشرعُ ختمُ المجالسِ بالتَّسبيحِ والتَّحميدِ والاستغفارِ، وهو كفَّارةُ المجلسِ[٤].

ورُوِيَ أنَّه يُختَمُ به الوضوءُ أيضاً[٥].

وسببُ هذا: أنَّ العِبادَ مُقصِّرونَ عن القيامِ بحقوقِ اللهِ كما ينبغي، وأدائِها على الوجهِ اللَّائقِ بجلالِه وعظمتِه، وإنَّما يُؤَدُّونَها على قَدْرِ ما يُطيقونَ[٦]، فالعارفُ يعرفُ

---

(١) في (ج): «ولهذا».

(٢) في (ج): «آخر».

(٣) أخرج مسلم (٥٩١) من حديث ثوبان رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته: استغفر ثلاثاً.

(٤) روي عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم، ومن ذلك ما أخرجه أبو داود (٤٨٢٦) من حديث أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه.

(٥) أخرج النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨١) من حديث أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: «من توضأ فقال: سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، كتب في رَقٍّ ثم طبع بطابع، فلم يكسر إلى يوم القيامة».

(٦) في (ض) و(ر): «يطيقونه».

أنَّ قدرَ الحقِّ أعلى وأجلُّ مِن ذلك، فهو يستحي مِن عَمَلِه ويستغفرُ من تَقصيره فيه، كما يَستغفِرُ غيرُه مِن ذُنوبِه وغَفَلاتِه، وكلَّما كان الشَّخصُ باللهِ أعرَفَ كان له أخوَفَ، وبرُؤيةِ تَقصيرِه أبصرَ، ولهذا كان خاتمُ المرسَلِينَ وأعرَفُهم بربِّ العالمين ﷺ يجتهدُ في الثَّناءِ على ربِّهِ، ثمَّ يقولُ في آخرِ ثنائِه: «لا أُحصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسِك»[1].

ومِن هذا قولُ مالكِ بنِ دينارٍ: لقد همَمْتُ أن أُوصي إذا متُّ أن أُقيَّدَ، ثمَّ يُنطلَقُ بي كما يُنطلَقُ بالعبدِ الآبِقِ إلى سَيِّده[2]، فإذا سألَني: قلتُ: يا ربِّ إنِّي لم أَرْضَ لك نفسي طرفةَ عينٍ[3].

وكان كَهْمَسٌ يُصَلِّي كلَّ يومٍ ألفَ ركعةٍ، فإذا صلَّى أخذَ بلحيتِه ثمَّ يقولُ لنفسِه: قومي يا مأوَى كلِّ سوءٍ، فواللهِ ما رَضيتُكِ للهِ طرفةَ عينٍ[4].

*** فائدةٌ:**

الاستغفارُ يَرِدُ مُجرَّداً، ويَرِدُ مَقروناً بالتَّوبةِ[5]:

فإن وردَ مُجرَّداً: دخلَ فيه طلَبُ وِقايةِ شرِّ الذَّنبِ الماضي بالدُّعاءِ والنَّدمِ

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في (ض): «ربه»، وكلاهما ليس في ما رجعنا إليه من المصادر.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «محاسبة النفس» (١١٢)، والخطيب البغدادي في «الزهد والرقائق» (٧١).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦/ ٢١١)، وكهمس هو ابن الحسن التميمي، أبو عبد الله الدَّعَّاء من عُبَّاد أهل البصرة، اشتهر ببره بأمه، وبعد وفاتها أقام بمكة حتى مات رحمه الله تعالى. (الحلية ٦/ ٢١١).

(٥) فالمجرد: قول العبد: «أستغفر الله»، والمقرون بالتوبة: قول العبد: «أستغفر الله وأتوب إليه».

عليه، ووقايةِ شَرِّ[1] الذَّنبِ المُتوقَّعِ بالعَزمِ على الإقلاعِ عنه، وهذا الاستغفارُ الذي يمنَعُ الإصرارَ، بقولِه[2]: «ما أصَرَّ مَنِ استغفرَ ولو عادَ في اليومِ سبعينَ مرَّةً»[3]، وبقولِه: «لا صغيرةَ مع الإصرارِ، ولا كبيرةَ مع الاستغفارِ»[4]، خرَّجَهما ابنُ أبي الدُّنيا، وكذا في قولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ الآيةَ [آل عمران: ١٣٥].

وفي «الصحيح»: «أذنبَ عبدٌ ذنباً ...» الحديث[5].

وهو المانِعُ مِن العُقوبةِ في قولِه تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [الأنفال: ٣٣].

وإن وردَ مَقروناً بالتَّوبةِ: اختصَّ بالنَّوعِ الأوَّلِ[6]، فإن لم يَصْحَبْهُ النَّدَمُ على الذَّنبِ الماضي بل كان سُؤالاً مُجرَّداً فهو دعاءٌ مَحضٌ، وإن صَحِبَه ندَمٌ فهو توبةٌ، والعزمُ على الإقلاعِ مِن تمامِ التَّوبةِ.

---

(١) جاء في (ر) مقلوباً: «وشر وقاية»، ونقله عن المصنف على الصواب: الآلوسي في «تفسيره» (سورة النصر).

(٢) كذا جاءت في النسخ في هذا الموضع والذي يليه، ولعل صوابهما: «لقوله»، «ولقوله».

(٣) أخرجه أبو داود (١٥٠٩)، والترمذي (٣٥٥٩)، وابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٧٢) من حديث أبي بكر رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ.

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٥١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٢١٧)، وابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٧٣)، من قول ابن عباس رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه البخاري (٧٥٠٧) ومسلم (٢٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وفيه: «علِمَ عبدي أن له ربًّا يغفر الذنب ويأخذ به؟ غفرت لعبدي» الحديث.

(٦) أي طلب وقاية شر الذنب الماضي.

والتَّوبةُ إذا قُبِلَت فهل تُقبَلُ جَزْماً أم[1] ظاهرًا؟ فيه خلافٌ معروفٌ[2].

فيقالُ: الاستغفارُ المُجرَّدُ هو التَّوبةُ مع طلبِ المغفرةِ بالدُّعاءِ، والمقرونُ بالتَّوبةِ[3] هو طلَبُ المغفرةِ بالدُّعاءِ فقط.

وكذلك التَّوبةُ إن أُطلِقَت: دخل فيها الانتهاءُ عن المحظورِ وفعلُ المأمورِ، ولهذا عُلِّقَ الفلاحُ عليها، وجُعِلَ مَن لم يتُبْ ظالِمًا[4]، فالتَّوبةُ حينئذٍ تشملُ فعلَ كلِّ مأمورٍ، وتركَ كلِّ محظورٍ، ولهذا كانت بدايةَ العبدِ ونهايتَه، وهي حقيقةُ دينِ الإسلامِ.

وتارةً يُقرَنُ بالتَّقوى أو بالعملِ الصالحِ فيختَصُّ حينئذٍ بتركِ المحظورِ، واللهُ أعلَمُ.

* * *

وفي فضائلِ الاستغفارِ أحاديثُ كثيرةٌ:

منها: حديثُ: «جلاءُ القلوبِ تِلاوةُ القرآنِ والاستغفارُ»[5].

وحديثُ: «فإن تاب واستغفرَ ونَزَعَ صُقِلَ قلبُه»[6].

---

(١) في (ج): «أو».

(٢) قد ذكره المصنف رحمه الله في رسالته «الكلام على قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾».

(٣) وهو قول العبد: «أستغفر الله تعالى وأتوب إليه سبحانه».

(٤) قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

(٥) هذا مركب من حديثين: الأول من حديث ابن عمر، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/ ١٩٧) وفيه تلاوة القرآن. والثاني من حديث أنس، أخرجه ابن عدي في «الكامل»، في ترجمة النضر بن محرز، وفيه: الاستغفار.

(٦) أخرجه الإمام أحمد (٧٩٥٢)، والترمذي (٣٣٣٤)، وابن ماجه (٤٢٤٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وأول الحديث: «إن المؤمن إذا أذنب كانت نكتة سوداء في قلبه».

وحديثُ: «ابنَ آدمَ! إنَّك لو بَلَغَتْ ذنوبُكَ عَنَانَ السَّماءِ ثمَّ استغفَرْتَني على ما كان منك غفرْتُ لك ولا أُبالي»(١).

وحديثُ ابنِ عُمرَ: كنا نَعُدُّ لرَسولِ اللهِ ﷺ في المجلسِ الواحدِ: «ربِّ اغفِرْ لي وتُبْ عليَّ إنَّكَ أنتَ التَّوابُ الغفورُ» مائةَ مرَّةٍ(٢).

وحديثُ أبي هُريرةَ مرفوعاً: «إنِّي لأستغفِرُ اللهَ في اليومِ أكثرَ مِن سِبعينَ مرَّةً وأتوبُ إليهِ» خرَّجَه البُخاريُّ(٣).

ومِن حديثِه مرفوعاً: «لو لم تُذنِبُوا لذهبَ اللهُ بكم، ولجاءَ بقومٍ يُذنِبونَ ثمَّ يَستغفِرونَ، فيَغفِرُ لهم» خرَّجَه مُسلمٌ(٤).

وفي «المسند» مِن حديثِ عطيَّةَ، عن أبي سعيد، عنِ النَّبيِّ ﷺ: «مَن قالَ حينَ يأوي إلى فراشِه: أستغفِرُ اللهَ الذي لا إلهَ إلَّا هو الحيَّ القيُّومَ وأتوبُ إليهِ، غَفَرَ اللهُ له ذنوبَه وإن كانت مِثلَ زَبَدِ البحرِ، وإن كانت مثلَ رَمْلِ عالجٍ(٥)، وإن كانَتْ عددَ ورقِ الشَّجَرِ»(٦).

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٥٤٠) من حديث أنس رضي الله عنه وقال: حسن غريب.

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤٧٢٦) (٥٥٦٤)، وأبو داود (١٥١١)، والترمذي (٣٤٣٤)، وابن ماجه (٣٨١٤)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. قال الترمذي: حسن صحيح غريب.
وفي بعض ألفاظه: «التواب الرحيم».

(٣) أخرجه البخاري (٦٣٠٧).

(٤) أخرجه مسلم (٢٧٤٩).

(٥) هي صحراء النفوذ في شمال جزيرة العرب.

(٦) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٠٧٤)، والترمذي (٣٣٩٧) وقال: حديث حسن غريب.

وحديثُ: «مَن أكثرَ مِن الاستغفار جعَلَ اللهُ له من كلِّ همٍّ فرجًا». خرَّجه أحمدُ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ[(١)].

ويعضدُه قولُه تعالى: ﴿ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠] الآياتِ، وقولُه: ﴿وَأَنِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُم مَّتَٰعًا حَسَنًا﴾ [هود: ٣].

قالَ رياحٌ القَيْسيُّ: لي نيِّفٌ وأربعونَ ذنباً، قد استغفرتُ لكلِّ ذنبٍ مائة ألفِ مرَّةٍ[(٢)].

قالَ الحسنُ: لا تَملُّوا مِن الاستغفارِ[(٣)].

وقالَ بكرٌ المُزَنِيُّ: إنَّ أعمالَ بني آدمَ تُرفَعُ، فإذا رُفِعَت صحيفةٌ فيها استغفارٌ رُفِعَت بيضاءَ، وإذا رُفِعَت صحيفةٌ ليس فيها استغفارٌ رُفِعَت سَوْداءَ[(٤)].

وعن الحسنِ قالَ: أكثِرُوا من الاستغفارِ في بيوتِكُم، وعلى موائدِكُم، وفي طرُقِكُم، وفي أسواقِكُم، فإنَّكم ما تدرونَ متى تنزِلُ المغفرةُ[(٥)].

وقالَ لقمانُ لابنِه: أيْ بُنَيَّ! عوِّدْ لسانكَ: اللهمَّ اغفِرْ لي؛ فإنَّ للهِ ساعاتٍ لا يَرُدُّ فيهنَّ سائلاً[(٦)].

---

(١) من وجادات عبد الله بن الإمام أحمد، عن أبيه في «المسند» (٢٢٣٤)، وأبو داود (١٥١٣)، وابن ماجه (٣٨٢٠).

(٢) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٨٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٩٤).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٤٧).

(٤) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٤٩).

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٥٨). وفيه: «وفي أسواقكم، وفي مجالسكم أينما كنتم».

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في «التوبة» (١٥٩).

ورُئِـيَ عمـرُ بـنُ عبـدِ العزيـزِ فـي النَّـومِ فقيـلَ لـه: مـا وجـدتَ أفضـلَ؟ قالَ: الاسـتغفارَ(١).

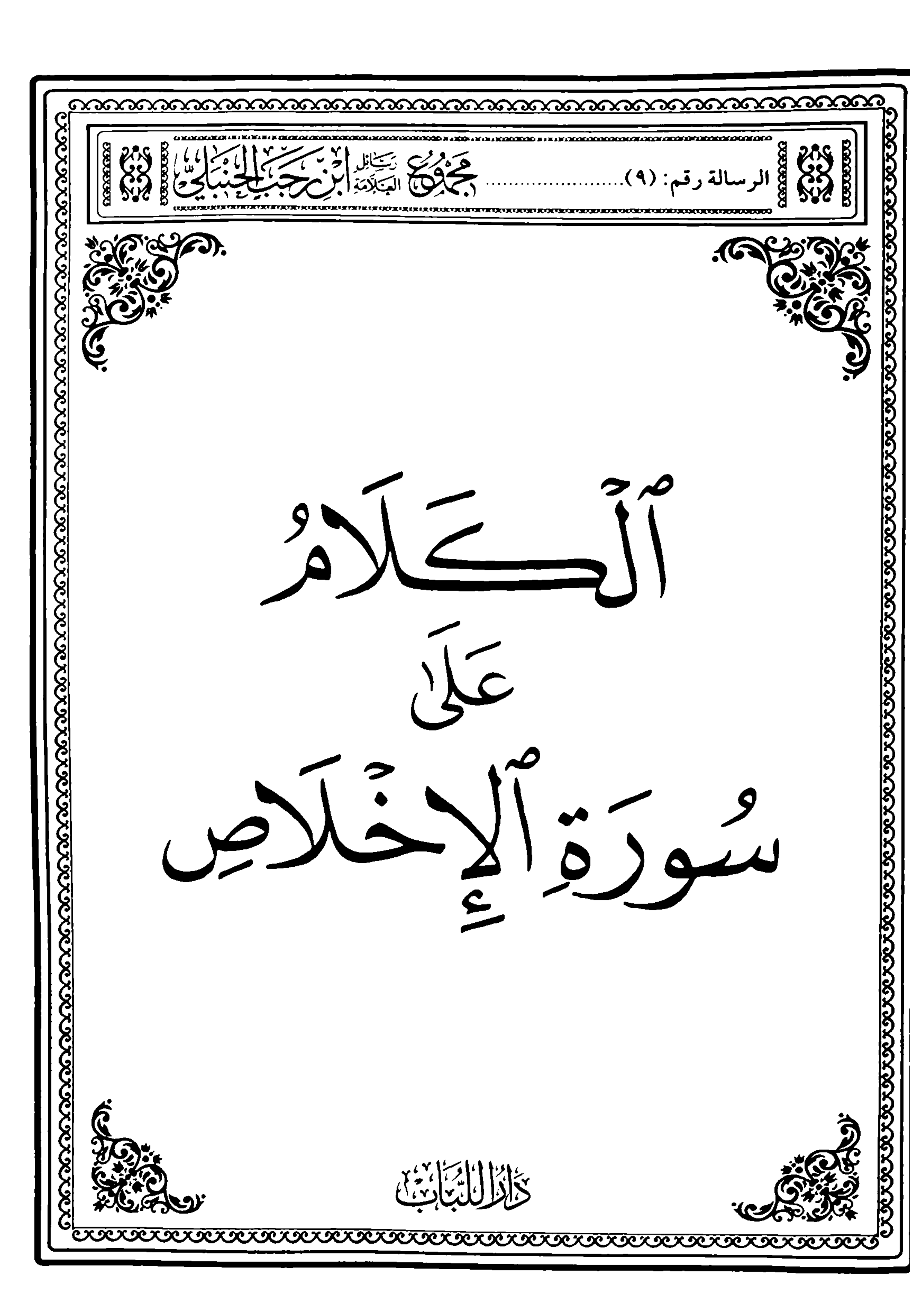
آخِرُه والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ(٢)

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً إلى يوم الدين.

***

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا في «المنامات» (٢٦).

(٢) في (ج): «تمت» وفي (ر): «آخر ما وجد من خط المصنف» «بلغ مقابلة على أصله».



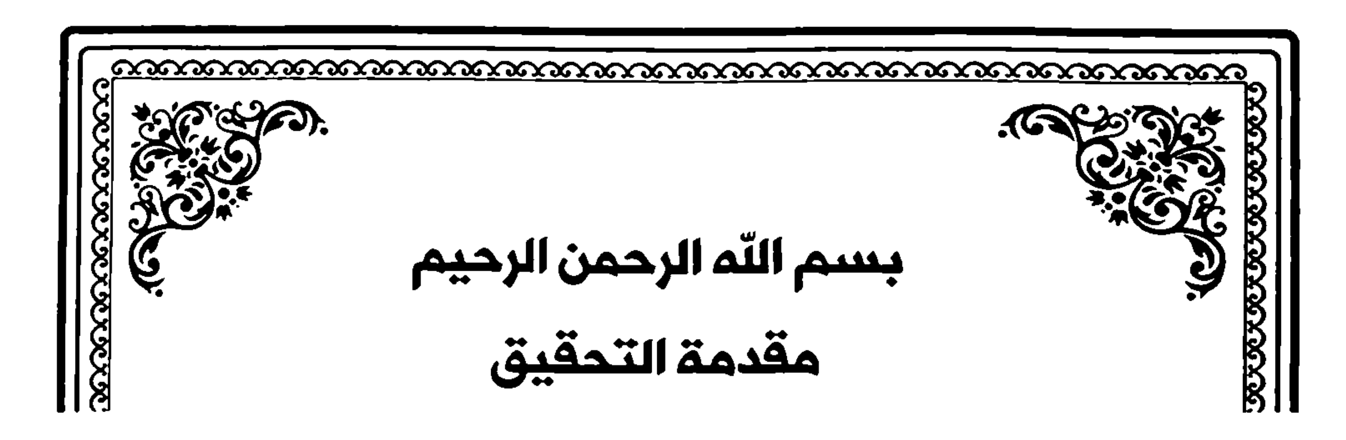
الكلام على سورة الإخلاص

دار الفاروق

مكتبة الأوقاف العامة ببغداد - عنها مصورة جامعة أم القرى (ح)

مكتبة جامعة الرياض (ض)

بســــــــم الله الرحمن الرحيم ‏ ‏ ‏ رب العالمين
وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم ‏ ‏ ‏ رحمه الله تعالى الكلام على
سورة الإخلاص ‏ ‏ ‏ قولان احدهما انها مكية والثاني مدنية
وذالك في فصول في فضلها وسبب نزولها وتفسيرها اما فضائلها فكثيرة جدا منها
انها نسبة الله عز وجل ‏ ‏ ‏ من طريق عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي عن
الوازع بن نافع عن ابي سلمة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لكل شيء نسبة ونسبة الله قل هو الله احد الله الصمد والصمد ليس باجوف
الو ‏ ‏ ‏ ضعيف جدا وعثمان يروي المناكير وسيأتي في سبب نزولها ما يشهد له



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله المتفرد بالوحدانية، الممجد بالصمدانية، المبرَّأ عن الولادة والوالدية، المنزَّه عن المشابهة والمماثلة والندِّية، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد المبعوث بالهداية للحقائق الإيمانية، وعلى آله وأصحابه وأتباعه ومن تبعهم على الاستقامة الربانية.

أما بعد:

فهذه مباحث لطيفة تكلم فيها الحافظ ابنُ رجب رحمه الله على ثلثِ القرآن، فإن ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ تعدل ثلث القرآن.

ومعنى كونها ثلث القرآن:

* أن في تلاوتها من الأجر والثواب ما في تلاوة ثلث القرآن من الأجر والثواب، وهي وإن كان لها جزاؤه إلا أنها لا تجزئ عنه، فلا تجزئ قراءتها بدلاً من الفاتحة في الصلاة، ونحو ذلك، فهي كالصلاة في المسجد الحرام لها الأجر المضاعف لكنها لاتجزئ عن قضاء الفوائت.

* أو أنها جزء التوحيد من القرآن، فهو ثلاثة أجزاء: توحيد، وتشريع، وقصص؛ فهي تتضمن معاني ثلث القرآن.

ولكلٍّ من المعنيين دلائل، فلا غرو أن تكون لها الفضائل الكثيرة جداً، كما جاء

في الأحاديث الشريفة التي سردها المصنف رحمه الله تعالى، ثم ذكر سبب نزولها، ثم شرع في تفسيرها باللغة والنقل المأثور، مع الرأي المستنبط، مقتبساً كثيراً من ذلك من «تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية رحمه الله مع سياقه بأسلوبه ونظره الخاص رحمه الله تعالى.

* * *

نَقَل عن هذه الرسالة للحافظ ابن رجب: الآلوسي البغدادي في تفسيره «روح المعاني» ـ سورة الإخلاص ـ، والتبس أمر هذه الرسالة على بعض من ترجم للحافظ ابن رجب فخلط بينها وبين رسالته الأخرى: «تحقيق كلمة الإخلاص».

وقد اعتمدت على ثلاث نسخ خطية متأخرة:

١ ـ نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، وهي في مجموع (١٣٨٠٩)، وهي الرسالة الخامسة منه، ومنها نسخة مصورة في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، والرمز إليها (ج).

وهي في ٨ لوحات بخط فارسي، مسطرتها ٢١ سطراً، ليس فيها اسم ناسخ، ولا تاريخ نسخ، لكنها من مخطوطات القرن الثالث عشر.

٢ ـ نسخة جامعة الرياض، وهي في مجموع (٤٤٣٣) يشتمل على ثلاثة كتب: أولها تفسير سورة النصر، وثانيها: تفسير سورة الإخلاص، ورمزها (ض).

وهي في ٥ لوحات، مسطرتها ٢٦ سطراً، ليس فيها اسم ناسخ، ولا تاريخ نسخ، لكنها من مخطوطات القرن الثالث عشر.

٣ ـ نسخة جامعة الملك سعود، وهي في مجموع (١٦٣٧/ ١١)، وقد سبق

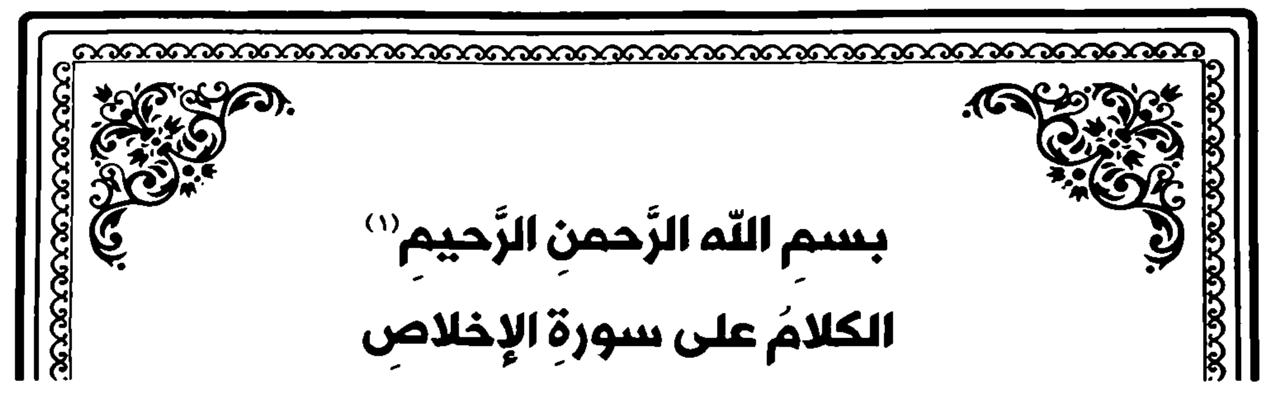
وصفه في المقدمات، ورمزها (س). وهي من (ص: ٢٥٣) إلى (ص: ٢٦٥) من ذلك المجموع، في ٧ لوحات، ناسخها: عبد الله بن إبراهيم الربيعي، تاريخ النسخ: ١٦ المحرم ١٣٣٤.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب

محمد مجير الخطيب الحسني

* * *



بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ[(١)]

الكلامُ على سورةِ الإخلاصِ

وفي موضعِ نُزولِها قولانِ: أحدُهما: أَنَّها مَكيَّةٌ. والثَّاني: مَدَنيَّةٌ.

وذلك في فصولٍ في فضائِلِها[(٢)] وسببِ نُزولِها وتفسيرِها.

* * *

أما فضائلُها فكثيرةٌ جدًّا

مِنها: أَنَّها نسبةُ اللهِ عزَّ وجلَّ؛ خرَّجَ الطَّبرانيُّ مِن طريقِ عثمانَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ الطَّائفيِّ، عن الوازعِ بنِ نافعٍ، عن أبي سلَمةَ، عن أبي هُريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «لكلِّ شيءٍ نسبةٌ، ونسبةُ اللهِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ والصَّمَدُ ليسَ بأجْوفَ»[(٣)].

---

(١) في مقدمة (س): «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم. قالَ ابن رجب رحمه الله تعالى:».

وفي مقدمة (ج): «الكلام على سورة الإخلاص، تأليف الشيخ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، عفا الله عنهما وعن المسلمين».

(٢) في (ض) و(س): «فضلها».

(٣) أخرجه الطبراني في «السنة» ـ وهو مفقود ـ كما عزاه إليه ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٥١٧). ونقل إسناده بتمامه، وكذلك فعل ابن كثير في «تفسيره».

* تنبيه: وقع عندهما: «عبد الرحمن بن عثمان الطائفي» هكذا مقلوباً. والصواب ما عند المصنف: «عثمان بن عبد الرحمن».

=

الـوازِعُ ضعيـفٌ جدًّا، وعثمـانُ يـروي المناكيرَ، وسـيأتي في سـببِ نُزولِها ما يشـهدُ له.

ومنها: أنَّها صفةُ الرَّحمنِ؛ وفي «صحيح» البُخاريِّ ومسلمٍ من حديثِ عائشةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ بعَثَ رَجُلاً على سَرِيَّةٍ، فكان يقرأُ لأصحابِه في صلاتهم، فيختمُ بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فلما رجَعوا ذكَروا ذلك للنَّبيِّ ﷺ، فقالَ: «سَلُوهُ لأيِّ شيءٍ يصنعُ ذلك؟» فسألوهُ فقالَ: لأنَّها صِفةُ الرَّحمنِ، وأنا أُحِبُّ أن أقرأَ بها، فقالَ النَّبيُّ ﷺ: «أخبِرُوهُ أنَّ اللهَ يُحِبُّهُ»(١).

ومِنها: أنَّ حُبَّها يُوجِبُ محبَّةَ اللهِ، لهذا الحديثِ المذكورِ آنفًا، ومنه قولُ ابنِ مَسعودٍ: مَن كان يُحِبُّ القرآنَ فهو يُحِبُّ اللهَ(٢).

ومِنهـا: أنَّ حُبَّهـا يُوجِـبُ دخـولَ الجنَّة، ذكرَ البُخـاريُّ في «صحيحِـه» تعليقًا: وقـالَ عبيـدُ اللهِ، عـن ثابـتٍ، عن أنـسٍ: كان رجُـلٌ مِن الأنصـارِ يَؤمُّهُم في مسـجدِ قُبـاءٍ، فـكان كلَّمـا افتتَـحَ سـورةً يَقرأُ بهـا لهم في الصَّـلاةِ ممَّا يُقـرأُ به افتتـحَ بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ حتَّـى يفـرغَ منها، ثم يقرأُ سـورةً أخـرى معَهـا، وكان(٣) يصنعُ ذلك فـي كلِّ ركعـةٍ..، وذكـرَ الحديـثَ، وفيـهِ: فقـالَ النَّبـيُّ ﷺ: «يـا فـلان! مـا حمَلَك

= وأخرجه على الصواب من هذا الوجه أبو طاهر السِّلَفي في «المشيخة البغدادية» في الجزء الثاني عشر (١٢).

وأخرجه من وجه آخر عن مداره الوازع: الطبراني في «المعجم الأوسط» (٧٣٢).

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧٥)، ومسلم (٨١٣).

(٢) أخرجه المروزي في زياداته على «الزهد» لابن المبارك (١٠٩٧)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٥١)، وسعيد بن منصور في «سننه» ـ التفسير ـ (٢)، وابن الجعد في «مسنده» (١٩٥٦)، والفريابي في «فضائل القرآن» (٦) (٧).

(٣) في (ج) و(س): «فكان».

على لُزومِ هذه السُّورةِ في كلِّ ركعةٍ؟» فقالَ: إنِّي أُحِبُّها، فقال: «حُبُّكَ إيَّاها أدخلَكَ الجنَّةَ»[١].

وخرَّجَه التِّرمذيُّ في «جامعه»، عن البُخاريِّ، عن إسماعيلَ بن أبي أُوَيسٍ، عن الدَّرَاوَرْدِيِّ، عن عُبَيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، بِهِ، وغرَّبَه، وقال: روى مُبارَكُ بنُ فَضَالةَ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، أنَّ رَجُلًا قالَ: يا رسولَ اللهِ! إنِّي أُحِبُّ هذه السُّورةَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ قالَ: «إنَّ حُبَّكَ إيَّاها أدخلَك الجنَّةَ»[٢].

وقد خرَّجَه أحمدُ في «المسند»، عن أبي النَّضرِ، عن مبارَكِ بنِ فَضالةَ به[٣].

وروى مالكٌ، عن عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ، عن عُبَيدِ بنِ حُنَينٍ قالَ: سمعتُ أبا هُرَيرةَ يقولُ: أقبلتُ مع النَّبيِّ ﷺ فسَمِعَ رَجُلاً يقرأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «وَجَبَت» قلتُ: ومَا وجَبَت؟ قال: «الجنَّةُ»[٤].

وأخرجَه النَّسائيُّ، والتِّرمذيُّ وقالَ: حسَنٌ صحيحٌ لا نعرِفُه إلَّا مِن حديثِ مالكٍ[٥].

وروى أبو نُعَيمٍ، مِن طريقِ عمرِو بنِ مَرزوقٍ، عن شعبةَ، عن مهاجرٍ: سمعتُ رجلاً يقولُ: صَحِبتُ رسولَ اللهِ ﷺ في سفرٍ، فسَمِعَ رجُلاً يقرأُ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، فقالَ: «قد بَرِئَ مِن الشِّركِ»، وسَمِعَ آخرَ يقرَأُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقالَ: «غُفِرَ له»[٦].

---

(١) علقه البخاري قبل الحديث (٧٧٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٠١). وفيه: «يدخلك الجنة».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٤٣٢).

(٤) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٠٨).

(٥) أخرجه الترمذي (٢٨٩٧)، والنسائي (٩٩٤).

(٦) لم أجده عند أبي نعيم، لكن أخرجه الدارمي (٣٤٦٩) من حديث شعبة.

=

ومِنها: أنَّها تَعدِلُ ثُلُثَ القرآنِ؛ ففي «صحيح البخاريِّ» من حديثِ أبي سعيدٍ: أنَّ رجلاً سمعَ رجلاً يقرأُ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ يُردِّدُها، فلمَّا أصبح جاءَ إلى النَّبيِّ ﷺ فذكر ذلك له وكأنَّ الرَّجُلَ يَتَقالُّها، فقالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «والذي نفسي بيدِه إنَّها لَتعدِلُ ثُلُثَ القرآنِ»(١).

وقد رُوِيَ عن أبي سعيدٍ، عن قتادةَ بنِ النُّعمانِ به(٢).

وفي «صحيحِ البُخاريِّ» أيضًا مِن طريقِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ النَّخعيِّ والضَّحَّاكِ المَشرقيِّ، عن أبي سعيدٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ لأصحابِه: «أيعجِزُ أحدُكم أن يقرأَ ثُلُثَ(٣) القرآنِ في ليلةٍ؟» فشقَّ ذلك عليهم وقالوا: أيُّنا يُطيقُ ذلك يا رسولَ اللهِ؟! فقالَ: «اللهُ الواحدُ الصَّمدُ: ثلُثُ القُرآنِ»(٤).

وفي «المسند»، مِن طريقِ ابنِ لَهيعةَ، عن الحارثِ بنِ يزيدَ، عن أبي الهيثمِ، عن أبي سعيدٍ قالَ: باتَ قتادةُ بنُ النُّعمانِ يقرأُ الليلَ كلَّه بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فذُكِرَ ذلك للنَّبيِّ ﷺ فقالَ: «والذي نفسي بيدِه لَتعدِلُ نصفَ القُرآنِ ـ أو: ثلُثَه ـ»(٥).

= وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ـ التفسير ـ (١٢٩)، وابن أبي شيبة في «مسنده» (٩٦٢)، والإمام أحمد في «المسند» (١٦٦٠٥) (١٦٦١٧)، والنسائي في «الكبرى» (٧٩٧٤). من وجوه أخرى عن مهاجر.

(١) أخرجه البخاري (٥٠١٣) (٦٦٤٣).

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٧٤).

(٣) في (ج) و(ض): «بثلث».

(٤) أخرجه البخاري (٥٠١٥).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١١١٥). والشك في آخره من الراوي، وصوابه: الثلث، وقد سبق آنفاً من حديث أبي سعيد عند البخاري.

وفـي «المـسند» أيضاً مِـن طـريق ابـنِ لهيعةَ: حدَّثَنا حيي بنُ عبدِ اللهِ، عن أبي عبدِ الرَّحمنِ، عن عبدِ اللهِ بن عمرٍو: أنَّ أبا أيُّوبَ الأنصاريَّ كان في مجلسٍ وهو يقولُ: ألَا يَستطيعُ أحدُكم أن يقومَ[١] بثُلُثِ القرآنِ كلَّ ليلةٍ؟ فقالوا: وهل يستطيعُ ذلك أحدٌ، قالَ: فإنَّ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلُثُ القرآنِ، قالَ: فجاءَ النَّبيُّ ﷺ وهو يسمَعُ أبا أيُّوبَ فقالَ: «صدَقَ أبو أيُّوبَ»[٢].

وروى يحيى بنُ سعيدٍ، عن يزيدَ بنِ كيسانَ، عن أبي حازمٍ ـ قالَ التِّرمذيُّ: اسمُه سلمانُ ـ، عن أبي هريرةَ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «احشدُوا فإنِّي سأقرأُ عليكم ثلُثَ القُرآنِ»، فحُشِدَ مَن حُشِدَ، ثمَّ خرجَ نبيُّ اللهِ ﷺ فقرأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثمَّ دخلَ، فقالَ بعضُنا لبعضٍ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «فإنِّي سأقرأُ عليكم ثلُثَ القُرآنِ»، إني لأرى هذا خبرًا جاءَه مِن السَّماءِ، ثمَّ خرَجَ نبيُّ اللهِ ﷺ فقالَ: «إنِّي قلتُ: سأقرأُ عليكم ثلُثَ القُرآنِ، ألَا وإنَّها تَعدِلُ ثلُثَ القُرآنِ» أخرجَه مُسلمٌ[٣].

وروى الإمامُ أحمدُ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ مهديٍّ، عن زائدةَ بنِ قُدامةَ، عن منصورٍ، عن هلالِ بنِ يَسَافٍ، عـن الرَّبيعِ بـنِ خُثَيمٍ، عـن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ بنِ أبي لَيْلى، عن امرأةٍ مِن الأنصارِ، عن أبي أيُّوبَ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أيعجِزُ أحدُكم أن يقرأَ ثلُثَ القُرآنِ في ليلةٍ، فإنَّه مَن قرَأَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ في ليلةٍ فقد قرَأَ ليلتَئذٍ ثلُثَ القُرآنِ»[٤].

---

(١) في (ج): «يقرأ».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦١٣).

(٣) أخرجه مسلم (٨١٢) والترمذي (٢٩٠٠)، وقال: حسن صحيح غريب، وهو عند الإمام أحمد في «المسند» (٩٥٣٥).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٥٥٤).

ورواه النَّسائيُّ، والتِّرمذيُّ عن بُندارٍ، والتِّرمذيُّ عن قتيبةَ أيضاً، عن ابن مهديٍّ(١)، فهو لهما عُشاريٌّ ولأحمدَ تُساعيٌّ(٢).

وفي روايةِ التِّرمذيِّ: عن امرأةِ أبي أيُّوبَ، عن أبي أيُّوبَ، به، وذكر اختلافًا في إسنادِه.

وروى أحمدُ، عن هُشَيمٍ، عن حُصَينٍ، عن هلالِ بنِ يَسَافٍ، عن عبدِ الرَّحمنِ ابنِ أبي ليلى، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ ـ أو رجلٍ مِن الأنصارِ ـ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن قرَأَ بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فكأنَّما قرَأَ بثُلُثِ القُرآنِ»(٣).

ورواهُ النَّسائيُّ في «اليوم والليلة» مِن طريقِ هُشَيمٍ، عن حُصينٍ، عن ابنِ أبي ليلى، به، مِن غيرِ ذكرِ هلالِ بنِ يَسافٍ(٤).

وروى الإمامُ أحمدُ أيضًا، عن وكيعٍ، عن سُفيانَ، عن أبي قيسٍ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن أبي مسعودٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدلُ ثُلُثَ القُرآنِ»(٥).

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٨٩٦) وقال: حسن، والنسائي (٩٩٦).

(٢) وهو أنزل إسناد لهم، وإنما اعتنى الحافظ المصنف رحمه الله بذكر هذا، لأن هذا الحديث يعرف باسم حديث الستة من التابعين، حيث وقع في إسناده ستة من التابعين يروون عن بعضهم، وأفرد هذا الحديث الخطيب البغدادي بجزء يعرف بحديث الستة من التابعين جمع فيه طرقه والاختلاف فيه.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٢٧٥) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٨٥).

(٤) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٨٦).

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧١٠٦).

ورواه ابنُ ماجَه، والنَّسائيُّ في «اليوم والليلة» مِن طُرُقٍ[(١)]، وفي بعضِ طُرُقِه وقْفُه[(٢)].

ورواه أبو نُعَيم مِن طريقِ مِسعَرٍ، عن أبي قيسٍ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن أبي مسعودٍ الأنصاريِّ[(٣)]، كذا قالَ.

ومِن طريقِ شُعبةَ، عن أبي إسحاقَ، عن عمرِو بنِ مَيمونٍ، عن ابنِ مَسعودٍ[(٤)].

وروى أبو نُعَيمٍ مِن طريقِ عليِّ بنِ عاصمٍ، عن حُصَينٍ، عن هلالِ بن يَسَافٍ، عن رَبيعِ بنِ خُثَيمٍ، عن ابنِ أبي ليلى، عن كعبَ بنِ عُجرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «مَن قرَأَ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ في يومٍ وليلةٍ ثلاثَ مرَّاتٍ كانت تعدلُ ثُلُثَ القُرآنِ»[(٥)].

ورواه شعبةُ، عن عليِّ بن مُدرِكٍ، عن إبراهيمَ النَّخعيِّ، عن الرَّبيعِ بنِ خُثَيمٍ، عن ابنِ مسعودٍ، عن النَّبيِّ ﷺ[(٦)].

وروى أبو نُعيمٍ: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ محمَّدِ بنِ يحيى، ثنا أحمدُ بنُ حمدونَ بنِ

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٧٨٩)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٩٣).

(٢) ذكره موقوفاً النسائي في «عمل اليوم والليلة» عقب الحديث (٦٩٢).

(٣) أخرجه مرفوعاً أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٥٤)، وأخرجه أيضاً الطبراني في «الكبير» (١٧/ ٧٠٨).

(٤) أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ١٦٨).

(٥) أخرجه ابن البختري، وهو في «مجموع فيه مصنفات ابن البختري» (٢٧٦) (٧٤٨) من طريق علي بن عاصم، به. وهو ليس في مصنفات أبي نعيم المطبوعة، فلعله في «فضل سورة الإخلاص» له، والله أعلم.

(٦) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٧٥) بلفظ: «أيعجزُ أحدكم أن يقرأ ثلث القرآن كل ليلة» قال: ومن يُطيق ذلك؟ قال: بلَى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ١١٧) (٧/ ١٦٨).

رُستَم، ثنا عليُّ بنُ إِشْكَاب، ثنا شجاعُ بنُ الوليدِ، ثنا زيادُ بنُ خَيْثمةَ، عن محمَّد بنِ جُحَادةَ، عن الحسَنِ، عن أبي هُريرةَ، عن النَّبيِّ ﷺ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلثُ القُرآنِ» قالَ إبراهيمُ: هكذا حدَّثني به وكتبَه لي بخطِّه(١)، وإنما يُحفظُ [بـ]الإسنادِ: قراءةُ يس(٢).

ورُوي مِن طريقِ يوسفَ بنِ عطيَّةَ الصَّفَّارِ، ثنا هارونُ بنُ كثيرٍ، عن زيدِ بنِ أسلمَ، عن أبيهِ، عن أبي أُمامةَ، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن قرَأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فكأنَّما قرَأ ثلُثَ القُرآنِ، وكُتِبَ له مِن الحسَناتِ بعَددِ مَن أشرَكَ باللهِ وآمنَ به»(٣).

وفي «صحيح مسلم» مِن طريقِ قتادةَ، عن سالمِ بنِ أبي الجعدِ، عن معدانَ بنِ أبي طلحةَ، عن أبي الدَّرداءِ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قالَ: «أيعجِزُ أحدُكم أن يقرَأَ كلَّ يومٍ

(١) تصحفت في (س) إلى: «أبي بحفظه»، وفي (ج) إلى: «لي بحفظه».

(٢) أي أن هذا الإسناد: زياد بن خيثمة، عن محمد بن جحادة، عن الحسن، عن أبي هريرة إنما يُعرف به حديثٌ في فضل سورة يس لا في قراءة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٤٦٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٢٢٤)، وتمّام في «فوائده» (٩٧٥)، والبيهقي في «الشعب» (٢٢٣٥) (٢٢٣٦)، وغيرهم، بلفظ: «من قرأ يس في ليلة ابتغاء وجه الله، غفر له في تلك الليلة».

وأحمد بن حمدون بن رستم هو الذي أخطأ فيه، كما قال إبراهيم بن محمد بن يحيى.

وقد انفرد بهذا الحديث أبو نعيم، وليس في الموجود من كتبه، فلعله في «فضل سورة الإخلاص» له، وهو في إحدى مكتبات القدس الشريف عجل الله خلاصه من اليهود وأذنابهم.

(٣) أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» كما في «المطالب العالية» (٣٧٩١). وأخرجه الحسن الخلال في «فضائل سورة الإخلاص» (٢٦) من طريق آخر عن زيد بن أسلم.

ثلُثَ القرآنِ؟»، قالوا: نعم، قالَ: «فإنَّ[١] اللهَ جزَّأَ القرآنَ ثلاثةَ أجزاءٍ فـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلثُ القرآنِ»[٢].

وروى أُميَّةُ بنُ خالدٍ، عن ابنِ أخي ابنِ شهابٍ، عن عمِّه، عن حُمَيدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ عوفٍ، عن أمِّه أمِّ كُلثومٍ بنتِ عُقبةَ بنِ أبي مُعَيطٍ قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تَعدِلُ ثلُثَ القرآنِ» رواهُ أحمدُ، والنَّسائيُّ في «اليوم والليلة»[٣].

ورواه أيضاً مِن طريقِ مالكٍ، عن الزُّهريِّ، عن حُمَيدٍ قولَه[٤].

ورواه أيضًا مِن طريقِ ابنِ إسحاقَ، عن الحارثِ بنِ فُضَيلٍ، عن الزُّهريِّ، عن حُمَيدٍ: أنَّ نفرًا مِن أصحابِ محمَّدٍ ﷺ حدَّثوهُ، عن النَّبيِّ ﷺ أنه قالَ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدِلُ ثلُثَ القرآنِ لِمَن صلَّى بها»[٥].

وروى الحافظُ أبو يعلى، عن قَطَنِ بنِ نُسَيْرٍ، عن عُبَيسِ بنِ مَيْمونٍ، عن يزيدَ الرَّقَاشِيِّ، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «أما يَستطيعُ أحدُكم أن يقرأَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثلاثَ مرَّاتٍ في ليلةٍ فإنَّها تعدِلُ ثلُثَ القُرآنِ»[٦]. إسنادٌ ضَعيفٌ.

ويُستدَلُّ به على أنَّ المُرادَ بكونِها تَعدِلُ ثلُثَ القُرآنِ: أجرُه وثوابُه، كما يُستدَلُّ

---

(١) في (س): «إن».

(٢) أخرجه مسلم (٨١١).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٧٢٧٤)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٩٥).

(٤) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٩٧). وفي (س): «من قوله».

(٥) أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (٦٩٦).

(٦) أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٤١١٨). وفي (ض): «إسناده ضعيف».

بحديثِ أبي الدَّرداءِ المُتقدِّمِ على أنَّها جزءُ التَّوحيدِ مِن القُرآنِ، وأنَّه ثلاثةُ أجزاءٍ: توحيدٌ، وتشريعٌ، وقَصصٌ.

ومِنها: أنَّ قراءتَها تكفي مِن الشَّرِّ وتمنعُه، وقد ثبتَ في «صحيحِ البخاريِّ» عن عائشةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان إذا أوَى إلى فراشِه قرَأها مع المُعوِّذَتين ومسحَ ما استطاع مِن جسَدِه[1].

وروى أبو داودَ، والتِّرمذيُّ، والنَّسائيُّ مِن طريقِ مُعاذِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ خُبَيبٍ، عن أبيهِ: أن النَّبيَّ ﷺ قالَ له: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوِّذتينِ[2] حين تُمسي وحين تُصبِحُ ثلاثًا تَكفِيكَ[3] كلَّ يومٍ مرتين[4]»[5] وصحَّحَه التِّرمذيُّ.

ورواهُ النَّسائيُّ مِن طريقٍ أخرى، عن معاذٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ خُبَيبٍ، عن أبيهِ، عن عُقبةَ بنِ عامرٍ، فذكرَه[6]. ولفظُه: «تكفِكَ كلَّ شيءٍ».

---

(١) أخرجه البخاري (٥٠١٧)، (٥٧٤٨).

(٢) أصل الحديث: خرجنا في ليلة مطر وظلمة شديدة نطلب رسول الله ﷺ ليصلي لنا، فأدركناه، فقال: «قل» فلم أقل شيئاً، ثم قال: «قل»، فلم أقل شيئاً، ثم قال: «قل» قلت: يا رسول الله ما أقول؟ قال: «قل هو الله أحد...» فذكره.

(٣) في النسخ: «تكفك»، وفي المصادر: «تكفيك».

(٤) من (ض)، وفي (س) و(ج) بياض في مكانها.

(٥) أخرجه بهذا اللفظ عبد الله بن أحمد في زياداته على «المسند» (٢٢٦٦٤).

وأخرجه أبو داود (٥٠٤١)، والترمذي (٣٥٧٥) وقال: حسن صحيح غريب، والنسائي (٥٤٢٨)، جميعهم بلفظ: «تكفيك من كل شيء». وأخرجه النسائي (٥٤٢٩) بلفظ «ما تَعوَّذَ النَّاسُ بأفضلَ منهما».

(٦) أخرجه من هذا الطريق النسائي (٥٤٣٠) بلفظ: «مَا تَعوَّذَ بِمِثْلِهِنَّ أَحَدٌ»، و(٥٤٣١) بلفظ: «لَمْ يَتَعوَّذِ النَّاسُ بِمِثْلِهِنَّ، أَوْ لَا يَتَعوَّذُ النَّاسُ بِمِثْلِهِنَّ». لا باللفظ الذي عزاه إليه المصنف.

وقالَ البزَّارُ في «مسنده»: ثنا إبراهيمُ بنُ سعيدٍ الجوهريُّ، ثنا غسَّانُ بنُ عُبَيدٍ، عن أبي عمرانَ الجَوْنيِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «إذا وضعتَ جنبَكَ على الفراشِ وقرأتَ فاتحةَ الكتابِ و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فقد أَمِنْتَ مِن كلِّ شيءٍ إلَّا الموتَ»(١).

ومنها: أنَّها أفضلُ سورةٍ في القرآنِ؛ فَروى الدَّارميُّ في «مسنِدِه» عن أبي المغيرةِ، عن صفوانَ، عن أيفعَ بنِ عبدٍ الكَلَاعيِّ قال: قال رجلٌ: يا رسولَ اللهِ! أيُّ سُوَرِ القُرآنِ أعظَمُ؟ قالَ: «﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾»(٢).

وفي «المسند» مِن طريقِ مُعانِ(٣) بنِ رفاعةَ، عن عليِّ بنِ يزيدَ، عن القاسمِ، عن أبي أُمامةَ، عن عُقبةَ بنِ عامرٍ قالَ: قالَ لي رسولُ اللهِ ﷺ: «ألا أُعَلِّمُك خيرَ ثلاثِ سُوَرٍ أُنزلَت في التَّوراةِ والإنجيلِ والزَّبُورِ والقُرآنِ العظيمِ؟» قلتُ: بلى، قالَ: فأقرَأني ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾ ثم قالَ لي: «يا عُقبةُ! لا تَنساهُنَّ(٤) ولا تَبِتْ ليلةً حتَّى تقرَأَهُنَّ»(٥).

وروى التِّرمذيُّ بعضَ هذا الحديثِ وحسَّنَه(٦).

ورواه أحمدُ أيضًا بطولِه مِن طريقِ أُسَيدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ الخَثْعَميِّ، عن فروةَ بنِ مُجاهدٍ، عن عقبةَ بنِ عامرٍ به(٧).

---

(١) أخرجه البزار في «مسنده» (٧٣٩٣).

(٢) أخرجه الدارمي في «سننه» (٣٤٢٣). وهو مرسل معضل.

(٣) تحرفت في النسخ إلى: «معاذ».

(٤) الألف هنا للإشباع.

(٥) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٣٤) وفيه قصة.

(٦) أخرجه الترمذي (٢٤٠٦) وهو طرف آخر منه، وإنما ذكره المصنف لتحسين الترمذي له.

(٧) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٤٥٢).

ومنها: أنَّ الدُّعاءَ بها مُستجابٌ؛ ففي السُّنَنِ الأربعةِ عن عبدِ اللهِ بن بُريدةَ، عن أبيهِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلاً يُصلِّي يدعو يقولُ: اللهمَّ إني أسألُك بأنِّي أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلَّا أنتَ الأحَدُ الصَّمَدُ، الذي لم يَلِدْ ولم يُولَدْ، ولم يكُن له كفُوًا أحدٌ، قال[1]: «والذي نفسي بيَدِه لقد سألَه باسمِه الأعظمِ، الذي إذا سُئِلَ به أعْطى وإذا دُعِيَ به أجابَ». قالَ التِّرمذيُّ: حسَنٌ غريبٌ[2].

وفي «المسند»، عن مِحجَنِ بنِ الأدرَعِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ دخلَ المسجِدَ فإذا هو برجُلٍ قد قضى صلاتَه وهو يتشهَّدُ ويقولُ: اللهمَّ إنِّي أسألُك باللهِ[3] الواحِدِ الأحَدِ الصَّمَدِ، الذي لم يَلِدْ ولم يُولَدْ، ولم يكُنْ له كُفُوًا أحَدٌ أن تغفِرَ لي ذُنوبي إنَّكَ أنتَ الغَفورُ الرَّحيمُ، فقالَ نبيُّ اللهِ ﷺ ثلاثَ مرَّاتٍ: «قد غُفِرَ له، قد غُفِرَ له، قد غُفِرَ له»[4].

وقد وردَ في تكرارِ قراءتِها خمسينَ مرَّةً وأكثرَ مِن ذلك، وعشرَ مرَّاتٍ عقيبَ كلِّ صلاةٍ أحاديثُ كثيرةٌ فيها ضعفٌ، وكذلك حديثُ مُعاويةَ بنِ مُعاويةَ اللَّيثيِّ، خرَّجه الطَّبَرانيُّ، وأبو يَعْلى مِن طُرُقٍ كلُّها ضعيفةٌ[5]. فلم نذكُرْها[6].

---

(١) في (س) «فقال».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٢٣٠٤١)، وأبو داود (١٤٨٨) و(١٤٨٩)، والترمذي (٣٤٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١٦٥٢)، وابن ماجه (٣٨٥٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٨٩١).

(٣) في (س): «بأنك» وهو خطأ مخالف لما في «المسند».

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٩٧٤).

(٥) أخرجه من حديث أنس بن مالك: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٥/ ١٣٠)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٧١) (٢٧٣)، وأبو يعلى (٤٢٦٧) (٤٢٦٨)، والطبراني في «الكبير» (١٠٤٠)، وابن حبان في «المجروحين» (٨١٠)، قال ابن حبان: «حديث منكر» «ولست أحفظ في أصحاب رسول الله ﷺ أحداً يقال له: معاوية بن معاوية الليثي».

والحديث أن ذلك الرجل مات فأضاءت الشمس يوم موته فسأل ﷺ جبريل، فأخبره بموت الرجل ونزول الملائكة للصلاة عليه، وزوى له الأرض حتى صلى عليه وذلك لإكثاره من قراءة هذه السورة.

(٦) وقد جمع بعضها ابن كثير في «تفسيره».

وأمَّا سببُ نُزولِها

ففي «المسند»، والتِّرمذيِّ، عن أبي سعدٍ[١] الصَّاغانيِّ محمَّدِ بنِ مُيَسَّرٍ[٢]، عن أبي جعفرٍ الرَّازيِّ، عن الرَّبيعِ بنِ أنسٍ، عن أبي العاليةِ، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ: أنَّ المشركينَ قالوا للنَّبيِّ ﷺ: انسُبْ لنا ربَّك يا محمَّدُ، فأنزلَ اللهُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣].

ورواه التِّرمذيُّ، مِن طريقِ عبيدِ اللهِ بنِ موسى، عن أبي جعفرٍ، عن الرَّبيعِ، عن أبي العاليةِ مُرسَلاً، وقالَ: هذا أصَحُّ مِن حديثِ أبي سعدٍ[٤].

وروى أبو يَعلى الموصليُّ، والطَّبَرانيُّ، وابنُ جريرٍ، مِن طريقِ سُرَيجِ بنِ يونسَ، عن إسماعيلَ بنِ مجالدٍ، عن مجالدٍ، عن الشَّعبيِّ، عن جابرٍ: أنَّ أعرابيًّا جاءَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: انسُبْ لنا ربَّكَ، فأنزلَ اللهُ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ إلى آخرِها[٥]. ورُوِيَ مُرسَلاً[٦].

وروى عبيدُ بنُ إسحاقَ العطَّارُ، عن قيسِ بنِ الرَّبيعِ، عن عاصمٍ، عن

---

(١) تصحف في النسخ إلى: «أبي سعيد».

(٢) تصحف في النسخ إلى: «مبشر».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٢١٩)، والترمذي (٣٣٦٤).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٣٦٥).

(٥) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١١٨٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٠٤٤)، والطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٢٨)، والطبراني في «الأوسط» (٥٦٨٧)، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة إسماعيل بن مجالد.

(٦) لم أقف على من رواه مرسلًا من حديث الشعبي.

أبي وائلٍ، عن ابنِ مسعودٍ قال: قالت قُرَيشٌ لرسولِ اللهِ ﷺ: انسُب لنا ربَّك، فنزلَتْ هذه السُّورةُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾.

قالَ الطَّبرانيُّ: ورواه الفِريابيُّ وغيرُه، عن قيسٍ، عن عاصمٍ، عن أبي وائلٍ مُرسَلاً[1].

وروى ابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيره»: حدَّثنا أبو زُرعةَ، ثنا العبَّاسُ بنُ الوليدِ، ثنا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ [عَنْ سعيدٍ، عن قتادةَ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ قال: إنَّ اللهَ لا يكافِئُه من خَلْقه أحد][2].

ثنا عليُّ بنُ الحُسَينِ، ثنا أبو عبدِ اللهِ الحَرَشيُّ، ثنا أبو خلَفٍ عبدُ اللهِ بنُ عيسى، ثنا داودُ بنُ أبي هندٍ، عن عكرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ، أنَّ اليهودَ جاءت إلى النَّبيِّ ﷺ ـ منهم حُيَيُّ بنُ أخطبَ، وكعبُ بنُ الأشرَفِ ـ فقالوا: يا محمَّدُ! صِف لنا ربَّكَ الذي بعثَك، فأنزلَ اللهُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ﴾ فيخرجَ مِنه الولَدُ ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ فيخرُجَ مِن شيءٍ[3].

* * *

(١) نقله ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (٧/ ٥١٦)، وابن كثير في «تفسيره». وسبق أنهما ينقلان من كتاب «السنة» للطبراني، وهو مفقود.
ومرسل أبي وائل أخرجه أيضاً من طريق قيس: أبو الشيخ في «العظمة» (٨٩).

(٢) لا تعلق لهذا الخبر بسبب النزول، لكن جاء أول الإسناد في جميع النسخ، وسقط آخره مع متنه، وأُدرِجَ الإسناد التالي مع أول الذي قبله. فهل سبقَ نظرُ المصنف رحمه الله أم هو ينقل من نسخة فيها سقط؟ وهو من قسم مفقود من «تفسير ابن أبي حاتم».
والمصنف رحمه الله إنما نقله من كلام لابن تيمية، وهو في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ١٧) له، ومنه استدركنا النقص بين معقوفين.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»، وهو في المفقود منه، وابن عدي في «الكامل» في ترجمة أبي خلف عبد الله بن عيسى الخزاز مختصراً، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٠٦)، كلاهما من طريق الحرشي به. وأورده ابن تيمية في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ١٧ ـ ١٨). ومنه نقل المصنف.

وأمَّا التَّفسيرُ:

فقولُه: ﴿قُلْ﴾ هذا افتتاحٌ للسُّورةِ بالأمرِ بالقولِ كما في المُعوِّذتينِ وسورةِ الجنِّ، وقد سُئِلَ النَّبيُّ ﷺ عن المعوِّذتينِ فقالَ: «قيل لي فقلتُ»[١]، وذلك إشارةٌ منه ﷺ إلى أنَّه مُبلِّغٌ محضٌ لِمَا يوحَى إليه ليس فيه تصرُّفٌ فيما أوحاهُ اللهُ إليه بزيادةٍ ولا نقصٍ، وإنَّما[٢] هو مُبلِّغٌ لكلامِ ربِّهِ كما أوحاه إليهِ، فإذا قالَ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ كان امتثالاً للقولِ الذي قيلَ له بلفظِه لا بمعناه.

و﴿هُوَ﴾ اسمٌ مُضمَرٌ، قيل: إنَّه ضميرُ الشَّأنِ، وقيل: لا.

و﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ إن قيل: ﴿هُوَ﴾ ضميرُ الشَّأنِ، فالجملةُ مُبتدأٌ وخبرٌ.

وإن قيلَ: لا، ففيه وجهانِ:

أحدُهما: أنَّ ﴿هُوَ﴾ مبتدأٌ، و﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، وهما[٣] خبرٌ للمبتدأِ الأوَّلِ، ولا حاجةَ فيه إلى رابطٍ لأنَّ الخبرَ هو المبتدأُ بعينِه.

والثَّاني: أنَّ ﴿هُوَ﴾ مبتدأٌ و﴿ٱللَّهُ﴾ خبرُه، و﴿أَحَدٌ﴾ بدلٌ منه.

و﴿أَحَدٌ﴾ اسمٌ مِن أسماءِ اللهِ يُسمَّى اللهُ به، ولا يُسمَّى غيرُه مِن الأعيانِ به، فلا يُسَمَّى شيءٌ مِن الأشياءِ أحَدًا[٤] في الإثباتِ إلَّا في الأعدادِ المُطلَقةِ، وإنَّما يُسَمَّى به في النَّفيِ وما أشبهَه مِن الاستفهامِ والنَّهيِ والشَّرطِ، كقولِه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾، وقولِه: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]،

(١) أخرجه البخاري (٤٩٧٦) من حديث أبيٍّ رضي الله عنه، وهو السائل.

(٢) في (ج): «فإنما».

(٣) في (س): «وخبرهما».

(٤) في (ج): «أحد».

وقولـه: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨]، وقولـه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ونحـوه.

والأحدُ: هو الواحدُ في إلهيَّته ورُبوبيَّتِه(١).

وفسَّرَه أهلُ الكلامِ بما لا يتجزَّأُ ولا يَنقسِمُ، فإن أُريدَ بذلك أنَّه ليس مُؤلَّفاً مُركَّباً من أجزاءٍ مُتفرِّقةٍ فصحيحٌ، أو أنَّه غيرُ قابلٍ للقسمةِ فصحيحٌ، وإن أُريدَ أنَّه لا يتميَّزُ منه شيءٌ عن شيءٍ، وهو المرادُ بالجسمِ عندهم فباطلٌ(٢).

---

(١) نقله الألوسي في «روح المعاني» ط: الرسالة (٢٩/ ٤٤٠) عن المصنف، ثم قال: فلا معبود ولا رب سواه عز وجل. واختار ـ أي ابن رجب ـ بعد وصفه تعالى بما ورد له سبحانه من الصفات أن المراد الواحدية الكاملة، وذلك على الوجهين: كون الضمير للشأن، وكونه للمسؤول عنه، ولا يصح أن يراد الواحد بالعدد أصلاً، إذ يخلو الكلام عليه من الفائدة. اهـ

(٢) هذا مستفاد من كلام ابن تيمية، انظر: «تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية (١٦٧ ـ ١٦٨)، و«التسعينية» (٣/ ٧٨٠).

وقال المصنف رحمه الله في «بيان فضل علم السلف على علم الخلف»: والصواب ما عليه السلف الصالح من إمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت من غير تفسير لها ولا تكييف ولا تمثيل، ولا يصح عن أحد منهم خلاف ذلك البتة، خصوصاً الإمام أحمد، ولا خوضاً في معانيها، ولا ضرب مثل من الأمثال لها.

وإن كان بعض من كان قريباً من زمن أحمد فيهم من فعل شيئاً من ذلك اتباعاً لطريقة مقاتل [أي من أثبت لإثبات الصفات: الجسم إما لفظاً وإما معنى، ومنهم من أثبت لله صفات لم يأت بها الكتاب والسنة كالحركة وغير ذلك مما هي عنده لازم الصفات الثابتة] فلا يُقتدى به في ذلك. إنما الاقتداء بأئمة الإسلام كابن المبارك ومالك والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد ونحوهم.

وكل هؤلاء لا يوجد في كلامهم شيء من جنس كلام المتكلمين فضلاً عن كلام الفلاسفة.

انتهى كلامه رحمه الله بإضافة ما بين معقوفين من كلام له سبقه، فهو من شرح كلامه بكلامه.

والله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

قالَ ابنُ عقيلٍ: الذي يَصِحُّ مِن قولِنا مع إثباتِ الصِّفاتِ[١]: أنَّه واحدٌ في إلهيَّتِه لا غير.

والأحدُ هو الواحِدُ؛ قالَ ابنُ الجوزيِّ: قالَه ابنُ عبَّاسٍ وأبو عُبيدةَ.

وفرَّقَ قومٌ بينهما؛ قالَ الخطَّابيُّ: الفرقُ بين الأحدِ والواحدِ: أنَّ الواحدَ هو المُنفرِدُ بذاتِه فلا يُضاهيهِ أحَدٌ، والأحَدُ هو المنفردُ بصِفاتِه ونُعوتِه فلا يُشارِكُه فيها أحَدٌ[٢].

وقيل: بينهما فرقٌ آخرُ، وهو: أنَّ الأحدَ في النَّفيِ نَصٌّ في العُمومِ بخلافِ الواحدِ فإنَّه مُحتمِلٌ للعُمومِ وغيرِه، فتقولُ: ما في الدَّارِ أحدٌ، ولا يُقالُ: بل اثنانِ، ويجوزُ أن يُقالُ: ما في الدَّارِ واحدٌ بلِ اثنانِ.

وفرَّقَ بعضُ فقهاءِ الحنفيَّةِ بينهما، فقالَ: الأحديَّة لا تحتمِلُ الجُزئيَّةَ[٣] والعَدَديَّةَ بحالٍ، والواحدُ يَحتمِلُهما؛ لأنه يُقالُ: مئةٌ واحدةٌ وألفٌ واحدةٌ، ولا يُقالُ: مئةٌ أحدٌ، ولا: ألفٌ أحدٌ.

وبُنِيَ على ذلك مسألةُ محمَّدِ بنِ الحسَنِ التي ذكرَها في «الجامع الكبير»: إذا كان لرجُلٍ أربعُ نسوةٍ، فقال: واللهِ لا أَقرَبُ واحدةً منكنَّ، صار مُوْليًا منهنَّ جميعًا، ولم يَجُزْ له أن يقربَ واحدةً منهنَّ إلا بكفَّارةٍ، ولو قالَ: واللهِ لا أقربُ إحداكنَّ، لم يَصِرْ مُوْليًا إلا مِن إحداهنَّ، والبيانُ إليه[٤].

---

(١) نقلـه الآلوسـي، عـن المصنف بلفظ: الـذي يصح لنا مـن القول مع إثبـات الصفـات. انظر: «روح المعاني» ط: الرسـالة (٢٩/ ٤٤٠).

(٢) «شأن الدعاء» للخطابي (ص: ١٥٨) وفيه: «لا يضامُّه» مكان: «لا يضاهيه».

(٣) في (س): «الحيزية». تصحيف.

(٤) «الجامع الكبير»، للإمام محمد بن الحسن (ص: ٦٧).

وقالَ العَسكريُّ: أصلُ (أحد): أَوْحَد مثلَ أَكْبَر، وأُحدى مثلَ كُبرى، فلمَّا وقَعا اسمينِ وكانا كثيرَي الاستعمالِ هرَبوا[١] إلى الكسرةِ ليَخِفَّ، وحذَفوا الواوَ ليُفرِّقوا بين الاسمِ والصِّفَةِ، وذلك أنَّ أوحَدَ اسمٌ وأكبرَ صفةٌ، والواحدُ فاعِلٌ مِن وَحَدَ يَحِدُ وهو واحِدٌ، مثلَ: وَعَدَ يَعِدُ فهو واعِدٌ[٢].

* * *

*سؤالٌ: قولُه: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ولم يقُل: الأحَدُ، كما قالَ: الصَّمَد؟.

جوابُه: أنَّ الصَّمَدَ يُسمَّى به غيرُ اللهِ كما يأتي ذكرُه، فأتى فيه بالألِفِ واللَّامِ ليَدُلَّ على أنَّه سبحانَه هو المستحِقُّ لكمالِ الصَّمَديَّةِ؛ فإنَّ الألِفَ واللَّامَ تأتي لاستغراقِ الجنسِ تارةً ولاستغراقِ خَصائصِه أخرى، كقوله: زيدٌ هو الرَّجلُ؛ أي: الكاملُ في صفاتِ الرُّجوليَّةِ، فكذلك قولُه: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾؛ أي: الكامِلُ في صفاتِ الصَّمَديَّةِ، وأمَّا الأحَدُ فلم يَتَسَمَّ بِهِ غيرُ اللهِ، فلم يُحتَجْ فيه إلى الألفِ واللَّامِ.

* * *

قولُه: ﴿ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ أعادَ الاسمَ المبتدأ تأكيدًا للجُملةِ، وخبرُه: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾، وقيل: هو نعتٌ والخبرُ ما بعدَه.

و﴿ٱلصَّمَدُ﴾ اختلفَتْ عِباراتُ السَّلَفِ في معناه، وهي مُتقارِبةٌ أو مُتَّفقةٌ، والمشهورُ مِنها قولانِ:

أحدُهما: أنَّ الصَّمَدَ: هو السَّيِّدُ الذي يَصمدُ إليه الخلقُ في حَوائجِهم ومَطالِبِهم، وهذا مرويٌّ عن ابنِ عبَّاسٍ[٣] وغيرِه مِن السَّلفِ.

---

(١) أي في «أُحدى». والكلمة ثابتة في المصدر.

(٢) «الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ١٤١).

(٣) ذكره السمرقندي في «تفسيره» (٣/ ٦٣٤)، والماوردي في «النكت والعيون» (٦/ ٣٧١).

وذكره الواحدي في «البسيط» (٢٤/ ٤٣٥) من طريق عطاء، عن ابن عباس مرفوعًا.

قالَ ابنُ الأنباريُّ: لا خِلافَ بين أهلِ اللُّغةِ أنَّ الصَّمَدَ: السَّيِّدُ الذي ليس فوقَه أحدٌ، الذي يَصمدُ إليه النَّاسُ في حَوائجِهم وأُمورِهم(١).

وقالَ الزَّجَّاجُ: هو الذي يَنتهي إليه السُّؤْدَدُ(٢). فقد صمَدَ له كلُّ شيءٍ، أي: قصَدَ قَصْدَهُ، وأنشدوا:

لقد بكَّرَ النَّاعي بخَيْرَي بَنِي أَسَدْ بعَمْرِو بْنِ مَسْعُودٍ وبالسَّيِّدِ الصَّمَدْ

وأنشدُوا أيضًا:

عَلَوْتُه بحُسامِي ثمَّ قلتُ له: خُذْها حُذَيْفَ فأنتَ السَّيِّدُ الصَّمَدُ(٣)

وفي «تفسيرِ ابن أبي حاتمٍ» بإسنادِه، عن عكرمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ قالَ: الصَّمدُ: الذي تصمدُ إليه الأشياءُ إذا نزلَ بهم كُربَةٌ أو بلاءٌ(٤).

وعن إبراهيمَ قالَ: الذي يَصمُدُ إليه العِبادُ في حَوائجِهم(٥).

---

(١) «الزاهر في معاني كلمات الناس» لابن الأنباري (١/ ٨٣).

(٢) «معاني القرآن» للزجاج (٥/ ٣٧٧). والبيت ذكره ابن عباس رضي الله عنهما عن الأسدية، كما في «معجم الطبراني الكبير» (١٠٥٩٧)، وذلك في أجوبته على سؤالات نافع بن الأزرق وهي هند بِنْتُ مَعْبَدِ بْنِ نَضْلَةَ تَبْكِي عَمْرَو بْنَ مَسْعُودٍ، وَخَالِدَ بْنَ نَضْلَةَ، عَمَّيْهَا الْأَسَدِيَّيْنِ اللذين قتلهما المنذر بن ماء السماء كما في «السيرة النبوية» (١/ ٥٧٢).

(٣) البيت لعمرو بن الأسلع يعني حذيفة بن بدر، كما في «الحماسة الصغرى» لأبي تمام (ص: ١٢٢)، و«أنساب الأشراف» للبلاذري (١٣/ ١٣٤)، و«الزاهر» لابن الأنباري (١/ ٨٤). وذكره الواحدي في «التفسير البسيط» (٢٤/ ٤٤٣).

(٤) أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٩٢)، وعزاه ابن تيمية إلى ابن أبي حاتم في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ١٥)، وذكر إسناد ابن أبي حاتم إلى ابن عباس.

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٨٧)، وعزاه ابن تيمية إلى ابن أبي حاتم في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ١٦) وذكرَ إسنادَه.

وعن عليِّ بنِ أبي طلحةَ، عن ابن عبَّاسٍ قالَ: الصَّمَدُ: السَّيِّدُ الذي قد كمَلَ في سُؤدَدِه، والشَّريفُ الذي قد كَمَلَ في شرَفِه، والعظيمُ الذي قد كمَلَ في عَظَمتِه، والحليمُ الذي قد كمَلَ في حِلمِه، والعليمُ الذي قد كمَلَ في علمِهِ، والحكيمُ الذي قد كمَلَ في حِكمتِه، وهو الذي قد كمَلَ في أنواعِ الشَّرفِ والسُّؤدَدِ، وهو اللهُ سبحانَه هذه صِفتُه لا تنبغي إلَّا له، ليس له كُفْءٌ وليس كمثلِه شيءٌ، سبحانَ اللهِ الواحدِ القهَّارِ[1].

والقولُ الثَّاني: أنَّ الصَّمَدَ: الذي لا جوفَ له[2]، وأنَّه الذي لا يأكلُ ولا يشرَبُ[3]، أو الذي لا حشوَ له[4]، أو أنَّه الذي لا يدخلُ فيهِ شيءٌ ولا يخرجُ منه شيءٌ[5]، ونحوُ هذه العباراتِ المتقاربةِ في المعنى[6]، ورُوِيَ ذلك عن ابنِ مسعودٍ.

---

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٣٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٩٦)، وعزاه لابن أبي حاتم: ابن تيمية في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ١٦).

(٢) أخرجه من كلام ابن مسعود: ابن أبي حاتم في «العلل» (٤/ ٦٩٩) وعزاه إلى ابن مسعود: ابن تيمية في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ١٦).
وروى ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٦٦) عن ابن مسعود: «الصمد: السيد الذي قد انتهى سؤدده».
وأخرجه من كلام ابن عباس: ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٦٥)، والطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٣١ ـ ٧٣٣).

(٣) سيأتي تخريجه.

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٧٧)، والطبري (٢٤/ ٧٣٣) من كلام سعيد بن المسيب.

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٦٧ـ٦٦٨ـ٦٦٩ـ٦٧٠)، والطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٣٤) من كلام عكرمة.

(٦) في حاشية (س) و(ض): «قال الطبراني والبيهقي: كل ما قيل في تفسير هذه اللفظة حق مراد، وهذا قد ينبني على حمل المشترك على معانيه اهـ».
نقل كلام الطبراني: ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٨١) (٧/ ٥٣٤)، وابن كثير في تفسير سورة الإخلاص، وعزا نحوه للبيهقي. والذي وجدته عند البيهقي: «وأصح ما قيل فيه ما يشهد له معنى الاشتقاق». قاله في «الأسماء والصفات».

وقد سبقَ في حديثِ أبي هُريرةَ المذكورِ في أوَّلِ تفسيرِ السُّورةِ: والصَّمَدُ: الذي ليس بأجوَفَ(١).

وروَى ابنُ جريرٍ، وابنُ أبي حاتمٍ، مِن طريقِ عُبَيدِ اللهِ بنِ سعيدٍ قائدِ الأعمشِ: حدَّثني صالحُ بن حيَّانَ، عن عبدِ اللهِ بنِ بُرَيدةَ، عن أبيه ـ قالَ: لا أعلَمُه إلَّا قد رفَعَه ـ قالَ: «الصَّمَدُ: الذي لا جوفَ له»(٢).

وعن أبي عبدِ الرَّحمنِ السُّلَميِّ عن ابنِ مَسعودٍ قالَ: الصَّمَدُ ليس له أحشَاءٌ(٣). ورُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ أيضًا(٤).

وعن عِكرمةَ قال: الصَّمَدُ: الذي لا يَطعَمُ(٥)، وعنه: الصَّمَدُ الذي لم يخرُج منه شيءٌ(٦).

وعن الشَّعبيِّ: الصَّمَدُ: الذي لا يأكلُ ولا يشرَبُ(٧).

---

(١) وقد سبق تخريجه ثمة.

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٣٣)، وابن أبي حاتم كما في «تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية (ص: ١٦ ـ ١٧)، والطبراني في «الكبير» (١١٦٢)، وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: «وهذا غريب جدًّا، والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن بريدة».

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية (ص: ١٦)، والطبراني في «السنة» كما في «بيان تلبيس الجهمية» لابن تيمية (١/ ٢٨٠)، (٧/ ٥٢٥).

(٤) ذكره ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية» (١/ ٢٨٠).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية (ص: ١٧).

(٦) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٦٧). وسبق تخريجه.

(٧) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» (٢٥٤٧ ـ تكملة التفسير)، وابن أبي عاصم في «السنة»، والطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٣٢ ـ ٧٣٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٠٣).

وعن مجاهدٍ: هو المُصمَتُ الذي لا جوف له[١].

وقالت طائفةٌ: الصَّمَدُ: الذي لم يَلِد ولم يُولَد، كأنَّهم جعلوا ما بعدَه تفسيرًا له، وهو ممَّا تقدَّمَ: أنَّه الذي لم يَنفصِلْ منه شيءٌ، ورُوِي ذلك عن أُبيِّ بنِ كعبٍ[٢]، والرَّبيعِ بنِ أنسٍ[٣].

وتوجيهُ ذلك: أنَّ الولادةَ والتَّولُّدَ إنَّما يكونُ مِن أصلينِ، وما كان عَيْناً قائماً بنفسِه مِن المُتولِّداتِ فلا بدَّ له مِن مادَّةٍ يخرجُ مِنها، وما كان عَرَضاً قائماً بغيرِه فلا بُدَّ له مِن محلٍّ يقومُ به، فالأوَّلُ نفاهُ بقولِه: ﴿أَحَدٌ﴾؛ فإنَّ الأحدَ هو الذي لا كُفْءَ له ولا نظيرَ، فيَمتنِعُ أن يكونَ له صاحبةٌ، والتَّولُّدُ إنَّما يكونُ بين شيئينِ، وكونُه تعالى أحداً ليس أحدٌ[٤] كُفُواً له يَستلزِمُ أنَّه لم يَلِد ولم يُولَد؛ لأنَّ الوالدَ والولَدَ مُتماثِلانِ مُتكافئانِ، وهو تعالى أحَدٌ لا كفءَ له.

وأيضاً: فالتَّولُّدُ يَحتاجُ إلى زوجةٍ، وهي مُكافِئةٌ لزَوجِها مِن وجهٍ، وذلك أيضاً مُمتنِعٌ، ولهذا قالَ تعالى: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَـٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١] وقد فسَّرَ مُجاهِدٌ الكفءَ هاهنا بالصَّاحبةِ[٥].

---

(١) «تفسير مجاهد» (ص: ٧٦٠)، وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٧٣٨)، والطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٣١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٧٣)، (٦٧٤)، (٦٧٦)، وعزاه ابن تيمية إلى ابن أبي حاتم في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ١٦).

(٢) ورد هذا ضمن الحديث الذي أخرجه الترمذي (٣٣٦٤) عن أُبيِّ بن كعبٍ: «أنَّ المشركينَ قالوا لرسولِ الله ﷺ: انسُبْ لنا ربَّك، فأنزلَ اللهُ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾. فالصَّمدُ: الذي لَمْ يَلِدْ ولم يُولد، لأنَّه ليس شيءٌ يُولدُ إلَّا سيموتُ، وليس شيءٌ يموتُ إلَّا سيُورَثُ، وإنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ لا يموتُ ولا يُورَثُ..» الحديث.

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم، كما في «تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية (ص: ١٦).

(٤) في (ج): «وكونه تعالى أحد ليس أحداً».

(٥) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٣٩).

وأمَّا الثَّاني: وهو انفصالُ المادَّةِ، فنفاهُ سُبحانَه بأنَّه الصَّمَدُ، وهذا المُتولِّدُ مِن أصلينِ إنَّما يتكوَّنُ مِن جُزأينِ يَنفصلانِ مِن الأصلينِ كتولُّدِ الحيوانِ مِن أبيهِ وأمِّهِ بالمنيِّ الذي يَنفصِلُ منهما، وكالنَّارِ المتولِّدةِ مِن بين الزَّندينِ سواءٌ كانا خَشَبينِ أو حَجَرينِ أو حَجَراً وحَديداً، وهو سبحانَه صمَدٌ لا يخرجُ منه شيءٌ مُنفصِلٌ عنه.

والحيوانُ نوعانِ:

مُتوالدٌ: وهو ما ولَدُه مِن جنسِه، وهو الإنسانُ، وما يُخلَقُ مِن أبوَينِ مِن البهائمِ والطَّيرِ وغيرِهما.

ومُتولِّدٌ: وهو ما يُخلَقُ(١) مِن غيرِ جنسِه كدُودِ الفاكهةِ والخَلِّ، وكالقَملِ المُتوَلِّدِ مِن الوسَخِ، والفأرِ والبراغيثِ وغيرِ ذلك ممَّا يُخلَقُ مِن التُّرابِ والماءِ، وإنَّما يَتولَّدُ مِن أصلينِ أيضاً كما خُلِقَ آدمُ مِن تُرابٍ وماءٍ، وإلَّا فالتُّرابُ المحضُ الذي لم يُختلَط(٢) به ماءٌ لا يُخلَقُ(٣) منه شيءٌ، لا حيَوانٌ ولا نَباتٌ.

والنَّباتُ جميعُه إنَّما يتولَّدُ مِن أصلينِ أيضاً، والمسيحُ عليه السَّلامُ خُلِقَ مِن مريمَ ونفخةِ جبريلَ، وهي حمَلَتْ به كما تحملُ النِّساءُ ووَلَدته، فلهذا يُقالُ له: ابنُ مريمَ؛ بخِلافِ حوَّاء فإنها خُلِقَت مِن ضِلَعِ آدمَ فلا يُقالُ: إنَّه أبوها، ولا هي وَلَدُه، وكذلك سائرُ المُتولِّداتِ مِن غيرِهما، كما أنَّ آدمَ لا يُقالُ: إنَّه ولَدُ التُّرابِ ولا الطِّينِ.

والمُتولِّدُ مِن جنسِه أكمَلُ مِن المُتولِّدِ مِن غيرِ جنسِه، ولهذا كان خلقُ آدمَ أعجبَ مِن خلقِ أولادِه.

---

(١) في (ج): «يخرج».

(٢) في (ض): «يخلط».

(٣) في (ج): «لم يخلق».

فإذا نُزِّهَ الرَّبُّ عن المادَّةِ العليا[١] وهي المتولِّد[٢] مِن النَّظيرِ، فتنزيهُه عن تولُّدِه مِن غيرِ النَّظيرِ أولى، كما أنَّ تنزيهَه عنِ الكُفءِ تنزيهٌ له عن أن يكونَ غيرُه أفضَلَ منه بطريقِ الأَولى.

فتبيَّنَ أنَّ ما يُقالُ: إنَّه مُتولِّدٌ مِن غيرِه مِن الأعيانِ القائمةِ بنفسِها لا يكونُ إلَّا مِن مادَّةٍ تَخرجُ مِن ذلك الوالدِ ولا تكونُ إلَّا مِن أصلَينِ، والرَّبُّ تعالى صَمَدٌ، فيَمتنِعُ أن يخرجَ منه شيءٌ، وهو سبحانَه لم يكن له صاحبةٌ فيَمتنِعُ أن يكونَ له ولَدٌ.

وأمَّا تولُّدُ الأعراضِ؛ كتولُّدِ الشُّعاعِ، وتَولُّدِ العلمِ عن الفكرةِ، والشِّبَعِ عن الأكلِ، والحرارةِ عن الحركةِ، ونحوِ ذلك، فهذا ليس مِن تولُّدِ الأعيانِ، مع أنَّ هذا لا بُدَّ له مِن محَلٍّ، ولا بُدَّ له مِن أصلينِ؛ كالشُّعاعِ فإنَّه يحتاجُ إلى مُحاذاةِ جسمٍ نُورِيٍّ لجسمٍ آخرَ يُقابِلُه يَنعكِسُ عليه شعاعُه.

فقد تضمَّنَت هذه السُّورةُ العظيمةُ نفيَ نوعينِ عنِ اللهِ:

أحدُهما: المماثلةُ، ودلَّ على نفيِها قولُه تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴾ مع دلالةِ قولِه: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ على ذلك؛ لأنَّ أَحدِيَّتَه تقتضي أنَّه مُتفرِّدٌ بذاتِه وصِفاتِه فلا يُشارِكُه في ذلك أحدٌ.

والثَّاني: النَّقائصُ والعُيوبُ، وقد نفى منها التَّوَلُّدَ مِن الطَّرَفينِ، وتضمَّنَت إثباتَ جميعِ صفاتِ الكمالِ بإثباتِ الأحَدِيَّةِ والصَّمَدِيَّةِ، فالصَّمَدِيَّةُ تُثبِتُ الكمالَ المُنافي

---

(١) في (ج): «العلو» ويحتمل أن تقرأ: العلق، وفي (ض): «العل» وفي (س) رسمها رسماً: «العلى»، وكتب في الحاشية: «بياض» والصواب ـ والله أعلم ـ ما أثبتناه اعتماداً على ما في «تفسير سور الإخلاص» لابن تيمية (ص: ١٦٩).

ومنه نقل المصنف رحمه الله هذه المسائل والمباحث كلها.

(٢) في (ض): «التولد».

للنَّقائصِ، والأَحَديَّةُ تُثبِتُ الانفرادَ بذلك، فإنَّ الأَحَديَّة تقتضي انفرادَه بصِفاتِه وامتيازَه عن خلقِه بذاتِه وصفاتِه، والصَّمَديةُ إثباتُ جميعِ صفاتِ الكَمالِ ودَوامِها وقِدَمِها؛ فإنَّ السَّيِّدَ الذي يُصمَدُ إليه لا يكونُ إلَّا مُتَّصِفاً بجميعِ صفاتِ الكمالِ التي استَحقَّ لأجلِها أن يكون صمَداً، وأنَّه لم يَزَل كذلك ولا يَزالُ؛ فإنَّ صَمَديَّتَه مِن لَوازمِ ذاتِه لا تنفكُّ عنه بحالٍ.

ومن هنا فُسِّرَ الصَّمَدُ بالسَّيِّدِ الذي قد انتهى سُؤدَدُه[١].

وفسَّرَه عكرمةُ بالذي ليس فوقَه أحدٌ[٢]. ورُويَ عن عليٍّ[٣].

وعن كعبٍ: أنَّه الذي لا يُكافِئُه أحدٌ في خلقه[٤].

وعن أبي هُريرةَ قالَ: هو المُستغني عن كلِّ أحدٍ المحتاجُ إليه كلُّ أحدٍ[٥].

وعن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ قالَ: هو الكاملُ في جميعِ صفاتِه وأفعالِه[٦].

وعن الرَّبيعِ قالَ: هو الذي لا تعتريهِ الآفاتُ[٧].

وعن مقاتلِ بنِ حيَّانَ قالَ: هو الذي لا عيبَ فيهِ[٨].

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٦٦) عن ابن مسعود. وقد تقدم ذكره.

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥١٥)، والواحدي في «البسيط» (٢٤/ ٤٣٨).

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥١٥).

(٤) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٣٨).

(٥) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥١٥)، والماوردي في «النكت والعيون» (٦/ ٣٧٢).

(٦) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥١٥)، والبغوي في «تفسيره» (٨/ ٥٨٨).

(٧) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥١٥)، والماوردي في «النكت» (٦/ ٣٧١)، والبغوي في «تفسيره» (٨/ ٥٨٨).

(٨) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥١٥)، والماوردي في «النكت والعيون» (٦/ ٣٧٢).

وعن ابنِ كيسانَ: هو الذي لا يوصَفُ بصفتِه أحدٌ[١].

وعن قتادةَ: الصَّمَدُ: الباقي بعدَ خلقِه[٢].

وعن مجاهدٍ ومعمرٍ: هو الدَّائمُ[٣].

وعن مُرَّةَ الهَمْدانيِّ: هو الذي لا يَبْلى ولا يَفْنى[٤].

وعنه أيضاً: هو الذي يحكمُ ما يريدُ ويفعلُ ما يشاءُ لا مُعقِّبَ لحُكمِه ولا رادَّ لقَضائِه[٥].

فقد تضمَّنَت هذه السُّورةُ العظيمةُ إثباتَ صفاتِ الكمالِ ونفيَ النَّقائصِ والعُيوبِ مِن خصائصِ المخلوقينَ مِن التَّولُّدِ والمُماثَلةِ.

وإذا كان مُنزَّهاً عن أن يَخرُجَ منه مادَّةُ الولَدِ التي هي أشرفُ الموادِّ؛ فلَأَنْ يُنزَّهَ عن خروجِ مادَّةٍ غيرِ الولَدِ أولى، وكذلك تنزيهُه نفسَه عن أن يُولَدَ فلا[٦] يكونَ مِن مثلِه تنزيهٌ له عن أن يكونَ مِن سائرِ الموادِّ بطريقِ الأَوْلى.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥١٥).

(٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٧٩)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٦٧)، والطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٧٣٦). وهو قول الحسن رحمه الله.

(٣) ذكره عنهما ابن تيمية في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ١٥)، وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٧٣٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٨١)، عن معمر عن الحسن.
وأخرجه الطبري (٢٤/ ٧٣٦) عن قتادة، وذكره الثعلبي (٣٠/ ٥١٤) عن عاصم ومعمر.

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥١٥).

(٥) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥١٥) عن الحسين بن الفضل. وقد سقط ذكره من «تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية (ص: ١٥)، فتبعه المصنف، الذي نقل كلَّ هذه الأقوال بواسطته. وكذلك ما قبلها وما بعدها من المسائل ملخصةً.

(٦) في (س): «فلأن» وهو خطأ ظاهر. والمثبت من (ج) و(ض)، وهو موافق لما في «تفسير سورة الإخلاص» لابن تيمية (ص: ١٧٠).

فمَنْ أثبتَ للهِ ولَداً فقد شتَمَه، وقد ثبَتَ في «صحيح البخاري» عن أبي هريرةَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: كذَّبَني ابنُ آدم ولم يكُن له ذلك، وشَتَمني ولم يكن له ذلك، فأمَّا تكذيبُه إيَّايَ فقولُه: لن يُعيدَني كما بدَأني، وليس أوَّلُ الخلقِ بأهوَنَ عليَّ مِن إعادتِه، وأمَّا شَتْمُه إيَّايَ فقولُه: اتَّخذَ اللهُ ولَداً، وأنا الأحَدُ الصَّمَدُ، لم أَلِدْ ولم أُولَدْ، ولم يكن لي كفواً أحَدٌ»[1].

وفي «صحيح البخاريِّ» أيضاً عن ابنِ عبَّاسٍ، عنِ النَّبيِّ ﷺ قالَ: «قالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: كذَّبَني ابنُ آدمَ ولم يكن له ذلك، وشَتَمني ولم يكن له ذلك، فأمَّا تكذيبُه إيَّايَ فزعَمَ أنِّي لا أقدرُ أن أعيدَه كما كان، وأمَّا شَتمُه إيَّايَ فقولُه لي ولَدٌ، فسُبحاني أنْ أتَّخِذَ صاحبةً أو ولداً»[2].

وقد ردَّ اللهُ على مَن زعَمَ أنَّه لا يُعيدُ الخلقَ، وعلى مَن زعَمَ أن له ولداً كما تضمَّنَه هذا الحديث، وفي قولِه: ﴿وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ [مريم: ٦٦] إلى قولِه: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ لَّقَدْ جِئْتُمْ شَيْـًٔا إِدًّا﴾ [مريم: ٨٩].

وفي «صحيح البخاريِّ» أيضًا، عن النَّبيِّ ﷺ قالَ: «لا أحدَ أصبرُ على أذًى سَمِعَه مِن اللهِ، إنَّهم يَجعلونَ له ولداً وهو يَرزقُهُم ويُعافيهِم»[3].

فهذه السُّورةُ الكريمةُ تضمَّنَت نفيَ ما هو مِن خصائصِ آلهةِ المُشركينَ عن ربِّ العالمينَ، حيث جاءَ في سببِ النُّزولِ أنَّهم سألوا النَّبيَّ ﷺ عن ربِّه: مِن أيِّ شيءٍ هو؟ أمِن كذا؟، أم مِن كذا؟، وممَّنْ وَرِثَ الدُّنيا؟، ولِمَن يُوَرِّثُها[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٩٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٣٧٨)، ومسلم (٢٨٠٤) من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣٠/ ٥٠٣)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٤٧١)، عن الضحاك وقتادة ومقاتل دون أسانيد إليهم.

حيث كانوا قد اعتادوا آلهةً يَلِدونَ ويُولَدون، ويَرِثونَ ويُورَثون، وآلهةً من مَوادَّ مَصنوعةٍ مِنها، فأنزلَ اللهُ هذه السُّورةَ.

وفي «المسند» مِن حديثِ أُبيٍّ بنِ كعبٍ بعد ذكرِ نُزولِها: لأنَّه ليس أحدٌ يولَدُ إلَّا يموتُ، ولا أحدَ يَرِثُ إلا يورَثُ(١).

يقولُ: كلُّ مَن عُبِدَ مِن دونِ اللهِ وقد وُلِدَ مثلَ المسيحِ والعُزَيرِ وغيرِهما مِن الصَّالحينَ، ومثلَ الفراعنةِ المُدَّعينَ الإلهيَّةَ فهذا مولودٌ يموتُ، وهو وإن كان قد وَرِثَ مِن غيرِه ما هو فيهِ فإذا ماتَ وَرِثَه غيرُه، واللهُ سبحانَه حيٌّ لا يموتُ ولا يُورَثُ سبحانَه وتعالى، واللهُ أعلَمُ.

*سؤالٌ: نفى سُبحانَه الوِلادةَ قبل نفيِ التَّوَلُّدِ، والتَّولُّدُ أسبَقُ وُقوعاً مِن الوِلادةِ في حقِّ مَن هو مُتولِّدٌ؟

وجوابُه: أنَّ الولادةَ لم يَدَّعِها أحدٌ في حقِّه سُبحانَه، وإنَّما ادَّعَوْا أنَّه وَلَدَ، فكذلك(٢) قدَّمَ نفيَه لأنَّه هو المهمُّ المحتاجُ إلى نفيِه.

*سؤالٌ آخرُ: كيف نفَى أن يكونَ مَوْلوداً ولم يَعتقِدْهُ أحَدٌ؟

---

(١) أصل الحديث في «المسند» للإمام أحمد (٢١٢١٩)، وقد سبق ذكره في كلام المصنف عن سبب نزول السورة، لكن ليس فيه سوى ذكر سبب النزول، وليس فيه ما بعده، وأما قوله: «ليس أحد يولد إلا يموت...» فهذا زاده الترمذي في روايته (٣٣٦٤)، وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٤٤) وغيرهما.
وسياق ابن تيمية في «تفسير سورة الإخلاص» (ص: ١٣) يوهم أن السياق للإمام أحمد وليس له إنما روى أصل الحديث فحسب.

(٢) في (س): «فلذلك».

جوابُه مِن وَجهينِ:

أحدُهما: أنَّهم سَألوا عمَّنْ وَرِثَ الدُّنيا ولِمَن يُوَرِّثُها، وهذا يُشعِرُ بأنَّ مِنهم مَن اعتقَدَ ذلك.

والثَّاني: أنَّه نفى عن نفسِه سبحانَه خصائصَ آلهةِ المُشركينَ؛ فإنَّ مِنهم مَن عبَدَ المسيحَ، ومِنهم مَن عبدَ العُزَيرَ، وهما مولودانِ.

ومنهم مَن عَبَدَ الملائكةَ والعِجلَ وهي مُتَولِّداتٌ، وقد تقدَّمَ أنَّ نفيَ الوِلادةِ يدلُّ[1] على نفيِ التَّوَلُّدِ بطريقِ الأَوْلَى.

* فائدةٌ: قالَ ابنُ عَطيَّةَ: ﴿كُفُوًا﴾ خبرُ كانَ، واسمُها ﴿أَحَدٌ﴾، والظَّرْفُ مُلْغًى[2]، وسيبويهِ يَستحسِنُ أن يكونَ الظَّرفُ ـ إذا تقدَّمَ ـ خَبَراً، ولكن قد يجيءُ مُلغًى في أماكنَ يَقتضيها المعنًى كهذه الآيةِ، وكقولِ الشَّاعرِ ـ أنشدَه سيبويهِ ـ:

ما دامَ فيهِنَّ فَصيلٌ حيًّا[3]

ويَحتمِلُ أن يكونَ ﴿كُفُوًا﴾ حالاً لِمَا تقدَّمَ مِن كونِه وَصْفاً للنَّكِرَةِ؛ كما قالَ:

لعزة مُوحِشاً طلَلُ[4]

---

(١) في النسخ كلها: «تدل».

(٢) من طرائف التصحيف في (س): «والظرف ماض»!!

(٣) «الكتاب» لسيبويه (١/ ٥٦)، والرجز فيه:

لَتَقْرُبِنَّ قَرَباً جُلْذِياً ... ما دامَ فيهن فصيلٌ حياً

فقدْ دَجا اللَّيلُ فَهَيَّا هيَّا

والرجز: لابن ميادة، كما في «شرح أبيات سيبويه» لأبي محمد السيرافي (١/ ١٧٧)، قال أبو سعيد السيرافي في «شرح كتاب سيبويه» (١/ ٣٢٢): الشاهد أنه قدم فيهن فصيل، وجعله لغواً، لأنه جعل (فصيل) اسم (ما دام)، و(حيا) خبره.

(٤) هكذا جاء في «المحرر الوجيز»، وفي (ج) و(ض) فعلى هذا هو لكثير عزة، وجاء في (س): «كما =

قالَ سيبويهِ: وهذا يقلُّ في الكلامِ وبابُه الشِّعرُ[١].

فهذه السُّورةُ تتضمَّنُ انفرادَه ووَحدانيَّتَه، وأنَّه مُنقطِعُ النَّظيرِ، وأنَّه إنَّما نُزِّهَ[٢] عن أن يكونَ مِن أجناسِ المخلوقينَ[٣]، لأنَّ أفرادَ كلِّ جنسٍ مِن هذهِ الأجناسِ مُتكافِئةٌ مُتماثِلَةٌ، فالذَّهَبُ يُكافِئُ الذَّهَبَ، والإنسانُ يُكافِئُ الإنسانَ ويُزاوِجُه، ولهذا قالَ تعالى: ﴿ وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ ﴾ [الذاريات: ٤٩] فما مِن مَخلوقٍ إلَّا ولَهُ كُفْءٌ هو زَوجُه ونَظيرُه وعِدْلُه ومَثِيلُه، فلو كانَ الحقُّ مِن جنسِ شيءٍ مِن هذهِ الأجناسِ لكانَ لهُ كُفْءٌ وعِدْلٌ، وقد عُلِمَ انتفاؤُه بالشَّرعِ والعَقلِ.

فهذه السُّورةُ هي نَسَبُ الرَّحمنِ وصِفَتُه، وهيَ التي أنزَلَها اللهُ في نفيِ ما أضافَ إليه المُبطِلونَ مِن تمثيلٍ وتَجسيمٍ وإثباتِ أصلٍ وفرعٍ[٤]:

فدخلَ فيها ما يقولُه مَن يقولُه مِن المُشركينَ والصَّابئةِ وأهلِ الكتابِ، ومَن دخلَ فيهم مِن مُنافقي هذه الأمَّةِ، مِن تَوَلُّدِ المَلائكةِ، أو العقولِ، أو النُّفوسِ، أو بعضِ الأنبياءِ، أو غيرِ الأنبياءِ عنه.

ودخل فيها ما يقولُه مَن يقولُه مِن المُشركينَ وأهلِ الكتابِ مِن تَوَلُّدِه عن غيرِه؛ كالذينَ يقولون في المسيحِ: إنَّه اللهُ، والذين يقولونَ في الدَّجَّالِ: إنَّه اللهُ، والذين يقولون ذلك في عليٍّ وغيرِه.

= قال كثير لعزة: لميت موحشاً طلل» والشَّاهِد المشهور في كتب النحو في هذا المعنى هو:

لميَّـةَ موحشـاً طَلَلُ   يَلُـوحُ كَأَنَّـهُ خِلَـلُ

(١) «المحرر الوجيز» لابن عطية (٥/ ٥٣٧). وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

(٢) في (س): «ينزه».

(٣) في (ج) و(س): «المخلوقات».

(٤) في (ج): «أو فرع».

ودخَلَ فيها ما يقولُه مَن يقولُه مِن المُشرِكينَ وأهلِ الكتابِ مِن إثباتِ كُفْءٍ له في شيءٍ مِن الأشياءِ، مثل مَن يجعلُ له بتشبيهِه أو بتجسيمِه كفواً، أو يجعلُ له بعبادةِ غيرِه كفواً، أو يجعلُ له بإضافةِ بعضِ خلقِه إلى غيرِه كفواً، فلا كفءَ له في شيءٍ مِن صفاتِه ولا في رُبوبيَّتِه ولا في إلهيَّتِه.

فتضمَّنَت هذه السُّورةُ تنزيهَه وتقديسَه عنِ الأصولِ والفُروعِ والنُّظَراءِ والأمثالِ، وليس في المخلوقاتِ شيءٌ إلَّا ولا بُدَّ أن يُنسبَ[١] إلى بعضِ هذه الأعيانِ والمعاني، فالحيوانُ مِن الآدميِّ وغيرِه لا بُدَّ أن يكونَ له إمَّا والِدٌ وإمَّا مولودٌ وإمَّا نظيرٌ هو كفؤُهُ، وكذلك الجنُّ والملائكةُ، كما قالَ تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: ٤٩].

قال بعضُ السَّلَفِ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ فتعلمونَ أنَّ خالقَ الأزواجِ واحدٌ[٢].

قالَ تعالى: ﴿وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾ [الفجر: ٣].

قالَ مُجاهِدٌ: كلُّ شيءٍ خلقَه اللهُ فهو شفعٌ، قالَ تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات: ٤٩]: الكفرَ والإيمانَ، والهدى والضَّلالةَ، والشَّقاوةَ والسَّعادةَ، والليلَ والنَّهارَ، والسَّماءَ والأرضَ، والبرَّ والبحرَ، والشَّمسَ والقمرَ، والجِنَّ والإنسَ، والوِترُ اللهُ تباركَ وتعالى[٣].

---

(١) في (ج): «ينتسب».

(٢) قاله ابن أبي حاتم الرازي في «تفسيره» تعليقاً على قول مجاهد: كل شيء خلقه الله شَفْع. نقله ابن كثير في «تفسيره» (سورة الفجر: ١).

(٣) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ٣٥١). وما نقله المصنف مركّب من روايتين عن مجاهد.

وهذا هو الذي ذكرَه البخاريُّ في «صحيحه»[(١)]؛ فإنَّه يَعتمدُ قولَ مجاهدٍ لأنَّه أصَحُّ التَّفسيرِ.

قـال الثَّـوريُّ: إذا جاءكَ التَّفسـيرُ عن مُجاهدٍ فحسـبُكَ بـه[(٢)]. واختارَه الشَّيخُ مجـدُ الدِّينِ ابـنُ تيميَّةَ[(٣)].

وحقيقةُ الكُفـءِ هو: المُساوي والمُقاومُ، فلا كفـءَ له تعالى في ذاتِه، ولا في صفاتِه، ولا في أسمائِه، ولا في أفعالِه، ولا في رُبوبيَّتِه، ولا في إلهيَّتِه، ولهذا كان الإيمانُ بالقدَرِ نظامَ التَّوحيدِ، كما قالَ ابنُ عبَّاسٍ[(٤)]؛ لأنَّ القَدَريَّةَ جعَلُوا له كفواً في الخَلقِ.

وأمَّا توحيدُ الإلهيَّةِ: فالشِّركُ فيه تارةً يُوجِبُ الكُفرَ والخُروجَ مِن الملَّةِ والخلودَ في النَّارِ.

ومنه: ما هو أصغَرُ كالحَلِفِ بغيرِ اللهِ، والنَّذرِ له، وخشيةِ غيرِ اللهِ، ورَجائِه، والتَّوكُّلِ عليه، والذُّلِّ له، وقولِ القائلِ: ما شاءَ اللهُ وشئتَ.

ومنه: ابتغاءُ الرِّزقِ مِن عندِ غيرِ اللهِ، وحَمدُ غيرِه على ما أعطى، والغُنيةُ بذلك عن حمدِه.

ومنـه: العمَـلُ لغيـرِ اللهِ، وهو الرِّيـاءُ، وهو أقسـامٌ، ولهذا حُـرِّمَ التَّشـبُّهُ بأفعالِه بالتَّصويـرِ، وحُـرِّمَ التَّسَـمِّي بأسـمائِه المُختصَّـةِ بـه كاللهِ والرَّحمـنِ والـرَّبِّ، وإنَّما

---

(١) ذكره البخاري في التفسير من «صحيحه» سورة: والفجر، بين حديث (٤٩٤١) و(٤٩٤٢) معلقاً مجزوماً به مختصراً بلفظ: «كلُّ شيءٍ خَلَقَهُ فهو شَفْعٌ، السَّماءُ شَفعٌ، والوترُ اللهُ تبارك وتعالى».

(٢) أخرجه الطبري في «تفسيره» (١/ ٨٥).

(٣) ما ذكره البخاري، وما قاله الثوري، وما اختاره المجد ابن تيمية نقله المصنف كله من «جواب الاعتراضات المصرية على الفتيا الحموية» للتقي ابن تيمية (ص: ١١٦).

(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٩٢٥) (٩٢٨)، والفريابي في «القدر» (٢٠٥)، والآجري في «الشريعة» (٤٥٦).

تجوزُ التَّسميةُ بهِ مُضافاً إلى غيرِ مَن يَعقِلُ، وكذلكَ الجبَّارُ والمُتكبِّرُ والقهَّارُ، ونحوُ ذلكَ كالخلَّاقِ والرَّزَّاقِ والدَّائمِ، ومنه ملكُ الملوكِ، وقد جعَلَ ابنُ عقيلٍ التَّسميةَ بهذا مكروهةً(١).

قالَ ابنُ عقيلٍ: كلُّ ما انفردَ بهِ اللهُ كإلهٍ، ورحمنٍ، وخالقٍ: لا يجوزُ أن يُسمَّى(٢) بهِ، وكلُّ ما وُجِدَ معناه في الآدميِّ فإن كان يُوجِبُ تكبُّراً كالملِكِ العظيمِ والأعظَمِ ومَلِكِ المُلوكِ والجبَّارِ: فمَكروهٌ.

والصَّوابُ: الجَزْمُ بتَحريمِه.

فأمَّا ما يَتسمَّى به المَخلوقونَ مِن أسمائِه: كالسَّميعِ والبَصيرِ والقَديرِ والعَليمِ والرَّحيمِ، فإنَّ الإضافةَ قاطِعةٌ للشَّركة(٣)، وكذلك الوَصفيَّةُ، فقولُنا: زَيدٌ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، لا يُفيدُ إلَّا صِفةَ المَخلوقِ، وقولُنا: اللهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يفيدُ صِفتَه اللَّائقةَ به، فانقطَعَتِ المُشابهةُ بوجهٍ مِن الوُجوهِ، ولهذا قالَ تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥] وفيه قولانِ:

أحدُهما: نفيُ التَّسمِيَةِ.

والثَّاني: نفيُ المُساماةِ(٤).

وقد نفى سُبحانَه عن نفسِه المِثليَّةَ بقولِه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ونفى عنه العَدْلَ والتَّسويةَ بقولِه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]،

---

(١) ذكر المصنف هذه المسألة في «شرح حديث ما ذئبان جائعان»، وانظر التعليق عليها.

(٢) في (س): «التسمي».

(٣) في (ض): «للشرك».

(٤) في (س): «المساواة». وفي (ج): «المسماة».

وقولِه: ﴿ قَالُواْ وَهُمْ فِيهَا يَخْتَصِمُونَ ۝٩٦ تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء: ٩٦ ـ ٩٨].

ونفَى عنه النِّدَّ بقولِه: ﴿فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقولِه: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا ﴾ [فصلت: ٩].

وفي الحديثِ: أيُّ الذَّنبِ أعظَمُ؟ قالَ: «أن تجعلَ للهِ نِدًّا وهو خَلَقَك»(١).

وقالَ للَّذي قالَ له: ما شاءَ اللهُ وشئتَ: «أجَعَلْتَني للهِ نِدًّا؟»(٢)، وفي روايةٍ: «أجعلتني واللهَ عِدْلاً»(٣).

وقال كعبٌ: السَّماواتُ السَّبعُ والأَرَضُونَ السَّبعُ أُسِّسَت على هذه السُّورةِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾(٤).

ومعنى هذا ـ واللهُ أعلمُ ـ: أنَّ السَّماواتِ والأرضَ إنَّما خُلِقَت بالحَقِّ، وهو العَدْلُ والتَّوحيدُ، كما قالَ تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ۝٣٨ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ [الدخان: ٣٨ ـ ٣٩].

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع كثيرة منها (٤٧٦١)، ومسلم (٨٦)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٨٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٣٩)، وابن ماجه (٢١١٧) والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٩٨٨)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٣٤٥)، والطبراني في «الكبير» (١٣٠٠٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه ابن الضريس في «فضائل القرآن» (٢٤٦)، والطبري (٢٤/ ٧٣٨)، والحسن الخلال في «فضائل سورة الإخلاص» (٤٠). عن كعب رحمه الله.

وأخرجه الدينوري في «المجالسة» (٣٤٥٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

ومِن شعرِ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلتِ:

وسبحانَ رَبِّي خالقِ النُّورِ لم يَلِدْ ... ولم يَكُ مَوْلودًا بذلكَ أشهَدُ
وسبحانَه مِن كُلِّ إفكٍ وباطِلٍ ... وكيفَ يَلِدْ ذو العَرْشِ أم كيفَ يُولَدُ
هوَ اللهُ باري الخَلْقِ والخَلْقُ كُلُّهُمْ ... إماءٌ له طَوْعًا جَمِيعًا وأَعْبُدُ
هوَ الصَّمَدُ الذي لم يَكُن لَهُ ... مِنَ الخَلْقِ كفوٌ قد يُضاهيهِ مُضْدَدُ
وأنَّى يكونُ الخَلْقُ كالخالقِ الذي ... يَدُومُ ويَبْقَى والخَلِيقَةُ تَنْفَدُ
وليس لمخْلُوقٍ على الدَّهرِ جِدَّةٌ ... ومَن ذا على مَرِّ الحَوَادِثِ يَخْلَدُ
ونَفْنَى ولا يبقَى سِوَى القاهِرِ الذي ... يُمِيتُ ويُحْيِي دائِبًا ليس يَهْمَدُ[١]

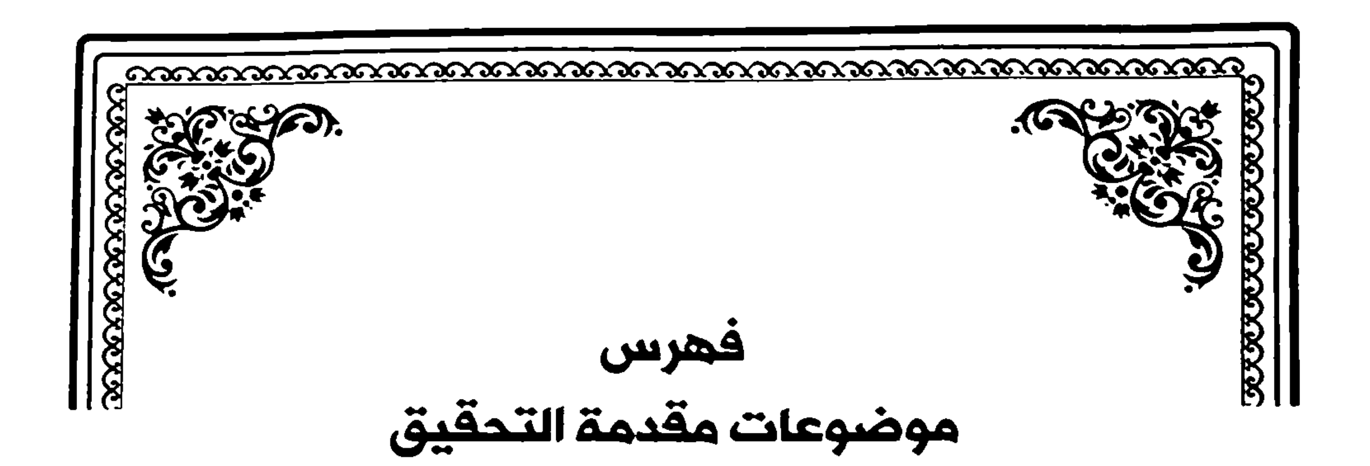
آخِرُه

والحمدُ للهِ ربِّ العالَمِينَ[٢]

* * *

(١) انظر: «ديوان أمية» (ص: ٤٣)، وذكر القصيدة بتمامها بأطول مما هنا: ابن الجوزي في «المنتظم» (٣/ ١٥١ ـ ١٥٣).

(٢) هذه خاتمة (ض)، وفي خاتمة (س): «آخر ما وجد من كلام أبي الفرج تغمده الله برحمته من الكلام على ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والحمد لله وحده وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.
بقلم الفقير إلى الله عبده عبد الله بن إبراهيم بن محمد الربيعي غفر الله له ولوالديه والمسلمين، وذلك في (١٦) محرم سنة (١٣٣٤) تم ذلك والحمد لله رب العالمين». وفي حاشيتها: بلغ.
وجاء في خاتمة (ج): «تمت ولله الحمد على التمام».



فهرس
موضوعات مقدمة التحقيق

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* * *